مصطفى أحمد بن حليم

رئيس وزراء ليبيا الأسبق

ليبيا

انبعاثُ أمّة.. وسقوطُ دولة

منشورات الجمل

وُلِد **مصطفى أحمد بن حليم** عام ١٩٢١ في الاسكندرية التي لجأ إليها والده بعد صدور حكم عليه بالإعدام بسبب نشاطه في الحركة الوطنية الليبية آنذاك. بعد أن أنهى دراسته الثانوية التحق بكلية الهندسة في الجامعة المصرية وتخرّج منها مهندساً مدنياً عام ١٩٤٥ وعمل في مصر عدة سنوات. عيّنه الأمير إدريس وزيراً للأشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة شبه المستقلة، ثم عيّن بعد الاستقلال في الوزراة الاتحادية كوزير للمواصلات. وفي مارس (آذار) ١٩٥٤ كلّف بتشكيل أول وزراة. استقال منها في يوليو (تموز) ١٩٥٧ وعيّن مستشاراً سياسياً للملك إدريس. ثم ما لبث أن عيّن سفيراً في فرنسا حيث كانت مهمته حث الطرفين، الفرنسي والجزائري، على التفاوض فيما بينهما ونجح في ذلك. في عام ١٩٦٠ عاد إلى ليبيا واستقال من جميع المناصب الحكومية وتفرّغ لأعماله الخاصة. يقيم خارج ليبيا منذ العام ١٩٦٩. صدر له: **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي**.

مصطفى أحمد بن حليم: **ليبيا، انبعاث امّة وسقوط دولة، الطبعة الأولى**

صورة الغلاف: ضريح شيخ المجاهدين عمر المختار وفي الصورة المصغرة مبنى وزارة الخارجية بمدينة طرابلس وكلاهما هدمهما نظام الانقلاب.

Postfach 210149 . 50527 Köln . Germany

Tel: 0221 736982 . Fax: 0221 7326763

E-Mail: [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الأمة التي تكالبت عليها الأنواء والأهواء والأطماع،

إلى الأمة التي يراد لها الذل والخنوع والخضوع، وتأبى إلّا أن تكون قوية، عزيزة، أبيّة.

إلى أمّة القرآن التي وصفها اللهُ بأنها خير أمة أخرجت للناس.

في هذا الكتاب

مقدمة

منذ ابتلاء الوطن بمحنة انقلاب سبتمبر 1969م، وقيام دولة الظلم والقهر والبطش ومصادرة الحريات، ومنذ اغتيال عهد العدل والشرعية والدستور وفرض حكم الاستبداد والجور، وسيل الأسئلة المتواترة من كثير من إخواننا العرب على مختلف مشاربهم وانتماءاتهم لا ينقطع انهماره عليّ بحثاً عن إجابات تشفي حيرتهم وتبددها، وبالمثل، وربما بصورة أعظم، كانت تساؤلات المواطنين الليبيين الذين لاذوا بالغربة هرباً من طغيان الحكم الاستبدادي الجاثم على بلادهم، آملين أن يجدوا فيها رغم مرارة فراقهم للوطن والأهل والأصدقاء متنسماً للحرية التي سلبهم إياها نظام الانقلاب، وأن يجدوا فيها ملجأ للعدل الذي يحفظ لهم كرامتهم وإنسانيتهم التي يعمل الانقلاب على إهدارها.

وكان جل الأسئلة المطروحة في **المرحلة الأولى** من وصول هذا النظام العسكري إلى الحكم ينصبّ ويدور حول الكيفية التي استطاع بها نفر من صغار ضباط الجيش تقويض صرح دولة دستورية قائمة على أساس من نظام شرعي تصونه قوانين وسلطات قضائية وتشريعية وتنفيذية تتبع لها مؤسسات مدنية وعسكرية وأجهزة إدارية متكاملة؟ وكيف تم لهذه الطغمة العسكرية جمع مقاليد السلطة بهذا القدر من السهولة المفرطة؟ وكيف نجحت هذه الزمرة العسكرية القليلة من ذوي الرتب الصغيرة في السيطرة على بلاد مترامية الأطراف مثل ليبيا، وجمعت بين يديها قوة الحكم دون أيّ مقاومة أو معارضة؟ ولماذا كان هناك قبول في الأيام الأولى من عمر الانقلاب من قِبَل قطاعات شعبية كثيرة عبرت عنها المظاهرات التي خرجت في الشوارع مؤيدة لهذا التغيير المفتقد الشرعية؟

وفي المرحلة التالية لوصول النظام العسكري إلى الحكم في ليبيا [illegible]

قبضته على مقاليد الأمور فيها، وبعد تكشف اتجاهاته ونواياه وأسلوبه في تمرير مخططاته الشريرة، جاءت أسئلة هذه المرحلة تبحث عن تفسيرٍ منطقي لخضوع قطاعات الشعب الليبي بصفة عامة وصفوته المثقفة بصفة خاصة للتلاعب الساذج لنظام الحكم بقوالب نمطية ومسميات خادعة استخدمها كأسلوب لحكمه، بعد أن قام بتحريفها وإفراغها من مضامينها لتصبح أداة لسيطرته على الحكم، والمتمثلة في «مهزلة» سلطة الشعب «وتلفيقات» الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية «للكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة».

ثم تأتي الأسئلة في **المراحل التالية** مستفسرة وبشكل هجومي وبنبرة اتهامية عن دور الصفوة المثقفة الليبية، خصوصاً تلك التي تعيش منها في بلاد متاحة فيها حرية التعبير عن الرأي والفكر بكفالة وضمان قوانينها. فأين إذاً صوت هؤلاء؟ وأين صوت كل كتل المعارضة؟ وكيف آثر معظم هؤلاء وأولئك السكوت والصمت أو الحديث الخافت الهامس على هذا الزخم من الحماقات والجرائم التي يرتكبها هذا النظام الآثم؟ من الممكن إيجاد العذر أو التبرئة من اللوم لأولئك القابعين تحت سيف النظام المسلط على الرقاب في داخل البلاد، ولكن لا يقبل عذر لمن يتمتع بحرية وقدرة على التعبير عن الرأي وإعلاء صوته على الملإ.

ثم تأتي الأسئلة متدافعة بعد ذلك بحثاً عن إجابات لنزيف الإهدار المتعمد لثروة البلاد في نزوات المخططات الإجرامية الفاشلة للنظام في تمويل حركات التمرد في العالم، وفي زرع الفتن والشقاق في محيط دول المنطقة، وفي عمليات إرهابية تستهدف المدنيين، ثم بعد ذلك في دفع التعويضات الضخمة عنها حتى تسقط عنه تبعات عواقبها. ولعل أكثر الأسئلة المطروحة حداثة هو المشروع الجديد لرأس نظام الحكم والمتمثل في الارتماء، بكل ما تملكه ليبيا من ثروة، في أحضان القارة الإفريقية أو كما يحلو له تسميته بـ «الفضاء الإفريقي».

ويَعجَبُ المتسائلون من هذه السذاجة المتناهية التي تسيطر على رأس النظام والتي تجعله يصدق أن نزواته الجديدة في التقارب من إفريقيا ستمنحه الزعامة عليها بعد أن تبخرت أحلامه ونزواته السابقة في زعامة العالم العربي. ويسوق هؤلاء المتسائلون استفساراتهم عن الأسباب التي تدفع بأي عاقل كان إلى تبذير ثروة بلاده ـ التي تحتاج إلى كل درهم منها في بناء تنميتها المعطلة عمداً طوال العقود الثلاثة الماضية ـ لصناعة زعامة وهمية تقتصر على زهوه الشخصي باستقبال رؤساء دول القارة في خيمته.

والذين لم يأتوا إلّا لقبض الصكوك وملء الجيوب. ويتساءل هؤلاء السائلون: كيف يمكن لثروة ليبيا، مهما بلغ غناها، أن تحل مشاكل القارة المثقلة بهموم وأعباء تنوء حتى أكبر الدول ثراءً عن حملها؟ وكيف يمكن لدولة تعاني هي نفسها ـ وإن كان الأمر عمداً وبفعل نظامها الحاكم ـ من تخلف وعجزٍ في جميع مرافقها مساعدة قارة تعد من أكثر مناطق العالم احتضاناً للإيدز[1] وبها أكثر النزاعات القبلية والحروب الحدودية[2] وفيها أكثر الدول فقراً[3] ومديونية في العالم[4]؟

ويسترسل المستفسرون في تساؤلهم: أين تقف صفوتكم ونخبتكم المختارة من مثل هذه النزوة التي ستكلف ليبيا بقية ثروتها، والتي سيُعلن بعدها مولد «الفضاء الإفريقي» بعد أن يكون زعيمكم قد دفع آخر درهم لآخر حجيج خيمته، وسيفيق في حينها الشعب الليبي على صفير الرياح الهادرة في خزانته الخاوية؟

ولقد احتفظت بآخر تساؤلات المستفسرين وهو لصديق من الوطن، لما في تساؤله من تعبير صادق يعكس الحال الذي آل إليه الوطن ويعبّر عما ينطق به ضميره الساكن، حيث قال هذا الصديق متسائلاً: «أما آن لهذا «الطاغية» أن يترجّل»؟

❊ ❊ ❊

إن ما ذكرت من هذه التساؤلات يعد غيضاً من فيضٍ كثيرٍ كان يتواتر عليّ طوال سنوات غربتي، وهي على رغم منطقيتها فإنها تحوي في طياتها اتهامات تشير إلى مسؤولية الليبيين عموماً وصفوتهم المثقفة خصوصاً عن وجود واستمرارية هذا النظام الاستبدادي في الحكم، وذلك لتقصيرهم في التصدي له والقضاء عليه، وهذا ليس صحيحاً على إطلاقه.

وقد وجدت أن واجبي تجاه وطني ومواطنيّ والتزامي الأخلاقي تجاه طارحي هذه الأسئلة يحتّمان عليّ ويلزمانني بالرد على هذه الأسئلة بإجابات تجلو غموضها وتُزيك حيرة سائليها، وقد ضاعف من مسؤوليتي والتزامي بالرد على هذه التساؤلات ذلك الشعور الذي ما انفك يراودني طوال سنيّ غربتي، وهو أنه إذا كانت هذه هي الأسئلة التي ينطق بها الإخوة والأصدقاء الذين حباهم الله التمتع بنعمة حرية إبداء الرأي في

---

(1) ثلاثون مليوناً مصابون بالإيدز.

(2) عشر حروب حدودية وغزوات قبلية.

(3) فيها أفقر عشر دول في العالم.

(4) ترزح تحت عبء مديونية تتعدى أربعمائة مليار دولار.

الغربة، والتي كانوا قد حُرموا منها في داخل الوطن العزيز، فكيف هي حال الأسئلة التي تدور في أذهان إخواننا من المواطنين الشرفاء الذين اختبرهم الله بمحنة العيش تحت جور واستبداد هذا النظام الآفك؟ لا شك أنها أضعاف مضاعفة من التساؤلات الحائرة المصحوبة مع بمشاعر اليأس والقنوط والإحباط، والباحثة عن الأسباب والمبررات وراء نكبة وصول هذا النظام إلى الحكم واستمراره لما يزيد عن ثلاثة عقود زمنية.

إن هذا كله جعلني أشعر بمسؤولية خاصة وضرورة ملحة تدفعني بشدة لكتابة شرح واف يميط اللثام عن الكثير من غموض هذه التساؤلات، ويوضح في إجابات وافية الأسباب والمبررات التي أوصلت الوطن إلى مأساته المؤلمة التي نراها اليوم، ومن هنا كانت فكرة إعداد هـذا الكتاب.

إن أي بحث أو دراسة جادة لتاريخ ليبيا الحديث لا يمكن لها أن تغفل الدور الفاعل والحاسم للحركة السنوسية في تشكيل وبلورة حركة المجتمع الليبي وعاداته وتقاليده وسياساته، ولذلك فإنني أعتقد أنه من المنطقي أن يخصص الباب الأول من هذا الكتاب للحركة الإصلاحية في ليبيا التي قامت على أيدي رجال الحركة السنوسية المبارك، والتي كان لها الفضل في تنقيح الدين الإسلامي وبلورة المجتمع الليبي.

ثم أنتقل في **الباب الثاني** إلى صراع المجتمع الليبي ضد المستعمر الإيطالي والكفاح السياسي من أجل الحصول على الاستقلال، ثم سأفرد في **الباب** نفسه فصلاً لمرحلة قيام الدولة الوطنية وكفاحها من أجل البناء والتنمية، وسوف أشرح فيه جوانب التفاني الوطني والعمل الدؤوب لرفعتها، كما أشرح جوانب النقص والقصور التي مهدت لنكبتها. ثم بعد ذلك سأقدم في **الباب الثالث** تحليلاً كاملاً لقيام دولة الانقلاب العسكري وكيفية وصولها للحكم، ثم أربط بينها وبين المعطيات والعوامل التي مهدت لوصولها إلى الحكم. وبعد كل ذلك سأصل من خلال النتائج التي سوف يسفر عنها البحث والتمحيص إلى الإجابات عن التساؤلات المطروحة. ثم سأخصص الباب الأخير من هذا الكتاب لجملة من الوصايا والخواطر والآراء أطرح فيها بعض التصورات لحل مشكلة ليبيا المزمنة وسبل النهوض بالعالم العربي والإسلامي وبناء علاقات إنسانية طيبة مع دول العالم.

وأريد في هذه المقدمة أن أؤكد للقراء الكرام بأنني عندما أمسكت بالقلم، استعداداً للشروع في الكتابة، جردت نفسي من الانحياز والتحيز إلى أي طرف أو جهة

أو ذات حتى وإن كانت ذاتي الشخصية، فأنا أكتب هنا منطلقاً من أمانة عاهدت الله عليها وآن الأوان لأن أؤديها، هذه الأمانة التي أدين بها تقتضيني في هذه المرحلة من التاريخ أن أؤديها وذلك من طريق تسجيل الأحداث والوقائع التي مر بها الوطن، والتي كنت قد شاركت في جزء منها واختبرته من خلال المناصب الرسمية التي تقلدتها، أو التي رأيتها بأم العين أو سمعتها بلفظ القول من المشاركين فيها عندما كنت خارج دائرة صنع القرار وتنفيذه.

ومن هنا فإن تناولي لتحليل نظام الانقلاب العسكري، وشرح الأسباب التي مكنته من الوصول إلى سدّة الحكم في الباب الرابع من هذا الكتاب، لن يكون استثناء عن هذه القاعدة، بل إنني سأكون أكثر شدة في الحرص على توخّي الحياد والالتزام به عند تحليل هذا النظام، وذلك خشية أن تؤثر المرارة والألم اللذان يعصران نفسي من جرّاء ما يرتكبه هذا النظام من جرم في حق الوطن والمواطنين، وأيضاً لما عانيته على المستوى الشخصي من مؤامرات القائمين عليه والتي استهدفت القضاء على حياتي وأنجاني الله منها بقدرته. وسيكون رائدي في ذلك قوله تعالى ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾.

ولذا أعاهد القراء الأفاضل أن تكون كلمتي كلمة حق، والله على ما أقول شهيد. فانا لا أتوخّى من كتابتي لهذه الدراسة، أو ما سبقها من كتب ومحاضرات ومشاركة في ندوات وأحاديث صحفية وإعلامية، أي مكاسب شخصية أو مجد أو شهرة أو منصب رسمي، فإن كل ذلك لا يعني لي شيئاً البتّة وأنا الذي أدركت العقد التاسع من العمر، ووهن العظمُ مني، واشتعل الرأس شيباً، وقرصت مرارةُ الغربة قلبي.

وما غرضي من هذه الكتابة إلاّ تأدية لواجب الأمانة والإخلاص لله والوطن من خلال طرح الحقائق التاريخية التي مر بها الوطن علّها تكون عظة لمن يتعظ، وحافزاً لأصحاب القلوب المستنيرة على رفض الظلم والجبروت من أي مصدر كان.

ولعله أيضاً يلاقي صدى وعبرة في نفوس رأس النظام، ومن يعينه، تجعلهم يراجعون ضمائرهم، ويتقون الله في وطنهم الذي أرهقوه، وشتتوا كفاءاته، وبددوا ثرواته، وعاثوا فيه الفساد. ولعلهم يروا أنه قد آن الأوان ليعيدوا إلى الشعب حقوقه وحرياته، ويرون أن طريق الظلم مهما طال لا بدّ له من نهاية، ولعلهم يستخلصون العبر ممن سبقهم من الطغاة الذين سقطوا من علياء كبرياء ظلمهم إلى الدرك الأسفل من خزي وعار التاريخ، ولعلهم يدركون أنهم هم الذين يكتبون تاريخهم بأنفسهم

ويسطرونه بأفعالهم التي يقدمون عليها، وأن تلك الأفعال هي التي تحدد مكانهم في خانات التاريخ المختلفة، ولعلهم في النهاية يدركون معاني الآية الكريمة التالية فتجد وقعاً في قلوبهم وليس في آذانهم:

﴿فكأيّن من قرية أهلكناها وهي ظالمة، فهي خاوية على عروشها، وبئر معطلة وقصر مشيد. أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها، فإنها لا تعمي الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور﴾ صدق الله العظيم.

مصطفى أحمد بن حليم

الباب الأول

الحركة السنوسية ودورها
في تنقيح الدين وبلورة المجتمع الليبي

تمهيد

لقد أدى تراكم الانحرافات الناشئة عن الفساد السياسي الذي أنشب أنيابه في كيان الأمة الإسلامية، وانحراف الحكام وتكالبهم على الاستئثار بالسلطة، إلى انحدار الحضارة الإسلامية وأفول نجمها وسريان الوهن والضعف في كيانها، حتى وصلت إلى أسوإ حالاتها، وهبطت شعوبها إلى الدرك الأسفل من الانحطاط الفكري بعد أن كانت منارة تشع بالعلم والمعرفة على العالم أجمع.

وحيث أن الله سبحانه وتعالى تكفل بأن يبعث لهذه الأمة من يجدد لها دينها ويأخذ بيدها إلى الصراط المستقيم ويقيلها من عثراتها لتعود كما قال الله تعالى ﴿خير أمة أخرجت للناس﴾، فقد انبعثت من ركام التخلف والجهل والانحطاط والخرافة والهزيمة حركات الصحوة الإسلامية.

وقد تحولت هذه الصحوة لدى عدد من علماء ومفكري المسلمين إلى نزعة ملحة لإصلاح الشأن الإسلامي المتردي، فعملوا بكل عزم على تحويلها إلى حركات فاعلة تبث إشعاع الاستنارة لجموع المسلمين في نطاق دوائرهم التي وجدوا فيها، فسلطوا الضوء من خلال حركاتهم الإصلاحية على مناقب الإسلام وجواهره الحضارية، وأماطوا من طريقها اللثام عن كل ما طُمس من مبادئه النبيلة عبر عصور الارتجاع التي فرضتها سلطات الحكم المتوالية في دولته.

وكان من أبرز الحركات الإصلاحية التي اتجهت إلى جمهور المسلمين في البقاع التي ظهرت بها **الحركة الوهابية** التي انبثقت من **نجد** على يد مؤسسها **محمد بن عبد الوهاب**، واهتمت بإصلاح العقيدة ومحاربة البدع، والحركة السنوسية التي ظهرت في ليبيا على يد مؤسسها محمد بن علي السنوسي، والتي قامت على إصلاح النمط المعيشي للمسلمين مرتكزة على أسس الدين الحنيف، مع بعث نخوة ذاتية ونعرة وجدانية تسعى إلى تحرير المجتمع الإسلامي من ربقة ما علق به.

عندما انطلقت الصحوة الإسلامية التي قادتها الحركات الإصلاحية خلال القرن الثامن عشر كان ذلك بمثابة إعادة لذلك الإيمان النقي الأصيل الذي بثه مبشرو الدعوة الأوائل من العرب في بدايات نشوء الدولة الإسلامية. فقد ظهرت حركات إصلاحية عدة وبرز مفكرون إصلاحيون عديدون، وإن كان مؤرخو الفكر الإسلامي يكادون أن يجمعوا على أن اليقظة الإسلامية السياسية التي ولدت إبان القرن الثامن عشر قد حمل لواءها وفجر فاعليتها الأئمة المصلحون والمفكرون الرياديون التالية أسماؤهم:

1. **محمد بن عبد الوهاب** وهو صاحب الحركة الوهابية الإصلاحية التي قامت في نجد.

2. **محمد بن علي السنوسي** وهو صاحب الحركة السنوسية الإصلاحية التي قامت في ليبيا.

3. **جمال الدين الأفغاني** وهو صاحب فكر إصلاحي نشط به في الآستانة وإيران ومصر.[1]

4. **محمد عبده** وهو مفكر إصلاحي إسلامي طرح دعوته الفكرية في مصر.

5. **عبد الرحمن الكواكبي** وهو مفكر إصلاحي إسلامي قام بطرح دعوته في حلب ومصر.

---

(1) كان جمال الدين الأفغاني مقرباً من السلطان عبد الحميد مُقيماً معه في قصر «يلديز»، وكان السلطان عبد الحميد يرى فيه عالماً قديراً، يستشيره فيما يستعصى عليه من أمور الدولة الإسلامية التي كانت تعاني في ذلك الوقت مشاكل عضال وتعيش لحظة لفظها لأنفاسها الأخيرة، ولعل أكثر العلات التي صادفت السلطان عبد الحميد ولجأ فيها إلى طلب العون من جمال الدين الأفغاني هي إيجاد طريقة لتوحيد جموع المسلمين لمواجهة خطر روسيا وإنجلترا بعد أن كان قد تعذر عليه استقطاب إيران التي لم تكن ترغب في أي اندماج مع الدولة العثمانية السنية وهي التي تتبع المذهب الشيعي، فما كان من الأفغاني إلاّ أن توجه إلى إيران وحاول إقناع القائمين على الحكم فيها بجدوى اتحاد السنة والشيعة معاً في مواجهة العدو المشترك المتمثل في روسيا والقوى الغربية، وتمكن من أخذ وعود مبشرة. ولكن هذا الوئام بين الأفغاني والسلطان عبد الحميد لم يدم كثيراً، حيث هاجم الأخير في مذكراته جمال الدين الأفغاني ووصفه بالمهرج بعد أن كان يصفه بالعالم المشهور، واتهمه بالتواطؤ مع الإنجليز والتآمر على إقصائه من الخلافة، وأنه هو الذي نصح الإنجليز بإعلان الشريف حسين أميراً على مكة وخليفة للمسلمين، كما قال السلطان عبد الحميد في مذكراته بأن الأفغاني ادعى في يوم أنه قادر على إثارة جميع مسلمي آسيا الوسطى، لكنني - أي السلطان عبد الحميد - كنت أعرف أنه غير قادر على ذلك وأنه رجل الإنجليز. انظر مذكرات السلطان عبد الحميد: ترجمة محمد حرب عبد الحميد، نشر وتوزيع دار الأنصار، القاهرة 1978م، ص 8 - 9.

6. خير الدين التونسي وهو مفكر وإصلاحي صاحب دعوة للتجديد نشط بها في تونس.[1]

وبخلاف حركة محمد بن عبد الوهاب وحركة محمد بن علي السنوسي، فإن بقية الإصلاحيين، الذين جاء ذكرهم سابقاً، لم ينطلقوا بفكرهم الإصلاحي من داخل قاعدة الجمهور الإسلامي بقدر ما وجهوا أفكارهم الإصلاحية إلى الفئة الواعية أو التي نسميها في عصرنا الحاضر الفئة المثقفة، على أمل في أن تلقن هذه الأخيرة الفكر الإصلاحي لسواد العامة. فهؤلاء المفكرون المصلحون لم ينشئوا لفكرهم الإصلاحي نظاماً خاصّاً يتم لهم من خلاله التلقين المباشر للسواد الأعظم من جمهور المسلمين الذين تتكون منهم القوة الفاعلة في المجتمع الإسلامي، وهذا بعكس ما فعله قريناهم محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن علي السنوسي اللذان أنشآ نظاماً تربوياً يعلم الناس الإسلام الصحيح ويمحو عنهم ما شوه منه، واتجها بهذا النظام إلى جمهور المسلمين في دوائرهما التي انطلقا منها، مشرفين بأنفسهما على تعليمه وتطبيقه.

---

(1) يعد خير الدين التونسي من بين أكثر المفكرين الإصلاحيين من أبناء عصره انفتاحاً على التجديد والإصلاح والإضافة إلى جميع ما يمس مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية، فقد بسط في كتابه ((أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك)) الذي ألفه في سنة 1867م تحليلاً عقلانياً صادقاً للعيوب والعلل التي كانت تشوب المجتمعات الإسلامية بعد انحرافها عن الجادة القويمة. فتناول في كتابه المذكور، والذي يقع في مجلدين ضخمين، كل أوجه التعددات السلبية في بلاد المسلمين بمنطق علمي سلس مبنيّ على معرفة واطلاع وتأمل واسع لما كان يجري في تلك الأوطان من زلل مؤدٍ بها لا غرو إلى انهيار محدق، مقترحاً في الوقت نفسه كيفية معالجة مكامن العلل ومواطن الزلل من خلال التجديد تارة، والإضافة تارة أخرى، والعودة بالأمور إلى أصلها تارة ثالثة؛ ويمكن تصنيف كتابه القيم بأنه مقدمة خلدونية أخرى فيما شمله، لكنه مختلف عن مقدمة ابن خلدون في مضمونه وأسلوبه العصري. انظر خير الدين التونسي: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تمهيد وتحقيق المنصف الشنوفي، الناشر المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ((بيت الحكمة))، طبع بشركة أوربيس ـ تونس، الطبعة الثالثة يونيه سنة 2000م.

عندما انطلقت الصحوة الإسلامية التي قادتها الحركات الإصلاحية خلال القرن الثامن عشر كان ذلك بمثابة إعادة لذلك الإيمان النقي الأصيل الذي بثه مبشرو الدعوة الأوائل من العرب في بدايات نشوء الدولة الإسلامية. فقد ظهرت حركات إصلاحية عدة وبرز مفكرون إصلاحيون عديدون، وإن كان مؤرخو الفكر الإسلامي يكادون أن يجمعوا على أن اليقظة الإسلامية السياسية التي ولدت إبان القرن الثامن عشر قد حمل لواءها وفجر فاعليتها الأئمة المصلحون والمفكرون الرياديّون التالية أسماؤهم:

1. **محمد بن عبد الوهاب** وهو صاحب الحركة الوهابية الإصلاحية التي قامت في نجد.

2. **محمد بن علي السنوسي** وهو صاحب الحركة السنوسية الإصلاحية التي قامت في ليبيا.

3. **جمال الدين الأفغاني** وهو صاحب فكر إصلاحي نشط به في الآستانة وإيران ومصر.[1]

4. **محمد عبده** وهو مفكر إصلاحي إسلامي طرح دعوته الفكرية في مصر.

5. **عبد الرحمن الكواكبي** وهو مفكر إصلاحي إسلامي قام بطرح دعوته في حلب ومصر.

---

(1) كان جمال الدين الأفغاني مقرباً من السلطان عبد الحميد مُقيماً معه في قصر «يلديز»، وكان السلطان عبد الحميد يرى فيه عالماً قديراً، يستشيره فيما يستعصى عليه من أمور الدولة الإسلامية التي كانت تعاني في ذلك الوقت مشاكل عضال وتعيش لحظة لفظها لأنفاسها الأخيرة، ولعل أكثر العلات التي صادفت السلطان عبد الحميد ولجأ فيها إلى طلب العون من جمال الدين الأفغاني هي إيجاد طريقة لتوحيد جموع المسلمين لمواجهة خطر روسيا وإنجلترا بعد أن كان قد تعذر عليه استقطاب إيران التي لم تكن ترغب في أي اندماج مع الدولة العثمانية السنية وهي التي تتبع المذهب الشيعي، فما كان من الأفغاني إلا أن توجه إلى إيران وحاول إقناع القائمين على الحكم فيها بجدوى اتحاد السنة والشيعة معاً في مواجهة العدو المشترك المتمثل في روسيا والقوى الغربية، وتمكن من أخذ وعود مبشرة. ولكن هذا الوئام بين الأفغاني والسلطان عبد الحميد لم يدم كثيراً، حيث هاجم الأخير في مذكراته جمال الدين الأفغاني ووصفه بالمهرج بعد أن كان يصفه بالعالم المشهور، واتهمه بالتواطؤ مع الإنجليز والتآمر على إقصائه من الخلافة، وأنه هو الذي نصح الإنجليز بإعلان الشريف حسين أميراً على مكة وخليفة للمسلمين، كما قال السلطان عبد الحميد في مذكراته بأن الأفغاني ادعى في يوم أنه قادر على إثارة جميع مسلمي آسيا الوسطى، لكنني ـ أي السلطان عبد الحميد ـ كنت أعرف أنه غير قادر على ذلك وأنه رجل الإنجليز. انظر مذكرات السلطان عبد الحميد: ترجمة محمد حرب عبد الحميد، نشر وتوزيع دار الأنصار، القاهرة 1978م، ص 8 ـ 9.

6. **خير الدين التونسي** وهو مفكر وإصلاحي صاحب دعوة للتجديد نشط بها في تونس.[1]

وبخلاف حركة محمد بن عبد الوهاب وحركة محمد بن علي السنوسي، فإن بقية الإصلاحيين، الذين جاء ذكرهم سابقاً، لم ينطلقوا بفكرهم الإصلاحي من داخل قاعدة الجمهور الإسلامي بقدر ما وجهوا أفكارهم الإصلاحية إلى الفئة الواعية أو التي نسميها في عصرنا الحاضر الفئة المثقفة، على أمل في أن تلقن هذه الأخيرة الفكر الإصلاحي لسواد العامة. فهؤلاء المفكرون المصلحون لم ينشئوا لفكرهم الإصلاحي نظاماً خاصّاً يتم لهم من خلاله التلقين المباشر للسواد الأعظم من جمهور المسلمين الذين تتكون منهم القوة الفاعلة في المجتمع الإسلامي، وهذا بعكس ما فعله قريناهم محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن علي السنوسي اللذان أنشآ نظاماً تربوياً يعلم الناس الإسلام الصحيح ويمحو عنهم ما شوه منه، واتجها بهذا النظام إلى جمهور المسلمين في دوائرهما التي انطلقا منها، مشرفين بأنفسهما على تعليمه وتطبيقه.

---

(1) يعد خير الدين التونسي من بين أكثر المفكرين الإصلاحيين من أبناء عصره انفتاحاً على التجديد والإصلاح والإضافة إلى جميع ما يمس مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية، فقد بسط في كتابه ((أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك)) الذي ألفه في سنة 1867م تحليلاً عقلانياً صادقاً للعيوب والعلل التي كانت تشوب المجتمعات الإسلامية بعد انحرافها عن الجادة القويمة. فتناول في كتابه المذكور، والذي يقع في مجلدين ضخمين، كل أوجه التعددات السلبية في بلاد المسلمين بمنطق علمي سلس مبنيّ على معرفة واطلاع وتأمل واسع لما كان يجري في تلك الأوطان من زلل مؤدٍ بها لا غرو إلى انهيار محدق، مقترحاً في الوقت نفسه كيفية معالجة مكامن العلل ومواطن الزلل من خلال التجديد تارة، والإضافة تارة أخرى، والعودة بالأمور إلى أصلها تارة ثالثة؛ ويمكن تصنيف كتابه القيم بأنه مقدمة خلدونية أخرى فيما شمله، لكنه مختلف عن مقدمة ابن خلدون في مضمونه وأسلوبه العصري. انظر خير الدين التونسي: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تمهيد وتحقيق المنصف الشنوفي، الناشر المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ((بيت الحكمة)). طبع بشركة أوربيس - تونس، الطبعة الثالثة يونيه سنة 2000م.

الفصل الأول

نشأة الحركة السنوسية في ليبيا ودورها في تنقيح الدين وبلورة كيان المجتمع

لقد كان من حظ ليبيا الوافر أنها حظيت بانطلاق الحركة السنوسية على أرضها وبين جموع مواطنيها، فكان لها الأثر العظيم في تطهير نفوسهم من الشوائب التي علقت بعقيدتهم عبر العصور التي تداولتهم فيها الحكومات المختلفة التي عنيت بالأرض وأهملت من عليها.

وكان صاحب **الحركة السنوسية** ومؤسسها **السيد محمد بن علي السنوسي** قد نشأ وترعرع على درجة كبيرة من الإيمان والتقوى والصلاح والزهد حتى صار مثال عصره، ونهل من العلم الرفيع أعلى درجاته وأسمى مراتبه حتى عرف في زمانه بإمام المفسرين والمحدثين.[1]

وقد دفع تأثر السيد محمد بن علي السنوسي بحال المسلمين المتردي في القرن الثامن عشر إلى التصميم على العمل الدؤوب من أجل الإصلاح، فقرر أن يسخر علمه وفقهه لانتشال عامة المسلمين من وحل ظلام الجهل الذي كساهم به الانحراف الدامغ الذي آل إليه حكام الدولة الإسلامية وجروا به شعوبها نحو الجهل الديني، والتخلف العلمي، والضنك المعيشي، والظلم الإنساني، والتدني الحضاري. فقام بتأسيس الحركة السنوسية وحاول نشرها في الحجاز وبعض أجزاء الشمال الإفريقي بوجه عام ثم ركز بعد ذلك على أرض ليبيا التي استقر فيها ونشطت دعوته في ربوعها بوجه خاص.[2]

---

(1) عبد المالك بن عبد القادر بن علي: الفوائد الجلية في تاريخ العائلة السنوسية، مطبعة دار الجزائر العربية ـ دمشق مسكية 1386هـ ـ 1966م، ص 7.

(2) انظر أحمد صدقي الدجاني: ص 12 ـ 28، ص 34. كذلك انظر [illegible]

الفصل الأول

نشأة الحركة السنوسية في ليبيا
ودورها في تنقيح الدين وبلورة كيان المجتمع

لقد كان من حظ ليبيا الوافر أنها حظيت بانطلاق الحركة السنوسية على أرضها وبين جموع مواطنيها، فكان لها الأثر العظيم في تطهير نفوسهم من الشوائب التي علقت بعقيدتهم عبر العصور التي تداولتهم فيها الحكومات المختلفة التي عنيت بالأرض وأهملت من عليها.

وكان صاحب **الحركة** السنوسية ومؤسسها **السيد محمد بن علي السنوسي** قد نشأ وترعرع على درجة كبيرة من الإيمان والتقوى والصلاح والزهد حتى صار مثال عصره، ونهل من العلم الرفيع أعلى درجاته وأسمى مراتبه حتى عرف في زمانه بإمام المفسرين والمحدثين.[1]

وقد دفع تأثر السيد محمد بن علي السنوسي بحال المسلمين المتردي في القرن الثامن عشر إلى التصميم على العمل الدؤوب من أجل الإصلاح، فقرر أن يسخر علمه وفقهه لانتشال عامة المسلمين من وحل ظلام الجهل الذي كساهم به الانحراف الدامغ الذي آل إليه حكام الدولة الإسلامية وجروا به شعوبها نحو الجهل الديني، والتخلف العلمي، والضنك المعيشي، والظلم الإنساني، والتدني الحضاري. فقام بتأسيس الحركة السنوسية وحاول نشرها في الحجاز وبعض أجزاء الشمال الإفريقي بوجه عام ثم ركز بعد ذلك على أرض ليبيا التي استقر فيها ونشطت دعوته في ربوعها بوجه خاص.[2]

---

(1) عبد المالك بن عبد القادر بن علي: الفوائد الجلية في تاريخ العائلة السنوسية، مطبعة دار الجزائر العربية ـ دمشق مسكية 1386هـ ـ 1966م، ص 7.

(2) انظر أحمد صدقي الدجاني: ص 12 ـ 28، ص 34. كذلك انظر [illegible]

والحق أنَّ اختيار ليبيا كأرض لانطلاق الدعوة السنوسية لم يكن أمراً مخططاً له سلفاً، وإنما جاء مصادفة شاءتها الأقدار، وذلك أنه حين قفل السيد السنوسي الكبير راجعاً من مكة إلى الجزائر عابراً مصر وواحة سيوة وافاه عند الحدود التونسية بقابس خبر احتلال الفرنسيين للجزائر، وأنهم يدبرون خطة للقبض عليه بعد أن علموا بأمر وصوله، فما كان منه إلاَّ أن عاد أدراجه إلى برقة وأنشأ في منطقة الجبل الأخضر أول مركز لدعوتـه في ليبيا[1] أطلق عليه اسم **الزاوية البيضاء**[2] **تيمناً بالصحابي رافع الأنصاري** المدفون في هذه المنطقة، ومن تلك الزاوية التي استهل بها السيد السنوسي بداية انطلاق دعوته في ليبيا انتشرت حركته الإصلاحية حتى وصلت أطرافاً من جنوبي شرقي إفريقيا.[3]

وقبل أن يتوج السيد محمد بن علي السنوسي مسيرة حياته بتأسيس حركته الإصلاحية، التي كان لها بالغ الأثر في تنقيح عقيدة الدين الحنيف في نفوس أفراد المجتمع مما أصابها من تحريف وتشويه، كان قد تشرب من العلم الوفير الذي دأب طوال حياته على تحصيله بكل شغف ومن كل منحى ومنهل. فتبحر في علوم الدين في فترة صباه ببلدته **مستغانم بالجزائر** على يد عالِم من أقطاب العلماء فيها، وحفظ القرآن الكريم، وأتقن علوم اللغة والحديث والفقه وفكر التصوف.[4]

وبعد أن استشف كل ما لدى علماء بلدته من علم ومعرفة، وبعد أن نضب معينهم ولم يعد في جعبتهم ما يمكن أن يقدموه له، اتجه السيد محمد بن علي السنوسي إلى

= الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره، قام بنشره والإشراف على نقله إلى اللغة العربية محمد عبده بن غلبون، مانشستر 1989م، ص 2. كذلك انظر الدكتور علي محمد الصلابي: الحركة السنوسية في ليبيا: الإمام محمد بن علي السنوسي ومنهجه في التأسيس التعليمي والحركي والتربوي والدعوي والسياسي، دار البيارق ـ عمان، الطبعة الأولى 1999م، ص 12 ـ 22، 51 ـ 67. كذلك انظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 1، 13، 23، 24.

(1) انظر إيفانز بريتشارد: E. E. Evans-Pritchard: The Sanusi of Cyrenaica, University Press, Oxford 1973. ص 14. انظر كذلك عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 49 ـ 50.

(2) تعتبر الزاوية البيضاء هي ثانية الزوايا التي أسسها السيد محمد بن علي السنوسي بعد زاوية أبي قبيس بمكة. انظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 29. كذلك انظر عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 31 ـ 32، 38 ـ 39.

(3) انظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 3. كذلك انظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 28 ـ 29. كذلك انظر الدكتور علي محمد الصلابي: مرجع سابق، ص 65.

(4) انظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 11 ـ 13.

مدينة **فاس** التي كانت صرحاً للعلماء ووجهة للدارسين، ومكث بها سبع سنوات طلباً لمزيد من التحصيل العلمي والمعرفي[1]، حيث تلقى على يد أبرز علمائها بجامع القرويين[2] المشهور علوم **الفرائض، والحساب، والأربعين** ومضاعفاتها، والأسطرلابيين وصناعتهم، **والعلوم الأربعة: الرياضة، والهندسة، والهيئة، والطبيعة**، وعلم **الأرثماطيقى (الرياضيات)، وأصول قواعد الموسيقى، والمساحة، والتعديل، والتقويم**، وعلم **الأحكام، والنسب، والوفق، والقواعد الجغرافية، والأصول الزايرجية، والبسط، والتكسير، والجبر، والمقابلة**، وغيرها من العلوم العديدة الأخرى[3]. وما إن أنهى دراسته للعلوم الجمة المذكورة حتى تم تعيينه مدرساً بجامع فاس الكبير بعد حصوله على درجة المشيخة التي نالها عبر تحصيله للعلوم المتفرقة ونبوغه فيها، وحاز في أثناء إقامته في فاس شهرة علمية ذائعة الصيت.[4]

لكن شغفه بتحصيل العلم عاد مرة أخرى يلح عليه بالارتحال بحثاً عنه في مكان آخر غير فاس بعد أن أخذ كل ما يكفيه من علمائها، وكانت وجهته في هذه المرة **مصر** وبالتحديد **القاهرة وأزهرها** الشريف، الذي كان دائماً مركزاً علمياً يجمع نخبة من جهابذة العلماء الذين كان يأمل أن يجد لديهم ما يروي به نفسه العطشى للمعرفة والعلم، وبالفعل يمَّم وجهه إلى الشرق وشق طريقه إلى القاهرة، لكنه أمضى أربع سنوات في التنقل بين مناطق عدة قبل أن يصل إلى مبتغاه في مصر. وكانت سنوات ترحاله هذه ذات فائدة عظيمة في نفسه حيث عرّفته عن قرب على حال المسلمين في مناطق جنوب الجزائر والسودان الغربي وعلى طول ساحل شمال إفريقيا، وكان لحال التخلف التي رآها على المسلمين هناك أثرها المؤلم في نفسه، لكنها في الوقت نفسه زادت من مقدار عزمه على العمل من أجل الإصلاح.[5]

---

(1) الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 13.

(2) يعد جامع القرويين أقدم جامعة في العالم، حيث قامت ببنائه وتأسيسه في سنة 859 ميلادية (في عهد الأدارسة) سيدة مسلمة اسمها فاطمة بنت محمد عبد الله الفهري، وكان يسمى عند إنشائه بجامع القيروانيين نسبة إلى المنطقة التي بني فيها والواقعة في القسم الغربي من مدينة فاس، والتي اشتهرت بهذا الاسم لأنها كانت مقرّاً للمهاجرين القادمين من قيروان، ولكن الناس مع الزمن أخذوا يطلقون عليه اسم جامع القرويين لسهولة النطق. انظر أحمد صدقي الدجاني: ص 46.

(3) شكيب إرسلان: حاضر العالم الإسلامي، دار الفكر - بيروت، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة 1973م، ص 401.

(4) انظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 13 - 14.

(5) أحمد صدقي الدجاني: ص 56 - 57، 59. كذلك انظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 14 - 16.

وفي القاهرة أصيب السيد محمد بن علي السنوسي بخيبة أمل ممّا آل إليه الأزهر الشريف من رُكون كثير من علمائه إلى المنافع الدنيوية وارتباطهم بالسلطة الحاكمة على حساب أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الدينية، وقوبل هناك بروح عدائية ومحاربة شديدة من بعض هؤلاء العلماء بسبب نقده لأسلوبهم الخاطئ الذي يتبعونه عند خوضهم في شؤون الدين وعلومه ولا سيّما في إصرارهم على قفل باب الاجتهاد، وعندما ضاقوا به ذرعاً بوجوده معهم في الأزهر الشريف، قاموا بتكفيره وإرهابه واعتباره متبدعاً على الدين[1]، بل إن الأمر تجاوز ذلك إلى محاولة قتله ـ وقيل إن المحاولة جرت ـ حين دس له أحدهم السم في الأكل[2]، ومن هنا قطع السيد محمد بن علي السنوسي إقامته في القاهرة وارتحل قاصداً مكة التي كان في مخططه منذ البداية الذهاب إليها بعد القاهرة.[3]

وقد كان لرحلة القاهرة أثرها النفسي الكبير في السيد محمد بن علي السنوسي في إعادة تأكيد رأيه بأن دولة الخلافة في طريقها إلى الاضمحلال والزوال، وذلك مما رآه من تسلط **محمد علي** في حكمه لمصر، هذا التسلط الذي أعاد إلى ذهنه ما كان قد رآه في الجزائر من تسلط مماثل للولاة الأتراك هناك، وهو ما يعد في اعتقاده من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى زوال دولة الخلافة ومن ثم سقوطها.[4]

ووصل السيد محمد بن علي السنوسي إلى مكة التي كان يمنّي النفس بالوصول إليها لما بها من علماء أجلاء تاقت نفسه شوقاً لرؤياهم والاجتماع بهم لينال منهم نصيباً من العلم الذي اكتسبوه. وقد كانت مكة في ذلك الوقت بالفعل تضم عدداً من كبار علماء المسلمين الذين يمثلون الاتجاهات الفكرية والدينية المختلفة كافة.[5]

وقد تلقى السيد محمد بن علي السنوسي في مكة العلم الكثير على يد علماء

---

(1) أحمد صدقي الدجاني: ص62. كذلك الدكتور محمد فؤاد شكري: ص16. كذلك شكيب إرسلان: الجزء الثاني، ص399.

(2) الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 16. عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 48. وقد نفى الملك إدريس رواية محاولة دسّ السّم للسيد محمد بن علي السنوسي في القاهرة. انظر أحمد صدقي الدجاني: ص 63.

(3) أحمد صدقي الدجاني: ص 63 ـ 64. كذلك انظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 16.

(4) أحمد صدقي الدجاني: ص 65. كذلك انظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 17 ـ 18.

(5) أحمد صدقي الدجاني: ص66 ـ 67. كذلك انظر علي محمد الصلابي: مرجع سابق، ص 47 ـ49.

عظماء، كان من بينهم الإمام أحمد بن إدريس[1] الذي التقاه بمكة وكان يتوق شوقاً لمقابلته والاجتماع به لما له من صيت علمي عظيم كان يسبقه إلى كل البلاد. وقد لعب السيد أحمد إدريس دوراً هاماً في تشكيل جوانب من شخصية وفكر السيد محمد بن علي السنوسي الذي كان قد تأثر بما أخذه عنه وانعكس لاحقاً على رؤيته في تحديد معالم أهداف دعوته.[2]

ولم يصبح السيد محمد بن علي السنوسي تلميذاً نجيباً للسيد أحمد بن إدريس فحسب، بل إنه طبع عنه كل علمه وما احتوته نفسه من فكر فريد، وامتزج معه امتزاجاً روحياً كاملاً حتى صار خليله في العلم والفكر والتقوى.[3]

وقد أدى تفوق وتفاني السيد محمد بن علي السنوسي في تحصيل العلوم التي كان يحويها فكر أستاذه السيد أحمد إدريس إلى أن يصبح مساعده وخليفته على أتباعه وتلاميذه ومريديه. فقد كان السيد أحمد إدريس يقول لجميع أتباعه وتلاميذه بأنه خلف عنه تلميذه الوقور السيد محمد بن علي السنوسي وأنابه عنه في حالة حضوره وغيابه

---

(1) وجدنا أنه من الضرورة الإشارة إلى نسل الإمام أحمد بن عبدالله بن إدريس في هذا الموقع وذلك لأنه سيتم الإشارة إليهم في الفصول اللاحقة من هذا الباب والخاصة بفترة الجهاد الليبي ضد الاستعمار الإيطالي، حيث سيوعز الإنجليز إلى خديوي مصر بإيفادهم إلى السيد أحمد الشريف للتأثير فيه، وذلك لما لهذه الأسرة من حظوة عند العائلة السنوسية التي تراهم من خلال فضل جدهم الأكبر أحمد إدريس على مؤسس الحركة السنوسية جدهم السيد محمد بن علي السنوسي وذلك بما سقاه له من علم ومعرفة. وقد أنجب السيد أحمد إدريس 63 ولداً من زيجات متعددة، لم يعش منهم إلاّ اثنان هما السيد «محمد القطب» و«السيد عبد العال»، فأما محمد القطب فقد ظل في «صبيا» باليمن حيث كان لنسله شأن في نشر فكر العائلة الإدريسية وتأسيس إمارتها في ذلك الجوار من جبال (فيفا) بمنطقة نجران وإلى الحديدة بساحل اليمن وإلى حدود القنفدة بالقرب من إمارة مكة وحتى منطقة عسير. أما عبد العال فقد رافق خليفة والده السيد محمد بن علي السنوسي إلى مكة ومنها إلى ليبيا حيث ظل يأخذ عنه العلم حتى وفاته، وبقي بعد وفاة شيخه ومعلمه في ليبيا سنة كاملة أمضاها بين الإخوان السنوسيين، ثم طلب على أثرها من السيد محمد المهدي السنوسي السماح له بالرحيل إلى مصر، وما إن أخذ الإذن من السيد محمد المهدي حتى رحل من الجغبوب إلى صعيد مصر حيث استقر في (الزينية) التي أسس بها زاويته المشهورة، ووافته المنيّة بها تاركاً وراءه ذرية مكونة من ثمانية أولاد هم: السيد محمد الشريف، والسيد مصطفى، والسيد محمد المأمون، والسيد محمد السنوسي، والسيد محمد العربي، والسيد محمد إدريس، والسيد المرتضى، والسيد أبو الحسن. انظر عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 30، 34 ـ 37.

(2) أحمد صدقي الدجاني: ص 67.

(3) عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 29.

وموته وحياته، وكان يقول لهم: «ابن السنوسي أنا، وأنا ابن السنوسي، فمن تبعه تبعنا، ومن خالفه خالفنا».[1]

وبعد أن نهل السيد محمد بن علي السنوسي من علماء مكة ومن أستاذه أحمد إدريس ضروب العلم والفكر والمعرفة، وبعد أن أينع عقله بالعلوم والمعارف المختلفة، بدأ يعلّم الكثيرين من طلاب العلم والساعين إليه، فبذر في عقولهم من نبعه العلمي المزدهر صنوف المعرفة التي كانوا يسعون إليها.[2]

وبنى في أثناء أقامته بمكة التي دامت حوالى خمسة عشر عاماً أولى زواياه في **جبل أبي قبيس** المشرف على مكة، وبدأ في إلقاء دروسه العلمية والوعظية الداعية لإصلاح شأن المسلمين، والتي استجاب لها عدد من المترددين على مجلس دروسه وصاروا مريدين وأتباعاً له.[3] ولم يطب المقام كثيراً للسيد محمد بن علي السنوسي في مكة بعد تأسيسه لزاوية أبي قبيس ورحيل أستاذه أحمد بن إدريس إلى **(صبيا) العسير باليمن** التي وافته المنية بها.[4]

فقد رحل هو الآخر عن مكة متجهاً إلى المغرب العربي حيث كان قد عقد النية على الذهاب إلى الجزائر من أجل المساهمة في الجهاد ضد القوات الفرنسية المغتصبة، وقام من توه بجمع اتباعه وأخبرهم بأمر عزمه على الذهاب للجهاد في الجزائر، وترك لهم حرية الاختيار بين الانضمام إليه في هذا الواجب المقدس أو البقاء بمكة ومتابعة نشر الوعي الإصلاحي الديني تحت إمرة خليفته على الزاوية **الشيخ عبد الله التواتي**.[5]

ولكن شاءت الأقدار ألاّ يتم ذلك، وكما أوضحنا سابقاً، فقد وقف له وجود القوات الفرنسية في قابس، التي كان قد وصل إليها من مكة، حائلاً دون تحقيق رغبته في تنفيذ ما عقد عليه نيته، حيث كان لدى القوات الفرنسية خطة للقبض عليه قبل أن يصل إلى مبتغاه في الجزائر، وبذا لم يكن له خيار إلاّ أن يستبدل خطته للجهاد في الجزائر بأخرى في ليبيا.

---

(1) انظر أحمد صدقي الدجاني: ص 68 ـ 69.
(2) أحمد صدقي الدجاني: ص 71.
(3) أحمد صدقي الدجاني: ص 68، 71، 73.
(4) الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 21. كذلك انظر أحمد صدقي الدجاني: ص 67، 71 ـ 72.
(5) ويعد عبد الله التواتي بذلك أول شيخ يتولى مشيخة زاوية جبل أبي قبيس بعد السيد محمد بن علي السنوسي. انظر عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 47.

وقد كان لإقامته في مكة فضل كبير عليه، إذ اكتملت فيها رؤيته لشكل الدعوة الإصلاحية التي كان يزمع على إطلاقها.[1] حيث نجده عندما أتى برقة، فإنه لم يكد يستقر فيها حتى شرع في بناء **زاوية البيضاء**، ثم بدأ على الفور في تطبيق برنامج دعوته الإصلاحية التي حبيت بها ليبيا، والتي يقوم برنامجها على تدريس القرآن الكريم وعلم الأحاديث الشريفة وعلوم اللغة والحساب والمنطق والتاريخ والجغرافيا، كما يشتمل برنامج دعوته على تعليم العديد من المهارات والمهن الفنية كأعمال النجارة والحدادة والغزل والخياطة والنسيج وصنع الأحصرة[2]، والبناء والزراعة، وممارسة الرياضة وفنون القتال.[3] ولذا فقد كان يوجد بين أتباعه نوابغ العلماء والبنائين المهرة والنجارين البارعين والمزارعين، وفنيّون في صناعة البارود والأسلحة النارية والبيضاء كالسيوف والمدى والخناجر وغيرها.[4]

وانتشرت زوايا السيد محمد بن علي السنوسي في بقاع برقة وطرابلس حتى وصل عددها إلى ما يقارب ستين زاوية، كما تم تشييد مركز علمي شامل في **الجغبوب**، كان يفد إليه طلاب العلم والمعرفة من كل حدب وصوب، وكان يحوي بين رفوف مكتبته المشهورة ثمانية آلاف مجلد من الكتب والمخطوطات القيمة.[5]

وبعد أن كانت المدارس في المجتمع الليبي شبه معدومة، فقد جعلها السيد محمد بن علي السنوسي منتشرة في كل الأرجاء، وجعل التعليم حقيقة واقعة بعد أن كان حلماً بعيد المنال، حيث وفرت الحركة السنوسية المدارس لتعليم النشء الجديد مبادئ الدين والقراءة والكتابة.[6]

ولقد كانت القبائل تتبرع بالأراضي التي تقام عليها الزوايا السنوسية، وتُشاد عليها المدارس التعليمية، وتفلح فيها الأطيان الزراعية، حتى إن مساحة الأراضي التي كانت تملكها الحركة السنوسية، والتي تشغل زواياها ومدارسها ومزارعها ومراكز تدريبها جزءاً منها، قد بلغت أكثر من خمسين ألف هكتار. فقد خلق برنامج السيد محمد بن

---

(1) أحمد صدقي الدجاني: ص 74 ـ 75. كذلك انظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 20.
(2) البساط المنسوج من أوراق البردى أو الباري أو نحوهما. تجد معناها في المعجم الوسيط.
(3) انظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 5.
(4) عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 76.
(5) انظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 3، 5، 6. كذلك انظر أحمد صدقي الدجاني: ص 116.
(6) انظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 5.

علي السنوسي مجتمعاً متكاملاً يشارك فيه كل فرد بقدر معرفته، ويساهم كل أمرئ فيه بمقدار جود نفسه ووسعها، ويتم فيه صقل الأفراد وإعدادهم لكل تكاليف الحياة المتعددة، فتبدأ من تهذيب النفس بروح الدين الحنيف، وتمر بتغذية العقل بالعلم والمعرفة، وتعمق بالكد والعمل وكسب القوت، وتتوج بالقدرة على صد المعتدي والغازي، ولذا نجد أن المجتمع الذي كونه البرنامج السنوسي كانت تعصمه الروح الأخلاقية المستقاة من دين الإسلام، وكان يسوده الأمن والأمان، وكان كادحاً يركن إلى العمل والمثابرة والاجتهاد، وكان صلباً قوياً قادراً على صد الإثم والعدوان (وكان هذا جلياً وواضحاً في حرب السنوسيين ضد الفرنسيين في السودان، وكذا لاحقاً في حربهم ضد الغزاة الإيطاليين في ليبيا).[1] وبتهذيب النفوس بعقيدة الإسلام التي كانت منسية ومهملة، بسبب التراكمات الانحلالية التي خلفتها أنظمة الحكم المستبدة التي لم تكن تعنى بالدين ولا برسالته[2]، استطاع السيد محمد بن علي السنوسي أن يقر الأمن والأمان لطريق القوافل التي كانت بعض قبائل الصحراء تغير عليها وتستبيح نهبها وسلبها من كل ما تحمله من ثمين ورخيص، فقد كان لإيقاظ الضمير الخامد في نفوس الأفراد بالتعليم الديني للدعوة السنوسية أثره في معرفة هؤلاء بمناحي الحلال والحرام، فقادهم ذلك إلى الالتزام الأخلاقي الذي حث عليه الدين الحنيف، ونأى بهم عن الفحشاء والمنكر، فنقصت الجرائم بجميع أنواعها، وساد الحب والوئام بين الناس، وظلل الأمان حياتهم، وازدهر الاقتصاد في ربوعهم.

كما كان السنوسي الكبير[3] قد عمل في أثناء تنقلاته في أرجاء ليبيا ـ خصوصاً في رحلته الطويلة من مصر إلى ليبيا ـ على تعليم قواعد الدين الإسلامي الصحيح لأهل البلاد التي كان يمر بها، وكان يوضح للقبائل المختلفة المنتشرة في تلك البقاع بأن الالتزام بالدين لا يتأتى إلاّ بالالتزام بإرشاداته الحنيفة الداعية إلى الإخاء والسلام

---

(1) عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 76 ـ 77.

(2) يقول الرحالة الألماني فردريك هورنمان عن مشاهداته في رحلته من القاهرة إلى مرزق إنه رأى الفقر وظلم الحكام وعدم الالتزام بالإسلام يسود في المناطق التي عبرها من مصر وحتى فزان وأرجائها. انظر: رحلتان عبر التاريخ: ترجمة ونشر دار الفرجاني، طرابلس، الطبعة الأولى 1974م، ص 131 ـ 165.

(3) درجت بعض المراجع التي تناولت سيرة حياة وأعمال السيد محمد بن علي السنوسي على تسميته بالسنوسي الكبير وذلك تمييزاً له عن سلالته التي خلفته والتي هي الأخرى كان لها مآثرها التاريخية المشرقة.

والمحبة بين كل قبيلة وأخرى، فلذا كان يحث أفراد تلك القرى والمناطق التي كان يمر بها على وجوب نبذ الكراهية والتباغض والتنافر، ووجوب التكافل والتعاضد والتآزر والتحاب والتعاون فيما بينهم؛ كما كان يتودّد إلى النفوس ويحبّب إليها فضيلة العدل، ويصفّي القلوب ويملأها بمقت الظلم ونبذ الفحشاء والمنكر، ويروي نفوسهم العطشى للفضائل الكريمة الإسلامية؛ وقد أثمرت جهوده هذه في نشر دعوته في البقاع التي كان يحل بها في أثناء تنقلاته نجاحاً باهراً منقطع النظير، حيث خلقت نواة من الأفراد الذين تشبعوا بتعاليمه وإرشاداته ثم باتوا يطبقونها في إطار مسار حياتهم اليومية، إذ أصبح من المألوف أن تجد في كل قرية أو منطقة كان قد مر بها السيد محمد بن علي السنوسي ونشر دعوته فيها من يقوم من أهلها، بدافع من المحبة النقية وإحقاق العدل والحق، بالفصل بين الناس في خصوماتهم ونزاعاتهم وتنبيههم إلى مواطن الحق ومنازل الباطل استناداً إلى إرشادات السيد محمد بن علي السنوسي وتعاليمه المستقاة من الدين الحنيف.[1]

وكانت هناك نفحة فاضلة وكريمة يقوم بها السيد محمد بن علي السنوسي ترتقي به إلى أعلى مراتب السمو الإنساني وتساعد في الوقت نفسه على نشر دعوة الدين الإسلامي السامية، وهي أنه كان يقوم بشراء البشر الذين تم استعبادهم دون أن يكون لهم في ذلك إرادة أو حول أو قوة من مناطق جنوب شرق إفريقيا، ليقوم بعد ذلك بإعتاقهم وتعليمهم دين الإسلام ثم يرسلهم إلى بلادهم، وكان هؤلاء العتقاء بدورهم يقومون بنشر الدعوة الإسلامية بين ذويهم وبين أهالي مناطقهم التي أتوا منها.[2]

وكانت الدعوة تنتشر بفضل هذا العمل الإنساني بسرعة وقوة نافذة تفوق في ذلك أساليب النشر التقليدية، وذلك لأنها لامست مشاعر أولئك البشر الدفينة في أعماق نفوسهم، وأثارت فيها **فطنة عقلية، ويقظة وجدانية**، خلقهما وبلور وجودهما ما كان من أمر **عبوديتهم** التي تمت بفعل ظلم البشر لإخوانهم من البشر، لتأتي **رحمة الإسلام** في وسط كلوح الظلم القاتم، لتقود البشر وتطهرهم من رذائلهم وتدفعهم نحو بهجة نور العدل وإعادة الحق إلى نصابه؛ فهم بتلك الحسنة الجليلة كانوا يحسون، وكان يحس ويشعر معهم ذووهم وأهالي مناطقهم، بأن هذا الدين هو ضالة نفوسهم التي كانوا يبحثون عنها في ظلام الوثنية وعبادة أرجاس الشيطان، فهذا الدين هو الذي كسر

---

(1) انظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 29 ـ 30.
(2) أحمد صدقي الدجاني: ص 160، 271 ـ 272.

قيد الرق من أجسامهم وكسر غل الجهل في قلوبهم، فحرر أبدانهم ووجدانهم من ظلم عبودية البشر، وحرر نفوسهم من ظلم جاهلية عقولهم التي قادتهم إلى ظلام العبادات الوثنية.

وما إن لامست هذه المشاعر نفوس ذوي هؤلاء العتقاء وأهالي مناطقهم التي أتوا منها، حتى ترسخت في أذهانهم ووجدانهم حقيقة أنّ هذا الدين هو فعلاً دينٌ للحق ولتحرير البشر من ظلم عتاة البشر ومجرميهم، وكانت هذه المشاعر تزداد فيضاً كلما اطلعوا من خلال هؤلاء العتقاء على تعاليم الدين السمحة وإرشاداته الكريمة، فكانوا يدخلون في الدين أفواجاً، مقبلين عليه بكل ما تجيش به نفوسهم من توق. ويقدر بعض المؤرخين عدد الذين دخلوا الدين الإسلامي من الوثنيين في مناطق إفريقيا جنوب الصحراء على يد الحركة السنوسية بأربعة ملايين شخص، سواء أكان ذلك من طريق عتق الرقيق أو نشر الدعوة في المناطق التي وصلتها الحركة السنوسية.[1]

وكما هي عادة كل البشر منذ ميلاد سيدنا آدم وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فقد أدت الروح الطاهرة للسيد محمد بن علي السنوسي أمانتها لربها وصعدت لبارئها راضية مطمئنة، وكان ذلك في التاسع من شهر صفر سنة 1276هـ.[2]

وعلى الفور، وقبل أن يوارى جثمان السيد محمد بن علي السنوسي الثرى بايع **الإخوان**[3] ابنه السيد **محمد المهدي السنوسي** رئيساً للحركة السنوسية، وكان عمره في حينها ست عشرة سنة. واتبع السيد محمد المهدي درب أبيه في تلقي العلم والمعرفة، حيث لقنه إياهما العلماء الذين رافقوا والده وأخذوا عنه ما اكتسبه من العلم، وهكذا يشب الابن ويسير على خطى أبيه في نشر الدعوة السنوسية الإصلاحية.[4]

وعمل السيد محمد المهدي على تطبيق منهج دعوة الحركة السنوسية القائمة على القواعد الثلاث[5] التالية:

---

(1) انظر نقولا زيادة: برقة الدولة العربية الثامنة، دار العلم للملايين ـ بيروت 1950، ص 103. انظر أيضاً أحمد صدقي الدجاني: ص 160، 271 ـ 275.

(2) انظر عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 87، 95. كذلك انظر أحمد صدقي الدجاني: ص 173.

(3) الإخوان مجردة تعني أتباع الحركة السنوسية، وهم غير الإخوان المسلمين الذين يُطلق عليهم اسم جماعة الإخوان المسلمين.

(4) أحمد صدقي الدجاني: ص 173 ـ 175.

(5) عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 76.

1. تعلم العلم وتعليمه.

2. إرشاد العباد إلى الله ودعوتهم إليه.

3. الجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمته.

وكان حريصاً على استمرار تطبيق إرشادات أبيه على أفراد المجتمع بالالتزام **بالجد والاجتهاد والمثابرة** على العمل وترك **التكاسل والكسل**، وتعريفهم بأن الإسلام دين **قول وعمل** وبأن **المؤمن القوي** خير من **المؤمن الضعيف**.[1]

وما إن أدى السيد محمد المهدي السنوسي دوره تجاه ربه ووطنه حتى جاءه الصديق الأبدي للإنسان لينقله معه إلى الرفيق الأعلى في الرابع عشر من صفر 1320هـ بعد أن أدى واجبه على أكمل وجه.[2]

لقد رأينا مما سبق كيف أن برنامج الحركة السنوسية في ليبيا كان يدفع إلى بناء الشخصية الليبية المتكاملة بشقيها الروحي والمادي، وكيف أنه كان يدفع إلى تكوين مجتمع نموذجي للإنسان المثالي القويم كما أراده الله أن يكون. ورأينا أيضاً أن الحركة السنوسية قد نجحت فيما صبت إليه، واستطاعت أن تنقح الدين من شوائبه التي علقت به عبر عصور الانحراف السياسي، ومن ثم فقد تمكنت الحركة السنوسية من بلورة شخصية الفرد الليبي الإسلامية والوطنية، وإن ام يكن ما جاءت به الحركة السنوسية أفكاراً جديدة نابعة من فكر مؤسسها، بقدر ما هي اجتهاد منه في فتح عيون الناس على دينهم الأصيل وما به من جواهر أغدقت عليهم من الباري سبحانه وتعالى لتنفعهم في مسار حياتهم. وكما يقول السيد **عبد المالك بن عبد القادر بن علي**: «إن السنوسيين لم يأتوا بجديد، فهم لم يخرجوا عن كونهم مسلمين يعملون بأوامر دينهم الحنيف ويطبقونها فعلياً، فيقيمون الصلاة المفروضة في أوقاتها، ويعطون الزكاة المطلوبة، ويتعلمون العلم، ويعدون العدة لدفع العدو المعتدي **﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾**، ويأكلون من أعمالهم وكسب أيديهم **﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه﴾** ويذكرون

---

(1) المرجع السابق: ص 76.

(2) المرجع السابق: ص 95.

الله صباح ومساء ﴿والذاكرون الله كثيراً والذاكرات﴾ وذكرهم تلاوة القرآن وحفظه غيبا، والعمل بما يأمر به الله واجتناب ما ينهى عنه».[1]

ولعل في نشر هذه المعلومات المختصرة ـ حيث لا يتسع المجال في هذا الكتاب لمزيد من التوسع ـ ما يرد بعض الاعتبار إلى هذه الحركة المباركة وأفضالها العميمة على ليبيا الوطن والشعب، ولا سيّما النظام الانقلابي في ليبيا عمد إلى طمس تاريخ الحركة السنوسية والتقليل من تأثيرها العميق في وجدان وضمير الشعب الليبي، بل إنه عمد إلى تشويه حقيقة الحركة والترويج لمعلومات خاطئة كاذبة ومضللة عنها في محاولة فاشلة للتأثير في ذاكرة الشعب الليبي والتعتيم على فضل الحركة السنوسية على ليبيا وعلى جميع أقطار المغرب العربي والعديد من الدول الإفريقية المجاورة.

ولعل ما قام به النظام من هدم لزاوية الجغبوب وانتهاك لحرمة ضريح السنوسي الكبير وحرق مكتبة الضريح وإتلاف ما كانت تحتويه من كتب ومخطوطات إسلامية قيمة يصب في ذلك الاتجاه، ولكن الله سبحانه وتعالى يقيض دائماً من عباده من يتصدى للإفك ويظهر زيفه، ويمكن للحقيقة ويعلي من شأنها.

---

(1) عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 77.

الفصل الثاني

الاستعمار الإيطالي: تركيبته، وأسلوبه الاستعماري، وأسباب احتلاله ليبيا

كانت إيطاليا إبّان القرون الستة الأولى من التقويم الميلادي وأيضا قبل تداول هذا التقويم بقرون عدة أخرى هي القوى الضاربة في أوروبا وعالم التاريخ القديم، فقد كونت لنفسها أمبراطورية عظمى تعد من أكبر الامبراطوريات التي عرفها ذلك التاريخ حتى ظهور الدولة الإسلامية التي هزمتها وأزاحتها عن مستعمراتها المترامية الأطراف، وأعادتها إلى حدود دولتها الأم في شبه الجزيرة الإيطالية.

ولم تؤد هزيمة الامبراطورية الرومانية على أيدي المسلمين إثر انطلاق عنان الفتوحات الإسلامية إلى انهيارها وفقدانها لمستعمراتها المتناثرة بين الشمال الأفريقي والشرق العربي وتقلصها إلى حد الاضمحلال فقط، بل إنه أدى لاحقا إلى تدهور دولتها الأم في **إيطاليا** وانقسامها إلى أجزاء منفصلة مكونة من دويلات متخاصمة.

واستمرت إيطاليا في كينونتها هذه بين تداول الحكومات المختلفة وتغير سيطرة الدويلات المحلية وهجمات الدول الغازية الخارجية، وظل يتداول معها وفي كيانها طيف الحلم القديم المستمد من تاريخها الامبراطوري الطويل الذي تربعت فيه دولتها على قمة العالم القديم ليسجلها كأكبر أمبراطورية قائمة في ذلك الوقت، قبل أن يأتي المسلمون ويقضوا عليها ويدحروا جندها إلى ثكناتهم في عقر دار دولتهم الإيطالية ويقيموا امبراطوريتهم الإسلامية التي أصبحت هي الأكبر في تاريخ البشرية قاطبة، فقد تسمر هذا الحلم القديم في مخيلتها وظل يداعب ذاكرتها في تطلع مستمر إلى إعادة أمجاده القديمة من جديد.

وبمطلع القرن الخامس عشر كانت إيطاليا الضعيفة مسرحاً للقوى الأوروبية المتنافسة والمتحاربة، وكانت بالنسبة للأطراف الأوروبية المتحاربة هي البوابة التي

تمتص هجمات الأتراك عليهم. ولو أنه نجد أن المؤرخين بعد مضي هذه المرحلة الشاقة من معارك القوى الأوروبية المتحاربة، لم يعودوا ينظرون إلى هذه الحروب الدامية التي هزت شبه الجزيرة الإيطالية وامتدت لأربعة عقود بعد الغزو الفرنسي لها في سنة 1494 ميلادية، كآثار مأساوية لضياع العالم في هوة عصر العنف الذي يزداد توسعاً وحدّة، بقدر ما يرونها كمرحلة مخاض وانتقال مهدت للتحول إلى مرحلة حضارية جديدة. فقد أدى استشراء الحرب بين الأطراف الأوروبية المتنافسة إلى جعل إيطاليا **غنيمة بينها**، وجعلها أيضا **خط دفاع فاصلاً** يحصّن تلك الأطراف المتنافسة ضد **العثمانيين**.[1]

ومن ناحية أخرى فإن هذه الحروب الدامية بين الدول الأوروبية المتنافسة قد أدت إلى نقل تنافسهم **خارج القارة الأوروبية** بحثاً عن مصادر جديدة للثروة، فاستطاعت هذه الأطراف بفعل العوامل السابقة ـ المذكورة آنفا في المبحث الأول من هذا الباب ـ أن تصل إلى **آسيا** وتحتويها، وتكتشف **العالم الجديد** وتحتله. وبذلك فإن حرب التنافس هذه قد دفعت أوروبا نحو توسع **اقتصادي وديموغرافي** جديد أدى إلى نقل مركز القوة والصراع من باحة إيطاليا في البحر الأبيض المتوسط إلى شمال غربي أوروبا وعالمها الأطلسي الجديد.[2]

ومن غرائب الأمور أن فترة الانكماش والضعف العسكري التي سادت إيطاليا بعد انهيار أمبراطوريتها، والتي فرضت عليها تحجيم تطلعاتها الاستعمارية وحددت بقاءها في داخل حدود أرضها، قد أدت في القرن الرابع عشر إلى انتعاش الحركة الفكرية التي بتفاعلها تحولت إلى إزدهار في الأدب والفن والعلوم الاجتماعية والهندسة المعمارية والعلوم الأخرى المختلفة كافة التي كانت قد انتقلت إليها من العالم الإسلامي في أثناء وبعد الحملات الصليبية، لتشهد إيطاليا بذلك نهضة حضارية ولدت ونشأت وقوت براعمها في باحتها ثم انتقلت إلى بقية دول أوروبا إبان القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين لتنقلها إلى ما يعرف **بعصر النهضة الأوروبية** الذي أدت تفاعلاته وإفرازاته الحضارية إلى انطلاق شرارة الثورة الصناعية ومن ثم الثورة التكنولوجية.[3]

---

(1) انظر دائرة المعارف البريطانية: تحت History of Italy: Early modern Italy (16th to 18th centuries).

(2) انظر: المرجع السابق.

(3) دائرة المعارف البريطانية: تحت Italy in the 14th and 15th centuries. كذلك انظر كلايف بونتنغ Clive Ponting: ص 556 ـ 557.

ولم يكن لتصدير النهضة التي عرفتها إيطاليا لدول أوروبا الأخرى ليمكنها من التفوق عليها، فقد تمكنت قريناتها من الدول الأوروبية من إحداث تقدم عنها خصوصاً في مجال صناعة بناء السفن وتقنية تصنيع الأسلحة البارودية، وربما هذا راجع للحالة السياسية الداخلية المتقلبة التي كانت تعاني منها إيطاليا جنباً إلى جنب مع فرضها من قبل الأطراف الأوروبية المتنافسة كمسرح لنزاعاتها مع بعضها البعض الآخر وأحيانا معها هي ذاتها خصوصاً من قبل فرنسا التي قامت بغزوها أكثر من مرة، وهذا ربما يكون السبب الذي يفسر عدم التحاقها بركب الحملات الاستكشافية الاستعمارية التي قامت بها دول أوروبا الأخرى، وذلك لانشغالها بشأن الانقسامات الداخلية والوضع السياسي غير المستقر.

وكما سبق الذكر فإن التنافس بين الدول الأوروبية بعضها مع البعض الآخر، وتمكنها من صناعة السفن القادرة على شق عباب مياه المحيطات، واكتسابها تقنية صناعة الأسلحة البارودية، جعل من تطلعها للبحث عن مصادر ثروات أخرى في بلاد ما وراء البحار أمراً ممكن تحقيقه وبلوغه. وهكذا قامت سفن الحملات الاستكشافية **البرتغالية والإسبانية والهولندية والفرنسية والبريطانية** بجوبان مياه المحيطات العاتية شرقا وغربا، وتخلفت إيطاليا عن الحملة الاستعمارية إلى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر حين تمت موافقة سياسيي البلاد في سنة **1861م** بالإجماع على طرق باب التوسع الإستعماري، فقد رأى سياسيو جنوب إيطاليا في التوسع الإستعماري السبيل الناجع لتوفير الرخاء الاقتصادي في مواجهة التزايد السكاني، ورأى فيه سياسيو الشمال بأنه البوابة التي تعبر بإيطاليا نحو إعادة أمجادها القديمة، ومن هنا فقد شرعت إيطاليا في سنة 1861م في إعداد قوتها العسكرية التي تستطيع بواسطتها أن تحقق مطامعها الإستعمارية.[1]

وبعد أن بنت إيطاليا جيشها وجهزته بالعتاده الحربي لتوجهه إلى هدفه المخطط له سلفاً وهو استعمار بلاد الغير، اكتشفت أنه لا يوجد أمامها على الخارطة السياسية بلاد شاغرة يمكن لها أن تستعمرها سوى **تونس**، وحتى تلك كانت فرنسا ـ عدوها التقليدي اللدود ـ أسرع إلى احتلالها منها، فقد قامت فرنسا باحتلال تونس في سنة **1881م**

---

(1) انظر دائرة المعارف البريطانية: تحت History of Italy: Reform and Enlightenment in the 18th century.

وذلك قبل أن تتمكن إيطاليا من تحريك قواتها نحوها.[1]

وأدى احتلال فرنسا لتونس إلى إثارة حنق إيطاليا واستيائها، وذلك لأنها اعتبرت أن فرنسا بخطوتها هذه قد أوصدت في وجهها باب الأمل الأخير للفوز بمستعمرة على شواطئ الشمال الأفريقي الذي يشكل أهمية خاصة في مخططها الذي أعدته للتوسع الإستعماري، لأنها تراه امتداداً استراتيجياً لأراضيها جنوب البحر الأبيض المتوسط[2]، كما يوفر لها موقعه القريب عناء وتكاليف عملية السيطرة العسكرية عليه، ويسهل عليها في الوقت ذاته نقل الإمدادات له عند اللزوم، ونقل موارده وثرواته إليها عند الحاجة. ولذا فان احتلال فرنسا لتونس جعل من أمل إيطاليا في وطء أقدامها في الشمال الإفريقي حلماً بعيد المنال، لأن أقطاره جميعها محتلة من قبل قوى عسكرية لا تقوى هي على مجابهتها، ففرنسا كانت تحتل الجزائر والمغرب، وها هي أخيرا تضم إليها تونس، والدولة العثمانية تسيطر على ليبيا، بينما بريطانيا تسيطر على مصر.

وكردة فعل على احتلال فرنسا لتونس ـ وأيضا كخطوة تكتيكية ـ قامت إيطاليا في سنة 1882م بالإنضمام إلى التحالف الثلاثي بين **المانيا والنمسا والمجر** وذلك لتتجنب من ناحية العزلة السياسية، ومن ناحية أخرى لتحمي نفسها من أي اعتداء فرنسي ضدها.[3]

واستطاعت إيطاليا في سنة 1885م من تحقيق أولى سطواتها الإستعمارية وذلك من خلال احتلالها لميناء **مصوع** على البحر الأحمر.[4] لكن ذلك لم يكن ليشفي أطماعها وتطلعاتها التوسعية الإستعمارية، فلذا أخذت في إعادة نظرها بشأن الصدام مع إحدى القوى المسيطرة على دول الشمال الأفريقي، حيث رأته المخرج الوحيد لها لتكوين مستعمرة في هذا الركن المرغوب في استعماره، ولكن لا بد لها أولا من هزيمة إحدى القوى المسيطرة على تلك المناطق لتزيحها وتحل محلها.

ولكي لا تخسر إيطاليا معركتها العسكرية أمام القوة التي ستختار مواجهتها، كان

---

(1) انظر دائرة المعارف البريطانية: تحت History of Italy: Developments from 1870 - 1914. انظر أيضا خليفة محمد التليسي: معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911 ـ 1931، توزيع دار الثقافة، بيروت 1972، ص 19.

(2) انظر خليفة محمد التليسي: ص 19.

(3) انظر دائرة المعارف البريطانية: تحت History of Italy: Politics and the political system, 1870-87.

(4) انظر دائرة المعارف البريطانية: تحت History of Italy: Developments from 1870-1914.

عليها أن تنتقي أضعفها عسكريا. وبإعادة حساباتها العسكرية من جديد، وجدت إيطاليا أنها لا تقوى على مقارعة فرنسا، ذلك العدو القديم الذي أذاقها ويلات الصدام معه مرارا وتكرارا، وهي بكل تأكيد لا تقوى على مجابهة بريطانيا القوية، لكنها تستطيع بحسب تقديراتها أن تجابه **تركيا** التي بدأت حالتها تتردى وتضعف ولم تعد قادرة على السيطرة على مستعمراتها، وهي من منظور إيطاليا تشكل الحلقة الهشة والواهنة في صف القوى المسيطرة على الشمال الإفريقي والتي يمكن كسرها والتغلب عليها بسهولة.

وهكذا، فالقوة العثمانية ـ في نظر إيطاليا، وأيضا في حقيقة الواقع ـ لم تعد كسابق عهدها القديم **قوة ضاربة** يُخشى مواجهتها ويُهاب مجابهتها، فهي الآن بالكاد قادرة على الدفاع عن أراضي دولتها الأم في **تركيا**، فما بالك بمستعمراتها البعيدة عن فاعلية قدراتها التي اضمحلت وإمكانياتها المتقلصة.

وظنت إيطاليا أنها أخيرا قد وجدت ضالتها المنشودة في ليبيا الواقعة تحت سلطة الدولة العثمانية المتهالكة والآيلة للأفول، ورأتها ـ من وجهة نظرها ـ لقمة سائغة يمكن لها ابتلاعها دون جهد أو كلل، فشرعت في انتهاج خطة تتكون من مرحلتين[1]:

المرحلة الأولى، وتتمثل في إنشاء قواعد اقتصادية في كل من **برقة وطرابلس**، وذلك من خلال القيام بتأسيس فروع لبنوكها هناك، وشراء الأراضي والأطيان الزراعية لمواطنيها في داخلها، وإقامة روابط تجارية متبادلة مع تجارها وسلطتها القائمة.

المرحلة الثانية، وتتمثل في التدخل العسكري وذلك بحجة حماية مصالحها التجارية هناك. وهكذا يتحول تدخلها العسكري إلى احتلال سافر لكافة تراب الأراضي الليبية.

وإذا جاز لنا هنا أن نقيم أساليب القوى الإستعمارية المختلفة ونقارن بينها في تعاملاتها مع مواطني البلاد المحتلة ومع أراضيهم، فإننا حتى وإن استطعنا في مقارناتنا بينها أن نفاضل بين أسلوب إحداها عن الآخر في الكيفية التي يتعامل بها مع سكان البلاد المحتلة، إلا أننا لا نستطيع إلا أن نرفضها جميعا ونذعن للحقيقة الواقعة، ونقرّ للمسلمة البائنة بأن الاستعمار مهما اختلف في أسلوبه أو منهجه الذي يتبعه أو يسلكه تجاه أهل البلاد التي يحتلها فهو في نهاية المطاف يظل آفة بغيضة تعمل آليته على

---

(1) انظر خليفة محمد التليسي: ص 20 ـ 22.

وذلك قبل أن تتمكن إيطاليا من تحريك قواتها نحوها.[1]

وأدى احتلال فرنسا لتونس إلى إثارة حنق إيطاليا واستيائها، وذلك لأنها اعتبرت أن فرنسا بخطوتها هذه قد أوصدت في وجهها باب الأمل الأخير للفوز بمستعمرة على شواطئ الشمال الأفريقي الذي يشكل أهمية خاصة في مخططها الذي أعدته للتوسع الإستعماري، لأنها تراه امتداداً استراتيجياً لأراضيها جنوب البحر الأبيض المتوسط[2]، كما يوفر لها موقعه القريب عناء وتكاليف عملية السيطرة العسكرية عليه، ويسهل عليها في الوقت ذاته نقل الإمدادات له عند اللزوم، ونقل موارده وثرواته إليها عند الحاجة. ولذا فان احتلال فرنسا لتونس جعل من أمل إيطاليا في وطء أقدامها في الشمال الإفريقي حلماً بعيد المنال، لأن أقطاره جميعها محتلة من قبل قوى عسكرية لا تقوى هي على مجابهتها، ففرنسا كانت تحتل الجزائر والمغرب، وها هي أخيرا تضم إليها تونس، والدولة العثمانية تسيطر على ليبيا، بينما بريطانيا تسيطر على مصر.

وكردة فعل على احتلال فرنسا لتونس ـ وأيضا كخطوة تكتيكية ـ قامت إيطاليا في سنة 1882م بالإنضمام إلى التحالف الثلاثي بين **المانيا والنمسا والمجر** وذلك لتتجنب من ناحية العزلة السياسية، ومن ناحية أخرى لتحمي نفسها من أي اعتداء فرنسي ضدها.[3]

واستطاعت إيطاليا في سنة 1885م من تحقيق أولى سطواتها الإستعمارية وذلك من خلال احتلالها لميناء **مصوع** على البحر الأحمر.[4] لكن ذلك لم يكن ليشفي أطماعها وتطلعاتها التوسعية الإستعمارية، فلذا أخذت في إعادة نظرها بشأن الصدام مع إحدى القوى المسيطرة على دول الشمال الأفريقي، حيث رأته المخرج الوحيد لها لتكوين مستعمرة في هذا الركن المرغوب في استعماره، ولكن لا بد لها أولا من هزيمة إحدى القوى المسيطرة على تلك المناطق لتزيحها وتحل محلها.

ولكي لا تخسر إيطاليا معركتها العسكرية أمام القوة التي ستختار مواجهتها، كان

---

(1) انظر دائرة المعارف البريطانية: تحت History of Italy: Developments from 1870 - 1914. انظر أيضا خليفة محمد التليسي: معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911 ـ 1931، توزيع دار الثقافة، بيروت 1972، ص 19.

(2) انظر خليفة محمد التليسي: ص 19.

(3) انظر دائرة المعارف البريطانية: تحت History of Italy: Politics and the political system, 1870-87.

(4) انظر دائرة المعارف البريطانية: تحت History of Italy: Developments from 1870-1914.

عليها أن تنتقي أضعفها عسكريا. وبإعادة حساباتها العسكرية من جديد، وجدت إيطاليا أنها لا تقوى على مقارعة فرنسا، ذلك العدو القديم الذي أذاقها ويلات الصدام معه مرارا وتكرارا، وهي بكل تأكيد لا تقوى على مجابهة بريطانيا القوية، لكنها تستطيع بحسب تقديراتها أن تجابه تركيا التي بدأت حالتها تتردى وتضعف ولم تعد قادرة على السيطرة على مستعمراتها، وهي من منظور إيطاليا تشكل الحلقة الهشة والواهنة في صف القوى المسيطرة على الشمال الإفريقي والتي يمكن كسرها والتغلب عليها بسهولة.

وهكذا، فالقوة العثمانية ـ في نظر إيطاليا، وأيضا في حقيقة الواقع ـ لم تعد كسابق عهدها القديم قوة ضاربة يُخشى مواجهتها ويُهاب مجابهتها، فهي الآن بالكاد قادرة على الدفاع عن أراضي دولتها الأم في تركيا، فما بالك بمستعمراتها البعيدة عن فاعلية قدراتها التي اضمحلت وإمكانياتها المتقلصة.

وظنت إيطاليا أنها أخيرا قد وجدت ضالتها المنشودة في ليبيا الواقعة تحت سلطة الدولة العثمانية المتهالكة والآيلة للأفول، ورأتها ـ من وجهة نظرها ـ لقمة سائغة يمكن لها ابتلاعها دون جهد أو كلل، فشرعت في انتهاج خطة تتكون من مرحلتين[1]:

المرحلة الأولى، وتتمثل في إنشاء قواعد اقتصادية في كل من **برقة وطرابلس**، وذلك من خلال القيام بتأسيس فروع لبنوكها هناك، وشراء الأراضي والأطيان الزراعية لمواطنيها في داخلها، وإقامة روابط تجارية متبادلة مع تجارها وسلطتها القائمة.

المرحلة الثانية، وتتمثل في التدخل العسكري وذلك بحجة حماية مصالحها التجارية هناك. وهكذا يتحول تدخلها العسكري إلى احتلال سافر لكافة تراب الأراضي الليبية.

وإذا جاز لنا هنا أن نقيم أساليب القوى الإستعمارية المختلفة ونقارن بينها في تعاملاتها مع مواطني البلاد المحتلة ومع أراضيهم، فإننا حتى وإن استطعنا في مقارناتنا بينها أن نفاضل بين أسلوب إحداها عن الآخر في الكيفية التي يتعامل بها مع سكان البلاد المحتلة، إلا أننا لا نستطيع إلا أن نرفضها جميعا ونذعن للحقيقة الواقعة، ونقرّ للمسلمة البائنة بأن الاستعمار مهما اختلف في أسلوبه أو منهجه الذي يتبعه أو يسلكه تجاه أهل البلاد التي يحتلها فهو في نهاية المطاف يظل آفة بغيضة تعمل آليته على

(1) انظر خليفة محمد التليسي: ص 20 ـ 22.

امتصاص خيرات البلاد التي تم احتلالها، وقمع مواطنيها وتعطيلهم عن بناء مسيرة أمتهم وتحقيق أهدافها.

ومع ذلك فهناك **ثلاثة أساليب استعمارية** انتهجتها القوى التي تبنت سياسة التوسع الإستعماري وهي:

- **أسلوب إداري**: وهو الذي تقوم فيه الدولة الإستعمارية بإعطاء البلاد التي تحتلها حيزاً أو هامشاً من الحرية في إدارة شؤونها الداخلية، بشرط ألاّ يمس ذلك أو يتعارض مع مصالح الدولة الإستعمارية **الاقتصادية**. فالدولة الاستعمارية التي تطبق هذا الأسلوب لا يعنيها من البلد التي تحتله سوى الجانب الإقتصادي الذي من أجله تمت عملية الإحتلال بالدرجة الأولى. وخير مثال على هذا النوع من الأسلوب الإستعماري هو ذلك الذي طبقته بريطانيا في **الهند** و**مصر** وغيرها من المستعمرات البريطانية في جنوب شرق آسيا وإفريقيا.

- **أسلوب ثقافي**: وهو الذي تقوم فيه الدولة الإستعمارية بمحاولة طمس ثقافة وتراث الدولة التي تحتلها لتزرع بدلا عنها ثقافتها وتراثها ولغتها الأم، وذلك لتضمن انصهارها الدائم في بوتقتها الاجتماعية، ولتغرس في جذورها على المدى البعيد الولاء والإنتماء لها. وخير مثال على هذا النوع من الأسلوب الإستعماري هو ذلك الذي مارسته **فرنسا** في مستعمراتها بالشمال الإفريقي **كالجزائر**(1) **وتونس والمغرب** وغيرها من المستعمرات الأخرى في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- **أسلوب استيطاني**: وكما يفهم من عنوانه هو ذلك الأسلوب الذي تقوم فيه الدولة الإستعمارية بإحلال مواطنيها داخل البلد المحتل وتوطينهم فيه، ثم تقوم بالسيطرة الكاملة على أوجه الحياة فيه كافة، والعمل على إبادة مواطنيه أو تهجيرهم أو عزلهم واستغلالهم فيما يفيد مصالحها.

وخير مثال على هذا النوع من الأسلوب الإستعماري هو ما طبقته **إيطاليا** على **ليبيا**، وما طبقه العنصر الأبيض في دولة **جنوب إفريقيا** تحت منهج سياسته للتمييز العنصري (الأبارتايد)، أو كما هو مطبق في الوقت الجاري في **فلسطين** من قبل القوى الغاشمة الإسرائيلية.

---

(1) ولو أن البعض يرى بأن الأسلوب الإستعماري الذي طبقته فرنسا في احتلالها للجزائر كان يجمع ما بين الأسلوب الثقافي والأسلوب الاستيطاني.

ومن هنا فإنه لو أعدنا تكرار تساؤلنا بخصوص المقارنة بين الأساليب التي تنتهجها القوى الإستعمارية في البلاد التي تقوم باحتلالها، وطلب منا أن نختار الأفضل من بينها، لكانت إجابتنا على الفور بان أسوأها أسلوباً وشكلاً هو الإستعمار الاستيطاني الذي بليت به ليبيا من قبل إيطاليا. وأما عن اختيار أفضلها أسلوباً، فإننا سنرفض شكلاً وموضوعاً أن نختار أياً من أنواعها، لأنه كما أوضحنا سابقاً بأن الاستعمار مهما اختلفت أساليبه أو أشكاله، فهو يظل دائماً آفة بغيضة لا فضل بين أساليبه ولا خير يأتي من ورائه.

الفصل الثالث

تحليل الشخصيات الريادية
التي قادت الجهاد العسكري والسياسي إبّان الاحتلال

تمهيد

لقد تذكرت وأنا مقبل على تحليل الشخصيات الريادية التي قادت الجهاد العسكري والسياسي الليبي إبان الإحتلال الإيطالي لليبيا ما أشار إليه **عباس محمود العقاد** في تقديم كتابه **عبقرية الصِّدِّيق**، حيث أورد في تلك المقدمة التي استهل بها ذلك الكتاب القيّم بأنه لا يكتب ترجمة للصديق رضي الله عنه، ولا يكتب تاريخاً لخلافته وحوادث عصره، وأنه لا يعنى بالوقائع من حيث كونها وقائع، ولا بالأخبار من حيث كونها أخباراً، فتلك موضوعات لا يقصدها، وإنما قصده يتركز في رسم صورة نفسية لملامح الصديق، تُعرف به وتجلو للقارئ خلائقه وبواعثَ أعمالِهِ. أما الوقائع والأخبار فهي لا تعنيه إلا بالمقدار الذي تستطيع به بلورة هذا المقصد الذي هو لبّ كتابته عن الصديق.[1]

ويسترسل عباس العقاد قائلاً: «ومن همنا أن تكون الصورة صادقةً كلَّ الصدق في جملتها وتفصيلها، فليس من غرضنا التجميل الذي يخرج بالصورة عن حقيقتها، ولسنا نريد أن يطّلعَ القارئ على تلك الصورة فلا يعرفها ولا يعرف **أبا بكر** منها، ولكن تجميل الصـورة شيء، وتوقير صاحبها شيء آخر، فإنك إذا صورت أبا بكر ورفعت صورته مكاناً علياً لم تكن قد أضفت إليه جمالاً غير جماله أو غيَّرت ملامحَه النفسية

---

(1) عباس محمود العقاد: عبقرية الصديق، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ـ يناير 2002م. ص 3.

بحيث تخفى على من يعرفها، فهذا هو التوقيرُ الذي لا يُخِلُّ بالصورة ولا يعاب على المصور، وليس هو التجميل المصطنع الذي يُضِلُّ الناظرَ عن الحقيقة».[1]

وأنا غرضي هنا من تدوين هذا الكلام البليغ الذي افتتح به عباس محمود العقاد كتابه عن الصديق، هو أن أنقل للقارئ رأيي المطابق لما أشار به العقاد عن غرضه من الكتابة عن أبي بكر، وهو رسم صورة نفسية لملامح رواد الحركة الوطنية التي قادت الجهاد إبّان الإحتلال الإيطالي، وأنه ليس الغرض من الكتابة عنهم في هذا الفصل هو تجميلهم، أو تعديد الوقائع التي شاركوا فيها، أو الأخبار التي تحدثت عنهم وبجّلتهم أو نعتتهم.

فهذا الفصل الذي يتناول بعض الشخصيات الريادية الليبية إبان فترة الكفاح من أجل الإستقلال هو ليس ترجمة لسيرهم الذاتية، فهذه موضوعات لا يختص بها هذا الجزء من الكتاب، وإنما جوهر هدفه هو رسم تلك الصورة التي ذكرها العقاد وهي توقيرهم وليس محاولة لتجميلهم، ولكن إذا حدث وارتفعت صورهم إلى مكان عليّ، فأنا لم أضفِ إليهم جمالاً غير جمالهم، ولا غيَّرت ملامحَهم النفسية بحيث تخفى على من يعرفها، وهذا هو بيت القصيد.

---

(1) المرجع السابق

المبحث الأول

شخصيتا البيت السنوسي
اللتان قادتا لواء الجهاد في ليبيا حتى نالت استقلالها:

أولا: السيد أحمد الشريف[1]

إنه بالكاد أن تجد كتاباً أو مقالاً أو موسوعة تناولت أو تطرقت إلى موضوع جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي خالية من ذكر السيد **أحمد الشريف** ومآثره الخالدة في النضال ضد غزاة الوطن. وكيف لا، وهو أحد الأعمدة الرئيسة التي قام عليها الجهاد الليبي، فلا يستطيع كاتب أو باحث الكتابة عن الجهاد الليبي دون التطرق إلى دوره البارز فيه؛ ولعله من الجدير هنا أن نذكر أن سيرته في هذه الكتب أو المقالات أو الموسوعات عبقة ومشرفة له ولكل من ينتمي له بقرابة أو بأخوّة المواطنة والعقيدة.

وإذا كان التقدير الذي ناله بعض الأفراد من البشر على تأديتهم لعمل ما أو بضعة أعمال مشرفة في أثناء حياتهم ورفعتهم لمصاف العظماء، فإننا بهذه الكيفية أو على هذا المنوال نجد أنفسنا مغمورين بكل شرف وفخر بمنح السيد **أحمد الشريف** أعلى مراتب التقدير التي يستحقها عن جدارة تامة، فتقديره وتبجيله ورفع مكانته إلى درجة من العظمة تليق بأعماله المشرفة هي حق له ناله بأعماله التي يجله عليها كل من عاصره أو سمع عنها أو قرأها في التاريخ المكتوب، ولا يستطيع أحد أن يمن عليه بها، فمواقفه وصنائعه الوطنية هي التي أهلته لها، فأحمد الشريف ليس بشخصية عادية، ولم يكن يوماً كذلك، فهو بوتقة من مبادئ سامية صقلتها فيه عقيدته النقية، وجعلت منه ليس فقط مجاهداً لا يلين عراكه في سبيل تلك العقيدة، بل حولته إلى منبع سرمدي لا ينضب عطاؤه وتضحياته، وصنعت منه شعلة باهرة من الحق الوضاء متقدة على الدوام، لا تنطفئ ولا تعرف الخفتان.

---

(1) عبد المالك بن عبد القادر بن علي: الفوائد الجلية في تاريخ العائلة السنوسية الحاكمة بليبيا ـ القسم الثاني، ص 9 ـ 139. كذلك انظر الدكتور علي محمد محمد الصلابي: «الحركة السنوسية في ليبيا»، الجزء الثاني. سيرة الزعيمين محمد المهدي السنوسي وأحمد الشريف، ص 101 ـ 294

وكما قلت ـ في التمهيد ـ إنني أكتب عن هؤلاء العظماء من أبناء الوطن في هذا الجزء من الكتاب لتقديم صورة لملامحهم النفسية والشخصية ولا أعنى بالوقائع والأخبار كوقائع وأخبار بذاتها ـ كما ذكر **العقاد** ـ ولكن بما تعكسه من ملامح صورتهم النفسية المراد نقلها للقارئ، ولذا سأختار واقعة واحدة مشرفة للسيد **أحمد الشريف** الذي له عشرات أخرى غيرها، لاعتقادي بأنها تعبر وتعكس بعمق الصورة الكاملة لملامحه النفسية العظيمة.

وتقول أحداث هذه الواقعة إنه عندما نزلت جحافل القوات الإيطالية أرض الوطن في سنة 1911م بغية احتلالها، انطلقت شرارة المقاومة الوطنية في **برقة وطرابلس** معلنة الجهاد ضد الغزاة، وفزع نفر من أهل برقة من الإخوان السنوسيين إلى السيد أحمد الشريف **بالكفرة** التي كان قد رجع إليها من توه مع رفاقه من الإخوان قافلين من أرض **السودان** حيث كانوا يحاربون القوات **الفرنسية** هناك، وكانوا مثقلين بتبعات القتال الطويل الذي أضناهم وأنهكهم وحل عليهم بتعب مبين.

وما إن وصلت ثلة هؤلاء المستنجدين إلى السيد أحمد الشريف بالكفرة حتى أخبروه بأمر الغزو الإيطالي، وسألوه عن رأيه في ذلك، فما كان من السيد أحمد إلا أن أعلم رفاقه بما سمع من أمر الغزو الإيطالي للبلاد، وكان ردهم الفوري بالإجماع هو عدم رغبتهم بالمشاركة في المقاومة ضد القوات الإيطالية الغازية، ولو لبعض حين، لأنهم متعبون من حربهم ضد القوات الفرنسية ونال منهم الإرهاق مكاناً، كما أنهم لا يملكون عتاداً حربياً يمكنهم من خوض هذه المقاومة إن رغبوا، بينما إيطاليا دولة أوروبية قوية تملك جيوشاً سيارة بمعدات ضخمة متقدمة أعجزت حتى القوات **التركية** بعظمتها عن مقاومتها واختارت أن تترك بينها وبين أمر احتلالها للبلاد.

ورغم أن بعض وجهات النظر قد تُعطي العذر لهؤلاء الرفاق في رأيهم الذي أعلنوه للسيد أحمد الشريف لكونهم مرهقين من حربهم ضد فرنسا في السودان وما تخللها من رحلات شاقة في الصحاري القاحلة، ناهيك عن عدم تملكهم للعتاد الحربي الذي يعينهم على مواجهة العدو الإيطالي الغاشم، إلا أن السيد أحمد الشريف ذاته لم يجد لهم عذراً أو مبرراً على رأيهم هذا، ولم يرق له جوابهم في مثل هذا الأمر العظيم، فاستشاط غضباً وقال لهم كلمته المشهورة: «**والله أحاربهم ولو بمفردي، وبعصايَ هذه**» ورفع العصا التي كان يحملها بيده بغرض الاتكاء عليها.

وأعلن السيد أحمد الشريف الجهاد ضد قوات العدو الإيطالي، وانصاع رفاقه

لأمره الذي كان يتمثل جلياً في الجهاد ضد القوات الغازية بأي ثمن وتحت أي ظرف وذلك دفاعاً عن **العقيدة** في المقام الأول، وعن **الوطن** في المقام الثاني، وعن **العرض والمال** في المقام الثالث.

وهكذا كان، فلم يتوان السيد أحمد الشريف أو يكل أو يتوقف لحظة في جهاده ضد العدو الإيطالي حتى اضطر، مرغماً بعد ذلك بسنين عدة، على مغادرة البلاد وتسليم قيادة الحركة السنوسية لوريثها الشرعي السيد محمد إدريس السنوسي.

وقصارى ما في الأمر، أن الزمان لا يجود بمثل شخصية أحمد الشريف العظيمة كل يوم، وإنما يأتي بها بتسخير من الله عندما تولد المواقف الصعبة والشاقة التي تحتاج لرجال قادرين على شق غبارها دون تردد أو خذلان، فمتى كانت الأوقات العصيبة كان هناك رجالاتها الذين يكلفهم الله بقدر وسعهم من الشدة والحزم والإيمان حتى يقودوا بني جنسهم لبر الأمان، ولعل السيد أحمد الشريف هو أحد هؤلاء العظماء، رحمه الله وطيّب ثراه.

ثانيا: السيد محمد إدريس السنوسي[1]

إن سمات القدرة الذاتية على حسن معالجة الأمور، والتصرف الصائب في مواجهة الشدائد والمواقف الصعبة هي **ملكة** تصبغ العظمة على من يُحابيهم الله بها، وإذا شُرع في تعداد أصحاب هذه الملكة والذين تحتوي نفوسهم عليها، فإنه سيكون وبدون منازع بين صفوة هؤلاء السيد **محمد إدريس المهدي السنوسي** الذي لا تحوز نفسه على هذه الملكة فقط، بل إن الله قد جمّله بصفات حميدة أخرى قلما تجتمع في إنسان واحد إلا أولئك الذين اصطفاهم بحبه ورضاه، فهو ورع وتقي وزاهد، ومتواضع ونقي السريرة، ذكي وشديد الفراسة، وذو نظر ثاقب لما ستألو إليه الأمور.

والسيد **محمد إدريس السنوسي** الذي أصبح ملكاً على ليبيا فيما بعد، كان محارباً صلباً لا تلين له عريكة في طلب الحق، ومقاتل همام لا تثنيه أعتى القوى صلابة عن تحقيق أهدافه المنشودة؛ ولا نعني هنا بالمحارب والمقاتل ذلك النوع العسكري الذي

---

(1) انظر ايريك دي كاندول: الملك إدريس عاهل ليبيا، حياته وعصره، ص 19 ـ 22. كذلك انظر عباس محمود العقاد: عبقرية الصديق، ص 61 ـ 71. انظر أيضاً الدكتور محمد فؤاد شكري: السنوسية دين ودولة، ص 187 ـ 407. انظر كذلك الدكتور علي محمد محمد الصلابي: «الحركة السنوسية في ليبيا»، الجزء الثالث، سيرة الزعيمين إدريس السنوسي وعمر المختار، ص 17 ـ 63.

يقوم فيه المرء بمجابهة أعدائه في ميادين الحرب وساحاتها، لكننا نعني به القتال السياسي وحرب الإرادات، وصراع مبادئ الحق وقيمه الراسخة ضد أسلحة الابتزاز السياسي، وسطوة وهيمنة الابتزاز الاقتصادي، وصلف التهديد بالقوة العسكرية.

بمعنى آخر إن السيد إدريس السنوسي هو لاعب في لعبة الصراع الدولي التي لا يملك من أدواتها سوى امكانيته الذاتية، تلك اللعبة التي وجد فيها بلاده ترزح تحت سيطرة دولة تملك قوة عسكرية عصرية عتيدة، ووجد صراعاً بين أطراف القوى الدولية المتحكمة في العالم يلقي بظلاله على قضية وطنه ويؤثر فيها، ووجد شعبه يكاد يطحن بين رحى قمع تلك القوة التي تسيطر على بلاده وبين الفقر المدقع والمجاعة المحدقة به، ورأى أنه لا يملك لانتشال شعبه من معاناته القاسية وتحقيق حريته وإستقلاله إلا بما تجمّع له من مقومات **البراعة الذاتية** من **حنكة**، و**بعد نظر**، وقدرة على **التفاوض والمساومة**، وهي أسلحة تحتاج معها **للصبر والتؤدة والأناة**، و**قوة الشكيمة**، وهذه جميعها كانت ملكة وهبها الله له وفطره بها.

فقد **فاوض** السيد إدريس السنوسي العدو بذكاء وصبر وبراعة منقطعة النظير، وحصل منه لشعبه على أفضل ما يمكن لامرئ أن يحصل عليه في ظل تلك الظروف ومن خلال تلك المعطيات المطروحة في حينه.

ونجده في ذلك السياق قد راهن على القوة التي رجحها له **بُعد نظره** ليتحالف معها على إخراج العدو المسيطر على بلاده، في الوقت الذي كانت فيه معظم الأطراف المحيطة به تُجزم على أن التفوق سيكون للأطراف المناوئة لها، ناهيك عن تخوين بعض هذه الأطراف له بسبب إقدامه على تلك الخطوة؛ وكسب **الإدريس** بصدق حدسه، وكسبت **ليبيا** من وراء قراره الحكيم، المبني على بُعد نظره، حريتها.

وصبر السيد إدريس السنوسي **بحنكته** وعقله الراجح على كل المؤامرات والدسائس الداخلية التي كان يحيكها له بعض من أبناء وطنه بسبب التعصب الجهوي أو الأثرة الشخصية لبعض من الطامعين في الجاه والسلطة، **كما صبر** على مثلها من بعض الأشخاص والدوائر في المحيط العربي، **وبالصبر وقوة الشكيمة** التف حول مؤامرات الدول الإستعمارية الطامعة واستخلص من بين أنيابها إستقلال البلاد.

ورغم عظمة الإدريس النابعة من نبل أخلاقه الكريمة وزهده الشديد، وتقواه وورعه المفرط، ونظرته الشاملة للأمور، وسعة أفقه، وذكائه الوقاد، وحدسه وفراسته البالغة، ونفاذ بصيرته، وحبه الجم لوطنه ومواطنيه، فانه لم يسلم مع ذلك من النقد

والانتقاد؛ وياليته كان نقداً صائباً ومبنياً على حسن النوايا، ويا ليته كان إنتقاداً بناءً لأجل الإصلاح والصلاح، فذلك أمرٌ مطلوب بشدة، لأنه هو «الدليل» الذي يستعين به القادة الصالحون للبلوغ بأمتهم إلى بر الأمان، فالإنسان بطبعه ومهما بلغ حرصه ونزاهته معرض لارتكاب الأخطاء، وهنا تبرز أهمية دور النقد البناء والنصح من أصحاب الرأي وصفوة المطلعين على الأمور، حيث تسعف الحاكم أو زعيم الأمة بتسليط الضوء على موطن خطإه ليقوم بتقويمه وإصلاح مكامن الإعوجاج فيه.

لكنه وكما أشرت فإن السيد إدريس السنوسي تعرض لهذا النقد، أو لنقل **الطعن** في نزاهته ووطنيته دون وجه حق أو ذرة من صواب، فقد كانت الانتقادات له مشوبة بأغراض ذاتية لأصحابها، ولكن ماذا سيفعل هذا النقد المغرض عندما يكون الحق ساطعاً مثل شمس صيف في وسط سماء صافية، فها هو **الإدريس** يشهد له تاريخه الحافل بالمواقف الوطنية المخلصة، وها هي إنجازاته يشهد بها من كادوا له وانتقدوه بالباطل في السابق قبل غيرهم ممن كانوا يعرفون أفضاله على الوطن التي صنعتها أعماله النبيلة المخلصة، وهل أكثر من الإستقلال إنجازاً يقدمه المرء إلى أمته، هذا الإستقلال الذي لعب فيه الإدريس الدور الأساسي على مدار سنوات طويلة من الكفاح السياسي والقيادة الرشيدة لأبناء ليبيا الذين شاركوه بكل ثمين وغال وأذعنوا لقيادته الحكيمة.

ولنستطيع ان نفهم هذا الوصف السابق ولا يفسره بعض القراء على انه **إطراء** مبالغ فيه لشخص أكنّ له الحب والتقدير، لصفاته الشخصية السابق ذكرها والتي يشاركني فيها كل من عرفها عن السيد إدريس السنوسي، سواء بتتبع سيرته الحميدة في الكتب التي تطرقت إليها أو شخصياً عن قرب (مثلي)، وأيضاً لنفهم خلفيات النقد أو **الطعن** الذي ناله السيد إدريس السنوسي والذي كان مبنياً ـ في أحيانٍ كثيرة ـ على المفاضلة بينه وبين أبناء عصره من أولئك الذين تولوا في فترات معينة قيادة حركة النضال والجهاد الليبي؛ ولكي نفهم هذين البعدين (**الإطراء** على السيد إدريس لحسناته العديدة ووطنيته الصادقة، **والطعن** فيه المبني على أسلوب المفاضلة بينه وبين أقرانه)، يجب علينا أولاً الاقرار بالحقيقة السائدة والتي مفادها بأنه من فضل الله ونعمته على البشرية انه خلق البشر مختلفين في الأمزجة والطباع والآراء، ولأن حكمته من خلق الإنسان هي التي قضت بوجوب وجود هذا الاختلاف، لأنه لو أراد **لجعلهم** كما قال في كتابه العزيز أمة واحدة متجانسة في كافة مناحي اختياراتها العقلية من عقيدة

وسلوك، ولكنه أراد ان يكون هذا التباين هو أساس الحياة، وجعله ينحدر من العقل والتجربة الخاصة بكل إنسان على حدة.

وقصارى القول، ان عقول البشر تكون متساوية عند لحظة ولادتهم، ولا فرق بينها، لكنها مع نموهم الطبيعي تتطور عقلية كل فرد منهم على حدة مع تطوره الجسدي ولكن بحسبان، معتمدة في ذلك على التجربة الذاتية للمرء وما يصاحبها من عوامل معينة مثل التعليم، وتأثير البيئة الاجتماعية، والتربية الأسرية، وبعض من العوامل الأخرى التي تشكل هذه العقلية وتطورها في اتجاهها الذي تختاره لها.

وقد ينشأ الاختلاف في طريقة التفكير العقلي بين الأفراد وبعضهم الآخر حتى لو كانوا يعيشون جميعاً في أسرة واحدة ويظللهم سقف واحد، ويتلقنوا التعليم نفسه، ويتلقوا التنشئة والتربية نفسيهما، فان تركيبة عقليتهم إزاء تعاملها مع شؤون الحياة تكون متباينة في معالجة كل منها على حدة لبعض هذه الشؤون، لكنها تكون في الوقت نفسه مكملة لبعضها البعض إذا ما كانت الأهداف المنشودة واحدة، فالوصول إلى الأهداف المرسومة في بعض القضايا الشائكة يكون لها أكثر من طريق لبلوغها.

ولكي يكون الأمر أكثر وضوحاً وجلاء للقارئ فإنني سأطرح أمثلة من واقع الحياة تبين صدق هذا القول وصحته، ومن ثم تقربنا من مسعانا لتفسير بعدي الإطراء والطعن في شخصية السيد إدريس السنوسي اللذين أشرت إليهما آنفاً.

وليس هناك أمثلة أصدق تعبيراً من اختيار شخصيتي عمر بن الخطاب وأبي بكر الصديق، وليس هناك تحليل لأبرز مواطن الاختلاف في هاتين الشخصيتين حيال التصرف في الأمور والقضايا العامة من تحليل عباس محمود العقاد، على الرغم من ان اكتساب هاتين الشخصيتين الفذتين لوعائهم الفكري من المصدر نفس، وهي تعاليم الرسالة الإسلامية التي يربطهما بها إيمانهما الصادق بعقيدتها، وينطلقان في تفكيرهما من معتقداتها وركائزها الوجدانية، ويغترفان منها نهج السلوك المفترض إزاء القضايا المطروحة أمامهما في فترة خلافتهما للمؤمنين وقد تتلمذا على يد المعلم نفسه وهو الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام؛ ولذا سأستعير من العقاد تحليله الذي يبين فيه اختلاف آراء هاتين الشخصيتين في بعض القضايا، وذلك من أجل الخروج بتفسير للنقاط التي أثرتها أعلاه.

يقول العقاد: «النموذجان المتقابلان في المَلكات والأخلاق ظاهرة معهودة في كل أمة، ولا سيما خلال النهضات التي تبرز فيها كوامن الملكات وتمتحن فيها حقائق

الأخلاق. وليس المقصود بالنموذجين المتقابلين هنا تقابل الضدين اللذين يتناقضان كما يتناقض الصواب والخطأ، والخير والشر، والعلم والجهل، والهدى والضلال. ولكن المقصود هو التقابل الذي يتمم فريقاً بمزايا فريق، ويُعين قوة نافعة بقوة أخرى تكافئها، ويزدوج في عناصر الأمة كما يزدوج الجناحان اللذان يستقل بهما الطائر، ولا يستقل بفرد جناح»[1].

ويسترسل العقاد في تحليله لشخصيتي **الصديق والفاروق** فيقول: «بين هذين الرجلين العظيمين تَقابُل كثير الشعب متعدد الأنحاء، تقابل ينتهي إلى التجاذب والإخاء ولا ينتهي إلى التدافع والنفار، لأنهما كانا يحومان معاً في نطاق كوكب واحد، أو نظام كوكبي واحد كما تحوم السيارات والأقمار حول شمس واحدة هي لها جميعاً مركز أصيل لا تنفصل عنه. وربما دخل في وجوه التقابل بين هذين الرجلين العظيمين أكثر ما أجملناه من الفوارق التي تختلف بها نماذج الناس: العقل والعاطفة، والمحافظة والتجديد، والواقع والمثل الأعلى، وما لا يحصى من الألوان والشيات والأطراف والحدود. ولكنها على تعددها واختلافها فهي فوارق متناسبة متوافقة تقبل التلخيص في فارق واحد يطويها في معظم نواحيها، وهو الفارق بين نموذج **الاقتداء** ونموذج **الاجتهاد**. كان أبو بكر نموذج الاقتداء في صدر الإسلام غير مدافع، وكان عمر في تلك الفترة نموذج الاجتهاد دون مِراء»[2].

ويأتي العقاد بعد ذلك ببعض الأمثلة لوقائع حدثت أثناء فترة خلافة الخطاب والصديق تبين كيفية تصرف كل منهما إزائها، ولندع العقاد يحدثنا عنها: «ليست المقابلة بين هذين الرجلين العظيمين مقابلة بين قوة وضعف وقدرة وعجز عن قدرة. كلا، هذا أبعد ما يخطر على بال أحد يدرك فضائل الرجلين العظيمين ويعرف ما لكل منهما من خلق مكين وعمل جليل. كلا الرجلين فيه روية وفيه حدة، تأتي الروية أولاً، أو تأتي الحدة أولاً، ذلك هو موضع الفارق من بوادر المزاج والتركيب، ولكن الروية هناك قائمة في المزاجين حين تراد. وقد نلمس هذه الجوانب المتقابلة من مزاج الصاحبين في كل مسألة ذهبا فيها مذهبين ونزعا فيها إلى رأيين مختلفين. من ذلك مسألة **الرِّدة**، ومسألة **خالد بن الوليد**، ومسألة **الأعطية والنوافل** للمؤلفة قلوبهم ولغيرهم من عامة المسلمين. ففي مسألة **الرِّدة** جنح أبو بكر إلى الصرامة وجنح عمر إلى

---

(1) انظر عباس محمود العقاد: عبقرية الصديق، ص 61.

(2) انظر عباس محمود العقاد: عبقرية الصديق، ص 62 ـ 63.

الهوادة، وفي ظاهر الأمر أن هذا اختلاف على غير المنظور من طبيعة الرجلين، ولكن الواقع أنه لا يخالف المعهود إذا مضينا فيه إلى ما وراء الظاهر القريب. فقد كان أبو بكر عند طبعه حين أبى أن يترك عقالا مما كان يأخذه رسول الله من فريضة الزكاة، وقد كان عمر عند طبعه حين أخذ بالتصرف والاجتهاد على حسب اختلاف الأحوال، ووثق من مصير الأمور إلى الخير بأي حال»[1].

ويسترسل العقاد في تعداد المسائل التي اختلف حيالها كل من الصديق والخطاب: «أما مسألة **خالد بن الوليد** فقد كان السؤال فيها: هل يحاسب، أو لا يحاسب؟، فكان جواب الصاحبين على حسب المعهود فيهما من مزاج وخليقة، ولم يكن منظوراً أن يقضي أحد منهما بغير ما قضاه. قتل خالد مالكَ بن نويرة وبَنَى[2] بامرأته في ميدان القتال على غير ما تألفه العرب في جاهلية وإسلام، وعلى غير ما يألفه المسلمون وتأمر به الشريعة. أفيحاسب على هذا، أو لا يحاسب عليه؟ أول جواب يبدر إلى عمر عن هذا السؤال هو المحاسبة بِغَير ونَاء. أما أبو بكر فقد استشار هنا طبيعة الاقتداء، وهي تشير عليه بالإعفاء من الحساب أو بالإمهال به إلى حين، فهو لا يعزل قائداً من قواد رسول الله وسيفاً من سيوفه، وهو لا ينسى بطولة خالد وإن زل أو أخطأ التأويل، كما قال، وهو يُؤثر اللين لأنه في عامة أحواله مطبوع عليه ما لم يمسه الأمر فيما يثير[3].

ويختم العقاد تحليله لشخصيتي الصديق والخطاب فيما اختلفا فيه من رأي حول بعض القضايا التي طرحت عليهما أثناء فترة خلافتهما: «وجاءت مسألة **الأعطية** فأبى أبو بكر أن يتصرف في تمييز الأقدار وأقدم عمر على التصرف والاجتهاد. وجاءت مسألة **المؤلفة قلوبهم** فأعطاهم أبو بكر متبعاً سابقة الرسول وأنكر عمر عطاءهم لأنهم كانوا يأخذون ما أخذوه والإسلام ضعيف، فأما الآن فماذا عساهم أن يصنعوا إن لم يأخذوا؟ ما يصنعون كائناً ما كان لايكرِثه ولا يثنيه. وهكذا نستقصي علل الخلاف بين الصاحبين في كل مسألة من المسائل، فإذا هي مردها خلاف بين قوتين من نوعين، أو خلاف في تناول الأمور على طريقتين، ولم تكن قط خلافاً بين قوة وضعف، أو بين حرص وتفريط، أو بين أثرة وإيثار»[4].

---

(1) انظر عباس محمود العقاد: عبقرية الصديق، ص 64، 68 ـ 69.

(2) (بَنَى) الرجل بزوجته: دخل بها. (أبنى) فلان بزوجته: أدخله بها. انظر المعجم الوسيط.

(3) انظر عباس محمود العقاد: عبقرية الصديق، ص 69.

(4) انظر عباس محمود العقاد: عبقرية الصديق، ص 69 ـ 70.

المبحث الثاني

بين الإدريس والشريف والمختار

ومن هنا نكون قد حصلنا من **العقاد** على أمثلة صارخة تبين اختلاف التفكير العقلي للأفراد في تصرفاتهم إزاء المسائل التي يواجهونها في الحياة، حتى وان كان هدفهم واحداً، ووعاؤهم الفكري ينطلق في توجهاته من المبادئ والقيم والتعاليم المشتركة نفسها.

هذه الأمثلة التي أُريد أن أبني عليها تحليلي الخاص لأوجه الطعن الذي كاله المتربصون للسيد **إدريس السنوسي** في أثناء نضاله لتحقيق الإستقلال لشعب ليبيا، واختاروا له حججاً كثيرة كانوا يحاولون فيها ازدراء شخصيته، والتي كانت تتمثل في اتهامه بالتهاون في قضية الوطن، ومهادنة العدو الإيطالي والدخول معه في مفاوضات سلمية، والتحالف مع بريطانيا لتحقيق مصالحها، وغيرها من التهم التي حاولوا صبغها بمنطق زائف من خلال عقد المقارنات بينه وبين السيد أحمد الشريف تارة، وبينه وبين السيد عمر المختار تارة أخرى، فكانوا يزايدون بالقول على ان الشريف أو المختار ما كانا يهادنان العدو، أو ما كانا يتحالفان مع بريطانيا، وما كانا يتخليان عن شعبهما ويرحلان عن الوطن في أثناء شدته.

ولذا فقد كان لزاماً عليّ ان أشرح للقارئ ان هذا الطعن الذي كيد به للسيد إدريس السنوسي انما هو هراء أجوف وفارغ وخالٍ من المنطق والمعنى، وان كل مطلع على مجريات الأمور في تلك الآونة كان سيسخر من هذا الطعن الذي احتوى تلك التهم الباطلة ومن أصحابه الذين أطلقوه، والسبب في ذلك انه من **ناحية** قد أثبت الزمن بأن كل الخطوات التي اتبعها السيد إدريس كانت صائبة ولو تم اتباع عكسها ـ من تلك التي كان ينادي بها منتقدوه ـ لما استطاعت ليبيا ان تصل إلى استقلالها في تلك الفترة القياسية، ولأنه من **الناحية الثانية** لم يكن من الممكن بمعطيات تلك الفترة وظروفها الدولية والإقليمية ان يتبع عاقل غير تلك الخطوات، ثم من **الناحية الثالثة** وهي ـ أيضاً ـ سببنا في الاستعانة بتحليلات العقاد التي تم ذكرها أعلاه، وهي ان تفكير الأفراد يختلف تجاه القضايا العامة من شخص لآخر بغض النظر عن عوامل الاشتراك في

الهدف أو الخلفية العقائدية والفكرية، ولهذا السبب فإنه لا يمكن عقد مقارنة بين الشخصيات القيادية في الجهاد الليبي والطعن في إحداها بسبب اختيارها للسبل التي كانت تراها ـ من وجهة نظرها ـ هي الصحيحة لتحقيق الإستقلال، وأثبت الواقع بالفعل بعد ذلك رجاحة اختيارها وحسن تدبيرها. بمعنى آخر، وكما رأينا من خلال تحليل العقاد، ان تصرف أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب إزاء بعض القضايا المطروحة عليهما يختلف في تقدير وحكم أيّ منهما عن الآخر، وذلك بحسب ما كان يمليه عليه فكره، وما كانت تشير عليه به نفسه من قناعات خاصة تكونت عبر تجربته الذاتية وتنشئته وتعليمه، هذا بالرغم من وقوفهما على الأرضية نفسها التي استقوا منها مبادئهم وقيمهم، وهذا ما يصدق بكل حذافيره على شخصيات الجهاد الليبي الثلاث: السيد **أحمد الشريف**، والسيد **إدريس السنوسي**، والسيد **عمر المختار**، حيث نجد عند التعرض لتحليل شخصياتهم انه لدينا ثلاث شخصيات مختلفة عن بعضها البعض الآخر، كما تختلف بصمات الأيدي البشرية عن بعضها البعض الآخر، حتى وان كان يربطهم هدف واحد وخلفية فكرية واحدة نابعة من تعاليم الدين الإسلامي، إلا ان كل فرد من هؤلاء العظماء يحمل في نفسه تركيبة فكرية مختلفة عن أيّ من الآخرين، ويتصرف على ضوئها وبناء على ما تمليه عليه في القضايا المختلفة.

ولنأخذ السيد **عمر المختار** الذي يمثل نموذجاً صادقاً في عزيمة الجهاد المستمر حتى تحقيق النصر أو الفناء دونه وذلك من أجل العقيدة والوطن، فالعقيدة لديه تبدأ بالنفس وتنتهي عند الوطن، فالنفس والوطن يحتلان جزءاً أساسياً في العقيدة، والدفاع عنهما دفاع عن العقيدة، ولذا فالأمور لديه واضحة، وتتمثل في أنه طالما هو مستمر في دفاعه عن الوطن ومحاربة العدو المغتصب فهو في الوقت نفسه يدافع عن عقيدته، ولذا نجده لم ينجر لمؤامرات ودسائس العدو أو غيره يوماً، ولم تنطل عليه أو تحيده عن هدفه الأساسي، فهو أكثر وعياً لهدفه الذي يتلخص في تحرير الوطن.

ولم يتوان المختار عن تبني الحلول السلمية ولم يرفضها، فقد جعل من القتال اختياره الأول إذا جنح العدو إلى القتال، كما لم يرفض مجالسة العدو والدخول معه في مفاوضات عندما كانت الأمور تستدعي تبني هذا الاختيار وجنح العدو إلى السلم، وقد أقدم السيد عمر المختار على ذلك بالفعل منطلقاً بقناعات راسخة من صلب العقيدة ومصلحة الوطن، واقتداء بالرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) والسلف الصالح عندما فاوضوا المشركين وقبلوا بمهادنتهم.

وتعلم **المختار** مثل صاحبيه **أحمد الشريف وإدريس السنوسي** في المدرسة السنوسية وتلقى تعليمه الديني على أيدي أساتذتها، وأظهر نبوغاً في المجالات العلمية وفي سرعة استيعابه للعلوم بكل أنواعها، وأهم ما اقتناه المختار وأضافه إلى تجربته هو استيعابه لتفكير الآخرين وتجربتهم، حيث كان يتمتع بسعة أفق وقدرة على التمييز والاستنباط، فاستطاع ان يستنبط من السيد المهدي ومن بعده السيد أحمد الشريف براعة القيادة القتالية، واستطاع ان يستنبط لاحقاً من السيد إدريس فهمه لتركيبة الصراع الدولي وتأثيراته على الوطن، وهذا ما جعل المختار يقبل بمهادنة العدو عندما اقتضت الضرورة ذلك وبدون الخروج عن تعاليم العقيدة، بل على العكس من ذلك فقد عمل على الاقتداء برسولها الكريم الذي جنح للسلم وهادن المشركين كما أسلفنا الذكر. وفي المقابل نجد السيد **أحمد الشريف** صادق في عزيمة الجهاد المستمر حتى تحقيق النصر أو الفناء دونه من أجل العقيدة، فالعقيدة لديه تحوي في طياتها الوطن، والوطن لديه هو جزء من هذه العقيدة، فالانتماء إلى الوطن لديه يبدأ وينتهي بالانتماء إلى العقيدة، فلذا ليست هناك حدود معينة للوطن في مخيلته، فهو يشمل كل شبر من أي أرض مسلمة، ولذلك كان تفكيره موجهاً في الجهاد المستمر لمغتصبي أرض المسلمين في أي بقعة وفي أي مكان.

فقد فرضت طبيعة نشأة السيد أحمد الشريف عليه أسلوباً معيناً من التفكير العقلي، حيث أمضى الجل الأول من حياته ـ فترة الصبا ـ في التعليم الديني وحفظ القرآن، ثم أمضى ما لحق من عمره وحتى مغادرة أرض الوطن في محاربة الدول الاستعمارية التي كانت تحتل أجزاء من أرض المسلمين (فرنسا في السودان، إيطاليا في أرض الوطن، بريطانيا في مصر) وذلك انصياعاً منه لمفهوم الدفاع عن العقيدة، الذي ترسخ لديه بحكم قربه وتأثره بعمه السيد **محمد المهدي السنوسي** الذي كان مفهوم ومبدأ الجهاد ضد المستعمرين لأراضي المسلمين أينما كانت يُشكل أساساً هاماً في عقيدته.[1]

---

(1) يقول عبد المالك بن عبد القادر بن علي في كتابه «الفوائد الجلية في تاريخ العائلة السنوسية الحاكمة بليبيا» ـ القسم الثاني: كان السيد أحمد الشريف هو الشخص الوحيد من أفراد العائلة السنوسية الذي شاء الله ان يتشرف بخدمة عمه (السيد محمد المهدي السنوسي) وان يلازمه ملازمة تامة مدة تزيد عن العشرين سنة، تشبع خلالها بمبادئه السامية وتخلق بأخلاقه العالية واطلع على بواطن أمره وظواهره حتى أصبح نسخة كاملة عنه، وأجازه بكل ما يصح له وعنه حسب القانون المتبع عند المشائخ، فقام بالأمر أتم قيام وسيّر الاعمال على أحسن ما يرام في كل ما يتعلق بالأمور الداخلية =

ولهذا السبب فإن السيد أحمد الشريف لم تتح له إبان ذلك فرصة إدراك وتعلم ما يدور في دهاليز وأروقة عالم السياسة الدولية، والكيفية التي تعمل وتخطط بها الدول الإستعمارية لتحقيق أهدافها ومصالحها، ولم تكن له دراية كاملة باستراتيجياتها السياسية التي كانت تسعى بها ومن خلالها إلى بلوغ تلك الأهداف المنشودة، ولذلك فقد كان العالم من **منظور** السيد أحمد الشريف يتلخص في أمرين، **أولهما** هو العمل على الحيلولة دون اغتصاب الدول الاستعمارية لبلاد المسلمين، **وثانيهما** هو طاعة أولي الأمر.

ولنأخذ هذين الأمرين بنظرة تحليلية أشمل، فقد كانت وسيلة السيد أحمد الشريف في الأمر الأول، وهو **الحيلولة** دون وصول الدول الإستعمارية إلى **أهدافها**، تتركز في محاربتها والجهاد ضدها من خلال الإمكانيات المتاحة، والتي كانت في حقيقة الأمر غير متكافئة مع امكانيات ذلك العدو الحربية، أو في كثير من الأحيان تكون شبه معدومة أو غير متوفرة إطلاقاً، ولذا فإن الحرب بين الطرفين غير عادلة من كل الوجوه، فهي حرب بين دول تملك امكانيات حربية هائلة، وبين أفراد في مجتمع بدائي لا يملكون سوى إيمانهم وعقيدتهم؛ أما الأمر الثاني والمتعلق **بطاعة أولى الأمر** فقد كان يتحدد لدى السيد أحمد الشريف في من يسوس دار الخلافة الإسلامية والتي كانت تمثله في حينه الدولة التركية.

وليس هناك أي علة أو خطأ فيما يخص **الأمر الأول**، فان **الجهاد** كان واجباً وطنياً ودينياً لا مناص منه، ولا بد لكل ليبي حر من أن يتخذه محراباً له حتى تتحرر أرض الوطن. وبغض النظر هنا عن الامكانيات غير المتكافئة، يظل هناك قوة كامنة في عامل **الإيمان** الذي يحمله الليبيون في صدورهم ويحثهم على تحرير وطنهم، تعوض التفوق النوعي في أسلحة العدو الذي تحفز أفراده نوايا استعمارية قائمة على اطماع مادية اقتصادية، إن هذا التفوق الروحي الذي كان يتسلح به الليبيون هو الذي كان يزيد في أمد الجهاد رغم عدم التكافؤ في القوة الحربية بينهم وبين قوات العدو، وهذا ما أثبتته. ميادين وساحات الحرب التي أذهلت العدو وقلبت معايير تصوراته وحساباته رأسا على عقب، فبعد أن كان يتصور أنه سيبلع ليبيا في غضون شهور ويقضي على كل مقاومة فيها، وجد نفسه بالكاد قادراً على الدفاع عن نفسه.

= والخارجية وخصوصاً أمر الحرب والجهاد ضد الفرنسيين، فانه لم يحد عن خطة عمه التي رسمها بل زاد بها من همته وعزيمته؛ ص 20 ـ 21.

أما فيما يخص **الأمر الثاني وهو طاعة أولي الأمر** المتمثل في دار الخلافة التركية، فإنه من الناحية الدينية الصرفة ومن النظرة الأولى لعموم مدلولات هذا المفهوم يعتبر مبدأ صحيحاً إذا توافرت له أركانه الفعلية، لكنه على أرض الواقع وفي ذلك التاريخ المبكر من احتلال إيطاليا لليبيا كان كيان دار الخلافة العثمانية بالمفهوم المطلق قد تحلل وتجرد من أساسيات وجوده، وذلك من خلال الثورة العلمانية التي حولت تركيا من دار لخلافة المسلمين في كافة أقطار العالم إلى دولة مدنية كسائر الدول الأخرى في المجرة الأرضية، ولم تعد داراً لخلافة المسلمين التي يقع من ضمن واجباتها العمل على حمايتهم والذود عنهم وعن ممتلكاتهم عند الاعتداء عليهم من قبل أي دولة أو دول أخرى.

بعد ان خلع القائمون بالثورة في تركيا **السلطان عبد الحميد** عن الحكم ووضعوه تحت الاقامة الجبرية بقصره، وتولوا إدارة شؤون البلاد وتسيير دفة حكمها في تنافس وصراع للحفاظ على حدودها، اغفلوا أمر البلاد الإسلامية التابعة لدولتهم والتي كان سلطانها المخلوع بالأمس القريب خليفة عليها؛ بمعنى آخر ان الدولة التركية الجديدة لم يعد يعنيها أمر بلاد المسلمين التي كانت تابعة لدار الخلافة العثمانية قبل ثورتهم عليها والتي كانت ليبيا من ضمنها، وان الإستراتيجية السياسية التي تبنتها تركيا العلمانية واتخذتها نبراساً لها للوصول إلى غايتها لا يدخل في نطاقها حماية هذه البلاد أو الاهتمام بها إلا في الحدود التي تعود عليها هي بالفائدة وتقربها من أهدافها.

ولذا لم يكن مستغرباً أن تتنازل تركيا عن ليبيا لدولة إيطاليا بمقتضى معاهدة **لوزان** في سنة 1912م في مقابل تخفيف وطأة الضغط على حدودها في **البوسفور والدردنيل**، كما انه لم يكن عجيباً ان تعود إلى ليبيا بعدها بسنتين متذرعة بمساعدتها ضد القوات الإيطالية، بينما كان السبب من وراء ذلك هو دخولها في تحالف مع **المانيا** ضد **إيطاليا وبريطانيا** عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، فكانت تهدف إلى استخدام حركة الجهاد الليبي لمصلحتها وذلك بتشكيل ضغط على القوات الإيطالية حتى تخفف من ثقلها على الحدود التركية، وهو السبب نفسه الذي دفعها إلى جر السيد أحمد الشريف في حرب مع القوات البريطانية في مصر، لكن كل ذلك كان غائباً عن السيد أحمد الشريف، فقد استمر في اعتبار تركيا داراً للخلافة الإسلامية، ومن ثم كان ينفذ أوامرها انصياعاً للتكليف الديني بطاعة أولي الأمر، حتى لو كلف ذلك توقف الجهاد في ليبيا.

كان السيد أحمد الشريف تقياً وورعاً ومخلصاً لعقيدته، ومحارباً من الطراز

الأول، وقائداً عسكرياً شديد البأس والذكاء، لكنه لم يكن له باع في معرفة التركيبة الشائكة لقواعد اللعبة الدولية وما يتبعها من تنافس وصراعات وتوازنات للقوة، وهذا هو السبب وراء عدم ادراكه للاستراتيجيات السياسية للدول الكبرى المتصارعة آنذاك والتي كانت تسعى من ورائها إلى تنفيذ الخطط التي تعود على كياناتها بالفائدة، وهذا ـ أيضاً ـ ما كان واضحاً في استغلال الدولة التركية لولاء السيد أحمد الشريف للعقيدة الإسلامية وطاعته لأولي الأمر التي كانت تمثلها في ذهنه دار الخلافة الإسلامية التي يتربع على عرشها السلاطين الأتراك، فاستغلت هذا الولاء وتلك الطاعة المعتملة في نفس السيد أحمد الشريف في تحقيق أهدافها السياسية الخاصة وذلك من خلال محاولة توجيهه لخوض حروب جانبية نيابة عنها ولا تخدم قضية أبناء وطنه في ليبيا، في حين أنها في وقت سابق تخلت عنه وعن أبناء وطنه عندما كان ذلك ما تقتضيه مصلحتها الذاتية (كما أشرنا أعلاه، وكما سنرى لاحقاً بتفصيل أكثر)، ولكن بالنسبة للسيد أحمد الشريف فقد كانت الأمور لديه تصطبغ بلون واحد وهو الدفاع عن العقيدة قبل أي شيء آخر، ولذا فلم ير الألوان الأخرى في ساحة الصراع الدولي، وهذا مرجعه بالدرجة الأولى إلى تجربته الذاتية التي شكلت طريقة تفكيره.

بينما نجد على الطرف الآخر أن السيد إدريس السنوسي قد نال الحظ نفسه من التعليم الديني وحفظ القرآن الذي نال شرفه قبله السيد أحمد الشريف، وتدرج في تلقي العلوم بنفس النمط الذي اندرج عليه ابن عمه، وكما هو معروف فان وفاة والده السيد محمد المهدي السنوسي وهو لما يبلغ الثانية عشرة من عمره جعل من خلافته لوالده في تولي مهام وشؤون الحركة السنوسية أمراً عسيراً، وبذا انتقلت قيادة الحركة لابن عمه أحمد الشريف، وتفرغ السيد إدريس لإكمال علومه التي كان يتلقاها منذ ان تكون الوعي والإدراك في نفسه، وعندما شب وناهز عمره العشرون سنة كان الإيطاليون قد حطوا بجيوشهم على أرض الوطن، وكانت بداية الجهاد التي اضطلع السيد أحمد الشريف بدور بارز فيه من خلال قيادته لاتباع الحركة السنوسية لصد العدو الغازي.

ولم يكن من الممكن، والظروف على ذلك المنوال، أن يطالب السيد إدريس بحقه في تزعم الحركة التي كان هو الوريث الشرعي لها عن أبيه، فلم تكن نفسيته لتقبل ان تزيح ابن عمه ومثله الأعلى في الحياة عن منصب القيادة الذي لم يكن يهتم أو يأبه به كثيراً، فقد كانت روحه الزاهدة والورعة من بكر عمره لا تثيرها المراكز والمكانات العليا، بقدر ما كان يزيدها التعبد والاطلاع والتملي والتفكير بالرضا والراحة والطمأنينة

لذا قرر السيد إدريس الذهاب إلى أرض الحجاز من أجل قضاء فريضة الحج والتعبد لخالق الكون، تاركاً المجال للسيد أحمد الشريف في قيادة الحركة السنوسية والجهاد دون ان يكلفه عناء وطأة الأحساس بشعور الواجب بالتنازل له عنها، ولا يترك المجال لخلجات نفسه للضغط عليه من خلال مساورتها له بالإقدام على ذلك؛ حيث انه كان يرى ان تنازل السيد أحمد الشريف له عن قيادة الحركة السنوسية ستكون خسارة كبيرة لسير عمليات الجهاد العسكرية التي يتقن السيد أحمد الشريف فنها بعمق بالغ.

توجه السيد إدريس إلى مبتغاه في الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج، وكانت تلك الرحلة من أهم التجارب التي مر بها السيد إدريس السنوسي، واستفاد منها في حياته السياسية لاحقاً، فقد كان فضلها عليه كبيراً، حيث عملت على صقل **أبعاد هامة** في شخصيته من خلال بلورتها لصورة واضحة لمفهوم **القومية العربية**، ووضع إدراكه الفكري على طريق استيعاب وفهم **صراع القوى الإستعمارية الدولية**.

وقد استغرقت رحلته تلك مدة عام ونصف العام، من شهر أغسطس 1913م إلى شهر مارس 1915م، جاب فيها بلاداً ومناطق كثيرة شملت **مصر وحيفا ودرعا وعمان وتبوك ومدائن صالح والمدينة المنورة والطائف ومكة**، وكان لمشاهداته في أثناء هذه الرحلة وما رأى في غضونها من تغيرات سياسية وصراعات بين القوى الدولية الأثر الكبير في تكوين وتبلور الأبعاد الفكرية في شخصيته والتي تم التنويه إليها (مفهوم القومية العربية ومدلولات صراع القوى الإستعمارية)، وذلك من خلال رؤيته عن كثب لحقيقة انهيار الدولة العثمانية وما واكبه من ثورات على هيمنتها قادها زعماء بعض المجتمعات العربية في المنطقة للانسلاخ عن سيطرتها على شعوبهم وتكوين مجتمعات عربية مستقلة عنها، والذي كان كله بإيعاز ومساعدة سلطات المملكة البريطانية في خضم صراعها ضد القوى الألمانية على المنطقة، وفي إطار جو التنافس الإستعماري بينهما الذي دفع كل طرف منهما إلى محاولة جذب وكسب المجتمعات الكائنة في المنطقة إلى دائرة نفوذه.

وأدرك السيد إدريس السنوسي في ذلك الوقت المبكر من عمره ان العالم لا يدور حول المجتمعات الصغيرة المتخلفة عن ركب الحضارة، بل ان هذه الأخيرة تدور في فلك الدول التي تملك حضارة اليوم وتجمع بين يديها القوة التي تستطيع بها السيطرة عليها.

وفهم بأن جهاد الليبيين المستمد قواه من العقيدة الدينية والانتماء الوطني يستطيع ان يصمد ويستمر إلى حين من الزمن تدفعه بذلك عزيمة الرجال وقوة عقيدتهم، لكنه لن يصمد إلى الأبد أمام طاحونة القوة العسكرية المتقدمة بمراحل شاسعة عما يملكه أفراد هذا الشعب الذي يكافح الموت المسلط عليهم برصاص العدو ومدافعه البرية والبحرية والجوية من ناحية، ويكافح من أجل الحياة سهام الفقر المسلط على بطونهم الجائعة من ناحية أخرى.

وأدرك انه **لا يفل الحديد إلا الحديد**، فالانتصار على العدو القابع على أرض بلاده والخلاص منه يكمنان في التحالف مع القوى العدوة لهذا العدو، فهذه الدول المتناحرة فيما بينها من أجل النفوذ هنا أو هناك تحمل في طيات عدائها لبعضها وتنافسها الإستعماري عوامل ضعفها، ومن ثم فان القوة القادرة على هزيمة العدو الإيطالي هي الجديرة بالتحالف معها، وذلك كاستراتيجية وقتية يمكن بها كسب حرية البلاد واستقلالها، ولو تم ذلك تحت وصاية هذه الدولة المعنية لفترة معينة تنال البلاد على إثرها استقلالها.

ورأى السيد إدريس في رحلته تلك مقدار القوة التي كانت تملكها بريطانيا، ومدى فاعليتها الحربية والتكتيكية، ورأى سعة حيلتها ودهاء سياساتها التي مكنتها من التغلغل في المنطقة وكسبت زعاماتها، ورأى كيف كانت تغير القيادات السياسية في بلاد المنطقة عندما كانت لا تتسق توجهاتها مع مصالحها الذاتية، بل ان السيد إدريس قد رأى ذلك رأي العين في أثناء تلك الرحلة، وذلك حينما خلعت بريطانيا **الخديوي** عباس الثاني ونصبت عمه **حسين كامل** سلطاناً على مصر[1]، وأيضاً سمع كغيره بعد انتهاء رحلته وعودته لأرض الوطن خبر تنصيب بريطانيا **للشريف حسين** في سنة 1916م ملكاً على الحجاز[2]، ثم ليسمع لاحقاً وفي أثناء فترة هجرته إلى **مصر** خبر خلع بريطانيا له في سنة 1924م لأنه لم يعد يخدم مصالحها وتوجهاتها في المنطقة.

ونأتي إلى نقطتنا التي أثرناها في البداية والمتعلقة بإطراء السيد إدريس وأعماله الوطنية أو الطعن فيه وفيها، فنجد أنه وكما رأينا من تحليل العقاد للخطاب والصديق،

---

(1) لقد استضاف الخديوي عباس الثاني السيد إدريس السنوسي عند وصوله إلى مصر في طريق توجهه إلى الحج، ليستضيفه عند عودته من الحج السلطان حسين كامل.

(2) عند وصول السيد إدريس السنوسي إلى أرض الحجاز لأداء فريضة الحج كان الشريف حسين أميراً على مكة.

ورأينا من خلال تحليلنا لشخصيات السيد **أحمد الشريف** والسيد **عمر المختار** والسيد **إدريس السنوسي**، أنه لا يمكن تشبيه أي من هذه الشخصيات بعضها بالبعض الآخر، لأن كل شخصية رغم التقائها مع الشخصيتين الأخريين في عوامل كثيرة، ورغم اتفاقها معاً على الأهداف نفسها، فانه يظل ذلك الفارق في تفكير كل منها على حدة إزاء المسائل المطروحة عليها.

ومن هنا فان ما أقدم عليه السيد **إدريس السنوسي** في فتره كفاحه من أجل الوطن يستحق عليه الثناء البالغ والإطراء الجميل، وفي الوقت نفسه لا يمكن موازنته ومقارنته بصاحبيه في ما اختار أو في ما هما يختاران، فكل أمرئ يتصرف بملء تفكيره الذاتي لما يرى فيه المصلحة العامة الموكلة إليه أمر تمثيلها، والعاقبة بالنتائج، ولا يراودني الشك في أن جهود هؤلاء الابطال الثلاثة كانت مكملة لبعضها البعض. فما كان للجهاد بدون السياسة، ولا للسياسة بدون الجهاد أن تؤدي إلى ما آلت إليه الأمور والتي كانت خاتمتها حصول ليبيا على استقلالها السياسي.

رحم الله السيد **إدريس السنوسي** ورحم الله السيد أحمد الشريف ورحم الله السيد عمر المختار، وطيّب ثراهم وأدخلهم جناته الواسعة التي وعد بها عباده الصالحين، وجزاهم كل الخير على إخلاصهم لقضية وطنهم ومواطنيهم.

المبحث الثالث

السيد عمر المختار[1]

شخصيته القيادية ودوره في استمرار الجهاد: «صدق الجهاد، ونبل المبادئ، وحنكة القيادة»

ها أنا أستشهد مرة أُخرى وأنا مقبل على تحليل شخصية **عمر المختار** بما أشار إليه **عباس محمود العقاد** في تقديم كتابه **عبقرية عمر**، وفي هذه المرة يشير العقاد إلى صعوبات كانت قد واجهته عند إقدامه على وصف شخصية **عمر بن الخطاب** ودراسة أطواره وخصائصه في كتابه **عبقرية عمـر**، فيشير إلى أن إحدى الصعوبات التي واجهها عند بدئه في الكتابة هو **الحرج** الذي انتابه من فكرة **محاسبة عمر بن الخطاب**، فيقول في هذا الصدد: «ولكن الحرج كل الحرج في التأليف إنما كان في محاسبة عمر بن الخطاب، أَوَليس الحرج في الحساب أيضاً من العمريات المأثورات؟!»[2].

ويستطرد العقاد في مجمل ذكره للصعوبات التي واجهته في أثناء تناوله لشخصية **عمر بن الخطاب**: «الناس قد تعودوا ممن يسمونهم بالكتّاب المنصفين أن يحبذوا وينقدوا، أن يقرنوا بين الثناء والملام، وأن يسترسلوا في الحسنات بقدر ليتقلبوا من كل حسنة إلى عيب يكافئها، ويشفعوا كل فضيلة بنقيصة تعادلها، فإن لم يفعلوا ذلك فهم إذاً مظنة المغالاة والإعجاب المتحيز، وهم أقل إذاً من الكتّاب المنصفين الذين يمدحون ويقدحون، ولا يعجبون إلا وهم متحفزون لملام»[3].

ويشير العقاد بأنه قرر تجاوز مسألة الحرج بأن يقوم بتزكية أي عملٍ لعمر بن الخطاب يراه أهلاً للتزكية وينقد ما هو غير ذلك، لكنه ما إن أقدم على ذلك حتى اكتشف أن مواطن الخطأ ذاتها في سيرة عمر بن الخطاب ترقى لتزكيتها إلى نصاب

---

(1) الدكتور علي محمد محمد الصلابي: «الحركة السنوسية في ليبيا»، الجزء الثالث، سيرة الزعيمين إدريس السنوسي وعمر المختار، ص 129 ـ 264.

(2) عباس محمود العقاد: عبقرية عمر، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002م، ص 4

(3) المرجع السابق.

الصواب، ولعل كلمات العقاد التالية في هذا الصدد توضح للقارئ ما رمى إليه: «الحق أنني ما عرضت لمسألة من مسائله (**أي مسألة من مسائل عمر بن الخطاب**) التي لغط بها الناقدون إلا وجدته على حجة ناهضة فيها، ولو أخطأه الصواب. وإن أعسر شيء أن تحاسب رجلا كان أشد أعدائه لا يبلغون من عسر محاسبته بعض ما كان يبلغه هو في محاسبة نفسه، وأحب الناس إليه. وعلم الله لو وجدت شططا في أعماله الكبار لكان أحب شيء إلى أن أحصيه وأطنب فيه وأنا ضامن بذلك أن أرضى الأثر وأرضى الحقيقة، ولكني أقولها بعد تمحيص لا مزيد عليه في مقدوري: إن هذا الرجل العظيم أصعب من عرفت من عظماء الرجال نقداً ومؤاخذة، ومن فريد مزاياه أن فرط التمحيص وفرط الإعجاب في **الحكم له** أو **عليه** يلتقيان»[1].

لقد تذكرت كل ذلك وأنا في صدد الكتابة عن شخصية **عمر المختار**، وأحسست بأحاسيس **العقاد** نفسها وفهمت ما رمى إليه، فالكتابة عن **شخصية ما** اكتسبت عظمتها من السير على طريق الحق أو المبادئ القويمة أو العقيدة السليمة، لا تترك للكاتب الهامش الكافي لتحليل جوانب النقص ومواطن الضعف أو القصور الفكري والتفاوت العقلي والوجداني تجاه القضايا التي اعتركتها هذه الشخصية محل التحليل والبحث، ولا تتيح للكاتب المجال للنبش في بعض المتناقضات التي قد تتسم بها الشخصيات التي يتم قيدها تحت الدراسة والتمحيص في معالجة الأمور المختلفة التي أظهرت نبوغ عظمتها، وذلك لأن النواقص ومواطن الضعف في مثل هذه الشخصيات تكاد تكون من ناحية **منعدمة**، وهي من ناحية أخرى أُريدَ بها أن تكون صواباً حتى وإن **أخطأها** الصواب **وأصابها** الخطأ.

ورغم أن ارتقاء أيّ شخصية إلى مجد العظمة لا يرفعها بأي حال من الأحوال لدرجة الكمال الأقصى واللامحدود، **فالكمال لله وحده**، وأن العظمة التي تصلها أيّ شخصية لا تنزهها من بعض الزلل أو الخطأ الذي لا بد وأن يُصاب به كل امرئ يضطلع بمهام الحياة ويركب صعابها، لكنه تظل هناك بعض الشخصيات التي استطاعت رغم الكبوات البسيطة التي قد تكون ارتكبتها في حياتها بقصد الوصول إلى الصواب، وليس من باب الولوج في منعرج الخطأ ذاته، أن تقترب من الكمال في نهجها الحياتي. ومن بين هذه الشخصيات يوجد **عمر المختار** و**عمر بن الخطاب** و**عمر بن**

(1) انظر عباس محمود العقاد: عبقرية عمر، ص 4 ـ 5.

عبد العزيز و**علي بن أبي طالب** وغيرهم، وإنه ليس من المبالغة في شيء إذا قلنا إن هذه الشخصيات قد زادت **مفهوم العظمة** ذاته شرفاً وعلواً بانتسابها إليه، فقد كانت لمآثرها ومواقفها ومثابرتها في الدفاع عن الحق والذود عنه سيرة مشرفة يعبق أريج عطرها النفوس على مر العصور.

وعند تناولي لشخصية **عمر المختار** العظيمة بالتحليل انتابني شعور **الحرج**، لكنه لم يكن مثل ذلك الحرج الذي أصاب **العقاد** عند إقدامه على محاسبة **عمر بن الخطاب** في كتابه **عبقرية عمر**، فلم يكن يوجد في تحليلي لشخصية **المختار** ما يقودني لمحاسبته، لأنه لم يكن هناك في الأصل ما أحاسبه عليه، ولكن رغم ذلك فقد انتابني شعور الحرج المقترن بالخجل من هذا الشيخ الجليل الذي قدم روحه فداءً للوطن، وربما لو اقتصرت في قولي على ذلك لكان رد القارئ بأنه ليس هناك جديد فيما قدمه **المختار** فهناك مئات الآلاف وربما الملايين الذين قدموا أرواحهم فداءً لأوطانهم. وهذا صحيح، فعندما يكون الأمر يتعلق بالتضحيات التي قدمها بعض البشر لأوطانهم فإننا نجد أعداداً هائلة من البشر قد ضحوا بأرواحهم من أجل أوطانهم عبر التاريخ، وليبيا نفسها لها نصيبٌ كبيرٌ من هذا الشرف الذي حمله أبناؤها على صدورهم من أجل أرضها وفداءً لها.

غير أن تضحية **المختار** بنفسه، وتسخيرها كاملة لأجل تراب وطنه الطاهر منذ أن شب الوعي في وجدانه، يختلف كثيراً عن التضحيات الكثيرة الأخرى التي قدمها كل **الأشراف الآخرين**، حتى وإن كان هؤلاء جميعاً يشتركون **معه** في تقديم أرواحهم **مثله** لأجل **الوطن** أو من أجل الإيمان **بعقيدتهم** الدينية؛ ويكمن هذا الاختلاف في عدة أمور أُلخصها فيما يلي:

- لم ينكس **المختار** يوماً سلاحه في مواجهة العدو المغتصب أرضه، حتى بعد أن بلغ من العمر عتياً.

- لم يساوم **المختار** في قضية تحرير بلاده، ولم تستمله ولو بقيد أنملة المغريات كافة التي كانت لغيره حلماً يتمنى تحقيق ولو قليله.

- لم يكن **المختار** في نضاله المعتمد على نبل وصدق عقيدته، فرداً بذاته لا يتجاوز في كفاحه وجهاده حدود امكانياته الشخصية، بل كان هالة روحية قادرة على بث حب العطاء الوطني النقي في نفوس رجاله.

ولنتناول هذه **السمات الثلاث** بمزيد من التوضيح. فالسمة **الأولى** التي تميز بها

عمر المختار عن غيره من المناضلين هي إصراره المتواصل على الجهاد ضد العدو الإيطالي المغتصب الأراضي الليبية دون كلل أو وهن في العزيمة، وذلك في جميع أطوار حياته حتى بعد أن أدركته الشيخوخة وما يصاحبها من أمراض كثيرة، فلم ينكس في يوم سلاحه أو يتخاذل ولو لبرهة، فقد ظل حتى اللحظات الأخيرة من حياته شاهراً سلاحه في وجه العدو ورافعاً لواء النضال والجهاد ضده، كما ظل حتى رمقه الأخير شعلة متوهجة تتقد حماساً في مقاومة العدو المغتصب.

والسمة الثانية التي امتاز بها **عمر المختار** هي عدم مساومته في قضية تحرير بلاده من ربقة الإستعمار، فرغم المغريات العديدة الفائقة التي كانت تنهال عليه من قبل السلطات الإيطالية والتي قد يسيل لها لعاب أي شخص آخر لو حل محله، إلا أن **المختار** كان يرمي بكل هذه المغريات في وجه عارضيها رافضاً حتى مجرد مناقشتها والغور في حيثياتها. حتى إنه قد نزل صده لإغراءات وعروض الإيطاليين الهائلة منزل الصاعقة عليهم، وأغرقهم في يم من الذهول والدهشة، وقصرت عقولهم عن فهم رفضه هذا، فلم يكن لهم أن يفهموا **أحجية** هذا الشيخ المسن الذي أضناه الفقر وقست عليه الكهولة بوهنها، وأنهكته المواجهات الحربية المستمرة ومع ذلك يرفض عروضهم المغالى في كرمها، فهذا بالنسبة لهم أمر عجاب لا تصدقه عقولهم ويرفضه منطق فهمهم المادي للحياة، لكنه بالنسبة **لعمر المختار** هو واجب تمليه عليه **مبادئه** الوطنية **وعقيدته** الدينية، فهو نداء ديني ووطني لا يوجد في نفسه سعة له إلا بتلبيته وأداء فريضته.

أما **السمة الثالثة** المميزة **لعمر المختار** فهي شخصيته القيادية الفذة، فهو يحوز في نفسه على صفة **الكريزما**[1] الفائقة النظير والتي جعلته قادراً على إشباع نفوس أتباعه بروح الفداء والنضال والجهاد ضد العدو المغتصب وطنهم، ورفعت مكانته بين إخوانه المجاهدين، فأصبحت كلمته مسموعة في قلوبهم قبل آذانهم، وصارت إيماءاته أوامر مجابة، وأمست إشاراته واجبات مطاعة.

وأعود إلى حرجي وخجلي من **عمر المختار** هذا الشيخ المهيب، فقد كان مبعث هذا الحرج والخجل عند بدئي في تحليل شخصيته العظيمة هو ذلك الإنعكاس الذي تثيره سيرته في وجدان كل من يطلع عليها من بثها لدى الآخرين شعور التقصير نحو

---

(1) الكريزما تعني قدرة خارقة وجاذبية في شخصية القائد تدفع الجماهير إلى اتباع ما يأمرهم به عن طوع. انظر منير البعلبكي: المورد 2001 تحت Charisma.

الوطن، حيث يتسارع إلى ذهن كل وطني مهما بلغ ما بذله ويبذله من عطاء جسيم لوطنه بأن عطاءه مهما جل مقداره وقدره فهو يظل قليلاً وضئيلاً أمام العطاء العظيم الذي قدمه **عمر المختار**؛ فقد قزم **المختار** بعطائه وحبه المتفاني لوطنه وإيمانه البالغ بعقيدته كل عطاءات الآخرين التي تقلصت أمام عطائه الجليل.

ولعله من الأجدى أن نترك لبعض مواقف **عمر المختار** الوطنية المجال للتعبير بنفسها عن مقدار عظمة شخصية هذا الفارس العظيم الفذة، والتي لا أستطيع مع بالغ الأسف التعرض لها جميعها في هذا الكتاب المحكوم بإطار حيثيات موضوعه، هذا على الرغم من أن هناك العديد من المواقف الوطنية المشرفة التي صنعتها رجولة وشهامة **عمر المختار** المنقطعة النظير، والتي جعلت النفس تزهو وتحبر فخراً واعتزازاً بها، وتخشع احتراماً وإجلالاً لشخصه.

ويحتار المرء عند الإقدام على انتقاء أيّ من مواقف **عمر المختار** الوطنية العديدة المشرفة التي تصلح للتعبير عن شخصيته العظيمة، وما يزيد من حيرة المرء هو أن هذه المواقف تكاد تكون جميعها متساوية في أمر إذكائها لوطنية، وشجاعة، وشهامة، وأمانة، وطهارة صاحبها، ولذا فقد بددت حيرتي في هذا الأمر بأن قمت بانتقاء أقل مواقفه ذيوعاً وانتشاراً بين الناس، فاخترت قصة حواره مع **محمد أسد** مبعوث السيد أحمد الشريف له قبل القبض عليه بثمانية أشهر.

المبدأ والرمز أرسخ وأفضل قيمة من حياة الإنسان
حوار المختار مع محمد أسد[1]

عندما اشتدت وطأة القوة العسكرية الإيطالية على المجاهدين الليبيين باستعمالها أقوى وأعنف أنواع الأسلحة التي عرفتها آلة حرب ذلك الزمان، وعندما أُحكم الحصار على الحدود والسواحل، وحين ضاقت الدائرة بالمجاهدين تحت إمرة السيد عمر المختار، ذاعت هذه الأخبار السيئة في أقطار العالم المهتمة بقضية ليبيا وجهادها لدحر المستعمر الأجنبي، ووصلت أنباؤها إلى مسمع السيد **أحمد الشريف** في مقامه بأرض الحجاز، فحزن كثيراً لما سمع من أمر هذا الكرب الذي ألم بإخوانه وبني وطنه، وأخذ

(1) للإطلاع على الحوار الذي تم بين السيد عمر المختار ومحمد أسد بكامله في أثناء لقائهما في الجبل الأخضر إرجع لكتاب محمد أسد: الطريق إلى الإسلام، منشورات دار العلم للملايين - بيروت/ لبنان، الطبعة السابعة 1981م، ص 348 ـ 365.

يبحث عن طريقة يستطيع بها أن يمد يد العون لرفاقه وأبناء وطنه في محنتهم العصيبة، وبعد مشاورات مع إخوانه المرافقين له توصل إلى خطة رأى أنه سيكون فيها النفع والعون للمجاهدين، وهي أن يتم تغيير النقطة التي ينطلق منها المجاهدون لتنفيذ عملياتهم القتالية ضد العدو الإيطالي، وذلك بجعلها متمركزة في منطقة **الكفرة** لما لها من موقع حيوي واستراتيجي تلتقي عنده طرق القوافل، وهذا ما سيوفر للمجاهدين التموين المطلوب الذي تعجز بقية مناطق ليبيا الأخرى على توفيره لهم.

ولم يطل الأمر كثيراً في صدد اختيار السيد **أحمد الشريف** للشخص المناسب ليحمل رسالة منه فيها فحوى خطته إلى السيد **عمر المختار**، حيث وقع اختياره على **محمد أسد** ليكون رسوله المؤتمن لهذه المهمة الشاقة.

وكان السيد **أحمد الشريف** قد تعرف على **محمد أسد** ـ الذي كان حديث العهد بالإسلام ـ في أثناء اقامته بأرض الحجاز، وقد ولع محمد أسد بشخصية السيد أحمد الشريف وأحبه حباً مفرطاً، وكان يكنّ الحب الجم والإعجاب الشديد بجهاد السنوسيين في ليبيا الذي كان يرى فيه شعلة مضيئة في وسط ظلام حالة التشرذم التي كانت تعانيها الأمة الإسلامية في ذلك الحين.

ومن هنا وقع اختيار السيد **أحمد الشريف** على **محمد أسد** ليكون خير رسول لحمل رسالته إلى السيد **عمر المختار** في ليبيا، فهو بذلك يمنحه فرصة ذهبية لرؤية المجاهدين السنوسيين الذين يكنّ لهم الحب والإعجاب بصمودهم وبطولاتهم أمام العدو الإيطالي الغاشم، وقبل **محمد أسد** هذه المهمة بسرور بالغ رغم المخاطر التي تحفها.

توجه **محمد أسد** إلى مصر بصحبة رفيق له من أرض الحجاز حيث كان في انتظارهما بعض رجال الحركة السنوسية الذين سلكوا بهما طريقاً عبر المناطق الصحراوية البعيدة عن التواجد العسكري للقوات الإيطالية حتى وصلوا بهما إلى مقر السيد **عمر المختار** في الجبل الأخضر.

وبعيداً عن الوصف المسهب الذي جاء في كتاب **محمد أسد** «الطريق إلى الإسلام» لكيفية اللقاء والشكل الذي كان عليه السيد **عمر المختار**، فإن ما يهمنا هنا هو جزء واحد في الحوار الذي جرى بينهما سأقوم بنقله للقارئ لما فيه من صورة واضحة ومعبرة لشخصية **عمر المختار**، ولذا سأتجاوز التفصيلات ومعظم ما دار من حوار في ذلك اللقاء عدا هذا الجزء الذي أنشده منه.

بعد قراءة السيد **عمر المختار** رسالة السيد **أحمد الشريف** وما جاء فيها من نصح له بنقل ثقل المجاهدين لمنطقة **الكفرة** حتى يتوفر لهم التموين الكافي من القوافل العابرة، قال **عمر المختار** موجهاً حديثه لمحمد أسد:

● «إن الكفرة قد وقعت في أيدي الإيطاليين منذ أسبوعين، وليس لنا من منجد وعون إلا الله سبحانه وتعالى، فنحن بوضعنا الحالي قد دنونا من نهاية أجلنا، ولذا فقد أرسلنا الأطفال والنساء إلى مصر حتى نضمن نجاتهم إذا وافانا الأجل، فنحن سنقاتل العدو حتى آخر رمق في حياتنا».

فقال محمد أسد للسيد عمر المختار:

■ «لماذا يا سيدي لا تذهب أنت وبقية المجاهدين أيضاً إلى مصر، ولو لفترة وجيزة حتى تلتقطوا أنفاسكم وتنظموا صفوفكم وتضموا إليها أعداداً من الليبيين المهاجرين هناك، وتحاولوا التماس المساعدة من القوات البريطانية التي ربما لا تحبذ وجود قوة إيطالية ضاربة على حدودها مع مصر؟».

فرد السيد عمر المختار قائلاً:

● «أما من ناحية التماس مساعدة البريطانيين، فإنهم لن يقبلوا بتقديم المساعدة لنا، بعد مهاجمة السيد **أحمد الشريف** لهم منذ ست عشرة سنة، ربما كان ذلك يحدث لو أن السيد **أحمد** لم يحاربهم آنذاك، وأما من ناحية لجوئنا إلى مصر، فهذا أمرٌ لن أفعله، فلن أترك العدو في أرضي، وأترك أهلي وبني وطني، وأولي إدباري، فأنا ومن قبل المكوث معي سنحارب حتى آخر نبض في حياتنا، ولن نقبل بغير النصرِ أو الشهادةِ هدفاً».

وهكذا كان، بقي المختار يناضل حتى قبض عليه الإيطاليون وأعدموه، ونستخلص من رفض السيد **عمر المختار** لاقتراح محمد أسد باللجوء إلى أرض مصر، وتفضيله الموت على أن يترك أرضه للمغتصب الإيطالي رغم أنه كان يعلم يقيناً أنه مقبل على الموت، فقد تجلى ذلك من خلال حديثه الذي يقول فيه بأن **الأجل قد دنا والنهاية قد اقتربت**، وكان واضحاً من إرساله الأطفال والنساء إلى مصر حتى يجنبهم الموت معه، فلم يخالج المختار الشك لحظة بأن استعمال السلطات الإيطالية كامل قواتها العسكرية الطاحنة سيمكنها عاجلاً أو آجلاً من السيطرة على البلاد ومن هزيمته ورجاله القليلين الذين يتصدون لها بأسلحتهم البالية، لكنه رغم كل ذلك لم يقبل فكرة هروبه إلى مصر وترك أرضه وأبناء وطنه تحت رحمة العدو الإيطالي، لأنه لو فعل ذلك

لتحول موقفه هذا إلى حالة قابلة للتبني، وهذا ما كان سائداً قبلاً، فقد فر الكثير من الليبيين إلى **مصر** وتونس **والسودان** وغيرها من الأقطار المتاخمة للأراضي الليبية، فأراد المختار ببقائه وصموده أن يبعث رسالة خالدة لبقية الليبيين بل ولأبناء الأمة الإسلامية المهتمين والمتابعين منهم لحركة الجهاد الليبي تقول لهم: **إن المبدأ أرسخُ قوةً وبقاءً من حياة الإنسان ذاته**، والمعنى في ذلك أن تضحية الأفراد بحياتهم من أجل ترسيخ المبدأ هي ليست ضائعة أو مفقودة، بل إنها بالغة القيمة والعظمة لما أسدته من صنيع ترسيخها لذاك المبدأ، وإنها بذلك قد منحت من القيم ما يفوق بقاءها على قيد الحياة لو تركت المبدأ ذاته يموت، فقد كانت رسالة عمر المختار للشعب الليبي واضحة لا لبس فيها، وهي: «ابذلوا النفس من أجل الوطن والعقيدة، **فهي من أجلهما قليلة وهينة ورخيصة**».

المبحث الرابع

الشخصيات الوطنية التي شاركت في الجهاد الليبي في مراحله المتفرقة:

- بشير السعداوي
- حمد سيف النصر وعائلته
- صالح الأطيوش
- محمد عبد الله السني
- سليمان الباروني
- رمضان السويحلي وإخوته
- عبد النبي بالخير
- أحمد المريّض
- الطاهر أحمد الزاوي

تمهيد

لا يظن القارئ الكريم أنني أبغي في هذه العجالة تقديم تأريخ لسيرة هؤلاء الأبطال، أو تقييم دورهم في مسيرة الجهاد الليبي، او الحكم على اجتهاداتهم السياسية وإنما هي مجرد عبارات وفاء وتقدير وإعزاز لأدوارهم في دفع ضريبة الجهاد ضد المحتل الغازي، كل بحسب ما خلق له، وما منحه الله إياه من صفات ومزايا وقدرات ورؤى سياسية، ولن أتتبع هنّات وقعت هنا أو هناك، أو عثرات وقعت هنا أو هناك.

رحمهم الله جميعاً وتجاوز عن أخطائهم، وأثابهم خيراً عن كل ما قدموه من تضحيات من أجل العقيدة والوطن.

إنني أعجب أحياناً لهذا الزمان الذي يأتي في مرحلة معينة من مراحله ويجود على شعوب بعينها بباقة من العظماء الذين ينهضون بها ويقودونها نحو النصر، ثم تأتي مراحل أخرى يأبى فيها ان يمن ولو بواحد من مثل هؤلاء العظماء الذين زخرت بهم صفحات التاريخ قبلاً، ولا يجد أصحاب المراحل التعسة تأويلاً لذلك سوى بإلقاء اللائمة على جيلهم الذي عجز عن طرح رجال على مستوى المسؤولية التاريخية كالذين أنجبتهم الأجيال السابقة!، ويعللون ذلك بتخلي جيلهم عن المثل والقيم الأصيلة وابتعاده عن الفضائل الحميدة والتقاليد الوطيدة.

وإلا كيف يمكن تعليل وجود كم من العظماء الذين جادت بهم أرض ليبيا في فترة الكفاح من أجل الاستقلال من أمثال **عمر المختار وأحمد الشريف وإدريس السنوسي وحمد سيف النصر وبشير السعداوي** وغيرهم الكثيرين من أبناء ذلك العصر، بينما لا نكاد نرى واحداً من أمثال هؤلاء العظماء في هذا العصر.

ان السيد **بشير السعداوي** كان أحد أولئك العظماء الذين لم يتوانوا في بذل كل ما تملكه نفوسهم من أجل وطنهم، وهو مثل صاحبه **إدريس السنوسي** تلقى العلوم الدينية في مرحلة مبكرة من عمره[1]، وأيضاً مثل صاحبه تغذى عقله بروح المعرفة العامة، وكمثل صاحبه ألمّ فكره بفهم ماهية الصراع بين القوى الاستعمارية وكنه تركيبتها الشائكة، وأدرك مثل صاحبه ان الجهاد العسكري ضد العدو الإيطالي الذي يحتل أرض الوطن غير كاف، ان لم يعزز بكل وسائل الكفاح السياسي الأخرى كالحرب الإعلامية، ومحاولة كسب تأييد وتعاطف الرأي العام العالمي للقضية الليبية، والتحالف مع القوى الدولية المعادية للعدو من أجل دحره واخراجه من البلاد. ورغم ان السيد بشير السعداوي على المستوى الشخصي لم تكن لديه أيّ عوائق تحول دون تمكنه من العيش حياة رغدة كريمة، فقد كانت خبرته وعلمه مطلوبين في أكثر من دولة من الدول العربية والاسلامية، فقد استمر الاتراك بعد خروجهم من ليبيا بموجب اتفاقية **لوزان** سنة 1912م في الاستعانة بخبرته وامكانياته العلمية[2]، حيث قلدوه مناصب عدة في دولتهم، منها تعيينه حاكماً على احدى مناطق إقليم **لازستان** الواقع على الساحل

---

(1) تلقى تعليمه الديني وحفظ القرآن في الزاوية السنوسية بمدينة سرت.

(2) لقد قلده الأتراك عدة مناصب إدارية في أثناء وجودهم في ليبيا وحتى خروجهم منها سنة 1912م، كان آخرها قائمقام منطقة ساحل الأحامد.

الجنوبي للبحر الأسود ثم قائمقام على منطقة **ينبع** التابعة **للمدينة المنورة** بأرض **الحجاز**، ثم قائمقام على قضاء **جزين** بالجنوب **اللبناني**، غير انه أدار ظهره لكل ذلك وقرر العودة إلى الوطن للكفاح من أجل الحصول على حريته واستقلاله.

عاد السيد بشير السعداوي إلى طرابلس في سنة 1920م لينخرط في العمل الوطني الذي استغرق منه كل جهده وقدرته، لكنه لم يكل، ولم يمل، فقد كان فرحاً بالنضال من أجل تراب بلاده، ولكن قدره قد أبى عليه إلا ان يعيش مهاجراً ومنفياً في بلاد الغربة، حيث لم يطل مقامه في وطنه إلا بضع سنين، أحست السلطات الإيطالية على أثرها بمدى خطورة وجوده في داخله، فقامت في سنة 1924م بإصدار حكم بإعدامه.

ولم يكن السعداوي يستطيع المكوث في ليبيا بعد ذلك، فحزم أمره وشد رحاله ـ تحت طائلة الاضطرار ـ مصوباً وجهته نحو **مصر**، ومنها واصل ترحاله إلى أرض **الشام** التي أسس فيها **لجنة الدفاع الطرابلسية البرقاوية**، ليقدح ناراً إعلامية مؤججة ضد الكيان الإستعماري الإيطالي بتنسيق مع مجموعة من الأحرار الليبيين والشوام منهم السيد **عمر فائق شنيب** والأمير **شكيب إرسلان**.

وفي منتصف الثلاثينات عين جلالة الملك **عبد العزيز آل سعود** السيد بشير السعداوي مستشاراً خاصاً له واستمر في هذا المنصب بعد وفاة الملك المغفور له، ليصبح مستشاراً خاصاً لابنه جلالة الملك **سعود بن عبد العزيز** حتى سنة 1946م، حيث استأذن السيد بشير السعدواي مليكه أثناء مرافقته له لحضور اجتماع رؤساء الجامعة العربية في **مصر** بالسماح له للعودة إلى قضية بلاده وهمومها المتراكمة.

وهكذا نرى أن الجاه والمال اللذين كان السيد بشير السعداوي ينعم بهما لم يحولا دون انشغاله بقضية بلاده، وهو الذي كان يلقى من الأسرة **السعودية** المالكة كل احترام وتقدير وترحاب، فقد قربوه منهم وجعلوه مستشارا لهم، وأغدقوا عليه من كرمهم، ومع ذلك كانت حرقة قضية الوطن تشده إليها.

وكان لحضوره بين مواطنيه في تلك الفترة الهامة والحاسمة ما يشبه نزول البلسم على الجروح فيدملها، فقد كان لظهور السيد بشير السعداوي في تلك الفترة التي اتسمت بتعارض وجهات النظر بين إخوة الوطن الأشقاء حول قضية بلادهم عاملاً هاماً في مداواة علل تلك الاختلافات التي كادت ان تتحول إلى شقاقات تؤثر على قضية الوطن وتعصف بها، فقد كان يعمل على تهدئة النفوس ويقرب وجهات النظر حتى سار مركب البلاد إلى شاطئ الأمان.

فقد ذلل السيد بشير السعداوي بروحه السمحة وسعة فكره ورحابة صدره كثيراً من العقبات التي كادت تلطم ذلك المركب على صخور الجهوية المريضة، وأثرة النفس السقيمة، والأطماع السياسية البخسة.

ومع كل هذا التاريخ الحافل بالنضال، فقد قامت أول حكومة وطنية في عهد الإستقلال برئاسة السيد **محمود المنتصر** في يوم الحادي والعشرين من شهر فبراير سنة 1952م باعتقال الزعيم الوطني **بشير السعداوي** وترحيله إلى **مصر** على أثر اندلاع تظاهرات تخريبية قام بها مؤيدو **حزب المؤتمر** الذي كان يرأسه السيد بشير السعداوي، وذلك بعد سقوط ممثلي الحزب في الدوائر الريفية في أثناء الانتخابات النيابية الأولى، والتي كانت حسب رؤية أعضاء الحزب وأنصاره ومؤيديه بأن النجاح فيها مكفول لصالح مرشحي حزبهم، وهذا ما جعلهم يثورون عندما أظهرت النتائج عكس ذلك، حيث نمي إلى إدراكهم بأن الحكومة قد تلاعبت في سير الانتخابات لصالح مرشحيها (سأقدم شرحاً وتحليلاً وافياً لهذه المسألة في **الأبواب القادمة** من هذا الكتاب).

ومات هذا الزعيم الوطني الجليل، الذي كافح معظم عمره من أجل تحرير وطنه من ربقة الإستعمار منفياً في بلاد المهجر؛ ولعل الله يعوضه عن كل ما قدمه لبلاده من حب وعطاء، وعن صبره، وكفاحه في الوطن والمهجر، ثم موته في المنفى بعيداً عن تراب وطنه، وذويه، وخلانه، ورفاقه، بأن يدخله فسيح جناته.

حَمد سيف النصر وعائلته[1]

إن عائلة **سيف النصر** من العائلات العربية العريقة، حيث يعود نسلها إلى قبيلة **بني سليم** التي كان لها دور رئيسي في تعريب المجتمع الليبي. ولعائلة سيف النصر نفوذ بالغ وهيلمان عظيم على إقليم فزان اكتسبوه على مدار الدهور الزمنية المتعاقبة بشجاعتهم وبسالتهم وحنكة قادتهم وكرمهم البالغ.

ورغم أن هناك التباساً يقع فيه جل المهتمين بتاريخ ليبيا الحديث وهو الخلط بين الشيخ **أحمد سيف النصر** الذي عاصر عهد **يوسف باشا القره مانللي** واصطدم بسلطانه، ومات في معركة ضد جيشه في **سرت** سنة 1221هـ ـ 1806م[2]، وبين حفيده السيد

---

(1) انظر الطاهر أحمد الزاوي: أعلام ليبيا، مؤسسة الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس 1970، ص 87 ـ 88، 130. كذلك انظر محمد عبد الرازق مناع: صالح الأطيوش،

(2) عبد الملك بن عبد القادر بن علي: يقول عبد المالك بن علي في كتابه «الفوائد الجلية في تاريخ =

حَمد سيف النصر الذي عاصر فترة الغزو الإيطالي لليبيا وشارك هو وعائلته في الجهاد ضده ببسالة منقطعة النظير.

ولم يثن السجن والتعذيب الذي ناله حمد السيف النصر وعائلته من الإيطاليين من عزمهم على مواصلة الجهاد ضدهم، فقد قام الإيطاليون باعتقال عائلة سيف النصر في عام 1913م، وأودعوهم سجون طرابلس، ولم يطلق سراحهم إلا في سنة 1915م بعد أن اشترطت عليهم السلطات الإيطالية البقاء في مدينة سرت وعدم مغادرتها إلى أي مكان آخر، لكنهم لم ينصاعوا لأوامر العدو وهربوا إلى قومهم، ليقوموا بتنظيم صفوفهم من أجل محاربة الإيطاليين، وكانت تلك هي معركة **القرضابية** التي أبلى فيها المجاهدون من عائلة سيف النصر وأتباعهم ضد قوات الغزو الإيطالية بلاء حسناً وكبّدوهم خسائر عاتية، بعد أن نالوا العون من بقية اخوانهم من المجاهدين في المناطق الغربية والشرقية.

وقد كان السيد حمد سيف النصر مخلصاً في جهاده، وأبلى بلاء حسناً هو وأفراد عائلته الكريمة في قتال القوات الإيطالية المعتدية على تراب الوطن، ودون تعداد للمعارك الجمة التي خاضوها، فإن معركة **القرضابية** ـ التي كان له ولعائلته فيها دور بارز ـ كفيلة وحدها بتمجيدهم أبد الدهر، رحمهم الله جميعاً وأدخلهم فسيح جناته.

صالح الأطيوش[1]

كرّس المجاهد الكريم صالح الأطيوش حياته بأكملها لقضية الوطن الكبرى، وهي تحريره من براثن الإحتلال الإيطالي الكريه، فقد حمل البندقية وحارب أول بواكير الغزو الإيطالي ـ سنة 1911م ـ في بنغازي حيث صودف قيامه بزيارة لها، ولم يكن وقتها قد تعدى فترة الشباب المبكر.

وفقد صالح الأطيوش في أولى معاركه مع الغزاة الإيطاليين عينه اليمنى، ورغم ذلك فان هذا لم يزده إلا إصراراً وعزماً على مواصلة الجهاد ضد هؤلاء الغزاة الجائرين؛ وما ان رجع صالح الأطيوش إلى أهله وأبناء عمومته في **أجدابيا** حتى

= العائلة السنوسية» ان الشيخ أحمد سيف النصر قد ثار في سنة 1221هـ على **سلطان يوسف القره مانللي**، فأرسل له الأخير ابنه محمد لمحاربته، وتمكن ابن يوسف القره مانللي من هزيمة الشيخ أحمد سيف النصر وقتله وأخذ ابنه عبد الجليل سيف النصر إلى طرابلس أسيراً، ص 24.

(1) انظر محمد عبد الرازق منّاع: صالح الأطيوش.

أخبرهم بأمر الغزو الإيطالي، وأخبرهم بأنه لن يوفر جهداً أو عزيمة في مقاتلة هؤلاء الغزاة حتى يتم إجلاؤهم عن أرض الوطن، فالتف بنو قومه حوله معلنين انضمامهم له في هذا الجهاد الذي يُعد واجباً وطنياً مقدساً.

وقاد صالح الأطيوش معارك كثيرة ضد قوات الغزاة الإيطاليين، نذكر بعضاً منها من باب التدليل لا الحصر: المعارك العديدة التي دارت في **برقة البيضاء والخشة وسرت** والتي كانت أشهرها معركة **الخدَّة** ومعركة **أرشاح** ومعركة **العويجة** ومعركة **النوفلية** ومعركة **أجدابيا الأولى** ومعركة **أجدابيا الثانية** ومعركة **بير بلال الأولى** ومعركة **بير بلال الثانية**، ومعركة **البريقة الأولى** ومعركة **البريقة الثانية** ومعركة **القرضابية** ومعركة **الكفرة**.

وهكذا لم يدخر صالح الأطيوش منذ معركته الأولى ضد الغزاة الإيطاليين في **بنغازي** وحتى وافته المنية في سنة 1948م جهداً في سبيل تحرير بلاده من مستعمرها، ومات عن عمر يناهز السبعين سنة، ودفن في مدينة أجدابيا التي ولد بها وعاش فيها سنوات الصبا بين قومه من قبيلة **المغاربة**.

رحم الله **صالح الكيلاني الأطيوش** الذي أعطى مثالاً رائعاً في معنى التضحية، والشجاعة، والإقدام، والذي عاش محارباً فذاً من أجل تراب وطنه.

محمد عبد الله السني(1)

لعل الدارس المدقق يلاحظ أن هناك قاسماً مشتركاً يجمع بين القيادات الليبية كافة التي تطرقنا إليها حتى الآن، ابتداءً من السيد **أحمد الشريف** والسيد **إدريس السنوسي** والسيد **عمر المختار** والسيد **بشير السعداوي** والسيد **حمد سيف النصر** والسيد **صالح الأطيوش**، وصولاً إلى صاحب موضوعنا الآني السيد **محمد عبد الله السني**، وهو ان جميع هؤلاء العظماء تلقوا تعليمهم المبكر خلال فترة التنشئة الأولى تحت السقف التعليمي **للمدرسة السنوسية**، التي غذت أرواحهم بسماحة الإسلام كدين محبة وإخاء ووئام وسلام، ومسحت على نفوسهم بعزته وعمق تعاليمه الوضّاءة.

هذه التنشئة التي كان لها بالغ الأثر في بروز عظمة هؤلاء الفرسان الذين أعزهم الله بدينه السمح وطهر قلوبهم من الغل والحقد، وثبت أقدامهم على العمل من أجل

---

(1) انظر الدكتور محمد سعيد القشاط: أعلام من الصحراء، دار الملتقى للطباعة والنشر ـ 1997م، ص 187 ـ 189.

الحق، كان لها التأثير الكبير في صنع أساسات كياناتهم.

وقد كان السيد محمد عبد الله السني أحد هؤلاء الأفاضل الذين كستهم تربيتهم الأولى بتلك الصفات الحميدة، والذي لم يكتف بذلك الحد، فقد دفعته روحه الشغوفة إلى الاستزادة بكل ما يقودها نحو الخير ويبعدها عن مزالق الشر، فاجتهد في غور جادة هذا المحراب النقي بكل ما تملكه نفسه من قدرة، واتبع التعاليم الإسلامية النيرة التي تلقاها في المدرسة السنوسية، وحرص فوق ذلك على الاقتداء بالسلف الصالح واقتفاء أثرهم في مكامن الخير وطريق الصلاح، ليعكس كل ذلك مثابرة دؤوبة من أجل العمل على تحرير تراب الوطن من ربق الإستعمار الإيطالي.

فقد أحب السيد محمد عبد الله السني وطنه وكل أوطان المسلمين بكل جوارحه، وقدم في سبيلهم كل ما تملكه نفسه، فلم يبخل يوماً عليهم وعلى قضاياهم بأي ثمين أو غال، وهل هناك أغلى من النفس التي قدمها من أجلهم؟

كان السيد **محمد عبد الله السني** مثل صاحبه السيد **أحمد الشريف** يرى ان العقيدة تسع في محتواها كل أوطان المسلمين، وكمثل صاحبه كان يرى ان واجب الدفاع عن هذه الأوطان هو أحد أسس العقيدة وأركانها، ولذا حارب الفرنسيين في السودان والنيجر وتشاد مثله في ذلك مثل صاحبه، ومثل قدوتهما ومعلمهما السيد **محمد المهدي السنوسي**، وأيضا مثل أبيه محمد السني الذي سبقه في ذلك.

سليمان الباروني[1]

يعتبر السيد **سليمان الباروني** من الزعامات الليبية البارزة في فترة الكفاح من أجل تحقيق استقلال البلاد، حيث كان يحوز على احترام الجميع وإجلالهم له، وقد كانت رزانة عقله ورجاحته تسبقان صيته عند الآخرين، وكان مفتاح شخصيته هو الطموح الجامح الذي يسيطر عليه، فقد كان منذ بدء إدراكه وتكون الوعي لديه شغوفاً إلى تحقيق حلم حياته في تكوين إمارة مستقلة بجبل نفوسة، حيث أهله وأقاربه وأصدقاؤه وخلانه.

وقد تلقى السيد سليمان الباروني تعليمه المبكر في جامع **الزيتونة في تونس**،

---

(1) أنظر فرانشيسكو كورو: «صفحات هامة في تاريخ ليبيا: سليمان الباروني وحلم تحقيق إمارة مستقلة في الجبل الغربي ومعركة الأصابعة 1913م»، ترجمة الدكتور إبراهيم أحمد المهدوي، مجلة قار يونس العلمية ـ جامعة قار يونس، العدد الثالث، السنة الرابعة 1990م.

ليلتحق بعد ذلك بجامع **الأزهر** الشريف في **القاهرة** لإكمال تعليمه، ومنه عاد إلى ليبيا ليحمل مثل غيره من أبناء الوطن الأشاوس لواء الجهاد في منطقته وما يحيط بها، وقد أثار طموحه المتوقد في فترة معينة حفيظة السلطات الإيطالية لتقوم بنفيه خارج أرض الوطن، لكنه بعد فترة زمنية عاد مرة أخرى ضارباً بتهديدات السلطات الإيطالية له عرض الحائط.

ومن أبرز مآثره المعروفة: اشتراكه في تأسيس **الجمهورية الطرابلسية** في السادس عشر من نوفمبر سنة 1918م، والتي اختير رئيساً لها، هذا إضافة لكتاباته الكثيرة التي أثرت في مجالها نخبة المهتمين بها.

وربما لو كان السيد **سليمان الباروني** قد ظهر في عصر آخر غير ذلك الذي ولد فيه، عصر لا يوجد على ساحته ذلك الزخم الكبير من الشخصيات الزعامية، لكان الناس في ذلك العصر قد رفعوه فوق اكتافهم منادين به زعيماً ورئيساً أوحد عليهم؛ فالصراع على الزعامة، والصراع على النفوذ قد استهلك زعماء عصر الباروني، وتآكلوا فيما بينهم قبل ان يتأكَّل العدو بهم.

ولكن كل عصر بمعطياته وتشاحنات أحداثه يخلق من رحمه زعماءه ومعادن أفراده، أي ربما يكون هناك زعيم تُحنى له الرؤوس في عصر ما **هيبةً وإجلالاً**، نجده في عصر آخر مختلف في معطياته عن ذلك الذي خُلقت فيه زعامته يحني رأسه لزعيم آخر خلقته معطيات عصره زعيماً عليه.

رحم الله سليمان الباروني وجزاه كل الخير على نضاله وكفاحه من أجل تحقيق حرية واستقلال بلاده ليبيا، وأدخله بواسع رحمته فسيح جناته.

رمضان السويحلي وإخوته[1]

رمضان وأحمد ومحمد سعدون السويحلي هم أبناء السيد الشتيوي بن أحمد السويحلي الذي عُرف بين أبناء جيله بالفروسية والشجاعة البالغة، وقد عاش وتربى رمضان السويحلي وإخوته بمنطقة **أم البخور في مصراته**، وتلقوا تعليمهم بزاوية

(1) انظر الطاهر أحمد الزاوي: أعلام ليبيا، مؤسسة الفرجاني، طرابلس 1970، ص 85 ـ 87، 145 ـ 148. انظر كذلك مصطفى سعد الهاين: أثر العامل الديني في الجهاد الليبي، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1980م، ص 29 ـ 31.

المحجوب التي ألمّوا فيها بتعاليم الدين، وورث الأبناء عن أبيهم الشجاعة والفروسية التي سخروها للجهاد ضد المستعمر الإيطالي، حيث تفانوا في قتالهم العدو، وذاع صيت شجاعتهم وإقدامهم، وتناقلت الألسن أخبارهم، وسرعان ما تولى رمضان وهو أكبر إخوته زمام قيادة المجاهدين في منطقة مصراته بعد أن أثبت من خلال معارك القتال الأولى شدة بأسه وشجاعته وحسن تدبيره؛ وتوسع رمضان السويحلي في مد نفوذه للمناطق المجاورة، وأصبح أحد زعماء إقليم طرابلس الذين يحسب لهم ولرأيهم كل حساب.

ومن الصنائع العظام التي شارك السيد رمضان السويحلي في إنجازها هي تأسيسه للجمهورية الطرابلسية بمشاركة كل من السيد سليمان الباروني والسيد أحمد المريض والسيد عبد النبي بالخير، والتي مع شدة الأسف لم تدم كثيراً فقد هوى هيكلها أمام طاحونة الآلة الحربية لقوات المحتل الإيطالي.

وقد عُرف عن رمضان السويحلي الدهاء وسعة الحيلة والقدرة على التكتيك والمناورة، أوليس هو الذي احتال على الإيطاليين بمهادنتهم والدخول معهم في علاقة سلمية؟ ثم انقلب عليهم عندما التحمت معهم جيوش المجاهدين التي طوقتهم من الجهات كافة: جيش السيد حمد سيف النصر وجيش القوى السنوسية، وجيش عبد النبي بالخير، ثم أكمل رمضان السويحلي دائرة الحصار عليهم بمهاجمتهم بجيشه في ملحمة قتالية مشرفة حفرت في تاريخ نضال الشعب الليبي تحت اسم معركة القرضابية، ومني فيها العدو الإيطالي بخسائر فادحة شلت حركته لفترة من الزمان.

ورمضان السويحلي يعتبر من ذلك النوع من الأبطال الذين تختلف حولهم الآراء بين مدين ومؤيد لسيرته وأعماله، فنجد البعض قد كالوا له النقد باعتباره يُغلب المصالح الذاتية فوق مصلحة الوطن، وذلك من خلال دخوله في حروب إقليمية مع إخوانه في المناطق المجاورة لمصراته من أجل توسيع نفوذه وبسطه على أرجاء المنطقة كافة، وأيضاً لرفضه التعاون مع الأجنحة الأخرى من المجاهدين في محاولات توحيد الجهود ضد العدو المحتل خصوصاً مع الحركة السنوسية التي كان يخشى من منافستها له في السيطرة على مناطق نفوذه.

ومهما قيل من نقد في رمضان السويحلي، ومهما كتب عن سلبياته وعثراته فان الحقيقة تظل تفصح بكل جلاء لمن يبصر بأن رمضان السويحلي قد دفع ضريبته الوطنية في الكفاح والذفاع عن أرض الوطن وفي قتال عدوه بما يرفعه إلى أعلى مراتب

الأبطال، فرحم الله **رمضان وأحمد وسعدون السويحلي** وأسكنهم جناته مع الصديقين والمرضى عنهم من عباد الله الصالحين.

عبد النبي بالخير[1]

يُعد السيد عبد النبي بالخير من الزعامات الليبية المخضرمة التي قادت الجهاد ضد الإستعمار الإيطالي في مرحلة مبكرة من عمرها، وقد نشأ وتربى في جو من التعليم الديني في منطقة **بني وليد**، التي تلقى على أيدي مشايخها وفقهائها علومه الدينية كافة، فانصقلت نفسه وتطبعت بسمات الأخلاق الإسلامية الرفيعة منذ صباه، ثم انتقل بعد ذلك إلى **طرابلس** حيث درس العلوم المدنية بمعهد **الرشدية**، وهذا ما ساعد في توسيع مدارك معرفته وزيادة سعة أفقه.

وحمل السلاح مبكراً في مواجهة العدو الإيطالي مثله في ذلك مثل غالبية المجاهدين الليبيين، وقاد بني قومه بحنكة العارف بدهاليز الخبث السياسي ومناوراته الماكرة، فقد فعل مثل **صديقه اللدود** رمضان السويحلي بأن قام بخديعة السلطات الإيطالية التي تعاون معها حتى حانت له الفرصة في معركة **القرضابية** لينقض على قواتها مع بقية صحبه من قادة جيوش المجاهدين الآخرين (كما أسلفنا الذكر في حديثنا عن رمضان السويحلي).

وقد اتسم السيد عبد النبي بالخير بالشجاعة والفروسية والكرم، هذه السمات التي حببت الناس فيه وصبغته بنوع من الجاذبية التف بها حوله بنو قومه.

وقد نال السيد عبد النبي بالخير مثل صاحبه ومنافسه في آن معاً **رمضان السويحلي**، النصيب والمقدار نفسيهما من النقد حول سيرته وأفعاله التي وصمت بأنها تدور كلها حول إثارة المصالح الذاتية فوق كل اعتبار حتى ولو كان ذلك لمصلحة الوطن، وذلك بسبب حروبه مع رمضان السويحلي حول مناطق جوار نفوذهما، والتي انتهت بمقتل رمضان السويحلي على أيدي رجال عبد النبي بالخير.

وكما أفصح منتقدو السيد **رمضان السويحلي** بأنه قد أخطأ في حق وطنه عندما أدار له ظهره في بعض الفترات ليحارب اخوته في الوطن من أجل توسيع وبسط نفوذه

---

(1) انظر مصطفى سعد الهاين: أثر العامل الديني في الجهاد الليبي، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1980م، ص 28 ـ 29. انظر كذلك الدكتور محمد سعيد القشاط: أعلام من الصحراء، ص 113 ـ 115. انظر كذلك الطاهر أحمد الزاري: أعلام ليبيا، ص 246.

على المناطق المجاورة، في حين أنه كان من الأفضل له أن يوجه فوهات بندقيته وبنادق رجاله إلى العدو الإيطالي المشترك الذي يحتل أرض بلاده، واختار إهدار طاقته القتالية وطاقة رجاله ودمائهم الزكية في معارك قتالية مع أشقائه وابناء جلدته، لأجل الحصول على اعتبارات ومزايا زعامية على المناطق المجاورة لمكان سلطانه؛ فان هؤلاء المنتقدين قد وجهوا هذا نفسه النقد وبكافة حذافيره إلى السيد عبد النبي بالخير.

وأجد نفسي هنا أكرر ما ذكرته في هذا الصدد عند تحليلي لشخصية رمضان السويحلي، بأنه بغض النظر عن هذه الانتقادات التي تحتوي على الكثير من الصحة، فإنه تظل الحقيقة ساطعة لمن يبصرها، بأن السيد عبد النبي بالخير قد أدى ضريبته الوطنية تجاه وطنه بما يرفعه إلى مصاف الأبطال، وقد مات شهيداً من أجله في صحراء قاحلة انقطع فيها الماء عنه وعن رفاقه الذين مات الكثير منهم معه.

رحم الله السيد **عبد النبي بالخير** وعوضه من حرمانه من ذلك الماء الذي كلفه حياته بسقياه من مياه أنهار الجنة الجارية، وأسعده برفقة الصالحين والصديقين وممن أدخلهم الله الجنة برحمته ورضاه.

أحمد المريّض[1]

عندما سُئل أحد الحكماء القدماء عن أكثر السمات الأخلاقية نفعاً للفرد وللناس من حوله، رد الحكيم بأنه ليس هناك أنفع للناس من أن يحب كل فرد بقية الناس، وديننا يدعونا إلى أن يحب كل فرد بقية الأفراد **«أحبّ لأخيك ما تحب لنفسك»**.

وأحمد بن علي المريض هو مثال صادق لحب الإنسان لأخيه الإنسان، فهذا ناموسه الذي تطبع عليه، وجادته التي مشى عليها طوال حياته، وقد تجمل فوق هذه الصفة الحميدة بأخريات عدة، منها **الكياسة والكرم والشجاعة**.

وسخر حبه للآخرين لرأب الصدع والشقاق بين رفاقه من زعماء طرابلس، **وسخر الكياسة** في تهدئة نفوس الأخوّة الثائرة على بعضها البعض الآخر، **وسخر الكرم** في العطاء غير المحدود للوطن ولأبناء الوطن، **وسخر الشجاعة** في قتال أعداء الوطن وأبنائه.

---

(1) أنظر الطاهر أحمد الزاوي: أعلام ليبيا، ص 104 ـ 105. أنظر كذلك الدكتور محمد سعيد القشاط: اعلام من الصحراء، ص 24 ـ 25.

عندما اشتدت الخصومة بين إخوة الوطن، وانعدمت كل وسائل التفاهم العقلي بينهم، ولم يعد يسمع بينهم إلا لغة السلاح الذي شهروه في وجوه بعضهم البعض، صاح ساعتها صوت الخير والوفاق والوئام والمودة الذي أطلقه **أحمد المريض** في آذان الإخوة المتخاصمين قبل أن تنطلق رصاصات أسلحتهم في صدورهم التي غشاها عمى الغضب وقساها غل الخلاف، وأستطاع بمفرده أن يوفق بينهم ويعيد إلى قلوبهم الوئام الذي أذهبته خلافاتهم، في اجتماع عقد في شهر أغسطس سنة 1920م وعرف فيما بعد بمؤتمر **غريان**.

إنه **أحمد المريض** زعيم **ترهونة** وأحد زعماء ليبيا الأشاوس الذين بذلوا كل ما تملكه أنفسهم من أجل وطنهم ومواطنيهم، وقد ساهم مع إخوانه في تأسيس الجمهورية الطرابلسية، كما انتُخب لرئاسة مؤتمر غريان ثم رئيساً لهيئة الإصلاح المركزية.

وهاجر السيد أحمد المريض مثل بقية الزعماء وآلاف الليبيين إلى دول الجوار هرباً من بطش الإيطاليين بعد أن تمكنوا من بسط سيطرتهم على البلاد، وكانت مصر هي الأرض التي حط بها رحاله، ثم كتب عليه الموت فيها، إذ وافته المنية في مدينة **الفيوم** عن عمر يناهز الخامسة والستين.

رحم الله أحمد المريض رحمة واسعة، وأدخله جنة عدن التي وعد بها عباده الصالحين، وعوضه عن كفاحه الطويل وموته في أرض المهجر، وجزاه كل الخير على قلبه المليء بحب الآخرين.

الطاهر أحمد الزاوي[1]

لقد حفل تاريخ ليبيا الحديث بثلة من المناضلين الأشاوس الذين يُعد **الشيخ الطاهر الزاوي** من ضمنهم، ويختلف شكل نضال كل شخص من هؤلاء الأبطال على حدة، فمنهم من حمل **البندقية** وقاتل العدو المحتل لأرض الوطن، ومنهم من حمل **القلم** وكتب من أجل قضية الوطن، ومنهم من آزر **بالمال والجهد** لأجل تحرير الوطن،

(1) أنظر محمود محمد الناكوع: ملامح الصراع السياسي والثقافي في ليبيا الحديثة (مجموعة مقالات ومحاضرات نشرت في الصحف العربية أو تم القاؤها في بعض الندوات المتخصصة)، مؤسسة الرافد للطباعة والنشر والتوزيع ـ لندن، الطبعة الأولى ديسمبر 2002م، ص 50 ـ 54، ص 120 ـ 129.

ومنهم من شارك بشتى هذه الأشكال النضالية المختلفة من أجل الوطن وحباً بالوطن، ومن هنا فان **النضال** له عبقريته الخاصة المختلفة عن بعضها البعض الآخر.

ونجد أن عبقرية نضال **الشيخ الطاهر الزاوي تقع فيما سطره قلمه** القدير تسجيلاً لذات ذلك التاريخ، والذي استند فيه على علمه **وثقافته** الواسعة ليقدم للأجيال المتتالية تحقيقاً لتاريخ **الحضارات القديمة** التي اجتاحت أرض ليبيا، والذي أعقبه بإفراد خانة خاصة **بالفتح الإسلامي** الذي انتهت عنده تموجات حركة مد وجزر هذه الحضارات، كما قدم تسجيلاً تاريخياً وافراً لأحداث الجهاد في إقليم **طرابلس**، ودون تفصيلات النضال الذي اضطلع به أبناء الوطن في أرض **المهجر** التي لجأوا إليها بعد أن تمكن العدو من فرض سيطرته على بلادهم، وتناول في أثناء تدويناته سيرة السيد **عمر المختار**، ثم انتقل لتقديم نبذة عن **أعلام ليبيا** الذين ساهموا في خلق تاريخها الحديث، وقام بإعداد مرشد **لمناطق ليبيا** المختلفة، وآخر **للولاة** الذين تعاقبوا على حكم إقليم طرابلس في الفترة الواقعة بين الفتح الإسلامي وحتى نهاية الحكم التركي؛ وقد جاء كل ذلك في إطار سلسلة من الكتب القيمة التي أثرت المكتبات العامة المختلفة، والتي نذكر منها هنا على سبيل المثال:

1. **تاريخ الفتح العربي في ليبيا.**
2. **جهاد الأبطال في طرابلس الغرب.**
3. **جهاد الليبيين في ديار الهجرة.**
4. **عمر المختار.**
5. **أعلام ليبيا.**
6. **معجم بلدان ليبيا.**
7. **ولاة طرابلس الغرب.**

ولا نجده غريباً أن يكتب الشيخ الطاهر الزاوي مثل هذه الكوكبة من الكتب المفيدة، فهو من اجتمع له العلم اليانع، والثقافة الواسعة، والتجربة الغنية التي قضى جل عمره في تحصيلها، فقد حفظ **القرآن** ودرس **الفقه** في وقت مبكر من عمره على أيدي شيوخ قريته **الحرشا** التابعة لمنطقة **الزاوية** بإقليم **طرابلس**، ثم سافر إلى **القاهرة** في سنة 1912م ـ وكان في حينها قد بلغ الثانية والعشرين من عمره ـ طلباً للعلم في الجامع الأزهر الشريف، ليعود إلى أرض الوطن ويمكث بها خمس سنوات بعد غيبة

استغرقت سبع سنوات قضاها في الانكباب على الدراسة والعلم، ولم تكد هذه السنوات الخمس التي أمضاها في ليبيا تُشارف على الانقضاء حتى كان قد شد رحاله مجدداً إلى **مصر** والجامع الأزهر لإتمام دراسته فيه، حيث تحصل في نهاية المطاف على شهادة العالِمية في عام 1938م.

وقد أحب الشيخ الطاهر الزاوي **مصر** وبادله أهلها الحب، فمكث بها زهاء خمسين سنة قضاها بين الدراسة والتحصيل العلمي في أروقة **الجامع الأزهر** الذي يُعد أكبر صروح التعليم الديني في العالم آنذاك، وعمل في فترة منها في دوائر **وزارة الأوقاف المصرية**، وفي فترة أخرى مصححاً لبعض الصحف والمجلات الصادرة آنذاك، وأيضاً عمل كمصحح لبعض دور نشر الكتب فيها.[1]

وقد حدث للشيخ الطاهر الزاوي ما يحدث عادة لبعض العظماء الذين يتصدرون لقضايا أوطانهم الحيوية والمصيرية، وذلك من خلال تعرضهم للنقد الصارم والتهم القاسية؛ فعلى الرغم من وطنية **شيخنا** الجليل الصادقة وإخلاصه العارم لوطنه، فإنه لم ينج من إنتقاد بعض أبناء جيله وما لحقهم من بعض أبناء الأجيال المتعاقبة، فقد كال له البعض النقد الذي وصلت حدته إلى درجة التشكيك في صدق وطنيته وإخلاصه للوطن.

وكما أشرنا بأن هذا ليس بالأمر الجديد على من تصدروا للأمور الجسام في أوطانهم، حيث نجد على الدوام هناك من يسعى بين صفوف الناس إلى تشويه هذه الشخصيات العظيمة، سواء بدافع المنافسة الشخصية، أو لأغراض ذاتية، أو لمصالح تخص جماعة بعينها، أو لسوء تفسير وفهم في وجهات النظر المتقارعة، أو غيرها من الأسباب العديدة الأخرى.

والشيخ **الطاهر الزاوي** ليس هو الوحيد من عظماء ليبيا الذين كيل لهم النقد ووجهت لهم أصابع الإتهام طاعنة في مدى صحة **آرائهم**، ومُشككة في حقيقة نقاء وصدق **توجهاتهم**، فقد رأينا في السابق كيف تكاثفت الاتهامات والانتقادات ضد آراء

---

(1) أمضى الشيخ الطاهر الزاوي بمصر سبع سنوات في مقتبل شبابه (من سنة 1912م إلى سنة 1919م)، ثم ثلاثة وأربعين عاماً أخرى (من سنة 1924م إلى سنة 1967م)، تخللها فترة غياب قليلة عمل فيها مدرساً بالمدينة المنورة، مع بعض الزيارات الخاطفة التي كان يقوم بها إلى أرض الوطن. أنظر محمود محمد الناكوع: ملامح الصراع السياسي والثقافي في ليبيا الحديثة. ص 120.

وتوجهات السيد **إدريس السنوسي** من قبل بعض معارضيه[1]، وهكذا هو شأن العظماء في كل عصر وزمان.

ورغم أن المكانة العظيمة التي يحتلها الشيخ الطاهر الزاوي في صفحات تاريخ النضال الوطني ـ والتي بذل فيها عصارة جهده ـ من أجل قضية توحيد وتحرير بلاده، قد بلغت ركناً علياً لا تستطيع معه مثل تلك الانتقادات والتهم بأي حال أن تزيحها عنه أو أن تمس من قدرها ولو قليلاً، إلا أنني أجد نفسي ملزماً بذكرها ثم الرد عليها، وذلك من واقع قناعتي الشخصية بأنها من ناحية باطلة، ومن **ناحية أخرى** لأنني أتفق مع الكثير من تلك الآراء والتوجهات التي أطلقها صاحبها **الشيخ الطاهر الزاوي** والتي تم الطعن فيها من قبل منتقديه؛ ولذا سوف أسرد فيما يلي لمجمل هذه الانتقادات، وأقوم بعد ذلك بمقارعتها بالحجة الدامغة والمنطق السليم لتبيان خطئها.

تنصب معظم تلك الانتقادات والتهم التي وجهت للشيخ الطاهر الزاوي حول اعتباره **إقليمي** التوجه، وأن كل تصرفاته إزاء القضية الليبية منطلقة من روح **الإقليمية العمياء** التي تسيطر على نفسه وتوجه دفتها نحو أغراضها، وأن نزعته الإقليمية هي التي أضلته في كثير من المواقف عن جادة المصلحة الوطنية، حيث تغلبت ميوله الإقليمية على حسن الرؤية السليمة التي يملكها عقله ووجدانه، وهذا ما أدى به في كثير من الأحيان إلى اختيار الموقف المعاكس لما تقتضيه مصلحة الوطن، وأدت به إلى اتخاذ القرارات والمواقف المتصلبة التي أضرت بالمصحلة الوطنية للأمة.

ويذهب أصحاب هذه الانتقادات إلى الإستعانة بمواقف وكتابات **الشيخ الطاهر الزاوي** التي تحمل آرائه وأفكاره المعبرة عن توجهاته ومبادئه حيال القضية الوطنية، بعد أن قاموا بتجريدها من وعائها وإطارها الفكري الشامل، ووضعوها في قوالب محددة تفصلها عن جذور منطلقاتها الفكرية، ليعلنوها في المنتهى برهاناً على صدق إنتقاداتهم الجزافية.

بمعنى آخر، نجدهم يتخذون من موقف الشيخ الطاهر الزاوي المتشدد والرافض لزعامة إقليم **برقة** بصفة عامة والسيد **إدريس** بصفة خاصة على ليبيا كدليل على إقليميته، ويحاولون أن يعضدوا رأيهم هذا بالقول بأن موقف الشيخ الطاهر كان فيه تشتيت للجهود، وبث للفرقة بين أبناء الأمـة الواحدة في أحرج أوقات نضالها الذي

---

(1) أنظر التحليل الذي أوردناه لشخصية السيد إدريس السنوسي، من غرائب الصدف أن الشيخ الطاهر الزاوي ذاته كان أحد أبرز المعارضين الذين سارعوا إلى نقد وإتهام السيد إدريس في صدق وطنيته وإخلاصه لوطنه.

تحتاج فيه لتعاضد أبنائها جميعهم من أجل تحريرها، وذلك بغض النظر عن الشخص الذي يحكمها إن كان منحدراً من شرق البلاد أو غربها أو جنوبها، كما لا يهم أياً من الأقاليم الثلاث أحق بزعامة البلاد، طالما أن حرية البلاد وإستقلالها ـ وهو هدف الجميع ـ سوف يتحقق، أما أمور الزعامة فيمكن تسويتها بعد ذلك فيما بين أبناء البلد الواحد، وبحسب رضاء ورغبة أفراد شعبه.

يشير هؤلاء المنتقدين، لتأكيد صدق رأيهم، إلى السيد **بشير السعداوي** وموقفه الوطني في مساندة وتأييد زعامة إدريس أمام اعتراضات فريق الشيخ الطاهر الزاوي المناوئ لهذه الزعامة، وكيف أن السيد بشير السعداوي كان صاحب سعة أفق سياسي في ترتيب الأولويات الوطنية، من حيث وضع مصلحة الوطن الكبرى فوق جميع الاعتبارات الأخرى والتي كانت في ذلك الوقت محصورة في الاعتبارات **الجهوية والإقليمية**، فقد حاول السيد بشير السعداوي منطلقاً من هذا الفكر النير إلى إقناع رفاقه من زعماء طرابلس المنصاعين لوجهة نظر الشيخ الطاهر الزاوي، بأن يتخلوا عن تلك المطالب مهما كان مبلغ أحقيتها، ووضع مصلحة الوطن الآنية فوقها، ثم بعد نيل الإستقلال يمكن إعادة الأمور إلى نصابها.

ويحاول هؤلاء المنتقدين، في هذا الصدد، إستخدام **الحدثين** التاليين ليعززا بهما صدق إنتقاداتهم:

1. إن إقليمية **الشيخ الطاهر الزاوي** قد أبت عليه إلا أن يستمر في رأيه المتصلب ضارباً عرض الحائط بنصائح رفيقه المخضرم السيد **بشير السعداوي**، ولم يكتف بهذا الحد وحسب، فقد قام بمهاجمة آرائه ونصائحه بقسوة بالغة، وكال له في داخل أوساط الليبيين وفي تجمعاتهم بالطعن والإنتقاد لتوجهاته وآرائه؛ بل ان الشيخ الطاهرالزاوي قد تخطى حتى حدود **النقد والطعن** المعلن في الأوساط العامة، وانتقل بها إلى كتاباته المنشورة مسخراً لها قلمه القدير ليوصل هذا النقد والطعن إلى شريحة الأفراد القادرين على القراءة في الأجيال المتتابعة، وقد وصلت شدة **النقد والطعن** الموجه لشخصية السيد بشير السعداوي في كتاباته إلى درجة اتهامه في ذمته المالية، وفي مدى صدقه وأمانته في التعامل والحديث، وفي إخلاصه للوطن، بل وفي وطنيته حيث وصمه بالتواطؤ مع الأنجليز ضد مصلحة الوطن.[1]

---

(1) أنظر الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الليبيين في ديار الهجرة: من سنة 1343هـ ـ 1924م إلى سنة 1372هـ ـ 1952م، الناشرون دارف المحدودة، الطبعة الثانية ـ لندن 1985م، ص342 ـ 350.

2. إن السيد **بشير السعداوي** قد اتبع خط سير فكره النير والذي كان قد نصح به رفاقه من المعارضين قبل الإستقلال، وهو استمراره في تأييد زعامة السيد **إدريس** مع عدم المبالاة بقيادة إقليم **برقة** لبقية الأقاليم وذلك حتى يتحقق الإستقلال؛ وهذا ما حدث بالفعل، فما ان نالت البلاد الإستقلال حتى بدأ بمعارضته للجوانب التي كان يراها غير صائبة وفي غير مصلحة الوطن، وذلك عبر القنوات الديمقراطية التي حددها **الدستور** ومن خلال طرحها في برنامج حزبه (**المؤتمر**) الذي كان يؤمل له أن يحوز على الأغلبية البرلمانية في انتخابات مجلس النواب الأول ـ لكنه مع الأسف وكما سنرى لاحقاً وقع فريسة خطيئة أول حكومة وطنية، حيث قامت بنفيه من البلاد بحجة حمله للجنسية السعودية لأن ذلك يخالف نصوص الدستور الليبي التي تمنع إزدواج الجنسية ـ لكن الذي يهم هنا والذي يحاول منتقدي الشيخ الطاهر الزاوي الإشارة إليه كسند لآرائهم، ان المصلحة الوطنية كانت تتطلب الالتفاف حول شخص السيد إدريس الذي كان آنذاك مفتاح كافة الأبواب المؤدية إلى تحقيق الإستقلال، أما الترتيبات الداخلية في اختيار الأصلح لقيادة البلاد من بين الزعماء الليبيين، وأحقية إقليم طرابلس في زعامة البلاد، فهذه أمور يمكن معالجتها لاحقاً بعد حصول البلاد على إستقلالها، وهذا ما أثبته السيد بشير السعداوي **عملياً**، بغض النظر على ما آلت إليه الأمور في تشابكاتها غير المحسوبة.

ويتمادى هؤلاء المنتقدين في محاولة إسناد حججهم الرامية إلى لصق صفة الإقليمية العمياء بالشيخ الطاهر الزاوي، بأنه كان في أثناء سعيه لتجميع وتكوين قوة رافضة لتوجهه الإقليمي من بين زعماء إقليم طرابلس، كاد أن يعصف بوحدة الوطن وتماسكه تحت مظلة واحدة، وذلك من خلال دفعه ـ دون أن يدري ـ ببعض غلاة الإقليمية في إقليم برقة إلى المطالبة بتحقيق إستقلال إقليمهم منفرداً، بحجة أن زعماء طرابلس يرفضون زعامة السيد إدريس الذي كان يمثل لهم الرمز القيادي الذي لا يمكن حجبه.

كما يشير بعض هؤلاء المنتقدين للشيخ الطاهر الزاوي إلى النبرة **الإقليمية في** كتاباته المتحيزة لإقليم طرابلس في معظم الأحيان، كالإصرار على تسمية الوطن باسم طرابلس الغرب وليس ليبيا، وكالتركيز في دراساته للجهاد الليبي على إقليم طرابلس وإهمال إقليمي فزان وبرقة اللتان وقع فيهما معظم جهاد البلاد واستمراريته بعد توقفه في إقليم طرابلس.

هذا بعض ما كان يردده، ولا زال يتردد على ألسنة بعض الليبيين كلما دار النقاش حول زعامات الوطن التي جاهدت في سبيله في فترة الإحتلال الإيطالي، وعلى وجه الخصوص عندما يتطرق النقاش حول سيرة الشيخ الطاهر الزاوي؛ وهنا وكما أسلفت بأنني أملك في جعبتي ـ بحكم معاصرتي لتلك الفترة، ولمعرفتي الشخصية بغالبية هؤلاء الزعماء وبافكارهم وتوجهاتهم ـ ما أستطيع الرد به على هذه الإنتقادات المجحفة بسيرة هذا المناضل الذي لا يستحق منا وهو في ذمة خالقه إلا الانصاف له ولأعماله الجليلة ونضاله من أجل الوطن، وردي يتلخص في الحقائق التالية:

لقد عرفت في الشيخ الطاهر الزاوي كما عرفه فيه الكثيرين من معاصريه، ورفاقه، وأيضاً معارضيه، أنه كان شخصاً صريحاً لا يعرف في الحق صديق أو عدو، ولم يعرف لغة المواربة والالتفاف والخديعة، حيث كان يعلن عن كل ما يدور في نفسه ويجد صدى فيها، وكان إذا وصل لقناعة في أمر ما استقر في عقله ووجدانه وتحول إلى مبادئ ثابتة وآراء راسخة، يقوم بإعلانها والدفاع عنها.

وفي تلك الفترة التي حمى فيها وطيس الخلافات بين زعماء الوطن في المهجر، كان الشيخ الطاهر الزاوي قريباً جداً من السيد **عبد الرحمن عزام** الذي كان له مكانة خاصة بين بعض زعماء طرابلس، والذي كانت تركيبته السياسية والفكرية ـ كما سنرى بتوضيح أكثر فيما سيلحق ـ معادية للأنجليز بسبب احتلالهم لمصر، كما كانت معادية للسيد إدريس السنوسي وذلك في جانب منه لأنه كان قد تحالف مع الأنجليز من أجل تحرير ليبيا؛ وأراد السيد عزام نقل هذا العداء إلى صحبه من زعماء طرابلس وكان أقربهم إليه الشيخ **الطاهر الزاوي**.

وقد نجح السيد عبد الرحمن عزام في تأليب هؤلاء الزعماء على السيد إدريس السنوسي، وفي تصدير القناعة إليهم بأن السيد إدريس السنوسي سيقود البلاد نحو احتلال جديد يمثله الأنجليز، وأن عليهم معارضته وعدم القبول بزعامته، خاصة أن إقليم طرابلس هو الأحق بالزعامة، ومن ثم زعمائه أحق بقيادة البلاد.

وهذا ما جعل الشيخ **الطاهر الزاوي** يعارض السيد **إدريس السنوسي** ويقف بالمرصاد لكافة توجهاته السياسية لحل قضية الوطن، هذا من ناحية؛ أما من الناحية الآخرى وهي لغة المنطق والعقلانية، فإن الشيخ الطاهر الزاوي كان محقاً في آرائه الخاصة بأحقية إقليم طرابلس في زعامة ليبيا، فهو بالفعل يُعد الإقليم الأكثر سكاناً، والأكثر تحضراً (في تلك الآونة)، ومن المنطلق الديمقراطي فإن الجزء الأكبر سكاناً

هو الأحق بالقيادة، لكنه من حيث المنطق الواقعي فإن الظروف في حينها كانت توجب على الجميع الدخول تحت زعامة السيد **إدريس السنوسي**، وذلك لكونه الشخصية التي اجتمع حولها معظم أفراد الشعب الليبي، وأيضاً لكونه الشخصية الوحيدة المقبولة لدى القوى الكبرى التي تملك زمام إعطاء الإستقلال من عدمه، حيث كان يُنظر إليه وبدون منازع الشخصية الوحيدة التي يقبل بها الجميع كزعيم على الدولة الليبية المستقلة.

ومن هنا، فإنه ربما كان يمكن القبول بزعامة السيد إدريس من قبل معارضيه وذلك حتى يتم إستقلال البلاد، ومن الناحية الأخرى كان من المفترض الدخول بعد الإستقلال في **نظام حكم وحدوي** يراعى النسب الحقيقة لتعداد سكان الأقاليم ويمنحهم التمثيل العادل بحسب تعداد النفوس فيها، وهذا بالتالي يعطي إقليم طرابلس حقه في الحصول على الأغلبية الدستورية الحاكمة، ولكن هذا لم يتم بسبب الظروف القاهرة التي كان يفرضها قرار الإستقلال ذاته، أي أن الأمر كان يحوي تعقيدات أكبر من الآمال المعقودة والتي فرضت في نهاية الأمر **النظام الأتحادي (الفيدرالي)** الذي كان محل رفض من معظم أفراد إقليم طرابلس لأنه يساوي بين الأقاليم الثلاثة في التمثيل السكاني وذلك بغض النظر عن التفوق العددي لأحدها على الآخرين (سأتعرض لهذا الموضوع بتوسع أكثر في الباب الخامس من هذا الكتاب).

وخلاصة القول، إن **الشيخ الطاهر الزاوي** صاحب الوطنية الخالصة لتراب بلاده، لم يكن يُعنى كثيراً بمراضاة الآخرين في سبيل قضية الوطن، فهو يتصرف بتلقائية قناعاته الشخصية وما تمليه عليه، وقد تشكلت بعض هذه القناعات ـ خاصة تلك المتعلقة بقضية الوطن ـ وتكون قوامها السياسي بفعل تأثير فكر وآراء وتوجهات السيد عبد الرحمن عزام الذي لم تخل أجندته من مآرب ذاتية.

رحم الله شيخنا الفاضل **الطاهر أحمد الزاوي** وأسكنه جناته مع الصديقين والصالحين والرسل والأنبياء، وجزاه الله كل الخير بمقدار أعماله التي أسداها لوطنه ومواطنيه.

الفصل الرابع

تفاعلات الأحداث في خضم النضال الليبي لدحر المستعمر الإيطالي

«إذا كانت إيطاليا قد بلعت من إقليم طرابلس أكثر مما تستطيع أن تهضمه، وسقطت من جرائه طريحة قسوة المرض؛ فإن ما بلعته من إقليم برقة قد انحشر في حنجرتها وحجب عنها القدرة على التنفس»

- إيفانز بريتشارد -

من كتاب سنوسية برقة

تمهيد:

إن تركيزي في هذا الكتاب **بصفة عامة**، وكما سبق وذكرت في المقدمة، سيكون على جانب **التحليل السياسي** للأحداث وتداعياتها، ولن يكون هذا الفصل استثناء حيث سأتناول فيه بالتحليل لتداعيات القتال وآثاره، والمناورات السياسية وأبعادها وتأثيراتها، ولن أتعرض لتفاصيل المعارك الحربية والأحداث التاريخية التي أفاض جل الكتّاب والمؤرخين الأفاضل قبلي بالبحث فيها، وأثبتوا جهد بحثهم العظيم في كتب قيمة تزخر بها المكتبات ودور العلم المتخصصة لتسد حاجة القراء المهتمين والباحثين المتخصصين في هذا الشأن وزمانه.

سأتناول في **المبحث الأول** من هذا الفصل الغزو الإيطالي الغاشم لليبيا ودور المقاومة الليبية التركية في محاولة التصدي له، وذلك من وقت إنزال قواته على الأراضي الليبية وحتى لحظة توقيع تركيا معه لمعاهدة **لوزان** في سنة 1912م، والتي تخلت فيها عن ليبيا وسلمتها لإيطاليا تاركة المجاهدين الليبيين لمصيرهم بعد أن سحبت قواتها الضئيلة وأسلحتها القليلة من هناك.

الفصل الرابع

تفاعلات الأحداث في خضم النضال الليبي لدحر المستعمر الإيطالي

«إذا كانت إيطاليا قد بلعت من إقليم طرابلس اكثر مما تستطيع أن تهضمه، وسقطت من جرائه طريحة قسوة المرض؛ فإن ما بلعته من إقليم برقة قد انحشر في حنجرتها وحجب عنها القدرة على التنفس»

ـ إيفانز بريتشارد ـ

من كتاب سنوسية برقة

تمهيد:

إن تركيزي في هذا الكتاب **بصفة عامة**، وكما سبق وذكرت في المقدمة، سيكون على جانب **التحليل السياسي** للأحداث وتداعياتها، ولن يكون هذا الفصل استثناء حيث سأتناول فيه بالتحليل لتداعيات القتال وآثاره، والمناورات السياسية وأبعادها وتأثيراتها، ولن أتعرض لتفاصيل المعارك الحربية والأحداث التاريخية التي أفاض جل الكتّاب والمؤرخين الأفاضل قبلي بالبحث فيها، وأثبتوا جهد بحثهم العظيم في كتب قيمة تزخر بها المكتبات ودور العلم المتخصصة لتسد حاجة القراء المهتمين والباحثين المتخصصين في هذا الشأن وزمانه.

سأتناول في **المبحث الأول** من هذا الفصل الغزو الإيطالي الغاشم لليبيا ودور المقاومة الليبية التركية في محاولة التصدي له، وذلك من وقت إنزال قواته على الأراضي الليبية وحتى لحظة توقيع تركيا معه **لمعاهدة لوزان** في سنة 1912م، والتي تخلت فيها عن ليبيا وسلمتها لإيطاليا تاركة المجاهدين الليبيين لمصيرهم بعد أن سحبت قواتها الضئيلة وأسلحتها القليلة من هناك.

ثم أعرض لاستمرار كفاح المجاهدين الليبيين بعددهم وعتادهم القليل في مواجهة قوات حربية ضخمة لدولة الإحتلال الإيطالي حتى سنة 1915م، حيث ظهرت تركيا مرة أخرى مدعية رغبتها لمساندة المجاهدين في حربهم ضد قوات الإحتلال الإيطالي وذلك بعد إنضمامها في نوفمبر سنة 1914م إلى صفوف تحالف قوى المانيا والنمسا إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة 1914م ضد قوات إنجلترا وفرنسا وروسيا التي انضمت إليها إيطاليا في مايو 1915م، لتجد تركيا نفسها مجدداً في مواجهة مع إيطاليا، وهذا ما دفعها للظهور على ساحة المقاومة الليبية، حيث كانت تسعى لاستخدام المجاهدين الليبيين في خوض حرب نيابة عنها وعن حلفائها ضد القوات البريطانية في مصر، وذلك كجزء من استراتيجيتهم الحربية في العمل على إضعاف الموقف الحربي البريطاني، واستطاعت تركيا، كما سنرى فيما بعد، توريط المجاهدين الليبيين في حرب مع القوات البريطانية المتواجدة على الأراضي المصرية، فعانت البلاد في حينها من النقص في الامدادات العسكرية والمؤن الغذائية، خصوصاً منطقة برقة، وذلك بسبب محاصرة السلطات الإيطالية للسواحل الليبية ببوارجها الحربية، وقفل السلطات البريطانية نقاط الحدود البرية بين ليبيا ومصر التي كانت العصب الذي يمد المجاهدين بعتادهم الحربي والمعيشي.[1]

وسيتناول المبحث الثاني من هذا الفصل بالتحليل كافة الملابسات والظروف التي صاحبت توقف المقاومة والجهاد الليبي في طرابلس واستمراره في برقة، وذلك من واقع تأثير اختلاف بواعث المقاومة والجهاد الليبي في فاعلية الحركة النضالية الليبية في كلا الإقليمين.

(1) أنظر إيفانز بريتشارد: ص 121. كذلك أنظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 145، 161

المبحث الأول

المقاومة الليبية للغزو الإيطالي وتخلي تركيا عن دورها في مساندتها

كما ذكرنا في الفصل السابق أنه بعد ما فقدت إيطاليا أملها في احتلال **تونس** التي سبقتها إليها فرنسا بتوقيعها لمعاهدة **قصر السعيد** أو كما يسميها البعض **معاهدة باردو** مع **باي تونس** في سنة 1881م[1]، اتجهت بأنظارها إلى ليبيا التي كانت تحت الحكم العثماني، وأرادت إيطاليا أن تتبع نهجا سياسيا يوصلها إلى مأربها دون الدخول مباشرة في حرب مع تركيا، فسلكت أسلوب التغلغل الإقتصادي وذلك من خلال إنشاء مؤسسات إقتصادية في كل من برقة وطرابلس.[2]

وبالفعل قامت إيطاليا بفتح باب الهجرة لمواطنيها الذين مولتهم بالأموال لشراء الأراضي والإقطاعيات الزراعية وإنشاء المصانع والمحلات التجارية، ووسعت تعاملاتها التجارية وفتحت فروع لبنوكها في المناطق السكانية الكبرى، وأسست المعاهد الثقافية.

وبعد أن تحقق لإيطاليا بسط شبكتها الإقتصادية في البلاد اتجهت إلى افتعال الخلافات وخلق الأزمات مع السلطة العثمانية في ليبيا بحجة عرقلتها لمصالحها

---

(1) أنظر دائرة المعارف البريطانية: تحت History of Italy: Developments from 1870-1914. أنظر أيضا خليفة محمد التليسي: ص 19.

(2) التغلغل الاقتصادي هو خطة استعمارية قديمة، كانت تتبعها الدول الإستعمارية لتملك بها زمام المبادرة في التدخل العسكري في أية لحظة تشاء بحجة الدفاع عن مصالحها التجارية في البلد الذي تختاره لتتغلغل فيه من خلال زرع مؤسساتها الإقتصادية أو بناء روابط ومصالح تجارية، والأمثلة على مثل هذا الأسلوب الإستعماري كثيرة: كالتدخل البريطاني في مصر واحتلالها في سنة 1882م تحت ذريعة حماية مصالحها الإقتصادية في مصر، وكذلك الحربين اللذين افتعلتهما بريطانيا مع الصين واللتين عرفتا بحروب الأفيون للصين، وقد دخلت بريطانيا حرب الأفيون الأولى ضد الصين التي استغرقت ثلاث سنوات (1839 ـ 1842)، ودخلت حرب الأفيون الثانية بالإشتراك مع فرنسا ضد الصين والتي استغرقت أربع سنوات امتدت من سنة1856 حتى سنة 1860م، وقد أرغمت الصين على الرضوخ لكل شروط بريطانيا وفرنسا بتوقيع معاهدة تمكنهما من اكتساب حرية غير محدودة في إدارة تجارتهما من والي الصين. أنظر دائرة المعارف البريطانية: تحت Opium Wars.

الاقتصادية، ثم قامت في 27 سبتمبر 1911م بتوجيه إنذار إلى الدولة العثمانية وألحقته في اليوم التالي بإعلانها للحرب عليها، وقامت إيطاليا التي كانت تستعد لهذه اللحظة وتخطط لها منذ مدة طويلة بإنزال قواتها على الشواطئ الليبية في شهر أكتوبر سنة 1911م معلنة إحتلالها لليبيا.[1]

وكانت القوات الإيطالية تتألف من قوة أسطولية قتالية متفوقة، حيث كانت تحتوي على جيش قوامه أربعة وثلاثين ألف جندي، وستة الاف وثلاثمئة حصان، وألف وخمسين عربة، وثمانية وأربعين مدفع ميداني، وأربعة وعشرون مدفع طويل المدى، ثم ضاعفت سلطات روما هذا، وذلك لأن الصين حاولت أن توقف تجارة الأفيون الذي كان ينقله التجار إلى الأنجليز الجيش ليصل عدده إلى أكثر من ستين ألف مقاتل، ولما وجدت أن المقاومة الليبية أشد مما كانت تتصوره، أخذت تزيد من عدد جنودها رويداً رويداً حتى أوصلتهم في منتصف شهر نوفمبر سنة 1911م إلى تسعين ألف جندي[2]، وبحلول شهر يونيو سنة 1912م كانت قد زادتهم إلى مئة وعشرين ألف جندي نظامي[3] مصطحبين بكافة الآليات العسكرية والأسلحة المتنوعة الحديثة من ثقيلة وخفيفة والمجهزة بكامل ذخائرها ومعداتها.

أما القوة التركية فكانت عبارة عن حاميتها الصغيرة التي كانت متواجدة حينذاك في ليبيا، وقد كانت تتألف من خمسة آلاف مقاتل في ولاية طرابلس، ومن ألفين مقاتل في برقة بمعداتهم العسكرية الضئيلة[4]، وقد كان واضح للعيان أن القوتين غير متناسبتين، لا عدة ولا عتاداً.

وكانت حسابات الإدارة الإيطالية في روما خاطئة في كل تقديراتها عندما أقدمت على خطة احتلال ليبيا، فقد ظنت حسب تقدير أجهزة مخابراتها وجواسيسها أن الأهالي في ليبيا سوف يستقبلون أسطولها الغازي بالترحاب والغبطة والسرور، لأنه في ظنها سوف يخلصهم من سلطة الحكم التركي الذي كانوا يمقتونه، ثم أخطأت إدارة السلطات الإيطالية مرة أخرى في تقديراتها وذلك عندما ظنت بأنها كانت قادرة بقوتها

---

(1) خليفة محمد التليسي: ص 22.

(2) أنظر محمود حسن صالح منسي: الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجية الإستعمار والعلاقات الدولية، دار الطباعة الحديثة ـ القاهرة، الطبعة الأولى 1980م، ص 80.

(3) أنظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 129.

(4) مجيد خدوري: ص 11.

العتيدة على إخماد أية مقاومة قد يبديها سكان ليبيا البسطاء، ولذا كانت صدمتها كبيرة عندما وجدت أمامها مقاومة شرسة مشتركة من الليبيين والأتراك معاً، وكبرت فاجعتها عندما وجدت أنها لم تكن بالكاد قادرة على الدفاع عن نفسها، فما بالك ببسط نفوذها على كل أرجاء البلاد!، ومن هنا عرفت أنه إذا كانت تُريد أن تبسط يدها على حكم البلاد والسيطرة على أمورها فعليها أن تُعد نفسها لمرحلة من القتال الطويل الذي لا يعرف مداه.[1]

وكان من أول مخططات إيطاليا التي اعتقدت أنها ستقضي بها على المقاومة الليبية ضدها، هي أنها تعمل على تحييد موقف الأتراك تجاه قضية ليبيا، وذلك عن طريق إقناعهم على سحب قواتهم من هناك ووقف دعمهم للمناضلين الليبيين بالعتاد والسلاح، وقد استغلت إيطاليا في ذلك حالة الضعف التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية في تلك الفترة وتورطها وإنشغالها في حرب مع عدة أطراف دولية على حدود دولتها الأم في أن تطالبها بالدخول معها في إتفاقية ثنائية تلتزم إيطاليا فيها برفع ضغطها الحربي على جبهة الحدود التركية في **الدردنيل** في مقابل أن ترفع تركيا يدها عن حماية ليبيا والتنازل عن حقها في تبعيتها لها.

وهكذا كان، فقد استطاعت إيطاليا في سنة 1912م أن تفوز بتحييد تركيا تجاه حربها الإستعمارية لبسط نفوذها الإحتلالي على ليبيا وذلك من خلال **معاهدة لوزان**، والخطير والمثير في الأمر في آن واحد هو ضلوع **اليد اليهودية** في مساعدة إيطاليا للضغط على تركيا للموافقة على توقيع معاهدة لوزان لصالح دولة إيطاليا، وهذا الأمر الذي لم أجد له في جميع الكتب المنشورة والوثائق المحفوظة أية إشارة إليه إلا في مذكرات **السلطان عبد الحميد**، وسيتم التعرض له بعد تعريف موجز للدوافع والأسباب من ورائه.

كما هو معروف للجميع وليس خاف على أحد أنه مع بداية ضعف الدولة العثمانية، وبداية أفول هيلمانها وقوتها في القرن التاسع عشر، كانت الدول الأوروبية تُطلق عليها تسمية **الرجل المريض** إشارة إلى حالة الضعف والوهن التي وصلت إليها، لكنه رغم ذلك فإن الدول الأوروبية لم تسارع إلى الانقضاض على هذه الدولة المنهارة ولم تعاجل بإطلاق رصاصة الرحمة عليها، وذلك من أجل ألا تفتح باب التنازع بينها

---

(1) حنيفة محمد التليسي: ص 24.

على توزيع تركتها وإرثها من أراضي الدول التي كانت تسيطر عليها، لكنها بدأت تدريجياً في إحاكة المؤامرات في داخل البلاد الواقعة تحت سلطانها.

وانقسمت هذه المؤامرات في حد ذاتها إلى نوعين، **أولاهما** هي تلك التي قامت فيها بعض القوى الإستعمارية الأوروبية المتنافسة على تشجيع سكان البلاد الواقعة تحت نفوذ الحكم العثماني للثورة ضد هذا الحكم والإنقلاب عليه والإستقلال عنه، وكانت أطراف أخرى تؤلب وتشجع أهالي هذه البلاد على محاربة الأطراف الأوروبية التي بدأت محاولات بسط نفوذها على أراضيها.

أما **ثاني** أنواع المؤامرت ـ وأساس موضوعنا ـ هو ذلك الذي كانت تحيكه وتحبك حبائله الدول الإستعمارية الأوروبية في داخل دار الحكم التركي في الدولة الأم وفي بعض الدول الواقعة تحت نفوذ سلطان خلافتها، وذلك من خلال تشجيع ودعم قيام تنظيمات علمانية مشبوهة ترفع شعارات الوطنية وتستخدمها سلاحاً في نخر كيان الدولة وركائزها القائمة عليها والمستمدة قوتها منها.

وكانت أخطر هذه التنظيمات قاطبة ـ ومحور موضوعنا الذي أثرته أعلاه ـ هي جماعة تركيا **الفتاة** التي تأسست في سنة 1860م كحركة سرية تدعو في **الظاهر** إلى تطبيق نظام برلماني شبيه بالذي تتبناه الأنظمة الأوروبية وذلك كحل وحيد لإنقاذ الدولة التركية وإنتشالها من ضعفها الذي آلت إليه، وهي ترى أن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يتم من خلاله التغلب على أزمات ومشاكل تركيا.[1]

ولم يكن لأحد أن يعترض على مثل هذه الشعارات التي تمثل في نهاية المطاف وجهة نظر أصحابها الذين يرون في أن الحل لمشاكل تركيا العضال يكمن في إقدامها على إنشاء نظام برلماني على الغرار الأوروبي، ولو اقتصر الأمر على ذلك فإن النظرة لهذه الجماعة لن تتعد عن كونها نظرة لتنظيم وطني أو حزب له برنامجه الخاص القائم على وجوب دخول بلادهم إلى الحياة البرلمانية الحديثة ونبذ نظامها المهجن بفكرة الخلافة الإسلامية، لكن الخطورة تكمن في أن الأهداف والأغراض التي تكونت وتأسست من أجلها هذه الجماعة تتعدى وجهة النظر الحزبية أو الرؤيا السياسية لنوعية نظام الحكم المستوجب إتباعه، فهذه الجماعة قد تكونت في أحضان الدول الأوروبية التي ابتدعت نكرنها، ووقفت وراء تأسيسها ومعاضدتها جنباً إلى جنب مع **الحركة العالمية الماسونية** التي ينضم إلى عضويتها أعضاء هذه الجماعة كافة.[2]

---

(1) و(2) مذكرات السلطان عبد الحميد: ص 4 وص 12.

على توزيع تركتها وإرثها من أراضي الدول التي كانت تسيطر عليها، لكنها بدأت تدريجياً في إحاكة المؤامرات في داخل البلاد الواقعة تحت سلطانها.

وانقسمت هذه المؤامرات في حد ذاتها إلى نوعين، **أولاهما** هي تلك التي قامت فيها بعض القوى الإستعمارية الأوروبية المتنافسة على تشجيع سكان البلاد الواقعة تحت نفوذ الحكم العثماني للثورة ضد هذا الحكم والإنقلاب عليه والإستقلال عنه، وكانت أطراف أخرى تؤلب وتشجع أهالي هذه البلاد على محاربة الأطراف الأوروبية التي بدأت محاولات بسط نفوذها على أراضيها.

أما **ثاني** أنواع المؤامرت ـ وأساس موضوعنا ـ هو ذلك الذي كانت تحيكه وتحبك حبائله الدول الإستعمارية الأوروبية في داخل دار الحكم التركي في الدولة الأم وفي بعض الدول الواقعة تحت نفوذ سلطان خلافتها، وذلك من خلال تشجيع ودعم قيام تنظيمات علمانية مشبوهة ترفع شعارات الوطنية وتستخدمها سلاحاً في نخر كيان الدولة وركائزها القائمة عليها والمستمدة قوتها منها.

وكانت أخطر هذه التنظيمات قاطبة ـ ومحور موضوعنا الذي أثرته أعلاه ـ هي جماعة تركيا **الفتاة** التي تأسست في سنة 1860م كحركة سرية تدعو في **الظاهر** إلى تطبيق نظام برلماني شبيه بالذي تتبناه الأنظمة الأوروبية وذلك كحل وحيد لإنقاذ الدولة التركية وإنتشالها من ضعفها الذي آلت إليه، وهي ترى أن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يتم من خلاله التغلب على أزمات ومشاكل تركيا.[1]

ولم يكن لأحد أن يعترض على مثل هذه الشعارات التي تمثل في نهاية المطاف وجهة نظر أصحابها الذين يرون في أن الحل لمشاكل تركيا العضال يكمن في إقدامها على إنشاء نظام برلماني على الغرار الأوروبي، ولو اقتصر الأمر على ذلك فإن النظرة لهذه الجماعة لن تتعد عن كونها نظرة لتنظيم وطني أو حزب له برنامجه الخاص القائم على وجوب دخول بلادهم إلى الحياة البرلمانية الحديثة ونبذ نظامها المهجن بفكرة الخلافة الإسلامية، لكن الخطورة تكمن في أن الأهداف والأغراض التي تكونت وتأسست من أجلها هذه الجماعة تتعدى وجهة النظر الحزبية أو الرؤيا السياسية لنوعية نظام الحكم المستوجب إتباعه، فهذه الجماعة قد تكونت في أحضان الدول الأوروبية التي ابتدعت نكرنها، ووقفت وراء تأسيسها ومعاضدتها جنباً إلى جنب مع **الحركة العالمية الماسونية** التي ينضم إلى عضويتها أعضاء هذه الجماعة كافة.[2]

---

(1) و(2) مذكرات السلطان عبد الحميد: ص 4 وص 12.

والغرض من وراء ذلك كان هو القضاء على فكرة الإسلام كحضارة أممية سائدة لها منظومتها الخاصة التي تجمع تحت جناحها دولها كافة، وبغض النظر عن الضعف الذي انتاب العالم الإسلامي تحت ظل الخلافة التركية في القرون الأخيرة، إلا أن وجود هذه الخلافة وبكل شوائبها وبما يعتريها من ضعف ووهن في ذلك الوقت، إلا أنها تظل خطراً في كونها تمثل منظومة واحدة يتكاثف تحت مظلتها مفهوم الدولة الإسلامية، ويصدر القرار فيها من تحت سقف يضم قيادة واحدة؛ فالهدف في تلك الآونة لدى القوى الإستعمارية الأوروبية التي سيطرت على العالم القديم كان يتمثل في القضاء على القوة الإسلامية التي حكمت العالم على مدى ألف سنة لم تتمكن هي معها من اختراق تبوؤ المسلمين فيها لمركز الصدارة الحضارية، وهي هنا تهدف من وراء مخططاتها إلى التيقن من عدم ترك أي بذور قد تساعد على إعادة نمو هذه القوة من جديد.

ولم يكن يسبق فكرة ضرب القوة الإسلامية في ذهن القوى الإستعمارية آنذاك في الأهمية سوى ضرب المفهوم الحضاري الإسلامي ذاته وتجريده من بواعثه في تكوين دولة إسلامية شاملة، ولذا فقد اتجهت بريطانيا بالذات إلى التركيز على التشجيع الدائم لإحياء القوميات العرقية في أرجاء الدولة الإسلامية، فشجعت العرب على إحياء مفهوم **القومية العربية** وحفزتهم على الثورة ضد سيطرة الحكم التركي والانفصال عنه، وشجعت في جنوب شرق آسيا على إحياء القوميات والنعرات العرقية وتجزئة الدول إلى تقسيمات قائمة على الأسس العرقية والقومية والدينية، وذلك في محاولة لإجهاض مفهوم الحضارة الإسلامية الشاملة والقائمة على أساس الدولة الواحدة.

ومن هنا كانت فكرة **جماعة تركيا الفتاة** والتي غيرت اسمها على مر المراحل، حيث أطلقت على نفسها في إحدى مراحلها **العثمانيين الجدد** ثم في مرحلة لاحقة اسم **الاتحاد والترقي**، ووصلت قوتها بمساندة الدول الأوروبية **والحركة الماسونية** في داخل تركيا إلى التحكم في صنع القرار وعزل السلاطين وتعيينهم.[1]

وهنا نصل إلى موضوعنا الخاص بضلوع **اليهود** في الضغط على **تركيا** للتنازل عن ليبيا للإيطاليين من خلال **معاهدة لوزان**، والذي تم عن طريق شخص يهودي يُدعى **ايمانويل قراصو** كان من ضمن الأعضاء المؤسسين **لجماعة تركيا الفتاة** ومن أكثر

(1) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص 4 ـ 6 و ص 6 ـ 7.

المؤثرين في قراراتها، حتى إنه كان رئيس لجنة الأربعة التي كونتها **جمعية الاتحاد والترقي** للإطاحة بالسلطان **عبد الحميد** عن الحكم، وقد عملت جماعة تركيا الفتاة من خلال نفوذها على تعيين قراصو في مناصب عالية عدة في الدولة ومكنته من شغل منصب **نائب** في المجلس النيابي مرتين، وقد كان قراصو ـ وذلك ما يهمنا هنا ـ يشتغل عميلاً للدولة الإيطالية التي دفعت له أموالاً طائلة ليساعدها في ترسيخ احتلالها لليبيا، وقد هرب لاحقاً من تركيا، بعد اتهامه بالخيانة، إلى إيطاليا حيث ظل بها حتى موته في سنة 1934م.[1]

استمرار المقاومة الليبية للإحتلال الإيطالي وانقلاب الموازين إثر المجابهة مع القوات البريطانية

برغم القوة الضاربة التي كانت السلطات الإيطالية تستخدمها في مواجهة جموع المجاهدين الليبيين البالغة البساطة والتواضع في السلاح والعتاد والعدد، فإن قوة المجاهدين قد استطاعت أن تحقق انتصارات باهرة ضد العدو الإيطالي على مر الخمس سنوات الأولى من احتلاله للبلاد، كبدته في أثنائها خسائر هائلة في الأرواح والعتاد، واضطرته في أكثر من مرة إلى رفع الراية البيضاء طلباً لتحقيق سلام مع الليبيين بمنحهم بعض الحقوق التي سلبها منهم باحتلاله أرضهم، في مقابل ان يهنأ ببسط نفوذه على أرجاء البلاد، ولعله لاقى قليلاً من التجاوب من بعض قادة المنطقة الغربية من البلاد، لكنه اصطدم بصعوبة شديدة في استمالة السيد **أحمد الشريف** الذي كان لبأس قيادته العسكرية للجهاد أكبر الأثر في عرقلة خطط هذا العدو الغازي.

وإنه لجدير بالذكر في هذا الصدد الإشارة إلى انه في إطار محاولة السلطات الإيطالية الوصول إلى اقناع السيد أحمد الشريف بالدخول معها في مفاوضات سلام أن لجأت إلى **خديوي مصر** الذي كانت تربطها به علاقة حميمة، وذلك للتوسط لها عند السيد أحمد الشريف واقناعه بجدوى التفاوض معها، وقد منحت الخديوي مقابل خدماته مبلغ مائة ألف جنيه استرليني، وقام الخديوي بالفعل بإرسال وفد من **عائلة الأدارسة** المقيمين بمصر والذين تربطهم علاقة وطيدة بالعائلة السنوسية، ترجع لرعيلهم الأول الذي أسس أصول هاتين العائلتين[2]، وقد كان على رأس وفد الوساطة الذي

---

(1) مذكرات السلطان عبد الحميد: ص 4 ـ 6 و ص 6 ـ 7.

(2) لقد سبق التنويه بالرابطة الوطيدة التي كانت تشد أواصر عائلة الأدارسة بالعائلة السنوسية والتي

أرسله الخديوي إلى السيد أحمد الشريف «السيد محمد السنوسي عبد العال»، غير أن السيد أحمد الشريف امتنع في البداية عن مقابلتهم كاحتجاج منه لانغماسهم في مثل هذه الوساطة من ناحية، واحتراماً لهم بألا يؤلمهم بمواجهته لهم برفضه لوساطتهم من ناحية أخرى (أنظر الملحق رقم 1)، هذا مع العلم بأن السادة الأدارسة لم يكن لديهم علم بأن إيطاليا كانت وراء هذه الوساطة، كما لم يكن لهم أي علم بالرشوة التي تقاضاها منها الخديوي للقيام بتلك الوساطة، فقد كانوا يعتقدون بكل إخلاص أن هذه الوساطة فيها خير لليبيا والليبيين، ولذا قبلوا القيام بها.

ترجمة الملحق رقم (1) وهي عبارة عن رسالة (وثيقة رقم 54993 مؤرخة بتاريخ 27 نوفمبر 1913م، بعث بها مكتب المفوضية البريطانية بالقاهرة بتاريخ 27 نوفمبر 1913م إلى السلطات البريطانية بلندن لإطلاعها على تفاصيل الوساطة التي قام بها خديوي مصر لإقناع السيد أحمد الشريف بالتفاوض مع الحكومة الإيطالية):

إلى السيد إدوارد غراي..

يشرفني أن أعلمكم بأن مندوبي الخديوي الذين أرسلهم إلى السنوسي قد عادوا إلى الاسكندرية يوم الحادي والعشرين (من الشهر الجاري). ويبدو أنه قد واجهتهم صعوبة بالغة في مقابلة السنوسي، الذي رفض في البداية أن يراهم.

وطبقاً لما أورده «السنوسي عبد المتعال» مبعوث الخديوي فإن السنوسي لن يدخل في أي مفاوضات مع الإيطاليين قبل أن يقبلوا بشروطه التي من ضمنها:

1) تترك برقة تحت نفوذ السنوسي.

2) يحتفظ العرب بأسلحتهم.

3) على الإيطاليين التعهد بصيانة الزوايا التي تقع في نطاق مناطقهم، كما أن عليهم إعادة بناء زاوية سيدي رافع التي قصفوها بمدافعهم.

طبقا لتقارير الصحافة الإيطالية فإن السنوسي تنازل أخيرا، بعد سلسلة من الرفض المتكرر والطلبات المضادة، ورضي بمقابلة وفد الخديوي.

وقد حضر هذا الاجتماع العديد من رؤساء الزوايا وزعماء القبائل، وهناك متسع من شيء من التخيل عمّا أسفر عنه هذا الاجتماع من نتائج ضئيلة.

= ترجع إلى العلاقة الروحية التي ربطت بين مؤسس العائلة السنوسية السيد محمد بن علي السنوسي ومؤسس عائلة الأدارسة الإمام أحمد بن إدريس.

وفي الوقت نفسه فإنه بات من المؤكد أن السنوسي مشغول بهمة في تسليح رجاله، وأن بحوزته ثلاثة مدافع يتقدم بها نحو «مسوس» المركز الرئيس للمقاومة العربية. وهناك احتمال إلى أنه يسعى، كمحاولة أخيرة، إلى توحيد ولمّ شمل قواته المتناثرة في اجدابيا قبل عودته إلى الكفرة والجغبوب.

سيدي، يشرفني أن أكون، بكل احترام، خادمك المطيع،،

(التوقيع) كتشنر

ملاحظة: علمت من سلطة رئيس الوزراء بأنه على ثقة أن الخديوي استلم مبلغ مائة ألف جنيه استرليني (100 ألف) من الحكومة الإيطالية تقديرا لخدماته في السعي لإقناع السنوسي بالتخلي عن المقاومة. (نهاية الترجمة).

وقصارى القول إن قوات المجاهدين في غرب ليبيا وجنوبها وشرقها على السواء تمكنت من أن تدحر العدو الإيطالي وتحبسه في قواعده التي اتخذها على السواحل، وجعلته غير قادر على تحقيق أهدافه الإستعمارية في بسط نفوذه على كامل أرض ليبيا.

ومع ذلك كان هناك ثمن باهظ دفعه الليبيون من أرواحهم الطاهرة التي أُزهقت فداءً لوطنهم ودمائهم الزكية التي ارتوى بها ترابه في خضم الدفاع عنه، فمات مئات الآلاف منهم في ميادين المعارك أو بسبب المجاعة أو الهجرة التي فرضتها عليهم الحرب وويلاتها، فقد انخفض عدد سكان إقليمي **طرابلس** و**فزان** حسب تقارير المصادر البريطانية من ستمائة وخمسين ألف نسمة إلى مائتين وخمسين ألف نسمة، وقدرت المصادر الإيطالية إنخفاض عدد سكان إقليم **برقة** عن الفترة ما بين 1911م إلى 1915م من ثلاثمائة ألف نسمة إلى مائة وعشرون ألف نسمة.[1]

ولا نريد كما أوضحنا سابقاً الخوض في تفاصيل المعارك الوطنية المشرفة التي خاضها رجال ليبيا الأشداء البواسل ضد الغازي الإيطالي والتي تُعد بالمئات، فهذا عمل المؤرخين وقد أفاضوا فيه وأشبعوه بحثاً من خلال كمّ من الكتب التي تزخر بها رفوف المكتبات في أرجاء المعمورة.[2]

---

(1) أنظر ليسا أندرسون: Lisa Anderson: The State and Social Transformation in Tunisia and Libya 1830-1980, Princeton University Press, New Jersey 1987، ص 201.

(2) للاطلاع على المعارك الليبية بتفاصيلها الدقيقة أنظر في كتاب معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911 - 1931، للمرحوم خليفة محمد التليسي، توزيع دار الثقافة. بيروت 1972.

لكن الذي يهمنا هنا من جانب المعارك هو تسليط الضوء على المجابهة الحربية التي جرت بين قوات المجاهدين الليبيين والقوات البريطانية في داخل الأراضي المصرية بتحريض من السلطات التركية للسيد أحمد الشريف، وذلك لأهمية نتائج هذه المجابهة وآثارها على مسار حركة الجهاد.

لقد كانت رغبة السيد أحمد الشريف الدفينة هي عدم الدخول في مجابهة مع الإنجليز، ورغم اقتناعه الكامل بأن محاربتهم تُعد خطوة خاطئة ستجلب نتائج سيئة تؤثر في الحركة النضالية الليبية ضد الاحتلال الإيطالي للأراضي الليبية، وبالرغم من إلمامه الشامل بمغبة الإقدام على مثل هـذه الخطوة التي ستجر أقدام المجاهدين في مواجهات جانبية تلهيهم عن هدفهم الأساسي في محاربة عدوهم الإيطالي، وعلى الرغم من علمه بأن مثل هذه الخطوة سوف تؤدي إلى إغلاق حدود مصر التي يصلهم منها كافة عتادهم ومؤنهم وسلاحهم، وبالرغم من كل ذلك فإن السيد أحمد الشريف قد أُرغم على الدخول في حرب مع الإنجليز.[1] فقد استغل الأتراك الواعز الديني القوي لديه والولاء الذي كان يحمله للسلطان التركي باعتباره خليفة المسلمين وحامي حمى ديار الإسلام، وتمكنوا من جرّه إلى الحرب مع بريطانيا من خلال سلسلة من المكائد دبرها الضباط الأتراك بقيادة **نوري باشا وجعفر العسكري** الذين كانوا قد أتوا بطلب من دار الخلافة للسيد **أحمد الشريف** بالقيام بمحاربة الإنجليز في الأراضي المصرية، وذلك بعد دخول تركيا في الحرب العالمية الأولى في صف الألمان وضد الإنجليز، فقد أرادت القيادة التركية بطلب من ألمانيا حليفتها في الحرب أن يتم فتح جبهة حربية على الحدود المصرية ضد الانجليز لإشغالهم وإرباك خططهم وتشتيت قواتهم العسكرية المتمركزة في مصر، ما يفيد المانيا وتركيا في حربهما ضدها على الجبهات الأخرى.[2]

ولما رفض السيد أحمد الشريف في البداية الإنزلاق لهذه الخطوة المشبوهة، لجأ الضباط الأتراك إلى تدبير المكائد التي تضع السيد أحمد الشريف أمام الأمر الواقع في مواجهة مع الإنجليز، حيث قاموا من ضمن مكائدهم ودسائسهم باستمالة وإقناع السيد **محمد هلال** الأخ الأصغر للسيد أحمد الشريف بأن يصحبهم إلى الزاوية السنوسية في سيدي براني ويقوم بتحريض السنوسيين هناك بمحاربة الإنجليز، وتم للضباط الأتراك

---

(1) أنظر عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 42.
(2) الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 168.

ما أرادوا دون علم أو دراية السيد أحمد الشريف، ووجهت القوات الإنجليزية إنذاراً بأنها سترد بقوة، وأن ذلك لن يكون في صالح الليبيين، ووسطوا الكريم صالح حرب الذي استطاع إقناع هلال والسنوسيين بخطأ محاربتهم للإنجليز الذي ليس لهم فيه فائدة، وبالفعل تم إخماد المحاولة وفشلت المكيدة التركية لإقحام المجاهدين الليبيين في حرب ليس لهم فيها ناقة ولا جمل.[1]

استمر إلحاح الضباط الأتراك على السيد أحمد الشريف متواكباً مع بث دسائسهم ومكائدهم للوقيعة بين المجاهدين الليبيين والقوات البريطانية وإشعال نار الحرب بينهما، واستطاعوا في نهاية المطاف أن يحققوا هدفهم عندما قام نوري باشا بتحريف كلمات رسالة موجهة من السيد أحمد الشريف إلى رجاله على الحدود المصرية، حيث جعلها تنص على مطالبة رجال السيد أحمد الشريف بالإذعان لأوامره الشخصية وذلك خدمة للوطن، وقام على الفور باصدار أوامره لهم بمهاجمة القوات البريطانية في منطقتي **السلوم والبنبه**، وتألم السيد أحمد الشريف عندما بلغه الأمر، لكن لم يكن باليد حيلة، فقد اشتعلت الحرب رغماً عنه، ولم يعد في جعبته سوى مواصلتها للنهاية.[2] وقد قامت القوات التابعة للسيد أحمد الشريف بقيادة الضابط العثماني **جعفر العسكري** والسيد **هلال السنوسي** بهجوم على بعض فرق القوات البريطانية المتواجدة في أراضي المناطق القريبة من الحدود الليبية، وحققت بعض التقدم حتى وصلت إلى **سيدي براني** وضواحي **مرسى مطروح**، بينما تمكن السيد **أحمد الشريف** بقواته من احتلال واحات **الداخلة والفرافرة وسيوة**[3]، **وقد أثار هذا العمل حفيظة قيادة الحامية البريطانية في مصر التي كانت تمتلك قوات ضخمة موزعة ما بين الإسكندرية والقاهرة وقناة السويس** وما نثر بينها، فحفزها بعمله العدائي تجاهها إلى الاسراع بإرسال بعض من قواتها لرد هجومه على أعقابه، ودفعته ومن معه تحت ضغط قوة هجومها الكاسح إلى التقهقر وسلوك طريق الصحراء الداخلي من **سيوة والجغبوب وجالو وأوجلة** ثم منها إلى **سرت** ومنها إلى **العقيلة**، ثم **البريقة** حيث نقلته من ساحلها غواصة ألمانية، بعثتها له السلطات التركية، إلى دار الآستانة، وانتهت بذلك زعامته لحركة المقاومة والجهاد في ليبيا التي

---

(1) الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 166 ـ 167.

(2) الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 168 ـ 170.

(3) مجيد خدوري: ص 15. أنظر كذلك عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 43 ـ 44. أنظر كذلك إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 26.

انتقلت منذ ذلك الحين إلى ابن عمه السيد **محمد إدريس السنوسي**.[1]

ولم تكتف بريطانيا بتمكنها من ردع هجوم السيد أحمد الشريف وإرغامه على الرحيل من البلاد، بل إنها قامت بغلق الحدود البرية بين ليبيا ومصر، كما قام الأسطول الإيطالي بمحاصرة سواحل ليبيا، وذلك بغية السيطرة على فاعلية نضال المجاهدين من خلال منع وصول الإمدادات إليهم، وبذا تضمن بريطانيا عدم تكرار مهاجمتهم لمعسكراتها في داخل الأراضي المصرية.[2] (سنرى في المبحث الثالث عندما نتعرض لهذه النقطة بالتفصيل كيف أن ذلك قد دفع إلى فتح باب المفاوضات بين الليبيين والبريطانيين من ناحية وبين الليبيين والإيطاليين من ناحية أخرى).

---

(1) أنظر عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 49 ـ 50. أنظر كذلك الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 182.

(2) أنظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 29.

المبحث الثاني

البواعث المكونة لحركة الجهاد الليبي وفوارق تأثير الواعزين الوطني والديني في إطلاق حركة المقاومة والجهاد الليبي

لا شك في أن الجهاد والليبي ضد الغزو الاستعماري الإيطالي الأثيم في سنة 1911م كان متقداً في مراحله الأولى في مُعظم أطراف البلاد، وشاملاً لكثير من أنحائها المأهولة بالسكان فلم يقتصر على منطقة بذاتها أو جهة بعينها[1]، فقد اعترى غالبية مواطني ليبيا وعم نفوسهم المشاعر الوطنية المخلصة لتراب الوطن، وساد في وجدان معظم بنيها مشاعر الإخلاص الديني بالذود عن حرمة أرضهم المسلمة ضد المحتل الإجنبي.

وكان يحكم إطار هذا الجهاد **معياران** قسماه إلى **تيارين** يستقي كل منهما حوافزه من مصدر وجداني مختلف في بواعثه عن الآخر لكنه يلتقي معه عند هدفٍ واحدٍ وهو دحر الإحتلال الإيطالي عن أرض الوطن، فقد كان هناك التيار النضالي **الوطني** الذي يستمد بواعثه في مقاومة المستعمر إنطلاقاً من نعرة الدفاع عن **الأرض والعرض**، ثم هناك التيار النضالي **الجهادي** الذي يستمد بواعث مقاومته للمحتل الأجنبي من وحي **العقيدة الدينية** وما تفرضه من واجب الجهاد في سبيل الله.

ورغم الاختلاف في الباعث والحافز من وراء اتقاد شعلة النضال الليبي في مقاومة المستعمر الإيطالي في مراحله الأولى، فإن فريقي تياري النضال والمقاومة الليبية كانا يجتمعان ويتفقان على هدفٍ واحدٍ يصبو كلاهما له وهو دحر المستعمر الإيطالي وإجلاؤه عن أرض الوطن؛ وقد حقق فريقا تياري النضال والمقاومة الليبية في هذا المضمار النجاح الباهر الذي كان يقربهما من بلوغ هدفهما المشترك الذي كانا يسعيان إلى تحقيقه وهو إجلاء العدو الإيطالي المحتل عن أرض بلادهما، فقد أبلى كلاهما في قتال عدوهما المشترك، وحققا ضده إنتصارات هائلة كبداه فيها خسائر جمة في الأرواح والعتاد.

---

(1) أنظر إيفانز بريتشارد E. E. Evans-Pritchard: ص 123

لكنه لاحقاً، ومع استمرار الإصرار الإيطالي على مواصلة احتلاله لليبيا، ومع اتباعه وتبنيه الوسائل الإستعمارية الوحشية والقهرية البغيضة كافة، لقمع نضال وجهاد الشعب الليبي الذي كان يكافح من أجل تحرير أرضه، ظهر بوضوح التميز بين تياري حركة الجهاد الليبي، ومدى تأثير حوافز وبواعث كل منهما في مسلكه النضالي تجاه المحتل الإيطالي الجاثم على أرض البلاد وفي مدى صمود واستمرارية كل منهما على حدة في مواجهة العدو المشترك، ومن ثم تأثير وانعكاس هذه البواعث والحوافز في سير الحركة النضالية للجهاد في ليبيا بوجه عام.

والمعادلة في هذا الشأن هي غاية في البساطة، فالكفاح المستقي بواعثه من وحي العقيدة الدينية الإسلامية قد أثبت منذ اندلاع فجر الإسلام وانطلاق الفتوحات الإسلامية أنه لا يعرف التراجع أو الإنثناء حتى يحقق الغاية المنشودة التي كلف بها، وهي قد تدرجت واختلفت مع مراحل تدرج الدولة الإسلامية وتطوراتها مع الزمن، حيث كانت في مراحلها الزمنية الأولى تتركز في العمل على نشر الرسالة السماوية في باقي بقاع الأرض، ثم انحصرت في القرون الأخيرة من تدهور واضمحلال الدولة الإسلامية على القتال من أجل صد ومنع القوى الإستعمارية من احتلال الأراضي الإسلامية.

والفكرة الأساسية التي تربط بين **القتال والإصرار عليه** حتى النصر أو الموت دونه وبين **الإيمان الخالص بالعقيدة الإسلامية** تتلخص في أن الإنسان الذي يقاتل من منطلقات وطنية يخضع كفاحه للإعتبارات والحسابات السياسية، ولمقتضيات المنطق وموازين القوة، وحسابات الربح والخسارة والنصر والهزيمة، في حين أن الإنسان المؤمن بالعقيدة الإسلامية لا يلقي بالاً لكل هذه الاعتبارات. فهو يرى أن القتال للدفاع عن أرضه وتخليصها من العدو الأجنبي أو القتال للدفاع عن العقيدة الإسلامية ذاتها يعد **قتالاً في سبيل الله** وهو بذلك إنما يؤدي واجبه المكلف به. ومن هنا فإن المؤمن المخلص لعقيدته لا يهاب القتال الذي يقع تحت حيز هذا المنوال، ولا يعرف من معجم لغة القتال معنى لمفهوم **التراجع أو التقهقر**، كما لا يوجد ما يمكن أن يثنيه عن عزمه في القتال لتحقيق غايته سوى الموت، وهذا الأخير لا يمثل في وجدان الإنسان المؤمن سوى وسيلة انتقال لحياة أنعم وأفضل من الحياة الآنية، فالموت في سبيل تحقيق ما أمر به الله عباده ليس له إلا معنى واحد في وجدان جند المؤمنين المؤلفة قلوبهم على روح العقيدة الإسلامية وهو الفوز بنعيم الحياة الأفضل في جنة الله الموعودة، وذلك لأن عقيدة الدين المالكة لعقل وقلب المؤمنين تعمل على تغذية

نفوسهم دوماً على التسلح بروح المثابرة والصمود والشجاعة في القتال لتحقيق ما أمرهم الله به وهو جهادهم في سبيله لينالوا منه الأجر والثواب.

والخلاصة هي أن الفكرة في عقل ووجدان المؤمن بعقيدة الإسلام هي نشدان مرضاة الله والفوز بجنته التي وعد بها عباده المخلصين، وفي هذا الصدد فإن جهاد المسلم في الدفاع عن أرضه من المغتصب الأجنبي يُعد بالنسبة له تكليفا ربّانياً، يؤجر عليه إذا تحقق له فيه النصر على عدوه، ويدخله الجنة الموعودة إذا استُشهد دونه، والقتال من أجل الدفاع عن الأرض يعني في قلب المؤمن وبالدرجة الأولى أنه قتال في سبيل الله ولا شيء غيره، ومن هنا فان المؤمنين بعقيدة الإسلام الخالصة لا يهابون القتال في سبيل الله بل إنهم يسعون له حتى يحققوا أحد الفوزين، النصر على العدو أو الفوز بالشهادة.

صراع القيادات على الزعامة في إقليم طرابلس ووحدتها في إقليم برقة

وبهذا التقديم نستطيع أن نشير إلى أن التيارين المختلفين في بواعثهما من أجل النضال والجهاد ضد الإحتلال الإيطالي الغاشم لليبيا هما:

- نضال **جماعات القوى الوطنية الليبية المختلفة** في اقليم طرابلس.
- جهاد **القوى الوطنية** تحت جناح **حركة الإصلاح الديني السنوسية في برقة**.

بمعنى آخر، لقد كان لدور الحركة الإصلاحية السنوسية في خلق وإحياء الواعز الديني في وجدان أفراد المجتمع الليبي الذين انضووا تحت جناح حركتها عامل أساسي في اتقاد نضال الجهاد ضد المستعمر الإيطالي واستمراره في **اقليم برقة** حتى الوصول إلى نقطة العجز التام وانعدام القدرة على الاستمرار الخارج عن حول إرادتها وعزيمتها في تحقيق النصر. بينما من ناحية أخرى، أُصيب تيار النضال والمقاومة الليبية المنبعثة من بوتقة النعرة الوطنية بأمراض الانقسامات والتشتت والأطماع الذاتية التي أدت، وفي مرحلة مبكرة، إلى شلل قدرتها الإرادية على مواصلة النضال ضد قوة الإحتلال في **إقليم طرابلس**.

وعندما نتحدث عن الحافز والباعث الديني في قتال ونضال الليبيين في إقليم برقة والذي تم بفضل الحركة السنوسية، لا يعني ذلك أن القتال في إقليم طرابلس كان لا يستمد زاده من الباعث الديني، وأنه كان منبثقاً من بواعث الاخلاص للوطن فقط ومجرداً عن حافز العقيدة الدينية، فهذا ليس من الصحة بشيء، لأن الأفراد في

الإقليمين كان يحثهم وجدانهم للقتال بدافع من الغيرة على دينهم وبواعز من إيمانهم الخالص بعقيدتهم، لكن عندما عنينا بالواعز الوطني الذي انطلق منه نضال الجماعات المتفرقة في اقليم طرابلس كان ذلك لا يشمل بشكل أو بآخر أفرادها البسطاء الذين حملوا على اكتافهم اليمنى سلاحهم وعلى اكتافهم اليسرى أكفانهم ناطقين بالشهادة ومكبرين بربهم من أجل تحرير بلادهم من الغاصب الأجنبي، ولكن كان تقسيمنا ناضحاً بما كانت تعكسه قيادات الإقليمين، أما الأفراد فكانت تنعكس عليهم ما تمليه عليهم قياداتهم.

فقد كانت قيادات الحركة النضالية الجهادية في إقليم برقة تكمل نسيج أفرادها الذين اجتمعت قلوبهم على نصرة عقيدتهم، فلم تختلف أفئدتهم في تحديد هدفها الذي انحصر في أمرين لا ثالث لهما وهما **النصر** أو **الاستشهاد**، فقد انجلت أهواء أنفسهم من شوائبها بفعل إيمانهم بعقيدتهم التي كانت تصقلها في نفوسهم **المدرسة السنوسية**، فتلاشت في وجدانهم وساوس المطامع الدنيوية لتحل محلها المطامح الإيمانية بتحقيق مرضاة الله بالقتال في صفه.

في حين أن أفراد الجماعات المتفرقة في إقليم طرابلس كانوا يناضلون ويحاربون تحت إمرة قيادات يحركها الواعز الوطني المصاحب بالأهواء الشخصية لكل قيادة منفردة، فبذا كانت أهدافها في تحرير الأرض تتحدد من خلال الأمزجة الشخصية لهذه القيادات وتقع تحت طائلة تأثيرها المباشر، ومن هنا فإنه لم تجتمع كلمة المقاومة الليبية لقيادات إقليم طرابلس على الهدف الواحد الذي يسعى له جموع أفرادها وهو محاربة العدو المحتل بقبضة رجل واحد لمدى طويل، لأن هذا الهدف العام اختلط بالأهداف الذاتية المستمدة والمسيَّرة بالأهواء الشخصية لكثير من تلك القيادات، وهذا ما أدى في المحصلة النهائية إلى انهيار المقاومة وإصابتها بالشلل المبكر، بينما استمرت قرينتها في إقليم برقة على درب المقاومة والجهاد حتى آخر رمق في نبضها، لأنها كانت تخضع لقيادة واحدة هي قيادة الحركة السنوسية.

ولعلنا نرى ذلك جلياً ـ ودون الخوض في التفاصيل ـ في النضال الذي قاده البطل الوطني **سليمان الباروني** والذي اختلط لديه الهدف العام بأهداف ذاتية وفي بعض المراحل **محلية ومذهبية**، فتفاوض في مرحلة مع العدو على إعطاء **منطقة جبل نفوسة** التي ينتمي أفرادها إلى المذهب الأباضي الإستقلال الذاتي تحت رئاسته، ثم في مرحلة لاحقة تم تحييده وإرغامه على الرحيل خارج ليبيا بسبب الصراع على سلطة القيادة بينه

وبين أقرانه في الكفاح (مثل **خليفة بن عسكر**)، لأن الأهواء الشخصية كانت تدفع قيادات المحاربين إلى السعي لتحقيق المطامح الشخصية المتمثلة في حب الزعامة.[1]

وهذه القصة تصدق مرة أخرى في نضال البطل الوطني **رمضان الشتيوي السويحلي** الذي أبلى في قيادته للمناضلين بمنطقة **مصراته** وجوارها أشد البلاء ضد العدو الإيطالي، وكبده خسائر فادحة تحت قيادته الوطنية الشجاعة، ورغم ذلك فإنه لم ينج من تأثير الأهواء الشخصية التي أدخلته في صراع وقتال من أجل الزعامة مع رفيق الكفاح ضد العدو الإيطالي البطل الوطني **عبد النبي بالخير** وانتهى المطاف برمضان السويحلي بالموت على أيدي حراس عبد النبي بالخير بعد أن تم أسره، ما أشعل نار القتال بين أهل **مصراته وورفلة** ولم تنته إلا بمقتل رمضان السويحلي في عام 1920م[2]؛ كما أن تلك الأهواء الشخصية كانت هي الدافع إلى محاربة رمضان السويحلي **للحركة السنوسية** ومحاولة عرقلة جهودها في توحيد راية الجهاد، بل إنه ذهب إلى أبعد الحدود في معاداتها وذلك من خلال مقاتلته لأفرادها والتعرض لهم والاعتداء عليهم وعلى قوافل امداداتهم ومؤنهم، ولعل في الإشارة إلى مهاجمته لكوكبة من المجاهدين السنوسيين الذين كانوا قد أتوا بقيادة السيد **صفي الدين السنوسي** لمعاضدة مناضلي ومجاهدي إقليم طرابلس وتوحيد صفوف المقاومة والجهاد فيها ضد المستعمر الإيطالي تعطي نموذجاً واحداً لسلسلة من عدة اعتداءات أخرى قام بها السويحلي في أثناء فترة سيطرته على **منطقة مصراته** وضواحيها، وقد اضطر المجاهدون السنوسيون في تلك المرة أن يقفلوا راجعين إلى برقة بعد أن صدرت إليهم الأوامر من السيد **إدريس السنوسي** بالعودة حفظاً وحقناً لأرواح ودماء المسلمين[3]، وكان دافع السويحلي من وراء معاداة الحركة السنوسية هو خوفه وخشيته من سيطرتها على حركة الجهاد ومن ثم على مقاليد الأمور في إقليم طرابلس، وهذا ما يعني تقزيم دوره القيادي وطموحه في بسط نفوذه على الإقليم بأسره.

---

(1) أنظر فرنشيسكو كورو Francesco Coro: «صفحات هامة في تاريخ ليبيا» سليمان الباروني وحلم تحقيق امارة مستقلة في الجبل الغربي ومعركة الأصابعة سنة 1913م؛ ترجمة وتعليق الدكتور إبراهيم أحمد المهدوي، كلية الآداب والتربية ـ جامعة قار يونس، تجده في مجلة قار يونس العلمية: العدد الثالث، السنة الرابعة 1990، منشورات جامعة قار يونس/ بنغازي.

(2) أنظر الدكتور علي محمد الصلابي: «الحركة السنوسية» سيرة الزعيمين: إدريس السنوسي وعمر المختار، الجزء الثالث، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع ـ عمان/ الأردن، الطبعة الأولى 1999م، ص 102.

(3) مجيد خدوري: ص 13 ـ 14.

ولم يكن السويحلي الوحيد الذي يضمر العداء للحركة السنوسية فقد كان هذا شعور بعض القيادات الأخرى في إقليم طرابلس، ولكن لم تكن معاداة الحركة السنوسية ومحاولة منعها من إيجاد موقع قدم لها في إقليم طرابلس هي القاسم المشترك الوحيد بين بعض قيادات النضال في طرابلس فقد كان العداء بين بعضها البعض الآخر سمة جلية لكل متتبع ومطلع على تاريخ تلك الحقبة، فقد كان السويحلي يعادي في فترة معينة **عبد النبي بالخير** وانسحب هذا العداء والمنافسة بينهما إلى الأفراد الموالين لهما في منطقتي **ورفلة** و**مصراته** وأدى صراعهما ومنافستهما على الزعامة في نهاية المطاف إلى مقتلهما؛ ومن ناحية أخرى فقد كان هناك العداء والمنافسة بين **أحمد المريض** و**السويحلي** على بسط النفوذ في منطقة **أمسلاته**، وكذلك كانت هناك منافسة بين سليمان الباروني وخليفة بن عسكر على منطقة جبل نفوسة، وهكذا كانت الصراعات بين المناضلين هي قمة النصر للعدو الإيطالي الذي يحتل أرض ليبيا.

والخلاصة إنه لم تخل فترة من فترات ذلك الزمن وأحداثه المتعاقبة من الصراعات والمنافسة بين قادة المناضلين حول النفوذ والسلطة، وقد أدى هذا الشقاق والتشتت إلى ضياع فرص ذهبية من المجاهدين الليبيين في دحر المحتل الأجنبي وتحرير الأرض المغتصبة، ولعل أبرز هذه الفرص كانت تلك التي تأسست فيها **الجمهورية الطرابلسية** والتي لم يدم حلم تماسكها واستمرارها طويلاً حتى انهارت بسبب الشقاقات بين إخوة الوطن الواحد.

ونجد في هذا الصدد أن أقليم **برقة** ذاته والذي كُتب له أن ينعم بوحدة حركة النضال فيه تحت قيادة **الحركة السنوسية** قد تعرض في فترة معينة ومن خلال المناورة التي قامت بها السلطات الإيطالية إلى شق صفوف القيادة فيها وإلى إصابة أحد قيادييها بالهوى الشخصي الذي جعله يؤثر تحقيق المصلحة الشخصية فوق اعتبار الهدف العام لجموع الشعب الليبي والمتمثل في دحر المستعمر الإيطالي المسيطر على أرض البلاد، وقد حدث هذا الشرخ في قيادة برقة عندما رضخ السيد **الحصن الرضا السنوسي** ابن شقيق السيد **محمد إدريس السنوسي** لهوى نفسه وأطماعها في تولي زعامة الحركة السنوسية ومن ثم زعامة حركة النضال، فتخلى في أول بادرة له على مائدة المفاوضات مع العدو الإيطالي والتي كان ينوب فيها عن والده السيد **الرضا السنوسي** وفي غياب السيد **محمد إدريس السنوسي** زعيم الحركة الأساسي بمصر، عن تمسكه بالهدف العام الذي كانت زعامة الحركة السنوسية المتمثلة في ذلك الوقت بشخصي السيد محمد

إدريس السنوسي والسيد **عمر المختار** متمسكة ومتشددة به ومركّزه على عدم التفريط فيه تحقيقاً للرغبة العامة لأفراد الشعب الليبي ولمحاربيها البسلاء؛ فقد قام السيد الحصن بتقديم تنازلات للسلطات الإيطالية تفوق ما كانوا يحلمون بتحقيقه بقوة السلاح، ولولا حزم السيد **عمر المختار** الذي نهر السيد الحصن بشدة في وسط الاجتماع الذي كان يضم ممثلي السلطات الإيطالية وقادة المجاهدين الليبيين وأخرسه عن مواصلة جرمه التنازلي للعدو الإيطالي، وأيضاً لولا تجانس القوة المحاربة من المجاهدين مع قيادتها القتالية المتمثلة بالسيد **عمر المختار**، لكان قد تحقق للإيطاليين في ذلك الحين ما يسعون إليه، ولانصرم بذلك عقد المقاومة وانفرط تنظيمها، لكن حزم القيادي المحنك **عمر المختار** وكلمته النافذة بين جموع المجاهدين، الذين كانوا ينأون بأنفسهم عن المطامع الدنيوية الرخيصة ويدينون لزعيمهم بالسمع والطاعة التي جبلتهم عليها عقيدتهم الزكية، أوقفت **الحصن الرضا** عن المضي في رسله وردعته وارتدع معه العدو الإيطالي، حيث وجدت إدارة السلطات الإيطالية أن المجاهدين لم يكونوا ليتبعوا أمراً أصدره الحصن ورفضه **عمر المختار**، ولم يكونوا ليقبلوا إلا بما يشير به إليهم قائدهم، وبذا فقد تم إجهاض المناورة الإيطالية في مهدها، وقد قام الأمير إدريس فور سماعه لما حدث بإرسال رسالة يكلف فيها السيد عمر المختار بتولي القيادة السنوسية وتجريد الرضا وابنه من أي صلاحيات قيادية، مشدداً في رسالته ومحذراً إياهما من التدخل في شؤون حركة الجهاد أو في التفاوض مع العدو الإيطالي باسمها.

ولا بد لي هنا أن **أُشدد** على أن تحليلي السابق لدور حركة النضال والمقاومة والجهاد الليبي في اقليمي **طرابلس وبرقة** ليس بغرض تفضيل أحدهما عن الآخر في كفاحه ضد المستعمر الإيطالي، وليس أيضاً بغرض الطعن في قيادات أي منهما، بقدر ما هو تسجيل لوقائع التاريخ بلغة **التحليل السياسي** وذلك لإظهار الدوافع التي صنعت الأحداث وأظهرتها بالصورة التي وقعت بها، وهذا هو صلب منهج هذه الدراسة القائمة على تحليل الوقائع والأحداث التي جرت على أرض ليبيا وحولها من خلال المنظور السياسي؛ ولذا فإن ما ورد ذكره سابقاً لا يعد إلا نقلاً أميناً لأحداث مدونة في عشرات الكتب والأبحاث والدراسات المختلفة التي تناولت هذا الموضوع، وكل ما قمت به من جانبي هو انني أخضعت هذه المعلومات على علاتها وكما جاءت في مصادرها

دون إنقاص أو إضافة لميزان التحليل السياسي الذي اخترته منهجاً لهذه الدراسة التي يضمها هذا الكتاب؛ وأيضاً أجد من الضروري الإشارة للقارئ الذي لعله لاحظ ذلك وهو بأنني لم أهتم بالسرد التاريخي للتفصيلات والأحداث التي تمتلئ بها بطون الكتب الكثيرة التي تناولت هذا الشأن، لكنني، وكما أشرت أعلاه، قد ركزت اهتمامي على الجانب التحليلي لتلك الأحداث ودوافعها.

الفصل الخامس

« تأثير وانعكاسات المفاوضات السياسية التي جرت بين قادة المجاهدين وقوات الاحتلال الإيطالي على حركة المقاومة والجهاد الليبي »

تمهيد:

رغم السياسة الاستيطانية التي اتبعتها إيطاليا بالاستيلاء على أراضي الملاك الليبيين وإعادة توزيعها على المزارعين الإيطاليين، فإن هؤلاء الغزاة الإيطاليين ودولتهم الاستعمارية التي تحاول أن تحميهم بقوة المدفع ورصاص البندقية، لم يهنأوا يوماً بما نهبوا، ولم تذق أجفانهم طعم النوم على ما سلبوا، فلم يكن في نيّة المقاومة الليبية التي أذاقت هؤلاء المستعمرين الرعب والفزع اليومي على مدى سنين إحتلالهم للأرض الليبية ولا في مخططها أن تتركهم ينعمون بالأمان والطمأنينة ما دام نبض نضالها مستمراً.

ولذا كان على إيطاليا أن تلجأ للطرق الإستعمارية الملتوية حتى تتمكن من تليين حدة هذه المقاومة وكسر شوكتها بعد أن فشلت فوهات المدافع وفتحات البنادق في فعل ذلك، ومن هنا لجأت السلطات الاستعمارية الإيطالية إلى طريق **المفاوضات** وإبرام **المعاهدات** مع المجاهدين علّها توقف بذلك حركة الجهاد الليبي أو تشلها.

ورأت إيطاليا أن في اختيارها لطريق المفاوضات مع المجاهدين الليبيين سوف يجلب لها مكاسب كثيرة، وستحقق من ورائه عدة منافع سواء كُتب لهذه المفاوضات النجاح أو أنها مُنيت بالفشل، والمعنى في ذلك أنه إذا نجحت السلطات الإستعمارية الإيطالية في فرض شروطها على المجاهدين الليبيين من خلال المفاوضات فهي بذلك قد حققت هدفها الذي كانت منذ البداية تسعى إلى تحقيقه بقوة السلاح وهو إنهاء

المقاومة الليبية والقضاء عليها، فقبول المجاهدين الليبيين للشروط الإيطالية من خلال المفاوضات هو قبول بالإحتلال الإيطالي ذاته، وهو يعني ضمنياً منح الشرعية لدولة إيطاليا الاستعمارية بإستمرار ممارستها لإحتلال الأراضي الليبية، وهذا أقصى ما كانت تطمح إليه القيادة الإيطالية الإستعمارية أو تحلم أن تحققه.

أما إذا لم يتم التوصل من خلال المفاوضات إلى أي تفاهم مع المجاهدين الليبيين، فإنه يكفي الحكومة الإيطالية أنها حصلت على فترة هدنة تعيد فيها ترتيب استراتيجيتها القتالية وتتعرف عن قرب على قيادات المجاهدين ونقاط ضعفهم حتى تتمكن من استغلالها في مناوراتها وتأمراتها المستقبلية.

وبذا فإن إيطاليا من خلال اختيارها لإستراتيجية التفاوض المؤقتة لا تهدف إلا لتحقيق شل نشاط المجاهدين وإعاقتهم عن مقاومة قواتها الإحتلالية، وهي من ناحية أخرى ليس لديها ما تخسره عند الخوض في مثل هذه المفاوضات مع المجاهدين الليبيين، بل على العكس فإنها في المحصلة النهائية ستستفيد من ورائها الكثير.

ومن هنا سنتناول في هذا **الفصل** المبادارات والمفاوضات وإتفاقيات الصلح الهامة التي جرت وتمت بين المجاهدين الليبيين وبين قوات الإحتلال الإيطالي، والتي فرضت نفسها كنتيجة حتمية للحرب التي ورط الأتراك فيها المجاهدين الليبيين ضد بريطانيا. وسوف أقوم في هذا الفصل بمحاولة التعرف على مدى تأثيرات وإنعكاسات هذه الإتفاقيات على مسار حركة الجهاد، حيث سيتم في المبحث الأول من هذا الفصل تناول إتفاق **الزويتينة** الثلاثي الذي جرى بين السيد **إدريس السنوسي** ممثلاً عن حركة المجاهدين الليبيين وبين ممثلي **قوات الإحتلال الإيطالي** من ناحية، ثم بين السيد إدريس وممثلي **القوات البريطانية** من ناحية أخرى؛ وبعدها نتناول حيثيات اللقاء الثلاثي الثاني الذي ضم نفس أطراف إتفاقية الزويتينة والذي تم فيه التوصل إلى **إتفاقية عكرمة**، ثم بعد ذلك سأتعرض في المبحث الثاني من هذا الفصل **لإتفاقيتي الرجمة وأبو مريم**، بالإضافة إلى إجتماع السيد **إدريس السنوسي** بوزير المستعمرات الإيطالي **أمندولا في منطقة غوط الساس** بالقرب من **جردس العبيد** وما ترتب عليها من قرار السيد إدريس السنوسي بالرحيل إلى **مصر** لمتابعة حركة الجهاد من هناك بعد أن أناب عنه **شقيقه** السيد **الرضا السنوسي** كرئيس لشؤون الحركة السنوسية وعين السيد **عمر المختار** لقيادة لواء الجهاد العسكري.

المبحث الأول

الاجتماع الثلاثي الأول بين السيد إدريس وممثلي حكومتي بريطانيا وإيطاليا «اتفاق الزويتينة»

لقد تركت خطوة السيد **أحمد الشريف** (التي أُرغم عليها كما رأينا سابقاً) بفتح جبهة جديدة في الأراضي المصرية ضد القوات البريطانية رضوخاً لمطلب السلطنة التركية أثراً سيئاً ومفعولاً مدمراً على حركة المقاومة والجهاد ضد العدو الإيطالي الذي كان يحتل الأراضي الليبية، فقد ألّبت هذه الخطوة القوات البريطانية الرابضة في أرض مصر على حركة الجهاد الليبية التي كانت بالكاد قادرة على مقاومة الإحتلال الإيطالي على أرض ليبيا، وفتحت عليها جبهة عسكرية أشد وأقوى من تلك التي تواجهها في أرض الوطن.[1]

فلم يكن لقدرة المجاهدين أن تحارب دولتين كبريين في جبهتين متفرقتين وهي التي لا تملك من العتاد العسكري والزاد الغذائي إلاّ قليله وتعتمد في ذلك على إمداداتها من مصر بالدرجة الأولى ومن بعض أقطار الدول العربية الأخرى التي تمر إمداداتها عن طريق الأراضي المصرية.[2]

وبذا عندما قام السيد أحمد الشريف بمهاجمة القوات البريطانية المتواجدة في أراضي المناطق القريبة من الحدود الليبية واستولى على مناطق **سيدي براني ومرسى مطروح** واحتل منطقة **سيوة**[3]، فإنه بذلك إنما أثار ضده حفيظة السلطات البريطانية التي قامت على الفور بتحريك بعض من قوات حاميتها الموزعة على أرض مصر لرد هجومه على أعقابه، وأرغمته ورجاله على التراجع سالكين طريق الدواخل الصحراوي حتى وصلوا بعد رحلة طويلة شاقة إلى **البريقة** التي غادر منها السيد أحمد الشريف على

---

(1) الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 172.

(2) الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 171.

(3) مجيد خدوري: ص 15. أنظر كذلك عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 43 ـ 44. أنظر كذلك إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 26.

متن غواصة ألمانية بعثتها له السلطات التركية لتنقله إلى دار الأستانة، وانتهت بذلك زعامة السيد أحمد الشريف للحركة السنوسية وللنضال والجهاد في ليبيا، وانتقلت هذه الزعامة منذ ذلك الحين إلى ابن عمه السيد **محمد إدريس السنوسي**.[1]

ومع شدة الأسف فإن **بريطانيا** لم تكتف بنجاحها في صد هجوم السيد **أحمد الشريف** وإرغامه على مغادرة البلاد، لكنها ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، فقد قامت بقفل منفذ حدودها مع ليبيا في بلدة **السلوم** الذي كان أهم منفذ تعتمد عليه المقاومة الليبية في حصولها على الإمدادات والسلاح، وبالتنسيق مع **إيطاليا** قامت الأخيرة بمحاصرة الساحل الليبي ببوارجها الحربية وذلك حتى تمنع مرور أية إمدادات للمجاهدين الليبيين، في خطوة ترمي إلى شل حركة المقاومة والجهاد الليبية والقضاء عليها، وبالفعل فقد بدأت خطة بريطانيا وحليفتها إيطاليا تحقق لهما ما كانتا تهدفان له.[2]

ومن هنا كان السيد محمد إدريس السنوسي في وضع لا يحسد عليه، فقد تسلم قيادة حركة الجهاد في أحلك أوقاتها وأعصبها قاطبة، حيث فقدت للتو مصادر تمويلها التي تمكنها من الإستمرار في جهادها بل وأكثر من ذلك أنه شاءت الأقدار أن تمر البلاد في تلك الآونة بسنين عجاف لم ير لها مثيل من قبل، حيث سادت المجاعة وانتشرت الأمراض، ومات البشر والدواب على السواء من شدة القحط، وعلى حسب ما دونه بعض المؤرخين أن أشلاء البشر في مناطق برقة كانت ملقاة على الأرض بعد أن مات أصحابها جوعاً، بل بالغ بعض المؤرخين بأن ذكروا أن الأحياء كانوا يأكلون لحم الأموات.[3]

وفي هذه الظروف السيئة كان على السيد إدريس السنوسي الملقى على عاتقه أمر أتباعه، وعبء سوء حال بلاده، أن يتدبر الأمر ويجد حلاً يفك ذلك الكرب، وينتشل البلاد من ورطة هذه المعضلة التي دفعتها للوقوع في هذا المصاب الفادح؛ ولم يكن إيجاد مثل هذا الحل ليغيب عن ذهن عاقل، أو يتوه عن عين مطلع بأنه يكمن في أمرٍ واحدٍ لا قرين له، وهو في إيجاد وسيلة لفك الحصار المضروب على المجاهدين

---

(1) أنظر عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 49 ـ 50. أنظر كذلك الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 182.

(2) أنظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 29 و ص 30.

(3) أنظر عبد المالك بن عبد القادر بن علي: ص 39 ـ 40.

وذويهم، بل وعلى أهل البلاد عامة؛ وبالطبع فإن هذا الحل لن يتأتى إلاّ بفتح منفذ الحدود بين مصر وليبيا في بلدة السلوم حتى يمكن للمؤن الغذائية والعتاد الحربي من الوصول إلى مناطق البلاد المتفرقة، وهذا ما لا يمكن تحقيقه دون التوصل إلى تفاهم مع السلطات البريطانية.[1]

وذلك هو ما سعى له السيد إدريس الذي طلب الاجتماع بالبريطانيين لإقناعهم بالسماح للإمدادات بالمرور من الحدود المصرية، ولم تمانع السلطات البريطانية في الاجتماع بالسيد إدريس السنوسي والوصول معه إلى إتفاق بهذا الخصوص تحت ظل شرط واحد وهو أن يكون الاجتماع ثلاثي يضم ممثلين عن السلطات الإيطالية وذلك لكي يتم التوصل إلى اتفاقين منفردين، أحدهما بين الليبيين والبريطانيين فيما يخص علاقتهما المستقبلية، والآخر بين الليبيين والإيطاليين لتسوية شأن الإحتلال الإيطالي لليبيا، وأن لا يتم موافقة بريطانيا على أي اتفاق منفرد مع السيد إدريس دون الوصول لإتفاق بينه وبين الإيطاليين.[2]

وهكذا، لم يكن هناك خيار آخر مطروح أمام زعيم الحركة السنوسية السيد إدريس السنوسي إلا قبول شرط البريطانيين والاجتماع بالطرفين لتسوية الأمور بينهم؛ ومن ناحية أخرى فإن إدارة السلطات الإيطالية كانت أشد تلهفاً إلى الوصول إلى تسوية مع الليبيين والدخول معهم في حالة سلم، وذلك بسبب ضلوعها في جبهات حرب أخرى في أوروبا بسبب انضمامها إلى جانب فرنسا وبريطانيا في الحرب العالمية الأولى المشتعلة.[3]

وتم اللقاء الأول بين الأطراف الثلاثة في الزويتينة في الخامس والعشرين من يوليو سنة 1916م وامتدت المفاوضات بين أطرافه الثلاثة حتى شهر سبتمبر، ولم يحدث فيها ما يعكر صفو التفاهم بين السيد إدريس السنوسي وممثلي الحكومة البريطانية على الشروط والالتزامات التي اقترحها الطرفان، لكنه في نفس الوقت كان هناك شد وحدة وعدم ثقة في التفاوض الذي نشأ بين السيد إدريس وممثلي الحكومة الإيطالية.[4]

وقد أثبت السيد إدريس في أثناء تلك المفاوضات بأنه سياسي محنك وصاحب

---

(1) و (2) أنظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 29 و ص 30.

(3) مجيد خدوري: ص 16.

(4) إيفانز بريتشارد: ص 135. أنظر أيضاً إيريك كاندول: ص 30 ـ 31. أنظر كذلك الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 195.

قدرة عالية على فن التفاوض، فقد كان له استراتيجيته الخاصة في المناورة والمراوغة حول المطالب التي لا تلاقي منه القبول أو أنه يحس حيالها بأنه ما زال يحتاج لإكتساب مزيدٍ من الوقت للتروي في شأنها وإستشارة عقلاء رجاله فيها.[1]

وكان أول ما طالب به الوفد الإيطالي هو حل موضوع الأسرى الإيطاليين الذين أسرتهم قوى المجاهدين، فلجأ السيد إدريس إلى الالتفاف حول المطلب دون أن يمكن الإيطاليين من الحصول على موافقة منه بفك سراح أسراهم قبل أن يحصل هو منهم على مطالبه التي كانت تختمر في رأسه، فقد شعر بحدسه السياسي بأن الإيطاليين قد وضعوا قضية أسراهم على رأس القائمة حتى يحصلوا على موافقته على إطلاق سراحهم في بداية المفاوضات، وبذلك حتى أن فشلت بقية بنود المفاوضات التي خمن بأنهم سيتعنتون فيها، فأنهم سيكونون قد فازوا بالموافقة على إطلاق سراح جنودهم.[2]

ولذا فقد لجأ السيد إدريس في رده على هذا الأمر إلى الحيلة بأنه لا يملك البت في هذا الأمر دون الرجوع إلى السيد أحمد الشريف لأنه هو الذي أسر هؤلاء الجنود وهو الوحيد الذي يملك قرار فك أسرهم، لكنه سيفعل كل ما في وسعه للحصول على موافقة السيد أحمد الشريف على مطلب ممثلي الحكومة الإيطالية، وبذلك ترك الباب موارباً حتى يستطيع استعمال ورقة الأسرى في تشكيل ضغط على السلطات الإيطالية والمساومة معها على مطالبه، وبذا تم تأجيل النقاش في هذه النقطة لمرحلة قادمة بعد موافقة ممثلي الحكومة الإيطالية، وذلك لإتاحة الفرصة للسيد إدريس للإتصال بشأنهم مع السيد أحمد الشريف وأخذ موافقته على إطلاق سراحهم من عدمه.[3] وبعد شد وجذب على مدى شهرين من المفاوضات المريرة التي حاول فيها ممثلو الحكومة الإيطالية الحصول على اعتراف بسيادتهم على كامل أراضي برقة وتسليم المجاهدين لأسلحتهم كشرط أساسي لإتمام الاتفاق على بقية الشروط، استطاع السيد إدريس السنوسي بحنكته التفاوضية أن ينتزع من الوفد الإيطالي الموافقة على أفضل ما كان يستطيع امرؤ في ظل تلك الظروف أن يحصل عليه، وقد تمت الاتفاقية على البنود التالية[4]:

---

(1) أنظر إيفانز بريتشارد: ص 135.

(2) أنظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 30. أنظر كذلك إيفانز بريتشارد: ص 135.

(3) أنظر إيفانز بريتشارد: ص 135.

(4) أنظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 195 - 196.

- إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وسيادة السلام.
- اعتراف الحكومة الإيطالية باستقلال السنوسيين في حدود منطقة برقة.
- يتمركز الإيطاليون على النقاط الساحلية فقط.
- يتم فتح طرق التجارة.
- اعتراف الحكومة الإيطالية بالسيد إدريس زعيماً للسنوسية في إقليم برقة.
- رسم وتعيين الحدود الخاصة بالطرفين.

وما إن بلغت بنود هذه الإتفاقية إلى الإدارة الإيطالية في روما حتى أعلنت رفضها لها باعتبارها مجحفة ومهينة للجانب الإيطالي، وتذرعت في رفضها لها بأن مفاوضيها لا يملكون صلاحية التوقيع على ذلك الإتفاق، وبذلك فشلت اتفاقية الزويتينة.[1]

الاجتماع الثلاثي الثاني بين السيد إدريس وممثلي حكومتي بريطانيا وإيطاليا «اتفاق عكرمة»

وسرعان ما تجدد اللقاء بين الأطراف الثلاثة في منطقة عكرمة القريبة من مدينة طبرق في يناير 1917م، وذلك بعد اتصالات حثيثة تدفعها رغبة حميمة من قبل الجميع في التوصل إلى اتفاق ينظم سير الأمور بينهم، وبعد جلسات متعاقبة تخللتها مفاوضات حامية دامت أكثر من ثلاثة أشهر استطاع الطرفان الليبي والإيطالي بضغط مارسه عليهما ممثلي الوفد الأنجليزي التوصل إلى الاتفاقية التالية بالإضافة لحل مشكلة الأسرى[2]:

- وقف جميع المواجهات العسكرية بين الجانبين فور توقيع الاتفاقية.
- يتوقف التوسع الإيطالي لاحتلال الأراضي الليبية عند آخر نقاط تم احتلالها في شهر أبريل الذي وقعت فيه الاتفاقية الجارية، ولا يتم بأي حال من الأحوال إقامة مراكز عسكرية جديدة أو القيام بتجديد المراكز السابقة، على أن يكون هذا الشرط ملزم للطرفين على السواء.
- عدم اعتداء أي من الطرفين على ممتلكات الطرف الآخر.
- يقوم كل طرف بمسؤولية تحقيق السلم والأمن في داخل حدود منطقة نفوذه.
- إطلاق حرية التجارة للأفراد سواسية في جميع المناطق الخاضعة للطرفين.

---

(1) أنظر إيفانز بريتشارد: ص 135 ـ 136.

(2) محمد حدوري: ص 17. أنظر أيضاً: إريك آرمر فولي دي كاندول: ص 31 ـ 33.

- إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وسيادة السلام.
- اعتراف الحكومة الإيطالية باستقلال السنوسيين في حدود منطقة برقة.
- يتمركز الإيطاليون على النقاط الساحلية فقط.
- يتم فتح طرق التجارة.
- اعتراف الحكومة الإيطالية بالسيد إدريس زعيماً للسنوسية في إقليم برقة.
- رسم وتعيين الحدود الخاصة بالطرفين.

وما إن بلغت بنود هذه الإتفاقية إلى الإدارة الإيطالية في روما حتى أعلنت رفضها لها باعتبارها مجحفة ومهينة للجانب الإيطالي، وتذرعت في رفضها لها بأن مفاوضيها لا يملكون صلاحية التوقيع على ذلك الإتفاق، وبذلك فشلت اتفاقية الزويتينة.[1]

الاجتماع الثلاثي الثاني بين السيد إدريس وممثلي حكومتي بريطانيا وإيطاليا «اتفاق عكرمة»

وسرعان ما تجدد اللقاء بين الأطراف الثلاثة في منطقة عكرمة القريبة من مدينة طبرق في يناير 1917م، وذلك بعد اتصالات حثيثة تدفعها رغبة حميمة من قبل الجميع في التوصل إلى اتفاق ينظم سير الأمور بينهم، وبعد جلسات متعاقبة تخللتها مفاوضات حامية دامت أكثر من ثلاثة أشهر استطاع الطرفان الليبي والإيطالي بضغط مارسه عليهما ممثلي الوفد الأنجليزي التوصل إلى الاتفاقية التالية بالإضافة لحل مشكلة الأسرى[2]:

- وقف جميع المواجهات العسكرية بين الجانبين فور توقيع الاتفاقية.
- يتوقف التوسع الإيطالي لاحتلال الأراضي الليبية عند آخر نقاط تم احتلالها في شهر أبريل الذي وقعت فيه الاتفاقية الجارية، ولا يتم بأي حال من الأحوال إقامة مراكز عسكرية جديدة أو القيام بتجديد المراكز السابقة، على أن يكون هذا الشرط ملزم للطرفين على السواء.
- عدم اعتداء أي من الطرفين على ممتلكات الطرف الآخر.
- يقوم كل طرف بمسؤولية تحقيق السلم والأمن في داخل حدود منطقة نفوذه.
- إطلاق حرية التجارة للأفراد سواسية في جميع المناطق الخاضعة للطرفين.

---

(1) أنظر إيفانز بريتشارد: ص 135 ـ 136.

(2) مجيد خدوري: ص 17. أنظر أيضاً إيريك آرمر فولي دي كاندول: ص 31 ـ 33.

- يتم إخضاع الزوايا السنوسية التي سبق احتلالها من قبل الإيطاليين للنفوذ السنوسي.
- يتم إعفاء الزوايا السنوسية وممتلكاتها وأوقافها من الضرائب أو أية رسوم أخرى مقررة، كما يتم إعفاء كافة بضائعها وبضائع طلابها المستوردة عدا السلاح من الرسوم والعوائد الجمركية.
- تصرف الحكومة الإيطالية مرتبات لشيوخ الزوايا الواقعة في مناطق نفوذها من خزانة دولتها، في مقابل أن يقوم هؤلاء الشيوخ عند الحاجة بدور الوسيط بينها وبين أهالي البلاد، كما تخصص الحكومة الإيطالية معونات مالية للأدوار وتقوم بتوصيلها تليفونياً بأقرب مراكزها.
- يخضع أهالي البلاد الواقعين في مناطق النفوذ الإيطالي لقانون الشريعة الإسلامي، ويتلقون دروس العلوم الدينية الإسلامية في المساجد والمدارس الليبية.
- يلتزم السيد **إدريس السنوسي** بإبعاد كل من يقوم بتعكير صفو العلاقات الليبية الإيطالية.

وما أن اطمأن ممثلو الوفد الأنجليزي على توصل ممثلي الحكومة الإيطالية إلى إتفاق مع السيد محمد إدريس السنوسي حتى قاموا بدورهم إلى إبرام إتفاقية معه تنص أهم بنودها على النقاط التالية[1]:

- فتح منفذ السلوم للتجارة بين مصر وليبيا، وأن يكون الطريق الممتد من مدينة الأسكندرية وحتى بلدة السلوم هو الطريق الوحيد لمرور التجارة إلى ليبيا.
- العمل على إطلاق سراح جميع من أسرتهم القوات البريطانية من المجاهدين الذين حاربوا في صفوف السيد أحمد الشريف ضدها، وبالمثل يتم تسليم الأسرى البريطانيين إلى إدارة الحامية البريطانية في مصر.
- يتم تسليم جميع الضباط الأتراك والمصريين والألمان المتواجدين في داخل ليبيا للسلطات البريطانية.[*]
- تعمل السلطات البريطانية على الحفاظ على ممتلكات وأموال الحركة السنوسية

---

(1) أنظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 32. أنظر كذلك مجيد خدوري: ص 17.

(*) لقد رفض السيد إدريس رفضاً باتاً تسليم أياً من الضباط الأتراك والمصريين الذين كانوا متواجدين على أرض ليبيا.

في مصر. يتم العمل على إخراج كافة المقاتلين السنوسيين المسلحين من الأراضي المصرية، وعدم إبقاء أية قوة سنوسية داخل الأراضي المصرية أو حشدها على الحدود معها.

- لا يسمح بوجود أية زوايا سنوسية في الأراضي المصرية.

وكان هذان الاتفاقان اللذان تم التوصل إليهما في أبريل سنة 1917م في منطقة **عكرمة** بين الليبيين والإيطاليين من ناحية، وبين الليبيين والبريطانيين من ناحية أخرى، يعدان في منظور الكثيرين من المؤرخين والمتتبعين عن كثب للشأن الليبي في تلك الفترة من التاريخ إنتصاراً ساحقاً لليبيين الذين حققوا من خلالهما أكثر مما تسمح به قوتهم التفاوضية بمراحل عدة[1]، وذلك لأنهم لم يكونوا آنذاك وفي تلك الظروف يملكون القوة التي يستطيعون بها إرضاخ الأطراف المتفاوضة معهم ويلوحون لهم بالتهديد بها، بينما كانت الأطراف الأخرى وهما الإيطاليون والبريطانيون يعدون من قوى عالم ذلك الزمان الكبرى ويملكون من العتاد الحربي والجيوش السيارة ما يستطيعون به أن يملوا شروطهم على الطرف الآخر وهو الليبيين الذين كانوا أنفاراً قليلة من الرجال الذين لا يحتكمون من السلاح إلا على بنادقهم البالية وذخائرهم الموشكة على النفاذ، وكانوا محاصرين بقوات العدو، ومنتشرة بين قومهم مجاعة يسقط أفرادهم من فتكها كل يوم، وتهددهم من جانب آخر الأمراض والأوبئة المصاحبة لتلك المجاعة وآفاتها، فلم يكن في مقدور أي مفاوض مهما بلغت مهارته وبراعته أن يستخلص من الأطراف الأخرى ما نجح السيد إدريس السنوسي في الفوز به؛ ومن ناحية أخرى فإن هذه الإتفاقية التي ستنتشل البلاد من أزمتها العصيبة التي تمر بها، وستمنح قيادتها الوقت الكافي لإعادة بناء القوة الجهادية التي تمكنها من أن تعود للقتال في أقرب فرصة سانحة.

---

(1) أنظر إيريك آرمر فولي دي كاندول: ص 31.

في مصر. يتم العمل على إخراج كافة المقاتلين السنوسيين المسلحين من الأراضي المصرية، وعدم إبقاء أية قوة سنوسية داخل الأراضي المصرية أو حشدها على الحدود معها.

- لا يسمح بوجود أية زوايا سنوسية في الأراضي المصرية.

وكان هذان الاتفاقان اللذان تم التوصل إليهما في أبريل سنة 1917م في منطقة عكرمة بين الليبيين والإيطاليين من ناحية، وبين الليبيين والبريطانيين من ناحية أخرى، يعدان في منظور الكثيرين من المؤرخين والمتتبعين عن كثب للشأن الليبي في تلك الفترة من التاريخ إنتصاراً ساحقاً لليبيين الذين حققوا من خلالهما أكثر مما تسمح به قوتهم التفاوضية بمراحل عدة[1]، وذلك لأنهم لم يكونوا آنذاك وفي تلك الظروف يملكون القوة التي يستطيعون بها إرضاخ الأطراف المتفاوضة معهم ويلوحون لهم بالتهديد بها، بينما كانت الأطراف الأخرى وهما الإيطاليون والبريطانيون يعدون من قوى عالم ذلك الزمان الكبرى ويملكون من العتاد الحربي والجيوش السيارة ما يستطيعون به أن يملوا شروطهم على الطرف الآخر وهو الليبيين الذين كانوا أنفاراً قليلة من الرجال الذين لا يحتكمون من السلاح إلا على بنادقهم البالية وذخائرهم الموشكة على النفاذ، وكانوا محاصرين بقوات العدو، ومنتشرة بين قومهم مجاعة يسقط أفرادهم من فتكها كل يوم، وتهددهم من جانب آخر الأمراض والأوبئة المصاحبة لتلك المجاعة وآفاتها، فلم يكن في مقدور أي مفاوض مهما بلغت مهارته وبراعته أن يستخلص من الأطراف الأخرى ما نجح السيد إدريس السنوسي في الفوز به؛ ومن ناحية أخرى فإن هذه الإتفاقية التي ستنتشل البلاد من أزمتها العصيبة التي تمر بها، وستمنح قيادتها الوقت الكافي لإعادة بناء القوة الجهادية التي تمكنها من أن تعود للقتال في أقرب فرصة سانحة.

---

(1) أنظر إيريك أرمر نولي دي كاندول: ص 31.

المبحث الثاني

مفاوضات السيد إدريس مع السلطات الإيطالية
اتفاقيتي «الرجمة» و «ابو مريم»

تقلبت الأمور في أقليم طرابلس بين كر وفر وصراعات دامية تارة مع العدو الإيطالي وأخرى بين القوى الوطنية وبعضها البعض الآخر بسبب التنافس الشديد بين زعاماتها[1]، بينما استقرت الأمور كما العهد بها في تجانس ووئام بين القيادة وقاعدتها في إقليم برقة، مع موجات من الشد والجذب مع العدو الإيطالي، وبمقدم الوالي الإيطالي الجديد **جاكومو دي مارتينو** لإقليم برقة حلت مرحلة جديدة في العلاقات الليبية الإيطالية حيث ربطته علاقة ثقة واحترام متبادل مع السيد إدريس السنوسي أثبت فيها دي مارتينو تعاطفه الدائم مع حقوق الليبيين.[2]

وكانت قد وصلت إلى سدة الحكم في **روما** حكومة اشتراكية تحررية استطاع دي مارتينو إقناعها بوجوب إعطاء سلطات واسعة للسيد إدريس الذي يثق في أنه سيعكس من خلالها حسن تفاهم في العلاقة مع السلطات الإيطالية بخصوص مسألة نفوذها وتواجدها في برقة.[3]

ومن هنا فقد قررت الحكومة الإيطالية إجراء تفاوض جديد مع السيد إدريس، فقامت بإعلان أن إتفاق **عكرمة** قد ترك عدة ثغرات لم يتم التفاوض بينها وبين الليبيين عليها ولم يتم الوصول إلى إتفاق بشأنها، ولذا فإن الحكمة تقتضي بأن يتم بدء مفاوضات جديدة تكون شاملة لكل الجوانب التي سقطت في اتفاق عكرمة.

وبعد الترتيبات والاتصالات تم الاتفاق على عقد اجتماع جديد بين السيد إدريس ومستشاريه وبين ممثلي الحكومة الإيطالية برئاسة الكونت دي مارتينو والي برقة، وبدأت المفاوضات الجديدة في الخامس والعشرين من أكتوبر 1920م بمنطقة **الرجمة** الواقعة بالقرب من بلدة **الأبيار** وعلى مسافة غير بعيدة من مدينة بنغازي؛ وتوصل

---

(1) أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 23 ـ 24.
(2) أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 29.
(3) المرجع السابق نفسه.

الطرفان بعد مداولات متعددة استغرقت شهراً ونيف إلى الإتفاقية التالية[1]:

- يتم خلع لقب أمير على السيد إدريس السنوسي.
- تمنح منطقة دواخل برقة المكونة من **الجغبوب** و**الكفرة** و**جالو** و**أوجلة** الحكم الذاتي تحت سلطان الأمير إدريس مع جعل مدينة **أجدابيا** العاصمة الإدارية للإمارة الوطنية الجديدة.
- يحق للأمير اختيار مساعديه وموظفي إمارته بنفسه.
- يسمح للمجاهدين الاحتفاظ بأسلحتهم.
- يتم صرف مرتب شهري للأمير إدريس وآخر لعائلته من خزانة الحكومة الإيطالية، كما يتم صرف منحة مالية مخصصة لنفقات حكومته.
- يحق للأمير اختيار **علم** إمارته، كما يخصص للأمير **مكان** بجانب الوالي عند حضوره للمناسبات الرسمية التي تؤدي له فيها التحية العسكرية بما فيها إطلاق الأعيرة النارية الشرفية من المدافع.
- تلتزم الحكومة الإيطالية بدفع مرتبات أفراد الجيش والشرطة، ومشائخ الزوايا، وشيوخ القبائل.
- إعفاء الممتلكات السنوسية من الضرائب.
- يتعهد الأمير إدريس بأن لا يزيد عدد أفراد جيشه عن ألف جندي (يمكن زيادته بموافقة الطرفين).
- يسمح بحرية التجارة وتبادلها لكافة أفراد الطرفين.
- يتم حل **«الأدوار»** في خلال مدة ثمانية أشهر.

ووجهت في أعقاب هذا الإتفاق الذي عرف فيما بعد بإتفاقية **الرجمة** الدعوة من الحكومة الإيطالية للأمير إدريس ورجالاته إلى زيارة إيطاليا في بادرة لإثبات حسن النوايا وطيب العلاقة الودية بين الطرفين، وقبل الأمير إدريس الدعوة بالسفر إلى إيطاليا، ورافقه في رحلته **الكونت دي مارتينو وعمر باشا الكيخيا والشيخ أحميدة المحجوب ومحمد الفزاني وعلي باشا العابدية والشارف الغرياني وحسن بو خضرة وعبد القادر فركاش ومحمد الساقزلي وإبراهيم الشلحي**[2]، وكانت في نفس الوقت قد

---

(1) أنظر الدكتور علي محمد محمد الصلابي: الحركة السنوسية في ليبيا: سيرة الزعيمين إدريس السنوسي وعمر المختار (الجزء الثالث)، ص 59 ـ 61.

(2) أنظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 39.

وجهت دعوة مماثلة لقيادات إقليم طرابلس التي قبلت الدعوة وتوجهت بدورها إلى إيطاليا.

وبمضي الوقت وانتهاء مهلة الثمانية أشهر التي حددتها إتفاقية الرجمة لحل الأدوار، بدأت ضغوط السلطات الإيطالية تُمارس ضد الأمير إدريس مطالبة بتفسير لعدم إيفائه بهذا الشرط من الإتفاقية، وكان رد الأمير إدريس على تساؤلات السلطات الإيطالية بأنه لا يملك القدرة على إرغام القبائل بحل أدوارها، وذلك بعد رفضهم لهذه الفكرة من أساسها.[1]

لقد كان الأمير إدريس في كل ما مضى على اتفاق وتنسيق تام مع شيوخ القبائل على ما جرى من ترتيبات تسعى في محصلتها لإجهاض مناورات السلطات الإيطالية الاستعمارية في ليبيا، وما قبوله للإتفاقيات التي أبرمت مع الإيطاليين إلا خطوة يستطيع أن ينال بها منهم أكثر ما هم يظنون أنهم سيأخذونه من الليبيين، وكانت أهدافه الأساسية من توقيع تلك الاتفاقيات قد انصبت في الأمرين التاليين:

- إخراج البلاد من أزمتي المجاعة والحصار اللتين تعرضت لهما.
- كسب مزيدٍ من الوقت الذي يستطيع به تقوية صروح قوة المجاهدين.

فقد كان يعلم في قرارة نفسه أن الإيطاليين أتوا للبلاد كغزاة ليحتلوا ربوعها ويسيطروا عليها ويستقروا فيها، ولا يوجد في مخططهم أي نية أخرى سوى هذا الهدف، وأن معاهدات السلم التي سعوا إليها وقبلوا بكثير من شروطها على مضض ما هي إلا تكتيك مؤقت حتى يتمكنوا من خلالها من تجريد المجاهدين الليبيين من أسلحتهم، وأن يتم ربط لقمة عيشهم بكيان الدولة الإيطالية من خلال الأموال التي بدوأ يغدقون بها عليهم، وذلك بإدخالهم في نظام دولتهم الإداري والعسكري ليصبحوا جزءاً من قوتها العاملة.

بعد أن أبلغ الأمير إدريس السلطات الإيطالية بأنه لايستطيع حل الأدوار وأن ذلك يتطلب منه مزيداً من الوقت[2]، فإنه لم يكن أمام سلطات روما للاستمرار في إستراتيجيتها السلمية من أجل تحقيق أهدافها العسكرية التي كانت قد فشلت في تحقيقها بقوة السلاح، إلا أن تبحث عن حل آخر تلتف به حول مناورة الأمير إدريس

---

(1) أنظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 216 ـ 217.
(2) أنظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 218.

والمجاهدين الليبيين، وفي نفس الوقت تستمر في استكمال استراتيجية السلم التي تبنتها لتحقيق أهدافها الإستعمارية.

ولذا فقد اقترحت السلطات الإيطالية أن يتم تأسيس أدوار مشتركة بين الإيطاليين والمجاهدين الليبيين، على أن تكون نسبة الجنود الإيطاليين إلى عدد المجاهدين الليبيين عشرة إلى ثمانية، أي أن يكون مقابل كل عشرة جنود إيطاليين في الأدوار المشتركة ثمانية من المجاهدين الليبيين، وأضاف الأمير للإقتراح الإيطالي شرط عدم تدخل السلطات الإيطالية في تنظيم القبائل، وأن مثل هذا الأمر يترك مطلق التصرف فيه له شخصياً وذلك بالتنسيق مع شيوخ القبائل.[1]

وأخذت الاقتراحات الإيطالية الليبية شكل إتفاقية وقع عليها **الأمير إدريس** والوالي الإيطالي في برقة **الكونت دي مارتينو** في منطقة **أبو مريم** التي أصبحت الإتفاقية بعد ذلك تُعرف باسمها.

وصادق مجلس الوزراء الإيطالي في الخامس عشر من أكتوبر سنة 1921م على الاتفاقية لتصبح بذلك سارية المفعول.

مفاوضات الأمير إدريس
ووزير المستعمرات الإيطالية في غوط الساس:

بعد إتفاق **أبو مريم** بدأت العلاقة الليبية الإيطالية تتطور نحو طيّ **مرحلة** حقق الليبيون خلالها، برغم العناء الذي عايشوه، إنتصارات ساحقة على العدو الإيطالي، الذي لم يتمكن منذ غزوه الغاشم للديار الليبية في سنة 1911م من أن يحقق أي استقرار أو تقدم في مخططاته الإستعمارية التي من أجلها وطأت أقدامه أرض البلاد، فقد وجد أمامه مقاومة باسلة قدم فيها الليبيون أرواحهم فداء لوطنهم العزيز.

وانقسمت هذه **المرحلة** في حد ذاتها إلى **جزئين**، إحداهما الذي سبق الحرب العالمية الأولى، وهي مرحلة القتال والمواجهة العسكرية، أما الجزء الثاني منها فهو ذلك الذي بدأ من سنة 1915م إثر مهاجمة قوات المجاهدين تحت إمرة السيد **أحمد الشريف** للقوات البريطانية الرابضة في أرض مصر، وذلك تلبية منه لمطلب الأتراك الذين دخلوا الحرب العالمية إلى جانب الألمان.

---

(1) المرجع السابق.

وكان الأتراك يهدفون من وراء ذلك، وحسب مخططهم المشترك مع الألمان أن يفتحوا جبهة جديدة على القوات البريطانية في شمال أفريقيا لتُشغلها عن مواجهاتها الأخرى معهما في منطقة أوروبا، خاصة أنه لن يكلفهما فتح هذه الجبهة الجديدة ضد بريطانيا أية قوات من طرفهما، وذلك لأن المجاهدين الليبيين سيغنونهما عناء ومشقة هذا الأمر رغم أنهم ليس لهم في محاربة البريطانيين ناقة ولا جمل، وفي هذا الصدد فإن الحكومة التركية لم تقم أي اعتبار لمصالح الليبيين أو قضيتهم الذاتية في محاربة عدوهم الأساسي المتمثل في القوات الإيطالية الرابضة على أرض وطنهم.

هذه الأحداث هي التي أطلقت بدء الجزء الثاني من المرحلة الأولى في العلاقات الليبية الإيطالية، وهي ما يحلو للبعض أن يعرفها بمرحلة الوفاق السلمي، أو مرحلة الإتفاقيات السلمية، والتي كانت آخرها إتفاقية أبو مريم التي تمت في نهاية سنة 1921م.

لكن موت **دي مارتينو** وقدوم والي جديد يتسم بالعنصرية والتعنت، مع تغير رياح السياسة الإيطالية جعل إدارة السلطات الإيطالية تـرى بأن جميع الإتفاقيات التي أبرمتها مع الليبيين لم تحقق مخططاتها التي تصبو إليها، وأن عليها من الآن فصاعداً أن تنتهج استراتيجية الحرب واستعمال القوة.

وفي هذا الجو السائد سعت إيطاليا إلى المناورة من خلال بدء قواتها في خرق نصوص اتفاقيتي **الرجمة وأبو مريم**، وفي نفس الوقت الذي كانت تقوم فيه سرياً بتجهيز وإعداد قواتها ومضاعفتها استعداداً لحرب كاسحة تستطيع بها السيطرة على ليبيا، وفي هذا الإطار قدم إلى ليبيا من روما وزير المستعمرات الإيطالية **امندولا** لاستطلاع أمر تجهيزات قواته على الطبيعة.

وفي ذات الوقت سعى أمندولا لمقابلة الأمير إدريس الذي كان قد تلقى لتوه بيعة من زعماء طرابلس بتوليته أميراً على البلاد بأسرها؛ وتم لقاء أمندولا بالأمير إدريس في مخيم الأمير إدريس في منطقة **غوط الساس** الواقعة ضمن حدود منطقة **جردس العبيد** يوم 8/7/1922م، وكان هذا الاجتماع بينهما الذي حضره والي طرابلس الإيطالي **فولبي** على قدر كبير من الأهمية في التأثير على مسار حركة الجهاد الليبية.[1]

وترجع أهميته لأنه جاء كنتيجة مفروضة وأمر لا مناص منه بعد تعثر وفشل كل

---

(1) أنظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 41.

الاتفاقات السابقة التي تمت بين كتلة المجاهدين التي يمثلها الأمير إدريس وبين سلطات الإحتلال الإيطالي، وأصبح من الواقع أنه إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق لتحديد حقوق كل منهما فإنه لم يعد في المجال المنظور لكلاهما سوى استمرار القتال، وهذا في باطن الأمر ما كان يسعى له الجانب الإيطالي الذي كان يرى أن إحدى عشرة سنة قد مضت على دخولهم البلاد ولم يتحقق لهم بعد السيطرة التامة عليها.

وفي الوقت نفسه فهو ليس بالأمر المستبعد عن ذهن المجاهدين الليبيين، فهو حتى وإن كان أمراً غير مرغوب فيه إلا أنه يظل واجب يحتمه عليهم إيمانهم بعقيدتهم لتأديته، ويمليه عليهم حبهم وانتمائهم لأرض وطنهم لقضائه، ومن هنا فإنه لا بد لهم من أدائه وقضائه إذا دعت الحاجة إليه، وكما قاتلوا طيلة الإحدى عشر سنة السابقة فإنهم على أهبة الاستعداد لمواصلة جهادهم حتى ينالوا بغيتهم.

وكان لقاء الأمير إدريس بوزير المستعمرات الإيطالية هو عبارة عن جس نبض كل طرف منهما للطرف الآخر، وقد طلب الأمير إدريس من أمندولا في هذا اللقاء الموافقة على توحيد الإقليمين طرابلس وبرقة ليتحدث عن مصلحتهما كقطر واحد تحت أمرته، وذلك بعد أن كان قد وصله تفويض بيعة زعماء أقليم طرابلس، فرفض أمندولا بشدة هذا الطلب، ورد بأن الأمير إدريس يُعد مسؤولاً في تفاوضاته عن إقليم برقة فقط لا غير[1]، ووضع الأمير بذلك في موقف لا يحسد عليه فهو من ناحية لا يستطيع التخلي عن إقليم طرابلس وهو قلب وعصب ليبيا النابض، وفي نفس الوقت فهو إن التزم بالإتفاقيات المبرمة مع الحكومة الإيطالية لا يستطيع أن يقبل البيعة[2]، وتحت رفض الوزير الإيطالي لكافة مطالب الأمير إدريس الوطنية الأخرى والتي كان من ضمنها المطالبة بعودة السيد أحمد الشريف[3]، **أحس الأمير إدريس بحدسه بأن شعائر الحرب قد أزفت، وأن أمندولا لم يكن قادماً لهذا الاجتماع للتفاوض على السلم وإنما غرضه المناورة والاستطلاع، ولتجهيز مسرح البلاد لشن حربه عليها.**

فما كان من الأمير إدريس بعد هذا الإجتماع إلا أن بعث بموافقته لزعماء طرابلس

---

(1) المرجع السابق نفسه.

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) لقد ألح السيد إدريس بشدة في أمر السماح للسيد أحمد الشريف بالعودة لليبيا، لكن طلبه رفض من قبل وزير المستعمرات الإيطالية أمندولا كما رفضت بقية مطالبه الوطنية.

بقبول بيعتهم له على ضم إقليم طرابلس تحت إمارته[1]، وقرر الرحيل إلى مصر ليقود الجهاد السياسي من على منابر ساحتها، ويترك أمر الجهاد العسكري لرجاله البواسل وفوض شقيقه الأصغر السيد **محمد الرضا السنوسي** وكيلاً عنه على شؤون الحركة السنوسية في برقة وعين السيد **عمر المختار** نائباً له وقائداً للجهاد العسكري.[2]

(1) إيريك أرمر فولي دي كاندول: أنظر للحاشية في صفحة 41، كذلك أنظر في نفس المرجع للملاحق رقم 2 ورقم 3: صفحة 156 إلى صفحة 158 التي تشتمل على نص بيعة الطرابلسيين للأمير إدريس ورده عليها. أنظر كذلك الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 261 ـ 262.

(2) أنظر الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 267.

الفصل السادس

المرحلة الثانية من الاحتلال الإيطالي

تمهيد:

يتناول هذا الفصل **المرحلة الثانية** من فترة الإحتلال الإيطالي لليبيا والتي تبدأ بسنة 1922م وتنتهي بسنة 1931م، وقد جرى اختياري لسنة 1922م بالذات لتصنيفها كبداية لمرحلة جديدة في عهد الإحتلال الإيطالي لليبيا ونهاية للمرحلة السابقة لها والتي بدأت مع لحظة حدوث الإحتلال نفسه في سنة 1911م، لأن سياسة الدولة الإيطالية قد أخذت منعطفاً جديداً من خلال تبنيها لأسلوب مختلف في محاولتها القضاء على المقاومة الليبية، وقد جاء هذا الأسلوب المغاير لما قبله كباكورة لسياسات الحكومة الفاشستية الجديدة التي أخذت مكان الحكومة الليبرالية السابقة في حكم الدولة الإيطالية.

وسأسرد في هذا الفصل لكل ما أتى بعد ذلك على مر السنين من سياسات قمعية ثم خطط إجرامية تعمل على محاولة إبادة الشعب الليبي، فطالت كافة أفراده ولم تستثنِ منهم أحداً، حيث شملت الشيوخ والأطفال والنساء، وحاصرت الموانئ والحدود والمدن وعزلت القبائل في معسكرات اعتقال مات في أثنائها نصف أفرادها، بل إنها طالت حتى المواشي التي لم تنجُ من وحشية وهمجية قوات الإحتلال التي قضت على معظمها، وناضل المجاهدون الليبيون في غمار هذه الهجمة الشرسة التي أطلقتها الحكومة الفاشستية الجديدة حتى آخر نبض في قدراتهم المتواضعة أمام جحافل قوات دولتها الكبرى التي تملك الطائرات والبوارج الحربية والدبابات والمدرعات وغيرها من الأسلحة الثقيلة، وهم الذين لا يملكون من العتاد الحربي سوى بنادقهم العتيقة وعزيمتهم الوطنية التي مكنتهم من الصمود في مقاومة شديدة باسلة استمرت أكثر من

عشر سنوات سيطرت قوات الإحتلال الإيطالي في نهايتها على مقاليد الأمور في البلاد وتحقق لها حلمها الإستعماري في حتلال ليبيا والسيطرة عليها.

وينقسم هذا الفصل إلى **ثلاثة مباحث** يتناول **أولها** التغيير السياسي الذي مرت به إيطاليا في نظام حكمها السياسي في دولتها الأم والذي وصل **الحزب الفاشستي** فيها إلى الحكم، وتحليلي لانعكاس ذلك على سياستها تجاه ليبيا، وتتبع تأثيره على مسار كل من المبادرات السلمية القائمة وعلى الإستراتيجية العسكرية في مسرح القتال بليبيا، وسيدور التحليل حول توضيح أن التغير في سياسة القيادة الإيطالية هو تغير في الأسلوب وليس في أهدافها الإستعمارية.

ثم يتناول **المبحث الثاني** عودة القيادة الإيطالية للمفاوضات كاستراتيجية يقصد من ورائها كسب الوقت لترتيب أوراقها العسكرية، ولتمحيص وفحص قيادات المجاهدين عن كثب لاستغلال نقاط ضعفهم؛ فسنعرض لمفاوضات السيد **عمر المختار** القائد العسكري لقوات المجاهدين مع السلطات الإيطالية وما جرى فيها من دسائس خبيثة لبث الفرقة بين المجاهدين.

ثم أعرض في **المبحث الثالث** لخطط ومناورات قوات الإحتلال الإيطالي في العمل على شل حركة الجهاد الليبي من خلال عزلها للمدن، والمجاهدين، وزجها بالقبائل في معسكرات الاعتقال ومحاصرة نقاط الحدود والموانئ، كما سأتناول نقطة التحول الكبرى التي جرت بسبب نكبة القبض على رمز الجهاد الليبي **السيد عمر المختار**، وإعدامه بمدينة سلوق في الخامس عشر من سبتمبر 1931م، وتوقف المقاومة المسلحة التي أصيبت في مقتل، وتحولها إلى مرحلة جديدة أخذ فيها الكفاح الليبي منحى جديداً من أجل نيل الإستقلال امتد من سنة 1931م إلى سنة 1951م. وهذا ما سيتناوله الفصل القادم من هذا الكتاب.

المبحث الأول

وصول الحكومة الفاشستية للحكم في إيطاليا وتبني سياسة عسكرية جديدة في ليبيا: إلغاء كافة الاتفاقيات السلمية وتجدد المواجهة العسكرية

كما رأينا قبلاً أن دولة إيطاليا ربما كان لها السبق الأول في مضمار تبني السياسة الإستعمارية القديمة في تاريخ ما قبل التقويم الميلادي وما بعده بقرون والذي كان يتسم شكل الإستعمار فيه بغلبة وسطوة الأمبراطوريات العملاقة على ربوع العالم القديم، بواعز من حمى التاريخ البشري القائم على الصراع بين أقوام البشر بعضهم بالبعض الآخر في محاولات سيطرة كل طرف منهم على الطرف الآخر والعمل على سلب ونهب ما يملكه من ثروات، واستعباد أفراده واستغلالهم وتسخيرهم لمنافعه الذاتية.

وقد كانت الأمبراطورية الرومانية تُشكل أحد أقطاب تاريخ ذلك العالم القديم الكبرى، حيث كان لها باع طويل في استعمار الشعوب الأخرى واستحلاب ثرواتها، وذلك قبل أن تولد الحركة الإستعمارية الدولية الحديثة بأكثر من سبعة عشر قرناً. لكنها في عصر تاريخ العالم الحديث كانت دولة إيطاليا من آخر الدول التي انضمت لنادي القوى الإستعمارية الذي بدأ يتكون في القرن الخامس عشر الميلادي، حيث لم يتم انضمامها له إلا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، ولم يكن يرجع سبب تأخرها في إيجاد مكان لها بين صفوف الدول الإستعمارية المتنافسة هو تشبثها بالمبادئ النبيلة التي تنبذ فكرة استعمار الدول الأخرى بقدر ما كان يرجع سببه إلى ضعفها وتفككها لعدة دويلات صغيرة يجتاحها الصراع بين زعمائها وأحزابها المتفرقة.[1]

إن هذا الصراع والتطاحن الذي كان يجري بين قواها السياسية والذي كان يعكسه تغير حكوماتها المستمر التي أثبتت فشلها في حل المشاكل الإقتصادية والاجتماعية المتفشية في المجتمع، أدى على مداه المستمر إلى ظهور القوى السياسية المتطرفة بين

---

(1) ريتشارد بوزوورث: «موسلليني»: Richard Bosworth: MUSSOLINI, Published by Arnold, London 2002، ص 83.

ثنايا الجماعات السياسية والعسكرية والتي استطاعت أن تحول نفسها إلى حزب بدأ يكسب مؤيديه في وسط الجماهير التي اعتقدت بأنه ربما يحقق لها طموحاتها التي فشلت القوى السياسية الليبرالية في تحقيقها، ومن هنا وصل **الحزب الفاشستي** إلى السلطة في دولة إيطاليا في سنة 1922م، وحمل معه أساليبه القمعية، وتعطشه لمصادرة الحريات والاستبداد في الحكم الذي لم يعان من ويلاته أفراد الشعب الإيطالي فقط بل أيضاً شعب ليبيا الذي كان رهينة إحتلال القوات الإيطالية الغاشمة.

لكن الخطأ الفادح الذي يقع فيه بعض المؤرخين والمحللين السياسيين عند تعرضهم لمسألة تحليل استراتيجية القوى الإستعمارية هو ظنهم بأنها متغيرة وغير ثابتة الأهداف وذلك بحسب تغير التيارات السياسية الحاكمة فيها، حيث يعتقدون بأنه يسودها الميل إلى تغيير أهدافها في استغلال دول العالم الثالث والسيطرة عليها وعلى مواردها كلما آلت عملية صناعة القرار فيها إلى حكومة **ليبرالية أو اشتراكية** أو غيرها[1] وذلك بانتهاجها لسياسة متسامحة ومسالمة مع الدول التي تنوي احتلالها أو تلك التي تم لها احتلالها مسبقاً، والعكس في ذلك صحيح، أي أنهم يظنون بأنه كلما كانت هناك حكومة **محافظة** أو حكومة **يمنية متطرفة** فإن هذه الأهداف الإستعمارية تظهر إلى السطح لتُشكل عصب استراتيجيتها الأساسية التي تطمح لتحقيقها؛ وهذا ليس بصحيح البتة، ولا يمت للحقيقة والمنطق والفهم السليم بصلة.

فالتسلسل المنطقي لمجريات أحداث التاريخ يقول بأن **الأهداف الإستراتيجية** التي تبنتها حكومات الدول الإستعمارية في مطلع القرن الخامس عشر هي ثابتة ولم يطرأ عليها تغيير، ولم **تتبدل** قيد أنملة منذ ذلك الحين وحتى صبيحة هذا اليوم، وظلت على ما هي عليه قائمة على **إستعمار الدول الأخرى** المالكة **للثروات** الطبيعية، أو **المواقع** الإستراتيجية وغير **القادرة** على الدفاع عن نفسها، هذا بالرغم من تداول حكومات مختلفة الانتماء السياسي على سدة حكم بلادها، وكل الذي تبدل أو تغير في سياسات هذه الدول هو اختيارها للوسائل المستخدمة والمتبعة لتحقيق هذه الأهداف الإستعمارية وليست الأهداف في حد ذاتها؛ وللأسف الشديد ليس هناك في الأفق ما يشير إلى أن هذه الأهداف سوف تتغير أو تزول عن خارطة السياسات الإستراتيجية لهذه الدول في أي يوم طالما ظلت معطيات نشأتها قائمة ومستمرة في تحفيزها على الاستمرار عليها.

---

(1) إن أشد أنواع القمع غير الإنساني الذي تعرض له شعب الجزائر قد تم ممارسته في عهد الحكومة الفرنسية الإشتراكية التي كان يرأسها جي موليه سنة 1956م.

ومن هنا فإن الاعتقاد السائد لدى بعض المؤرخين والمحللين السياسيين المتتبعين والمهتمين بتاريخ ليبيا الحديث وعلى وجه التحديد لفترة الاحتلال الإيطالي للأراضي الليبية والذي يذهب إلى الظن بأن التغير الذي طرأ على كيفية تعامل القوات الإيطالية مع قضية احتلالها لليبيا بعد مقدم الحكومة الفاشستية للحكم في إيطاليا راجع إلى نتوء وبروز الأهداف الإستعمارية التي يعكسها برنامج الحزب الفاشستي، هو غير صحيح.

وذلك لأنه من ناحية أن دولة إيطاليا ليست إستثناء عن تلك القاعدة التي ترتكز عليها أسس الإستراتيجية القومية لعصبة الدول الإستعمارية، ولأنه من ناحية أخرى أن ما طرأ من تغيير في تعامل الحكومة الفاشستية مع مسألة احتلالها للأراضي الليبية لم يكن تغييراً في الأهداف الإستراتيجية العامة القائمة عليها سياسة الدولة الإيطالية والتي انضمت بموجبها وعلى أساسها لمعسكر الدول الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر، وإنما كان تغييراً في الأسلوب المتبع لتحقيق تلك الأهداف، وقد جاء تغيير الأسلوب هذا نتيجة لاعتقاد الحكومة الفاشستية بأن الأسلوب الذي كانت تتبعه الحكومة الليبرالية التي سبقتها في الحكم هي سياسة فاشلة ولن تؤدي لنتائج في تحقيق هدف الدولة الإستعماري بإحكام السيطرة على الأراضي الليبية وإخماد المقاومة فيها، ومن هنا انتهجت سياسة عسكرية صارمة كثفت لها عصب قواتها، وألغت بها كافة الاتفاقيات السلمية التي وقعتها الحكومة السابقة مع المجاهدين الليبيين.

والصحيح هو أنه لا يوجد فرق بين الحكومة الليبرالية وخليفتها الحكومة الفاشستية في السعي لتحقيق الهدف الإستراتيجي العام للدولة الإيطالية، وإنما كان اختلافهما في اختيار الوسائل التي كانت تراها كل منهما على حدة مناسبة للوصول إلى الأهداف المرسومة، والدليل على ذلك فإن الحكومة الليبرالية برئاسة **جيوفاني جيوليتي**[1] هي التي قادت حملة إحتلال الأراضي الليبية وهي التي استمرت في اختيار الأسلوب العسكري الصارم لإحكام السيطرة على البلاد، ولكنها عندما اصطدمت بجدار المقاومة العنيفة التي أظهرها الشعب الليبي في صد الاحتلال، وبعد سنين من الخسائر البشرية والمادية التي أرهقت كاهل الحكومة الإيطالية اتجهت الأخيرة إلى تغيير أسلوبها في سعيها لتحقيق هدف دولتها، لكنها لم تغير الهدف نفسه، فقامت بمحاولة استعمال الوسائل الدبلوماسية والمهادنة عن طريق فتح باب المفاوضات وإعطاء بعض

---

(1) ريتشارد بوزوورث: «موسلليني»: Richard Bosworth: MUSSOLINI, Published by Arnold, London 2002، ص 83

التنازلات لليبيين في خطة تسعى على المدى البعيد إلى تخدير المقاومة وسحب بساط القوة من تحت قدميها، بتجريدها من سلاحها وإدخالها ضمن كادر دولتها بربطها معيشياً مع دوائر إدارتها. وهكذا، عندما تولت الحكومة الفاشستية بقيادة **موسلليني** الحكم في سنة 1922م، رأت أن الأسلوب الدبلوماسي القائم على المهادنة هو أسلوب فاشل، ومن ثم تبنت الأسلوب الحربي الصارم من جديد.

وذلك باعتماد سياسة القبضة الحديدية تجاه ليبيا، واتباع استراتيجية عسكرية قائمة على القتال المكثف، وإلغاء كافة الاتفاقيات السلمية التي تم إبرامها مع الليبيين مسبقاً.

لكنها رغم الثقل العسكري الذي أظهرته الإدارة الإيطالية الجديـدة في مواجهة المقاومة الليبية خلال سبع سنوات من القتال المستمر فإنها لم تحقق النجاح الذي كانت تأمله، ووجدت نفسها مرغمة تحت وطأة عنف المقاومة للعودة ولو مؤقتاً للمفاوضات مع الليبيين وذلك حتى تحصل على فسحة من الوقت تلتقط فيها أنفاسها، وتتمكن من إعادة ترتيب استراتيجياتها العسكرية بما يتناسب وحجم المقاومة، فقامت بالتفاوض أولاً مع **الأمير إدريس** في مدينة الأسكندرية عن طريق وزيرها المفوض في **القاهرة**، ثم أتبعته بسلسلة من اللقاءات السرية التمهيدية مع المجاهدين الليبيين في أرض الوطن كان أهمها ذلك اللقاء الذي جرى بين السيد **عمر المختار** والمارشال **بادوليو** في شهر يونيو 1929م في منطقة **سيدي ارحومه**، والذي سنتناوله بالتفصيل في المبحث القادم.

المبحث الثاني

العودة للمفاوضات السلمية:
مفاوضات السيد عمر المختار مع سلطات الاحتلال الإيطالي

سوف أستعين في تناولي لهذه المفاوضات الهامة التي دارت بين السيد **عمر المختار** وقوات الاحتلال الإيطالي بعدة مصادر بينها مذكرات القادة الإيطاليين الذين شاركوا في هذه المفاوضات وأرّخوا لها، وأيضاً من المؤرخين الإيطاليين الذين أخذوا عن هؤلاء القادة ونقلوا ما تم في تلك المفاوضات وما جرى في مراحل التمهيد لها ثم بعد ذلك ما أفرزته من نتائج؛ وأيضاً الاستعانة بكتب المؤرخين العرب والأجانب التي احتوت على معلومات كثيرة في هذا الخصوص، هذا إلى جانب المعلومات الهامة التي استقيتها شخصياً ومباشرة من المعاصرين لتلك الأحداث، وكان أول تلك المنابع التي كانت تزخر بفائض هائل من معلومات أحداث تلك الفترة هو **الملك إدريس** رحمه الله الذي سمعت منه الكثير عنها، وأيضاً ما سمعته من العديد من السادة الوطنيين الأفاضل الذين عاصروا تلك الأحداث وشاركوا فيها والذين سيأتي ذكرهم في حينه.

ونستهل معلوماتنا بما جاء على لسان العدو نفسه ومن خلال وثائقه التي تصف أحداث تلك المفاوضات التي جرت بينهم وبين السيد **عمر المختار**، حيث جاء في الوثائق الإيطالية أن الحاكم العام المارشال **بادوليو** قد ذكر في رسالته إلى وزير المستعمرات **دي بونو** بتاريخ 10/ 1/ 1930م ـ أي بعد فشل مفاوضاته مع السيد **عمر المختار** ـ أنه وجد في **برقة** مقاومة جريئة ذات بأس شديد، يسودها التعاضد والتماسك والإلتفاف حول شخص **عمر المختار**. كما وجد أن أحوال الجيش الإيطالي والإدارة الإيطالية قد دب فيها الملل واكتنفها الأعياء، وتسرب إليها الإحباط والفتور، ولهذا فقد أصدر تعليماته لنائبه الجنرال **سيشلياني** بتاريخ 29/ 1/ 1929م بأن:

أولاً: إن يقيم خط دفاع حول المناطق المأمونة التي يسهل الدفاع عنها، ويضع فيها القوات الإيطالية المتغلغلة في الدواخل.

ثانياً: إعادة ترتيب القوات الإيطالية في وحدات يتم تنظيمها وتهيئتها معنوياً وتكتيكياً.

ثالثاً: الإقتصاد في النفقات لكي تتوفر الأموال لبناء الطرق التي بدونها لن تنجح محاولات السيطرة على المستعمرة.

رابعاً: الإقلال من الطلعات العسكرية خارج خط الدفاع المذكور والإستعاضة عنها بعمليات لمقاومة الهجمات التي يتم توجيهها لهذا الخط، وهذا ما سيؤدي إلى توفير الأموال والجهود المبذولة على العمليات العسكرية الكبيرة التي لم تحقق الفائدة المرجوة منها.

وبينما كان الجنرال **سيشلياني** يحاول تنفيذ توجيهات المارشال **بادوليو** فإن حركة **الثوار السنوسيين** التي كانت نشطة خلال المدة بين يناير ومارس من سنة 1929م، قد توقف نشاطها تماماً، وهذا ما وجدت فيه السلطات الإيطالية فرصة سانحة للدفع بمشروع مخططها في فتح باب المفاوضات قبل أن تجدد حركة الجهاد الليبية نشاطها في المقاومة التي أنهكت كاهل السلطات الإيطالية.

وقد استبعدت الوثائق الإيطالية في سردها لأحداث الوقائع أن تكون البادرة الأولى للدعوة إلى التفاوض قد صدرت عن السيد **عمر المختار**، إلا أنها تشير إلى أن هناك إجتماع قد جرى بين **الأمير إدريس** والوزير الإيطالي المفوض **بالقاهرة** بناء على موافقة وزير المستعمرات **دي بونو**، وتم عقد الإجتماع في فندق **«كلاريدج» بالإسكندرية** بتاريخ 23 مارس 1929م.

ويبدو أن الطرفين أظهرا رغبة في حقن الدماء والسير في مفاوضات جادة، فقد أطلقت إيطاليا ـ تعبيرا عن حسن النوايا ـ سراح السيد **محمد الرضا** نائب **الأمير إدريس** من سجنه في إيطاليا ونقلته إلى برقة، وذلك تلبية لطلب من السيد **عمر المختار**.

وقد تم الإتصال الأول بين الحكومة الإيطالية والسيد **عمر المختار** عن طريق مجموعة من المجاهدين الذين بدأ لهم أن الجهاد القتالي قد أدى دوره الفعال، ومن طبيعة الأمور أن يتطور إلى جهاد سياسي تنقله طبيعته إلى مائدة المفاوضات، وكانت هذه المجموعة تتألف من **علي باشا العبيدي والشارف الغرياني وخالد الحمري ورويفع فركاش** وآخرين.

وقد كانت الإجتماعات الأولى تمهيدية وسرية، ولم يكتب لها النجاح إلا بعد أن اشترك فيها بدور رئيسي السيد **محمد الرضا السنوسي**، فتوصل الجانبان إلى اتفاق عام على أن يجري تنقيحه وتدقيقه في إجتماع لاحق مع الجنرال **سيشلياني** نائب الحاكم العسكري العام، يتبعه إجتماع تال مع الحاكم العسكري العام المارشال بادوليو.

وهذا ما يؤكد بأن كل الذي سبق هو عملية تفاوض صرفة وليست إستسلام كما ادعى المارشال **بادوليو** بعد أن فشلت المفاوضات.

ويذكر المؤرخ الإيطالي **ديل بوكا**[1] في شرح أسباب جنوح الطرفين إلى التفاوض، ومحاولة التوصل إلى صلح مشرف تفاصيل كثيرة عن الاتصالات التي انتهت بالإجتماع الهام الذي عقد يوم التاسع عشر من شهر يونيو 1929م في منطقة **سيدي ارحومه** بين السيد **عمر المختار** والمارشال **بادوليو**، والتي نجتازها هنا إلى تفاصيل الاجتماع ذاته، والتي يصفها كالآتي:

«يصل المارشال **بادوليو** إلى موقع الاجتماع بدون حراسة وبرفقته عدد من كبار الموظفين والرسميين ليجد السيد **عمر المختار** في إنتظاره محاطاً «**بدور**» كامل من أربعمئة مجاهد بين فرسان ومشاة يحيطون بمكان الاجتماع، مما جعل الجنرال **غرزياني** يصف ذلك الاجتماع في مذكراته التي نشرها بعد ذلك بسنوات، بأن **عمر المختار** ظهر محاطاً بفرسانه المسلحين كمنتصرٍ يملي شروط هدنة على المنهزمين».

وقد اقترح السيد **عمر المختار** في ذلك الاجتماع أن يتم إقرار هدنة من الجانبين لمدة شهرين وذلك ليمكن رؤساء الطرفين من دراسة الحيثيات والتوصل إلى شروط صلح دائم فيما بينهم، وعندها ألح عليه المارشال **بادوليو** أن يذكر له تلك الشروط العامة التي يراها تؤدي إلى صلح دائم، فكان رد السيد عمر المختار بالشروط التالية:

أولاً: إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، والعفو العام عن جميع المناضلين الذين اتهموا بجرائم سياسية، سواء في **برقة** أو خارجها.

ثانياً: إجلاء الحاميات الإيطالية التي تم إنشاؤها أثناء حرب سنتي 1922م و 1923م بما فيها حاميات **الجغبوب وجالو**.

ثالثاً: إعادة حق المجاهدين في جمع **العشور** من المواطنين المقيمين حول الحاميات الإيطالية بالقرب من الساحل.

رابعاً: مدة الهدنة شهرين قابلة للتمديد شريطة موافقة **المارشال** على جميع شروطها ووضعها حيز التنفيذ.

وقد أكد المارشال **بادوليو** في البرقية التي أرسلها لوزير المستعمرات في 24 يونيو

---

(1) ديل بركا: ص 156.

1929م بأنه رفض كل هذه الشروط بقـوة ويؤكد أنه على يقين من أن قوة **الحركة السنوسية** في زوال، مما جعل **دي بونو** يعتقد أن المقاومين **البرقاويين** قد استسلموا بما فيهم **عمر المختار** (كما ورد في يومياته التي سطرها بخط يده).

غير أن الوثائق الإيطالية تكذب إدعاءات المارشال **بادوليو** وتؤكد بناء على مصادر إيطالية مطلعة[1] بأن الشروط التي وافق عليها المارشال كأساس للصلح الدائم هي:

أولاً: السماح للسيد أحمد الشريف السنوسي والسيد محمد إدريس السنوسي والسيد صفي الدين السنوسي وبقية أعضاء العائلة السنوسية بالعودة إلى برقة مكرمين ومعاملين معاملة تليق بهم.

ثانياً: اعتبار أملاك الزوايا السنوسية أملاك وقف، ودفع مرتبات لشيوخ الزوايا.

ثالثاً: إعادة الأملاك الخاصة بالعائلة السنوسية.

رابعاً: إعفاء الزوايا السنوسية وأملاك العائلة السنوسية من الضرائب.

خامساً: يسلم المجاهدون نصف أسلحتهم مقابل ألف ليرة لكل بندقية، وينضم بقية المجاهدين المسلحين إلى المنظمات التي تقيمها الحكومة الإيطالية فيما بعد. وتتعهد الحكومة الإيطالية بتوفير المساكن اللائقة بهم وإمدادهم بالمؤن.

وأخيراً: وفي نفس الوثيقة يتأكد أن السيد **عمر المختار** قد رفض أن يسلم أي مجاهد سلاحه، وكذلك رفض أي إجراء يحرم المجاهدين من إمكانية الدفاع عن أنفسهم. وكانت هذه هي نقطة الخلاف بين السيد **عمر المختار** والسيد **الحصن**(*) الذي كان حاضراً للتفاوض نيابة عن أبيه السيد **محمد الرضا**.

وقد ذهب المؤرخون والمحللون السياسيون إلى أن **بادوليو** عندما اختار طريق المفاوضات لم يكن يهدف من ورائها إلا التلاعب على طرفي الصراع، لتحقيق مكاسب شخصية، ولعل أكثر من اقترب من هذه الحقيقة في بحثه وتحليله من بين هؤلاء المؤرخين والمحللين هو **جورجيو روشا** الذي قال في صدد ذلك:

«لم يكن موقف بادوليو سهلاً، لأنه وجد نفسه يحارب على جبهتين، الأولى ضد حركة الجهاد السنوسية، والثانية ضد إدارة المناطق المحتلة التي كانت على استعداد لإستغلال أي أخطاء قد يكون قام بارتكابها. ومن هنا فقد جاء

---

(1) ديل بوكا: ص 155.

(*) ولد السيد الحصن سنة 1901م وتوفي في سنة 1938م، أنظر مصطفى أحمد بن حليم: **صفحات** مطوية من تاريخ الحركة السنوسية ص 578

اختياره ـ على ما يبدو ـ للعبة مزدوجة محفوفة بالمحاذير، كان الهدف منها **من ناحية** تقديم ضمانات لقيادة الإحتلال الإيطالي بأن استسلام **عمر المختار** بدون أية شروط أصبح أمراً مؤكداً ووشيك الوقوع، وهذا ما سيمكن بادوليو من مواصلة عمله السياسي دون تدخل خارجي. **ومن ناحية أخرى** فإنه بقيامه بالتفاوض مع زعماء **الحركة الجهادية السنوسية** من أجل الوصول إلى سلام ضعيف ومهلهل يقوم على مشاركتهم في بعض السلطة في **برقة** ودون مساس بالمخططات الإيطالية الإستعمارية يكون ذلك بمثابة تحقيق نصرٍ كبيرٍ، وكانت تسود عقل **بادوليو** القناعة التامة بأن الوصول إلى هدنة لمدة بعض شهور مع العمل على تغذية هوة الانقسامات في داخل الجبهة السنوسية سيؤدي إلى انتهاء المقاومة ويكفل سيطرة القوة الإيطالية المطلقة على البلاد. ولذلك فقد كان بادوليو ميالاً إلى تقديم عدة تنازلات إلى السيد عمر المختار وبارتجالية فورية، لكنه لم يكن يقوم بتدوين ذلك في اتفاقية مكتوبة كما كانت تطالبه بذلك **قيادة حركة الجهاد السنوسية**. وقد قام **بادوليو** بتقديم الوعود إلى **سيشيلياني** بشل حركة المقاومة، وذلك لإعتقاده بأن الخلافات الداخلية بين حركة التمرد التي كان يشجعها الإيطاليون بالمكافآت والوعود الوردية، والتي كانت تتصاحب مع العمل المستمر لإنهاك سكان الجبل سيجعل من المستحيل على المدى القريب استئناف حرب العصابات(*)».

(*) كانوا يسمون جهاد الليبيين ومقاومتهم لصد جحافل قواتهم الإحتلالية بحرب العصابات.

المبحث الثالث

خطط ومناورات قوات الإحتلال الإيطالي في العمل على شلّ حركة الجهاد الليبي

ما أن انتهت المفاوضات التي عقدت في منطقة **سيدي ارحومه** بين السيد **عمر المختار** والمارشال **بادوليو** خلال شهر يونيو 1929م، حتى كان قد اتضح للسلطات الإيطالية بشكل قاطع لا مراء فيه، بأنه لن يطيب للإيطاليين المقام في **ليبيا** بصفة عامة، وفي **برقة** على وجه التحديد، إلا بالقضاء التام والمبرم على روح المقاومة فيها.

وأنتهت الحكومة الفاشستية بهذه النتيجة إلى تحديد أسلوبها القادم في التعامل مع المجاهدين في ليبيا، وهو استعمال أقصى أنواع العنف المبني على التكثيف العسكري المؤزر بالعتاد الحربي المتفوق والمؤدي إلى الإبادة الجماعية لكل المجاهدين الليبيين، وكل من يمولهم أو يساعدهم أو يأويهم.

وهكذا وضعت الحكومة الفاشستية خطتها القائمة على الأسس المشار إليها أعلاه، والتي بدأتها بإقامة سور مهول من الأسلاك الشائكة يمتد على طول الحدود الليبية المصرية لمسافة مائة وثمانين ميلاً (مائتان وتسعون كيلومتراً)، بحيث يمتد إلى ما بعد واحة **الجغبوب** ويستمر شمالاً حتى يصل إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط المحادي لنقطة الحدود الليبية بمنطقة **أمساعد**، وتبلغ سماكة هذا السور الحصين بما يزيد على ثلاثة أمتار من الأسلاك الشائكة المتراصة في بعضها البعض، ويبلغ ارتفاعه ما يزيد على المتر ونصف المتر؛ وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1. **محاصرة المجاهدين ومنعهم من اللجوء لمصر، في خطة وقائية يرجى منها قطع دابر تمكينهم من الهروب إلى مصر عند تكثيف هوادة القتال عليهم، والتي كان سهلاً عليهم قبلاً اللجوء إليها متى شاءوا ثم العودة منها إلى ليبيا لإستئناف القتال ضد القوات الإيطالية.**

2. **منع التمويل والإمدادات الغذائية والحربية، بتجفيف خط المنبع الذي تأتي منه** هذه الإمدادات.

قامت السلطات الإيطالية في سياق خطتها للقضاء على المقاومة الليبية وتحت

إشراف المارشال غرزياني المعروف بعنصريته وقسوته وإنحرافه عن كل سمات الروح الإنسانية السوية، بحملة مكثفة اعتقل فيها جميع رؤساء القبائل وشيوخ الزوايا وأعيان المدن في كافة أرجاء برقة، ثم أغلق جميع الزوايا السنوسية وصادر أملاكها، وأصدر قراراً بقتل كل شخص يحمل السلاح، أو توجد في حيازته أي نوع من الأسلحة.

وقد كانت أكثر الخطط ـ في جعبة الحكومة الفاشستية في إيطاليا ـ إجراماً والتي قام غرزياني بتنفيذها، تلك التي تم فيها إجلاء كافة أفراد القبائل من مواطنهم، وسوقهم في عملية غير إنسانية إلى معتقلات جماعية محاطة بالأسوار الشائكة في المنطقة الواقعة بين أجدابيا وسرت، والتي عرفت تاريخياً باسم معتقلات العقيلة نسبة للمنطقة التي أقيمت فيها هذه المعتقلات، ويقدر عدد أفراد القبائل الذين تم إجلاؤهم من مواطنهم وزجهم في تلك المعتقلات بمائة ألف شخص.[1]

وكان الغرض الذي تنشده السلطات الإيطالية من وراء إقامة هذه المعتقلات الجماعية التي كان يتم تهجير أفراد القبائل لها، هو تحقيق الأهداف التالية:

1. حرمان المجاهدين الليبيين من دعم القبائل لهم بالزاد والعتاد.

2. عزل المجاهدين وتطويق الحصار عليهم، من خلال زحف القوات الإيطالية عبر المساحات التي كانت آهلة بالسكان من أفراد القبائل، والتي كانت تفصلهم في بعض الأحيان عن الوصول إلى قوات المجاهدين.

3. ضمان أن لا يتم ظهور مجاهدين جدد من بين نجوع هذه القبائل يأخذون أماكن الذين تعتقلهم أو تقتلهم القوات الإيطالية.

4. الإستيلاء على الأراضي الخصبة التي كانت تسكنها بعض القبائل وتمليكها للإيطاليين الذين يتم توطينهم في البلاد.

5. الحصول في نهاية فترة الاعتقال على أيدي عاملة رخيصة من بين أفراد القبائل الليبية الذين فقدوا أراضيهم ومواشيهم، ولم يبق لهم سوى ما سيعرضه عليهم الإيطاليون من أعمال وضيعة لسد كفاف العيش.

وقد نجحت الحكومة الفاشستية في تحقيق أهدافها الإجرامية الإستعمارية

---

(1) أنظر: Richard Bosworth: MUSSOLINI, Published by Arnold, London 2002، ص 255.
كذلك أنظر إيريك ساليرنو: حرب الإبادة في ليبيا، تعريب: علي الصادق حسنين، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ـ طرابلس، الطبعة الأولى 1984م، ص 151 ـ 207.

المذكورة بعد إنقضاء فترة هذه المعتقلات اللاإنسانية، والتي استمرت لمدة ثلاث سنوات (من سنة 1930م إلى سنة 1933م)، لتنتهي المقاومة بمحاصرة المجاهدين، والقبض على السيد **عمر المختار** وإعدامه، وموت أكثر من **نصف عـدد الليبيين** الذين تم ترحيلهم لتلك المعتقلات في ظروف صحية ومعيشية قاسية، عم فيها الجوع، وإنتشرت الأمراض، واستشرت الأوبئة، وتسلط برد الشتاء القارس، وحرارة الصيف القائضة، ومات في نفس تلك الفترة التي أمضاها هؤلاء الليبيون الذين غلبوا على أمرهم في تلك المعتقلات الجماعية البغيضة أكثر من **تسعين بالمائة** من ماشيتهم.[1]

---

(1) أنظر: Richard Bosworth: MUSSOLINI, Published by Arnold, London 2002، ص 255. كذلك أنظر الدكتور الهادي أبو لقمة: الإستعمار الإستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911 ـ 1939م، تجده في: الدكتور إدريس صالح الحرير وآخرين: الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911م ـ 1970م، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ـ طرابلس 1984م، ص 69.

الفصل السابع

تفاعلات الأحداث في خضم النضال من أجل نيل الاستقلال

تمهيد

يلقي هذا الفصل الضوء على كفاح الليبيين ضد الإستعمار الإيطالي في أرض المهجر خلال الفترة ما بين سنة 1923م حتى سنة 1942م، وتنقسم هذه المرحلة إلى فترتين: يتناول **المبحث الأول** من هذا الفصل الفترة الأولى منه وهي الواقعة ما بين سنة 1923م وسنة 1931م، ثم يتناول **المبحث الثاني** فترته الثانية الواقعة ما بين 1932 إلى سنة 1942م.

وربما سيلاحظ القارئ أنني تعمدت عدم ذكر بعض المعلومات التي جرت أحداثها خلال الفترة ما بين 1923م وحتى 1942م، وذلك لكونها لا تدخل تحت نطاق الكفاح السياسي الذي مارسه الليبيون أثناء لجوئهم إلى مصر وبعض الأقطار العربية الأخرى، حيث أن هذه الدراسة تقتضي تبويب وتنضيد المعلومات تحت خانتها المخصصة لها من أجل خدمة المنهج المتبع فيها، فكان لزاماً عليّ ألا أخلط بينها حتى يستطيع القارئ والمهتم بهذه الدراسة استقراء النتائج التي توصلت إليها من خلال تحليلي للأحداث والوقائع.

بمعنى آخر أن فترة مثل تلك الواقعة بين سنة 1923م وبين سنة 1931م بها أحداث كثيرة متشابكة وأحياناً مرتبطة ببعضها البعض، ولذا فإنه قد يخيل للمرء عند قراءتها للوهلة الأولى بأن هناك **نقصاً** أو **إسقاطاً** أو **تجاوزاً** أو **إنتقاء** في المعلومات الواردة في الدراسة، وهذا غير صحيح، لأن القارئ سيكتشف بفطنته بأن المعلومة التي لم يرد ذكرها تحت هذا **الفصل** رغم وقوعها **تاريخياً** خلال الفترة التي يتم معالجتها فيه هي ليست من نفس نوع المجال الذي يعالجه، وعلى سبيل المثال هناك تفاصيل الستار

الحديدي الذي ضرب على المجاهدين بسور الأسلاك الشائكة واستعمال الطائرات لدك مواقع المجاهدين واستعمال الغازات السامة والأسلحة المحرمة، ثم أيضاً المعلومات الخاصة بالقبض على السيد **عمر المختار** وتفاصيل حواره مع جلاديه وغيرها الكثير من المعلومات الأخرى التي تقع أحداثها خلال الفترة المذكورة، ومع ذلك لم يتم ذكرها، لأنها ببساطة تدخل في نطاق **الكفاح العسكري** ضد العدو الإيطالي داخل ليبيا، وما نحن بصدده هنا هو **الكفاح السياسي** الذي خاضه الليبيون في المهجر، ولذلك قد يتكرر الحديث عن الفترات ذاتها لكنه لا يتم تكرار الحديث عن أحداثها التي وقعت فيها.

كما رأينا فيما سبق فإن الظروف القاسية والحرجة التي واجهت الأمير **إدريس السنوسي** بعد اجتماعه بوزير مستعمرات الحكومة الإيطالية **جيوفاني أمندولا** بحضور الوالي الإيطالي لطرابلس **جوسيبي فولبي** بمخيم الأمير في **غوط الساس** بمنطقة **جردس العبيد** في يوم 8/7/1922م، قد اضطرته ودفعته إلى مغادرة أرض الوطن والتوجه إلى مصر[1]، وذلك بعد أن وصل إلى قناعة تامة إثر هذا الاجتماع بأن الإيطاليين لديهم نية مبيتة لتصعيد وتيرة استعمال القوة العسكرية المكثفة لتحقيق أهدافهم في السيطرة على ليبيا، وأنه ليس هناك في الأفق ما يشير إلى أي رغبة لديهم في التوصل إلى حلول سلمية كما كانوا يزعمون، وأنه ليس وارداً لديهم إعطاء الليبيين حقوقهم الشرعية.

وحدس الأمير إدريس بسعة نظرته وتقديره للأمور ـ الذي كان يتقن فنه ـ بأنه لن يقوم الإيطاليون بتكثيف عملياتهم العسكرية ضد المجاهدين الليبيين فقط، بل أنهم سيضيقون عليه الخناق شخصياً لكونه القيادة التي تستقي منها حركة الجهاد أوامرها وإرشاداتها، وخمن بأنهم سوف يعملون بكل ما في وسعهم من جهد من أجل التخلص منه حتى يشلوا حركة الجهاد ويعملوا على إرباكها.

ومن هنا فإن الأمير إدريس قد رأى أن وجوده في البلاد أصبح محفوفاً بالمخاطر، ليس عليه هو شخصياً فحسب، بل أيضاً على مستقبل استمرار الجهاد في ليبيا، ولذا فقد قرر اللجوء إلى **مصر** ليواصل من على أرضها قيادته لحركة الجهاد الليبية، وأيضاً لبحث وتقصي كافة البدائل السياسية الأخرى التي يمكن بها إجبار السلطات الإيطالية على رفع قبضتها الإستعمارية الآثمة عن أرض ليبيا، وذلك من خلال الإستعانة بعون

---

(1) أنظر إيريك أرمر فولر دي كاندول: ص 41.

الدول الإسلامية والعربية وأيضاً الدول الأوروبية المعادية لدولة إيطاليا.

وهكذا، فقد طلب الأمير من قيادة السلطات الإيطالية بالسماح له بالسفر متذرعاً بمرضه وحاجته الملحة للعلاج، وذلك حتى لا يثير شكوكها بأنه على دراية وإدراك كامل لما هي تخطط له تجاه ليبيا في المرحلة القادمة، وليصرف نظرها عن السبب الحقيقي من وراء سفره إلى مصر والذي هو جزء من خطته لمواجهة مخططاتها الماكرة، وذلك من خلال الإبقاء على حيوية القيادة واستمرارية فاعليتها، والتي يرتبط استمرارها والمحافظة على فاعلية وجودها مع بقاء واستمرار عملية الجهاد ذاته.

وإنطلاقاً مما كانت تدخره السلطات الإيطالية في جعبتها من العمل على تنفيذ المخطط الإجرامي السابق ذكره والذي يقضي بتكثيف القمع العسكري ضد المقاومة الليبية، ويسعى في إحدى خطواته الأساسية على الخلاص من قيادة حركة الجهاد الليبية المتمثلة في الأمير إدريس، وذلك بهدف القضاء التام على حركة المقاومة والجهاد الليبي، من هذه الخلفية وبدافع مما تضمره وتبيته القيادة الإيطالية من وراء مخططها فقد ساورها الشك وخامرتها الريبة في غرض سفر الأمير إدريس إلى مصر، ولم تقتنع بمبرر حاجته للعلاج الذي ساقه لهم كسببٍ لسفره واعتبرت ذلك مجرد حجة يتذرع بها أمامها حتى يستطيع من خلالها الحصول على إذن بالسفر ليفلت من قبضتها ورقابتها عليه، وأرادت أن تتأكد من صدق نواياه من عدمه، فقامت بإخضاعه إلى فحوصات وكشوفات طبية دقيقة تحت إشراف أطباء الجيش الإيطالي، وكان لحسن حظ حركة الجهاد أن الأمير إدريس كان بالفعل وفي تلك الآونة يعاني من بعض التوعكات الصحية التي برهنت للقيادة الإيطالية على صدق مبرره، ومنحته بذلك موافقتها على السفر إلى مصر.

وغادر الأمير **إدريس** البلاد في أواخر أيام شهر نوفمبر من سنة 1922م متوجهاً إلى **مصر** عن طريق **جالو والجغبوب**، وكان بصحبته كل من الحاج **محمد التواتي ومحمد الفزاني وإبراهيم الشلحي وعبد الرحمن عزام**، وعند وصول الأمير إدريس ورفاقه نقطة الحدود المصرية **بسيوة** في 20/ 1/ 1923م اصطدموا برفض مسؤول السلطات المصرية بسيوة السماح لعبد الرحمن عزام بدخول وطنه مصر بسبب تعاونه مع الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى، فرفض الأمير إدريس دخول مصر من دون رفيقه **عزام**، فما كان من مسؤول السلطات المصرية إلا أن رفع الأمر إلى السلطات العليا التي أرسلت موافقتها مصحوبة بسيارات نقلت الأمير ورفاقه إلى مرسى مطروح ومنها إلى الحمام

مريوط حيث ركبوا المقصورة الملكية بالقطار الذي نقلهم إلى الإسكندرية ثم إلى القاهرة حيث استقبل الملك فؤاد الأمير إدريس بترحاب بالغ وأسر له بأنه مرحبٌ به للإقامة بمصر ما شاء له.

ولم يمض على إقامة الأمير إدريس بمصر شهور قليلة حتى تم ما كان يتوقعه، فقد أبلغه وزير إيطاليا المفوض في القاهرة في شهر مايو 1923م بأن حكومة إيطاليا الفاشستية قد ألغت جميع المعاهدات التي أبرمتها مع الليبيين، وقامت بمصادرة ممتلكات الزوايا السنوسية واعتقلت شيوخها ونفتهم إلى جزيرة **أوستيكا** الإيطالية، وقبضت على وكيل الأمير إدريس السيد محمد الرضا ونقلته إلى **إيطاليا**، ثم اعتقلت **عمر باشا الكيخيا** متهمة إياه بخيانتها بتواطئه مع الأمير إدريس ومساعدته على الهروب من ليبيا!!، فحبسته في أحد سجون مدينة **بنغازي** لبضعة شهور قامت بعدها بنقله إلى إيطاليا حيث تم إيداعه في إحدى معتقلاتها. بل إنها تقدمت أكثر من مرة إلى الحكومة المصرية بطلب تسليمها للأمير إدريس ذاته متعهدة بأنها لن تلحق به أي أذى.

وعند شعور الأمير إدريس بالخطر على حياته، وذلك خوفاً من أن يرضخ **الملك فؤاد** لمطالب الحكومة الإيطالية بتسليمه لهم، نظراً لعلاقته الحميمة بدولة إيطاليا التي يرتبط معها بعلاقات ودية ورابطة عرقية تعود لإنتماء أمه للأصل الإيطالي، فما كان منه (أي الأمير إدريس) إلا أن قام بالإتصال بالمندوب السامي البريطاني في مصر **كلارك كير** الذي كان ينوب في حينها عن **اللورد اللنبي** المتغيب في إجازة، وعندما أسر الأمير إدريس للمندوب السامي البريطاني بهواجسه وطلب مساعدته، فقد قام الأخير بالتوجه لقصر الملك في نفس اللحظة التي تصادف فيها توجه رئيس الوزراء المصري **علي باشا إبراهيم** لمقابلة الملك على نفس الموضوع، وتم اتفاق الاثنان على التوسط لدى الملك بمنح الأمير إدريس حق اللجوء السياسي إلى مصر بشرط ألا ينخرط في أنشطة مناهضة للوجود الإيطالي في ليبيا، وأن تحدد إقامته بمنطقة **دلتا النيل**، ويستثنى بقية رفاق الأمير عدا **إبراهيم الشلحي** من حق الإقامة في مصر، ولهذا فقد توجه بعضهم إلى بقية الدول العربية، ورجع بعضهم إلى ليبيا لمواصلة الجهاد مع بقية رفاقهم هناك.

ولم تكتف السلطات الإيطالية بهذا الحد بل أنها قامت بإطلاق حملة شعواء للتشهير بالأمير إدريس في محاولة منها للقضاء على شعبيته والتأثير على وزنه السياسي، حيث أخذت تشيع أن الأمير إدريس قد هرب إلى مصر لينعم برغد العيش فيها، وتخلى عن شعبه بعد أن ضللهم وأقحمهم في حرب فاشلة ضد دولة إيطاليا

المسالمة! لم تعد عليهم إلا بالهلاك والفقر والجوع.

وقد ظل الأمير إدريس طوال مدة إقامته في مصر تحت الرقابة الإيطالية المشددة بإشراف من المفوضية الإيطالية في مصر والتي كانت ترصد جميع تحركاته ولقاءاته واجتماعاته، حتى كادت أن تعد عليه أنفاسه، وكانت في نفس الوقت تطالب الحكومة المصرية على الدوام بأن تقوم بتقييد النشاط السياسي للأمير وبقية الليبيين، كما ضربت رقابة صارمة على الحدود بين مصر وليبيا حتى تمنع تسرب الأسلحة والعتاد والمؤن.

ولما كانت الحكومة المصرية قد حددت إقامة الأمير داخل منطقة دلتا النيل، فقد انتقل بعد خمس سنوات من إقامته في القاهرة إلى الإسكندرية ليمضي بها بقية المدة التي قضاها بالمهجر في أرض مصر قبل أن يعود إلى ليبيا في بداية الأربعينيات.

وقد تجمع حول الأمير **إدريس** أثناء اقامته في مصر كل الليبيين الذين استطاعوا الإفلات من وطأة وشراسة القمع الإيطالي الغاشم، ليلتفوا حول أميرهم وقائد حركة جهادهم الأبية، وقد حضر السيد **عمر المختار** إلى مصر في بداية مهجر السيد إدريس (سنة 1923م) ليتداول معه الشورى حول سير العمليات القتالية وليتلقى منه الإرشادات والتعليمات حول كافة الأمور القتالية، وللاتفاق معه على الكيفية التي يتم بها تحديد حلقة الوصل بينهما، واتفق كلاهما على أن يبقى الأمير إدريس في الأراضي المصرية ليبذل قصارى جهده في عرقلة مساعي السلطات الإيطالية لدى السلطات المحلية المصرية والسلطات البريطانية التي لا تنفك في إلحاحها عليهما بالعمل على منع لجوء المجاهدين الليبيين إلى مصر، وكذلك منع وصول المساعدات والإمدادات إليهم.[1]

كما اتفق السيد **عمر المختار** والأمير **إدريس** على أن يقوم الأخير بتوفير كافة الإمدادات من سلاح ومؤن وعتاد بكل الوسائل الممكنة، وأن يقوم بإرسالها تباعاً للسيد **عمر المختار** مصحوبة بإرشاداته وتعليماته اللازمة له، كما اتفق الأمير **إدريس** والسيد **عمر المختار** على أن يكون الحاج **التواتي البرعصي** هو حلقة الوصل بينهما في نقل التعليمات والإرشادات من الأمير **إدريس** إلى **عمر المختار**، وينقل ما يتم من مجريات على أرض الجهاد الليبي إلى الأمير **إدريس**.[2]

أما على المستوى الوطني المصري، فقد وقف جمع كبير من عظماء الوطنيين

---

(1) الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 272 ـ 273.

(2) الدكتور محمد فؤاد شكري: ص 272 ـ 273.

المصريين مع حركة الجهاد الليبية، مقدمين العون المادي والمؤازرة المعنوية، باذلين كل ما في وسعهم وجهدهم لنصرة قضية إخوانهم الليبيين؛ فلم يبخل أهل المال بالجود به في تبرعاتهم السخية، ولم يتوان أهل القلم في كتابة مقالاتهم المناصرة والمؤيدة على ظهر الصحف والمجلات والدوريات المختلفة، ولم يبخل منهم الذين يحتلون مناصب أو مواقع مسؤولة من الضغط على الحكومة المصرية لتسهيل المصاعب التي يواجهها الليبيين المقيمين على أرض مصر، ولم يدخر المعدمون أصواتهم التي أطلقوها في مظاهرات ومسيرات عارمة تندد بجرائم دولة إيطاليا على أرض ليبيا.

ولعل من أبرز الشخصيات المصرية الوطنية التي غمرت ليبيا بنبل شهامة مساندتها وتأييدها لها في محنتها العصيبة هي:

- **الأمير عمر طوسون.**
- **حمد باشا الباسل.**
- **صالح حرب باشا.**
- **علوبة باشا.**
- **حافظ باشا عفيفي.**
- **عبد الله باشا لملوم.**
- **أحمد حسنين باشا.**
- **عبد الستار بك الباسل.**
- **عبد الرحمن عزام.**

وعدد كثير لا يُحصى من أعيان ومشائخ القبائل المصرية المنحدرة من أصول ليبية، والتي منها:

- **قبائل الجوازي.**
- **الرماح.**
- عيت فايد.
- فرع قبيلة **البراعصة** بمصر.
- عائلة **المصري.**
- مشائخ أولاد علي.

ولكن أفضل عون تلقته حركة الجهاد الليبي هو ذلك الذي قام به ضباط وجنود سلاح الحدود المصريين العاملين على الحدود المصرية الليبية، والذين كان أغلبهم من النوبيين، حيث قاموا بغض الطرف عن عمليات تسريب السلاح والمؤن والعتاد إلى المجاهدين الليبيين، بل أنهم كثير ما كانوا يشاركون بأنفسهم في هذه العمليات، وكان يتم كل ذلك بحذر شديد ومهارة فائقة وسرية تامة، مما جعلت جواسيس إيطاليا لا يحسون بها، بل كانوا يعتقدون بأن تهريب الأسلحة والعتاد والمؤن من الأراضي المصرية إلى المجاهدين الليبيين قد توقف نهائياً نتيجة لإحكام الحراسة على الحدود من كافة الثغور وجميع الدروب، فلم يعد - في نظرهم - هناك مجال «للعصاة الليبيين!» للحصول على تمويلهم من السلاح والعتاد والمؤن من أرض مصر، وكانوا يرفعون تقاريرهم إلى سلطاتهم العليا بهذا المضمون.

وهكذا، بهذا التنسيق البارع بين القيادة المتمثلة في الأمير إدريس والتي كان دورها أن تقوم بجميع أوجه النشاط السياسي من تسهيل أمور الليبيين اللاجئين إلى مصر هرباً من غيلة البطش الإيطالي، واستخدام كافة جهودها ومساعيها داخل إدارة السلطات المحلية المصرية وأيضاً داخل المفوضية البريطانية لعرقلة مساعي السلطات الإيطالية في تضييق الخناق على المجاهدين، إلى جمع التبرعات والمساعدات التي يجود بها الوطنيون المصريون والليبيون المهاجرون المقتدرون والإخوة العرب والمسلمون وتحويلها إلى سلاح وعتاد ومؤن للمجاهدين الأشاوس في داخل ليبيا.

وقد نجح الأمير إدريس على كافة الأصعدة، فقد تمكن من خلق جسور مع كافة الأطراف التي تملك القدرة على صنع القرار أو التأثير فيه، إبتداء من قمة الهرم السياسي المتمثلة في ملك الأراضي المصرية إلى رؤساء وزراء ووزراء إلى المسؤولين الحكوميين ذوي المناصب العليا، ثم على الطرف الآخر كانت جسوره تشتد متانة من يوم لآخر مع السلطات البريطانية التي كان يعرف أن بيدها القدرة على حل مشكلة الإحتلال الإيطالي للأراضي الليبية؛ كما تمكن الأمير إدريس من ناحية أخرى من كسر الحظر الإيطالي على المجاهدين وتوصيل الإمدادات لهم عبر الأراضي المصرية.

أما من جانب المجاهدين على أرض ليبيا فقد خطّوا ببطولاتهم الشامخة تاريخاً مشرفاً ليس لأشخاصهم الذاتية فقط، بل لشعب ليبيا بأسره الذين أصبحوا بها محط ومدعاة فخر وإعزاز في العالم أجمع، فقد استمر الجهاد الليبي تحت أمرة السيد عمر المختار محققاً إنتصارات باهرة ضد المعتدي الإيطالي، واستمر في الوقت نفسه

التنسيق والإتصال بين القيادة السياسية في مصر والقيادة العسكرية في ليبيا مع استمرار تدفق العون والإمدادات عبر الحدود بفضل ضباط وجنود حرس الحدود المصريين، وفي نفس الآونة ازدادت أعداد الليبيين اللاجئين إلى الأراضي المصرية هرباً من فظائع الإيطاليين الإجرامية وقمعهم الشرس غير الإنساني، وذلك مما استدعى ازدياد وتكثيف نشاط الأمير إدريس وأعوانه في ممارسة الإتصالات والضغوط على السلطات المحلية المصرية والهيئات الشعبية من أجل توفير الإقامة والرعاية المطلوبة لهؤلاء اللاجئين، ويشير البعض إلى أن عدد الليبيين الذين نزحوا إلى الصحراء الغربية في أواخر العشرينات يكاد يزيد على عدد مستوطنيها الأصليين من قبائل **أولاد علي**، الذين رحبوا بهؤلاء اللاجئين وأحسنوا مثواهم كما تقتضيه منهم أصالتهم العربية الكريمة.

أما على الجانب الآخر، فإن إيطاليا لم توفر جهداً في الضغط على الحكومة المصرية للتعاون معها في تقييد حركة المجاهدين، فقد قامت إدارة السلطات الإيطالية بإرسال وكيل وزارة مستعمراتها السابق **روبرتو كانتالوبو** إلى مصر لمحاولة إقناع الحكومة المصرية برفع درجة التعاون مع حكومته، وطرد الأمير إدريس وكافة الليبيين من الأراضي المصرية، لكن مسعاه مُني بالفشل.

واستمر الأمر على ذلك المنوال والوتيرة، يقاتل المجاهدون بشجاعة وبسالة نادرة أمام عدوٍ جبار يملك من القوة والعتاد الحربي ما يستطيع به مواجهة أيّاً من الجيوش العسكرية العتيدة لدول القوى الإستعمارية الأخرى، وليس مجموعة من رجال لا يملكون سوى بنادقهم البالية، ولا يحتكمون من زاد الدنيا إلا على تلك الإمدادات القليلة التي تأتيهم عبر أراضي دولة يصعب اختراق حدودها المدججة بالحراسة والرقابة الشديدة.

ولم يكن للأمر أن يستمر طويلاً فقد استطاع الإيطاليون حصار المجاهدين وإحتلال كافة المناطق من حولهم، وصعبت عملية وصول الإمدادات لهم، وقبض على قائدهم الجليل السيد **عمر المختار** ونُفذ فيه جرم حكم الإعدام، فخمدت المقاومة وتوقف الجهاد، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من جهاد سياسي طويل، حمل ثقله وعبء القيام به الأمير إدريس في مهجره بعون من أخوانه ورفاقه الأبرار.

التنسيق والإتصال بين **القيادة السياسية في مصر والقيادة العسكرية في ليبيا** مع استمرار تدفق العون والإمدادات عبر الحدود بفضل ضباط وجنود حرس الحدود المصريين، وفي نفس الآونة ازدادت أعداد الليبيين اللاجئين إلى الأراضي المصرية هرباً من فظائع الإيطاليين الإجرامية وقمعهم الشرس غير الإنساني، وذلك مما استدعى ازدياد وتكثيف نشاط الأمير إدريس وأعوانه في ممارسة الإتصالات والضغوط على السلطات المحلية المصرية والهيئات الشعبية من أجل توفير الإقامة والرعاية المطلوبة لهؤلاء اللاجئين، ويشير البعض إلى أن عدد الليبيين الذين نزحوا إلى الصحراء الغربية في أواخر العشرينات يكاد يزيد على عدد مستوطنيها الأصليين من قبائل **أولاد علي**، الذين رحبوا بهؤلاء اللاجئين وأحسنوا مثواهم كما تقتضيه منهم أصالتهم العربية الكريمة.

أما على الجانب الآخر، فإن إيطاليا لم توفر جهداً في الضغط على الحكومة المصرية للتعاون معها في تقييد حركة المجاهدين، فقد قامت إدارة السلطات الإيطالية بإرسال وكيل وزارة مستعمراتها السابق **روبرتو كانتالوبو** إلى مصر لمحاولة إقناع الحكومة المصرية برفع درجة التعاون مع حكومته، وطرد الأمير **إدريس** وكافة الليبيين من الأراضي المصرية، لكن مسعاه مُني بالفشل.

واستمر الأمر على ذلك المنوال والوتيرة، يقاتل المجاهدون بشجاعة وبسالة نادرة أمام عدوٍ جبار يملك من القوة والعتاد الحربي ما يستطيع به مواجهة أياً من الجيوش العسكرية العتيدة لدول القوى الإستعمارية الأخرى، وليس مجموعة من رجال لا يملكون سوى بنادقهم البالية، ولا يحتكمون من زاد الدنيا إلا على تلك الإمدادات القليلة التي تأتيهم عبر أراضي دولة يصعب اختراق حدودها المدججة بالحراسة والرقابة الشديدة.

ولم يكن للأمر أن يستمر طويلاً فقد استطاع الإيطاليون حصار المجاهدين وإحتلال كافة المناطق من حولهم، وصعبت عملية وصول الإمدادات لهم، وقبض على قائدهم الجليل السيد **عمر المختار** ونُفذ فيه جرم حكم الإعدام، فخمدت المقاومة وتوقف الجهاد، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من جهاد سياسي طويل، حمل ثقله وعبء القيام به الأمير **إدريس** في مهجره بعون من أخوانه ورفاقه الأبرار.

المبحث الثاني

المرحلة الثانية: 1932م ـ 1939م

توقف الجهاد في ليبيا ولجوء معظم المجاهدين إلى المهجر للإنصهار في التكتل الليبي المناهض للاحتلال الإيطالي

شعر رفاق شيخ الشهداء السيد **عمر المختار** بعد استشهاده بأنهم لم يفقدوا قائدهم المحنك وزعيمهم الأبي فحسب، بل أنهم قد فقدوا القوة المحركة والمدبرة والملهمة، فأصابهم الحزن والأسى لموته، لكن لم يتطرق اليأس والإحباط إلى نفوسهم ولم يعرف القنوط طريقه إليها، فعزموا على مواصلة الجهاد ما تبقى لهم من قدر في الحياة.

تولى السيد **يوسف بو رحيل المسماري** قيادة حركة المجاهدين بعد استشهاد السيد **عمر المختار** وبايعه رفاق الجهاد على السمع والطاعة، وأبلى المحاربون الأشاوس خير بلاء تحت إمرة قائدهم الجديد وكبدوا عدوهم الجائر خسائر جمة، لكنه لم يطل الوقت كثيراً حتى **غلبت الكثرة الشجاعة**، فقد أطلقت إيطاليا حملتها الإبادية الشرسة بقوات ضخمة مطعمة بفيالق من الجنود الأريتريين ومدججة بالمصفحات والدبابات والطائرات، وذلك بهدف سحق المقاومة الليبية التي تواجههم نهائياً عن طريق الإبادة الكاملة للقبائل البرقاوية وإنهاء فاعلية الحركة السنوسية على بكرة أبيها، فكانت الطائرات تستطلع أماكن مخيمات القبائل لتشترك مع الدبابات والمصفحات في دكها على الأرض بمن فيها من بشر وحيوانات.[1]

وتحت هذه الظروف القاسية تيقن ما تبقى من مجاهدين قلائل أنهم لا محال هالكين إن استمروا في المواجهة غير المتكافئة عدداً وعتاداً، لذلك قرروا، حفاظاً على إبقاء شرارة الجهاد مشتعلة ورايتها مرفرفة في السماء الليبية، أن يلجأوا إلى الأراضي المصرية حتى تسنح لهم الفرصة لاحقاً لمعاودة القتال ضد القوات الإيطالية، وذلك بعد أن سُدَّت أمامهم كافة الدروب والأصقاع الأخرى، ولم يعد هناك من ملجأ يستطيعون الركون إليه.

---

(1) انظر: إيريك آرمار لولي دي كاندول، ص 59 ـ 60.

المبحث الثاني

المرحلة الثانية: 1932م ـ 1939م
توقف الجهاد في ليبيا ولجوء معظم المجاهدين إلى المهجر للإنصهار في التكتل الليبي المناهض للاحتلال الإيطالي

شعر رفاق شيخ الشهداء السيد **عمر المختار** بعد استشهاده بأنهم لم يفقدوا قائدهم المحنك وزعيمهم الأبي فحسب، بل أنهم قد فقدوا القوة المحركة والمدبرة والملهمة، فأصابهم الحزن والأسى لموته، لكن لم يتطرق اليأس والإحباط إلى نفوسهم ولم يعرف القنوط طريقه إليها، فعزموا على مواصلة الجهاد ما تبقى لهم من قدر في الحياة.

تولى السيد **يوسف بو رحيل المسماري** قيادة حركة المجاهدين بعد استشهاد السيد **عمر المختار** وبايعه رفاق الجهاد على السمع والطاعة، وأبلى المحاربون الأشاوس خير بلاء تحت إمرة قائدهم الجديد وكبدوا عدوهم الجائر خسائر جمة، لكنه لم يطل الوقت كثيراً حتى **غلبت الكثرة الشجاعة**، فقد أطلقت إيطاليا حملتها الإبادية الشرسة بقوات ضخمة مطعمة بفيالق من الجنود الأريتريين ومدججة بالمصفحات والدبابات والطائرات، وذلك بهدف سحق المقاومة الليبية التي تواجههم نهائياً عن طريق الإبادة الكاملة للقبائل البرقاوية وإنهاء فاعلية الحركة السنوسية على بكرة أبيها، فكانت الطائرات تستطلع أماكن مخيمات القبائل لتشترك مع الدبابات والمصفحات في دكها على الأرض بمن فيها من بشر وحيوانات.[1]

وتحت هذه الظروف القاسية تيقن ما تبقى من مجاهدين قلائل أنهم لا محال هالكين إن استمروا في المواجهة غير المتكافئة عدداً وعتاداً، لذلك قرروا، حفاظاً على إبقاء شرارة الجهاد مشتعلة ورايتها مرفرفة في السماء الليبية، أن يلجأوا إلى الأراضي المصرية حتى تسنح لهم الفرصة لاحقاً لمعاودة القتال ضد القوات الإيطالية، وذلك بعد أن سُدّت أمامهم كافة الدروب والأصقاع الأخرى، ولم يعد هناك من ملجأ يستطيعون الركون إليه.

---

(1) انظر ميريت آرمر موني دي كاندول: ص 59 ـ 60.

وهكذا اتجه خمسون فارساً من هؤلاء الأبطال على رأسهم الشيخ **عبد الحميد العبار** نحو الأراضي المصرية، وبقي في الخلف البطل الجسور الشيخ الفاضل **يوسف بورحيل** مع ثلاثة آخرين من رفاقه لتأمين الحماية لهم من القوات الإيطالية التي كانت تلاحقهم، واستُشهد **يوسف بورحيل** في التاسع عشر من ديسمبر سنة 1931م واستُشهد معه رفاقه البواسل وأيديهم جميعاً قابضة على بنادقهم التي لم يتوقف طلقها الناري حتى فارقتهم الحياة.[1]

ولم تكن رحلة بقية المجاهدين إلى مصر آمنة، فقد شقوا طريقهم تحت نير مدافع ورصاص القوات الإيطالية، واستخدموا لقطع الأسلاك الشائكة الحصينة مقصات حديدية تستخدم خصيصاً لهذا الشأن كان قد أرسلها لهم الأمير **إدريس** تحسباً لمثل هذا الموقف، واستطاعوا بمشقة بالغة الوصول إلى مصر.

وهكذا، بعد توقف الجهاد في **ليبيا** ولجوء ما تبقى من مجاهدين إلى **مصر** سواء عن طريق اختراقهم للأسلاك الشائكة أو بسلوكهم طريق الدواخل من واحة **الكفرة** حتى وادي النيل، تحول الجهاد الليبي إلى جهاد سياسي قاده الأمير **إدريس** من داخل مصر، ولقي العون فيه من كافة رفاقه وأخوانه من الوطنيين الليبيين والمصريين والعرب، ومن الهيئات والمؤسسات السياسية والشعبية، فتكاتفت الجهود في حملات هجومية تصعيدية على الحكومة الإيطالية في داخل **مصر** وفي بقية الأقطار العربية، فزخرت الصحف والمجلات بالمقالات المندّدة بالحكومة الإيطالية على جرائمها تجاه الشعب الليبي، وتوالت الحملات الصحفية تسطر شجبها للإستعمار الإيطالي في ليبيا، وعجت صفحات الجرائد بمقالات الأقلام الوطنية من كافة الأقطار معبرة عن استهجانها ورفضها للإحتلال الإيطالي على ليبيا، فكتب الوطنيون المصريون من قلب **مصر**، وكتب **بشير بك السعداوي** وكثير من الوطنيين السوريين من قلب **سوريا**، وكتب الأمير **شكيب أرسلان** وأصحاب الأقلام الوطنية من اللبنانيين والفلسطينيين من قلب **لبنان وفلسطين**.

وفي هذا الجو المفعم بالروح الوطنية والقومية، كان يتقاطر على مقر الأمير إدريس المجاهدون الليبيون من كل حدب وصوب، فالتف حوله من زعماء منطقة طرابلس كل من:

---

(1) أنظر اريك ارمار فولي دي كاندول: ص 59 ـ 60

• عون سوف المحمودي.

• أحمد الشتيوي السويحلي.

• الطاهر المريض.

• عبد الجليل سيف النصر.

• محمد توفيق الغرياني.

• عمرعبد الملك .

• علي لاغا .

• جمال الدين باشا آغا .

وآخرون، أما بشير بك السعداوي فقد كان على إتصال دائم بالأمير إدريس من مقر إقامته في سوريا حيث كان ينسق معه في شأن الحملات الصحفية ضد السلطات الإيطالية، ويزوده بالمعلومات الهامة وفوق ذلك يمده بالعون المادي.

وكان هناك أيضاً عدداً لا يُحصى من مجاهدي منطقة برقة، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

• عبد السلام الكزة.

• عبد الحميد العبار.

• صالح باشا لاطيوش.

• محمود بو هدمة.

• عبد الحميد بو مطاري.

• عبد العزيز صهد.

• عبد الكافي السمين.

• عمر فائق شنيب .

* بو قدور بو بريدان .

* الحاج علي المغبوب.

* عبد الله بن عامر.

• مصطفى عبد الله بن عامر الذي تولى سكرتارية الأمير إدريس في المهجر.

بالإضافة إلى السادة السنوسيين من فرع عائلة أحمد الشريف وعائلة صفي الدين السنوسي.

وانهال على مصر عشرات الآلاف من الليبيين، الذين كان غالبيتهم يعانون فاقة العيش، فعملوا في مهن وضيعة اضطرتهم لها شدة الحاجة والعوز والفقر المدقع، وقد قدم الليبيون الميسورو الحال كل ما يستطيعونه من مساعدة لإخوانهم اللاجئين الفقراء، وكانت علاقات التعاون والوئام والمحبة والمودة تسود بين المهاجرين الليبيين في مصر والبلاد العربية الأخرى.

وقد أسعدني الحظ في تلك الآونة من الزمان أن يصطحبني أحد كبار أقارب عائلتي معه عندما كان يقوم بزيارة للأمير **إدريس**، وكنت أبلغ من العمر آنذاك ستة عشر عاماً، وعندما وصلنا لمقر الأمير ووجدت نفسي في حضرته انتابني شعور بالغبطة والسرور والفخر، فها هو أمير بلادي بسماحة وجهه الطاهر ونفسه النقية وحنو قلبه الغامر، رحم الله الإدريس وطيب ثراه، لقد ترك في نفسي بتواضعه وعطفه البالغ أثراً طيباً لا زال يصاحبني إلى يومنا هذا.

وقد كُنت قبلها وأنا صبي صغير قد تعرفت على الكثير من رجال ليبيا الأبرار من ذلك الجيل الذي أعطى لبلاده كل نفيس ولم يستبق شيء غال إلا بذله من أجلها، فقد حباني الله بمعرفة السيد **صفي الدين السنوسي** أثناء زياراته لوالدي بمنزلنا بمدينة **الإسكندرية**، كما تعرفت بأبناء السيد **أحمد الشريف** بمدينة **مرسى مطروح**، وكذلك تعرفت على الكثير من المجاهدين الأفاضل الذين أذكر منهم على سبيل المثال:

- **عبد العزيز صهد**.
- **السنوسي بو بريدان**.
- **علي جعودة**.
- **جمال الدين باشا آغا**.

والعديد الآخرين، وقد سمعت منهم في أوانه الكثير من حقائق الجهاد الليبي وأحداثه العديدة، وأيضاً سمعت منهم ابتهالاتهم وأمانيهم بالخلاص من ربق الإستعمار الفاشستي.

وعودة إلى الجهاد السياسي في المهجر فإنه قد وصل ذروته عن طريق الحملات الصحفية المكثفة ضد المستعمر الإيطالي خاصة بعد أن تم الإتصال والتنسيق لتوحيد الجهود بين رئيس جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي **بشير بك السعداوي** والأمير شكيب أرسلان والتي أطلق عليها في حينها اسم «حرب القلم» ضد الإستعمار

الإيطالي، فقامت هذه الحملات بفضح كافة سياسات إيطالياة الإستعمارية في الصحافة والمنتديات العامة، بل وفي داخل أروقة **عصبة الأمم**، ومن خلال الرسائل المفتوحة للطاغية **موسلليني**، وعبر الأبحاث المتخصصة التي تم نشرها في صحافة العالم الغربي.

وبعبارة موجزة، فإن النشاط السياسي الذي أطلقه **الأمير إدريس في مصر**، **وبشير بك السعداوي في الشام** والأمير **شكيب أرسلان في العالمين الإسلامي والدولي**، قد أينعت ثماره بإصابة سمعة الدولة الإيطالية في مقتل، فقد نجح في تشويه صورتها وفضحها أمام العالم أجمع، واستطاع أن يُثير ضدها النقمة من معظم شرائح المجتمعات الدولية، وهذا ما دفع **بالدوتشي** للبحث عن طرق ملتوية يستطيع بها إطلاق دعاية مضادة تمجد إيطاليا، فحاول إستمالة بعض المفكرين الإسلاميين بإغرائهم بالمال الوفير ليقوموا بالاشتراك مع حكومته في إعداد ونشر كتاب **أبيض** يمجد لسياسات روما الإستعمارية وينمقها ويظهرها في ثوب مقبول، ويدحض الإتهامات التي كيلت لحكومته بارتكابها للمجازر والأفعال الإجرامية وغير الإنسانية، ويعرض من ناحية أخرى مزايا الإستعمار الإيطالي لليبيا وفوائده.

وفي أواخر الثلاثينيات حدثت تطورات هامة على مستوى مجريات الأحداث كان لها بالغ الأثر على مستقبل القضية الليبية، حيث بدأت العلاقات بين دولة إيطاليا الفاشستية وبين كل من بريطانيا وفرنسا تسير من سيئ إلى أسوأ، لا سيما بعد إجتياح الجيوش الإيطالية لدولة الحبشة وإحتلالها وضمها لإيطاليا، بعد أن تجاهل ديكتاتور إيطاليا قرارات عصبة الأمم بهذا الخصوص، وأخذ يتباهى بذلك غير مبال بمشاعر واعتراضات الرأي العام العالمي الذي اضطر إلى تحويل غضبه من تصرف الحكومة الفاشستية الإستعماري إلى عقوبات إقتصادية أصدرتها عصبة الأمم ضد إيطاليا.

وبدأت علاقات إيطاليا مع معظم دول العالم تسوء، ونتيجة للاختلاف الجوهري في الاستراتيجيات بين الطرفين فقد رأت إيطاليا نفسها أقرب في استراتجيتها السياسية إلى معسكر ألمانيا النازية، فقد وجدت تجانساً في أفكار ومخططات الحزبين الفاشستي في إيطاليا والنازي في ألمانيا، ولذلك انضمت حكومة إيطاليا الفاشستية إلى حلف المحور الذي تتزعمه ألمانيا.

وفطنت الدولتان الإيطالية والألمانية إلى سياسة بريطانيا في المنطقة العربية والتي كانت قد بدأتها مع مطلع القرن العشرين وذلك من خلال تأليب العرب ضد الأتراك

والعمل على ضمهم إلى معيتها، فأرادت دولتا إيطاليا وألمانيا أن تتبعا خطوات التكتيك البريطاني السابق، وذلك من خلال قلب موازين القوى في المنطقة عن طريق تغيير أدوار اللاعبين، فتبنت الدولتان سياسة التقارب من العرب بمداعبة مشاعرهم الوطنية ودغدغة أحلامهم القومية في الإستقلال وتكوين دولهم العربية، فنادت إيطاليا وألمانيا باستقلال الدول العربية، وأطلقتا الوعود بتخليصهم من الإستعمار البريطاني، وأيدتا حقوق الفلسطينيين وهاجمت اليهود وفضحت مؤامراتهم.

بل أن ألمانيا ذهبت من أجل تحقيق هذه الإستراتيجية شوطاً بعيداً عندما أنشأت إذاعة عربية ينطلق إرسالها من برلين، يشرف عليها ارتزاقي من أصل عراقي يدعى **يونس بحري**، ووجهتها إلى المستمعين العرب في كافة الأقطار العربية، وحققت هذه الإذاعة نجاحاً كبيراً في استقطاب شرائح كبيرة من شعوب المجتمعات العربية، وأصبحت من أولى الإذاعات التي تشد أذن المستمع العربي إليها.

وجنت هذه الحملة التي أطلقتها دولتا ألمانيا وإيطاليا ثمار نجاحها في انتشار مشاعر الكراهية بين أفراد الشعوب العربية تجاه **بريطانيا وفرنسا**، وفي نفس الوقت أدت إلى تفتق مشاعر العطف والود نحو ألمانيا وحلفائها، ومن سخرية الأمور أن أدولف هتلر زعيم ألمانيا النازي كان يلقب في الأحياء الشعبية وفي أوساط البسطاء باسم **الحاج محمد**.[1]

ومن هنا كان على بريطانيا أن تواجه هذه الحملة الدعائية ضدها بحملة معاكسة تتعدى الأبواق الدعائية إلى العمل الفعلي على أرض الواقع، فكثفت جهودها راتصالاتها بالدول الواقعة تحت تأثير دعاية ألمانيا وحلفائها، ولأنه لا يهمنا هنا من أمر كل ذلك إلا ما يخص موضوعنا، وهو الإتصال الذي أجرته بريطانيا مع الأمير إدريس لمد يد العون له في الخلاص من الإحتلال الإيطالي.

وكان وقع هذا الخبر على المهاجرين الليبيين في مصر والأقطار العربية الأخرى عظيماً ومفرحاً للغاية، فقد هلت أخيراً بشائر عودة الجهاد من أجل إجلاء القوات الإيطالية الإستعمارية عن أرض الوطن، وما أن أعلنت بريطانيا الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة 1939م حتى أسرع زعماء المغتربين من طرابلسيين وبرقاويين إلى عقد اجتماعات يومية متتابعة مع الأمير إدريس بمسكنه بمدينة الإسكندرية بحي فكتوريا،

---

(1) أنظر مصطفى أحمد بن حليم: ص 82 ـ 83.

وسيطرت على جو هذه الاجتماعات روح المودة والوئام ونبذ الخلافات السابقة التي حدثت أيام فترة الجهاد الأولى ضد الإيطاليين، وسادت رغبة قوية في توحيد الصفوف وتنقية النفوس، وبدء صفحة جديدة يتم فيها التعاون مع بريطانيا لأجل تخليص ليبيا من ربق الإستعمار الإيطالي.

وتم تشكيل لجنة وطنية تعمل على تحديد كيفية التعامل مع الفرصة الذهبية التي انبثقت من اشتعال فتيل الحرب العالمية الثانية، وكيفية اغتنامها واستغلالها لتحرير الوطن المغتصب، فتوالت الاجتماعات الواحد تلو الآخر خلال شهر أكتوبر سنة 1939م في **فكتوريا**، وشارك فيها جميع رؤساء المغتربين الليبيين من أقاليم طرابلس وفزان وبرقة، وعقد الجميع العزم فيها على السير في طريق تحرير الوطن تحت أمرة الأمير إدريس الذي أجمع الحاضرون على توليته ثقتهم الكاملة في قيادته لهم حتى النصر[1]، كما قرروا أن تتم جميع اتصالاتهم مع السلطات البريطانية عن طريق الأمير الذي يتولى كافة الترتيبات التي تقود للحصول على مساعدة بريطانيا لليبيين في تحرير أرضهم من الإيطاليين، وكونوا هيئة إستشارية تعمل مع الأمير إدريس تم انتخابها من بينهم لتكون الممثلة عن جموع الليبيين، وأعدوا محضراً مفصلاً لما توصل إليه المجتمعون، الذين خيمت عليهم آيات الفرح والسرور والأمل في مستقبل زاهر لليبيا والليبيين.

---

(1) لقد كان ذلك بمثابة تجديد للبيعة له بالزعامة على ليبيا.

وسيطرت على جو هذه الاجتماعات روح المودة والوئام ونبذ الخلافات السابقة التي حدثت أيام فترة الجهاد الأولى ضد الإيطاليين، وسادت رغبة قوية في توحيد الصفوف وتنقية النفوس، وبدء صفحة جديدة يتم فيها التعاون مع بريطانيا لأجل تخليص ليبيا من ربق الإستعمار الإيطالي.

وتم تشكيل لجنة وطنية تعمل على تحديد كيفية التعامل مع الفرصة الذهبية التي انبثقت من اشتعال فتيل الحرب العالمية الثانية، وكيفية اغتنامها واستغلالها لتحرير الوطن المغتصب، فتوالت الاجتماعات الواحد تلو الآخر خلال شهر أكتوبر سنة 1939م في فكتوريا، وشارك فيها جميع رؤساء المغتربين الليبيين من أقاليم طرابلس وفزان وبرقة، وعقد الجميع العزم فيها على السير في طريق تحرير الوطن تحت أمرة الأمير إدريس الذي أجمع الحاضرون على توليته ثقتهم الكاملة في قيادته لهم حتى النصر[1]، كما قرروا أن تتم جميع اتصالاتهم مع السلطات البريطانية عن طريق الأمير الذي يتولى كافة الترتيبات التي تقود للحصول على مساعدة بريطانيا لليبيين في تحرير أرضهم من الإيطاليين، وكونوا هيئة إستشارية تعمل مع الأمير إدريس تم انتخابها من بينهم لتكون الممثلة عن جموع الليبيين، وأعدوا محضراً مفصلاً لما توصل إليه المجتمعون، الذين خيمت عليهم آيات الفرح والسرور والأمل في مستقبل زاهر لليبيا والليبيين.

---

(1) لقد كان ذلك بمثابة تجديد للبيعة له بالزعامة على ليبيا.

الفصل الثامن

الإنقلاب في المواقف الدولية وانعكاسه على القضية الليبية 1939م ـ 1942م

تمهيـد
اندلاع الحرب العالمية واتفاق الأهداف الليبية البريطانية للتعاون من أجل إخراج العدو الإيطالي المشترك من أرض ليبيا

كان الأمير إدريس قد شرع في الاتصال بممثلي الحكومة البريطانية في مصر قبل حتى أن تتأزم العلاقات بين بريطانيا ودولة إيطاليا إثر دخول الأخيرة إلى صف قوات المحور التي تتزعمها ألمانيا، وذلك كنتيجة لإجتماع فكتوريا الذي فوّضه فيه زعماء الليبيين في المهجر بإجراء كافة الإتصالات التي تؤدي إلى تحرير الوطن من الإحتلال الغاشم، ولذا بدأ الأمير إدريس مساعيه في هذا الصدد واستطاع أن يبني جسوراً من التفاهم بينه وبين ممثلي الحكومة البريطانية في مصر، وقد لعب كل من ولي العهد المصري الأمير محمد علي والوزير الأفغاني المفوض في مصر السيد المجددي دوراً بارزاً في تسهيل وتعزيز تلك الإتصالات، حيث كانت تربط بين السفير البريطاني وولي العهد المصري علاقة صداقة استخدمها السفير البريطاني في توثيق هذه الإتصالات، كما قام بالمثل على الجانب الآخر الأمير إدريس بالإستعانة بوساطة السيد المجددي الذي كانت تربطه به علاقة صداقة ومودة حميمة.

ورغم أن تلك الإتصالات المبكرة لم تحقق الفائدة المرجوة منها بالنسبة للجانب الليبي، إلا أنها قد أضافت بعداً جديداً على الخارطة الإستراتيجية البريطانية وفتحت أمام قيادتها نافذة بديلة تساعدها على إعادة تشكيل سياستها بما يتناسب مع احتمالات التغير والتحول في مسار علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى. وهذا ما حدث بالفعل،

فقد سارعت القيادة البريطانية لاحقاً لإلتقاط خيط التقارب الذي أحدثته إتصالات القيادة الليبية المبكرة بها لأجل الحصول على مساعدتها في إجلاء القوات الإيطالية عن تراب وطنها، لتجعل من هذا التقارب أحد خطوط إستراتيجيتها العسكرية والسياسية الهامة في مجابهة عدوها الجديد (إيطاليا)، وذلك بعد أن انضمت إيطاليا رسمياً في العاشر من يونيو سنة 1940م إلى صفوف قوات **المحور** إبان الحرب العالمية الثانية.

وقد اتجهت بريطانيا على الفور لإستثمار **هذا البعد الجديد** الذي رأت فيه بحسب تقديرها عاملاً فعالاً على قدر عال من الأهمية يتيح لها تخفيف جزءٍ من عبء حربها ضد العدو الإيطالي الجديد الذي انضم لصفوف العدو الألماني القديم والذي تدور رحى الحرب معه على عدة جبهات وتثقل وطأة شدة مجابهته كاهلها، فهي في هذه الآونة لا تحتاج لمزيد من الأعداء بقدر ما هي بحاجة لمزيد من العون.

ولذا فقد تلقفت القيادة البريطانية الفرصة السانحة أمامها والتي تتمثل في توطيد أواصر التعاون مع الليبيين لأجل مساعدتها في مجابهتها للقوات الإيطالية المتربصة لها خلف أعتاب بوابتها الغربية، وهي بتبنيها لهذا البعد تكون قد غنمت **عصفورين بحجر واحد!**، وذلك من خلال التصور التالي:

○ إن إرساء قيادة السلطات البريطانية لعلاقات التعاون المتبادل مع الليبيين الذين هم على أهبة الاستعداد لمحاربة الإيطاليين المسيطرين على أرضهم نظير إمدادهم بالسلاح والعتاد اللازم إنما يحقق لها كسباً سياسياً وعسكرياً فائق النظير، وذلك لكونها قد حصلت على جيش إضافي يحارب عدوها معها بنسبة خسارة بشرية تصل إلى العدم، بمعنى أن سقوط جنود هذا الجيش (الليبي) الإضافي صرعى في ساحات القتال لا يشكل لها أية خسارة بشرية، حيث لا يدخل فقدانهم في عداد الخسائر البريطانية للأرواح، ولا يعدو موتهم بالنسبة لها عن كونه **خسارة عتادية** أي أنه خسارة في المعدات القتالية فقط، وهذا مرجعه إلى أن هؤلاء الجنود لا يمتّون للقيادة البريطانية بأية صلة من صلات المواطنة، ولا يدخلون ضمن مسؤولياتها الوطنية، فهم بالنسبة لها جند في جيش مجاني يقاتلون في صفها ولتحقيق أهدافها التي تشترك في جزءٍ منها مع مصالحهم وأهدافهم.

○ إنها في حالة الإنتصار على القوات الإيطالية وتمكنها من إجلائها عن أرض ليبيا تكون بذلك قد حققت خطوة هامة يعود مردودها عليها بالفائدة الجمة، وهي إنها ستحقق مطالب الليبيين الدؤوبة في التخلص من عدوهم الذي سامهم ويلات الإضطهاد

والقهر على مر سنين إحتلاله لأرضهم، وتقع أهمية ذلك في أنه سوف ينعكس لدى الليبيين في صورة امتنان لهذا الصنيع الذي أسدته لهم بريطانيا وحققت به حلمهم الوطني المنشود، وسيتحول هذا العرفان والامتنان الليبي للدور الذي لعبته بريطانيا في مساعدتهم على الخلاص من ربقة الإحتلال الإيطالي في أجندة الإستراتيجية السياسية البريطانية المبرمجة والمعدة مسبقاً إلى معاهدة لبسط الحماية على الربوع الليبية، ولن تكون بريطانيا بذلك فقط قد كسبت موقعاً جغرافياً جديداً على قدر كبير من الأهمية الإستراتيجية يكمل لها الامتداد الجغرافي الطبيعي لقاعدتها العسكرية على أرض مصر، بل تكون أيضاً قد تمكنت من وصد أبواب سواحل البحر الأبيض المتوسط ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى في صراع قوات الحلفاء على القارة الأفريقية ضد قوات المحور، وذلك بعد أن تم ضمان السيطرة على بقية دول الشمال الأفريقي تونس والجزائر والمغرب الواقعة منذ فترة طويلة تحت نفوذ حليفتها فرنسا.

ومن هنا فقد قامت السلطات البريطانية فور إعلان إيطاليا دخولها الحرب إلى جانب قوات المحور بتكليف قائد قواتها في مصر الجنرال ميتلاند ولسون بالإتصال بالأمير إدريس بمقر إقامته بمنطقة حمام مريوط، وذلك عن طريق الميجور البريطاني المتقاعد براملي الذي تربطه بالأمير إدريس صلة جوار، فقام بدور الوسيط في إتمام الإتصال بالأمير إدريس الذي طلبت منه القيادة البريطانية مساعدتها في خوض حرب ضد القوات الإيطالية بالأراضي الليبية من أجل إجلائها عنها.

المبحث الأول

اتفاق الأهداف الوطنية واختلاف النعرات الذاتية في صراع الزعامات الليبية حول جدوى التحالف مع بريطانيا من أجل إخراج العدو الإيطالي من ليبيا

قام الأمير **إدريس** على الفور بتوجيه دعوة إلى الزعماء الليبيين في المهجر لعقد إجتماع طارئ بمدينة **القاهرة** في أوائل شهر أغسطس سنة 1940م لتحديد الموقف الليبي إزاء التطورات الدولية الجارية والتي أفرزت على سطح الأحداث التحول المباغت في إستراتيجية إيطاليا تجاه الصراع الإستعماري الدولي الدائر رحاه على مشارف الوطن، وما تبع ذلك من فرصة إنبثاق مطلب القيادة البريطانية من الليبيين للتعاون معها على إجلاء العدو الإيطالي المشترك عن الأراضي الليبية.

وشرح الأمير **إدريس** في هذا الإجتماع لزعماء الوطن أن الفرصة الآن سانحة أمامهم للتخلص من سيطرة الإستعمار الإيطالي على أرض ليبيا، حيث نقل لهم عرض القيادة البريطانية الذي تطلب فيه تعاونهم سوياً لتخليص ليبيا من الإحتلال الإيطالي، وأوضح الأمير إدريس للمجتمعين من زعماء ليبيا في المهجر أن فرصة التعاون مع بريطانيا هي السبيل الوحيد أمامهم للتخلص من الإستعمار الإيطالي بعد أن حالت معطيات الظروف الدولية السابقة دون مواصلة الجهاد ضده، وأنه بعد بسط إيطاليا لنفوذها الكامل على البلاد وسيطرتها على مقاليد الأمور وقضائها على حركة الجهاد بعد محاصرتها ومحاصرة البلاد بأكملها، فلم يعد هناك إمكانيات لدحر هذه القوة الغاشمة التي تفوق قدرتها امكانياتهم المعدومة، وها هي الفرصة مواتية الآن في العرض البريطاني الذي من خلاله يستطيعون الحصول على السلاح والعتاد والمعدات اللازمة والمؤونة الكافية لمواصلة جهادهم من أجل تحرير الوطن السليب من ربقة الإحتلال الإيطالي الغاشم.

وتباينت ردود فعل زعماء الوطن في المهجر على ما عرضه عليهم الأمير **إدريس**، حيث لاقى العرض الذي حمله لهم من القيادة البريطانية للتعاون معها من أجل تحرير الوطن تأييداً شاملاً من زعماء منطقة **برقة**، في حين انقسمت آراء زعماء منطقة **طرابلس**

وتباينت حوله بين مؤيد ومعارض، وكانت الفئة المعارضة تجد لمعارضتها الأسباب والحجج والمبررات التي تحول دون منح تأييدها لعرض بريطانيا بالتعاون معها من أجل تحرير الوطن من نير الإحتلال الإيطالي. لم تكن هذه المعارضة التي نشأ عنها خلاف وتباين في وجهات النظر والتي صاحبت القضية الوطنية بعد ذلك في جميع مراحلها المستقبلية هي وليدة تلك اللحظات، أو في مجملها هي ردة فعل طبيعية لاختلاف في الآراء فجرها العرض البريطاني الذي حمله الأمير **إدريس** للزعماء الليبيين في المهجر، وذلك لإنبثاقها عن مبادئ راسخة انبرت تعبر عن رفضها لهذا العرض غير المقبول من وجهة نظرها، لكن الحقيقة في **نظري** أن هذا الخلاف هو أعمق وأبعد من ذلك بكثير، فجذوره تمتد إلى مراحل سابقة على العرض البريطاني، فهي ترجع إلى بداية مرحلة الجهاد الليبي الأولى ضد المستعمر الإيطالي، فبذوره زُرعت في تلك الآونة ونمت في أحضانها مخلفة تراكمات ورواسب وندوب عميقة لم تدملها السنين المتعاقبة بسبب الظروف المحيطة والمؤثرات الخارجية المغرضة التي زادت من عمقها.

وبتفصيل أدق فإن تركيبة المجتمع الليبي ـ كما رأينا سابقاً ـ قبل اليقظة الدينية التي أحيتها الحركة السنوسية، كان أشبه بظلام الجاهلية الذي كان سائداً في مجتمع شبه الجزيرة العربية قبل حلول فجر الإسلام، تخيم عليه النعرة القبلية والعشائرية والجهوية وسطوة السيادة الزعامية للأفراد، وكانت حالة المجتمع بمختلف مناطقه تسوده نزعة الخضوع للقوة القادرة على فرض نفسها عليهم سواء كانت أجنبية أو مقنّعة تحت ستار الإسلام، ومثال لذلك كان خضوعهم التام لحكم الأسرة **القره مانللية** المطلق على مدى قرن وربع من الزمن رغم ديكتاتورية معظم حكامها وقسوة أنظمتهم الحاكمة وبعدهم عن تطبيق الإسلام ونهجه، ورأينا **قبل وبعد ذلك** صراع القبائل على مناطق الرعي والزراعة الغنية، وغلبة القوية منها على الأضعف، وفي نفس الوقت رأينا كيف أنها كانت تستكين جميعها تحت نير سلطة الحاكم الطاغية وجور الغازي المتجبر.

ورأينا كيف أن كل ذلك قد تبدل بفضل الحركة الإصلاحية السنوسية التي زرعت ألفة ومحبة الإسلام وتسامحه بين الأخوة في الدين وشددت قلوب المؤمنين وعزائمهم ضد الغازي الأجنبي الطامع في بلادهم، وهذا ما دفع بالليبيين الذين انضوى منهم تحت جناح الحركة السنوسية إلى مقاومة غزو الإيطاليين لبلادهم حتى الرمق الأخير في قدراتهم؛ ورأينا كيف أنه بقدر ما نجحت الحركة السنوسية في حقن الأحقاد والحزازات القبلية والعشائرية وتأليف القلوب حول كلمة الله في منطقة **برقة** التي انبثقت

منها دعوتها وانتشرت في أرجائها، إنها لم تصادف دعوتها نفس النجاح في منطقة طرابلس، ولم تفلح في نشر دعوتها بالكامل هناك، وذلك بسبب نفور بعض زعمائها من فكرة إنتشارها وتغلغلها في مناطق نفوذهم، وخوفاً من أن تبسط سيطرتها على تلك المناطق وما يتبع ذلك من تقليص لسيطرتهم ونفوذهم فيها، إن لم يكن تلاشي زعامتهم عليها كلية.

ورأينا في موقع آخر من هذا الكتاب أن هذا النفور الذي كان يحمله بعض زعماء إقليم طرابلس لفكرة إنتشار الحركة السنوسية في إقليمهم، علاوة على الخلافات والمشاحنات القائمة بين بعضهم والبعض الآخر والتي تحولت في بعض الأحيان إلى صدامات دامية، قد أثر في مجمله على مسار حركة الجهاد في ليبيا ككل، حيث حولها إلى حركتين منفصلتين إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، وقسم تلك التي في الغرب إلى جبهات منفصلة عن بعضها ومعادية لبعضها الآخر في بعض المراحل، بينما كان الأجدى لو خلصت النوايا أن تتوحد الصفوف تحت راية واحدة تقود البلاد بأسرها لمحاربة العدو المشترك الرابض فوق أرضها.

ولكن تباً للأطماع الشخصية، ولعن الله إثرة النفس التي تعلو في أنانيتها فوق المصلحة العامة للبلاد وتعمل من أجل جشع نفسها على الدوس عليها وطمسها، فقد كُتب على حركة الجهاد في طرابلس أن تتوقف عن مجابهة العدو الحقيقي الذي يحتل أرضها بسبب تقديم بعض الزعامات فيها لمصالحهم الذاتية على مصلحة الوطن وأهدافه السامية والتي حوّلوا فيها طاقاتهم وجهودهم إلى مشاحنات ومجابهات مع بعض الزعامات الأخرى بدلاً أن يوجهونها معاً ضد العدو الإستعماري الذي يحتل أرضهم، وصدوا الباب أمام أشقائهم في الحركة السنوسية وناصبوهم العداء ورفضوا العون وتوحيد الصفوف خوفاً على زعامة أو مكانة واهية ورخيصة مقارنة بالهدف الغالي العظيم لتحرير الوطن من مستعمريه، واستطاعت الحركة السنوسية على الطرف الآخر تجنيب منطقة برقة الشقاق والمنافسة الدامية بين قبائلها وزعمائها، فوحدتهم تحت رايتها لتقود بهم الجهاد ضد العدو الإيطالي لعشر سنوات قادمة بعد توقفه في شقيقتها طرابلس.

وهكذا انتقل العداء القديم في نفوس بعض زعامات إقليم طرابلس للحركة السنوسية وزعيمها الأمير إدريس معها إلى المهجر ليربك العمل السياسي الذي كان يضطلع به الأخير من أجل تحرير البلاد، ومما زاد هذا العداء إذكاء وحدّة أنه وجد مرة

أخرى مؤثرات خارجية وأيدي دخيلة لها أغراضها الخاصة في استمراره، بدأت تسكب عليه من وقود الحقد ما يزيد لهيبه سعراً، ويساعد على ازدياد نار فتنته إشتعالاً؛ وكما ألقى هذا الخلاف بتأثيراته على مسار حركة الجهاد ضد العدو الإيطالي في السابق، فإنه استمر في تأثيره السلبي على مراحل العمل السياسي من أجل نيل الاستقلال في المهجر، وحتى بعد العودة إلى الوطن إثر هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وخروجها من ليبيا، بل أنه أمتد حتى بعد حصول البلاد على استقلالها وشروعها في بناء دولتها الغضة، وكان أثره واضحاً في شكل الحكم الذي تبنته زعاماتها آنذاك، وظل أثره دامغاً في مسيرة بناء دولة ليبيا الفتية بعد ذلك.

وأنا هنا أتحدث بما أعرفه **شخصياً** وشاهدته بعيني وسمعته في موقعه وحينه، أو كنت قد سمعته لاحقاً من أطرافه التي صنعته أو تلك التي شاركت في أحداثه، ولذا سأحاول فيما سيأتي من تحليل لتلك الحقبة أن أفصل للقارئ مجريات تلك الأحداث الشائكة والمليئة بالمشاحنات المريرة، والشجون الأليمة، وأيضاً بالمواقف النبيلة المشرفة، وأحياناً بالمسرات السعيدة المفرحة.

لقد كان الخلاف الذي نشب بين الزعماء الليبيين في المهجر حول العرض البريطاني قد تزامن مع بداية معرفتي وعلاقتي بهؤلاء الزعماء عن قرب، وكنت وقتها شاباً يافعاً وطالباً أتلقى العلم بالجامعة المصرية، وقد أتاحت صلات عائلتي الوطيدة بمعظم هؤلاء الزعماء المقيمين في أرض مصر الفرصة لي للتعرف عليهم عن قرب وإنشاء علاقات ودية معهم، فتعرفت في حينها على معظم زعماء إقليم **برقة** وبعض من زعماء إقليم **طرابلس**، لكن شدتني علاقة خاصة بالمجاهد المخضرم **أحمد بك الشتيوي السويحلي**(*).

وقد ساعدت الظروف السائدة والمخيمة على أجواء **مصر** والمشرق العربي في تلك الآونة على تبلور موجة كراهية عامة لبريطانيا، وهو ما يمكن فهمه وإيجاد مبرراته الكامنة في سيطرة بريطانيا على الأراضي المصرية منذ احتلالها لها سنة 1882م، وكذا

(*) لقد كانت معرفتي الأولى بالسيد أحمد بك الشتيوي في سنة 1940م عن طريق خالي إبراهيم علي بن غلبون الذي تربطه به صلة وثيقة، فقد جاهد الإثنان معاً ضد العدو الإيطالي في منطقة مصراتة، وتوطدت علاقتي بالسيد أحمد بك الشتيوي بعد ذلك، حيث توالت زياراتي له في مسكنه المتواضع في ضاحية غرب الأسكندرية، وعرفت منه في حينه الكثير من أحداث وملابسات زمن الجهاد الأول في منطقة إقليم طرابلس، وتأثرت كثيراً بما كان يرويه لي من بسالة وبطولة مجاهدي منطقة مصراتة وشدة بأسهم ومقاومتهم للمستعمرين الإيطاليين.

الحال في بعض دول المشرق العربي التي كانت تسيطر عليها الآلة الإستعمارية البريطانية؛ هذا الجو العام الذي لم يقف عند حدود رجل الشارع العادي بل إمتد إلى الحكومة بوزاراتها ورئاستها، كما إنه امتد إلى القصر الملكي الحاكم ذاته بمليكه وحاشيته وحراسه، فقد كان في التدخل البريطاني السافر في شؤون الدولة المصرية وفي السيطرة على مقاليدها ما يكفي لبعث وإنتشار حمى الكراهية العامة في أرجاء البلاد تجاه الدولة البريطانية، وبالمقارنة فإن هذا الأمر ينطبق بحذافيره على أفراد الشعب الليبي إزاء الإستعمار الإيطالي الذي يحتل أراضيه ويسومه ويلات القهر والإستبداد، وكذلك فهو ينطبق أيضاً على كل من **تونس والجزائر والمغرب** في كراهية شعوبها لدولة **فرنسا** التي تحتل أراضي بلادها وترهبها بالقمع والقهر وتسلبها بالقوة نعيم الحرية وخيرات بلادها.

فالمسألة ببساطة أن الشعوب المستعمرة قبل أن تكره فكرة الإستعمار ومفهومه فهي تكره أولاً تلك الدولة التي استعمرتها **بعينها**، وإذا امتدت في تلك الظروف الكالحة يد دولة أُخرى إستعمارية لمساعدتها على الخلاص من أغلال الإحتلال القاتم، فهي ستكون ممتنة لتلك الدولة التي تحاول مساعدتها للخلاص من براثن الإستعمار الكريهة الواقعة تحت عبوديته، هذا بغض النظر عن النوايا الدفينة لتلك الدولة المنقذة وعن مصالحها الخاصة من وراء ذلك، لأن الأمر لا يحتمل الجدل فيه وليس له حلول أخرى غير قبول المساعدة للخلاص من المستعمر الذي يحتل أرض البلاد، وبعد ذلك ليبدأ الشعب معركة جديدة إذا كشرت الدولة المنقذة عن أنياب الغدر، ومن هذا المنطق كانت شعوب **الشرق العربي** تؤيد **ألمانيا** في حربها ضد الإنجليز وتتمنى إنتصارها عليهم، بينما كان العكس من ذلك في **ليبيا** التي كان شعبها يتمنى هزيمة الإيطاليين الذين يحتلون أرضه أمام القوات البريطانية.

وهكذا كانت المعادلة، الشعب المصري بقيادته يحمل في نفسه عرى الكُرْه لدولة بريطانيا التي تستعمر أرضه، والشعب الليبي يمقت بشدة دولة إيطاليا التي تحتل أرضه، وبريطانيا تعرض المساعدة على الليبيين لتحرير أرضهم المغتصبة من الإيطاليين لأن في ذلك ما يخدم مصالحها الخاصة ضد عدوها الجديد في الحرب العالمية الدائرة رحاها.

في هذا الجو الشائك كان السيد **عبد الرحمن عزام** الذي سبق الإشارة له والإشادة بدوره ومجهوداته لخدمة القضية الليبية عضواً في وزارة السيد **علي ماهر** وكان الإثنان يقطران كرهاً لدولة بريطانيا، وكانت علاقات السيد عبد الرحمن عزام بزعامات إقليم

طرابلس وطيدة فقد أمضى غالبية مقامه في ليبيا يتنقل بين مناطق إقليم طرابلس يزكي زعمائها بالنصائح والمشورات في أمور القضية الوطنية، واستمرت هذه العلاقات الوطيدة بين السيد عبد الرحمن عزام وبين زعماء إقليم طرابلس بعد انتقال هؤلاء إلى أرض المهجر بمصر، فكان يتردد عليهم ليسدي لهم النصح فيما يخص شؤون ليبيا كما هو عهده السابق، ويبادلونه الزيارات بالمثل طلباً للمشورة عند الحاجة إليها.

ونظراً لخلفية الكراهية التي تنضح بها نفس السيد عبد الرحمن عزام تجاه دولة بريطانيا للأسباب التي أسلفنا ذكرها، فإن نصائحه لزعماء إقليم طرابلس كانت كلها تصب في إناء **الرفض** التام لأي نوع من التعاون مع بريطانيا أو الاعتماد عليها في قضيتهم الوطنية، بل إنه «حذرهم بشدة من السير وراء الأمير **إدريس السنوسي** في هرولته نحو التعاون مع بريطانيا التي توشك أمبراطوريتها على الانهيار أمام جيوش المحور»[1].

وقفة مع عبد الرحمن عزام:

ولا بد لنا هنا قبل أن نسترسل في تحليل الأحداث القادمة أن نتوقف لبرهة للتعرف على بعض الجوانب من شخصية السيد عبد الرحمن عـزام، لأهمية ذلك لسياق تحليل أحداث هذا الجزء من الكتاب، فقد كان عبد الرحمن عزام من الوطنيين المتحمسين لقضية وطنه مصر الواقع تحت نير الإحتلال البريطاني، وكان وكما أسلفنا يحمل مثل غيره من بني وطنه الكره لدولة بريطانيا التي تحتل بلاده، فأراد أن يحارب الأنجليز بكل ما أوتي من قوة ـ وذلك حسب روايته في مذكراته التي نشرها لاحقاً ـ فقرر الرحيل إلى دول المشرق العربي للإنخراط في صفوف المقاومة العربية هناك، ولكنه اصطدم بموانع اللوائح الداخلية، فاتجه إلى **ليبيا** التي كانت حدودها مفتوحة آنذاك، ليبحث من هناك عن وسيلة تمكنه من الوصول إلى مبتغاه، وما إن وصل السيد عزام أرض ليبيا حتى استقر بها ووطد علاقاته بزعاماتها وانخرط في قضيتها على مستوى النصح والمشورة لتلك الزعامات.[2]

---

(1) يكاد يكون هذا نص ما سمعته من أحمد بك السويحلي في سياق ما رواه لي عن نصائح عبد الرحمن عزام لزعماء إقليم طرابلس الذين كان أحمد بك السويحلي من ضمنهم.

(2) أنظر عبد الرحمن عزام: صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ـ القاهرة 1977م، ص 83.

وحاول في البداية أن يتقرب من زعامات الحركة السنوسية ومن **الأمير إدريس** على وجه الخصوص، لكنه عدل بعد فترة عن ذلك ورحل إلى إقليم **طرابلس** حيث كون علاقات حميمة مع زعاماتها الذين كانوا يجلونه ويعلون قدره ومقامه، فأصبح بمثابة المستشار السياسي لمعظمهم، وعندما توقف الجهاد في إقليم طرابلس في بداية العشرينات، أحس السيد **عبد الرحمن عزام** أنه لم يعد لوجوده هناك فائدة تذكر فقرر العودة إلى **مصر**، وتصادف رجوعه مع قرار الأمير **إدريس** الذهاب إلى مصر بعد فشل مفاوضات **غوط الساس** ـ كما نوهنا إليه قبلاً ـ فرافقه عزام إلى هناك حتى يستطيع وهو في معيته أن يدخل الأراضي المصرية التي كان ممنوعاً من دخولها بسبب تعاونه مع الأتراك ضد الأنجليز إبّان الحرب العالمية الأولى.

ورغم وطنية السيد عبد الرحمن عزام وحسه القومي النابض الذي لا يختلف عليه إثنان، إلا أنه وكأي بشر في هذه الدنيا لا تخلو نفسه من الطموحات والأحلام، فقد كان طموحه وحلمه في تلك الفترة التي سبقت دخوله ليبيا هو إلحاق الهزيمة بدولة بريطانيا وتحرير بلاده من سيطرتها عليها، واستمر هذا الطموح وذلك الحلم في نفس عزام على ما هو عليه بعد دخوله ليبيا مع ازدياده بعد أن أضافت نفسه إليه طموحين آخرين، أحدهما **قومي** والآخر **شخصي**، أما الطموح أو الحلم القومي فكان يتمثل في تحرير ليبيا من ربقة الإستعمار الإيطالي الذي يسيطر عليها والذي لمس بنفسه وعن قرب مدى وحشية أساليبه القهرية تجاه الليبيين، أما الطموح الشخصي فهو حلمه في تحقيق دور ريادي وزعامي على المسرح السياسي الليبي يمكنه من الوصول إلى حكم ليبيا، خاصة أنه كان يرى بأن تعليمه وثقافته في ذلك الحين ليست محل مقارنة بالزعامات الليبية التي كانت تتولى قيادة شعبها [1]، فهم في نظره دون التعليم والوعي السياسي الذي استقاه هو في مصر التي كانت في حينها مسرحاً ثرياً وزاخراً بالحياة السياسية المتموجة وبالأحزاب والمنابر السياسية والثقافية المتعددة، في حين أنه وجد البساطة تخيم على معظم زعماء ليبيا الأوائل الذين قادوا الجهاد فيها مع انتشار حالة من انعدام الوعي السياسي والثقافي يستوون فيها مع عامة أفراد شعبهم.

---

(1) يقول أحمد زارم في مذكراته التي نشرها في كتابه «صراع الشعب الليبي مع مطامع الإستعمار 1943 ـ 1968» إن عبد الرحمن عزام كان قد عبر له شخصياً في حديث لهما في طرابلس: «بأن زعماء طرابلس جميعهم لا يفقهون شيئاً»، أنظر أحمد زارم: مذكرات.. صراع الشعب الليبي مع مطامع الإستعمار 1943 ـ 1968، الدار العربية للكتاب ـ طرابلس، الكتاب الثاني 1973م، ص 152.

هذا الطموح الشخصي هو بيت القصيد في تحليلنا للأحداث التي صاحبت الخلاف بين بعض زعماء طرابلس والحركة السنوسية، سواء في فترة الجهاد الأولى في داخل ليبيا أو في أرض المهجر بمصر بعد ذلك، ولذا فإنني سوف أُسلط عليها الضوء أكثر ليتبين للقارئ كثير من المسببات الأخرى غير المعلنة والتي كانت تقف وراءها، وأنا هنا إن كُنت مجبراً على تعديد هذه الخواص في شخصية عظيمة مثل شخصية السيد عبد الرحمن عزام التي ساندت القضية الليبية في كافة مراحلها التي مرت بها منذ قيام الإحتلال الإيطالي على أرضها وحتى عشية حصولها على الإستقلال، فلا أرمي من وراء ذلك الطعن في شخصه أو الإنقاص من قدره، أو التقليل من عظيم عطائه وجهده الذي أغدق به على ليبيا والليبيين، ولكن الأمانة الدينية، والأخلاقية، والعلمية، والتاريخية تقتضيني أن لا أحجب الحقائق التي يتطرق إليها موضوع هذا الكتاب ويتطلب إيضاحها وضرورة إعلانها.

فكما أشرنا أن السيد عبد الرحمن عـزام قد حاول في الفترة الأولى من دخوله أرض ليبيا التقرب من الزعامة السنوسية وعلى وجـه الخصوص من الأمير إدريس السنوسي، لكنه بعد فترة وجيزة وجد أن طموحه في بسط زعامته الشخصية على زعماء السنوسيين في إقليم برقـة يُعد ضرباً من ضروب المستحيل، وذلك لتآلف قلوب أهلها حول أعضاء البيت السنوسي المؤسسين للحركة السنوسية التي ينضوون تحت جناحها منذ أن أحيت في نفوسهم مبادئ الدين الحنيف لبناء مجتمعهم المستقل تحت قيادة رايتها، ولأن التركيبة السياسية فيها هي أشبه بتلك التي تكسو المجتمعات الدينية التي يتفق أفرادها وزعامتها في توجيه ولائهم وطاعتهم للمرشد الديني الأعلى لعموم الجماعة، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الاجتماعية بينهم أو تفاوت المصلحة بين فئاتهم؛ ولذا عندما وجد عزام أن دوره في منطقة النفوذ السنوسي في إقليم برقة لن يعدو أن يكون دور المستشار الناصح للقيادة الفعلية المتمثلة في الأمير إدريس السنوسي، ووجد أنه لن يتمكن في يوم من أن ينافس زعامته المطلقة على الإقليم، فإنه إتجه إلى إقليم طرابلس بعد أن كان قد تطرق إلى مسامعه الاختلاف الجذري في التركيبة السياسية للمجتمع وفي شكل حركة الجهاد هناك عنها في إقليم برقة.

وتتسم التركيبة السياسية في إقليم طرابلس بأنها أقرب إلى صورة المجتمعات المدنية التي تتباين فيها المصالح الفئوية لجماعاتها مع الاختلاف عنها في أنها غير منظمة تحت نظام جماعي يقنن صراعها في إطار سياسي من خلال قنوات شرعية تشبه

تلك الموجودة في المجتمعات المدنية الأخرى[1]، وهذا ما حول الاختلافات بين قياداتها، في كثير من الأحيان، إلى صدامات مسلحة دامية فيما بين فئاتها المختلفة، ويعد هذا هو نفس السبب الذي جعل هذه الزعامات ـ وبحسب طبيعة البنية التنافسية بينها ـ أن تجنح لرفض طابع الهيلمان المؤسسي الشامل تحت أمرة قيادة موحدة يذوب في قالبها نفوذ زعاماتها المتعددة، وهذا هو السبب وراء نفور بعضها ومعاداتها لسيطرة الحركة السنوسية على مقاليد الجهاد هناك، وذلك خشية سيطرة زعامتها على دفة الأمور في كافة أرجاء الإقليم ومن ثم سحب بساط النفوذ منها.

وفي إقليم طرابلس وجد السيد عبد الرحمن عزام من الحفاوة والتكريم والتبجيل من قياداته ما شجعه على المكوث هناك يتنقل بين مناطقه[2]، يجود بالنصح ويقدم المشورة لزعمائه حتى توقفت حركة الجهاد فيه نهائياً ليقفل راجعاً إلى بلاده، وعاد من حيث أتى من غير أن يفلح في فرض زعامته على قيادات أيٍّ من الإقليمين، لكنه اكتسب في نظري ما هو أفضل من ذلك بكثير، فقد اكتسب سمعة طيبة بين الليبيين يحملون له أسمى أنواع العرفان والامتنان عبر الأجيال المتعاقبة لمجهوداته الجمة التي لا تعرف الكلل من أجل قضية الوطن.

وبعد عودته إلى مصر وصعود نجمه السياسي، ارتقى السيد عبد الرحمن عزام في سلم المراكز العليا في موطنه مما عوضه عن طموحاته السابقة في الزعامة التي كان يبحث عنها في ليبيا، وظل بعد عودته لموطنه ثابتاً على كرهه للأنجليز الذين كانوا لا يزالون يسيطرون على بلاده، وكذلك ظل على نفس موقفه من النفور من الأمير إدريس والذي يعود إلى سببين، يرجع **الأول** منهما إلى بعض الرواسب القديمة التي حملتها نفسه بسبب ظنه أن الأمير إدريس هو حجر عثرته الأولى التي تحطم عندها طموحه

---

(1) وذلك لأنها لم تتحول إلى مؤسسات حزبية أو جماعات مصالح منظمة كتلك المتواجدة في المجتمعات المدنية الحديثة التي تبنت أحد أشكال الأنظمة الديمقراطية ويرجع سبب ذلك إلى ظروف الإحتلال وإنعدام الوعي السياسي وغلبة المفهوم القبلي والعشائري والجهوي.

(2) كان من شدة أثرته ومكانته لديهم أن زوجه أحدهم بابنته، لكن السيد عبد الرحمن عزام تركها ورحل عن البلاد دون أن يطلقها أو يبعث إليها للالتحاق به في مصر، وكانت زوجته قد أنجبت له من زواجهما طفلة لم يرها أو يسأل عنها منذ مغادرته ليبيا مع الأمير إدريس في يناير سنة 1923م، ولما كبرت أبنته وصارت فتاة ناضجة قام أهل أمها ـ التي توفيت ـ بإحضارها له في مصر ليراها، فوقع ذلك في نفسه موقع المفاجأة!!. أنظر عبد الرحمن عزام: صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام، الجزء الأول، ص 247 ـ 248.

المبكر وأمله في الزعامة، وذلك لمنافسته له فيها!! [1]، **والسبب الثاني** يرجع إلى الإختلاف في وجهات النظر بينهما حول محالفة بريطانيا أو معاداتها.

وهكذا فقد كان السيد عبد الرحمن عزام أحد الأطراف الرئيسية وراء تأجيج وتغذية الخلاف بين بعض زعماء طرابلس وبقية الزعماء الليبيين في المهجر بخصوص الإقدام على التعاون مع بريطانيا من أجل تخليص الوطن من الإحتلال الإيطالي لليبيا من عدمه، وانضم إلى السيد عبد الرحمن عزام في تغذيته لهذا الخلاف السيد **الطاهر الزاوي** وهو شخصية ليبية من شخصيات الوطن العظيمة التي لا يرتقي الشك في مدى إخلاصها وتفانيها لخدمته، ولا يختلف اثنان على صدق حبها الجارف له؛ وقد كانت تربط بين السيد **الطاهر الزاوي** وبين السيد عبد الرحمن عزام علاقة ود حميمة وحب خالص وتنسيق واتصال مستمر وتقارب في وجهات النظر خاصة تلك التي تحمل في ثناياها النفور من الأمير إدريس ومن فكرة زعامته لليبيا.[2]

وكان السيد الطاهر الزاوي لديه قناعة راسخة بأن إقليم طرابلس بحجمه الكبير وتعداده المتفوق ومدنيته السامية هو أحق بأن يكون له الدور الريادي في زعامة ليبيا، وأن الحركة السنوسية وأميرها رغم التقدير الذي يكنه المرء لدورهما الفعال في الوقوف وراء تنظيم حركة الجهاد الليبية وحرصها على متابعة تواصله واستمراره، إلا أن ذلك لا يعطيها البتة الحق في ريادة ليبيا والزعامة عليها، كما لا يعطي أميرها الامتياز عن غيره ليكون زعيماً على ليبيا بأسرها.[3]

---

(1) حتى بعد أن طابت نفس السيد عبد الرحمن عزام للنجاح الذي حققه على مستوى طموحاته في موطنه مصر، إلا أنه وحسب ما سنرى من الرواية التالية التي ذكرها أحمد زارم في مذكراته (مرجع سابق) إن عبد الرحمن عزام لا زال يرى في إمكانية الوصول للزعامة في ليبيا حتى وإن لم يكن ذلك لنفسه التي استطاعت تحقيق طموحاتها في موطنها الأصلي فليكن ذلك لأحد ذويه؛ والرواية التي جاءت في مذكرات أحمد زارم تقول بأنه عندما التقى عبد الرحمن عزام في مصر بفريق من زعماء طرابلس اقترح عليهم أن يأخذوا ابنه ليجعلوه حاكماً على طرابلس، وخرج الزعماء الطرابلسيين من عنده مستائين حتى وإن لم يعبروا عن استيائهم هذا له، حيث رأوا في اقتراح السيد عبد الرحمن عزام استهانة بهم وبمكانتهم، فلم يكن لهم أن يفهموا كيف سمحت له نفسه بأن يدفع بابنه الحديث السن ليكون حاكماً عليهم وكأنه لا يوجد من بينهم من هو أهلاً لذلك.

(2) أنظر أحمد زارم: ص 143.

(3) للإطلاع بإسهاب على وجهة نظر السيد الطاهر الزاوي ارجع لكتابه: «جهاد الليبيين في ديار الهجرة من سنة 1924م إلى سنة 1952م»، الناشرون دارف المحدودة، الطبعة الثانية ـ لندن 1985م.

والتقت وجهتا نظر السيد الطاهر الزاوي والسيد عبد الرحمن عزام وتجانست بواعث كل منهما على حدة في تشكيل وجهة النظر المتفق عليها بينهما، فعملا معاً على توفير النصائح والإرشادات إلى زعمـاء طرابلس حتى يتشبثوا برفضهم لاقتراح التعاون مع دولة بريطانيا، تحت مبررات متغيرة، فتارة تحت حجة أن بريطانيا وحلفاءها سيخسرون الحرب أمام قوات المحور التي ستكسحهم عند مواجهتها، ولذا فإن أية جهود سيبذلها الليبيون أو أي مساعدات سيقدمونها في القتال مع بريطانيا لن تعود عليهم إلا بالخسائر الفادحة في الدماء والأرواح، ولن يجلب لهم إلا زيادة تأزم قضيتهم الوطنية، وتارة أُخرى تحت حجة أن بريطانيا لم تُعط لليبيين أية وعود قاطعة أو ضمانات بمنحهم الإستقلال بعد هزيمة إيطاليا وإخراجها من ليبيا، وفي أخرى بأن الأمير إدريس لم يقم باستشارتهم في مثل هذا الأمر!.

وانصاع بعض زعماء طرابلس لنصائح السيدين عبد الرحمن عزام و الطاهر الزاوي بمقاطعة اجتماع القاهرة الذي دعى الأمير إدريس جميع زعماء الليبيين في المهجر كتابياً لحضوره، وحدد له يوم السابع من شهر أغسطس 1940م[1] للالتقاء ومباشرة التداول فيه على مدار الأيام التي تليه وحتى ينتهي المجتمعون من مناقشة الكيفية التي يتم بها التعاون مع بريطانيا من أجل تخليص الوطن من الإحتلال الإيطالي، وقد حضر إلى جانب زعماء إقليم برقة بعض من زعماء إقليم طرابلس، وكان من ضمن المتغيبين عن هذا الإجتماع المصيري من زعماء طرابلس إثنان من أبرز قادتها هما أحمد الشتيوي السويحلي وطاهر المريض اللذان تغيبا عن كل جلسات المداولات التي جرت خلال الأيام الثلاثة الأولى وظهرا في الجلسة الأخيرة لآخر يوم من أيام الاجتماع واستمعا إلى القرارات التي توصل إليها المجتمعون، ورفضا التوقيع على قبولها عندما طُلب منهما ذلك.[2]

وتم التوقيع على وثيقة قرارات الإجتماع من قبل واحد وعشرين شخصاً من زعماء إقليمي طرابلس وبرقة من الحاضرين لذلك الإجتماع، وأصبحت بذلك نصوصها نافذة المفعول، وتوالت بعد ذلك تباعاً تأييدات بقية زعماء الليبيين المهاجرين إلى الأقطار الأخرى، فجاءت موافقة ومباركة الليبيين من سوريا والسودان وتونس محملة

---

(1) لقد كان موعد هذا الإجتماع في الأصل يوم الخميس الثامن من أغسطس 1940م، غير أنه تم تعديله لاحقاً ليوم الأربعاء السابع من أغسطس

(2) أنظر: [illegible] ص 31

بعروضهم للمساهمة وتقديم العون بكافة أشكاله ودرجاته.[1]

ولم ينفك المعارضون ـ ومن يقف من ورائهم ـ من الدأب على محاولات بذر الشقاق وفصم عرى وحدة الصف، لكن محاولاتهم كانت تبوء بالفشل مرة تلو الأخرى، قد وضعتهم في عزلة شديدة عن بقية جموع الليبيين الذين بدأوا في إعداد جيشهم الذي سيساهم مع القوات البريطانية في محاربة قوات الإحتلال الإيطالي في ليبيا والعمل على إخراجهم منها، وذلك حسب ما نصت عليه وثيقة اتفاقهم التي توصلوا لها في اجتماعهم المشار إليه.

وكردة فعل، وللخروج من العزلة التي أحاطتهم، قام ثلة المعارضين الطرابلسيين بتكوين لجنة من بينهم سعت إلى إجراء إتصال بالسلطات البريطانية تطلب فيه منها أن تقدم لها كممثلة عن إقليم طرابلس نفس المساعدات التي قدمتها لبقية الليبيين المنضويين تحت جناح الأمير إدريس وبنفس الشروط التي قبلوا هؤلاء بها، وهو أن تساعدها في تكوين جيش من الطرابلسيين يكون منفصلاً عن ذلك الذي يقوده ويشرف عليه الأمير إدريس والذي يجري العمل على تكوينه في تلك الآونة، وذلك لكي يتمكن الطرابلسيين من فرصة القتال بجانب القوات البريطانية في حربها ضد الإيطاليين في إقليم طرابلس والعمل على إخراجهم منها، لكن السلطات البريطانية حاولت إقناعهم بجدوى الاتحاد مع أقرانهم المنضويين تحت جناح الأمير إدريس، فرفضوا ذلك لأنهم ينبذون بشدة فكرة زعامة الأمير إدريس وهو السبب من وراء معارضتهم من الأساس.[2] وكان رد الأمير إدريس على الحجتين اللتين اتخذهما معارضوه الطرابلسيون ذريعة لهم في سياق رفضهم التضامن معه هو[3]:

«بالنسبة للحجة الأولى والتي يدّعون فيها بأني لم أقم باستشارتهم في العرض البريطاني بطلب مساعدة الليبيين لمواجهة العدو الإيطالي المشترك، فإن كافة زعماء طرابلس قد بايعوني في سنة 1922م وألحوا علي بقبول بيعتهم لأكون أميراً على القطر الليبي بأسره، وذلك قبيل مغادرتي لأرض الوطن متوجهاً للأراضي المصرية في ظل ظروف سياسية صعبة وقاسية، وقبلت بيعتهم أمام الله بكل روح المسؤولية الوطنية، وأرسلت لهم بردي الموثق بقبول بيعتهم؛

---

(1) أنظر مجيد خدوري: ص 32.

(2) أنظر مجيد خدوري: ص 33.

(3) لقد سمعت رده هذا منه شخصياً بعد الاستقلال وبعد أن أصبح ملكاً على البلاد.

ومع أنه لم يحدث منذ ذلك الحين وحتى اندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية في سنة 1939م ما ينقض تلك البيعة، إلا أن زعماء طرابلس ومعهم زعماء برقة قاموا في اجتماع فكتوريا عقب إعلان الحرب العالمية الثانية بتفويضي ومنحي ثقتهم الكاملة في العمل بكل الوسائل لتحقيق مصلحة البلاد في الخلاص من عدوها الذي يتربع على أرضها، وقد اعتبرت هذا التفويض بمثابة تجديد للبيعة السابقة التي لا تزال نافذة المفعول حتى تلك اللحظات، حيث لم يأتيني منذ قبولي لها وعلى مدار تلك السنين ما يفيد بإبطالها أو الإعتراض عليها».

ويسترسل الملك إدريس في حديثه لي عن رده على الحجج التي ساقها معارضوه:

«وقد طلب مني زعماء البلاد في اجتماع فكتوريا أن أتبادل معهم الشورى فيما أتوصل إليه من نتائج أراها مفيدة للوطن وتساعد على خلاصه من احتلال مستعمره الغاشم، وهذا ما فعلت، فقد اتصلت بهم فور تقدم بريطانيا بعرضها الذي تطلب فيه تعاون الليبيين معها لمحاربة العدو الإيطالي المشترك، ودعوتهم لعقد اجتماع في القاهرة في السابع من شهر أغسطس 1940م وذلك للتشاور معهم حول العرض البريطاني وما يتوجب علينا عمله، فما كان منهم إلا أن قاطعوا الاجتماع ورفضوا التصديق على قرارته، وبدأوا في سوق الحجج وإثارة البلابل لشق وحدة الصف والتعكير على الفرصة المؤاتية التي قد يكون فيها خلاص البلاد من الإستعمار الإيطالي الذي يحتل أراضيها».

«هذا ما يخص حجتهم بأنني لم أقم باستشارتهم» (الملك إدريس مسترسلاً)، «أما بخصوص حجتهم الأخرى والتي تُفيد بأن بريطانيا لم تُعط لليبيين أية وعود قاطعة أو ضمانات بمنحهم الإستقلال بعد هزيمة إيطاليا وإخراجها من ليبيا، فهو قول حق أُريد به باطل، فهم يدركون مما سمعوه بأن بريطانيا لا تستطيع تحت القوانين الدولية الجائرة آنذاك أن تقطع الوعد باستقلال ليبيا وهي لا تزال مستعمرة إيطالية، وهذا القرار لا يملك إصداره إلا عصبة الأمم (أصبحت فيما بعد الأمم المتحدة) التي هي صاحبة الشأن في مثل هذه الظروف، وهذا ما بلغتني به السلطات البريطانية عندما أصررت عليها وألححت في طلب منح الليبيين وعداً بالإستقلال بعد القضاء على الوجود الإيطالي في ليبيا».

ويسترسل الملك إدريس في حديثه لي:

«وماذا كان في إيدينا أن نفعل إزاء ذلك غير أن ننتهز هذه الفرصة التي سوف تمكننا من معاودة الجهاد للخلاص من المحتل الذي حاربناه ثلاثة عقود متوالية محاولين دحره، وانتهى بنا المطاف للوصول إلى حالة من العجز أسكتت بنادقنا قرابة عشر سنوات حاولنا في أثنائها البحث بكل الوسائل عن طريقة أو حلِ آخر يُعيدنا إلى جادة القتال ضد عدونا الرابض فوق أرضنا ولكن دون جدوى، وها هي الفرصة تأتينا بعد أن ظللنا ننتظرها طوال السنين المنصرمة، فهل نبددها من أجل وعد لا نستطيع الحصول عليه بحكم الظروف السالفة الذكر؟، وفي نفس الوقت لا نستطيع ونحن في حالة العجز هذه أن نفرض إرادتنا، ففرض الإرادة يتطلب قوة تصاحبه وتسانده ويمكن التعويل على استعمالها إن دعت الحاجة ولم يعد يفيد مجرد التلويح بها، ونحن لا حول ولا قوة لنا إلا بما يشاء الله ويقدر، وبالإضافة لكل ذلك فنحن في ذلك الحين لم نكن نداً لدولة بريطانيا أو دولة إيطاليا، بل إننا لم نكن نداً حتى لتلك الدول التي دونها وأقل منها قوة بمراحل بعيدة».

ويستمر الملك إدريس في حديثه لي:

«نحن في ذلك الوقت لم تكن تنقصنا القوة الرادعة فقط بل كان ينقصنا أحد مقومات هذه القوة وهو المال، ولذا فإنه أمام كل هذه المعطيات لم يبق لنا في حينه سوى أن نتلقف تلك الفرصة التي أتتنا بقدرة قادر ونتزود من خلالها بالسلاح والعتاد والمناصرة الحربية التي ربما ستمكننا من طرد عدونا الذي يقبع فوق أرضنا، ثم بعد ذلك نطالب الدولة التي ساعدتنا وساعدناها بأن تعاوننا على نيل استقلالنا، وفي أسوأ الظروف لن يكون وضع بلادنا بأردى مما كان عليه إبان الإستعمار الإيطالي، فمن المؤكد أننا سنكسب لشعبنا ظروف حياتية أفضل من تلك التي كانت تحت الإحتلال الإيطالي، نستطيع من خلالها مواصلة الجهاد أياً كان نوعه سياسياً أو حربياً لتحقيق الحلم الوطني بالإستقلال».

(كان هذا هو رد الأمير إدريس على معارضيه من الزعماء الطرابلسيين، والذي كما ذكرت سالفاً كان قد أفضى به إليّ بعد الإستقلال وبعد أن أصبح ملكاً على ليبيا).

إنه لمن الإنصاف أن أقول هنا بأن هذا الشرط التعجيزي الذي رفضه بعض

المعارضين الطرابلسيين في وجه الأمير إدريس والذي يطالبونه فيه بالحصول على تعهد كتابي من بريطانيا بمنح الليبيين إستقلالهم بعد القضاء على الوجود الإيطالي في بلادهم يبدو للوهلة الأولى أنه مطلب وطني نابع عن مبادئ مخلصة للوطن والمواطنين، لكن سرعان ما يتبدد هذا الإنطباع لدى كل مطلع ومتابع لشؤون القضية الليبية أو لتلك الأحداث المنصرمة، وذلك حالما يرى كيف سعى هؤلاء المعارضون ذاتهم للإتصال بالسلطات البريطانية يلتمسون منها أن تعمل على تكوين جيش من الطرابلسيين منفصل عن ذاك الذي يشرف عليه ويرأسه الأمير إدريس، وذلك حتى يستطيعوا أن يحاربوا به مع القوات البريطانية لإخراج الإيطاليين من إقليم طرابلس، وأنهم يقبلون وينصاعون لكل الشروط التي قبل بها الأمير إدريس في هذا الخصوص!، إن هذا التصرف قد أفقد المعارضين الطرابلسيين مصداقية نواياهم الحقيقية من وراء معارضتهم للأمر الذي حاولوا هم أنفسهم ممارسته، وأوضح موقفهم هذا بجلاء أن السبب وراء معارضتهم ليس كما ادعوا للحصول على تعهد من بريطانيا بمنح ليبيا استقلالها مقابل تعاون الليبيين معها في محاربة الإيطاليين، بل هو تعصبهم الأعمى الرافض لفكرة زعامة الأمير إدريس على البلاد بأسرها.

وقد بقيت آثار هذا الخلاف تُلقي بظلالها على المسيرة الوطنية حتى نالت البلاد إستقلالها لتفرض في حينه تحديد تركيبة شكل الحكم، ولم تقف عند ذلك بل إنها استمرت في التأثير من وقت لآخر على مجريات الأمور في الدولة الفتية.

المبحث الثاني

تكوين الجيش الليبي ودخول الحرب بجانب بريطانيا ضد القوات الإيطالية والإنتصار عليها وإجلائها عن أرض ليبيا

إذا الشعبُ يوْماً أرادَ الحياة فلا بُدَّ ان يَستجيبَ القدر

ولا بُـدَّ لليـلِ ان ينجـلي ولا بُدَّ للقَيـدِ ان ينكسِرْ

- ابو القاسم الشّابي -

ونعود ثانية من حيث توقفنا لذلك **الإجتماع المصيري** الذي عُقد **في القاهرة** في السابع من شهر أغسطس سنة 1940م وحضره كافة زعماء الوطن باستثناء تلك القلة المعارضة التي أتينا على ذكرها فيما سبق، فقد قرر جميع الحاضرين لذلك الإجتماع من زعماء ليبيا وضع ثقتهم في الأمير إدريس كقائد أوحد لهم، كما أقروا بموافقتهم على التعاون مع دولة بريطانيا من خلال تكوين جيش من المغتربين الليبيين يحارب إلى جانب القوات البريطانية في سبيل إنهاء الإحتلال الإيطالي لأرض ليبيا أطلق عليه تسمية **القوة العربية الليبية**.

قام الأمير إدريس فور انفضاض الإجتماع إلى إعطاء تعليماته لكافة زعماء الليبيين بالمباشرة في تجنيد الليبيين المغتربين والمقيمين في المهجر لتكوين جيش ليبي قادر على خوض الحرب بجانب القوات البريطانية ضد القوات الإيطالية الرابضة على أرض ليبيا، ولبى الزعماء الليبيون تعليمات أميرهم فشرعوا في الإتصال بكل الليبيين المنتشرين في شتى أنحاء أرض **مصر** من **صعيدها** إلى مدن **الساحل الشمالي** وواحات **صحرائها الشرقية** ومنطقة **القاهرة** الكبرى وضواحيها ومدن وقرى **الدلتا** بمختلفها، وكان من بين الذين تحملوا مشاق مهمة الإتصال بالليبيين وتجنيدهم في الجيش الليبي المرتقب: الشيخ **عبد الحميد العبار**، و**صالح باشا لاطيوش**، و**عبد السلام الكزة** (تولى المهمة بعد وفاته ابنه ناصر)، و**عمر فائق شنيب** الذي حضر خصيصاً من **دمشق**، و**محمود بوهدمة**، و**عبد الجليل سيف النصر**، و**عبد الكافي السمين**، و**هارون المنفي**، ومحمود بوخزيم، ومصطفى القنين، وعلي لاغا، والحاج عمر عبد الملك، والسيد

صفي الدين السنوسي، والسيد الصديق الرضا، والسيد إبراهيم أحمد الشريف، والسيد محي الدين السنوسي، وآخرين غيرهم كثيرين.

وبعد فترة وجيزة تم تكوين جيش القوة العربية الليبية تحت إشراف الأمير إدريس، وكان أغلب أفراده من المهاجرين البرقاويين، ووصل قوامه في مراحله الأولى إلى أربعة كتائب قتالية إضافة لكتيبة أركان حرب، كانت جميعها تتلقى تدريباتها العسكرية وفنون القتال والمواجهة الحربية في معسكرها الواقع عند الكيلو التاسع من بداية طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي، وقد كان من بين ضباطه الذين تولى معظمهم مناصب إدارية وسياسية وعسكرية عليا في الدولة الليبية الناشئة بعد الإستقلال، كل من:

- **محمود بوقويطين** (وصل لرتبة فريق وتولى قيادة قوة دفاع برقة).
- **السنوسي لاطيوش** (وصل لرتبة لواء وتولى قيادة الجيش الليبي في سنة 1963م).
- **نوري الصديق بن إسماعيل** (وصل لرتبة لواء وتولى قيادة الجيش الليبي سنة 1965م).
- **عبد الحميد باي درنة** (وصل إلى رتبة عقيد في شرطة طرابلس، وكان له دوراً بارزاً في مساعدة ثورة الجزائر ضد الإحتلال الفرنسي).
- **حسين الفقيه** (وصل لعضوية مجلس النواب).
- **جمال الدين باشا آغا** (وصل لمنصب والي إقليم طرابلس).
- **علي جعودة** (وصل لمنصب وزير الدفاع سنة 1955م).
- **حامد علي العبيدي** (وصل لمنصب وزير الدفاع سنة 1969م).

وآخرون كثيرون لم تستطع الذاكرة استحضار أسمائهم.

حققت القوات البريطانية الليبية إنتصاراً ساحقاً في أول مواجهة حربية لها ضد القوات الإيطالية بقيادة **غرازياني** بمنطقة **قبقب** بالقرب من **سيدي براني** في ديسمبر سنة 1940م، واستطاعت أن تأسر أعداداً هائلة من قواتها كان بينهم الآف الليبيين الذين أجبرتهم إيطاليا على الحرب في صفوفها وزجت بهم في المقدمة حتى يكونوا دروعاً واقية لقواتها النظامية.

وقد تم نقل الأسرى الليبيين إلى معسكرات خصصت لأسرى الحرب بالقرب من

منطقة **قناة السويس**، حيث بدأ الأمير إدريس مع لفيف من رفاقه[1] في التردد عليهم لتفقد أحوالهم، وفي نفس الوقت عرض عليهم فكرة انضمامهم إلى جيش **القوة العربية الليبية** لمحاربة العدو الإيطالي والعمل على إخراجه من أرض الوطن، فاعتذر غالبية الأسرى الطرابلسيين مبررين امتناعهم عن ذلك بسبب خشيتهم من أن تتعرض عائلاتهم في ليبيا لانتقام الإيطاليين، كما أنهم من ناحية أُخرى قد اعتبروا أنفسهم محظوظين لأنهم قد نجوا من الموت ولا يريدون الآن أن يعرضوا أنفسهم له مرة أُخرى، وتم تجنيد بقية الأسرى الذين قبلوا بالإنضمام لجيش **القوة العربية الليبية** وكانوا معظمهم من البرقاويين، وبذا تضاعف قوام الجيش الليبي الذي أبلى في معارك التحرير ضد الإيطاليين بلاءً حسناً، حتى أن الحكومة البريطانية أعلنت رسمياً وعلى لسان وزير خارجيتها **أنتوني إيدن** أمام **مجلس العموم البريطاني** في الثامن من شهر يناير سنة 1942م بأن **القوة الليبية** التي أشرف على تجنيدها الأمير **إدريس** قد قاتلت بضراوة في المعارك التي جرت بالصحراء الغربية في شتاء سنة 1940/ 1941م وحققت لبريطانيا فيها الإنتصار، كما أنها تقوم بدور فعال في القتال الحالي الدائرة رحاه.

وعندما اشتدت حرب الدبابات الشهيرة بين القوات البريطانية بقيادة **مونتجمري** والقوات الألمانية بقيادة **رومل** في صحراء مصر والتي ترتب عليها اندلاع معركة **العلمين** التي حسمت النصر لصالح القوات البريطانية، اضطرت القوات الألمانية إلى التقهقر وهي تجر في أذيالها القوات الإيطالية التي سحبت كل رعاياها من إقليم برقة وكادر إدارتها الحكومية من كافة أنحاء ليبيا، ودخل الجيش الثامن البريطاني الأراضي الليبية مزهواً بانتصاره على أعدائه، وسيطرت السلطات البريطانية على مقاليد الأمور في سائر البلاد، لتبدأ بذلك حقبة جديدة في مسيرة جهاد الليبيين لنيل استقلالهم.

وكان دور ومساهمة الجيش الليبي في تحقيق هذا النصر عظيماً حتى وإن لم تشر إليه غالبية المراجع الأجنبية التي وثقت لتاريخ الحرب العالمية الثانية، فقد ساهمت كتائب جيش **القوة العربية الليبية** التي أسسها الليبيون في المهجر تحت إشراف الأمير إدريس في التاسع من أغسطس سنة 1940م في معظم المعارك التي جرت على أرض مصر وامتدت حتى الأراضي الليبية، فكان لها دور مشهود في معارك حصار **طبرق** وفي المجابهات التي جرت على معظم أراضي برقة، كما قامت منفردة بتنظيم المدن الليبية

---

(1) من بينهم عمر فائق شنيب، وياسين المبري ومعظم أعضاء العائلة السنوسية المتواجدة في مصر.

عندما دخلت القوات البريطانية إليها متعقبة القوات الإيطالية المتقهقرة من **طبرق** إلى **درنة** إلى **المرج** ثم **بنغازي** وما بينهم.

غير أنه كان أهم الأعمال الخطيرة التي قام بها الليبيون واتسمت بالجرأة والشجاعة النادرة هي تلك التي كانوا ينسللون فيها إلى ما وراء خطوط الأعداء أثناء اشتداد وطيس المعارك الحربية وفي أحلك أوقات شدتها، حيث كانت فرق الاستطلاع الليبية تقوم بالتسلل خلف خطوط الأعداء لرصد أماكن تحصيناته، واستطلاع تحركاته، وكشف ثغراته، وحصر عدد آلياته الحربية وأنواعها، لتعود أدراجها إلى قيادتها لتبليغها بما حصلت عليه من معلومات عن العدو، وتقوم قيادة هذه الفرق الليبية بدورها بتوصيل المعلومات التي جلبها أفرادها إلى جهاز القيادة الحربية البريطانية التي تأخذها بعين الاعتبار عند تخطيطها للعمليات العسكرية ضد قوات الأعداء.

وقد كان من الأعمال البارزة التي قامت بها **جماعات الإستطلاع الليبية** والتي تم اعتبارها من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق النصر ضد قوات الأعداء، هي إشتراك عددٍ من أفرادها مع عناصر من القوات الخاصة البريطانية بالتسلل إلى مرتفعات منطقة **بنينة** جنوب مدينة **بنغازي** الواقعة على مياه البحر الأبيض المتوسط، وذلك لرصد حركة وصول ناقلات البترول إلى الميناء والقيام على الفور بتبليغ القيادة الحربية البريطانية عن طريق أجهزة اللاسلكي التي كان يحملها البريطانيون معهم، فتقوم القيادة البريطانية من توها بإرسال إشارتها إلى سلاح الطيران الملكي البريطاني، لتسارع مقاتلاته الجوية بقصف تلك الناقلات ونسف حمولاتها من البترول، وهذا بالطبع ما يؤدي إلى حرمان جيوش قوات **المحور** (الألمانية والإيطالية) من التزود بالوقود الضروري لآلياتها الحربية، فيشل ذلك قدراتها العسكرية ويعجزها عن استعمال كامل أسلحتها في المعارك الحربية الدائرة.

كما كان الليبيون على صعيد آخر مصدر عون في تحقيق النصر ضد قوات المحور، وذلك من خلال مشاركة المدنيين الليبيين في كثير من القرى والمدن الليبية بمد يد المساعدة إلى القوات البريطانية ومساندة قواتها، وإنقاذ الكثيرين منهم من الأسر أثناء فرارهم أو وقوعهم في المناطق التي يسيطر عليها الأعداء، فكان الليبيون يقومون بإرشادهم وتوصيلهم لأقرب نقاط تتواجد بها مراكز قواتهم معرضين بذلك أنفسهم لمخاطر الألغام المزروعة في شتى المناطق وأيضاً لخطر الوقوع في قبضة جنود الأعداء.

تحضرني هنا قصة جرت أحداثها في هذا الصدد، وكنت قد سمعتها من بعض أفراد عائلة العمدة **عبد القادر بوبريدان** زعيم قبيلة عيت **غيث** وهي أهم فروع قبيلة **العبيدات** الشهيرة، والقصة تتلخص في أنه عندما أرسل الأمير **إدريس السنوسي** في سنة 1941م كتاباً خطياً إلى زعماء قبيلة العبيدات القاطنة بالقرب من خطوط الأعداء، يطلب فيها منهم العمل على مساعدة رجال فرق **«الكومندوز»** البريطانية التي يقودها الكولونيل **بنياكوف** حامل الرسالة، على اختراق خطوط الأعداء وذلك حتى يتمكنوا من تنفيذ بعض العمليات العسكرية الهامة.

قام العمدة بوبريدان بإستضافة الكولونيل بنياكوف ورجاله في مخيمه وأكرمهم بحسب ما تقتضيه أصول الضيافة العربية، وشرع في قراءة الرسالة التي وصلته من الأمير إدريس في حضور بنياكوف، وعندما فرغ من قراءتها طواها وقبلها ووضعها للحظات فوق رأسه ثم دسها في حافظته[1]، وقام بعد ذلك بتقديم كافة المساعدات الممكنة لبنياكوف ورجاله، حيث ألبسهم الثياب العربية الليبية وأرسل معهم نفراً من رجاله ممن يخبرون طرق المناطق ومعارجها حتى يقودوهم عبر المسالك البعيدة عن المخاطر وتجمعات قوات العدو ويجنبوهم الوقوع في حقول الألغام، وأوصاهم بأن يظلوا برفقتهم حتى يفرغوا من تنفيذ مهمتهم التي أتوا من أجلها ثم يرجعوا بهم سالمين.

وعند عودتهم استقبل العمدة **عبد القادر بوبريدان** الكولونيل **بنياكوف** ورجاله مجدداً وأعاد إكرام ضيافتهم، وحين أزف موعد رحيلهم سأل الكولونيل بنياكوف العمدة بوبريدان إن كان يُريد أن يبعث برسالة للأمير إدريس، فرد العمدة بو بريدان بالإيجاب، فمد بنياكوف يده لتسلم الرسالة، فقال له العمدة بوبريدان إن الرسالة ستكون شفوية، وأخذ يردد على مسامعه بيت من الشعر الشعبي الليبي حتى تأكد له أن بنياكوف قد تمكن من حفظه وأتقن نطقه، وكان بيت الشعر يقول:

((عليك يشهدن بالزور يا عزيز يا بال صابية))

والمعنى الذي قصده الشاعر من وراء هذا البيت هو أنه يريد أن يقول لمحبوبته بأنه كان دائماً على أتم الإستعداد أن يشهد زوراً لأجلها رغم ما في ذلك من إثم وجرم

---

(1) هي عادة كان يتبعها رجال ذلك الزمان عندما يفرغون من قراءة رسالة شخص عزيزٍ عليهم أو له مكانة عالية في أنفسهم.

أخلاقي وديني، فكيف لا يشهد لها الآن وهي على صواب وحق، ومن هنا فإن الرسالة التي أراد العمدة بو بريدان تبليغها للأمير إدريس عن طريق بيت الشعر المذكور هي أنه كان دائماً على استعداد أن يقدم في سبيل الوطن كل ما تملكه نفسه وتسعه قدرته حتى وإن كانت قضيته خاسرة أو باطلة، فكيف لا يقدم لوطنه العون الآن وهو على جادة الحق التي يسعى فيها إلى التحرر من مستعمره الغاشم من خلال قضية عادلة.

ولما قابل الكولونيل بنياكوف الأمير إدريس بعد عودته ألقى على مسامعه بيت الشعر الذي حفظه عن العمدة بوبريدان، وإن كان بلكنة إنجليزية غير موزونة، فابتسم الأمير إدريس عند فراغ بنياكوف من إلقائه لبيت الشعر المذكور، فبادر بنياكوف بسؤال الأمير إدريس عن معنى بيت الشعر الذي ألقاه عليه من توّه، وذلك لأن الفضول يكاد يقتله منذ أن عرف من بوبريدان بأن الرسالة التي يحملها هي عبارة عن بيت شعر ليبي، فما كان من الأمير إدريس إلا أن قال لبنياكوف إن المعنى الذي قصده العمدة بو بريدان من وراء بيت الشعر هو أنه يرحب بكل سعادة بتقديم أية مساعدة تُطلب منه من أجل الوطن، وأنه على أهبة الاستعداد لعمل أي شيء في سبيل تراب بلاده وتحريرها من مغتصبها.

وإن دلت هذه القصة ـ التي لها من المثيلات والمشابهات الكثير الذي لا يحصى ـ على شيء، فإنها تدل وتشير بوضوح على أن الليبيين بمختلف بيئاتهم ومواقعهم كانوا توّاقين للعطاء والتضحية من أجل الوطن، ولم يكن هذا العطاء ليقف عند حدود بعينها.

الفصل التاسع

كفاح وصراع القيادات الليبية لنيل الإستقلال وإحباط مؤامرات ومخططات الدول الاستعمارية لتقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ بينها 1942م ـ 1951م

عودة إلى الصراع السياسي من أجل تحقيق الاستقلال، نجد أن الأمير إدريس قد تجمع في يده ما يكفي من الأوراق السياسية الفاعلة التي يستطيع أن يضغط بها على الحكومة البريطانية في سبيل أن تساعد بلاده على تحقيق استقلالها، والتي يمكن تعدادها فيما يلي:

■ لم يعد الوضع كما كان عليه قبل تكوين الجيش الليبي ومساهمته الفعالة إلى جانب بريطانيا في حربها ضد قوات المحور الألمانية والإيطالية وهزيمتها لهما، فقد ولد وضع جديد يحتم على بريطانيا السعي **لمنح ليبيا استقلالها** وذلك من منطلق المسؤولية المعنوية والالتزام الأخلاقي تجاه الليبيين الذين حاربوا معها حتى حققت النصر على أعدائها.

■ هزيمة القوات الإيطالية في **الحبشة** واعتراف بريطانيا بزعيمها **هيلا سيلاسي** أمبراطوراً عليها بعد أن كان لاجئاً في الخارج، قد خلق سابقة تشبه في تركيبتها وضع الحالة الليبية مع الفارق بأن الحبشة قد نالت الاعتراف باستقلالها وتحت حكم أمبراطورها، وهذا يجعل من العدل أن يتم الإقتداء بهذه السابقة والعمل على منح ليبيا استقلالها والاعتراف بأميرها حاكم عليها.

■ تصريحات الجنرال **ديغول** رئيس **فرنسا** الحرة الواعدة بإعطاء **لبنان وسوريا** استقلالهما فور تحريرها من سيطرة حكومة **فيشي**، هو حالة جديدة من الحالات المشابهة للقضية الليبية والتي يتوجب الإقتداء بها في إعطاء ليبيا استقلالها.

وبالفعل لم يتوان الأمير إدريس لحظة ولم يكن باله يهدأ ولو لهنيهة دون أن يطالب

السلطات البريطانية بمنح ليبيا استقلالها، وقد عبر في العديد من المرات وفي كثير من الإجتماعات مع مندوبي الحكومة البريطانية عن عدم رضاه من المماطلة والسكوت الذي تبديه الحكومة البريطانية إزاء هذا المطلب العادل.

ورغم أن التصريح الذي أدلى به وزير خارجية الحكومة البريطانية **أنتوني إيدن** أمام **مجلس العموم البريطاني** في الثامن من شهر يناير سنة 1942م أثناء المراحل الأخيرة من الحرب التي دارت بين القوات البريطانية وبين قوات المحور الألمانية والإيطالية على أرض ليبيا، والذي اعترف فيه بدور الليبيين الفعال في المعارك (أشرت لذلك فيما سبق)، ووعد فيه بأن الحكومة البريطانية سوف تعمل على عدم عودة الإيطاليين إلى برقة، كان قد أسعد البرقاويين الذين استقبلوه بكل حماس وغبطة وفرح، معتبرين ما جاء في تصريح وزير خارجية بريطانيا بمثابة إعلان لحريتهم التي ينشدونها، وفي نفس الوقت استقبله الطرابلسيون باستياء وشجب لمحتواه الذي تجاهل إقليم طرابلس وغفل عن تحديد مصيره الذي تركه معلقاً.

وفي حقيقة الأمر أن هذا التصريح الذي أدلى به وزير خارجية الحكومة البريطانية **أنتوني إيدن** أمام مجلس العموم البريطاني لم يكن يحمل في طياته أي وعد بمنح برقة استقلالها، فالفقرة التي تحدث فيها وزير الخارجية البريطاني في تصريحه عن هذا الموضوع تقول بالنص الحرفي[1]:

---

(1) النص الكامل للجزء المتعلق بليبيا في التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن، هو كالتالي: «قبل سقوط فرنسا بشهر واحد، وفي وقت كان فيه وضعنا في أفريقيا متأزم للغاية، تم الإتصال بيننا وبين السيد إدريس السنوسي في مصر، حيث تم الاتفاق على تكوين قوة سنوسية من بين أنصاره الذين فروا من اضطهاد الإحتلال الإيطالي على فترات متلاحقة إبان العشرين سنة الماضية. وقد أدت هذه القوة مهام كثيرة جديرة بالاعتبار والتقدير خلال المعارك الظافرة التي جرت بالصحراء الغربية في شتاء عام 1940م/ 1941م، كما أنها تقوم بدور فعال في الحملة الحربية الدائرة رحاها على أرض المعركة في الوقت الحالي. وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن مشاعر التقدير البالغة التي تحملها حكومة صاحب الجلالة للسيد إدريس السنوسي وأنصاره على المساهمة والدعم الذي قدموه ولا زالوا يقدمونه للقوات البريطانية في حربها الضروس، كما نود التعبير عن ترحيبنا وامتناننا على اشتراكهم مع قوات صاحب الجلالة في مهمة دحر العدو المشترك. وأن حكومة صاحب الجلالة لمصممة على ألا يعود السنوسيون في برقة بأي حال من الأحوال للوقوع تحت السيطرة الإيطالية مرة أخرى عند إنتهاء الحرب». أنظر إيريك آرمار نولي دي كاندول: مرجع سابق، ص 67. أنظر كذلك:
Library of Congress / Federal Research Division Country Studies Area: Libya, see under "World War II and independence"

«إن حكومة صاحب الجلالة لمصممة على ألا يعود السنوسيون في برقة بأي حال من الأحوال للوقوع تحت السيطرة الإيطالية مرة أخرى عند انتهاء الحرب».

وهذا لا يعني في أي لغة أياً كانت أن الحكومة البريطانية ستعمل على إعطاء إقليم برقة استقلاله الكامل، فعبارة «ألا يعود الإيطاليون للسيطرة على برقة» لا تعني ولا تمنع بأي حال من الأحوال من أن تقوم قوة أُخرى بالسيطرة على برقة، وهي هنا ـ بالطبع ـ القوة البريطانية ذاتها، كما أن هذه العبارة لا تلزم قائلها بمنح الإقليم استقلاله فيما بعد، ولذا فإن الحكومة البريطانية لم يكن في نيتها من الأساس إعطاء برقة استقلالها الكامل، ولهذا فإنها لم تعط أي وعد قاطع بإستقلالها، وتعمدت ألا تفعل ذلك لأن لها أطماع فيها، حيث أنها تُشكل بالنسبة لها الإمتداد الطبيعي لسيطرتها ونفوذها على أرض مصر، وهي أيضاً وبسبب موقعها الإستراتيجي تُعد في نظرها الملاذ الثاني الذي تستطيع منه أن تكون على مقربة من قناة السويس في حالة احتلالها من أية دولة أُخرى، فهي من أرض ليبيا وبالتحديد من أرض منطقة برقة تملك الفرصة لمحاربة القوة التي تغتصب منها مصر، كما أنها إضافة إلى ذلك تُعطيها حرية النفاذ إلى البحر الأبيض المتوسط ذي الأهمية الاستراتيجية الهامة في حالة فقدانها لنفوذها في مصر.

ومن هنا فإنه عندما طالب الأمير إدريس الحكومة البريطانية بمنح ليبيا إستقلالها وذلك في ضوء التغيرات في المواقف الدولية والإقليمية التي عززت وضع القضية الليبية[1]، كان رد بريطانيا على مطالب الأمير إدريس بأن الحبشة وسوريا ولبنان كانت جميعها دول مستقلة قبل الحرب العالمية بينما ليبيا كانت مستعمرة إيطالية، ولذا فهي لا ينطبق عليها ما يسري على وضع لبنان وسوريا والحبشة، أما المساعدة التي قدمها الليبيون في الحرب مع بريطانيا وكانت من **العناصر البرقاوية!**، فقد تلقوا عليها وعداً

(1) تتمثل هذه المعطيات والتغيرات التي عززت وضع القضية الليبية ـ والتي سبق ذكرها ـ في النقاط التالية:

* اعتراف بريطانيا بهيلا سيلاسي كأمبراطور على الحبشة التي تم تحريرها من الإحتلال الإيطالي.
* الوعود التي أطلقها الجنرال ديغول رئيس فرنسا الحرة بمنح سوريا ولبنان استقلالهما فور تحريرهما من سيطرة حكومة فيشي.
* المساعدة الجبارة التي قدمها الليبيون للقوات البريطانية في حربها ضد قوات المحور الإيطالية والألمانية

من الحكومة البريطانية بأن لا يتم عودة الإيطاليين إلى برقة.

وهذا بالطبع هراء، ولا يعدو أن يكون مراوغة سياسية، لأن بريطانيا لم تكن لتسمح لإيطاليا أو غيرها بالعودة للسيطرة على برقة، فهي وكما أوضحنا تشكل بالنسبة لها البعد الجغرافي المكمل لسيطرتها على مدخل إفريقيا وقناة السويس، وإن وعدها كان عبارة عن **تحصيل حاصل**.

وعرف الأمير إدريس أن بريطانيا لا تنوي إعطاء ليبيا استقلالها، وأن أقصى ما ستحصل عليه هو معاهدة حماية كالتي فرضتها على مصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أو على غرار معاهدة التحالف التي أبرمتها لاحقاً مع مصر في سنة 1936م والتي بموجبها تم تغيير نمط الاحتلال الكامل الذي كان قد أخذ شكله بسيطرة قواتها عليها في سنة 1882م ليتم تغييره إلى نمط استقلال شكلي للبلاد من خلال معاهدة 1936م المذكورة، والتي تم إبرامها تحت الضغط الشعبي الذي كان يطالب بالاستقلال الكامل، وبموجب هذه المعاهدة تم إعطاء البلاد هامش من الحرية الإدارية والسياسية التي صممت ببنود تراعي عدم المس أو التعرض للمصالح البريطانية في مصر، وهي بذلك لا تعدو أن تكون أسلوباً جديداً لإبقاء مصر في داخل فلك النفوذ البريطاني.

وحدس الأمير إدريس بأن ذلك هو أقصى ما ستسمح به استراتيجية بريطانيا الإستعمارية، حيث إنها ستقوم بالإقدام على تنفيذ أحد أو بعض الاحتمالات التالية:

○ يتم فرض معاهدة حماية على كامل ليبيا يتم من خلالها إعطائها **حكم ذاتي** تحت السيطرة البريطانية.

○ يتم ـ في هذا الاحتمال الذي يعد أسوأ الاحتمالات قاطبة ـ سيطرة الحكومة البريطانية على إقليم طرابلس وفرض احتلالها عليه، أو أن تقوم بالتنازل عنه لإحدى الدول الحليفة لها. ولا يستبعد هنا أن يتم إرجاعه للسيطرة الإيطالية، ويتم في الوقت نفسه تمكين فرنسا من ضم إقليم فزان لنفوذها، بينما يتم إعطاء إقليم برقة حكم ذاتي تحت رعاية وإشراف بريطانيا، أو أن يتم إقامة إمارة شبه مستقلة فيه على غرار تلك التي تم إنشاؤها في شرق **الأردن**.

ومن هنا فقد رفض الأمير إدريس العودة إلى ليبيا بشكل رسمي بعد أن تم طرد الإيطاليين منها، متخذاً من عدم عودته ذريعة في تحقيق كسب سياسي يساوم به السلطات البريطانية، وذلك من خلال إفهام المسؤولين البريطانيين بأنه لا يستطيع أن يدخل ليبيا ويواجه أفراد شعبه وهو لم يحقق لهم الاستقلال الذي يحلمون به...

يأملون أن تمنحه الحكومة البريطانية لهم بمجرد طرد الإيطاليين من أرضهم، وبعد تقديمهم لكافة المساعدات والعون لقواتها في حربها ضد أعدائها حتى تمكنت من هزيمتهم.

وانتهز السيد **عبد الرحمن عزام** هذه الفرصة ليسكب المزيد من الوقود على نار حنق الزعماء الطرابلسيين المعارضين المشتعلة بسبب ضبابية السياسة البريطانية إزاء قضية استقلال ليبيا، فبدلاً من أن ينصحهم بأن يضموا جهودهم إلى جهود الأمير إدريس في سعيه واتصالاته وإلحاحاته لأجل الحصول على استقلال البلاد، وعوضاً من أن يرشدهم إلى توجيه طاقاتهم معاً نحو إيجاد حل لقضيتهم، فقد قام بنصحهم لتوجيه جهودهم نحو تكثيف الانتقادات السلبية لمواقف الأمير إدريس ورفاقه.

وبينما كانت الإنتقادات تنهال من كل صوب على الأمير إدريس ورفاقه، كان الأمير إدريس في ذات الوقت يجري الإتصالات المتكررة في كافة المناحي، ويكتب الرسائل لكل الجهات والدوائر البريطانية والدولية، وكانت من بين مكاتباته الرسالة التي بعث بها إلى مجلس الوزراء البريطاني عن طريق الوزير البريطاني المفوض في القاهرة، وحدد فيها بحزم المطالب الليبية والتي تتلخص في النقاط التالية:

- إعلان استقلال ليبيا والإعتراف بحاكم عربي مسلم لرئاستها.
- تأمين سلامة ليبيا من التعرض لأي اعتداء أجنبي في مراحل البناء الأولى للدولة، وحتى تشتد سواعدها وتتمكن من بناء قوتها الذاتية.
- يتم تحقيق المطلب السابق عن طريق إبرام معاهدة دفاع مشترك بين ليبيا وبريطانيا والتي تتحدد شروطها بموافقة الطرفين عليها.

تقييم موقف كلا الطرفين:

ومن أجل تفهم موقف كل طرف في خلاف وجهات النظر بين الأمير إدريس ورفاقه من ناحية وبين زعماء إقليم طرابلس من ناحية أُخرى، فإنه من العدل والانصاف أن أقول بأن كلا الطرفين في مرحلة ما بعد خروج الإيطاليين من ليبيا محق في وجهة نظره، ولو بدرجات متفاوتة، وذلك لأنه لو أخذنا بوجهة نظر الأمير إدريس في إقدامه على مساعدة السلطات البريطانية من أجل إخراج الإيطاليين من ليبيا، فإنه على صواب فيما فعل بحسب قواعد المنطق والفهم السليم، الذي يجد في تعاونه مع السلطات البريطانية وسيلة لتحقيق هدف وطني سامٍ وهو تخليص الوطن من العدو الذي يحتل

أرضه، وذلك بغض النظر عن النتائج المترتبة أو المعطيات التي سوف تجد.

ومن خلال النتائج التي تم تحصيلها على أرض الواقع فإن وجهة النظر هذه قد حققت بالفعل الهدف منها وهو التخلص من الإستعمار الإيطالي الإستيطاني السافر لأرض ليبيا، وهذا ما لم يكن لها أن تحققه دون هذا التعاون الذي فرضه نشوب الحرب العالمية الثانية من خلال تغير المواقف الدولية وإنتقال إيطاليا لمناصرة المعسكر المعادي لبريطانيا، مما ولد نتيجه له الفرصة المذكورة التي لم يكن من الحكمة تفويتها. وهكذا، فقد تحقق الهدف الأول الذي كان يحلم به كل ليبي، فقد تم التخلص من كابوس الإحتلال الإيطالي؛ أما الإستقلال التام فهو من وجهة نظر الأمير إدريس أسهل بكثيرٍ من الخلاص من الإيطاليين الذي كان أشبه بالمستحيل في ظل الظروف السابقة على الحرب العالمية الثانية، ولكن بعد هذه الفرصة التي اغتنمها الأمير إدريس ورفاقه أصبح هذا المستحيل حقيقة واقعة، ومن هنا فإن الاستقلال المنشود سوف يأتي عاجلاً أو آجلاً، فهو غاية حتمية الحدوث يتم التوصل إليها عن طريق العمل والمثابرة الجادة والسعي المستمر الذي سوف يذلل كافة الصعاب التي تحيط به وتمكن الليبيين في نهاية المطاف من إحرازه وتحقيقه، وذلك من خلال نقل الصراع إلى مرحلته الجديدة من المواجهات السياسية عبر المفاوضات والمساومات مع دولة بريطانيا، ومن خلال تكثيف الضغط عليها عبر المجتمع الدولي بمحافله وهيئاته ومؤسساته المعنية.

أما من ناحية **وجهة نظر زعماء طرابلس** الذين عارضوا التعاون مع بريطانيا دون ضمانات بمنح ليبيا الإستقلال ومن ثم امتناعهم عن المساهمة فيه، هو قرار غير صائب في أجزاء كثيرة منه، وإن كان يحمل بعض الصواب في جزء منه، بمعنى أنه لم يكن هناك وسيلة أمام الليبيين لإخراج الإيطاليين من بلادهم منذ توقف الجهاد وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية غير تلك الفرصة التي لوحت بها السلطات البريطانية والمتمثلة في تبادل التعاون معها من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك، وأي اختيار آخر غير قبول التعاون مع بريطانيا من أجل إخراج الإيطاليين يعد قراراً غير رشيد، وهذا ما ارتكبه زعماء طرابلس متذرعين بعدم وجود وعد من بريطانيا بمنح ليبيا الإستقلال.

بمعنى آخر، إن الامتناع عن التعاون مع بريطانيا في محاربة الإيطاليين هو من ناحية سوف يقلل الفرصة في إيقاع الهزيمة بالإيطاليين ومن ثم إخراجهم من ليبيا، ومن ناحية أخرى سوف يعطي الذريعة لبريطانيا - في حالة محاربتها للإيطاليين بمفردها

وتمكنها من إلحاق الهزيمة بهم ـ في السيطرة التامة على البلاد دون النظر في حق الليبيين في الاستقلال أو في حكم ذاتي أو في أي شكل من أشكال الاستقلال السياسي النسبي، وذلك بسبب امتناعهم عن المساهمة في صنع وخلق هذا الاستقلال عندما كانت الفرصة مؤاتية أمامهم للتعاون معها على ذلك، وهذه هي **النقطة الأولى** في مجانبة الصواب لمعارضة زعماء إقليم طرابلس لوجهة نظر الأمير إدريس ورفاقه.

أما **النقطة الثانية** التي تجعل من وجهة نظر زعماء إقليم طرابلس في معارضة ومعاداة توجهات الأمير إدريس في التعاون مع بريطانيا غير صائبة أو غير مقنعة، هو أنهم لا يملكون قاعدة مبدئية يرتكزون عليها في معارضتهم للتعاون مع بريطانيا، وذلك لأنهم قاموا هم أنفسهم بالسعي لتبني سياسة تقديم العون لبريطانيا وبنفس الشروط التي قبل بها الأمير إدريس، والتي تراجعوا عنها فقط بعد أن طلبت منهم السلطات البريطانية أن يتحدوا مع الأمير إدريس ورفاقه حتى يمكن التعامل معهم جميعاً كقوة واحدة، وليس عدد من القوى المتفرقة، وهكذا رفضوا أن يدخلوا مع الأمير إدريس تحت مظلة واحدة، وعادوا إلى معارضته ومهاجمته وانتقاده وإدانة تعاونه مع بريطانيا، وكأن شيئاً لم يحدث البتة!.

ووصولاً **للنقطة الأخيرة** في تقييم وجهة نظر زعماء طرابلس المعارضة لتعاون الأمير إدريس مع بريطانيا دون الحصول منها على ضمانات صادقة بمنح البلاد الإستقلال، نجد أنها تنصب على تأويل الأمر برمته إلى عدم الثقة في تركيبة البناء الإستراتيجي للسياسة الإستعمارية البريطانية، بمعنى آخر أن معارضة زعماء إقليم طرابلس ـ التي استنبطوها من نصائح عبد الرحمن عزام وخبرته الذاتية الواسعة في هذا المجال ـ تمتد إلى عدم الثقة في بريطانيا وألاعيبها السياسية ودسائسها وخبثها ومناوراتها التي يشهد لها به تاريخها الإستعماري في نقض المواثيق والوعود والالتفاف عليها وذلك بحسب ما يتمشى مع مصالحها الاستعمارية.[1]

---

(1) وكمثال على خلفية عدم الثقة التي كانت تسود بين أفراد الشعب المصري وقياداته السياسية تجاه بريطانيا لنقضها الوعود، ننقل النص الذي كتبه إسماعيل صدقي باشا في مذكراته، والذي يتحدث فيه عن عدم التزام بريطانيا بوعدها لمصر بمنحها حق تقرير مصيرها المتمثل في الإستقلال، وذلك بعد أن قامت مصر بمساعدة بريطانيا وحلفائها في الحرب العالمية الأولى، فيقول إسماعيل صدقي باشا الذي تقلد مناصب عليا في مصر من بينها رئاسة الوزراء، في هذا الخصوص:

«وقفت رحى الحرب العالمية الأولى سنة 1918، وخمدت نيرانها بعد أن اشتعلت أربع سنوات دكت فيها عامر المدن والقرى، وأهلكت ملايين الأنفس، وأذيعت مبادئ ويلسون الأربعة عشر، تلك =

وفي هذا الجزء من التحليل النقدي لهذه الحجة، أجد أن زعماء إقليم طرابلس من هذا المنظور محقين فيما قدموه من تحليل للتركيبة التي تتكون في إطارها استراتيجية سياسة حكومة التاج البريطاني، وهم على صواب في تحفظهم على عدم وضع الثقة الكاملة فيها، لكن وجهة النظر هذه رغم صوابها من جانب عدم الوثوق في مصداقية بريطانيا السياسية حيال وعودها لشعوب الدول المستعمرة والضعيفة، إلا أن الليبيين لم يكن لديهم خيار آخر وكان الأمل يحدوهم أن تشعر بريطانيا بالجميل نحو الشعب الليبي الذي قاتل معهم العدو المشترك وساهم في طرده من الأراضي الليبية وأن يضع ذلك على عاتقها التزاما معنويا وأخلاقيا - على الأقل - بتمكين الليبيين من الحصول على استقلالهم.

= المبادئ الحرة التي تنص على أن كل أمة مهما صغرت لها الحق في اختيار مصيرها، وتقرير الحكم الذي ترضاه بمحض إرادتها وحريتها. لبثت مصر في انتظار تطبيق هذه المبادئ عليها بعد أن زالت غمة الحرب، ورفرفت راية السلام على العالم. وكانت قد قامت بمساعداتها العظيمة للحلفاء في خلال الحرب، ومنيت بسببهم بمتاعب شتى. وعلى الرغم من اعتراف الإنجليز بهذه المساعدات، فإنهم لم يفوا بوعودهم لها، ولم تتغير الحال). أنظر إسماعيل صدقي باشا: مذكراتي، الناشر مكتبة [illegible] القاهرة، الطبعة الثانية 1996، ص 43-44).

المبحث الثاني

« الجهود الليبية العسيرة المبذولة في مواجهة أطماع الدول الإستعمارية لتقسيم ليبيا بينها »

برغم كل المحاولات التي بذلها الأمير إدريس لحث الحكومة البريطانية على منح البلاد استقلالها، فإن بريطانيا لم تحرك ساكناً نحو هذه الرغبة الشعبية الليبية، ولم ينل الأمير إدريس أي ردٍ شافٍ لهذا المطلب الوطني المصيري سوى وعود أو تعهدات شفهية من ممثلي الحكومة البريطانية بأن حكومة التاج البريطاني سوف تقوم بتسليم السلطة إلى الأمير إدريس فور الإنتهاء من تقرير مصير المستعمرات الإيطالية من خلال معاهدة الصلح المزمع عقدها بين الأطراف المتحاربة.[1]

أما الوضع في داخل ليبيا فقد كان يختلف في طابع الشكل الذي تحول إليه كل إقليم من الأقاليم الثلاثة (**برقة وفزان وطرابلس**) بعد إجلاء المحتلين الإيطاليين عن أراضيها، فقد سيطرت بريطانيا على إقليمي برقة وطرابلس وطبقت عليهما نظام الحكم العسكري حسب ما تنص عليه بنود إتفاقية **لاهاي** التي أُبرمت في سنة 1907م[2]، بينما سيطرت **فرنسا** على إقليم **فزان** بعد أن حررته من سيطرة **قوات المحور**[3].

---

(1) أنظر الدكتور مجيد خدوري: ليبيا الحديثة: دراسة في تطورها السياسي (النسخة العربية)، ترجمة الدكتور نقولا زيادة، مراجعة الدكتور ناصر الدين الأسد، قام بالطباعة والنشر دار الثقافة/ بيروت بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر/ نيويورك ـ 1966م، ص 74.

(2) أنظر الطاهر الزاوي: جهاد الليبيين في ديار الهجرة، ص 29. من الجدير بالذكر هنا أن إتفاقية لاهاي كانت تمنح الحق للدولة التي تحتل دولة أخرى بأن تقوم بتصريف شؤونها التشريعية والقضائية والإدارية خلال مدة احتلالها لها، ومن هنا فقد تذرعت سلطات الحكومة البريطانية بهذا الحق عندما أعلنت إحتلالها لمنطقتي برقة وطرابلس. أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 62.

(3) قامت قوات فرنسا الحرة تحت قيادة الجنرال (المارشال فيما بعد) لوكلارك دي هوتكلوك من السيطرة على اقليم فزان وواحة الكفرة خلال الفترة من يناير إلى مارس 1943م، وذلك بمساعدة من بعض وحدات من القوات البريطانية المرابطة في مصر بالتنسيق والتعاون مع الجنرال مونتجمري (المارشال فيما بعد) الذي كان يتولى قيادة قوات الجيش الثامن البريطاني الذي تمكن من طرد قوات المحور من أراضي إقليمي برقة وطرابلس.

وكان من المفترض أن تكون سيطرة الدولتين الحليفتين (بريطانيا وفرنسا) على الأراضي الليبية بصورة مؤقتة، ولفترة إنتقالية قصيرة يتم في أثنائها تمكين أهل البلاد الأصليين من إدارة شؤونها بأنفسهم، لكن واقع الأمر كان ينطق بعكس ذلك، فلم يكن في نية دولتي بريطانيا وفرنسا ـ بالرغم من التصريحات السلمية التي كان يدلي بها رؤساء سلطتيهما والتي كانت تحمل في طياتها شعارات رنانة تنادي بحق الشعوب المحررة في تقرير مصيرها ـ أن تتخليا ببساطة عن نهجهما الإستعماري الذي اتخذتاه عماداً لنظامهما الإقتصادي والسياسي. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الحقيقة التي يكاد يغفل عنها بعض الكتاب والباحثين المهتمين بهذا المجال، وهي أن الدول الإستعمارية بمختلف مناحيها تتحرك في إطار إستراتيجية معينة قام على أساسها مخططها الإستعماري الذي لا تحيد عنه قيد أنملة، فهو يشكل بالنسبة لها عصب الحياة للكيان الذي تبنته وصار يتغذى عليه نظامها الإقتصادي.

وكما رأينا عندما تحدثنا عن **كنه الإستعمار** في الفصل الأول من الباب الثاني من هذا الكتاب أن الدول الإستعمارية قد تقوم بتغيير أسلوبها الإستعماري لكنها لا تغير أهدافها الإستعمارية إطلاقاً، ولا تتخلى عن مخططها الذي تقوم عليه ديناميكية أسس نظامها الإقتصادي، وهذا ما يفسر لنا كيف قامت القوى الإستعمارية المهيمنة على مقدرات العالم بعد الحرب العالمية الثانية بتغيير أسلوبها الإستعماري القديم إلى الأسلوب الإستعماري الجديد الذي اقتضته ظروف ما بعد الحرب العالمية، هذا الأسلوب الإستعماري الذي ساد حتى مشارف العقد الثامن من القرن العشرين، لتقوم الدول الإستعمارية بتغييره مرة أخرى رضوخاً للتغيرات التي طرأت على موازين القوة الدولية وتحت ضغط الظروف الإقتصادية العالمية التي صاحبت تراكماتها العالم وعبرت معه إلى عصر الألفية الثالثة، فلذا تبنت الدول الإستعمارية المسيطرة على العالم أسلوب أو قالب إستعماري أكثر حداثة وأكثر إنسجاماً مع تطورات العصر الآني، لكنها لم تتخل قط عن استراتيجيتها الإستعمارية القديمة التي احتضنتها على مدى خمسة قرون ونيّف.

والفكرة هنا أنه رغم التفاؤل العظيم الذي ساد بين شعوب الأمم ـ شعب ليبيا من بينها ـ التي تم تحريرها من سيطرة وإحتلال القوى الإستعمارية المنافسة لمجموعة دول الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية بأن بلادها سوف تنال استقلالها بمجرد هزيمة دول المحور وطرد فلولها من على أراضيها، فإنه سرعان ما تبدل تفاؤلها هذا بإحبا

وخيبة أمل على تعويلها على حسن نوايا دول الحلفاء التي رفعت شعارات العالم الحر.

لكن خيبة أمل القيادات الليبية في عدم حصول بلادهم على الإستقلال إثر هزيمة قوات المحور التي كانت تسيطر على أراضيها، لم يثنِ عزمهم على المثابرة الحثيثة للحصول على هذا الإستقلال، فدأب الوطنيون من الليبيين في بذل كل مساعيهم وما تملكه قدراتهم على المطالبة باستقلال بلادهم، لكنهم اصطدموا بجدار المطامع الاستعمارية للدول المنتصرة والتي كما أشرنا فيما سبق كان يحركها في ذلك استراتيجيتها الإستعمارية الراسخة والتي لا ترضى فيها بأقل من تحقيق أهدافها الكاملة وهي السيطرة على مقدرات البلاد التي تقع ضمن اهتماماتها الإستعمارية.

ومن هنا فإنه عندما سيطرت بريطانيا على إقليمي برقة وطرابلس وسيطرت فرنسا على إقليم فزان رأت هاتان الدولتان أن هذه المناطق أصبحت من مشاعها الذي لن تتنازل عنه إلا بالمقدار الذي يضمن لها الحد الأقصى من أهدافها الإستعمارية، ولذا أخذت هاتان الدولتان في التذرع بأسباب واهية وبطرق ملتوية في إعطاء الشرعية الدولية لوجودهما على الأراضي الليبية، وكان أحد ذرائعها الكبرى بأنهما لن تستطيعا أن تبتا في شأن مصير ليبيا قبل انعقاد مؤتمر الصلح الذي يتقرر فيه مصير المستعمرات الإيطالية والذي على ضوء نتائجه سيتم تقرير ما يجب عمله حيال ليبيا التي لا تزال تُعتبر حسب الأوضاع الدولية الراهنة مستعمرة إيطالية.[1]

وأخفق الاجتماع الأول الذي عقد خلال ربيع وصيف سنة 1946م بين وزراء خارجية الدول المهيمنة على مقاليد الأمور (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا) في التوصل إلى قرارات حاسمة بخصوص المستعمرات الإيطالية وتم تأجيل الأمر لمدة سنة أخرى.[2]

إلا أنه حتى بعد أن تم مؤتمر الصلح في سنة 1947م والذي كان يترقبه الليبيون بفارغ الصبر، فإنه لم يسفر عن أي فائدة ترجى لشعب ليبيا ولم يحقق له آماله المعقودة على تحقيق الإستقلال الكامل لكافة أراضيه، فقد تنازعت الأطماع بين الدول الإستعمارية في محاولات كل واحدة منها الحصول على نصيب من التركة الإيطالية، ولم يقتصر ذلك على الشريكتين (بريطانيا وفرنسا) بل أنه ضم أيضاً دولة إيطاليا

---

(1) أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 74.

(2) المرجع السابق.

عدوتهما في الحرب العالمية الثانية والتي تم لهما هزيمتها وإجبارها على إخراج قواتها منكسرة من أراضي ليبيا، وانضم إلى هذه الأطراف الثلاثة لاحقاً ـ كما سنرى في المبحث التالي ـ طرفين جديدين سرت إليهما عدوى الأطماع الإستعمارية (**أمريكا وروسيا**).

وقد أسست كل من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا مطالبهم في السيطرة على الأراضي الليبية على الاعتبارات التالية:

- طالبت إيطاليا بمنحها السيطرة على إقليم طرابلس على اعتبار أن مصالحها الإقتصادية التي أقامتها خلال عقود طويلة تعود إلى ما قبل احتلالها لليبيا سنة 1911م متمركزة في أرجاء هذا الإقليم، هذا بالإضافة إلى أن رعاياها الذين يكوّنون أكبر جالية في هذا الإقليم قد أسسوا لأنفسهم قاعدة إقتصادية ضاربة الجذور تُشكل عماد الحياة في منطقة الإقليم بأسره وتُعد الشريان الذي يعتمد عليه في تسيير الحياة اليومية.
- أما فرنسا فترى أن حقها في السيطرة والاحتفاظ بإقليم فزان يُعد أمراً مفروغاً منه لأنه يشكل بالنسبة لها التكملة الطبيعية لمستعمراتها في المنطقة الإفريقية والتي تتوزع بين الشمال الأفريقي وأفريقيا الاستوائية.
- أما بريطانيا ـ وكما أسلفنا الذكر ـ فإنها ترى في إقليم برقة الامتداد الطبيعي الذي يكمل لها الموقع الجغرافي الإستراتيجي لمصالحها ونفوذها على أرض مصر، وبالإضافة إلى كونه يُشكل لها حزام منطقة الأمن الفاصلة لأية أطماع من أطراف أخرى تجاه مصر، كما إنه يُعد البديل الذي تستطيع أن تحقق به تواجدها الهام على شواطئ البحر الأبيض المتوسط وعلى بوابة أفريقيا الشمالية.

ورغم كل المناورات التي حاولت الدول الإستعمارية تمريرها على الشعب الليبي وقادته لتضفي على أمر سيطرتها على البلاد الشرعية وتحوز منه على القبول بسيطرتها عليه، فإن إرادة الشعب الليبي الأبية والواعية **رفضت** أن تقبل بأي بديل غير الإستقلال، كما **رفضت** بصفة خاصة وبالتحديد أن تعود البلاد بأي حال من الأحوال لسيطرة الحكومة الإيطالية، **ورفضت** كافة الاقتراحات التي تقدمت بها الأطراف الإستعمارية أو الأطراف الصديقة والعربية بوضع ليبيا تحت وصاية أية دولة حتى لو كانت تلك الدولة عربية.[1]

---

(1) لقد كان من ضمن المشاريع التي تقدمت بها الدول لفرض وصايتها على ليبيا، مشروع

وهكذا فقد انتهى مؤتمر الصلح في العاشر من فبراير سنة 1947م بمعاهدة تنازلت الحكومة الإيطالية بموجبها عن كافة مستعمراتها السابقة، ولكن رغم ذلك فإن المعاهدة المبرمة لم تحل المشكلة الليبية التي تُرك أمر التصرف فيها إلى الدول الأربع الكبرى التي عقدت معاهدة الصلح مع إيطاليا (بريطانيا وفرنسا وأمريكا وروسيا)، على أن تعمل الدول الأربع الكبرى على إيجاد حل لقضية المستعمرات الإيطالية السابقة في خلال سنة من تاريخ توقيعها لهذه المعاهدة، شريطة أن يكون الحل الذي تتوصل إليه مرضي لشعوب هذه المستعمرات ووفقاً لرغباتهم الذاتية، وإذا تعذر على الدول الأربع التوصل إلى حلٍ يحقق هذه الشروط فعليها تحويل الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تقدم توصية بشأنها، وتُعد هذه التوصية التي تصدرها الجمعية العامة ملزمة لكافة الأطراف بما فيها الدول الأربع الكبرى.

ونظراً لتضارب الأطماع الإستعمارية ـ ولحسن طالع ليبيا وشعبها الذي ضحى بأبنائه لعقود مريرة وطويلة تحت نير الإحتلال الإيطالي ـ فإن الدول الأربع لم تتمكن من التوصل إلى حل بشأن قضية ليبيا خلال السنة المقررة وبالتالي قامت بتحويل قضيتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليبدأ أبناء ليبيا البررة مرحلة جديدة من الكفاح لأجل الاستقلال.

= الحكومة المصرية ينص على وضع ليبيا تحت وصايتها، هذا إلى جانب مشروع آخر دفع به الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عبد الرحمن عزام يقترح فيه وضع ليبيا تحت وصاية الجامعة العربية، أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 75، 140، 142.

المبحث الثالث

« الجهود والمساعي السياسية الليبية والعربية الجبارة في المحافل الدولية للحصول على استقلال ليبيا »

في أروقة الأمم المتحدة وفي المنابر السياسية الدولية كان الصراع على أشده بين كتلتين متضادتين تسعى **الأولى** منهما وهي تمثل نفراً من أبناء ليبيا الأبرار مدعمين بتأييد ومناصرة من بني العرب ومن دول آسيا في مثابرة حثيثة لتحقيق استقلال ليبيا ونزعه من بين أنياب المؤامرات والدسائس التي تحيكها دول الكتلة الإستعمارية المضادة لمنح ليبيا استقلالها.

وقد جرت حمى استقطاب الدول المؤيدة للحق الليبي من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمساعٍ جبارة وجهود مضنية قام بها الليبيون والعرب وأعضاء الدول الصديقة والمسلمة في آسيا، وتم تقديم الكثير من الصيغ المختلفة لحل القضية الليبية والتي دفعت بها الأطراف المختلفة، إلا أنها لم تفز باتخاذ قرار فيها بسبب عدم حيازتها على الأغلبية الضرورية.

وقد حاولت الدول الإستعمارية المهيمنة على مقدرات العالم في تلك الآونة أن تضع كافة العراقيل أمام تمكين الجمعية العامة من اتخاذ أي قرار يؤدي إلى استقلال ليبيا، وكان من أبرز هذه المحاولات التي قامت بها كتلة الدول الإستعمارية هو ذلك المشروع الماكر الذي تقدمت به بريطانيا بالإتفاق مع إيطاليا والذي يدعو في حيثياته إلى تقسيم البلاد بين إيطاليا وبريطانيا وفرنسا، وحاولت دول الكتلة الغربية الإستعمارية الضغط في اتجاه الحصول على موافقة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذا المشروع.

وكان هذا المشروع الأثم الذي تفتقت عنه ذهنية الدول الإستعمارية الثلاثة هو ما عُرف بعد ذلك بمشروع **بيفن ـ سفورزا** وذلك نسبة إلى وزير خارجية بريطانيا **أرنست** بيفن ووزير خارجية إيطاليا **الكونت سفورزا**.[1]

---

(1) أنظر الدكتور مجيد خدوري: «ليبيا الحديثة» دراسة في تطورها السياسي (النسخة العربية)، ص 150 ـ 156.

وتتلخص بنود المشروع في أن تمنح ليبيا الإستقلال بعد عشر سنوات تكون بمثابة مرحلة إنتقالية يتم في غضونها وضعها تحت وصاية كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وذلك بحسب التقسيم الجغرافي التالي:

- يتم وضع إقليم **برقة** تحت الوصاية البريطانية.
- ويوضع إقليم **فزان** تحت الوصاية الفرنسية.
- ويتم وضع إقليم طرابلس تحت الوصاية الإيطالية.

وتعرض هذا المشروع إلى هجوم مكثف من قبل الدول الصديقة والمساندة للحق الليبي، وأيضاً قوبل برفض روسيا التي كانت معالم الحرب الباردة بينها وبين المعسكر الغربي تتضح ملامحها في المواقف المتضادة، وبعد أن فشلت روسيا في اجتماعات اللجنة الرباعية التي سبقت تحويل قضية ليبيا للجمعية العامة للأمم المتحدة في أن تقنع الدول الأخرى الثلاث بمنحها الوصاية على إقليم طرابلس، فإنها لم ترد اليوم أن تستفرد الدول الغربية بالسيطرة على ليبيا وتقفل أمامها بوابة أفريقيا وتُسيطر كلية على شمالها وعلى حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد كان لروسيا الشيوعية مطمع في أن يكون لها موطأ قدم في الشمال الأفريقي حتى تتغلغل في بقية القارة بنشر الأيديولوجية الشيوعية فيها، ولذا فإنه عندما استعصى الأمر عليها في الحصول على مكان لها بين «حلفائها الأعداء» في التركة الإستعمارية لدول المحور المنهزمة، فإنه لم يبق أمامها إلا أن تصد أمامهم الأبواب التي تحرمهم من تحقيق أهدافهم الإستراتيجية، وهذا ما حدى بها إلى مناصرة التيار الرافض لمشروع بيفن - سفورزا في داخل الهيئة الأممية، وأيضاً هو نفس السبب الذي دفعها - قبلاً - إلى تأييد مشروع دول أمريكا اللاتينية بتمكين إيطاليا من العودة للسيطرة على ليبيا منفردة، وهذا التكتيك الأخير في لعبة السياسة الخارجية الروسية يقع تحت رؤيتها بأن تمكين إيطاليا المهزومة والضعيفة من البقاء في ليبيا أخف ضرراً على مخططاتها التوسعية المستقبلية (في حالة حدوث المواجهة بينها وبين المعسكر الغربي) من وجود دول مثل بريطانيا وفرنسا على أراضي ليبيا.

وتم إحباط المشروع الذي قاتلت الدول الغربية على تمريره ومحاولة فرضه، ونجحت كتلة الدول العربية والآسيوية بدعم من التأييد الروسي في إسقاط المشروع بإفشاله، وذلك بفارق صوت واحد لمندوب هايتي.[1]

---

(1) إذ النصفا ... تنزيل الله ونصره العظيم - في إقناع مندوب دولة هايتي السيد إميل سان لو =

وتتلخص بنود المشروع في أن تمنح ليبيا الإستقلال بعد عشر سنوات تكون بمثابة مرحلة إنتقالية يتم في غضونها وضعها تحت وصاية كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وذلك بحسب التقسيم الجغرافي التالي:

- يتم وضع إقليم **برقة** تحت الوصاية البريطانية.
- ويوضع إقليم **فزان** تحت الوصاية الفرنسية.
- ويتم وضع إقليم طرابلس تحت الوصاية الإيطالية.

وتعرض هذا المشروع إلى هجوم مكثف من قبل الدول الصديقة والمساندة للحق الليبي، وأيضاً قوبل برفض روسيا التي كانت معالم الحرب الباردة بينها وبين المعسكر الغربي تتضح ملامحها في المواقف المتضادة، وبعد أن فشلت روسيا في اجتماعات اللجنة الرباعية التي سبقت تحويل قضية ليبيا للجمعية العامة للأمم المتحدة في أن تقنع الدول الأخرى الثلاث بمنحها الوصاية على إقليم طرابلس، فإنها لم ترد اليوم أن تستفرد الدول الغربية بالسيطرة على ليبيا وتقفل أمامها بوابة أفريقيا وتُسيطر كلية على شمالها وعلى حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد كان لروسيا الشيوعية مطمع في أن يكون لها موطأ قدم في الشمال الأفريقي حتى تتغلغل في بقية القارة بنشر الأيديولوجية الشيوعية فيها، ولذا فإنه عندما استعصى الأمر عليها في الحصول على مكان لها بين «حلفائها الأعداء» في التركة الإستعمارية لدول المحور المنهزمة، فإنه لم يبق أمامها إلا أن تصد أمامهم الأبواب التي تحرمهم من تحقيق أهدافهم الإستراتيجية، وهذا ما حدى بها إلى مناصرة التيار الرافض لمشروع بيفن ـ سفورزا في داخل الهيئة الأممية، وأيضاً هو نفس السبب الذي دفعها ـ قبلاً ـ إلى تأييد مشروع دول أمريكا اللاتينية بتمكين إيطاليا من العودة للسيطرة على ليبيا منفردة، وهذا التكتيك الأخير في لعبة السياسة الخارجية الروسية يقع تحت رؤيتها بأن تمكين إيطاليا المهزومة والضعيفة من البقاء في ليبيا أخف ضرراً على مخططاتها التوسعية المستقبلية (في حالة حدوث المواجهة بينها وبين المعسكر الغربي) من وجود دول مثل بريطانيا وفرنسا على أراضي ليبيا.

وتم إحباط المشروع الذي قاتلت الدول الغربية على تمريره ومحاولة فرضه، ونجحت كتلة الدول العربية والآسيوية بدعم من التأييد الروسي في إسقاط المشروع وإفشاله، وذلك بفارق صوت واحد لمندوب هايتي.[1]

---

(1) إذ النضال ـ ... ـ توفيق الله ونصره العظيم ـ في إقناع مندوب دولة هايتي السيد إميل سان لو ...

وهكذا وجدت جميع الأطراف بأنه ليس هناك بد من أن تتم الموافقة الدولية على منح ليبيا استقلالها، فقامت كل من بريطانيا والولايات المتحدة بإعلان موافقتهما على تأييد قرار بإعطاء ليبيا استقلالها، وبعد موافقة معظم الدول الأخرى، جرت المفاوضات حول المدة التي يجب تقريرها كفترة إعداد لمنح هذا الإستقلال، وبعد مداولات عديدة استقر الرأي الجماعي الدولي على أن يتم منح ليبيا الإستقلال التام في مدة لا تتعدى الأول من يناير سنة 1952م، وبذا أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراها الشهير بمنح ليبيا استقلالها في الواحد والعشرين من شهر نوفمبر سنة 1949م، على أن يتم تطبيق هذا القرار وتحويله إلى واقع في مدة لا تتجاوز الأول من يناير سنة 1952م. بمعنى آخر، أنه تم اعتبار المرحلة الفاصلة بين صدور القرار في 21/ 11/ 1949م وحتى تاريخ تطبيق هذا القرار على أرض الواقع ـ بمنح ليبيا استقلالها ـ هي مرحلة تمهيدية لإعداد البلاد وتهيئتها لهذا الاستقلال المرتقب وذلك تحت إشراف ورقابة مندوبي هيئة الأمم المتحدة، مع شرط ألا يتعدى تاريخ تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنح ليبيا استقلالها بأي حال من الأحوال يوم **الأول من يناير سنة 1952م**، حيث يفقد القرار مفعوله ويصبح عديم الجدوى إذا لم يتم تنفيذه بحلول هذا الموعد.

وبعد مشاق ومداولات ومناقشات واختلافات داخل البيت الليبي وبين **زعماء أقاليمه** من ناحية، ومع **مندوبي** هيئة الأمم المتحدة المكلفين بالإشراف على تنفيذ قرار الإستقلال من ناحية أخرى (سيتم التعرض لها بالتفصيل في الباب القادم)، **في الرابع والعشرين من ديسمبر سنة 1951م** تم إعلان **استقلال ليبيا**.

* * *

= للتصويت ضد قرار بيفن ـ سفورزا، يرجع إلى الدكتور علي العنيزي الذي استطاع التأثير على السيد إميل سان لو ليدلي بصوته إلى جانب الحق الليبي، هذا على الرغم من أن التعليمات التي كان يحملها من سلطات بلاده تطالبه بالتصويت لصالح القرار وذلك بواعز من الولايات المتحدة الأمريكية التي لها تأثير على حكومة بلاده. ولقد قامت الحكومة الليبية بعد الإستقلال بمنح السيد إميل سان لو المواطنة الفخرية تعبيراً عن الإمتنان له على صنيعه العظيم الذي قدمه للشعب الليبي. أنظر مجيد خدوري: ص 156، والحاشية رقم 35 وشرحها في صفحة 511.

الباب الثاني

تحقق الاستقلال وقيام الدولة الليبية الحديثة

تمهيد

سيتناول هذا الجزء من الكتاب في مستهله **إعلان استقلال ليبيا** الذي كان إنطلاقة لبناء الدولة الليبية الأولى، ثم يعقب ذلك إعطاء لمحة عن المشكلة الاقتصادية الخانقة التي واجهت الدولة الليبية الجديدة، والإشارة إلى الحل الوحيد الذي تأتّى أمام أولى الوزارات الليبية للتغلب عليها، ثم تتناول الفصول المتعاقبة بعد ذلك تحليل ودراسة الفاعلية التي أظهرتها الوزارات الليبية في عملها من أجل بناء كيان الدولة الليبية المستقلة وتسيير شؤون إدارتها.

وفي هذا الصدد أحب أن أُشير لنقطة هامة قد تكون موضع التباس، إن لم يتم إيضاحها، وهي أنه قد سبق وأن تعرضت بشكل عام في **مذكراتي**[1] **لأحداث ووقائع عهد الحكم الملكي في ليبيا، وأن تناولي لهذا العهد مجدداً من خلال تحليل فاعلية وزاراته في تسيير حكم البلاد قد يعطي الانطباع لدى القارئ، في الوهلة الأولى، بأنني سوف أقوم** ـ هنا ـ بتكرار ما جاء في مذكراتي من عرض لمجريات أحداث شؤون تلك الفترة بحذافيرها، وذلك اعتقاداً بأنني قد أفرغت كل ما في جعبتي من معرفة ومعلومات عن أحداث وشؤون تلك الفترة في المذكرات المشار إليها، وأن كل ما سأتناوله في هذا الجزء من الكتاب لا يعدو أن يكون تكراراً لتلك المعلومات.

وهذا غير صحيح للسببين التاليين:

السبب الأول:

يكمن في أن تناولي للفاعلية التي أظهرتها الوزارات الليبية في عملها من أجل بناء كيان الدولة الليبية المستقلة وتسيير شؤون إدارتها في هذا الجزء من الكتاب يختلف كلية من **الناحية المنهجية** عن تناولي لها في كتابي السابق ذكره.

---

(1) مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي.

بمعنى آخر، أن كل ما جاء في كتابي السابق من معلومات كنت قد عرفتها أو عاصرت أحداثها على مر السنين، قد تم نقلها للقارئ من باب تعريفه بها واطلاعه عليها فحسب، وهي تقع وتصنف من الناحية **المنهجية**، وكما يشير عنوان الكتاب ذاته، **كمذكرات** خاصة، أما ما أتناوله هنا ـ ومرة أخرى ـ كما يشير عنوان هذا الكتاب فهو **تحليل سياسي** لأحداث تلك الفترة وما أحاط بها من ملابسات ووقائع تاريخية أثرت فيها وتأثرت بها.

السبب الثاني:

يكمن في أنني عندما شرعت في تدوين معلومات كتابي السابق فقد اخترت ما ظننت أنه أهم الوقائع والأحداث التي شكلت تاريخ تلك الفترة من بين زخم فيض ما أعرفه منها، بحكم معاصرتي لها أو مشاركتي فيها، ولم يكن في استطاعتي تدوين كافة ما أعرفه من معلومات، صغيرها وكبيرها، ضئيلها وعظيمها. فقد كان لا بد لي من انتقاء أهمها ـ من وجهة نظري ـ لأدونها في ذلك الكتاب، بحيث لا يخرج عن سياق غرضه المرسوم له في إطار منهجية **المذكرات** الخاصة؛ أما هذا الكتاب الذي بين أيدينا فهو بطبيعته التي أُعد لها والتي تتمثل في اتباع منهج الدراسة القائمة على **التحليل السياسي**، فهو يقوم بتحليل أحداث ووقائع معنية بذاتها، لكونها مسؤولة عن تشكيل الماهية والكينونة التي جبلت عليها الفترة الخاضعة للدراسة.

من هنا فإنني في هذا الجزء سأتعرض لوقائع وأحداث بعينها قد يكون أُتي على ذكرها في كتابي السابق، أو يتم تناولها للمرة الأولى. ولب الأمر هنا هو أن العبرة ليست بالتعرض لكافة الأحداث والوقائع التي تمت إبّان الفترة الملكية، ولكن بأهمية إخضاع أحداث ووقائع معينة كان لها التأثير الأكبر دون غيرها في صقل فترة الحكم الملكي وبلورته على الشكل الذي انتهى إليه.

وهكذا، فقد كان لزاماً عليّ أن أتناول بالتحليل في هذا الجزء من الكتاب الخاص بعهد الحكم الملكي في ليبيا وقائع وأحداث بذاتها، وذلك لأهميتها المشار إليها، فعلى سبيل المثال هناك الكثير من الوقائع والأحداث التي مرت بها البلاد في فترة حكم الوزارة الأولى التي رأسها السيد **محمود المنتصر**، لكن أهمها من وجهة نظري والتي تستحق إخضاعها للتحليل هي الوقائع الأربع التالية:

1. أزمة انتخابات المجلس النيابي الأول وما صاحبه من أحداث وردود أفعال شكلت سابقة خطيرة في تاريخ النظام.

2. قضية المعاهدات مع الدول الأجنبية وخلفياتها والأسباب التي كانت من وراء دفع الحكومة لتوقيعها.

3. المؤثرات التي حددت الأسس التي أقامت بها حكومة السيد محمود المنتصر علاقات ليبيا الخارجية، والتي كان من أهمها قضية انضمام ليبيا لجامعة الدول العربية.

4. مشكلة تضارب اختصاصات الحكومة الاتحادية مع اختصاصات الولاة.

والذي أُريد قوله هنا، أنه ليس بالضرورة عند الكتابة عن مرحلة العهد الملكي أن يتم سرد كافة الأحداث والوقائع التي مرت به، ولكن من الأهمية أن يتم انتقاء أبرزها في تشكيل الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لذلك العهد.

الفصل الأول

الطريق إلى الاستقلال

((إن الفضائل موزعة بين الامم، وليس من الإنصاف ان نقارن أمة إبان صعودها باخرى إبان هبوطها))

ابو حيّان التوحيدي

الشروع في تنفيذ شروط قرار الإستقلال

عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بمنح ليبيا استقلالها في الحادي والعشرين من شهر نوفمبر سنة 1949م كانت ليبيا آنذاك مقسمة لثلاث إدارات تضطلع بتسيير شؤونها كل من **بريطانيا وفرنسا**. حيث كانت بريطانيا تبسط نفوذها وسيطرتها على ولايتي **طرابلس وبرقة**، بينما تسيطر فرنسا على إقليم **فزان**.[1]

وقد كانت بريطانيا تحكم **إقليم طرابلس** من خلال إدارة عسكرية تتولى الإشراف على كافة شؤون الولاية، ولم يكن الليبيين يملكون أية صلاحيات تذكر سوى تلك التي تم تحديدها لهم من قبل السلطات البريطانية في إطار المجالس البلدية.

بينما كان **إقليم برقة** يتمتع بصلاحيات أشمل من تلك التي نالها إقليم طرابلس، فقد كان يسوده ويسوس حكمه إدارة برقاوية شبه مستقلة ذات صلاحيات أقرب إلى شكل الحكم الذاتي[2]، ويرجع هذا التميز الذي ناله برقة وحرمت منه قرينتها طرابلس إلى العرفان البريطاني بالمساعدات التي قدمها الأمير **إدريس** ورفاقه لبريطانيا خلال حربها ضد قوات المحور.

---

(1) مكتبة الكونجرس: تحت Libya: Allied Administration.

(2) أنظر مصطفى أحمد بن حليم، ص 32 ـ 33

الفصل الأول

الطريق إلى الاستقلال

((إن الفضائل موزعة بين الأمم، وليس من الإنصاف ان نقارن أمة إبان صعودها بأخرى إبان هبوطها))

أبو حيّان التوحيدي

الشروع في تنفيذ شروط قرار الإستقلال

عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بمنح ليبيا استقلالها في الحادي والعشرين من شهر نوفمبر سنة 1949م كانت ليبيا آنذاك مقسمة لثلاث إدارات تضطلع بتسيير شؤونها كل من **بريطانيا وفرنسا**. حيث كانت بريطانيا تبسط نفوذها وسيطرتها على ولايتي **طرابلس وبرقة**، بينما تسيطر فرنسا على إقليم **فزان**.[1]

وقد كانت بريطانيا تحكم **إقليم طرابلس** من خلال إدارة عسكرية تتولى الإشراف على كافة شؤون الولاية، ولم يكن الليبيين يملكون أية صلاحيات تذكر سوى تلك التي تم تحديدها لهم من قبل السلطات البريطانية في إطار المجالس البلدية.

بينما كان **إقليم برقة** يتمتع بصلاحيات أشمل من تلك التي نالها إقليم طرابلس، فقد كان يسوده ويسوس حكمه إدارة برقاوية شبه مستقلة ذات صلاحيات أقرب إلى شكل الحكم الذاتي[2]، ويرجع هذا التميز الذي ناله برقة وحرمت منه قرينتها طرابلس إلى العرفان البريطاني بالمساعدات التي قدمها الأمير **إدريس** ورفاقه لبريطانيا خلال حربها ضد قوات المحور.

---

(1) مكتبة الكونجرس: تحت Libya: Allied Administration.

(2) أنظر مصطفى أحمد بن حليم، ص 32 ـ 33.

أما إقليم **فزان** فقد كان يرزح تحت حكم السيطرة الفرنسية المطلقة، حيث كانت الإدارة العسكرية الفرنسية تسيطر على كافة مقاليد الأمور فيه وتتولى إدارة جميع شؤونه.[1]

ولم يكن سكان إقليم طرابلس ليرضوا بهذا التميز الصارخ الذي كانت تُظهره القوات البريطانية في تعاملها مع إقليمي طرابلس وبرقة، حيث كانت تحرم إقليم طرابلس من حقه في إدارة شؤونه ذاتياً، وفي الوقت نفسه تمنح إقليم برقة هذا الحق.

ولذا ارتفعت الأصوات مطالبة ومنادية بحرية أكثر وصلاحيات أوسع في إدارة شؤون الإقليم، ولكن في الوقت نفسه لم يكن قادة وزعماء إقليم طرابلس يريدون أن ترسخ في الأذهان فكرة قبولهم بنظام **الحكم الذاتي**، لأن ذلك سيؤدي ضمنياً إلى تعميم فكرة رضاهم وقبولهم ومن ثم اعترافهم **بالنظام الإتحادي** الذي بدأت فكرة العمل على تبنيه وتطبيقه في ليبيا ـ بعد نيل استقلالها ـ تلوح في الأفق، وهذا بالطبع ما يرفضه غالبية الطرابلسيين، وقد تجلى ذلك واضحاً عندما حاول الزعيم الوطني **بشـير السعداوي** إقناع رفاقه من زعماء طرابلس بفكرة إنشاء نظام حكم ذاتي في إقليم طرابلس ليجد نفسه مجابه بمعارضة شديدة من قبل رفاقه الذين لم يكونوا يريدون أن يتحول قبولهم بالحكم الذاتي إلى اعتراف ضمني بالنظام الإتحادي المطروح في الأفق السياسي آنذاك.[2]

وتتجذر معارضة زعماء طرابلس لفكرة القبول بتطبيق النظام الإتحادي من أنه غير منصف لحق الإقليم في ريادة البلاد بكاملها والتبوّؤ على سدة حكمها وقيادتها، الذي تمنحه له تفوق كثافته السكانية وحضرية مجتمعه مقارنة بإقليمي برقة وفزان اللذان يتسم تكوينهما السكاني بغلبة طابع البداوة عليه!.

وقد ألقت خلفية هذه القناعة الراسخة بعدم القبول بفكرة النظام الإتحادي في أذهان أهل طرابلس ـ والتي كان يشاركهم فيها الفئة المثقفة في إقليم برقة ـ بظلالها على سير المداولات المطلوبة لتحقيق الإستقلال الذي نص عليه القرار الدولي الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل انه كان له تأثيراته السلبية بعد الأخذ بهذا النظام والبدء في تطبيقه على أرض الواقع بعد الاستقلال.

ولكي نقع على هذا التأثير وعلى الملابسات التي صاحبته قبل الإستقلال ثم

---

(1) مكتبة الكونجرس: تحت Libya: Allied Administration.

(2) أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 137.

بعده، لا بد لنا من أن نبدأ من قرار استقلال ليبيا الصادر عن الجمعية العمومية بهيئة الأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949م والذي نص على التالي:

بناءً على ما جاء في الفقرة الثالثة من الملحق الحادي عشر من معاهدة الصلح المبرمة مع دولة إيطاليا سنة 1947م، والتي توصلت فيها الدول المختصة على تحويل شأن المستعمرات الإيطالية السابقة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتتخذ حيالها القرارات المناسبة، وهي بمقتضى ذلك تقبل بكافة التوصيات التي تصدرها الجمعية العامة في هذا الخصوص وتلتزم بها. وبناء عليه وبعد الرجوع إلى تقرير لجنة التحقيق الرباعية، وبعد سماع أقوال وآراء ممثلي الهيئات التي تمثل مختلف الأقسام الهامة في الأقاليم المعنية، ومراعاة لرغبات سكان تلك الأقاليم، وبعد النظر بكل اعتبار لصالح الأمن والسلام وإلى وجهات نظر الحكومات المعنية، وبعد الرجوع إلى نصوص ومواد الميثاق فيما يخص هذا الموضوع، فقد توصلت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة إلى إقرار التوصية التالية:

[1] بخصوص ليبيا:

(1) أن تصبح ليبيا التي تشمل برقة، وطرابلس، وفزان، دولة مستقلة وذات سيادة.

(2) أن يسري مفعول هذا الإستقلال في أقرب فرصة، وعلى أن يكون ذلك في تاريخ لا يتجاوز أول يناير 1952م.

(3) أن يوضع دستور ليبيا بما فيه شكل نظام الحكم والحكومة بواسطة ممثلي السكان في برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون في هيئة جمعية وطنية.

(4) لأجل مساعدة أهالي ليبيا في وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة يوفد إلى ليبيا مندوب من قبل هيئة الأمم المتحدة تعينه الجمعية العامة وله مجلس يساعده ويرشده.

(5) يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً وغيره من التقارير الأخرى التي يرى أهميتها إلى السكرتير العام، ويضاف إلى هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب هيئة الأمم المتحدة أو أي عضو من أعضاء المجلس رفعها إلى هيئة الأمم.

(6) يتكون المجلس من عشرة أعضاء هم:

[أ] ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد التالية: مصر، فرنسا، إيطاليا، باكستان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

[ب] ممثل واحد من كل الأقسام الثلاثة في ليبيا وممثل واحد من الأقليات في ليبيا.

(7) يعين مندوب هيئة الأمم المتحدة الأعضاء المذكورين في الفقرة (ب) بعد التشاور مع السلطات الإدارية وممثلي الحكومات المذكورة في الفقرة السادسة ومع الشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات في المناطق المختصة.

(8) يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه ويسترشد بهم، وله أن يستنير بآراء أعضاء بذاتهم بالنسبة للمناطق أو الموضوعات المختلفة.

(9) لمندوب هيئة الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

(10) تقوم الدول القائمة بالإدارة بالتعاون مع المندوب بما يلي:

[أ] تشرع حالاً في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى حكومة دستورية مستقلة.

[ب] أن تقوم بإدارة البلاد بغرض المساعدة في إقامة وحدة ليبيا واستقلالها، والتعاون في تكوين الإدارات الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية.

[ج] تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العمومية عن الخطوات التي اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات.

(11) تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضواً في هيئة الأمم المتحدة طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق.

وهكذا فقد حملت الجمعية العامة هذا القرار مبنياً على منح كافة الأراضي الليبية التي تتكون منها الأقاليم الثلاثة فزان وطرابلس وبرقة استقلالها كدولة حرة [illegible]

[illegible]

(6) يتكون المجلس من عشرة أعضاء هم:

[أ] ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد التالية: مصر، فرنسا، إيطاليا، باكستان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

[ب] ممثل واحد من كل الأقسام الثلاثة في ليبيا وممثل واحد من الأقليات في ليبيا.

(7) يعين مندوب هيئة الأمم المتحدة الأعضاء المذكورين في الفقرة (ب) بعد التشاور مع السلطات الإدارية وممثلي الحكومات المذكورة في الفقرة السادسة ومع الشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات في المناطق المختصة.

(8) يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه ويسترشد بهم، وله أن يستنير بآراء أعضاء بذاتهم بالنسبة للمناطق أو الموضوعات المختلفة.

(9) لمندوب هيئة الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

(10) تقوم الدول القائمة بالإدارة بالتعاون مع المندوب بما يلي:

[أ] تشرع حالاً في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى حكومة دستورية مستقلة.

[ب] أن تقوم بإدارة البلاد بغرض المساعدة في إقامة وحدة ليبيا واستقلالها، والتعاون في تكوين الإدارات الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية.

[ج] تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العمومية عن الخطوات التي اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات.

(11) تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضواً في هيئة الأمم المتحدة طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق.

وهكذا فقد جعلت الجمعية العامة هذا القرار مبنياً على منح كافة الأراضي التي تتكون منها الأقاليم الثلاثة: فزان وطرابلس وبرقة استقلالها كدولة حرة ذات سيادة، شريطة أن يتم تطبيق هذا القرار بصفة فعلية في فترة لا تتجاوز أول [illegible]

يناير من سنة 1952م، بحيث تكون الفترة الزمنية الواقعة بين صدور هذا القرار (21/ 11/ 1949م)، وبين الموعد النهائي المحدد لتنفيذه وهو 31 ديسمبر 1951م هي مرحلة إعداد البلاد وشعبها لهذا الاستقلال المرتقب، وذلك من خلال وضع دستور الدولة الجديدة وتحديد شكل نظام الحكم فيها تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ومن خلال مندوبها الخاص الذي سيتم تفويضه لهذا الغرض مع المجلس المساعد له.

نلاحظ عند الإمعان في بنود هذا القرار الذي أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة من أجل استقلال ليبيا أن بؤرة تركيزه مسلطة على **إعداد الدولة أولاً ثم منح الاستقلال ثانياً**، ونجد أن **إعداد الدولة** من وجهة نظر صانعي هذا القرار تتمثل في ثلاث ركائز أساسية:

- **وضع الدستور.**
- **اختيار شكل الحكم.**
- **اختيار شكل الحكومة.**

وقيد القرار الدولي مدة تحقيق الركائز السابقة (إعداد الدولة) بمدة معينة يصبح القرار بعدها فاقد لفاعليته، وأصبح بذلك لازماً على ممثلي الشعب الليبي في الأقاليم الثلاثة: طرابلس، وبرقة، وفزان، أن يجتمعوا سوياً في ائتلاف وطني لتكوين الجمعية الوطنية[1]، **وهي المخوّلة في نص القرار الدولي بمهمة إنجاز الركائز الثلاث السابقة والتي سوف تؤهل البلاد للاستقلال المرتقب.**

وتقوم الجمعية العامة في هذا الصدد بتعيين **مندوب** من هيئة الأمم المتحدة يتبعه مجلس استشاري[2] **مكون من عشرة أعضاء ثلاثة منهم ممثلين عن الأقاليم الليبية الثلاثة (طرابلس وبرقة وفزان) وعضو واحد ممثل عن الأقليات، أما بقية الأعضاء الستة فيتم تعيين ممثل واحـد عن كل دولة من الدول التالية: بريطانيـا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، ومصر، وباكستان،** بحيث تقوم حكومة كل دولة من هذه الدول **بترشيح ممثلها في المجلس الاستشاري**[3] المذكور. وتنحصر مهمة هذا

---

(1) أيضاً تعرف باسم الجمعية التأسيسية الليبية.

(2) للوقوع على مزيد من التفاصيل حول مهام وتكوين هذا المجلس الإستشاري، أرجع إلى الفقرات السادسة والسابعة والثامنة من قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الخاص باستقلال ليبيا.

(3) والذي كان يُعرف أيضاً باسم مجلس العشرة، أنظر مكتبة الكونجرس: تحت The United Nations and Libya.

المجلس الذي يترأسه مندوب الأمم المتحدة في مساعدة أهل ليبيا في إعداد ووضع دستور دولتهم الجديدة وتكوين نظام حكمها، وفور إتمام ذلك يقوم المندوب الأممي بعد التشاور مع المجلس الإستشاري التابع له بتقديم تقرير لهيئة الأمم المتحدة بكل ما تم إنجازه في هذا الخصوص.

وهكذا قامت هيئة الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1949م بتفويض السيد أدريان بلت[1] مندوباً عنها في مهمة الإشراف على إعداد ليبيا للاستقلال المرتقب، وقام السيد أدريان بلت بدوره باختيار الأعضاء الأربعة الممثلين لسكان ليبيا (ممثل واحد عن كل إقليم من الأقاليم الثلاثة، وممثل عن الأقليات المتواجدة على أرض ليبيا آنذاك) في المجلس الإستشاري، حيث تم اختيار السيد مصطفى ميزران عن إقليم طرابلس، والسيد علي أسعد الجربي عن إقليم برقة، والسيد أحمد بن الحاج السنوسي صوفو عن إقليم فزان، والسيد جياكومو ماركينو ـ وهو إيطالي ـ عن الأقليات، بينما قامت حكومات الدول الست المعنية باختيار ممثليها التالية أسماؤهم[2]:

السير هيو ستونهيور بيرد عن بريطانيا.

السيد جورج بالاي عن فرنسا.

السيد لولس كلارك عن الولايات المتحدة الأمريكية.

البارون جيوستي كونغالونييري عن إيطاليا.

السيد كامل سليم عن مصر.

السيد عبد الرحمن خان عن باكستان.

وقام أعضاء المجلس الإستشاري وعلى رأسهم المندوب الأممي أدريان بلت، في إطار تنفيذ مهمتهم الموكلة لهم من قِبل الهيئة الدولية بجولة لمدن ليبيا الكبرى والمناطق الهامة منها، انتهت بقناعة أدريان بلت بأن النظام الإتحادي (الفيدرالي) هو الأكثر تناسباً مع ظروف ليبيا وطبيعتها السكانية.[3]

---

(1) أدريان بلت هو دبلوماسي هولندي قدير، عمل ضمن كادر أجهزة عصبة الأمم ثم بعد ذلك في الجهاز الدائم لهيئة الأمم المتحدة، وهو يتقن إلى جانب اللغة الهولندية كل من اللغتين الإنجليزية والفرنسية، أنظر كاندول: ص 107.

(2) أنظر الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الليبيين في ديار الهجرة: من سنة 1343هـ ـ 1924م إلى سنة 1372هـ ـ 1952م، الناشرون دارف المحدودة، الطبعة الثانية ـ لندن 1985م، ص 267 ـ 268.

(3) أنظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 113.

هذا على الرغم من أنه كانت تسود السيد **أدريان بلت** ـ عندما فوضته هيئة الأمم المتحدة لمهمة الإشراف على إعداد وتهيئة ليبيا للإستقلال ـ قناعة تامة بأن قرار استقلال ليبيا الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة كان يعني في فحواه **إقامة دولة ليبية موحدة** بكامل أجزائها ومناطقها، وأن اختيار شكل نظام الحكم تقرره جمعية تأسيسية **(وطنية)** يجري انتخابها بنظام **التمثيل النسبي**. لكنه بعد جولته في أرجاء المناطق الليبية المعنية تغيرت قناعته هذه بالتوصل إلى قناعة جديدة يفرضها الأمر الواقع، وهي أن **النظام الإتحادي** (الفيدرالي) هو أفضل الاختيارات التي تتماشى مع تركيبة المجتمع الليبي السكانية والجغرافية، كما توصل لقناعة بأن يتم تشكيل الجمعية الوطنية على أساس **التمثيل المتساوي** للأقاليم الثلاثة، لأنه وجد ذلك هو السبيل الوحيد لإتمام المهمة الموكلة إليه، وذلك لإصرار قادة إقليمي برقة وفزان على عدم الموافقة على أي اقتراح لتكوين دولة تكون فيها مقاليد السلطة مركزة في إقليم بعينه ودون سواه من الأقاليم الثلاثة التي تشكل الدولة الليبية.[1]

«إقرار شكل نظام الحكم ووضع الدستور»

وهكذا فقد رأى السيد **أدريان بلت** واللجنة الإستشارية التابعة له أن الأوان قد حان للشروع في تأسيس **اللجنة التحضيرية** التي تتكون من واحد وعشرين عضواً، يتم اختيارهم من بين سكان البلاد في الأقاليم الثلاث بنسب متساوية أي سبعة أعضاء عن كل إقليم[2]، وتنصب مهام هذه اللجنة وكما يعكسه اسمها في الإعداد والتحضير، وهو في جله ينحصر في اختيار أعضاء **الجمعية الوطنية** المنصوص عليها في قرار الإستقلال للقيام بمهمة وضع الدستور وإقرار شكل نظام الحكم الذي يزمع تطبيقه في البلاد بعد نيل استقلالها.

وما أن تم اختيار **اللجنة التحضيرية** حتى قامت بعدة اجتماعات تخللتها مداولات عديدة كادت تعصف بالغرض الأساسي من التقائهم، فقد سيطرت على جلساتهم تلك الخلفية القديمة التي أشرنا لها في مطلع هذا المبحث وهي عدم قناعة ممثلي إقليم طرابلس بمساواة إقليمهم الأكثر سكاناً وتحضراً مع إقليمي برقة وفزان، وجعل عدد ممثلي إقليمهم في اللجنة التحضيرية، أو في اللجنة الوطنية المزمع اختيارها بنفس

---

(1) أنظر إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 113.

(2) أنظر الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الليبيين في ديار الهجرة، ص 272.

النسب العددية، مما يساويهم مع هؤلاء عند اللجوء لاتخاذ أية قرارات مصيرية لمصلحة البلاد، وهذا ما يُعد جوراً في ظن ممثلي إقليم طرابلس الذين كانوا يرون أن إقليمهم هو الأحق بين أقاليم ليبيا الثلاثة في تزعم وقيادة البلاد، ومن هنا كان رفضهم شديداً إزاء اختيار النظام الاتحادي، الذي يمنح سلطات متساوية للأقاليم الثلاثة في تسيير شؤونها الحياتية.[1]

وفي المنتهى توصل أعضاء اللجنة التحضيرية إلى قرار بشأن تشكيل **الجمعية الوطنية**، التي رأوا أن تكون عضويتها مشتملة على ستين شخصاً يتم اختيارهم بالتساوي من بين الأقاليم الثلاثة، بواقع عشرين عضواً عن كل إقليم، ورأوا أن تعطى صلاحية اختيار الأعضاء الممثلين لإقليم **برقة إلى الأمير إدريس السنوسي**، وإعطاء السيد **أحمد سيف النصر** صلاحية اختيار الأعضاء الذين ينوبون عن إقليم **فزان**، وتم إناطة اختيار الأعضاء الذين سيمثلون إقليم طرابلس في الجمعية الوطنية الجاري الإعداد لتكوينها لسماحة المفتي الشيخ **محمد أبي الأسعاد العالم**.[2]

وما إن تم اختيار أعضاء الجمعية الوطنية الستين حتى باشرت اجتماعاتها التي كان أولها في مدينة طرابلس، وتكررت الخلافات حول اختيار النظام الاتحادي الذي كان يؤيده ممثلو إقليمي برقة وفزان لما يرون فيه من ضمان ضد هيمنة إقليم طرابلس على كافة الأمور في البلاد إذا ما تم الاتفاق على نظام الوحدة الشاملة للبلاد تحت حكومة مركزية، فحتماً ستكون الغلبة فيها حسب التفوق العددي لإقليم طرابلس؛ ومرة أخرى، وبعد شوط من الشد والجذب في مداولات مطولة وعديدة، وبتهدئة وتقريب لوجهات النظر من مندوب هيئة الأمم المتحدة والمجلس المصاحب له، وبحرص من أعضاء اللجنة الوطنية على عدم تفويت الفرصة التي أمامهم في تحقيق الإستقلال، استقر رأي الجمعية الوطنية في اجتماعها الذي انعقد في الثاني من ديسمبر سنة 1950م على ما يلي[3]:

(1) إقرار النظام الإتحادي (الفيدرالي) كنمط سياسي لتنظيم شؤون إدارة مناطق ليبيا الموزعة بين الأقاليم الثلاثة.

---

(1) أنظر المرجع السابق: ص 275.

(2) أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 172 ـ 173.

(3) أنظر مكتبة الكونجرس Library of Congress: تحت The United Nations and Libya

النسب العددية، مما يساويهم مع هؤلاء عند اللجوء لاتخاذ أية قرارات مصيرية لمصحلة البلاد، وهذا ما يُعد جوراً في ظن ممثلي إقليم طرابلس الذين كانوا يرون أن إقليمهم هو الأحق بين أقاليم ليبيا الثلاثة في تزعم وقيادة البلاد، ومن هنا كان رفضهم شديداً إزاء اختيار النظام الاتحادي، الذي يمنح سلطات متساوية للأقاليم الثلاثة في تسيير شؤونها الحياتية.[1]

وفي المنتهى توصل أعضاء اللجنة التحضيرية إلى قرار بشأن تشكيل **الجمعية الوطنية**، التي رأوا أن تكون عضويتها مشتملة على ستين شخصاً يتم اختيارهم بالتساوي من بين الأقاليم الثلاثة، بواقع عشرين عضواً عن كل إقليم، ورأوا أن تعطى صلاحية اختيار الأعضاء الممثلين لإقليم **برقة إلى الأمير إدريس السنوسي**، وإعطاء السيد **أحمد سيف النصر** صلاحية اختيار الأعضاء الذين ينوبون عن إقليم **فزان**، وتم إناطة اختيار الأعضاء الذين سيمثلون إقليم طرابلس في الجمعية الوطنية الجاري الإعداد لتكوينها لسماحة المفتي الشيخ **محمد أبي الأسعاد العالم**.[2]

وما إن تم اختيار أعضاء الجمعية الوطنية الستين حتى باشرت اجتماعاتها التي كان أولها في مدينة طرابلس، وتكررت الخلافات حول اختيار النظام الاتحادي الذي كان يؤيده ممثلو إقليمي برقة وفزان لما يرون فيه من ضمان ضد هيمنة إقليم طرابلس على كافة الأمور في البلاد إذا ما تم الاتفاق على نظام الوحدة الشاملة للبلاد تحت حكومة مركزية، فحتماً ستكون الغلبة فيها حسب التفوق العددي لإقليم طرابلس؛ ومرة أخرى، وبعد شوط من الشد والجذب في مداولات مطولة وعديدة، وبتهدئة وتقريب لوجهات النظر من مندوب هيئة الأمم المتحدة والمجلس المصاحب له، وبحرص من أعضاء اللجنة الوطنية على عدم تفويت الفرصة التي أمامهم في تحقيق الإستقلال، استقر رأي الجمعية الوطنية في اجتماعها الذي انعقد في الثاني من ديسمبر سنة 1950م على ما يلي[3]:

(1) إقرار النظام الإتحادي (الفيدرالي) كنمط سياسي لتنظيم شؤون إدارة مناطق ليبيا الموزعة بين الأقاليم الثلاثة.

---

(1) أنظر المرجع السابق: ص 275.

(2) أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 172 ـ 173.

(3) أنظر مكتبة الكونجرس: Library of Congress تحت: The United Nations and Libya.

(2) إقرار النظام الملكي كشكل للحكم في دولة ليبيا المستقلة، ومبايعة الأمير محمد إدريس المهدي السنوسي كأول ملك لهذه الدولة الفتية.

وهكذا نجد أنه بعد اختيار الجمعية الوطنية لشكل **الحكم** المتمثل في النظام الملكي، و**الحكومة** والمتمثل في النظام الاتحادي، لم يتبق من مطالب قرار استقلال ليبيا الصادر من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سوى وضع **الدستور** الذي تستند عليه البلاد في تنظيم وتسيير أمورها الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

ومن هنا أصبح إعلان استقلال ليبيا قاب قوسين أو أدنى، وبدأ العد التنازلي له شريطة أن يتم إعداد الدستور قبل انتهاء المدة المحددة، وهذا ما أطلق الصراع بين أولئك النفر من أبناء ليبيا البررة الذين كانوا مكلفين من الأمة بصياغة وإعداد الدستور بمساندة مندوبي الأمم المتحدة وخبراء القانون والدساتير، وبين عامل الوقت المرهون بتوقيت معين يصبح بعده قرار الإستقلال فاقد لسريانه.

وما أن انفض اجتماع **الجمعية الوطنية** الذي انعقد في الثاني من ديسمبر سنة 1950م والذي أقرت فيه شكل **الحكم والحكومة**، حتى عادت للاجتماع مرة أخرى في يوم الرابع من ديسمبر 1950م من أجل البدء في إعداد **الدستور**، وقررت في تلك الجلسة تشكيل لجنة منها تتكون من ثمانية عشر عضواً تتولى مهام إعداد مشروع الدستور أُطلق عليها اسم **لجنة الدستور**، وزيادة في الحرص على الإسراع في إنجاز هذه المهمة تم تأليف لجنة فرعية مكونة من ستة أعضاء (بواقع عضوين عن كل إقليم) أطلق عليها اسم **جماعة العمل**، وقام السيد **أدريان بلت** بوضع كافة أنواع الإمكانيات القانونية والفنية تحت تصرف هذه اللجان بما فيها مستشاره القانوني، وعقدت هذه اللجان في الفترة ما بين شهر ديسمبر 1950م وشهر أكتوبر 1951م ستة وتسعين اجتماعاً تمخضت عن إعداد دستور البلاد الذي تم إقراره من قبل الجمعية الوطنية في السابع من أكتوبر سنة 1951م، (في الواقع أن اجتماعات الجمعية الوطنية استمرت حتى بعد الانتهاء من الدستور حيث امتدت إلى شهر نوفمبر للانتهاء من وضع **قانون الانتخاب** الذي تقدمت به الحكومة المؤقتة والذي استغرق منها سبعة اجتماعات فرغت فيها من إعداده وإصداره في السادس من نوفمبر سنة 1951م).[1]

---

(1) أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 196 ـ 205. أنظر كذلك إيريك أرمر فولي دي كاندول: ص 115.

وبانتهاء أولئك الليبيين البررة من صياغة وإعداد دستور البلاد الذي كان يتألف من مائتين وثلاث عشرة مادة، وبعد الموافقة عليه وإقراره من قبل الجمعية الوطنية في اليوم السابع من شهر أكتوبر سنة 1951م، لم يعد هناك عقبة أو مانع يحول دون إعلان استقلال البلاد، ولذا فقد تحدد يوم 24 ديسمبر سنة 1951م ليكون اليوم المشهود لمثل هذا الحدث الجليل.[1]

إعلان الإستقلال

عيدٌ عليه مهابةٌ وجلال	عيدٌ وحَسبُكَ انه استقلالُ
يومٌ سعيدٌ فيه نالت امة	ملكاً تمجدُ ذكره الأجيالُ

ـ أحمد رفيق المهدوي ـ

لقد كان يوم **الرابع والعشرين من ديسمبر سنة 1951م** أجمل الأيام وأسعدها قاطبة في تاريخ الشعب الليبي الحديث، فقد توج فيه كفاح أربعين سنة بنيل حرية بلاده واستقلالها، واندثرت عنه صفحة قاتمة السواد من القتال الطويل المرير، والفقر الكريه المدقع، والمجاعات الطاحنة، فقد خلالها ـ هذا الشعب المثابر ـ قرابة نصف عدد أبنائه في قتال مرير وطويل مع العدو الذي احتل أرضه الطاهرة.

في هذا اليوم أطل ملك البلاد وقائد استقلالها **محمد إدريس السنوسي** من شرفة **قصر المنار في بنغازي** محاطاً بلفيف من أبناء ليبيا البررة الذين شاركوه رحلة الكفاح الطويلة للحصول على استقلال البلاد، وقد أنعم الله عليهم وعلى كافة أفراد الشعب الليبي بتحقيق حلمهم في نيل حريتهم التي زكوها بدمائهم الطاهرة، وكانت كلمة **الملك** التي أعلن بها استقلال البلاد لحشود الجماهير التي كانت متجمعة حول المبنى المتواضع الذي كان يطلق عليه تجاوزاً قصراً[2]، تنبعث بصوته الهادئ مبشرة ببدء عصر جديد مفعم بالخير والبهجة والسلام لشعب ليبيا الأبي:

---

(1) أنظر الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الليبيين في ديار الهجرة، ص 406 ـ 407. أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 201 ـ 202.

(2) لقد شيد الإيطاليون «قصر المنار» في داخل مدينة بنغازي ليكون مقراً سكنياً للحاكم الإيطالي العام المارشال غرزياني، وقد نال مبنى القصر في أثناء الحرب العالمية الثانية قسطاً هائلاً من الخراب =

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى شعبنا الكريم

يسرنا أن نعلن للأمة الليبية الكريمة أنه نتيجة لجهادها وتنفيذاً لقرار هيئة الأمم المتحدة الصادر في 21 نوفمبر 1949م قد تحقق بعون الله استقلال بلادنا العزيزة، وإنا لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على نعمائه، ونوجه إلى الأمة الليبية أخلص التهاني بمناسبة هذا الحدث التاريخي السعيد، ونعلن رسمياً أن ليبيا منذ اليوم أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة.

وبناء على قرار الجمعية الوطنية الليبية الصادر بتاريخ 2 ديسمبر 1950م نتخذ لنفسنا لقب ملك المملكة الليبية المتحدة.

ونشعر أيضاً بأعظم الاغتباط لبداية العمل منذ الآن بدستور البلاد كما وضعته وأصدرته الجمعية الوطنية في 6 من محرم سنة 1371 هجرية الموافق 7 أكتوبر سنة 1951 ميلادية . وإنه لمن أعز أمانينا، كما تعرفون، أن تحيا البلاد حياة دستورية صحيحة، وسنمارس من اليوم سلطاتنا وفقاً لأحكام الدستور .

ونحن نعاهد الله والوطن في هـذه الفترة الخطيرة التي تجتازها البلاد أن نبذل كل جهدنا بما يعود بالمصلحة والرفاهية لشعبنا الكريم حتى تتحقق أهدافنا السامية، وتتبوأ بلادنا العزيزة المكان اللائق بها بين الأمم الحرة .

وعلينا جميعاً أن نحتفظ بما قد اكتسبناه بثمن غال، وأن ننقله بكل حرص وأمانة إلى أجيالنا القادمة، وإننا في هذه الساعة المباركة نذكر أبطالنا ونستمطر شآبيب الرحمـة والرضوان على أرواح شهدائنا الأبرار ونحيي العلم المقدس رمز الجهاد والاتحاد وتراث الأجداد، راجين أن يكون العهد الجديد الذي يبدأ اليوم عهد خير وسلام للبلاد، ونطلب من الله أن يعيننا على ذلك ويمنحنا التوفيق والسداد إنه خير معين .

= والدمار الذي لم تنج من ويلاته أياً من المباني الأخرى في المدينة، وأُعيد ترميمه وإصلاحه وتأثيثه في أواخر سنة 1947م ليكون مقراً سكنياً للأمير إدريس العائد من مصر، لكن الأمير إدريس فضل استعمال بيت متواضع للسكن وجعل من القصر مقراً لإدارة شؤون الإمارة، ليقوم في عهد الاستقلال - في أثناء رئاستي للحكومة - بالتبرع بمبنى القصر للجامعة الليبية الناشئة كتشجيع منه للإسراع بإجراءات إنشائها.

وهكذا أصبحت **ليبيا** منذ ذلك اليوم دولة حرة مستقلة، وكان المستقبل يبشرها بالخير إذا ما استطاع أبناؤها أن يحققوا لها **الإشباع الاقتصادي والاستقرار السياسي**، كما حققوا لها في السابق استقلالها وحريتها. وحتى المحافظة على هذا الاستقلال الذي تم نيله بعد كفاح طويل مرير كان مرتبطاً في حينه بقدرة قيادة هذه الدولة الجديدة في التغلب على المشكلة الإقتصادية التي تواجهها البلاد وإيجاد حلٍ لها من بين المعطيات المتوفرة لديها في حينه.

* * *

الفصل الثاني

الوزارة الأولى
وزارة السيد محمود المنتصر

المشكلة الاقتصادية الطاحنة التي واجهت الدولة الناشئة وكيفية تعامل الحكومة الأولى معها

لم يكن أمر تحقيق مطلب **الكفاية الإقتصادية** الهام والملح للدولة الفتية التي نالت لتوها استقلالها بالأمر الهين والسهل بلوغه، فالسعي إلى تحقيقه لا يكاد يقل في صعوبته عن أمر نيلها لاستقلالها في حد ذاته، فليبيا ليست دولة دمرت الحرب بنيانها فحسب، وتحتاج فقط لبناء كل شبر مربع من بنيتها التحتية، بل إنها فوق ذلك ـ وهو الأهم ـ لا تملك المال الذي يمكنها من عمل ذلك، بل إنها لا تملك منه حتى القليل الذي تستطيع به أن تكفل إعاشة مواطنيها.

هذا ناهيك عن المعضلة العويصة التي وجدت الدولة الناشئة نفسها فيها عشية إعلان الاستقلال وهي أن النظام الاتحادي (الفيدرالي) الذي كان لا مفر لها من تبنيه هو نظام باهظ التكاليف في تطبيقه في أي دولة، فما بالك في ليبيا التي كانت تعاني من ذلك الفقر المدقع، والذي لا تكاد تضاهيه فيها أفقر دول العالم الأخرى، ولم يكن لها أن تتخلص من هذا النظام الاتحادي لأن تبنيه كان هو العامل الذي أمكن به جمع الأطراف الليبية للاتفاق حول تطبيق قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا (كما رأينا فيما سبق)، وهذا ما يجعل العبء الإقتصادي الذي تعانيه دولة ليبيا آنذاك يتضاعف ويتطلب تمويل إضافي.[1]

---

(1) راجع ص 157 من كتابي: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي.

وقد كان واضحاً أن فقر ليبيا المدقع في تلك الآونة والذي جعلها تقع ضمن مجموعة الدول الأفقر في العالم، لم يكن يتراءى معه أية مصادر للثروة تستطيع بها هذه الدولة الناشئة من سد عجزها الإقتصادي مستقبلاً، بل إن كثيراً من المراقبين في ذلك الحين كانوا لا يتفاءلون بقدر أنملة لمستقبلها الآتي، غير أن رجال ليبيا الأوائل الذين حملوا على الدوام هموم الأمة على أكتافهم، كانوا كعادتهم دائماً مفعمين بالأمل والسعي الحثيث لتحقيق المحال من أجل بلادهم.

وبعد السعي لدى كافة دول الجوار، وبعد طرق كل الاحتمالات الممكنة لم يجدوا أمامهم من وسيلة إلا أن يقبلوا بإبرام معاهدة صداقة وتحالف مع دولة بريطانيا، فقام السيد **محمود المنتصر** بعملية التفاوض التي انتهت على أن تقوم بريطانيا بدفع مبلغ مليونين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه إسترليني سنوياً للخزانة الليبية، في مقابل حصولها على تسهيلات عسكرية تسمح لها بالاحتفاظ بقوات عسكرية نظامية في البلاد، واستعمال مطار **العدم** (بالقرب من مدينة طبرق) لمدة عشرين سنة، وذلك في إطار إتفاقية تدور بنودها حول توثيق أواصر الصداقة والسلام بين البلدين دون أن تمس بحرية واستقلال وسيادة ليبيا وأفراد شعبها (سيتم التعرض لذلك بشكل أوسع في الفصل القادم).

وما يهمنا هنا هما أمران:

الأول: أن ليبيا كانت في ظل تلك الظروف وقبل عقد تلك المعاهدة في حالة من الفقر المدقع الذي كان سيعرضها مجدداً إلى فقد استقلالها، وذلك لأنها لم تكن تملك المقومات المالية التي تستطيع بها تسيير أمور دولتها الوليدة، ولم يكن أمامها أية وسيلة لتوفير التمويل الكافي لهذا الغرض، وحتى الأمم المتحدة التي علقت آمال القيادة الليبية عليها في توفير التمويل الكافي لدولتها الوليدة، قد غفل قرارها القاضي باستقلال ليبيا ـ بضغط من الدول الكبرى التي كانت تسعى إلى إفشال قرار الإستقلال ـ في أن يشتمل على أمر تمويل دولة ليبيا الجديدة ولو لفترة معينة حتى يشتدا ساعديها وتقوى ساقيها على حملها نحو بر الأمان.

الأمر الثاني: أن عجز ليبيا الاقتصادي الذي أشرنا له في **الأمر الأول**، وعجزها في إيجاد مصادر التمويل لأزمتها الإقتصادية الطاحنة هو الذي دفع حكومتها وجعلها تلجأ إلى توقيع معاهدة الصداقة مع بريطانيا التي كانت هي الوسيلة الوحيدة المتوفرة أمامها

بعد أن أضنت كاهلها المحاولات في البحث عن وسائل تمويلية أخرى، بما فيها السعي لدى دول الجوار والجامعة العربية[1]، وبعد أن أصبحت الطرق من كل الجهات موصدة من أمامها إلا من جهة واحدة وهي إبرام هذه المعاهدة مع بريطانيا، أقدمت عليها من أجل صالح البلاد والمحافظة على استقلالها، وذلك من خلال توفير التمويل لإدارة شؤون دولتها الناشئة حتى تتمكن مستقبلاً من شد أزرها وإيجاد مصادر بديلة تغنيها عن الاستمرار في الارتباط بهذه المعاهدة.

وهكذا قام السيد **محمود المنتصر** رئيس أول حكومة ليبية في عهد الإستقلال بمفاوضة السلطات البريطانية والحصول منها على أكبر قدر من التمويل بأقل قدر من المزايا، وتم توقيع المعاهدة التي كان دخلها المالي هو العون الوحيد الذي استطاعت به البلاد من إدارة شؤونها في السنوات الأولى من عهد الاستقلال.[2]

أولى المشاكل السياسية التي واجهت الدولة الناشئة وكيفية تعامل حكومة المنتصر معها

ما إن تم للملك **إدريس** إعلان استقلال ليبيا حتى قام بعدها مباشرة ـ وفي ذات اليوم ـ بتكليف السيد **محمود المنتصر** بتشكيل أول حكومة وطنية للبلاد، ثم قام بإصدار ثلاثة مراسيم يتضمن كل منها قراراً بتعيين والٍ على كل من ولايات **طرابلس وفزان وبرقة**، فتم تعيين السيد **فاضل بن زكري** والياً على طرابلس، والسيد **أحمد سيف النصر** والياً على فزان، والسيد **محمد الساقزلي** والياً على برقة.

وهكذا شرع أبناء الوطن في بناء صرح دولتهم، في ظل **أحكام الدستور** الذي بدأ العمل به وتطبيقه، وقد كانت **الانتخابات** النيابية في أول سلم الأولويات التي ينص عليها الدستور، والتي يتحتم إجراؤها في غضون ثلاثة أشهر ونصف تبدأ من تاريخ صدور **قانون االانتخاب**، الذي كما ألمحت سابقاً أنه تم إقراره وإصداره من قبل الجمعية الوطنية في السادس من نوفمبر سنة 1951م، والذي كان قد استغرق منها سبع جلسات عقدتها بعد انتهائها من إعداد الدستور في السابع من أكتوبر، وبذا فإن الفترة المحددة لإجراء الإنتخابات تنتهي بتاريخ 20 فبراير سنة 1952م، ومنه كان على

---

(1) راجع ص 156 ـ 157 من كتابي: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي.

(2) أنظر إيريك فولي دي كاندول: الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره، ص 119 ـ 120.

الحكومة الجديدة تحديد موعد الانتخابات قبل انقضاء هذه المدة التي ينص عليها دستور البلاد.[1]

وقامت الحكومة الوطنية بتحديد يوم التاسع عشر من فبراير لإجراء الانتخابات، التي شكلت منعطفاً خطيراً وهاماً وسجلت سابقة في تاريخ نظام حكم الدولة الجديدة، نتيجة للطريقة التي عالجت بها الحكومة الوطنية المشاكل التي نجمت عن تطور سير تلك الانتخابات والتي أخرجتها عن نطاق الإطار الأساسي الذي قام عليه دستور البلاد.

ولتقديم تحليل للكيفية التي واجهت بها الحكومة الوطنية المشاكل التي تولدت عن تطور سير تلك الانتخابات، والتي تُعد أولى المعضلات السياسية التي واجهت سلطات الدولة الجديدة، فإنه علينا أن نتطرق لتفاصيل سير تلك الانتخابات، وتبيان المشاكل التي نجمت عنها، ومن ثم تحليل الكيفية التي واجهت بها الحكومة الوطنية تلك المشاكل، وكيفية معالجتها ونتائج تلك المعالجة وعواقبها.

لقد قامت الحكومة الوطنية متبعة الخطوات التي ينص عليها الإطار العام لأحكام قانون الانتخاب بالإعلان لأفراد الشعب الليبي عن شروط الانتخابات، وإجراءات التسجيل لها، كما قامت بتيسير كل الشروحات والخطوات التي يجب اتباعها لجمهور المواطنين عند قدومهم على الاقتراع.

ومراعاة لتركيبة البناء السكاني في ليبيا، فقد قامت الحكومة بتقسيم دوائر الانتخابات إلى نوعين من المناطق:

1. **مناطق حضرية.**
2. **مناطق ريفية.**

وفوق ذلك، قامت بتقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر تعادل عدد مقاعد مجلس النواب، بحيث قسمت عدد المقاعد على الولايات الثلاث بالكيفية التالية:

- خمسة وثلاثون مقعداً لولاية **طرابلس.**
- خمسة عشر مقعداً لولاية **برقة.**
- خمسة مقاعد لولاية **فزان.**

وبذا التهبت حُمّى الانتخابات في كافة أقاليم ومناطق ليبيا، فكان التنافس في كل

---

(1) أنظر عبد المجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 247 ـ 248.

دائرة على أشده، حيث كان يسعى مؤيدو كل ناخب إلى إنجاحه وتمكينه من الفوز على الناخب الآخر المرشح ضده، وكانت منطقة إقليم **طرابلس** أكثر المناطق حماساً وتموّجاً في تلك الحملات الإنتخابية الزاخمة، فقد كانت الحياة الحزبية فيها زاخرة ونشطة للغاية، وأكثر وعياً عنها في مناطق ليبيا الأخرى، وكانت كافة الأحزاب هناك عدا حزب **الإستقلال** غير راضية عن **النظام الإتحادي**.

وقد تحول عدم الرضا هذا بتحريض وتمويل من السيد **عبد الرحمن عزام** لبعض العناصر السياسية النشطة إلى رأي دامغ اجتمعت حوله كلمة الأحزاب الطرابلسية ـ عدا حزب الإستقلال ـ خاصة بعد أن تطرق إلى الأسماع خبر عزم الحكومة الليبية على عقد معاهدة مع بريطانيا، وهذا ما كان يمقته **عزام** بشدة (كما رأينا فيما سبق)، دون مراعاة منه أو ممن اقتفوا أثره لظروف ليبيا الإقتصادية القاسية التي كانت السبب وراء دفع حكومتها مرغمة على التفكير في توقيع هذه المعاهدة في مقابل التمويل المالي لدولتها التي هي في حاجة ماسة له من أجل تسيير شؤون معيشتها المعدمة.

واستعرت حملة السيد **عبد الرحمن عزام** التي لاقت أرضية خصبة بين الأحزاب في إقليم طرابلس ـ ما عدا حزب الإستقلال ـ معلنة الرفض الشديد لعقد أي اتفاقية مع الدول الأجنبية المتمثلة في (بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية)[1].

هذا إلى جانب عدم قبولها بالنظام الإتحادي؛ وقد بلغ الأمر بالسيد **عبد الرحمن عزام** في سعيه إلى تقويض براعم الدولة الناشئة بأن أطلق حملات تشهير صحفية وتصريحات رسمية، تناصب العداء لقرارات الحكومة الشرعية في ليبيا وتتهمها بالخيانة[2].

وكان الحزب الأكثر صيتاً وشهرة وشعبية في منطقة طرابلس هو **حزب المؤتمر**[3]

---

(1) كما سبق الذكر، كانت هذه الدول الثلاث قد تقدمت بطلب عقد معاهدات مع ليبيا.

(2) كمثال على تصريحات السيد عبد الرحمن عزام في هذا المنوال راجع جريدة الأهرام القاهرية في عددها الصادر يوم 20 سبتمبر سنة 1951م.

(3) ليس هناك ما يدل على مدى سعة صيت وشعبية حزب المؤتمر من مهابة زعماء المناطق والأحزاب والكتل في منطقة طرابلس من نفوذه، ومن ثم محاولة التألب عليه، وهذا ما نراه جلياً في الرسالة التي بعث بها السيد أحمد الشتيوي السويحلي إلى أعضاء اللجنة الطرابلسية في مصر ـ قبل حتى إن تحصل ليبيا على استقلالها ـ يحثهم فيها على القدوم إلى طرابلس على وجه السرعة للتصدي لحزب المؤتمر وزعيمه السيد بشير السعداوي الذي استشرى نفوذه على معظم المنطقة الغربية، وفيما يلي نص الرسالة الكامل:

الذي كان متوقعاً له كسب الأغلبية في مقاعد البرلمان، ولم يكن يتطرق أدنى شك لقادته وأعضائه ومؤيديه في حصوله على النسبة الأعلى في التمثيل النيابي، وزاد من هذا اليقين أن الحزب قام منذ الإعلان عن الانتخابات وطوال الفترة التي سبقت يوم الاقتراع بحملة واسعة النطاق محفزاً فيها جمهور مؤيديه على الإقبال على مراكز الاقتراع وانتخاب مرشحي الحزب، ولعب رئيس الحزب السيد بشير السعداوي الذي كان يحظى بشعبية كبيرة بين جموع أفراد منطقة طرابلس دوراً كبيراً في تلك الحملة التي كانت كل المؤشرات تدل على أن الحزب سيتمكن بسهولة ويسر من الفوز بالأغلبية البرلمانية فيها، ولكن **أتت الرياح بما لا تشتهي السفن**، فقد خسر الحزب أمام مؤيدي الحكومة في **المناطق الريفية**، وتمكن من الفوز في داخل حيز **المناطق الحضرية** لإقليم طرابلس، وجاءت هذه الخسارة في المناطق الريفية بمثابة صدمة صاعقة لقيادة الحزب وأعضائه ومؤيديه وأنصاره الذين لم يكونوا يتوقعونها بتاتاً فقد كانوا على يقين كامل من أن مرشحيهم سوف يتمكنون من الفوز الساحق، ومن هنا فلم يقبلوا، ولم يرضوا بهذه النتيجة التي أعلنتها الحكومة، واعتبروها مزورة، وأن أيدي الحكومة قد عبثت بها.[1]

وكانت كل المؤشرات توحي بأن أزمة عاصفة على وشك أن تهب رياحها على سماء الأفق السياسي لحكومة الدولة الوليدة، وبالفعل كان ذلك ما حدث، فقد نشبت أزمة سياسية عارمة إثر خسارة مرشحي حزب المؤتمر في دوائر المناطق الريفية؛ وأستطيع هنا أن أنقل للقارئ أحداث تلك الأزمة وتحليلها من كل الجوانب بحكم معاصرتي لها **من ناحية**، وبحكم معرفتي الشخصية بأطراف نزاعها وإلمامي التام بآرائهم ومواقفهم فيها من **ناحية أُخرى**، فعلى الرغم من أنني لم أكن في تلك الفترة عضواً في الحكومة الاتحادية، حيث كنت أشغل منصب ناظر الأشغال والمواصلات في حكومة

= «حضرة المحترم: الفيتوري عمر السويحلي.. السلام عليكم وعلى الاخوان،،، بوصول هذا إليكم أقدموا سريعاً. والأحسن أن تقدموا جميعاً، لأن المسألة دخلت في دور كفاح. وأغلب أعيان البلاد انضموا إليه (يقصد السيد بشير السعداوي) باسم المؤتمر. وكذلك مصراتة وزليطن وغيرهما. وصار صاحب الأكثرية. ويوم 25/ 3/ 1950 عقد مؤتمر في تاجورة قرروا فيه حل هيئة التحرير، وعدم اعترافهم باللجنة الطرابلسية، وعدم الثقة بعبد الرحمن عزام أمين الجامعة. وعلى كل حال فيحسن أن تقدموا مع الشيخ عمر أو الشيخ طاهر. وما زال حزب الكتلة وحزب الاستقلال متمسكين بمعارضته، ولكن طغى عليهم المؤتمر وزعيمه، أسرعوا في القدوم إلى طرفنا». أحمد الشتيوي - في 26/ 3/ 1950. أنظر الطاهر الزاوي: جهاد الليبيين في ديار الهجرة، ص 349.

(1) أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 249 - 251.

ولاية برقة، لكنني كنت على صلة حميمة ووطيدة مع رئيس الحكومة الاتحادية السيد **محمود المنتصر** وبأغلب الوزراء فيها، ومع والي طرابلس السيد **فاضل بن زكري**، ومع رئيس حزب المؤتمر السيد **بشير السعداوي**، ومع السادة الأفاضل أعضاء حزب المؤتمر مثل **عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج ومحمد الزقعار** والكثيرين غيرهم.

وقد كانت البداية التي آلت نتيجتها لتلك الأزمة السياسية ترجع إلى حمى التنافس الانتخابي لاختيار أعضاء أول مجلس نواب من نوعه في الدولة الليبية الوليدة، والتي انطلقت مباشرة بعد إعلان الحكومة الوطنية عن موعدها وشروطها وإجراءاتها بحسب ما تقتضيه أحكام الدستور، فكان الصراع على أشده بين القوى السياسية في منطقة **إقليم طرابلس**، والذي كان يتمحور حول القوتين الأكبر في إطار ذلك التنافس، وهما كتلة المرشحين المؤيدين **للحكومة الوطنية**، وكتلة المرشحين التابعين للأحزاب المعارضة تحت قيادة **حزب المؤتمر** الذي نظم حملة غاية في البراعة بإشراف زعيمه المخضرم السيد **بشير السعداوي** الخبير بقواعد اللعبة السياسية.

وقد أملى دهاء الزعيم **بشير السعداوي** عليه بأن يغير من خطته الإستراتيجية في حلبة الانتخابات، حيث أعلن معارضته لسياسة **النظام الاتحادي** بعد أن كان يؤيده ويناصر سياسة حكومته، ورفع في حملة حزبه الانتخابية شعارات معارضة لسياسة **النظام الاتحادي**، وزادها بالتشكيك في شرعية **الجمعية الوطنية** وفي **الدستور** الذي وضعته للبلاد، وكان يسعى بهذه الشعارات إلى كسب تأييد الأحزاب الطرابلسية الأخرى التي تؤمن بهذه الشعارات بشدة **من ناحية**، وإلى إثارة حفيظة مواطني الإقليم للتصويت لصالح مرشحي الحزب من **ناحية أُخرى**، وذلك عن طريق إعطاء الانطباع بأنه حالما يحصل الحزب على الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من تمرير مطالبه فإنه سوف يسعى إلى إعادة الأمور إلى نصابها من خلال الدفع بتبني مشروع النظام الوحدوي بدلاً من النظام الاتحادي، وجعل زعامة البلاد وقيادتها تنطلق من إقليم طرابلس الذي هو الأجدر بها بين أقاليم ليبيا الثلاثة.[1]

وإضافة إلى ذلك فإن السيد **بشير السعدواي** أراد بذكائه السياسي الوقاد أن يحصر صراعه ومواجهته السياسية ـ ولو لمرحلة وقتية ـ في السعي للحصول على مطالبه التي تبناها حزبه واحتواها في برنامجه السياسي العام، مع **الحكومة الاتحادية** وأن يستثني

---

(1) أنظر مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 251.

الملك من هذه المواجهة أو أية مواجهة أخرى، وذلك من خلال إصداره لبيان سياسي استعمل فيه مهارة سياسية بارعة ليجعله مشتملاً على توجهه في هذا الصدد، وقام بإرساله للملك ونشره في الصحف المختلفة الصادرة في تلك الفترة، وقد استهل نقاط هذا البيان التي هي عبارة عن نقاط برنامج حزب المؤتمر بتأييده وتجديد ولائه للملك، وفيما يلي نص النقاط الرئيسية التي تضمنها البيان:

1. الولاء للملك، رمز البلاد، وممثل أماني الشعب القومية.
2. تحقيق الوحدة الليبية.
3. تحقيق الاستقلال الحقيقي للبلاد.
4. الحفاظ على حرية البلاد وسيادتها.
5. المحافظة على سمعة البلاد في الخارج.
6. العدل والمساواة لجميع أفراد الشعب.
7. النهوض بالتعليم ونشره بين فئات الشعب.
8. تحسين الأحوال الصحية.
9. النهوض بتطوير الزراعة والصناعة في البلاد.
10. إيجاد أعمال جديدة للعمال وتحسين أحوال العمل.

وبهذا البيان الذكي استطاع السعداوي أن يعلن للملأ بأن معارضته في الأصل موجهة **للحكومة** وليست **للملك** الذي جدد له الولاء في أولى نقاط بيانه واعتبره رمزاً وطنياً يعبر عن الأماني القومية للشعب الليبي.

ولم تقل حملة الحكومة الانتخابية في كثافتها عن حملة قوى الأحزاب المعارضة لها، فهي الأخرى كانت تسعى بشدة لإنجاح المرشحين المؤيدين لها حتى تستطيع أن تحصل على الأغلبية البرلمانية التي تمكنها من مباشرة خطط العمل لبناء هيكل الدولة الناشئة والتي تتمثل في إصلاح ما أفسده الإستعمار، وإعمار ما خلفته الحرب من دمار وخراب، وإنماء المجتمع والنهضة به للإلحاق ببقية الأمم المتقدمة.

وقد نظمت الحكومة حملة نشطة اشتملت على كافة الدوائر الانتخابية في إقليم طرابلس، حيث قام رئيس الوزراء وأعضاء وزارته ومؤيدو الحكومة وأنصارها بزيارات ميدانية لها، وعقدوا الاجتماعات المفتوحة مع الناخبين شرحوا لهم فيها سياسة الحكومة التي تنوي اتباعها من أجل تحقيق أهداف الأمة في بناء وطن سليم البنية

والبنيان، والعمل على رفعة المواطنين إلى مستوى معيشي أفضل، كما قام أعضاء الحكومة بتقديم كافة الشروحات حول الأسباب التي دفعت الدولة إلى تبني النظام الاتحادي، فوضحت لهم أنه كان شرطاً أساسياً في إتمام إجراءات تفعيل قرار الجمعية العامة باستقلال ليبيا، والذي لولا تبنيه لما تمكن الليبيون من تحقيق استقلالهم قبل انقضاء الموعد المحدد في قرار الأمم المتحدة، وأن النية معقودة على استبداله في المستقبل القريب بالنظام الوحدوي، كما شرحوا ـ ما هو ليس بخاف ـ عجز الدولة المالي وحاجتها الماسة لموارد مالية تستطيع بها بناء صرحها وتسيير شؤونها المعيشية الأساسية، وهذا لا يتأتى لها بعد طرق كل السبل والوسائل إلا بعقد معاهدات مع بعض الدول الأجنبية التي ستقوم بسد العجز المالي في خزانة الدولة مقابل إنشاء قواعد لها في بعض المناطق الليبية.

وقد استخدمت الحكومة كافة الوسائل المتاحة لها كالصحف الحكومية والمنابر الإعلامية وذلك من أجل شرح برنامجها وخططها السياسية في الحكم، بل أنها أصدرت جريدة جديدة أطلقت عليها اسم **الليبي** تم إنشاؤها خصيصاً لغرض شرح وجهة نظرها والدعاية لها في الانتخابات وأوكلت لرئاسة تحريرها والإشراف عليها المحامي النشط الأستاذ **علي الديب** الذي أثبت براعته في الدفاع عن سياسة الحكومة ومهاجمة المعارضة وإدانتها وعلى وجه الخصوص حزب **المؤتمر** وزعيمه السيد **بشير السعداوي**.[1]

وكانت حملة حزب المؤتمر القوية والواسعة قد ولدت الإيحاء لدى الجميع بأن مرشحيه سيحصلون على الأغلبية في الانتخابات المعقودة، ولم يراودهم في ذلك أدنى شك، ولذا فإنهم عندما جاءت نتائج الانتخابات في الدوائر الريفية، بعكس ما كان معقوداً عليه أمل أنصار الحزب وأعضائه وزعيمه، فقد وجهوا أصابع الإتهام لموظفي الحكومة بالعبث في نتائج الاقتراع[2]، وثار غضبهم العارم، وتحول إلى تنديد وسخط

---

(1) لم تكن جريدة الليبي هي الصحيفة الوحيدة التي أنشأتها الحكومة في تلك الآونة للدفاع عن وجهة نظرها والدعاية لها في الانتخابات، بل انها اتبعت في برقة نفس المنوال، وذلك من خلال استخدام جريدة المنار التي كان يرأس تحريرها السيد عمر الأشهب الذي دافع عن خطط الحكومة ووجهة نظرها، وهاجم المعارضة الطرابلسية في موقفها من الحكومة.

(2) لا يستطيع أحد أن يقطع بعدم قدرة الحكومة على الإيعاز إلى موظفيها الذين اختارتهم لتسجيل أصوات الناخبين في المناطق الريفية بأن يتلاعبوا في تسجيل الأصوات لصالح مرشحيها، وذلك لأن الانتخاب في المناطق الريفية يتم عن طريق القوائم حيث يُسأل الناخب من قبل الموظف المعين عن المرشح الذي يرغب في إعطائه صوته، وذلك بسبب انتشار الأمية بين سكان الأرياف.

وعنف، حيث هاجم أنصار الحزب المباني الحكومية العامة وانهالوا عليها بالتخريب والهدم، وقطعوا أسلاك وسائل الاتصال التليفونية، وعطلوا المواصلات، واستعملوا الأسلحة التي كان يحملها الأفراد في الشوارع علانية، واستشرت الفوضى والاضطراب مما كان ينذر بعواقب سيئة، ستقود في محصلتها النهائية إلى انتشار العصيان المدني على السلطة والحكم في المنطقة بأسرها.

وعلى الجانب الآخر فإن إقليمي برقة وفزان لم يشهدا نوع الصراع الذي حدث في شقيقتهما طرابلس، فلم تطعن المعارضة هناك في نزاهة الحكومة أثناء سير الانتخابات، ولم يمر الإقليمان بالأزمة التي مر بها إخوانهما في طرابلس، ولم يعايش أو يقاس أفرادهما ظروف ذلك الصراع العصيب الذي مرت به معارضة طرابلس، لكنهما من ناحية ثانية عاشتا وقاستا من النتائج السلبية المترتبة عن تلك الأزمة، التي حرمت الأقاليم الثلاثة من تكوين معارضة ذات مؤسسات حزبية منظمة وقوية يدخل تحت لوائها أفراد الجماهير، كل بحسب أهوائه ومبادئه السياسية المتفقة مع برنامج تلك التنظيمات والأحزاب، التي تقوم بتمثيلهم ونقل رأيهم ومطالبهم عبر القنوات الديمقراطية المتاحة.

أجد هنا أنه جدير بالذكر إلى أن إقليم **برقة** قد مر بحالة مشابهة للأزمة التي حدثت في إقليم **طرابلس**، وإن كان ذلك قبل إعلان الإستقلال بشهور قليلة، وفي ظل سلطة الحكومة المؤقتة، حيث انتقلت المعارضة في **برقة** إلى مجلس النواب بعشرة مقاعد من أصل ستين مقعداً، والتي كانت من نصيب **جمعية عمر المختار** أكبر التنظيمات المعارضة في برقة في ذلك الوقت، محاولة أن تمارس حقها الطبيعي في مشاكسة الحكومة والتصدي لسياساتها غير المقبولة من وجهة نظرها ـ بقيادة النائب الوطني الأستاذ **مصطفى بن عامر** رئيس **جمعية عمر المختار** ـ تحت قبة البرلمان الذي يمثل القناة الطبيعية لممارسة الديمقراطية في الولاية وفقاً لأحكام الدستور؛ وكانت المعارضة منصبة حول مطالبة حكومة برقة بعدم الاتجار مع إسرائيل بعد أن تسربت أخبار تفيد بأنها كانت تجري معها مفاوضات في ذلك الحين بسبب الفاقة الشديدة وحالة القحط والجفاف والجدب المصابة به المنطقة آنذاك، ويبدو أن إسرائيل كانت قد عرضت ـ عن طريق بعض من يهود ليبيا ـ صفقات تجارية مغرية على حكومة برقة؛ لكن المعارضة القوية **لجمعية عمر المختار** نجحت بفضل سعيها الدؤوب وتحركها النشيط في كسب تأييد أعضاء مجلس النواب الآخرين إلى جانبها، مما مكنها من

إرضاخ رئيس الوزراء السيد **محمد الساقزلي** وأعضاء حكومته لرغبتها في العدول عن التعامل مع إسرائيل.[1]

وكانت كل المؤشرات حسب تلك الوتيرة توحي بأن الأمور ستسير في الإطار الديمقراطي للتعبير عن الرأي والرأي المضاد في داخل أروقة البرلمان، إلا أن كل ذلك انقلب رأساً على عقب عندما ثارت حفيظة أعضاء جمعية عمر المختار إثر وفاة شخص بمستشفى الحكومة ببنغازي ولم يتم دفنه إلا بعد إنقضاء أربعة أيام، فقامت بمداعبة مشاعر **العامة** من خلال تباين أن تأخير دفن هذا الشخص المتوفي فيه خرق للتقاليد الإسلامية التي تدعو إلى دفن الموتى بأسرع وقت ممكن بعد وفاتهم لما فيه من إكرام لهم، فحرضتهم ودفعت بهم إلى تنظيم مظاهرة احتجاج، لكن زمام الأمور فلتت من أيديهم عندما هاجم الدهماء منزل رئيس الوزراء وحطموا نوافذه وأحدثوا فيه بعض التلفيات، ثم توجهوا إلى دار المعتمد البريطاني وأحرقوا العلم البريطاني وحطموا نوافذ المبنى وأصابوه ببعض الإتلافات؛ وهذا ما جعل الحكومة تقبض على الأعضاء البارزين في **جمعية عمر المختار** وهم **مصطفى بن عامر وعلي الزواوي ومحمود مخلوف وبشير المغيربي** وتحاكمهم بتهمة تحريض الغوغاء لإثارة الشغب والاعتداء على ممتلكات الغير، وتصدر في حقهم أحكاماً تتراوح بين السجن والغرامة المالية، وقامت ـ وهذا هو الأدهى ـ بحل **جمعية عمر المختار** ومصادرة أموالها وممتلكاتها[2]، دون أن تحس أنها بذلك إنما تقضي على أولى قواعد الديمقراطية في السماح للمعارضة بتكوين تنظيمات أو أحزاب أو مؤسسات يستظل تحت أهدافها وبرامجها الأفراد المعارضين الذين يرون فيها تعبيراً عن مبادئهم السياسية.

وعودة إلى الأزمة التي ترتبت على خسارة حزب المؤتمر أمام مؤيدي الحكومة في **المناطق البدوية** والتي كانت تنذر بانفجار عصيان مدني على الحكومة ونظام الحكم، فإن الحكومة أسرعت على إثر المظاهرات التخريبية إلى إطلاق قوة البوليس لقمع العصيان وردع المتمردين، وألقت القبض على قيادات **حزب المؤتمر**، وشددت قبضتها على كافة بؤر قوته وتحركات أعضائه في المنطقة، وذلك حتى تشل من فعاليته ونشاطه، وقامت في يوم الحادي والعشرين من شهر فبراير سنة 1952م باعتقال الزعيم الوطني **بشير السعداوي** وترحيله إلى مصر، وتلك **خطيئة سياسية فادحة**، وكانت

---

(1) و(2) أنظر عبد المجيد خدوري: ليبيا الحديثة (النسخة العربية)، ص 96ـ 97.

حجتها في ذلك أنه كان يحمل الجنسية **السعودية** وهذا ما يتنافى مع **المادة العاشرة** من مواد **الفصل الثاني** الخاص **بحقوق الشعب** في دستور البلاد، والتي تنص حرفياً على التالي:

«لا يجوز الجمع بين الجنسية الليبية وأية جنسية أخرى».

وفي واقع الأمر فإن الحكومة قد استخدمت تلك المادة من الدستور كسند وسلاح قانوني لإخفاء عورة قرارها الظالم، فهي إنما كانت ترغب في الخلاص من معارضة السعداوي الشديدة وتخمد شعبيته الواسعة، لكنها لم تكن تعي بقرارها هذا إنما هي من **ناحية** قد أجحفت بحق زعيم وطني فذ كرس حياته من أجل تحقيق حرية بلاده، ليجدها بعد أن نالت حريتها ترد له صنيع كفاحه من أجلها بطرده ونفيه واعتباره غير ليبي؛ أما من **الناحية الأخرى** فإن قرار الحكومة بطرد الزعيم بشير السعداوي من البلاد يُعد ضربة قاصمة للديمقراطية التي كان يؤمل أن تترعرع في ظل أحكام الدستور وسيادة القانون.

وإنني شخصياً أرى في أن السيد محمود المنتصر رئيس الوزراء وهو صديق عزيز وشخصية عظيمة في غاية الوطنية والحب والإخلاص اللامتناهي لليبيا ولشعبها، أنه خانته حنكته وحكمته في قرار نفيه للزعيم بشير السعداوي الذي اتخذه على جناح السرعة وباستشارة عاجلة من وزرائه.

ويرى كثير من المراقبين والمحللين السياسيين المهتمين بالقضية الليبية بأن قرار حكومة السيد **محمود المنتصر** القاسي كان من الممكن تفاديه بمعالجة نتائج تلك الأزمة بحلول ديمقراطية، وعدالة لكل الأطراف في ذات الوقت، وبدون إصابة إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية في باكورة أيامها بالشلل، عن طريق قضائها على المعارضة الوطنية المخلصة التي تمثل النصف الآخر الذي لا غنى عنه في تجربة الديمقراطية الليبية آنذاك.

الديناميكية التي اتبعتها حكومة المنتصر إزاء المعارضة لتوقيع المعاهدة البريطانية

«إن المحافظة على الاستقلال أصعب من نيله»

الملك إدريس السنوسي

يقال إن ذاكرة الشعوب ضعيفة، فهي تنسى ما مضى، وتذكر ـ فقط ـ هموم يومها الذي تعيشه، وهذا صحيح في كثير من الأحيان، أو على الأقل فإن هذا القول قد صدق بحذافيره فيما يخص ليبيا أثناء أزمة الانتخابات الأولى التي تفجرت على أثرها مظاهرات رافضة، قادها مؤيدو حزب **المؤتمر** الطرابلسي، وتحولت إلى أعمال شغب وعنف دموية، والتي أدت نتائجها إلى إقدام الحكومة الليبية الأولى برئاسة السيد **محمود المنتصر** إلى إتخاذ إجراءات صارمة، كان أقساها حدة هي نفي الزعيم **بشير السعداوي** رئيس أكبر الأحزاب الوطنية إلى خارج الوطن، وذلك كحل قمعي لإنهاء ما كان يتحول إلى عصيان وتمرد مدني ضد سلطة الحكومة الجديدة آنذاك.

ولم تكد تلك الأزمة التي كانت على وشك أن تعصف بالاستقرار السياسي للدولة الوليدة تشرف على الانتهاء، حتى سارعت الحكومة في الخامس والعشرين من مارس سنة 1952م بافتتاح الدورة الأولى لمجلس الأمة الليبي، وتم هذا الحدث الذي اعتبره معظم الليبيين يضاهي في عظمته إعلان الإستقلال ذاته، وذلك لكونه عاملاً تأكيدياً على شرعية الإستقلال من خلال ولادة أول برلمان وطني يضم تحت قبته نخبة من أبناء الوطن الذين أنيطت بهم مهمة تحقيق أهدافه وطموحاته.

عم الفرح بين الجميع، وأقيم احتفال مهيب حضره زعماء البلاد وأعيانها وقادتها كافة، وكان **الملك إدريس** على رأسهم، وسادت أمارات البهجة والسرور، وفاضت المشاعر الوطنية الجياشة بين أفراد الأمة، وكانت مظاهر الرضا والاستحسان مخيمة على سماء الجميع، معبرة عن فرحتها بهذه المناسبة الوطنية العظيمة لافتتاح أول مجلس نيابي للشعب الليبي الذي نال ـ لتوه ـ استقلاله بعد فترة طويلة من الجهاد المرير.

وعلت ابتهالات الأمة، ابتداء من مليكها وأبناء مدنها وباديتها، رجالها ونسائها، فتيانها وفتياتها، متضرعة إلى الله بالشكر والثناء على نسيم الحرية الذي أصبح متاحاً للجميع فوق أرض ليبيا المستقلة؛ مدركين في قرارة أنفسهم بأن الاستقلال هو البداية

لمرحلة جهاد جديدة تسعى فيها الأمة بكافة أفرادها إلى بناء دولتها الجديدة، ومدركين أن العمل والتضامن والتكافل والتعاضد هو سلاح الجهاد في هذه المرحلة، وأن واجبهم يقتضي تقديم مصلحة الوطن على المطامح الإقليمية، واضعين نصب أعينهم قول مليكهم المأثور: «**إن المحافظة على الاستقلال أصعب من نيله**».

وفي جو التفاؤل العظيم تلاشت من أذهان الملأ أحداث أزمة الانتخابات النيابية، وما نتج عنها من حل الأحزاب الوطنية، ونفي الزعيم الوطني **بشير السعداوي**، وساد شعور وطني عارم بالترحيب بالحكومة الوطنية الليبية الأولى، والإعراب عن مساندة جهودها ودعم خطواتها في بناء الدولة الليبية الجديدة، وبذا يكون قد ثبت عملياً أن القول **بضعف ذاكرة الشعوب** ـ الذي أشرنا إليه أعلاه ـ فيه الكثير من الصحة.

وبدأت حكومة السيد **محمود المنتصر** مسيرتها الطويلة في بناء الدولة الاتحادية بوضع **التشريعات الملائمة** لاحتياجات البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لهمة ومثابرة الدكتور **فتحي الكيخيا** الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير العدل الفضل الكبير في أن تحظى البلاد بنخبة من أفضل **رجال القانون المصريين** الذين كان على رأسهم عالم القانون الشهير **عبد الرازق باشا السنهوري**.

وكان لمساهمة هذه النخبة القانونية الضليعة التي شاركتها في العمل مجموعة من رجال القانون والشرع الليبيين، الفضل في صياغة وإعداد التشريعات الحيوية اللازمة لتسيير شؤون البلاد الإدارية ـ والتي كانت تفتقر إليها مرافقها ـ المتعددة كالتربية والتعليم، والشؤون المالية، وقطاع الصحة، والزراعة، والإسكان، والأشغال والمواصلات وغيرها.

وفي غضون فترة لا تتعدى الأسابيع القليلة كان الدكتور **فتحي الكيخيا** قد تمكن من التقدم لمجلس الوزراء بمجموعة من التشريعات تشمل ما تستدعيه مطالب البلاد لتسيير شؤونها الإدارية، وأحال مجلس الوزراء بدوره هذه التشريعات إلى مجلس الأمة لمناقشتها من خلال لجانه المتخصصة للموافقة عليها ثم يقوم بتحويلها إلى ديوان الملك لاستصدار مراسيم ملكية بشأنها.

وهكذا كان، فقد وافق البرلمان على تلك التشريعات، وصدرت بها مراسيم ملكية، لتصبح نافذة المفعول، وتحل محل القوانين الإيطالية، ولوائح قوانين الإدارة العسكرية السابقة على فترة الإستقلال.

وساد جو من التعاون الوطني بين مجلس الأمة والحكومة من خلال أداء كل طرف منهما لمهامه التي حددها لهما دستور البلاد والتشريعات الإدارية المنظمة لسير عمل الدولة، فكان نواب الشعب يقومون باستجواب الحكومة في قراراتها وسياساتها التي تمس مصلحة الأمة، ويستوضحون منها عن كل قرار أو سياسة يصاحبها لبس لا يستقيم ومصلحة البلاد، فمارسوا حقهم الدستوري في الرقابة على السلطة التنفيذية كما كلفهم بها الشعب، وكانت أكثر المناقشات حمى في المداولات التي كانت تجري بين نواب الشعب والحكومة هي تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية، والسياسة المالية للدولة.

وتكونت في داخل مجلس النواب كتلة نيابية معارضة خرجت من عباءة أعضاء **الأحزاب الطرابلسية** المنحلة ومن المتعاطفين معها في **إقليم طرابلس**، ومن أفراد النخبة المثقفة وأعضاء **جمعية عمر المختار** التي تم حلها بقرار من حكومة الإقليم المؤقتة إبّان الفترة السابقة على الاستقلال في **إقليم برقة**.

وكانت الحكومة الليبية في موقف صعب لا تحسد عليه، فهي من ناحية كان عليها أن تجد موارد مالية للإنفاق على مؤسسات الدولة الناشئة كالتعليم، والصحة، والأمن، والزراعة، والدفاع، وغيرها، في الوقت الذي لا تمتلك فيه ما يسد خانة واحدة من هذه الطاقات المتعددة والشارعة لفيها المفروغ، وليس لها أية موارد منظورة في الأفق الممتد يمكن الارتهان إليها أو الاعتماد عليها.

في هذا الوضع الحرج الذي وجدت حكومة السيد **محمود المنتصر** نفسها فيه، لم يكن أمامها للخروج من هذا المأزق من وسيلة تمكنها من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتسيير دفة الدولة إلا في اتفاقها مع بريطانيا، بحيث تحصل الأخيرة على حق إقامة قاعدة عسكرية على الأراضي الليبية في مقابل تعهدها بسد العجز المالي الذي تعاني منه البلاد.

وما إن شرعت الحكومة في السير نحو هذا الاتجاه الذي أُرغمت عليه ـ بحكم الظروف والمعطيات السائدة ـ حتى بدأ وابل الاعتراضات والرفض ينهال عليها من كتلة المعارضة النيابية، فدارت في هذا الصدد المناقشات الحامية بينها وبين نواب المعارضة الذين أطلقوا العنان لخطبهم الحماسية المرتجلة وغير المرتكنة لتقييم الظروف المحيطة بالبلاد، معلنين في خطبهم النارية رفضهم لتوقيع معاهدات مع الدول الأجنبية، غير عابئين بانعدام الاختيارات أمام حكومتهم لمعالجة مشكلة نقص الموارد.

وبكل أناة وصبر، وبكثير من الكياسة والحلم دافع السيد **محمود المنتصر** عن سياسة حكومته التي دفعها الاضطرار وانعدام الحيلة لهذا الاختيار الذي أكرهت عليه، وطالب بعقد جلسات سرية مع نواب الشعب حتى يتمكن أن يوضح لهم فيها الحقائق التي ـ ربما ـ تكون خفيت عليهم أو فاتهم إدراكها.

وعندما أطلع السيد محمود المنتصر **نواب الشعب** في الجلسات السرية على أرقام المبالغ التي تحتاجها البلاد للنهوض بمطالبها الحيوية، وكشف لهم عن الإحصاءات المقدرة لاحتياجاتها الملحة والماسة، والتي لم تأل حكومته جهداً في السعي للحصول عليها من كل البدائل المطروحة أمامها آنذاك سواء من دول عربية أو من منظمات الأمم المتحدة، وأنه عندما باءت كل محاولاتها بالفشل وعيلت مساعيها، لم يكن أمامها إلا اللجوء إلى الاختيار الوحيد والأخير المتوفر لديها ـ والذي كانت قد عافته فيما سبق ـ وهو عقد المعاهدة مع بريطانيا.

وقد تلاشت في أثناء هذه الجلسات السرية تلك الخطابات الحماسية النارية التي كان يرتجلها نواب الشعب المعارضين لتوجه الحكومة في الجلسات العلنية، واختفت مواقفهم المتصلبة إزاء إبرام المعاهدة مع بريطانيا وذلك بعد أن تجلت أمامهم الحقائق عارية عن حماسة المزايدات والشعارات الرنانة التي لا تجد لها مجالاً أمام الواقع المرير الذي كانت تفرضه معطيات تلك الفترة، فانصاع نواب الشعب عن فهم بيقين لتوجه الحكومة وذلك من خلال منحه أغلبية أصواتهم عندما طرح القرار على مجلس الأمة للتصويت عليه.

وبذا واصلت الحكومة مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية من أجل عقد المعاهدة المشار إليها، ولكن لم يكن ذلك هو نهاية متاعب حكومة السيد محمود المنتصر في حرب المعارضة لسياسة حكومته بشأن المعاهدة البريطانية، فهو ما كاد يفلح في كسب المعارضة الداخلية إلى صفه، حتى وجد حملة شعواء خارجية يقودها ضد حكومته السيد **عبد الرحمن عزام** أمين عام الجامعة العربية، ينتقد فيها بشدة إبرام المعاهدة مع بريطانيا ويتهم فيها النظام بالعمالة والخيانة.

وحاول السيد محمود المنتصر أن يتبع نفس ما فعله مع كتلة المعارضة من نواب الشعب الليبي في الداخل، مع الحملة الخارجية التي تسعى لتشويه صورة النظام في العالم العربي، فقام بإطلاع الصحافة الحرة في ليبيا وفي بيروت على الحقائق التي دفعت بحكومته إلى المضي قدماً في مشروع إبرام معاهدة مع بريطانيا، وذلك حتى

تتجلّى للشعب العربي الأسباب القاهرة التي أجبرت بلاده على القبول بعقد تلك المعاهدة.

ورغم أنني قد سبق وأن أفردت فصلاً كاملاً في كتابي السابق تحدثت فيه عن مسألة القواعد الأجنبية في ليبيا[1]، إلا أنني أجد هنا أنه جدير بالذكر أن أشير إلى مدى مهارة المفاوض الليبي وتفانيه في استخلاص أفضل الشروط ملاءمة لمصلحة البلاد وحريتها وسيادتها على أرضها من ناحية، والإصرار على وضع الشروط التي لا تضر ولا تنتهك حرية وسيادة الدول العربية الشقيقة من ناحية أُخرى، مظهراً بذلك يقظة وجدانه وحسه النابض بوطنيته وقوميته، وذلك من خلال إثبات أن مطالبه في تلك المفاوضات لا تنحصر وتتوقف عند البحث عن سلامة وحرية الوطن فحسب، بل إنها تشمل سلامة وحرية بقية الدول العربية؛ وليس هناك برهاناً على ذلك أسطع مما جاء في حيثيات **المادة الرابعة** من معاهدة التحالف الليبية البريطانية والذي يتضمن فحوى نصها على التالي:

«ليس في هذه المعاهدة ما يخل بالالتزامات التي تعهد بها الفريقان بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبالنسبة إلى ليبيا فيما يخص ميثاق جامعة الدول العربية».

وهذه هي المادة التي استندت عليها الوزارة الليبية ـ التي كان لي شرف رئاستها ـ في منع السلطات البريطانية من استخدام قاعدتها العسكرية وقواتها المتواجدة على الأراضي الليبية في مهاجمة الشقيقة **مصر** إبّان العدوان الثلاثي سنة 1956م، حيث منعت **بالفعل** الفرقة البريطانية العاشرة المدرعة المتواجدة بالقاعدة البريطانية في ليبيا من التحرك نحو الأراضي المصرية عبر الصحراء الغربية في نوفمبر 1956م[2]، وإنني هنا وبكل إعزاز أجل السيد **محمود المنتصر** على بعد نظره السياسي وحرصه الوطني والقومي الذي جنّب ليبيا ومصر أضراراً كانت على وشك الوقوع.

وأيضاً لا يفوتني هنا وبكل فخر أن أسجل تبجيلي للملك **إدريس السنوسي** الذي كان يوصي رئيس حكومته على الدوام بأن يحرص على عدم التفريط في السيادة الوطنية

(1) أنظر كتابي: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، تحت عنوان «قصة القواعد الأجنبية في ليبيا».

(2) انظر صفحة 427 إلى صفحة 440 من كتابي: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، أنظر كذلك الوثائق السرية الملحقة بالكتاب والتي تجدها في صفحات: 765، 789، 816.

على الأراضي الليبية، وبالحرص بالمثل على سيادة وسلامة الدول العربية الشقيقة؛ وقد سمعت بنفسي هذه النصائح من الملك إدريس السنوسي عندما طلب مني مرافقة السيد محمود المنتصر إلى لندن في شهر يونيو سنة 1953م وذلك من أجل معاونته على المفاوضات فيما يخص التسهيلات العسكرية المزمع إعطاؤها للقوات البريطانية على الأراضي الليبية، وقد كانت تعليماته صريحة وواضحة، وذلك بأن يتم الإصرار على تقليص مساحة الأرض التي يسمح فيها للقوات البريطانية باستعمالها في أرض الوطن، وتضييق التسهيلات الممنوحة لها في أقل نطاق ممكن، وهذا ما تم تحقيقه بعد مفاوضات ومداولات طويلة وشاقة مع كبار مسؤولي وزارة الدفاع البريطانية.[1]

الديناميكية التي اتبعتها حكومة المنتصر في التعامل مع:

1) قضية الانضمام لجامعة الدول العربية.
2) مشكلة تضارب اختصاصات الحكومة الاتحادية مع اختصاصات الولاة.
3) تدخلات ناظر الخاصة الملكية في شؤون الحكومة.

1) الديناميكية التي اتبعتها حكومة المنتصر في التعامل مع قضية الانضمام إلى جامعة الدول العربية

لقد بينت في الصفحات السابقة موقف أمين جامعة الدول العربية السيد **عبد الرحمن عزام** من مسألة إبرام معاهدة التحالف الليبية البريطانية، والتي حاربها على كافة الأصعدة وبشتى الوسائل المختلفة.

ولم يكن السيد عبد الرحمن عزام في تعامله مع القضية الليبية على الدوام مصدر مشاكسة أو تأليب لبعض القيادات الليبية بعضها ضد البعض الآخر، وإنما كانت له مواقف نبيلة كثيرة في مناصرة وتأييد قضية الإستقلال الذي كانت البلاد تسعى إليه بكل شغف.

ولمعرفة هذا الجانب فإنه علينا العودة إلى الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج الإيطاليين من الأراضي الليبية، وتحول القضية الليبية إلى المحافل

---

(1) أنظر صفحة 43 من المرجع السابق.

الدولية للنظر فيها وتقرير مصيرها، ثم الحصول على الإستقلال، وقيام الدولة الليبية الأولى.

نجد أن موقف السيد **عبد الرحمن عزام** خلال هذه الفترة من تاريخ القضية الليبية قد أخذ منحيين مختلفين:

المنحى الأول: وهو مساندة ليبيا ومؤازرتها بشتى الطرق والوسائل للحصول على استقلالها، وقد كان له فضل كبير في هذا الصدد مع الكثيرين من مؤيدي القضية الليبية وأنصارها في شرح وإيضاح حق ليبيا العادل في أوساط الدول العربية والأفريقية ودول العالم الثالث الأخرى، وقد أثمرت هذه الجهود مع معطيات أخرى بإسقاط مشروع **بيفن سفورزا**.

أما **المنحى الثاني**: الذي اتخذه السيد **عبد الرحمن عزام** إزاء القضية الليبية، فقد بدأ عقب صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة **باستقلال ليبيا** في نوفمبر 1949م، وكان مختلفاً تماماً عن موقفه ودوره السابق المؤازر لليبيا، حيث شن في هذه المرحلة حملة شرسة ضد القيادة **السنوسية والنظام الاتحادي**، ثم ألحقه بالهجوم على مسألة المعاهدة الليبية البريطانية المزمع إبرامها، وكان منطلقاً في ذلك بفعل عاملين قديمين كمنا في نفسه منذ أيام الجهاد الأولى وبداية معرفته بليبيا وانخراطه في شؤون قضيتها، وهما عداؤه للسيد **إدريس السنوسي**، وعداؤه لدولة بريطانيا بسبب استعمارها **لمصر** (كما أوضحنا سابقاً).

وهكذا، وفي بداية عهد الإستقلال، قام السيد **عبد الرحمن عزام** بحملة شعواء في المحافل الدولية والعربية ضد **المملكة الليبية** الناشئة، واستقطب المعارضين الليبيين وشجعهم على مهاجمة حكومة بلادهم ومليكها.[1]

وكان لحملة السيد **عبد الرحمن عزام** التي شنها على ملك ليبيا وحكومتها أثراً سيئاً على سمعة ليبيا وقيادتها لدى بعض الدول العربية ـ **سوريا ومصر** على سبيل المثال ـ التي شابت علاقاتها مع ليبيا وحكومتها وقيادتها نوع من الفتور والتوتر، واستمرت هذه الحملة متواكبة مع سير المفاوضات الليبية البريطانية دون انقطاع.

---

(1) كان من أبرز الشخصيات الليبية التي انضمت إلى السيد عبد الرحمن عزام وعاونته في حملته ضد القيادة الليبية وحكومتها السيد الطاهر الزاوي والسيد بشير السعداوي (بعد نفيه من البلاد).

وألقى ذلك بظلاله السيئة على رغبة ليبيا في الانضمام إلى جامعة الدول العربية، فقد دفع بالحكومة الليبية إلى التفكير ملياً في جدوى انضمام بلادها إلى جامعة يكن أمينها خالص العداء لها ولقيادة دولتها، ويؤلب الأطراف الدولية ضدها، ولذلك فقد قررت الحكومة الليبية إرجاء انضمام ليبيا إلى جامعة الدول العربية حتى تهدأ الأمور، أو تتغير مواقف أمينها منها ومن قيادتها، أو أن يتم تغيير هذا الأمين العام.

وفي نفس الآونة قامت حكومة السيد **محمود المنتصر** ببذل كل مساعيها لدى قيادات الدول العربية وشعوبها عن طريق البعثات الدبلوماسية وإرسال المبعوثين الخاصين، ومن خلال الصحف الصادرة في البلاد العربية، لإيضاح وضع بلادها وموقفها المالي الذي لا تحسد عليه، والذي دفع بحكومتها إلى الإقدام على التفاوض مع بريطانيا من أجل إبرام معاهدة التحالف معها، مؤكدة على أن ذلك لن ينتقص من عروبة ليبيا وحرصها على سلامة وأمن بقية الدول العربية الشقيقة، ولن يخل أو يفرط في انتمائها القومي الذي يضاهي في حدته قوة انتمائها الوطني.

وفي هذا الصدد يحضرني موقف حدث في هذا الشأن، وكان له بعض التأثيرات السلبية غير المحسوبة، وهو أنه عندما قمت في شهر أبريل سنة 1952م بالسفر إلى العاصمة اللبنانية **بيروت** في مهمة عمل من أجل اختيار مجموعة من المهندسين اللبنانيين والفلسطينيين لنظارة المواصلات والأشغال العامة، تلقيت دعوة ودية من السيد **فؤاد عمون** الأمين العام لشؤون وزارة الخارجية اللبنانية، الذي كانت تربطني به معرفة سابقة، وفي أثناء حديثنا معاً بادرني مضيفي بالسؤال التالي: «متى ستتقدم الحكومة الليبية بطلب انضمام للجامعة العربية؟»، وبكل عفوية، رددت قائلاً: «عندما يتوقف الأمين العام عن سيل التهم التي يوجهها للحكومة الليبية في كل طلعة شمس وغيبتها».

واعتقدت أن الأمر قد انتهى عند ذلك الحد، وأن ما أفضيت به للسيد فؤاد عمون رداً على سؤاله لن يتعدى حدود جلستنا الودية، لكنني فوجئت في صباح اليوم الباكر بأن الجرائد اللبنانية نشرت على صفحاتها الأولى **«أن ليبيا لن تتقدم بطلب الانضمام للجامعة العربية ما دام عزام باشا رئيساً لها»**.

وثارت ثائرة المعارضة في مجلس النواب الليبي، ووجهت العديد من الاستجوابات لحكومة السيد **محمود المنتصر** مستفسرة عن صحة ما جاء في الصحف اللبنانية من نية عدم التقدم بطلب انضمام ليبيا لجامعة الدول العربية إلا بعد توقف السيد عبد الرحمن عزام عن مزاولة مهام رئاسته لها.

وما أن عدت إلى مدينة **بنغازي** حتى عاجلني نائب رئيس الوزراء **الدكتور فتحي الكيخيا** بالتساؤل عن التصريح الذي نشرته الجرائد اللبنانية على لساني، فقلت له مجيباً: «إن ما جاء على لساني، كان في إطار حديث شخصي جرى بيني وبين صديق دعاني من أجل القيام بواجب الضيافة، ومن ثم فإن ما أسريت به لمضيفي لا يعدو كونه رأياً شخصياً لا يمثل بالضرورة رأي الحكومة، حتى وإن كانت ـ في الواقع ـ تتفق معه».

ومن هنا فقد كان رد حكومة السيد **محمود المنتصر** على الاستجوابات التي انهالت عليها من نواب المعارضة في هذا الشأن بأنه لا يوجد في كادر الحكومة الاتحادية وزيراً للأشغال، وأن ما نشرته الجرائد اللبنانية على لسان أحد نظار الولايات لا يعبر عن رأيها وتوجهاتها السياسية العامة.

ولم تمض ثلاثة أشهر على هذا الموقف، حتى قام تنظيم **حركة الضباط الأحرار**[1] بانقلاب عسكري في **مصر**[2] في صبيحة يوم 23 يوليو سنة 1952م، ولم يطب لحكام مصر الجدد نهج السيد **عبد الرحمن عزام** في إدارة الجامعة العربية، فعملوا على إزاحته عن منصبه بعد الضغط عليه بالإستقالة، وتم تعيين السيد **عبد الخالق حسونة**[3] أميناً للجامعة العربية بدلاً منه.

وقد كان عبد الخالق حسونة باشا دبلوماسياً مخضرماً، سليل بيت علمي عريق، يتمتع بدمث الأخلاق ومكارم الفضائل القويمة، وهو ـ لحسن الحظ ـ لا يحمل في نفسه أي شعور بالعداء لقيادة ليبيا وحكومتها، وعلى أثر هذا التطور الحميد قامت الحكومة الليبية بتقديم طلب انضمام لجامعة الدول العربية.

وتمت موافقة مجلس الجامعة العربية في الثاني عشر من شهر فبراير سنة 1953م على طلب انضمام ليبيا بالإجماع، وأصبحت ليبيا بذلك عضواً نافذاً في **الجامعة** التي طالما حلم شعبها بالانضمام إليها، وتمت دعوة الوفد الليبي ليتبوأ مكانه بين وفود أشقائه العرب، وليباشر مسؤولياته معهم في تحقيق خير ورفاهية الأمة العربية التي هي الهدف الرئيسي في سلسلة المهام والواجبات الموكلة لهم في هذا التجمع القومي.

---

(1) تنظيم مكون من بعض صغار ضباط الجيش المصري يرأسهم اليوزباشي جمال عبد الناصر.

(2) عرف فيما بعد بثورة 23 يوليو.

(3) لقد عرفت السيد عبد الخالق حسونة عن قرب عندما كان يشغل منصب محافظ الاسكندرية، كما عرفت شقيقه المهندس عبد الحي حسونة الذي كان زميلاً لي في تنفيذ بعض من مشروعات الري الكبرى على نهر النيل، وقد كانا أثناءها على قدر عال من الأخلاق الكريمة والفضائل الحميدة.

وحضر الوفد الليبي برئاسة السيد محمود المنتصر رئيس الوزراء، ليقابل بالترحيب والسعة من كافة أعضاء الجامعة وأمينها الجديد السيد عبد الخالق حسونة، ولتبدأ ليبيا بذلك عهد انفتاحها على العالم الخارجي من ناحية، وعلى مشاركة الدول العربية همومها والمساهمة معها على إيجاد الحلول المناسبة لها من ناحية أخرى.

2) الديناميكية التي اتبعتها حكومة المنتصر في التعامل مع مشكلة تضارب اختصاصات الحكومة الاتحادية مع اختصاصات الولاة

عودة إلى الفترة التي أعقبت انتخاب مجلس النواب، نجد أن حالة الانتشاء التي عاشتها الحكومة من جراء فرحة الشعب بهذا الحدث العظيم وتأييده لها، سرعان ما انقشعت عن غيوم كالحة، لبّدت سماء الصفاء السياسي الذي عاشته لوهلة من الوقت، منذرة بحلول أزمة سياسية قد لا يحمد عقباها.

فقد اكتشفت الحكومة عند بدء مؤسساتها مزاولة أعمالها أن هناك تضارباً بين بعض نصوص بنود الدستور الخاصة بتحديد مسؤوليات وصلاحيات الحكومة الاتحادية مع صلاحيات ومسؤوليات المؤسسات الإدارية في الولايات.

وقد تجلت أولى مظاهر هذا التضارب في المدى الذي كان يحدد مسؤولية وصلاحيات الولاة، حيث أن **الوالي** بموجب قوانين الولايات الأساسية هو ممثل **للملك** في داخل حدود ولايته، وهو مسؤول فقط أمام الملك (أنظر: المادة 54 من القانون الأساسي لولاية **طرابلس**، والمادة 16 من القانون الأساسي لولاية **برقة**، والمادة 45 من القانون الأساسي لولاية **فزان**)، ومن جهة أُخرى فإن نص المادة (180) من الدستور الليبي يشير إلى **أن الملك يقوم بتعيين الوالي ويعفيه من منصبه**، ونجد في نفس الوقت أنه عند تنفيذ جميع مواد الدستور فإن الملك يزاول سلطاته بناءً على توصية رئيس الوزراء والوزير المسؤول عن تنفيذ كل مادة على حدة من مواد الدستور، ومعنى ذلك فإن الوالي يعين بتوصية من رئيس الوزراء، وهو ـ من وجهة النظر المنطقية ـ مسؤولاً أمامه.

ومن ناحية أُخرى، فقد طرح التساؤل التالي نفسه على صعيد قضية صرف الحكومة الاتحادية للأموال العامة المخصصة للولايات:

«هل هذه الأموال خاضعة لإشراف الحكومة الاتحادية؟ أم أن إدارات الولايات

لها مطلق الحرية في التصرف فيها لتسيير شؤونها الداخلية باستثناء الحالات التي يمنعها عنها نص دستور البلاد صراحة».

من هنا بدأ الجدل القانوني بين **الحكومة الاتحادية وإدارات الولايات** مباشرة بعد مزاولة كل منهما لمهامها إثر استقلال البلاد والفروغ من انتخابات المجلس النيابي، وتحول هذا الجدل إلى سد من جدار صلب كادت تتحطم عنده سير المسائل الإدارية لشؤون الدولة الجديدة، خاصة بين السيد **محمود المنتصر** رئيس وزراء الحكومة الاتحادية ووالي **برقة** السيد **محمد الساقزلي** الذي كان يشغل منصب رئيس وزراء حكومة برقة قبل الاستقلال.

ولم يكن السيد **محمد الساقزلي** يعي اختلاف منصبه الجديد وحدود صلاحياته عن طبيعة منصبه السابق، فقد استمر في مزاولة سلطاته السابقة التي خولت له أثناء عمله كرئيس لمجلس وزراء برقة، وكأنه لم يطرأ أي تغيير، بل إن ما زاد في تعقيد الأمور هو أن السيد محمد الساقزلي كان واقعاً تحت تأثير عاملين سلبيين:

أولهما: أفكاره الإقليمية وولاؤه لتيار **«الجبهة الوطنية البرقاوية»** الذي كان يدفع به إلى تقديم ولائه لبرقة فوق أي ولاء آخر، وهذا ما جعله يشعر بواجب الدفاع عن السلطات والممتلكات البرقاوية من أية محاولة للحكومة الاتحادية للسيطرة والهيمنة عليها!.

أما العامل السلبي الثاني: فقد كان السيد محمد الساقزلي واقع تحت تأثير إعجابه بسلامة تفكير المستشار القانوني البريطاني السيد **هوبر**، وهذا ما أدى إلى سيطرة الأخير عليه من خلال التأثير على أفكاره وآرائه وقراراته المتعلقة بسياسة الحكومة آنذاك. وقد اتخذ السيد محمد الساقزلي من السيد هوبر مستشاره الخاص منذ توليه لرئاسة مجلس وزراء حكومة برقة في أوائل سنة 1950م، فكان يصوغ له ما يرغب من تشريعات ولوائح، أدى بعضها إلى سلبيات فادحة كان لها تأثيرها على المجتمع، ولعل أوضحها تأثيراً وإخلالاً بالتركيبة السياسية لمجتمع تلك الآونة هو اعتماده على تشريعاته في القضاء على **جمعية عمر المختار** التي كانت تمثل تيار المعارضة في المجتمع البرقاوي آنذاك، وقد كان كثيراً ما يسارع السيد هوبر متطوعاً بتزويد السيد محمد الساقزلي بالفتاوى القانونية والآراء الدستورية المدافعة عن حقوق ولاية برقة والتي لم تكن تخلو من بعض التطرف.

واستمر الخلاف بين رئيس وزراء الحكومة الاتحادية السيد **محمود المنتصر** ووالي برقة السيد **محمد الساقزلي** بين شد وجذب، إلى درجة رأى **الملك إدريس** في استمرارها على ذلك المنوال وتلك الوضعية هو عرقلة لجهود الحكومة الاتحادية في تسيير شؤون الدولة، وأن ذلك سيؤدي على المدى البعيد إلى عواقب غير حميدة، فاقترح على السيد محمود المنتصر إجراء تعديل وزاري يُسند فيه للسيد محمد الساقزلي وزارة المعارف.

وانصاع السيد محمود المنتصر في مايو 1952م لنصيحة الملك إدريس وقام بإجراء التعديل الوزاري المطلوب، وفي نفس الوقت قام **الملك** بتعيين السيد **حسين مازق** والياً على إقليم برقة.

وكان هذا الإجراء ينم عن حكمة سديدة، وسعة نظر بعيدة، وذلك لأنه في الوقت الذي أعطى فيه هذا التغيير للسيد محمد الساقزلي الإحساس بأن منصبه الجديد هو ترقية له، وانتقال به إلى منصب أعلى مرتبة من الذي كان يتبوّأه، فإنه من ناحية أُخرى قد أخرجه ـ هذا المنصب الجديد في وزارة الحكومة الاتحادية ـ من قوقعة التفكير الإقليمي الضيق التي نسجها له منصبه السابق بمشاركة العوامل الشخصية وتأثير السيد هوبر، ووسع أفقه في مسألة الموازنة بين الولاء الإقليمي لمنطقة بذاتها والولاء للبلاد بأسرها، والتوفيق بين مصلحة الإقليم الذي هو جزء من البلاد وبين مصلحة البلاد بأشملها.

ومن ناحية أُخرى فإن والي برقة الجديد السيد **حسين مازق** كان أكثر مرونةً وحصافة وتفهماً من السيد محمد الساقزلي، كما أنه كان يتمسك بحدود الصلاحيات الدستورية لولاية برقة، وعدم تجاوز اختصاصاته المناطة به.

3) الديناميكية التي اتبعتها حكومة المنتصر في التعامل مع مشكلة تدخلات ناظر الخاصة الملكية في شؤون الحكومة

وما أن خفت وطأة خلاف الصلاحيات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وولاية برقة، وبدأ اتخاذهما من القنوات الشرعية أسلوباً في تعاملاتهما معاً، واستنادهما على اللوائح والقوانين المنصوص عليها في دستور البلاد وملحقاته، حتى واجه السيد محمود المنتصر أزمة أُخرى أكثر حساسية وأشد تأثيراً وتعقيداً من سابقتها، فقد تأزمت العلاقة بينه وبين السيد إبراهيم الشلحي ناظر الخاصة الملكية الذي كان له نفوذ واسع وسطوة بالغة على الملك إدريس

ومن المفارقات العجيبة أن السيد إبراهيم الشلحي كان من أشد المناصرين والمدافعين عن السيد محمود المنتصر وسياسات حكومته، فقد كان لمشورته الأمينة للملك بضرورة رفع كاهل الصعوبات التي يخلقها والي برقة على حكومة المنتصر ويعطل عملها، الفضل في توصل الملك إلى قرار تعيين والي برقة وزيراً للمعارف في الوزارة الاتحادية.

لكنه لسوء طالع السيد محمود المنتصر من ناحية، ولسوء طالع البلاد أن توجد بها مراكز للقوى قادرة على الانحراف بخط سير شؤون الدولة عن طريق الديمقراطية وسيادة العدالة والمساواة إلى تغليب المصالح الذاتية، وإزكاء روح المحسوبية.

بمعنى آخر، إن ناظر الخاصة الملكية السيد إبراهيم الشلحي، الرجل القوي والمستشار المقرب من الملك، بعد أن كان نصيراً للسيد محمود المنتصر انقلب عليه بعد أن خامره اعتقاد بأنه كان يمالئ فرع عائلة السيد **أحمد الشريف** التي كان الشلحي يحرص على إبعادها وتقليص نفوذها، وذلك خشية من منافستها لمليكه ورفيق دربه ـ من وجهة نظره ـ على حكم البلاد؛ وقد بدأ هذا التغير في موقف السيد **إبراهيم الشلحي** إزاء السيد محمود المنتصر عندما بلغه ما جعله يعتقد بأن السيد محمود المنتصر أضحى يميل إلى مساندة ومناصرة فرع عائلة السيد **أحمد الشريف** ضد السيد **عبد الله عابد السنوسي** الذي كان قد اتخذه حليفاً وصنيعة يستخدمها لكسر شوكة عائلة السيد أحمد الشريف، ومن هنا فإنه عندما بلغه ما جعل الظنون تساوره حول مساندته لعائلة أحمد الشريف ضد هذا الحليف المصطنع انقلب عليه وناصبه العداء.

وقد أدى هذا العداء إلى إرباك نشاط رئيس الوزراء السيد محمود المنتصر في تنفيذ سياسات حكومته، التي كانت تواجه بعراقيل وعوائق متعمدة من أجل إفشال سياسات الحكومة وإرباكها وشل حركتها، وتعددت أساليب ووسائل هذه العوائق والعراقيل التي كان أولها إقالة والي طرابلس الغرب السيد **فاضل بن زكري** واستبداله بالسيد **الصديق المنتصر** ابن عم رئيس الوزراء وعدوه اللدود.[1]

وشغل الصديق المنتصر عدة مناصب في الإدارة الطرابلسية وكان على كفاءة

---

(1) كان السبب الحقيقي لإقالة السيد فاضل بن زكري هو رفضه منح السيد عبد الله عابد السنوسي سيارة حكومية لتنقلاته في داخل منطقة طرابلس ثم السفر بها إلى مدينة بنغازي، غير أنه تم إحاطة الملك بأسباب مختلفة وهي أن السيد فاضل بن زكري كان يمارس تطبيق القوانين الإيطالية في ولاية طرابلس، ويعمل في السر من أجل فصل ولاية طرابلس عن الدولة الليبية! ".

وحزم في إدارته ولكن كانت به لوثة حب العظمة والتباهي بالانتقام ممن يظنهم أعداءه، ومع الأسف كان بينه وبين ابن عمه السياسي الرزين السيد محمود المنتصر كثير من العداء والكراهية المتبادلة.

واستمرت عراقيل وعوائق السيد إبراهيم الشلحي تنهال على السيد محمود المنتصر الذي يحاول أن ينوء بنفسه عن المجابهة التي لا يملك عتاد انتصارها ضد قوة رئيس الخاصة الملكية السياسية، وفي نفس الوقت كان يحاول بكل ما يملك أن يسيّر دفة حكومته نحو مصلحة البلاد وتحقيق أهدافها، غير أنه وقعت الطامة الكبرى عندما صوّب السيد إبراهيم الشلحي طعنة مفاجئة، وذلك من خلال القيام بتعديل الوزارة الاتحادية في أثناء غياب رئيسها السيد محمود المنتصر الذي كان يعالج في ألمانيا.

حيث اقترح السيد إبراهيم الشلحي على **الملك** إجراء تعديل في وزارة السيد محمود المنتصر، دون استشارته أو إبلاغه بذلك، وتم في هذا التعديل الذي أُجري في سبتمبر سنة 1953م تعيين الدكتور **علي العنيزي** وزيراً للمالية والاقتصاد بدلاً من السيد أبي بكر **أبو نعامة** الذي تم نقله إلى وزارة المعارف، في حين تم نقل وزير المعارف السيد محمد **الساقزلي** إلى منصب رئيس الديوان الملكي.

ورغم أن هذا التعديل قد حسّن من أداء الوزارة وشد من شكيمتها، إلا أنه لم يكن ذلك هو الغرض الأساسي من وراء إجرائه، بل أن القصد من ورائه كان من أجل إهانة رئيس الوزراء وإظهاره أمام الملأ بأنه رئيس حكومة من ورق، ولذا فإنه ما إن وصل نبأ هذا التعديل إلى مسامع السيد محمود المنتصر حتى سارع بتقديم استقالته، وبعث بها برقياً من المكان الذي كان يتلقى فيه علاجه، لكن الملك لم يبت في أمرها.

وبعد عودة السيد محمود المنتصر إلى أرض الوطن، بذل نائبه الدكتور **فتحي الكيخيا** جهوداً مضنية لإقناعه بالعدول عن قراره والاستمرار في مزاولة مهام منصبه، وحاول أن يلطف من أمر التعديل الوزاري الذي تم في غيابه ودون علمه بإفهامه بأنه قد تم أخذ الموافقة عليه منه باعتباره نائب لرئيس الوزراء، وأن التعديل هو في صالح الوزارة لأن الدكتور علي العنيزي الذي أُسندت له وزارة المالية والاقتصاد هو أكفأ وأقدر من سلفه في أمور المال والاقتصاد، وهو بذا يقوي من الوزارة ويحسن من أدائها في هذا المرفق الهام والحساس.

ورضوخاً للضغوط التي شكلها أصدقاء وزملاء السيد محمود المنتصر عليه من أجل البقاء في منصبه كرئيس للحكومة الاتحادية، والتي وعدوه فيها بأنهم سيعملون

بكل ما في جهدهم ووسعهم على إبعاد نفوذ الديوان الملكي عن التدخل في شؤون الحكومة، قبل السيد محمود المنتصر البقاء في منصبه من أجل الصالح العام.[1]

غير أن تدخلات ناظر الخاصة الملكية ومنغصاته استمرت في انهيالها على حكومة السيد محمود المنتصر، ومع هذا الاستمرار في زرع العقبات والصعوبات التي أثرت على فاعلية عمله كرئيس للحكومة الاتحادية، لم يجد السيد محمود المنتصر أمامه اختياراً غير الاستقالة من منصبه، لأن البقاء فيه يعني تحوله إلى أمعة، يقبل بانتهاك صلاحياته الدستورية واختصاصاته التي خولها له القانون من قبل الحاشية الملكية وبالتحديد من قبل ناظر الخاصة الملكية السيد إبراهيم الشلحي، وفي هذه اللحظة بالذات افتقد السيد محمود المنتصر المعارضة الفعالة التي كان قد وجه لها الضربة القاصمة في مهد عهد الاستقلال وقضى عليها.

وفي مقابلة صريحة مع الملك أوضح السيد محمود المنتصر فيها أنه لم يعد يستطيع أن يواجه تدخلات الحاشية وأن إدارته لشؤون البلاد تتطلب منه بذل جهود جبارة لا طاقة له بها، وتتطلب منه إعطاء وقتٍ مضاعفٍ لم يعد يملكه، فوضعه الصحي لا يسمح له بذلك، فهو يحتاج لفترة من النقاهة والعلاج، ولذا يلتمس من الملك أن يقبل استقالته.

وقبل الملك إدريس على مضض الإستقالة التي تقدم بها السيد محمود المنتصر في سبتمبر 1953م، وهو في غاية الأسف على فقدان رئيس وزراء مثله، لكنه لم يكن قادراً على التوفيق بينه وبين ناظر خاصته الذي يوليه كل ثقته.

---

(1) لقد ذكرت في الصفحة (41) من كتابي: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، أنني تمكنت من جمع رئيس الوزراء مع ناظر الخاصة الملكية في منزل الأول حيث دار بينهما حوار طويل افتقر إلى الصراحة من جهة ناظر الخاصة الملكية، ولم يؤد الاجتماع، مع الأسف، إلى أي تفاهم حقيقي وانتهى بتبادل الطرفين للمجاملات المتكلفة.

الفصل الثالث

الوزارة الثانية
وزارة السيد محمد الساقزلي

تمهيد:

بعد أن تدرجنا في الحديث عن الاحتلال الإيطالي لليبيا، وعن فترة الجهاد وأبطالها، والمؤامرات التي تعرضت لها ليبيا على جميع المستويات وكيف قاومتها وانتصرت عليها إلى أن نالت استقلالها في ديسمبر 1951م، وخصصنا الفصل الأول والثاني من هذا الباب لقيام دولة الاستقلال والحكومة الأولى في عهد الدولة الوليدة والمشاكل الكبرى التي واجهتها، فإننا نتبع ذلك بحديث موجز بقدر الإمكان عن الحكومات التي تداولت الحكم في عهد الاستقلال إلى عشية انقلاب سبتمبر 1969م الذي أطاح بالدستور والقانون وجميع المؤسسات والحريات وبكل ما ناضلت ليبيا من أجله على مدى عشرات السنين.

وسيقتصر الحديث على وقفات مع أهم الأحداث التي عاصرتها تلك الوزارات، فما سأسرده هنا ليس تاريخاً أو تحليلاً شاملاً لأعمال تلك الوزارات، بل هو كما قلت مجرد وقفات مع أهم المحطات في مسيرة تلك الوزارات.

وزارة السيد محمد الساقزلي:

على إثر قبول استقالة السيد المنتصر، كلف الملك رئيس ديوانه السيد محمد الساقزلي تشكيل الوزارة الثانية. ولقد كثرت التساؤلات حول الأسباب الحقيقية التي جعلت الملك يقبل استقالة السيد محمود المنتصر يوم 15 فبراير عام 1954م، تلك الاستقالة التي كان المنتصر رفعها برقيا إلى الملك من حيث كان يعالج في ألمانيا، بل

تساءل كثير من المؤرخين عما إذا كان السبب الرئيسي في قبول استقالة السيد المنتصر يرجع إلى الكتاب الذي أرسله إلى المحكمة العليا «التي كانت قد أنشئت حديثاً» والتي طلب فيها رأي المحكمة القانوني في وضع الولاة بالنسبة للحكومة الاتحادية، وهل يجوز تعيين الولاة بأوامر ملكية دون استشارة الحكومة الاتحادية، وهل يجوز للملك «غير المسؤول دستورياً» أن يفوض للولاة السلطة في الولاية وتساءل كذلك عن حق الحكومة الاتحادية في مراقبة الولايات في صرفها الأموال التي تتلقاها من الحكومة الاتحادية، وبعبارة موجزة، طلب رأي من أعلى سلطة دستورية في مواضيع بالغة الأهمية، شديدة الحساسية، وبموقف شجاع ذكي للحكومة يدافع عن صلاحيتها الدستورية، ويرفض أن تهمش السلطة الاتحادية وتتراجع أمام ولايات يديرها ولاة غير مسؤولين، إلا أمام الملك، غير المسؤول دستورياً.

ومرة أخرى سجل للسيد المنتصر موقفه الشجاع هذا، دون أي سند من معارضة برلمانية وطنية قوية، فكان إخراجه من الحكم بسهولة ودون أي احتجاج أو تأييد لموقفه من أي شخصية سياسية.

ولذلك فإن اختيار الملك للسيد الساقزلي اعتبر، في تلك الظروف الدقيقة، اختياراً موفقاً، فالسيد محمد الساقزلي شغل منصب وزير المعارف الإتحادي من مايو 1952م إلى سبتمبر 1953م، ثم رفع إلى منصب رئيس الديوان الملكي في سبتمبر 1953م وبقي فيه إلى فبراير 1954م حيث تطورت وجهة نظره وتخلص تدريجياً من نظرته البرقاوية الضيقة، كما تخلص كذلك من نفوذ صديقه ومستشاره القانوني مستر «هوبر» الذي كان يشجع نظرته الإقليمية ويقدم له الفتاوى والتفسيرات «المتطرفة» ليدافع عن حقوق ولاية برقة. بل كان تعيينه رئيسا للديوان الملكي فرصة له في تعامله مع المستشار القانوني للديوان الملكي الدكتور عوني الدجاني، الذي كان أحد المستشارين القانونيين الذين اشتركوا في وضع الدستور الليبي مع خبراء الأمم المتحدة. وبعبارة مختصرة «أن بقاءه في الديوان الملكي وفّر له عناصر دستورية جديدة وسّعت أفقه وجعلته يبدي آراء جيدة بالنسبة للخلاف الاتحادي الولائي».

وأثناء بقائه رئيساً للديوان الملكي تقدم للملك بمذكرة ماهرة في 31 يناير 1954م حلل فيها المشكلة الرئيسية للنزاع حول صلاحيات الاتحاد وعلاقاته بالولايات بأن اقترح أن يكون لمجالس الولايات التنفيذية رئيسا تنفيذيا مسؤولا عن المجلس التنفيذي، ولذلك يحظى ممثل الملك، الوالي، من المسؤولية.

صحيح أن هذا الحل عالج جزئيا علاقة حكومة الاتحاد بالولايات بأن أنشأ منصبا جديدا هو رئيس المجلس التنفيذي الولائي، وحمل المسؤولية عن كاهل الولاة وأعفاهم من المسؤولية إلا أنه لم يعالج الإشكال الدستوري المحوري، وهو أن النص على عدم مسؤولية الملك، أي أنه يملك ويحكم عن طريق وزرائه (وليس مباشرة وبدون استشارتهم). ورأى الملك أن مقترحات الساقزلي تحل المشكلة دون الرجوع إلى المحكمة العليا، ولذلك دعاه إلى تشكيل الوزارة الثانية، وكان أول قرار اتخذه، دون الرجوع إلى مجلس الوزراء، أن كتب لرئيس المحكمة العليا طالباً تأجيل اتخاذ أي قرار حول طلب سلفه (المنتصر) استشارة رأي المحكمة العليا. ثم طلب من المحكمة (في 1 مارس 1954م) أن تقتصر استشارتها على وضع الوالي القانوني بصفة عامة. وعلى أي حال لم تبد المحكمة العليا برأي حول وضع الوالي القانوني إلى يومنا هذا!

ألف السيد محمد الساقزلي وزارته فاحتفظ لنفسه بوزارة الخارجية وأسند وزارة المعارف لإبراهيم بن شعبان والمالية والاقتصاد للدكتور علي العنيزي وحقيبة العدل للشيخ عبد الرحمن القلهود وحقيبة الصحة للطاهر العالم، ولمصطفى بن حليم المواصلات، وخليل القلال وخليل ناصوف وزيران بدون حقائب وزارية.

وقبل موافقتي قبول دعوة السيد الساقزلي الاشتراك بوزارته قابلت الملك وشرحت له مخاوفي من أن السيد محمد الساقزلي، رغم نزاهته وإخلاصه وتفانيه في العمل فهو عنيد ضيق الأفق، ورجوت الملك أن يوجهني، رد الملك بأن "الساقزلي قد توسع أفقه وزادت مداركه كثيراً بعد توليه منصبي: المعارف ورئاسة الديوان، وأصبح له إدراك دستوري يقدر أهمية الصلاحيات الاتحادية والولائية، ولقد فكرت في إسناد رئاسة الوزارة إليه في هذا الوقت بالذات لأننا نواجه مشاكل دستورية عديدة آمل أن يتمكن، بما اكتشف من خبرة في إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشاكل، ثم أشار عليّ بقبول دعوة الساقزلي قائلاً: «إنه هو الذي اقترح على الساقزلي أن يدعو خليل القلال ومصطفى بن حليم للاشتراك في وزارته» وخرجت من لدن الملك إلى مكتب الرئيس الساقزلي وأخبرته قبولي الاشتراك في الوزارة.

ولم يطل عمر الوزارة الثانية لأكثر من شهرين، فلم يكد السيد الساقزلي يفرغ من المشاكل الدستورية بطلبه من المحكمة العليا غض النظر عن البت في الفتاوى التي طلبها سلفه حتى بدأ أولى جلسات المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول قواعدها في فزان. وكنا، علي العنيزي وأنا، عضوين في وفد المفاوضات، وفوجئنا منذ البداية

بالرئيس الساقزلي يبدي للفرنسيين استعداده لعقد معاهدة مع الجمهورية الفرنسية على غرار المعاهدة الليبية البريطانية بشرط أن يستبدل زي القوات الفرنسية التي ستبقى في قواعد فزان بزي آخر لا يشابه ملابس القوات الفرنسية الأخرى، وأسقط في أيدينا. ورغم مفاجأتنا بهذا الاقتراح العجيب فقد بدأنا في تسويف، وتطويل، ولف ودوران وأخيراً اقترحنا تأجيل الاجتماع. وبعد خروج الفرنسيين طلبنا بإلحاح من الرئيس أن يعرض اقتراحه على مجلس الوزراء قبل أن يتورط بذكره رسمياً. وعند طرحه في مجلس الوزراء هزم الاقتراح بأغلبية من القلال وعبد الرحمن القلهود وعلي العنيزي ومصطفى بن حليم بعد مناقشات حامية وحوار ساخن، وبعد هذا المنحنى فإن السيد الساقزلي تجنب الخوض في اقتراح الزي وانتهج أسلوب المماطلة والتسويف مع الفرنسيين.

ومن أهم الاقتراحات الدستورية التي يرجع للسيد الساقزلي الفضل فيها هو اقتراحه فض الخلاف حول مسؤولية الولاة، بإنشاء منصب جديد لرئيس المجلس التنفيذي بحيث يكون هو مسؤولاً مع المجلس عن إدارة الولايات.

غير أن «كعبا لأشيل»[1] قد عثر الرئيس الساقزلي في خندق عميق أو أن سهماً أصاب وزارته في الصميم فجأة وذلك من جراء حكم دائرة القضاء الإداري والدستوري بالمحكمة العليا في 5 أبريل 1954م (كانت المحكمة العليا مقسمة إلى دوائر) الذي قضى بأن حل المجلس التشريعي الطرابلسي **بأمر ملكي** هو عمل غير دستوري على أساس أن الملك غير مسؤول وأن الشخص الوحيد المسؤول في مثل هذا الموضوع هو رئيس الوزراء الاتحادي، وأن الأداة السليمة لحل المجلس التشريعي كان يجب أن تكون بصدور مرسوم **ملكي** يوقعه رئيس الوزراء إلى جوار توقيع الملك.

وقامت عاصفة سياسية هوجاء سيطرت عليها حماقة والي طرابلس «الصديق المنتصر» بأعماله الغوغائية وتنظيمه لمظاهرات في طرابلس تهتف بسقوط المحكمة العليا! ثم قام عبد الله عابد السنوسي بتنظيم مظاهرات قام بها عمال شركاته سارت في شوارع بنغازي تنادي بسقوط المحكمة العليا وتهتف بحياة الملك والولاء له. ثم توجهت المظاهرات إلى مبنى رئاسة الوزارة في بنغازي وخرج لها السيد محمد

---

(1) «كعب أشيل» أسطورة إغريقية عن أحد الأبطال كان يتمتع بقوة خارقة وكانت نقطة ضعفه الوحيدة تكمن في كعبه، وحينما توصل أعداؤه لهذا السر رموه بسهم في كعبه فقتل، وأصبحت هذه الأسطورة مثلا في الأدب الإنجليزي.

الساقزلي، خطب فيها مرتجلا شاكرا ومؤيدا لهم هتافاتهم بالولاء للملك (دون أي ذكر للمحكمة العليا) وداعيا للهدوء والثقة بحكمة المسؤولين.

وفي هذا الجو المحموم تجاهل والي طرابلس حكم المحكمة العليا، ولم ينتظر موقف الحكومة الليبية، واستمر في انتخابات المجلس التشريعي الجديد. وعلى العموم كان يوما عصيبا، أغرقت فيه المواقف الارتجالية، البلد في جو غابت عنه الحكمة والروية وسيطرت عليه حماقة الرعاع. واغتنم خصوم الساقزلي في الديوان الملكي، وأغلبهم من أنصار والي طرابلس المنتصر، الفرصة وصوّروا الأزمة على أنها محاولة متعمدة من الساقزلي للنيل من سلطة الملك. بل أن الإذاعات المصرية وبعض الدوائر القانونية المصرية هللت بحكم دائرة القضاء الإداري، وصورت هذا الحكم على أنه انتصار للشعب الليبي على سلطات الملك وأشادت بشجاعة رئيس دائرة القضاء الإداري في المحكمة العليا (المستشار علي علي منصور) و«نصرته للشعب الليبي الشقيق»![1].

وللحقيقة والإنصاف فإن الساقزلي ظُلم ظلما كبيرا، وقد كنت معه وأعرف أنه كان يسعى لإيجاد حلول تهدئ النفوس، وترضي المحكمة العليا وتحترم الدستور ولا تمس مقام الملك بأي رذاذ، وأشهد بأن الرجل بقي على ولائه وإجلاله للملك إدريس إلى أن انتقل إلى جوار ربه.

وكان الساقزلي يرى أن يقوم الملك بخطوة أولى كأن يأمر والي طرابلس بالتوقف عن الأعمال الغوغائية ويؤجل انتخابات المجلس الجديد إلى أن يتمكن مجلس الوزراء الاتحادي من مناقشة الأزمة وإيجاد الحلول لها وعرضها على الملك إلا أنه، مع الأسف، تأثر بالأجواء المتوترة والمواقف الثائرة الغاضبة فاتصل بالملك مساء نفس اليوم (10 أبريل 1954م) وألح عليه بعصبية ظاهرة أن يتخذ إجراءات سريعة. رغب الملك أن يفكر فيها ويناقشها معه في الصباح وقال له «والصباح رباح» ولكن إلحاح الساقزلي ولهجته الغاضبة جعلت الملك يشك أو يصدق دسائس خصوم الساقزلي، ولذلك أنهى الملك المكالمة الهاتفية بطريقة غاضبة، نادرة الحدوث من الملك إدريس.

---

(1) اتضح لنا فيما بعد أن السفارة المصرية في بنغازي كانت تتدخل سرا لدى مستشاري المحكمة العليا المصريين حاثة إياهم على الوقوف بجانب الشعب الليبي لا بجانب الملك. أنظر تفاصيل الأزمة الدستورية صفحة 57 من كتاب «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي».

واجتمعنا في صباح الغد 11 أبريل 1954م لمناقشة الأزمة. وبعد دقائق قليلة من كلمة مبدئية لرئيس الوزراء لافتتاح الجلسة أستدعي رئيس الوزراء إلى خارج قاعة المجلس حيث كان في انتظاره وكيل الديوان الملكي (السيد فتحي العابدية) حيث أبلغه رغبة الملك في استقالته، فاشتركنا مع رئيسنا بتحرير تلك «الاستقالة». وهكذا انتهت الرحلة السياسية لرجل امتاز بالنزاهة، والوطنية، والولاء للملك والحزم والعمل الدؤوب، ولكن عناده وتسرعه دون مرونة أهدرت تلك المزايا العظيمة.

* * *

الفصل الرابع

الوزارة الثالثة
وزارة السيد مصطفى بن حليم

حفاظا على المصداقية ورغبة في الإقلال من ضمير «أنا» فقد حاولت ألا أخلط بين الخاص والعام وألا أدّعي لنفسي نجاح غيري أو أن أعلق بعض أخطائي على شماعة طرف ثالث **«ولكن بالرغم من هذه الخلفية المؤدلجة النقدية بإطار أن النص لا علاقة له بكاتبه بعد النشر»** فإنني قد اضطر لكسر هذه القاعدة لسبب سيعرفه القراء بعد التروي في القراءة وهو أن أغلب ما سأتناوله في هذا الفصل من الكتاب هو عصارتا العقل والقلب سعيا لتحقيق مكاسب وطنية أو سعيا لتخليص الوطن من آثار عقود التخلف، وهو عمل مخلص لوطني. .وإخلاصي وحبي للوطن بدون حدود، وكان دائما يملأ فؤادي قول الشاعر:

وطني لو شغلت بالخلد عنه   لنازعتني فيه بالخلد نفسي

(أمير الشعراء أحمد شوقي)

ولقد ذكرت وأشدت في مواقع كثيرة بما قدمه لي زملاء أفاضل شاركوني وأعانوني في مسيرتي السياسية الطويلة جزاهم الله خير الجزاء.

خرجت من اجتماع مجلس الوزراء بعد تقديمنا لاستقالة الحكومة إلى وزارة المواصلات، فجمعت أوراقي الخاصة وودعت كبار موظفي الوزارة وصرفت سائق سيارتي الحكومية وعدت لشقتي القريبة. ثم أثناء تناولنا أنا وأسرتي وجبة الغداء، اتصل بي مدير التشريفات السيد أحمد محي الدين هاتفيا قائلا إن مولانا الملك يدعوكم لتناول الشاي معه بعد صلاة العصر في قصر الغدير (قصر الغدير عبارة عن

منزل ريفي كان مخصصا للحاكم الإيطالي في ضواحي بنغازي). ولم يخطر ببالي أنني سأكلف بتشكيل الوزارة بل ظننت أن الأمر لا يتعدى استشارة حول الأوضاع الراهنة مثلما كان يجري دائما عندما يستدعيني الملك لجلسة هادئة نتداول فيها الرأي حول موضوعات الساعة.

كان الملك، رحمه الله، مجاملا عطوفا كعادته لكنه لم يخف ألمه وقلقه من تسرع السيد الساقزلي وتعاطيه السيّئ مع الأزمة الدستورية الراهنة. ويعلم الله أنني حاولت تخفيف توتر الملك بشرح لموقف رئيسي السابق وبتأكيد ولائه للوطن والملك ولكن بدا لي أن إعادة الثقة بين الملك والسيد الساقزلي تحتاج لجهود أكثر وزمن أطول لشرحها وتحسينها!

ثم نقل الملك الحديث إلى المستقبل وقال إنه يود أن أقوم بأعباء الحكم (باللهجة البرقاوية: أريدك تلهد هالمشوار!)، وذكر أن لي صفات كثيرة... (لم أعرفها في نفسي قبل ذلك!) ولذلك يود أن يكلفني بتشكيل الوزارة الثالثة. شكرته وأكدت له ولائي الصادق ورغبتي الأكيدة في تنفيذ أوامره، إلا أنني سألت باستحياء ألا تحتاج الظروف الحالية لمن هو أكثر مني خبرة وأوسع مني معرفة؟ قاطعني الملك قائلا: إنه متأكد من أنني سأوفق بعون الله... وسأساعدك بقدر الإمكان.

انتقل الحديث إلى الأزمة الراهنة، شرحت وجهة نظري في حكم الدائرة الإدارية من المحكمة العليا وتحفظي على جزء من ذلك الحكم بإقحام رئيس الوزراء الاتحادي في قضية ولائية لا دخل فيها للاتحاد، غير أنني رغم هذا التحفظ قلت إن حكم المحكمة العليا لا بد من احترامه وتنفيذه. قال الملك إنه يوافقني تماما في رأيي ويقبل بأي حل يحترم حكم المحكمة وينفذه شريطة ألا يكون حلا يعيد أعضاء المجلس التشريعي السابق. وعند هذه اللحظة تبيّنت لي معالم الطريق إلى حل دستوري ممكن، وأنه سيكون من السهل عليّ إيجاد مخرج دستوري في الحدود التي حددها الملك، وأضفت مخاطبا الملك، أن الظروف الراهنة والأزمة الدستورية الساخنة ومعالجة القضايا السياسية الملحّة، كل هذا يتطلب أن أشرك معي بعض الزملاء الأقوياء ذوي الكفاءة والسمعة الطيبة والمنزلة في مجلس الأمة، وذلك ليشدوا أزري ويشاركوني في أمري، وأن بعضهم سيكون من النواب المعارضين ومرة أخرى قاطعني الملك قائلا: إن اختيار زملائي هو من صميم مسؤوليتي ولا اعتراض على أي ممن وصفت مزاياهم.

خرجت من لدن الملك إلى وزارة المواصلات فاتصلت هاتفيا برئيس المحكمة العليا بطرابلس، شرحت له تكليفي بتشكيل الحكومة الجديدة ورغبتي الملحة في الاجتماع به في أقرب فرصة لأستشيره في إيجاد حل دستوري يحترم حكم دائرة القضاء الإداري والدستوري بالمحكمة العليا، ويحترم الدستور، ويرضي جميع الفرقاء، وقلت إنني سأعرض ما نتفق عليه على الزملاء الذين سيقبلون الاشتراك معي في الوزارة الجديدة. وسرني تجاوب السيد محمد صبري العقاري رئيس المحكمة العليا وتواعدنا على لقاء في شقتي في بنغازي عند فجر الغد، واجتمعنا - رئيس المحكمة العليا وأنا- اجتماعا طويلا وأشار بعدة حلول تحترم حكم المحكمة وتجنب البلد أزمة دستورية لا قبل لها بها في «أوائل عهدها الاستقلالي». لقد عرض عليّ عدة اقتراحات ووقع اختيارنا على أن نستصدر مرسوما ملكيا جديدا يوقع عليه رئيس الوزراء إلى جانب توقيع الملك، وبذلك يصحح بأثر رجعي فعالية المرسوم الملكي المطعون في دستوريته.

وذهبت إلى الملك، وعرضت عليه الاقتراح السالف الذكر فقبله بدون تردد، ثم رجعت إلى وزارة المواصلات واتصلت بالزملاء الذين قبلوا الاشتراك معي في الوزارة الجديدة وناقشت الأمر معهم ووافقوا على اقتراح رئيس المحكمة العليا كحل دستوري للأزمة الخانقة ثم أعددت مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة، ووقع عليه الملك في اليوم التالي كما أديت وزملائي يمين قسم الولاء. ثم بدأنا، زملائي وأنا، عقد اجتماعات لتحديد معالم الطريق الطويل أمام الحكومة الجديدة والسياسات التي ستتبعها لمعالجة القضايا الخطيرة التي تواجه الدولة الليبية وأعددنا البيان الوزاري الذي تقدمنا به لمجلس الأمة لنيل الثقة (في 15 أبريل 1954م) ونلناها بأغلبية كبيرة. ثم بدأنا جلسات طويلة للنظر في مواجهة القضايا الداخلية وإعداد القوانين لتنفيذ السياسات التي اتخذناها. وكنا في معمعة الإعداد لذلك السيل من الإجراءات عندما فاجأتنا دائرة القضاء المدني بالمحكمة العليا بحكم أصدرته بقضية أخرى، وكان حكم الدائرة يقول «حيث رأت دائرة القضاء المدني، أنه لم يكن هناك نائب عام معيّن بمرسوم ملكي لدى المحكمة العليا كما يقضي بذلك قانون المحكمة العليا. ولذلك حكمت دائرة القضاء المدني بالمحكمة العليا» أنه لا يجوز لأي دائرة من دوائرها أن تنظر وتحكم في أية قضية دون وجود نائب عام معين بمرسوم ملكي (كما حدث في دائرة القضاء الإداري والدستوري بإصدار حكمها بتاريخ 5 أبريل 1954م بعدما عين رئيس الدائرة أحد زملائه

المستشارين نائبا عاما عندما تبين له أن النائب العام الأصلي لم يكن قد عين بمرسوم ملكي).

بعبارة بسيطة ألقت دائرة من دوائر المحكمة العليا بأزمة دستورية ثانية أمام الوزارة الجديدة في أيام تكوينها الأولى، فقد التقف الديوان الملكي حكم المحكمة العليا الجديد وقرر أن المحكمة قد تناقضت أحكام دوائرها وأصبح الحكم الأول من دائرة القضاء الإداري والدستوري الصادر في 5 أبريل 1954م لاغ، ولذلك لم يعد هنالك داع لأي مرسوم تصحيحي جديد، وأسقط في أيدينا - زملائي وأنا- وشعرنا بأننا وُرّطنا في رمال متحركة ولكننا لم نتراجع بل صمدنا وبكياسة وقول لين تمكننا في آخر المطاف من إقناع الملك وديوانه بأن الواجب الدستوري يحتم على الجميع احترام أعلى هيئة قضائية في المملكة مهما كان التناقض بين دوائرها صارخاً ومهما كان الخطأ في بعض أحكامها.

وأخيرا وفي نوفمبر 1954م تمكننا من إصدار مرسوم ملكي جديد موقعاً عليه من الملك ومن رئيس الوزراء مصححا المرسوم الملكي المطعون بدستوريته. وبهذا أعطى الملك مثالا عاليا في التواضع واحترام السلطة القضائية.[1].

وفي البيان المسهب الذي تقدمنا به لمجلس الأمة للحصول على الثقة، والذي تضمن تحديدا لأهداف الوزارة السياسية وما ستسعى لتنفيذه من إصلاحات دستورية ومشاريع إصلاحية كثيرة كان أهمها إشارة صريحة بأن من أهداف الحكومة الجديدة: السعي بمختلف السبل للتخلص من العجز المالي في ميزانية الدولة وإيجاد الموارد المالية الضرورية لتمويل مشاريع تنمية الاقتصاد الوطني لنصل في مستقبل معقول إلى نوع من التوازن المالي ونتخلص، في مستقبل قريب، من الحاجة إلى العون الخارجي وبذلك ندرك مرحلة الاستقلال الكامل. (وعند بلوغنا مرحلة الاكتفاء الذاتي، أي عندما نتمكن من تغطية عجز موازنتنا الوطنية وتمويل مشاريع تنمية اقتصادنا وإصلاح مرافقنا، وندخل مرحلة نهوضية وطنية، عند ذلك يمكننا أن نتخلص من القواعد العسكرية الأجنبية ونقيم علاقاتنا الدولية بهدف تحقيق مصالحنا الوطنية الحقيقية والتعاون مع الشرق والغرب وعربيا ودوليا على أسس من الاحترام المتبادل).[2].

---

(1) أنظر التفاصيل في كتاب «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي» ص 59-63.

(2) هذه الفقرة لم نضمّنها البيان الوزاري - تحديد معالم سياسة وطنية جريئة بعد مناقشات متعددة في مجلس وزارتي المصغر.

وفي الشهور الأولى من عهد الوزارة الجديدة كنا نعقد جلسات مصغرة لمجلس الوزراء مكونة من الزملاء: القلال والقلهود والعنيزي والسراج والدكتور البوصيري، وكنا نعقدها في المساء ونتخذ قراراتها شفويا، نعرض ملخصها في مجالس الوزراء الرسمية التي كانت تضم جميع الوزراء، وكنا نحجب قراراتنا الحساسة في المجلس المصغر ونؤجل البوح بها إلى وقت آخر وذلك لأننا كنا نشعر بأن الوزارة الجديدة تراقب عن كثب من دوائر أجنبية، وهذا ما دعانا للحذر الشديد.

القرارات المتخذة في المجلس المصغر:

كان الموضوع الخطير الوحيد الذي سيطر على مناقشات وقرارات مجلس الوزراء المصغر هو "تحديد ثم تنفيذ سياسة واقعية جادة لإنعاش وتعزيز الاقتصاد الوطني وتنمية وتدريب إمكانات الوطن البشرية ليبلغ في سنوات قليلة مرحلة **الاستقلال الاقتصادي الحقيقي** ويقف على قدميه دون الحاجة لعون مالي خارجي وما يتبعه من تأجير قواعد عسكرية وما في ذلك من انتقاص في السيادة الوطنية.

وكنا، زملائي وأنا، ندرك أن تحويل هذا الحلم الوطني النبيل إلى حقيقة ملموسة تتمثل في مؤسسات حضارية وواقع نهضوي وإعمار شامل لمرافق الوطن وربط أجزائه المفككة، وتوفير الخدمات الحيوية: من نشر التعليم، والتدريب، والعناية الصحية، وبإيجاز إعادة البسمة إلى شفاه وقلوب شعبنا الطيب الصبور الذي افتقدها طوال أجيال مريرة من الجهاد والتضحيات والاستعمار البغيض. كل هذا كان يتطلب منا تحديد معالم الطريق الطويل العسير والعمل الدؤوب والشجاعة والصبر على اتخاذ خطوات كريهة لكنها ضرورة ملحة لبلوغ هدفنا الوطني النبيل.

معالم الطريق المؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي الكامل:
رأينا السير في دربين متوازيين متكاملين:

أولهما: قصير المدى، متوسط الفائدة، سريع التنفيذ، يتلخص في مفاوضة الدول ذات القواعد العسكرية الموجودة على التراب الليبي وذلك لاتخاذ الموقف المناسب النهائي من الاتفاقات العسكرية المؤقتة التي (اتفقت عليها الدول الثلاث مع الحكومة الليبية الأولى عشية إعلان الاستقلال في 24 ديسمبر 1951م) وذلك بهدف:

أ) **قاعدة الملاحة** - تطوير الاتفاق المؤقت بخصوصها بمفاوضة حكومة الولايات

المتحدة الأمريكية، الاتفاق لمدة (20) عشرين سنة أو أقل بشرط الحصول على أكبر قدر ممكن في المقابل، ولا ضرر أن يكون المقابل على شكل تسمية ترضي الكونغرس الأمريكي بجعلها مساعدة اقتصادية لليبيا.

ب) **الدخول فورا في مفاوضات مع حكومة الجمهورية الفرنسية لغرض إنهاء الاتفاق المؤقت الموقع عشية الاستقلال ومطالبتها بتصفية قواعدها من فزان.**

ج) **إعادة النظر في الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى، التي صادق عليها مجلس الأمة الليبي في يوليو 1953م بغرض زيادة المساعدة المالية إلى الضعف، غير أننا قررنا تأجيل هذا البند إلى ما بعد الفراغ من (أ) و(ب).**

وتنفيذا للبند (أ) من الدرب الأول بدأنا في التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول منها على مقابل لاستعمالها قاعدة الملاحة التي أقامتها بالقرب من مدينة طرابلس بموافقة الإدارة العسكرية البريطانية سنة 1944م. وقررنا أن نبذل جميع الجهود لكي يكون هذا «المقابل» أكبر قيمة وإن اتخذ في جزء منه صفة العون المالي. وفي هذا السبيل شكلنا وفدا من الدكتور البوصيري وزير الخارجية والدكتور علي العنيزي وزير المالية برئاستي وسكرتيرية وكيل وزارة الخارجية السيد سليمان الجربي، واستعنا في النواحي القانونية بالدكتور محي الدين فكيني (المستشار القانوني لولاية طرابلس الذي تولى رئاسة الوزارة الليبية سنة 1963م) وأجرينا مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مفاوضات طويلة مضنية، استعنا بمساعدة الحكومة التركية في الضغط على الحكومة الأمريكية التي اقترحنا عليها أن نجعل جميع ما نحصل عليه منها، سواء «كمقابل» أو كعون اقتصادي تحت تصرف مجلس ليبي-أمريكي مشترك هو «مجلس إعادة الإعمار الليبي الأمريكي» (Libyan American Reconstruction Commission-LARC) برئاسة ليبية وأعضاء من الخبراء الليبيين والأمريكيين متساوي العدد، ويفوض مجلس «لارك» باختيار مشروعات تنشيط الاقتصاد الليبي في مجالات: الزراعة والصناعة والتعليم والتدريب المهني وإصلاح المرافق العامة التي دمرتها الحروب، وتخطيط وتنفيذ تلك المشروعات والإشراف على تنفيذها.

وأذكر أنني عندما تقدمت بهذا المشروع إلى الرئيس أيزنهاور عندما زرته في يوليو 1954م رحب به قائلا إن الكونغرس الأمريكي يتجاوب مع مثل هذه السياسات التي تضمن له أن ما يخصصه من عون سيصرف في الوجوه الصحيحة.

وباختصار بلغ المقابل والعون الأمريكي لليبيا خلال مدة هذا المجلس مائة

وسبعون (170) مليون دولار في السنوات العشر الأولى. وقبل زيارتي لواشنطن واجتماعي مع الرئيس أيزنهاور ووزير الخارجية جون فوستر دالاس والاتفاق على تأجير قاعدة الملاحة والموافقة المبدئية على إنشاء مجلس إعادة الإعمار «لارك» رأيت قبل هذا الاندفاع نحو الولايات المتحدة أن أحاول تأمين جانبي العربي لضمان تفهم ظروفنا الصعبة التي كانت تملي علينا تأجير قاعدة الملاحة للولايات المتحدة الأمريكية ولشرح الحاجات الضرورية الملحّة للشعب الليبي وما يلزم للنهوض به من تداعيات حروب ضارية وتخلف، وسبات عميق من حكم عثماني لا مبال وجهل ومرض ودمار وتقهقر من حكم استعماري بغيض، وأخيرا من قرار الأمم المتحدة العجيب بإعطائنا استقلالا كسيحا داخل نظام اتحادي باهظ التكاليف معقد المسيرة صعب التنفيذ.

ورأيت أن مربط الفرس يكمن في القاهرة، فمصر في الخمسينيات لا سيما بعد تولي الرئيس جمال عبد الناصر رئاستها كانت هي قلب العروبة النابض وأكثر الدول العربية قوة ونفوذا وصوتا مسموعا ومؤثرا على الجماهير العربية. وكانت العلاقات الليبية - المصرية في مرحلة ركود وبرود بعد «هجمة الإعلام المصري» الضارية على السيد المنتصر إثر توقيعه على معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا (يوليو 1953م) ونعوت الخيانة التي أغدقها أحمد سعيد عبر إذاعة صوت العرب بصوته الجهوري على الحكومة الليبية ورئيسها قد خلفت آثارها السيئة على علاقات الجارتين الشقيقتين بل أن سمعة ليبيا في بعض الدول العربية التي كانت قد ساءت نتيجة حملة عزام باشا قد زادت سوءاً إثر تحالف ليبيا مع بريطانيا، ومع الأسف فلم تكن معالجة الحكومة الليبية الأولى لعلاقاتها العربية معالجة حكيمة موضوعية تقوم على شرح الظروف الاقتصادية الصعبة التي أرغمتها على قبول المعاهدة مع بريطانيا خصوصا بعدما فشلت جهودها في الحصول على أي دعم مالي لا من الدول العربية ولا من المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة.[1]

لذلك قررت أن أواجه الأسد في عرينه، فأبرقت إلى الرئيس جمال عبد الناصر

(1) أمضيت شهر يوليو 1952م في جنيف ممثلا ليبيا في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة وكان يرافقني كل من نجم الدين فرحات والدكتور علي العنيزي وبذلنا جهودا مضنية واتصالات مكثفة مع جميع أعضاء الوفود وأصدر المجلس توصية قوية إلى جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة يناشدهم تقديم العون المالي والتقني لليبيا، ومع الأسف لم تقدم أي دولة من الدول فلسا واحدا لليبيا!.

عن طريق سفارتنا في القاهرة معبرا عن رغبتي الاجتماع به (كنت في زيارة رسمية لأنقرة). وكان رد الرئيس عبد الناصر سريعا، ودودا ودعاني لزيارة القاهرة في أقرب فرصة. وعقدنا عدة اجتماعات طويلة بعضها بحضور زملائي والسيد حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة المصري، وبعضها على انفراد بيننا. وسيطرت على اجتماعاتنا رغبة مشتركة مخلصة بإرساء قواعد تفاهم صريح، وتعاون صادق وإدراك لما يواجه كل منا من قضايا وصعوبات ورغبة ملحة في التعاضد وتنسيق الجهود. ولقد أثلج صدري تفهم الرئيس عبد الناصر لصعوباتنا ورغبته الصادقة في مساعدتنا، بل وشجعني للمضي قدما في الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية «فهي دولة غنية يمكنها أن تساعدكم وليست لها سياسة استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا»[1].

وبإيجاز خرجت من اجتماعي مع الرئيس عبد الناصر يسيطر عليّ شعور عارم وسرور عظيم لما وفقني الله إليه من إرساء قواعد تفاهم وثيق مع الرئيس عبد الناصر ومع كبرى الدول العربية وفتح صفحة جديدة في علاقات أخوية بين بلدينا، وأهم من ذلك بكثير اتفقت مع الرئيس عبد الناصر على تنسيق وتكامل شامل لسياسات بلدينا في المحيطين العربي والدولي، كما أكد لي استعداده بمؤازرتنا لما كنا نتوقعه من أزمة حادة في علاقاتنا مع الجمهورية الفرنسية. استمرت هذه العلاقات الأخوية طوال ثلاث سنوات حققنا فيها الكثير وجنت ليبيا ثمراتها السياسية والاقتصادية[2].

نتيجة لسياسة المزايدة بين مساعدات الدول الغربية من جهة ومساعدات سوفياتية وعربية لوّحنا بها (**وفي الواقع كانت مساعدات قليلة مشروطة**) تمكنا من الحصول على عدد من المعدات العسكرية والأسلحة الحديثة هدية من الولايات المتحدة الأمريكية للجيش الليبي كما سارعت حكومة لندن إلى إهدائنا عددا من المصفحات والمجنزرات للجيش الليبي. غير أن تلك المزايدة على الدول الغربية أثرت في علاقاتنا معهما، وسيطر على حلفنا مع بريطانيا فتور وظنون لم نحاول تبديدها واستمر ذلك الفتور إلى أن جاءني السفير البريطاني (مارس 1956م) برسالة من «سلوين لويد» وزير الخارجية البريطاني يعبر عن رغبته بزيارتنا بطرابلس في طريق عودته من البحرين «حيث قوبل بمظاهرات عدائية». أبرقت له مرحبا وقد كان بينه وبيني تفاهم ومودة منذ لقائي به سنة 1954م ودام اجتماعنا في مسكن رئيس الحكومة بطرابلس عدة ساعات تبادلنا وجهات

---

(1) يكاد يكون هذا رده حرفيا كما أتذكره اليوم.

(2) أنظر الصفحة 173 من كتاب «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي».

نظرنا بصراحة شديدة وجدية عددت له مطالب ليبيا لكي نقوّي ونفعّل معاهدة الصداقة والتحالف ونجعلها مقبولة من الشعب الليبي، وأذكر أنني كررت وشددت على مقولة **«وردت عدة مرات في الوثائق السرية للحكومة البريطانية»**: ليس من المعقول قيام صداقة بين شعبين أحدهما في أعلى درجات الثروة والتقدم الحضاري وشعب فقير لا يزال يعاني من بقايا ورزايا حروب مدمرة وظروف اقتصادية خانقة، وتخلف مزمن عن ركب التطور الحضاري. كما أنه ليس من المعقول قيام تحالف بين قوة عسكرية حديثة عظيمة يدعمها اقتصاد قوي، وشعب قليل العدد والتدريب والتسلح. . . لذلك إذا كنا نهدف إلى تفعيل وتقوية الحلف والصداقة بين البلدين فإن على بريطانيا أن تساعد الشعب الليبي بإخلاص وجدية في نفض غبار التخلف وإصلاح ما دمرته حروب جهاده وحرب تحريره، تلك التي حالفكم فيها عندما كنتم في أحلك الظروف وأتعسها.

لذلك فإن الحل الجذري الناجع لإرساء علاقتنا على قواعد ثابتة من التعاون الصادق والتحالف القوي في جو من الاحترام المتبادل يجب أن يبدأ بتقديم العون المادي السريع لمساعدتنا في معالجة ما ذكرت لكم من نواقص وتداعيات وتحقيق آمال الشعب في التقدم والازدهار وإنهاء عهود التخلف والضعف والانهيار، لا سيما بعد نجاحنا المشترك في دحر التحالف العدواني الفاشي الجبار. وأخيرا أضفت محذرا «ولكن يا صديقي «سلوين»: لا تلومونا إذا تأخر عونكم وتباطأ اهتمامكم بحلفائكم المخلصين أن نضطر مكرهين للبحث عن عون آخر قد لا نطمئن لنوايا مقدميه. . فالمضطر يا عزيزي يركب الصعاب».

وكان وزير الخارجية ينصت باهتمام **«للمرافعتي»** ثم عبر عن تفهمه لصعوباتنا وحاجاتنا الملحة لعون من أصدقاء نطمئن لنواياهم وأكد بأنهم في لندن يقدرون صداقتنا التي ولدت في أوقات الشدة وترعرعت لصالحنا المشترك، ثم أكد أن حكومته ستبذل قصارى جهودها لتلبية حاجاتنا الملحة ثم بدأ يحدد موقفه وما يمكنه أن يعد به من بعض مطالبنا ووعد ببحث بعضها الآخر مع زملائه بعد عودته إلى لندن ثم وجه لي دعوة لزيارة لندن للاجتماع برئيس الوزراء **«أنتوني إيدن»** وزملائه واستئناف هذه المحادثات الصريحة، وأكد أنه لا يشك في أننا سنتوصل إلى اتفاق عام يفعّل روح التحالف والصداقة بين شعبينا. وزرت لندن في الفترة ما بين 18 إلى 26 يوليو 1956م ورافقني الدكتور محي الدين فكيني وزيرالعدل، ووكيلا الخارجية والمالية، وانضم إلينا في لندن السيد محمود المنتصر، سفيرنا في لندن، وعمر الباروني الوزير المفوض.

وأجرينا محادثات مستفيضة مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ووزير الخزانة «هارولد ماكميلان» ووزير الدفاع «أنتوني هيد»، ومرت المفاوضات بساعات حرجة وفترات عصيبة ثم بدأ الجانب البريطاني يلين ويتفهم صعوباتنا وحرج موقفنا. ولعل في الفقرة الآتية التي ترجمتها من وثيقة سرية رفعها الوكيل الدائم في الخارجية البريطانية السير إيفون كيركباتريك إلى وزير الخارجية ما يلخص فهمهم لموقفنا:

«لقد قدم رئيس الوزراء الليبي صبيحة هذا اليوم طلبين منفصلين، ولكن لهما علاقة مشتركة وهما:

1) . . .

2) إن الرأي العام الليبي قلق من مشاهدة القوات البريطانية في كل مكان بالإضافة إلى أن وجود جيش ليبي لا يليق ولا يتفق مع استقلال ليبيا وكرامتها وإذا عرف الرأي العام الليبي أن هناك جيشا ليبيا يتم تأسيسه فإنه سوف يتحمل رؤية القوات البريطانية هناك.

الذي يدور في خيال رئيس الوزراء الليبي هو جيش قوامه 20 ألف جندي على غرار (الفيلق العربي) بالإضافة إلى قوة جوية يبدأ تكوينها بسرب واحد وقوة بحرية صغيرة.

عندما ذكر له أن هذا سيكلف حوالى 15 مليون جنيه استرليني سنويا، قال رئيس الوزراء إن هذا لا يشكل عبئا كبيرا على دافعي الضرائب من الشعب الانجليزي، إذ أن هذا الجيش سيضيف قوة لها أثرها من الليبيين الموثوق بهم إلى جيوشنا فيما وراء البحار. وفي الوقت ينكر فيه أنه يصوب المسدس نحو رؤوسنا فإن رئيس الوزراء الليبي أوضح من خلال حديثه - أن هذا ما يقصد فعله تماما، إذ أن اتصالاته وطلباته تحمل طابع الإنذار والتهديد.».

وبعد أسبوع شاق كامل من المباحثات المكثفة تم الاتفاق على ما يلي:

1) زيادة المساعدة البريطانية بتسديد عجز الميزانية الليبية ومقداره مليون جنيه.

2) وافقت الحكومتان الليبية والبريطانية أن تقوم لجنة من الخبراء بفحص إمكانية السلاحين بإقامة سلاح بحري وسلاح طيران وأكدت الحكومة البريطانية استعدادها بمد ليبيا بالسفن والأسلحة اللازمة لسلاح البحرية الليبي. ورغبت أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية مساعدتنا في بناء سلاح الطيران (ورد في التقرير السري

الذي رفعه وكيل الخارجية إلى رؤسائه أن طلبات ليبيا بتطوير الجيش الليبي، وسلاح البحرية سيبلغ 15 مليون جنيه في السنة وأنني قلت إن هذا الرقم معقول وعادل يتحمله دافع الضرائب البريطاني.

3) كما وعد رئيس الحكومة شخصيا هو ووزير الخارجية أن يبذلا قصارى الجهود لحمل الحكومة الأمريكية على الاستمرار في تمويل خطة التنمية الليبية بسخاء وعناية.

4) تم الاتفاق على إنشاء كلية طرابلس الثانوية على غرار كلية فكتوريا في الاسكندرية وعلى زيادة وتمويل بعثات الطلبة الليبيين إلى الجامعات البريطانية.

وبدأت الحكومتان تنفيذ بنود هذا الاتفاق كما عاد الدفء إلى علاقاتنا الثنائية مع لندن بالرغم من عقبات كان يضعها بعض الاستعماريين في السفارة البريطانية في طرابلس وبنغازي، وفي وزارة الدفاع البريطانية.

وسارت الأمور على هذا المنوال الإيجابي إلى أن وقعت واقعة الاعتداء الثلاثي الغادر على الشقيقة مصر ولو أن الحديث عن وقائع وتفاصيل تلك المأساة العسكرية السياسية ليس من أهداف هذا الكتاب، اللهم إلا أن تلك المأساة أثرت على علاقات ليبيا مع بريطانيا وقواعدها على التراب الليبي، فإن الحكومة الليبية وإصرارها على تجميد القوات البريطانية في قواعدها في ليبيا ومنعها من أية مساهمة في الاعتداء الثلاثي الآثم جعل الحكومة البريطانية تعيد النظر في مخططاتها العسكرية في الشرق الأوسط بعدما تأكدت أن لا جدوى لقواعدها على التراب الليبي لأي نزاع مسلح مع أية دولة عربية وقررت: **«كما يظهر جليا في الوثائق السرية البريطانية الاستغناء التدريجي عن قواعدها في ليبيا»** وقررت كذلك أن تحاول التملص مما اتفقت عليه معنا في يوليو 1953م إبان محادثاتنا معها كما وعدت في لندن.

وعندما استأنفت اللجان المشتركة الليبية - البريطانية اجتماعاتها لتنفيذ اتفاق لندن اتبع الجانب البريطاني جانب المماطلة والتسويف معتذرا بأنهم يجتمعون مع حكومة الولايات المتحدة بمحاولة تنسيق مواقفهم نحونا وتوزيع عبء المساعدات الليبية عليهما.

ثانيهما: وكما ذكرت آنفا أن مجلس الوزراء رأى السير في دربين متساويين متكاملين، شرحت أولهما في الصفحات السابقة، أما ثانيهما فهو بعيد المدى عظيم الفائدة لو تحقق، وكان يتطلب لتنفيذه قدر كبير من الصبر والمثابرة، وهو تكريس

الجهود للبحث عن الثروات الطبيعية واستغلال ما يمكن استغلاله وتوظيف وارداته في تحرير اقتصاد الوطن وتقليص، بل وإنهاء، حاجة الوطن من العون الخارجي وبذلك تخلصه من الانتقاص من سيادته نتيجة لتواجد القواعد العسكرية الأجنبية على ترابه.

كانت الآمال تحدونا في العثور على ثروة نفطية لا سيما وأن عددا من شركات النفط العالمية والمستقلة كانت قد أظهرت اهتماما بالبحث عن النفط منذ عهد الإدارات العسكرية البريطانية، وذلك بالرغم من أن خبير الأمم المتحدة النفطي قرر بعد أن جاب البلاد طولا وعرضا، أن أمل العثور على النفط في ليبيا ضعيف، كذلك فإن البحث عن البترول في البلاد المجاورة تونس ومصر لم يكن مشجعا، بل أن الشركات الأمريكية التي كانت تنقب عن البترول في صحراء مصر الغربية كانت تستعد للإنسحاب بعدما أتمت حفر عدد من الآبار الجافة. وبالرغم من تلك البوادر غير المشجعة فقد بادرت حكومة السيد المنتصر إلى محاولة إعداد قانون ينظم العمليات النفطية على أساس قانون عام بدلا من اتباع طريقة منح الامتيازات الفردية كما كان حاصلا في مناطق بترول الشرق الأوسط. ولتفادي مشاورات قد تطول مع الولايات الليبية حول توزيع الاختصاصات حسب المادة (38) من الدستور رأت وزارة المنتصر اتخاذ خطوات تمهيدية لتحافظ على اهتمام شركات البترول ويتيح لها فرص البدء بالاستطلاعات الأولية وفي انتظار صدور قرار قانون شامل للبترول أصدرت قانونا للمعادن أمكن بمقتضاه منح تراخيص استطلاع دون أن يشكل ذلك أية عقبات في الحصول على امتيازات نفطية، ثم أوكلت الحكومة إلى مستشارها القانوني «مستر دل» يعاونه مجموعة من خبراء وزارة المالية والاقتصاد وخبير بترول هولندي «أي جميعهم من الغربيين» مهمة إعداد قانون للبترول ونظرا لأن المادة (38) من الدستور الاتحادي جعلت الاختصاصات في أمور الثروة الطبيعية كالبترول موزعة بين الحكومة الاتحادية (التشريع والإشراف على التنفيذ) والولايات (التنفيذ) فقد اتجه المستشار القانوني البريطاني إلى إنشاء أربع جهات مختصة في شؤون البترول - جهة لكل ولاية - وجهة اتحادية للإشراف، وأكثر من ذلك خطورة فإن مستشاري الحكومة الغربيين حاولوا توريط الحكومة بالموافقة المبدئية على طلب الشركات البريطانية بحق الأولوية على غيرها من شركات البترول في الحصول على المناطق التي تريدها قبل توزيع ما تبقى على بقية الشركات، ولو طبق هذا المبدأ لانتهى بنا الأمر بجعل أغلبية المناطق في ليبيا بيد شركة واحدة أو شركتين متحدتين على غرار شركة أرامكو وشركة بترول العراق.

هذا الوضع الذي واجهنا عندما شمرنا عن سواعدنا، زملائي وأنا، في إرساء قواعد قانون عصري في ليبيا يفسح المجال أمام جميع شركات النفط المؤهلة فنيا وماليا في التنافس على اكتشاف الثروة البترولية بأسرع وقت ممكن. لذلك شكلنا لجنة مصغرة من وزير المالية الدكتور علي العنيزي، والمستشار القانوني أنيس القاسم وأنا، تتولى تنفيذ ما يتطلبه هذا الوضع الوطني الخطير من تخطيط وتنفيذ، وحيل أحيانا.

1) اتفقنا مع الولايات الليبية التي تجاوبت وتعاونت معنا على إنشاء هيئة اعتبارية مستقلة يعين أعضاؤها باتفاق بين الحكومة الاتحادية والولايات ويصدر تعيينهم بمرسوم ملكي وتسمى **«لجنة البترول»** تتولى تنفيذ القانون نيابة عن كل ولاية وتخضع قراراتها لمصادقة وزير الاقتصاد الاتحادي وبذلك أنشأنا جهازا موحدا للتعامل مع شركات البترول.

2) أما فيما يخص دعوى الشركات البريطانية بحث الأولوية فقد تحايلنا في أول الأمر بتسويف ووعود ومماطلة إلى أن أدركنا موقعا في تخطيطنا شعرنا عنده باطمئنان لموقفنا القانوني، فأبلغنا الشركات المعنية بقرارنا بالرفض النهائي القاطع بمنح أية أولويات لأي شركة بترول. وكان وقع القرار شديدا على الشركتين البريطانيتين، حاولت السفارة البريطانية على استحياء التوسط ولكنها تفهمت أن موقفنا هو في صالح ليبيا، ولذلك توقفت عن أية وساطة. أما الأزمة مع الشركات البريطانية فقد أدت إلى طردنا لمندوب إحداها (**هو الجنرال موريس لاش**) كان أول حاكم إنجليزي لولاية طرابلس سنة 1943م وعينته شركته أملا في الاستفادة من نفوذه على بعض الليبيين.

3) ثم بدأنا صياغة قانون البترول وكان وفد الحكومة برئاسة الدكتور أنيس القاسم يجتمع مع رؤساء الشركات القانونيين لصياغة قانون يحقق الأهداف والحقوق الوطنية وتقبل شركات البترول ما يفرضه من شروط وواجبات لتسريع اكتشاف النفط.

4) فرضنا على شركات النفط تعهدا بالتخلي إجباريا عن نسب معينة من مساحة امتيازها البترولي حسب جدول محدد في القانون، كما فرضنا شروطا كثيرة أخرى تحقق توزيع مساحات الامتيازات البترولية على عدد كبير من الشركات المؤهلة الكبرى والمستقلة (هي التي ليس لها امتيازات بترولية في الشرق الأوسط أو خارج بلادها وبذلك كانت ستبذل كل جهودها في العثور على البترول الليبي وتسويقه في أقرب فرصة). وكان التنافس بين الشركات الكبرى والمستقلة هو أحد الأسباب الرئيسية التي

أدت إلى اكتشاف البترول الليبي في مدة قصيرة غير مسبوقة في تاريخ صناعة البترول في العالم.

التخلي : من أهم شروط الامتيازات التي منحناها لشركات البترول المؤهلة هو شرط التخلي المحدد بالقانون.

ذلك أن آمال العثور على البترول في ليبيا في المرحلة الأولى، عندما دعونا شركات البترول للبحث والتنقيب لم تكن آمالا براقة وواعدة لذلك كان على الحكومة الليبية أن تعرض شروطا مغرية تشجع الشركات على استثمار الأموال الطائلة وبذل الجهود المتعددة لعمليات الاستطلاع والدراسات الجيولوجية السطحية والتصوير الجيولوجي والكشف السمولوجي، ثم الترقيم بحفر آبار قد تكون أوائلها آباراً جافة، ولذلك كان لا بد لنا من إغراء الشركات بشروط مجدية. غير أن الحكومة الليبية حرصت وعملت على زيادة نصيبها من دخل البترول بعدما تعثر الشركات على كميات تجارية منه، وكان شرط التخلي يعيد للحكومة الليبية، على فترات 75% من مساحات الامتيازات، وبذلك يمكنها طرح تلك المساحات على شركات أخرى بشروط تأخذ بعين الاعتبار أن البترول الليبي حقيقة مؤكدة.

كذلك فإن قانون البترول احتوى على الكثير من الضمانات التي تذكي المنافسة بين الشركات وكذلك نص القانون على حق الحكومة في إنهاء أي عقد تتراخى فيه الشركات صاحبة الامتياز عن تنفيذ التزاماتها التي حددها القانون لكل مساحة امتياز على حدة.

لقد كان هدفنا أبعد من مجرد الحصول على مبالغ مالية مقطوعة ومؤقتة لا تتكرر. لذلك رفضنا فكرة محاولة الحصول على مبالغ من الشركات مقابل منحها عقود امتياز. لقد كان هدفنا هو إيجاد مصدر دخل ثابت مستمر يحل مشاكل الوطن الاقتصادية المزمنة وذلك بجعل المنافسة في برامج الإسراع في البحث والتنقيب والاكتشاف والتصدير، وقد وفقنا الله إلى بلوغ هذه الغاية النبيلة والأرقام الآتية تثبت صدق هذه الدعوى:

1) منحت عقود البترول الأولى في شهري ديسمبر 1955 ويناير 1956م.

2) كانت أول الآبار قد حفرتها الشركة الليبية- الأمريكية في منطقة «جردس لعبيد» في شمالي برقة في أواخر سنة 1956م في العقد رقم 18.

3) في يناير سنة 1958م حفرت شركة «أسو» أول بئر بترولي ناجح كان إنتاجه 500 برميل يوميا في العقد رقم 1 بولاية فزان، ولكن الشركة لم تستغله لبعده عن الساحل ولقلة إنتاجه.

4) في أبريل سنة 1959م اكتشفت «أسو» حقل «زلطن» الشهير وهو أول بئر أنتجت 17500 برميل يوميا.

5) توالت الاكتشافات وتزايدت عددا وغزارة.

6) في 25 أكتوبر 1961م افتتح الملك إدريس أول خط أنابيب وميناء تصدير للبترول الليبي في مرسى «البريقة».

7) تزايدت سرعة الاكتشافات، وحطم النشاط البترولي الليبي جميع الأرقام القياسية السابقة بدرجة فاقت جميع التصورات، فمثلا:

أ) في يوليو 1968م زاد الإنتاج الليبي على إنتاج الكويت حيث بلغ 2ر85 مليون برميل شهريا مقابل 80 مليون برميل شهريا للإنتاج الكويتي.

ب) بلغ إنتاج شهر أغسطس سنة 1969م 2ر3 مليون برميل يوميا وأصبحت ليبيا رابع مصدر للبترول في العالم، أي أنه في جيل واحد انتقلت ليبيا من مرتبة أفقر دول العالم إلى دولة يبشر مستقبلها القريب بأنها ستصبح من أغنى دول العالم.

وبالفعل بلغ دخل ليبيا حوالي 21 مليار دولار سنة 1980م مقارنا بمجموع دخل ليبيا (بما في ذلك إيجار القواعد) سنة 1957م الذي لم يتعد 60 مليون دولار. وأستطيع أن أقول - وبكل صدق - أن سرعة اكتشاف البترول في ليبيا كانت أكثر بكثير من سرعة اكتشافه في أي بلد في العالم.

ومن الإنصاف والأمانة التاريخية التنويه والإشادة بعدة تعديلات هامة أدخلتها على قانون البترول الوزارات الليبية المتعاقبة، بغرض زيادة نصيب الدولة من العوائد البترولية، وكذلك بغرض مشاركة الدولة الليبية في النشاط البترولي. ومن أهم تلك التعديلات تعديلات سنة 1961م، والتحسينات الكثيرة التي توصلت إليها وزارة حسين مازق سنة 1965م بعد مفاوضات طويلة مضنية مع شركات البترول.

كذلك المفاوضات الناجحة التي أجرتها وزارة عبد الحميد البكوش سنة 1968م (بعد حرب 1967م). كل هذه التعديلات والتحسينات زادت من نصيب ليبيا وفتحت أمام الدولة الليبية مجال المشاركة الفعلية في النشاط البترولي، حتى أنه عندما وقع

الانقلاب العسكري في سبتمبر 1969م كان البترول الليبي سلاحا فتاكا في يد النظام العسكري الجديد استعمله سنتي 1970م و1971م للضغط على شركات البترول الغربية وحكوماتها لإرغامها على قبول شروط لم تكن تلك الشركات لتقبل جزءا منها لولا حرصها على استمرار وارداتها من البترول الليبي.

ثم جاءت حرب أكتوبر 1973م والمقاطعة التي فرضتها الدول العربية المنتجة للبترول على صادراتها لبعض الدول الغربية ثم سياسة المزايدة في رفع أسعار البترول التي قامت بها الدول العربية وإيران، وما نتج عن كل هذه التقلبات السريعة الخطيرة من انفجار في أسعار البترول في فترة قصيرة جدا.

وأخيرا أدخلت الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979م عنصرا جديدا في زيادة أسعار النفط، بحيث وصلت أسعار بعض أنواعه في تلك الفترة إلى ما يقارب الأربعين دولارا أمريكيا للبرميل الواحد، مما جعل دخل الدول المنتجة للبترول يصل إلى أرقام خيالية. بل أن الزيادة في دخل ليبيا قد زادت نسبتها على ما يقابلها من زيادة في دخل دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول، وذلك نظرا لجودة البترول الليبي وقربه من الأسواق الأوروبية دون حاجته للمرور من قناة السويس أو الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح.

وبلغت حصيلة الخزانة الليبية من البترول خلال السنة 1965م-1966م 324,800 مليون دولار وهو الدخل الذي يغطي عجز الموازنة الليبية ويوفر الأموال الكافية لتمويل جميع خطط التنمية الاقتصادية ومشروعات الإعمار والإسكان وإنشاء المستشفيات والمدارس والجامعات وشبكات الطرق والمياه والهاتف... بعبارة موجزة دخل من مصادر وطنية يكفي لتمويل صحوة الوطن الثقافية والاجتماعية والسياسية ودفع الاقتصاد الوطني إلى قمم العافية والنهوض وهذا هو ما عنيناه زملائي وأنا، بهدف الخطة الثانية **«تحرير الوطن من الحاجة إلى أي عون أجنبي»**.

تصفية المعاهدة الليبية الفرنسية المؤقتة الموقعة عشية الاستقلال (24 ديسمبر 1951م):

عند رجوعي من واشنطن في يوليو 1954م توقفت في باريس وأبلغت الحكومة الفرنسية قرارنا النهائي بإنهاء الاتفاقية المؤقتة الموقعة بين ليبيا وفرنسا (عشية الاستقلال) في 24 ديسمبر 1951م.

وتفجرت سلسلة من الاتصالات والاجتماعات الصاخبة (مع فرنسا) غابت فيها أبسط قواعد المجاملات الدبلوماسية، بل سيطرت عليها أنواع من الوقاحة والغطرسة الفرنسية، ثم تدهورت علاقاتنا بفرنسا وحاولت أن تؤلب علينا بعض السياسيين من فزان، بل وبلغت قمة الوقاحة بعدما ضغطت علينا الحكومة البريطانية التي تدخلت لدينا مؤيدة مطالب فرنسا لقواعد في فزان بحجة أن بريطانيا قد أوكلت لفرنسا مهمة الدفاع عن جنوب ليبيا!.

ولم يصلح الأمور إلا تدخل مباشر من السياسي الفرنسي اللامع «بيير منديس فرانس» الذي بادر بمجرد توليه رئاسة الوزارة الفرنسية إلى دعوتي لاجتماعات عقدناها في باريس وافق فيها مبدئيا على إجلاء القوات الفرنسية من قواعدها في فزان، ثم انقلبت الحكومة الفرنسية بعد تولي السياسي اليميني «أدجارد فور» ووزير خارجيته «أنطوان بينيه» واستمرت الأزمات على مدى سنتين إلى أن وافقوا أخيرا «بعد فشلهم في الاعتداء الثلاثي» على معاهدة صداقة وحسن جوار، جلت بمقتضاها القوات الفرنسية عن التراب الليبي وأنزل العلم الفرنسي عن قاعدة سبها يوم الأول من ديسمبر 1956م. وقد كانت مفاوضات شاقة خطرة جعلتنا في موقف شديد الحساسية يتطلب حذرا شديدا، ذلك بأننا كنا نفاوض ونتشاجر مع الحكومة الفرنسية من جهة وفي الوقت نفسه كنا نقوم بعمل قومي خطير لو تسرب أمره أو سرّه إلى الفرنسيين لأدى بنا إلى انهيار أكيد وأزمة دولية عاصفة، ذلك بأننا كنا نقوم بتهريب السلاح العربي من مصر إلى ثوار الجزائر، بعض منه على أكتاف مجموعة كبار الضباط الليبيين.[1]

خطط التنمية الاقتصادية ومشروعات تطوير التعليم والصحة وإصلاح المرافق العامة:

سبق وشرحت المساعي الحثيثة التي قامت بها الحكومة الليبية للحصول على دعم مالي لسد العجز في موازنة الدولة الليبية ولتمويل خطة تطوير الوطن اقتصاديا واجتماعيا وإصلاح المرافق العامة التي خربتها الحرب والإسراع في تنفيذ مخطط متكامل لتطوير التعليم في مراحله المتعددة. وبدأ تنفيذ خطط التنمية الهامة بعد توقيع السيد المنتصر على معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا، فحسب الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة

---

(1) لتفاصيل أكثر أنظر الباب السابع من كتاب «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي».

الصداقة والتحالف فإن بريطانيا تعهدت بتقديم مساعدة مالية لليبيا مقدارها 2ر750ر000 مليونان وسبعمائة وخمسون ألف جنيه استرليني لتغطية عجز الموازنة الليبية ومليون جنيه استرليني للتنمية الاقتصادية.[1].

وجاءت النقلة الهامة التالية نتيجة لاتفاقية تأجير قاعدة الملاحة، فقد كانت المساعدة الأمريكية «مقابل» تأجير القاعدة (7) سبعة ملايين دولار للسنة الأولى قرر مجلس الوزراء تخصيص الجزء الأول منها لتمويل وتأسيس المصرف المركزي الليبي والمصرف الزراعي الليبي.

المصرف المركزي الليبي:

ما إن علمت الحكومة البريطانية برغبتنا تأسيس المصرف المركزي الليبي إلا وقدمت اعتراضها بناءً على الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة التحالف والصداقة، إذ جاء في مادتها الثالثة ما يلي: «في مقابل التسهيلات التي تقدمها ليبيا للقوات البريطانية وفق شروط يتفق عليها، تتعهد بريطانيا بتقديم مساعدة مالية لليبيا بشروط يتفق عليها، وورد في نفس المادة: إن هذا الاتفاق يشترط استمرار الترتيبات الحالية للعملة الليبية إلا إذا اتفقت الحكومتان على غير ذلك». لم نقبل هذا الاعتراض بحجة أنه من غير المعقول أن تستمر لجنة العملة الليبية وهي مؤسسة بريطانية واقعا وليبية مظهرا، أن تستمر في إصدار العملة الليبية والإشراف على السياسة النقدية، كما قلنا إنه ليس من المقبول أن تحفظ أموال الدولة في فروع «بنك باركليز البريطاني». وبمثابرة وصمود رضخت لندن في آخر المطاف، وعين مجلس الوزراء الدكتور علي العنيزي كأول محافظ للبنك المركزي الليبي، وكانت رئاسته للمصرف المركزي الليبي في سنواته الست الأولى العهد الذهبي لتلك المؤسسة المحورية في النظام المالي الليبي، وتدرب لذلك العهد الذهبي عدد كبير من شباب الوطن الذي تولى ولا يزال يتولى المناصب المصرفية الكبرى في الوطن وخارجه. ونقلت حسابات الدولة الليبية وأموالها من فروع بنك «باركليز» البريطاني إلى مصرف الدولة المركزي.

---

1) أنشئت هيئة حكومية باسم مؤسسة «تنمية وتطوير الاقتصاد الليبي» وعين رئيسا تنفيذيا لها شخص له خبرة طويلة في شؤون التنمية الاقتصادية وكفاءة عالية (السير آرثر دين) الذي كان كبير مهندسي حكومة الهند في الأربعينيات. رأبدت هذه المؤسسة نشاطا وجهدا وحصلت على نجاح طيب، ولو أنه كان محدودا نظرا لضآلة الأموال المخصصة لها.

المصرف الزراعي الليبي:

قبل إنشاء المصرف المركزي لم تكن هناك مؤسسات مالية لمساعدة المزارعين إلا مؤسسات مالية إيطالية تقوم بتمويل المزارعين الإيطاليين وبعض المزارعين الليبيين في ولاية طرابلس، أما في ولايتي برقة وفزان، فلم تسعدا بأية مؤسسات إقراض للزراعة، لذلك كان تأسيس المصرف الزراعي الليبي سند قوي ودعم مالي ومعنوي للمزارعين الليبيين. واختار مجلس الوزراء السيد فاضل بن زكري (والي طرابلس السابق) رئيسا للمصرف الزراعي، وكان اختيارا موفقا فالسيد بن زكري خريج مدرسة الزراعة من مصر وله خبرة إدارية طويلة وسمعة طيبة ونزاهة ونشاط بارز (كان تعيين بن زكري رئيسا للمصرف الزراعي هو خطوتي الأولى الناجحة لإعادة ثقة الملك في والي طرابلس الرجل القوي الأمين).

المجلس الليبي الأمريكي لإعادة بناء الاقتصاد:
Libyan-American Reconstruction Commission (LARC)

في الصفحات السابقة شرحت الأسباب التي دعتنا لاقتراح إنشاء ذلك المجلس برئاسة ليبية وعضوية متساوية من الخبراء الليبيين والأمريكان، وشرحت ترحيب الحكومة الأمريكية وأعضاء مجلسي الكونغرس الأمريكي باقتراحنا هذا وخصصوا له الاعتمادات التي كانت سبعة ملايين دولار للسنة الأولى، توالت المساعدات على مدى السنين فبلغت مائة وسبعون مليون دولار عن السنوات العشر من إنشائها، صرفت كلها على مشروعات هامة خططها وأشرف على تنفيذها المجلس المذكور.

كانت تلك المشروعات تهدف إلى تنمية الاقتصاد الليبي، وتطوير التعليم وتدريب الشباب الليبي وتنفيذ مشروعات الزراعة والصحة وإصلاح المرافق العامة من طرق وشبكات مياه. . . إلخ.

ولما لاحظنا في السنة الثالثة بعض الفتور في اهتمام الولايات المتحدة بالشأن الليبي وشعرنا بتقتير لمساعدتهم، عالجنا ذلك الفتور بحيل ذكية بأن أشعنا أخبار عروض مساعدات عربية وأخرى سوفياتية قدمت لنا بغرض مساعدتنا في تطوير اقتصادنا حتى يمكننا الاستغناء عن أو الإقلال من المساعدات الغربية، وانطلت الحيلة على واشنطن ولندن فهرولتا في زيادة المساعدات المالية وتقديم هدايا المعدات العسكرية للجيش الليبي (وللحقيقة والأمانة التاريخية لم يكن هناك عرض ذي بال عربي

أو سوفياتي يغنينا عن مساعدات الغرب في تلك الظروف).

ولم تدم جفوة المضاربة التي لمحنا بها للدول الغربية، وسرعان ما عادت الأمور إلى مجراها الودي في مجلس (لارك) وعاد نشاطه البنّاء في تنفيذ مشروعات الإعمار الهامة.

ولقد حرصنا على أن نصرف جميع المساعدات الأمريكية في أغراض التنمية الاقتصادية والإعمار الليبي، ورفضنا تخصيص فلس واحد من تلك المساعدات لسد أي عجز في الموازنة الليبية، فذلك تعهدت بريطانيا العظمى بتغطيته حسب «اتفاقية الصداقة والتحالف».

العدوان الثلاثي على مصر وتداعياته على العلاقات الليبية - البريطانية:

لقد كان للاعتداء الثلاثي الغادر على الشقيقة مصر تداعيات مؤسفة على علاقاتنا مع حليفتنا الحكومة البريطانية. شعرت الحكومة البريطانية أن لا فائدة ترجى من قواعدها في ليبيا في أي عمل عسكري ضد أية دولة عربية وأن حلفها مع ليبيا لا يثمر تعاونا ضد جيران ليبيا. وبعبارة قرأتها في تقرير سري بريطاني «لقد تبين لنا أن الدم العربي أكثف من جميع الأموال الغربية» ومن الجانب الليبي فإن الشعب والحكومة أصابتهما خيبة أمل شديدة تجاه أخلاقيات السياسة البريطانية نحو العرب وكان تعاونها الغادر مع عدو العرب اللدود «إسرائيل» بالاعتداء على مصر قمة في الغدر.

وحيث أن جواً من الحذر الشديد والشك المكين نحو نوايا بريطانيا قد خيم على علاقاتنا معها. لذلك اتخذ مجلس الوزراء قرارا بأن تحدد الحكومة الليبية موقفها من أية أزمة أو صراع يستجد في علاقات بريطانيا مع أية دولة عربية ولكي يكون لتحديد سياستنا أكبر أثر سياسي قررنا أن نجعله صريحا وعلنيا وأن ندخله ضمن خطاب العرش الذي سيلقى عند افتتاح مجلس الأمة في دورته المقبلة (يوم 26 نوفمبر 1956م).

ولذلك أدرجنا الفقرة الآتية في خطاب العرش المذكور: **«ويسر حكومتي أن تعلن أنها تسعى للدخول في مفاوضات عاجلة لإعادة النظر في التزامات ليبيا الناتجة عن معاهدة التحالف مع بريطانيا على ضوء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، وإزاء تلك التطورات وما نتج عنها من الظروف التي يجتازها العالم العربي في هذه الآونة فإن حكومتي قد أبدت استنكارها الشديد للعدوان الذي تعرضت له الشقيقة مصر، وتؤكد أنها لا تدخر وسعاً لتأييد أي دولة عربية في نضالها من أجل حماية استقلالها وصيانة**

كرامتها وقد اتخذت حكومتي من أجل ذلك إجراءات منفردة لحمل بريطانيا على عدم استخدام القواعد الليبية ضد مصر.»[1].

وكما هي العادة لقد عرضت خطاب العرش على الملك وناقشته معه فقرة فقرة ووافق عليه، ثم طبع وترجم لتوزيعه بعد إلقائه على سفراء الدول الأجنبية.

وفوجئت في الصباح الباكر ليوم الافتتاح بتردد الملك عن تلك الفقرة المهمة وطلبه إسقاطها عند التلاوة، كما فهمت أن تردده يرجع لنصيحة من سفيرنا في لندن محمود المنتصر عند مقابلته عشية يوم افتتاح الدورة البرلمانية، وتمكنت بدون عناء كبير من إقناع الملك باستحالة تنفيذ طلبه لأنه تبديل جوهري في سياسة الحكومة تصعب إعادة النظر في مضمونه في هذا الوقت المتأخر.

وتلوت الخطاب في جلسة الافتتاح، تلوته نيابة عن الملك وبحضوره في احتفال مهيب حضره جميع أعضاء مجلسي الأمة والوزراء وسفراء الدول الأجنبية، وكبار رجال الدولة والصحافة، والإذاعة وبعد أيام بدأنا المفاوضات مع الحكومة البريطانية، اتصالات بين وزارة الخارجية الليبية والسفارة البريطانية، واتصالات أخرى بين سفارتنا في لندن ووزارة الخارجية البريطانية، أي تفاوض على مستويين بتنسيق تام، كما كنت قد شرحت وجهة نظرنا لسفيرنا السيد محمود المنتصر أثناء وجوده في طرابلس وقبل مغادرته إلى لندن.

ومنذ اللحظات الأولى شعرت بجو التسويف البريطاني ورغبة في تأجيل التفاوض إلى أن يتموا تنسيق سياستهم مع واشنطن بخصوص موقفهم المشترك نحو المطالب الليبية الجديدة. وفي الوقت نفسه بدأت إشارات التردد تظهر في توجيهات الملك إليّ خشيته أن يسبب تسرعي في الضغط على حكومة لندن في ظروفها الدقيقة ونتيجة فشل حملتها العسكرية ضد مصر، أن يؤدي إلى انهيار تحالفنا مع بريطانيا. ثم كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، فقد استدعى الملك السفير البريطاني وطلب منه إبلاغ حكومة لندن رغبته أن تتروى في مفاوضاتها مع الحكومة الليبية وأن تؤجل تنفيذ مخططها بانسحاب القوات البريطانية من طبرق.

وعندما جاءني السفير يستفسر هل سنستمر في التفاوض بعدما أبدى الملك رغبته في التروي والتأجيل؟ تمالكت نفسي وقلت له إن وزارة الخارجية الليبية هي وحدها

---

(1) أنظر الصفحة 486 من كتاب «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي».

المعبرة عن سياسة ليبيا، ثم ذهبت لمقابلة الملك فأكد لي ما سمعته من السفير، عند ذلك قررت في نفسي أن مصلحة الوطن وسمعة الحكم تستدعي أن أستقيل لا سيما وأنني كنت ومنذ عدة أشهر أعاني الأمرّين من صراع مع ناظر الخاصة الملكية، الأمر الذي دعاني لتقديم استقالتي عدة مرات ورفضها الملك وألح عليّ الاستمرار في عملي واعداً بأن يمنع حاشيته من التدخل في شؤون الحكومة، ولكن ناظر الخاصة الملكية لم ينصع لأوامر الملك واستمر في خلق المتاعب ووضع العراقيل تماما كما صنع والده بالسيد محمود المنتصر أول رئيس للحكومة الليبية، ثم جاء تدخل الملك في مفاوضاتنا مع الحكومة البريطانية كمؤشر لي بأن دعم الملك لسياسة حكومته الخارجية بدأ يتقلص، وعز عليّ بأن سياستي بدأت تحرج الملك وتجعله أمام خيارات صعبة، فقررت أن أستقيل في أول فرصة أجد فيها مبررا لاستقالتي بعيدا عن مجرد خلاف جوهري مع الملك. فقد كنت ولا زلت أجلّ ملكي وأخلص له ولوطني ولا أود أن أكون سببا في أي مساس بالملك إدريس- أبو الاستقلال وقائد مسيرتيه الجهادية والسياسية.

وبعد أسابيع قليلة وجدت ضالتي في خلاف اشتد حول الصديق المنتصر سفيرنا في القاهرة الذي استدعيناه من منصبه ثلاث مرات وأرجعناه إليه مرتين نتيجة تدخلات متكررة لدى الملك من ناظر الخاصة الملكية.

أرسلت استقالتي مع نائب رئيس مجلس الوزراء عبد المجيد كعبار، والسيد عبد الرازق شقلوف وكيل المالية واخترت الأخير لتمتعه بعطف وتقدير الملك منذ أن كان في المهجر، وكذلك لجرأته وصراحته مع الملك وطلبت منه أن يشرح للملك أنني لم أعد أستطيع البقاء في منصبي يوما آخر. وعندما رجعا من طبرق مساء بشّراني بقبول استقالتي وتكليف الملك لعبد المجيد كعبار بتأليف الوزارة الرابعة. وتعامل الملك مع استقالتي (وكانت شديدة اللهجة) بنبل وعطف وكرم عظيم، فكان قبول استقالتي بخطاب احتوى على عبارات ثناء وتقدير غير مسبوقة بأي خطاب قبول استقالة وقعه الملك إدريس، ثم اشترط لقبول استقالتي أن أعين مستشاراً له براتب وبمرتبة رئيس وزراء.

وفي اليوم التالي ودعت مجلس النواب بخطاب مسهب لم يخلُ من الإيماء إلى «الأعاصير والعقبات والصعوبات والمطبات التي صادفت وزارتي» ثم لمحت أن سبب فشلي في بعض الميادين كان نتيجة قصور لا تقصير. ولقد انتبه كثير من النواب إلى هذا الجناس وإلى لباقة الإشارة المبطنة إلى بيت الداء ومصدر الأنواء.

الفصل الخامس

الوزارة الرابعة
وزارة السيد عبد المجيد كعبار

كلف الملك إدريس عبد المجيد كعبار بتأليف الوزارة الليبية الرابعة بعدما قبل استقالتي التي حملها كعبار وعبد الرازق شـقلوف إلى الملك وكان اختيار كعبار اختيارا معقولا، فقد كان نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية.

وصرح عندما تقدم للبرلمان بسياسته أنه «سـيسير وفق الخطوط التي انتهجتها الحكومة السابقة» والتي كان يشترك في تخطيط وتنفيذ أهم عناصر سياستها، وكان ذلك تعبيرا أمينا عن النهج الذي قرر اتباعه، وسهل عملية انتقال السلطات بجو أاخوي ميسـر.

وكان لعبد المجيد كعبار دور في الحركة الوطنية قبل الاستقلال، وتدرج في مناصب الإدارة الطرابلسية، كما كان عضوا بارزا بالجمعية التأسيسية التي أنشأت الدستور الليبي. وفاز بالانتخابات العامة سنة 1952 م ثم انتخب رئيسا لمجلس النواب، وأظهر كفاءة برلمانية، ثم اشترك معي في الوزارة مرتين: نائبا للرئيس ووزيرا للخارجية سنة 1957 م.

وكان كعبار على طباع لينة، نجح في إقامة علاقات ودية مع الجميع وتجنب صدام مراكز القوى، سواء في الديوان الملكي أو الولايات. وبعبارة موجـزة **«اكتفى بأن يكون رئيسا لحكومة عادية ومكنت له سياسته هذه من البقاء في منصبه مدة طويلة دون أن يتاح له من السلطة والمنزلة ما أتيح للذين سبقوه»**.[1]

---

(1) ص 327 - مجيد خدوري - ليبيا الحديثة.

عندما سلمته الملفات السرية أوصيته بموضوعين شديدي الأهمية والحساسية.

أولاً: ملف تهريب السلاح العربي للثورة الجزائرية. ولو أن موقفنا الوطني من الثورة الجزائرية ودعمنا لها لم يكن سرا على زملائي الوزراء إلا أن تفاصيل التنظيم السري الذي كان يقوم ويشرف على نقل السلاح وتخزينه ثم تهريبه كانت أسرار تحفظ في مكتب رئيس الحكومة. لذلك أعطيت كعبار جميع التفاصيل وأسماء كبار الضباط المكلفين بتلك المهمة الخطيرة وأوصيته بالاستمرار والسرية التامة، وهذا ما فعله بإخلاص وتفان.

ثانياً: كذلك وضعته في الصورة بالنسبة لمفاوضات سرية للغاية كنت أقوم بها مع «السنيور أنريكو ماتي» رئيس شركة أجيب Agip الإيطالية على عقد بترولي تكون فيه نسبة أرباح الحكومة الليبية 75% و 25% للشركة الإيطالية. ولما كانت هذه الاتفاقية، إذا تمت، تحطم مبدأ مناصفة الأرباح مع شركات البترول الذي كان أساسا للعقود البترولية في ليبيا والشرق الأوسط، فمن البديهي أن هذا الاتفاق لو تحقق سيكون سابقة خطيرة ستحاول الحكومة الليبية تطبيقها على العقود السابقة وهذا سبب السرية الشديدة التي أحاطت مفاوضاتنا مع شركة أجيب وذلك تجنبا لما قد تقوم به شركات البترول الأخرى من عراقيل وصعوبات لتجنب أي تبديل في عقودها.

وأطلعت كعبار على تفاصيل مفاوضاتنا مع الشركة الإيطالية ناصحا بالاستمرار في المفاوضات وإتمام العقد وذكرت له أن رئيس لجنة البترول (**دكتور أنيس القاسم**) على علم تام بتفاصيل الموضوع. وأكد لي كعبار تقديره لجهودي وإصراره على إتمام المفاوضات على نفس النهج الذي سرنا عليه جملة وتفصيلا وبسرية تامة.

ومع الأسف فإن شيئاً من هذا لم يحدث، فقد تسرب خبر المفاوضات السرية إلى بعض من شركات البترول الأمريكية، فأسرعت واستعانت ببعض من «**ذوي النفوذ**» وبدأت سلسلة من التدخلات السيئة في أمور البترول كانت هي بداية اختراق زبانية الفساد لمعاملات الدولة مع شركات البترول وإجهاض جو النزاهة وعلاقة الثقة بالإدارة الحكومية والاطمئنان لسيادة القانون. تلك العلاقة النظيفة النزيهة التي جعلت شركات البترول تنشط بعزم وقوة في البحث والتنقيب عن البترول الليبي.

وتمت أولى تلك الصفقات البترولية المشبوهة في عهد كعبار عندما تمكن عبد الله عابد من القضاء على مشروع اتفاق الدولة مع شركة أجيب. ذلك المشروع الذي كان سيوفر للدولة زيادة في نصيبها من الأرباح كما قدمت. وتمكن من [illegible]

تصدر عقد الامتياز، الذي كان موضوع مشروع اتفاقنا مع شركة أجيب، لمجموعة شركات أمريكية مقابل «عمولة» مائتي ألف دولار. ومن المؤسف كذلك أن عبد الله عابد أقحم الديوان الملكي في هذه الصفقة وفيما تبعها من صفقات مشبوهة أخرى في عهد خليفتي كعبار.

وأغلب ظني أن ضعف كعبار أمام نفوذ عبد الله عابد المتنامي هو السبب الرئيسي في موافقته على السكوت على تلك الصفقة التي حرمت الدولة الليبية من فوائد عظيمة مقابل دراهم معدودات، لم يتورع صاحبها من التفاخر بعبقريته التفاوضية ملوّحاً أمام سامعيه بصك العمولة المشبوهة.

وكان من أهم أعمال كعبار هو إصداره قانون توزيع العائدات البترولية الذي قضى بأن 70% من دخل البترول يخصص للأعمار ويتم التصرف فيه عن طريق مجلس الأعمار.

وفي مجال المساعدات الأجنبية فقد وفقت وزارة كعبار إلى اتفاق مع الحكومة الأمريكية زادت بمقتضاه عونها المالي إلى (10) عشرة ملايين دولار سنوياً مقابل تعهد شفوي بأن لا يغازل كعبار الدول الشيوعية ويقبل منها عونا ماليا ينافس المساعدة الأمريكية **«أو بعبارة مختصرة أن لا يكرر العرض السوفييتي الذي سبق للوزارة الثالثة أن هددت الإدارة الأمريكية به وحصلت منها على عون إضافي كبير»**.

ولكن رغماً من جهوده ومهارته هو ومساعديه لم يتمكن من الحصول على زيادة العون البريطاني، بل اضطر لقبول تخفيضه من ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جنهة إلى ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه[1].

---

(1) نصت الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا على عون مالي مقداره اثنان مليون وسبعمائة وخمسون ألف جنيه للموازنة العامة ومليون جنيه للتنمية الاقتصادية كعون سنوي للسنوات الخمس الأولى. كما نصت على إعادة النظر في مقدار العون المالي بعد السنوات الخمس الأولى. وهو موضوع مفاوضات كعبار مع الحكومة البريطانية. وفي تلك المفاوضات بررت الحكومة البريطانية تخفيض عونها المالي لليبيا عن السنوات الخمس الثانية لسببين جوهريين:

أ) أن أهمية القواعد البريطانية على التراب الليبي فقدت أهم مبرراتها بعدما تمسكت الحكومة الليبية وأصرت على منع القوات البريطانية من المساهمة في العدوان على مصر نوفمبر 1956 م، بل جمدت تلك القواعد ووضعتها تحت الرقابة الليبية.

ب) لقد تبين للحكومة البريطانية أن عجز الموازنة الليبية هو في الواقع أقل بكثير عما ذكرته الحكومة الليبية السابقة عند مفاوضتها مع الحكومة البريطانية يونيو 1956 م. وكان أهم دليل =

ومن الإنجازات الدستورية الهامة التي يرجع الفضل فيها إلى وزارة كعبار هو الإصرار والمثابرة على تعديل قانون الانتخابات الاتحادية وتوحيد إجراءات الانتخابات على المناطق الريفية مثلها مثل ما هي عليه في المدن الرئيسية، غير أن ميل كعبار لإرضاء جميع الشخصيات ومراكز القوى وإدارات الولايات والنهج على سياسة المهادنة واللين وتجنب الاصطدام مع كل ذي نفوذ «ولو كان نفوذا فاسدا» والابتعاد عن أي خلاف أو مقارعة مواكب الاستغلال، وخلق له مشاكل جمّة، وزاد من مشاكله أن البلاد كانت قد بلغت مرحلة نشاط كبير من قبل شركات البترول، كان بعضها لا يتورع عن استعمال وسائل الإغراء والرشاوى مع بعض من موظفي الدولة، ثم تمادى الإغراء حتى طال رجال الدولة ولم ينج كعبار نفسه من الإشاعات والاتهامات.

ولما بلغت أحاديث الفساد والاستغلال مسامع الملك، التقي، الورع، غضب غضبا شديدا وانزعج انزعاجا لا حدود له، فبادر يحذر وينذر ويهدد ويستنكر قبل أن يضرب ويعاقب ويقتص ويجري في المفسدين حدود الله، وأصدر بيانا علنيا أدان فيه الفساد والمفسدين والمحاباة والمستغلين وقال في صدر بيانه «لقد بلغ السيل الزبا» ووعد أنه بعون الله وقدرته سوف يغير بيده ولن تأخذه في الحق لومة لائم.

وكان لنشر رسالة الملك شعبية عظيمة وعم البلاد شعور بالرضا والثقة بأن ملك الوطن ساهر على مصالحه وسمعته، غيور على إصلاح إدارة الحكم ومحاربة الفساد وإبعاد المفسدين، وشجع هذا الشعور العارم معارضي الحكومة في البرلمان وخصومها خارجه على النيل من كبار رجال الحكم، بل ومن رئيس الوزراء.

وبعد أيام قليلة من نشر الرسالة الملكية قمت بزيارة لصديقي كعبار وسألته عما فكر من إجراء يتخذه كرد فعل لتلك الرسالة الملكية الهامة. وأسقط في يدي عندما رد بأنه اتفق مع الولاة الثلاثة على أن لا يحركوا ساكنا انتظارا لما يتخذه مولانا الملك من إجراء!

ثم جاءت أزمة طريق فزان فكانت ثالثة الأثافي والصخرة التي تحطمت عليها وزارة عبد المجيد كعبار. لقد كُتب عن هذه الأزمة مقالات كثيرة ووصفت بأوصاف

= استخدمته بريطانيا على تقييمها لعجز الموازنة الليبية هو أن حكومة كعبار أصدرت منذ شهور ميزانية إضافية خصصت مليوني جنيه ونصف لبناء المرحلة الأولى من مدينة البيضاء كعاصمة صيفية [illegible] ذلك الاعتماد من فائض الموازنة الليبية، لذلك فإن مبلغ ثلاثة ملايين ومائتي [illegible] [illegible]

ومن الإنجازات الدستورية الهامة التي يرجع الفضل فيها إلى وزارة كعبار هو الإصرار والمثابرة على تعديل قانون الانتخابات الاتحادية وتوحيد إجراءات الانتخابات على المناطق الريفية مثلها مثل ما هي عليه في المدن الرئيسية، غير أن ميل كعبار لإرضاء جميع الشخصيات ومراكز القوى وإدارات الولايات والنهج على سياسة المهادنة واللين وتجنب الاصطدام مع كل ذي نفوذ **«ولو كان نفوذا فاسدا»** والابتعاد عن أي خلاف أو مقارعة مواكب الاستغلال، وخلق له مشاكل جمّة، وزاد من مشاكله أن البلاد كانت قد بلغت مرحلة نشاط كبير من قبل شركات البترول، كان بعضها لا يتورع عن استعمال وسائل الإغراء والرشاوى مع بعض من موظفي الدولة، ثم تمادى الإغراء حتى طال رجال الدولة ولم ينج كعبار نفسه من الإشاعات والاتهامات.

ولما بلغت أحاديث الفساد والاستغلال مسامع الملك، التقي، الورع، غضب غضبا شديدا وانزعج انزعاجا لا حدود له، فبادر يحذر وينذر ويهدد ويستنكر قبل أن يضرب ويعاقب ويقتص ويجري في المفسدين حدود الله، وأصدر بيانا علنيا أدان فيه الفساد والمفسدين والمحاباة والمستغلين وقال في صدر بيانه «لقد بلغ السيل الزبا» ووعد أنه بعون الله وقدرته سوف يغير بيده ولن تأخذه في الحق لومة لائم.

وكان لنشر رسالة الملك شعبية عظيمة وعم البلاد شعور بالرضا والثقة بأن ملك الوطن ساهر على مصالحه وسمعته، غيور على إصلاح إدارة الحكم ومحاربة الفساد وإبعاد المفسدين، وشجع هذا الشعور العارم معارضي الحكومة في البرلمان وخصومها خارجه على النيل من كبار رجال الحكم، بل ومن رئيس الوزراء.

وبعد أيام قليلة من نشر الرسالة الملكية قمت بزيارة لصديقي كعبار وسألته عما فكر من إجراء يتخذه كرد فعل لتلك الرسالة الملكية الهامة. وأسقط في يدي عندما رد بأنه اتفق مع الولاة الثلاثة على أن لا يحركوا ساكنا انتظارا لما يتخذه مولانا الملك من إجراء!

ثم جاءت أزمة طريق فزان فكانت ثالثة الأثافي والصخرة التي تحطمت عليها وزارة عبد المجيد كعبار. لقد كُتب عن هذه الأزمة مقالات كثيرة ووصفت بأوصاف

= استخدمته بريطانيا على تقييمها لعجز الموازنة الليبية هو أن حكومة كعبار أصدرت منذ شهور ميزانية إضافية خصصت مليوني جنيه ونصف لبناء المرحلة الأولى من مدينة البيضاء كعاصمة صيفية وعطلت [illegible] لاعتماد من فائض الموازنة الليبية، [illegible] مبلغ ثلاثة ملايين ومائتي وخمسون ألفا [illegible]

[illegible]

ومن الإنجازات الدستورية الهامة التي يرجع الفضل فيها إلى وزارة كعبار هو الإصرار والمثابرة على تعديل قانون الانتخابات الاتحادية وتوحيد إجراءات الانتخابات على المناطق الريفية مثلها مثل ما هي عليه في المدن الرئيسية، غير أن ميل كعبار لإرضاء جميع الشخصيات ومراكز القوى وإدارات الولايات والنهج على سياسة المهادنة واللين وتجنب الاصطدام مع كل ذي نفوذ **«ولو كان نفوذا فاسدا»** والابتعاد عن أي خلاف أو مقارعة مواكب الاستغلال، وخلق له مشاكل جمّة، وزاد من مشاكله أن البلاد كانت قد بلغت مرحلة نشاط كبير من قبل شركات البترول، كان بعضها لا يتورع عن استعمال وسائل الإغراء والرشاوى مع بعض من موظفي الدولة، ثم تمادى الإغراء حتى طال رجال الدولة ولم ينج كعبار نفسه من الإشاعات والاتهامات.

ولما بلغت أحاديث الفساد والاستغلال مسامع الملك، التقي، الورع، غضب غضبا شديدا وانزعج انزعاجا لا حدود له، فبادر يحذر وينذر ويهدد ويستنكر قبل أن يضرب ويعاقب ويقتص ويجري في المفسدين حدود الله، وأصدر بيانا علنيا أدان فيه الفساد والمفسدين والمحاباة والمستغلين وقال في صدر بيانه «لقد بلغ السيل الزبا» ووعد أنه بعون الله وقدرته سوف يغير بيده ولن تأخذه في الحق لومة لائم.

وكان لنشر رسالة الملك شعبية عظيمة وعم البلاد شعور بالرضا والثقة بأن ملك الوطن ساهر على مصالحه وسمعته، غيور على إصلاح إدارة الحكم ومحاربة الفساد وإبعاد المفسدين، وشجع هذا الشعور العارم معارضي الحكومة في البرلمان وخصومها خارجه على النيل من كبار رجال الحكم، بل ومن رئيس الوزراء.

وبعد أيام قليلة من نشر الرسالة الملكية قمت بزيارة لصديقي كعبار وسألته عما فكر من إجراء يتخذه كرد فعل لتلك الرسالة الملكية الهامة. وأسقط في يدي عندما رد بأنه اتفق مع الولاة الثلاثة على أن لا يحركوا ساكنا انتظارا لما يتخذه مولانا الملك من إجراء!

ثم جاءت أزمة طريق فزان فكانت ثالثة الأثافي والصخرة التي تحطمت عليها وزارة عبد المجيد كعبار. لقد كُتب عن هذه الأزمة مقالات كثيرة ووصفت بأوصاف

= استخدمته بريطانيا على تقييمها لعجز الموازنة الليبية هو أن حكومة كعبار أصدرت منذ شهور ميزانية إضافية خصصت مليوني جنيه ونصف لبناء المرحلة الأولى من مدينة البيضاء كعاصمة صيفية وغطت ذلك الاعتماد من فائض الموازنة الليبية، لذلك فإن مبلغ ثلاثة ملايين ومائتي وخمسون ألفا يكفي لتغطية العجز.

كثيرة أغلبها يجانب الحقيقة، بل الغريب والعجيب أن عبد المجيد كعبار اتهم اتهاماً مباشراً بها ولكن تبين لي بالفحص الدقيق أنه كان بريئا من الفساد متهما بالإهمال وسوء التصرف والجهل التام بما كان يحاك في وزارة المواصلات من مؤامرات وتلاعب بالمال العام.

وأنا أذكر هنا ما تحققت منه بعد بحث دقيق معتمداً على القرائن التالية: لقد حدث اتفاق تآمري بين كبير مهندسي إدارة الطرق بوزارة المواصلات الاتحادية وشركة ساسكو التي يملكها عبد الله عابد السنوسي، فقد أجرى ذلك المهندس تبديلا جوهريا في دفتر شروط العطاءات العامة الذي كان عقد طريق فزان يستند إليه، فقد كان دفتر الشروط العامة ينص صراحة على أن لا تتعدى قيمة أي بند من بنود العقد 25% دون إجراء عطاء جديد، ثم أدخل في كميات العطاء بندا ينص على استعمال مادة «الكاولينا» في أساس الطريق واستعمالها يتطلب تكاليف نقل كثيرة ثم اتفق مع شركة ساسكو أن تسعرها بسعر زهيد ثم يقوم هو بإلغاء ذلك البند بعد توقيع العقد مع شركة ساسكو، وبذلك يظهر عقد ساسكو هو الأقل بين المتنافسين. ثم أجرى تلاعبا جوهريا في جدول كميات العقد فأنقصها إلى الثلث، فكان عطاء ساسكو مليون وتسعمائة ألف جنيه.

ولكن بعد أشهر قليلة من تنفيذ الطريق نفذت الكميات الواردة بالعقد «والتي كان مجموع ثمنها مليون وتسعمائة ألف جنيه» فطالبت شركة ساسكو دفعات جديدة لكي تكمل العقد بكمياته الحقيقية وليس بالكميات المختصرة الواردة في العقد. وعندما افتضح الأمر وتبين أن سعر العقد الموقع مع ساسكو لا يكفي لتنفيذ أكثر من ثلث الطريق وأن إكمال الطريق يتطلب اعتماداً جديداً بأربعة ملايين جنيه، ولما كان كعبار وزملاؤه الوزراء في غفلة عن تآمر مهندسي وزارة المواصلات وبدلاً من أن يأمر كعبار بإجراء تحقيق فوري مع المسؤولين بوزارة المواصلات ويتخذ معهم الإجراءات القانونية الصارمة لتلاعبهم بالمال العام ويقدمهم للقضاء ثم يصارح مجلس النواب بالحقائق ويقترح موافقة مجلس الأمة على اعتماد الأربعة ملايين لإكمال الطريق، أو ربما كان من الأفضل أن يوقف العقد ويطرح عقدا جديدا لإكمال الطريق. غير أن كعبار وزملاءه اتخذوا قرارا سرياً في مجلس الوزراء بتدبير أربعة ملايين لتمويل إكمال الطريق مخالفين بعملهم هذا القوانين المالية التي تحتم الرجوع إلى مجلس الأمة، وفي هذه الحالة لا سيما وأن الزيادة المطلوبة تزيد على ضعفي مبلغ العقد. فكان

لسوء تصرف كعبار وزملائه دور في انطلاق الإشاعات والاتهامات التي تفوح منها رائحة الفساد والتلاعب، وما إن انتشر خبر قرار مجلس الوزراء السري بإضافة أربعة ملايين جنيه للعقد وإعطائها شركة عبد الله عابد «ساسكو» لإكمال الطريق حتى قامت زوبعة كبرى في مجلس النواب عندما تبين لهم تلاعب الحكومة وتصرفها السيئ بالمال العام خارج الميزانية المعتمدة ومخالفة القانون المالي مخالفة صريحة في وضح النهار، فضلاً عن التهم والشكوك بنزاهة الحكومة ورئيسها على سوء تصرفهم المريب.

وبدلاً من أن يعالج كعبار العاصفة التي هبت في مجلس الأمة وجعلت النواب يبدون عدم الثقة في الحكومة، وبدلاً من أن يعالج الأزمة بما اكتسب من خبرة برلمانية إبّان رئاسته لمجلس النواب لسنوات عديدة مارس فيها رئاسته بحكمة ودراية، فإنه أصيب بارتباك وسوء تدبير جعله ينتقل من فشل إلى فشل، وأصبح هدفا لحملات ضارية من نواب المعارضة فحاول أن يفرق بين المعارضين بإجراء تعديل وزاري أدخل فيه أحد أشد المعارضين (عبد المولى لنقي) دون التأكد من قبوله الاشتراك معه فما كان من لنقي إلاّ أن أعلن أن رئيس الوزراء يحاول اختطافه! واشتد تعاونه مع مجموعة كبيرة من النواب المعارضين الذين أصروا على جلسة استثنائية لمجلس الأمة يوم 3 / 10 / 1960م، وتقدموا بمشروع قرار بسحب الثقة من وزارة كعبار، رافضين قبول اعتراف الوزارة الصريح بخطئها في تقدير نفقات الطريق ولا بالمبررات التي قدمتها.

وقبل أن يصوّت المجلس على مشروع سحب الثقة من الوزارة استنجد كعبار بالملك راجيا أن يحل البرلمان مبررا استنجاده بأن فريقا من أعداء النظام وهم قلة من العصاة من فلول جمعية عمر المختار المحظورة انتهزوا مشكلة طريق فزان ليشهّروا بالحكومة ويهدّدوا النظام، ويقترح التخلص منهم قبل فوات الأوان بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة تعبّر عن آراء الناخبين في هذه القضية. وأرسل طلبه هذا مع وزير ماليته بن عثمان مخيّرا الملك إما أن يقبل اقتراحه بحل البرلمان أو أن يقبل استقالته. ورأى الملك أن الحكمة والصالح العام يدعوان لقبول استقالة كعبار لعله يضع حداً للجدل والشائعات حول نزاهة الحكم ويفتح الطريق أمام وزارة جديدة تعيد الثقة وتقضي على الفساد والاستغلال كما ورد في منشوره الشهير «لقد بلغ السيلُ الزبا». ولكن الملك كلف وزير مالية كعبار محمد بن عثمان بتشكيل الوزارة الخامسة، وقوبل قرار الملك بوجوم واستغراب في الأوساط السياسية. فقد كان

الشارع الليبي، لا سيما، في المدن الرئيسية وفي أوساط السياسيين والمثقفين المتحررين والشباب يتوقعون تكليف رجل دولة ذو خبرة سياسية وسمعة ونزاهة يتولى إصلاح الفساد ومعالجة الأزمة الخانقة وإعادة ثقة الشعب في حكومته الوطنية، وإذ بالملك يكلف وزير المالية في الحكومة السابقة التي أسقطتها أزمة مالية مريبة تتعلق بطريق فزان.[1]

---

(1) وفي اجتماع مطول مع الملك إدريس مارس عام 1964م، بعد عودته عن الاستقالة، كان الموضوع الرئيسي هو رغبة الملك أن يعيد التفكير والتخطيط بتعديل دستوري جوهري لإقامة نظام جمهوري بدلاً من الملكي وكنت أحاول إقناع الملك بأن الوقت تأخر كثيرا والظروف تبدلت كثيرا عن ظروف سنة 1954 م عندما كنا «نخطط للنظام الجمهوري». إن تعديل الدستور يصعب قبوله وتنفيذه الآن، وأضفت أن الشعب لا يهتم كثيرا بالتعديل من ملكي لجمهوري ولكنه يصبو الى إعادة الثقة بالحكومة بإيقاف موكب الفساد الطاغي المسيطر على أجهزة الدولة، وأذكر انه، رحمه الله، وافقني وأضاف أن الفساد في أجهزة الدولة العليا ظهر أيام كعبار وتفاقم أيام بن عثمان، وانتهزت الفرصة فسألته عن الأسباب التي جعلته يختار بن عثمان ليخلف كعبار، فأطرق رحمه الله وقال:
«لقد كان الدور على فزان ذلك أن رؤساء الوزارات الأربع الأولى كان اثنان منهما من طرابلس واثنان من برقة، لذلك رأيت من الإنصاف إعطاء الدور لفزان ثم أن الأزمة التي أسقطت كعبار كانت أزمة مالية تتعلق بطريق فزان وكان بن عثمان وزيرا للمالية وفزاني». وتمالكت أعصابي ولم أعلق احتراما لذلك الرجل الورع وعدت للحديث عن التعديل الدستوري!

الفصل السادس

الوزارة الخامسة
وزارة السيد محمد عثمان الصيد

ألف السيد محمد بن عثمان وزارته بسرعة من وزراء أغلبهم أكفّاء وبعضهم كانوا وزراء في الوزارات السابقة، ثم بدأ حملة استنهاض الهمم ومناشدة الجماهير في أنحاء الوطن: ريفه وباديته مردداً جملته الشهيرة **«جئنا لنخدمكم لا لنحكمكم»** وكان أثر تلك الحملة الدعائية جيدا في بعض الأوساط الشعبية، فقد كان أمل الشارع الليبي أن يتمكن الرئيس الجديد من إيقاف موجة الفساد وإصلاح سمعة الحكم، غير أن كثيراً من خصومه من عارفيه في مدينة طرابلس حوّروا جملة بن عثمان إلى **جئنا لنخنبكم لا لنحكمكم «وباللهجة الطرابلسية نخنبكم تعني نسلبكم»** واستمر بن عثمان في إلقاء الخطب العامة باللغة الدارجة والتقرب إلى جماهير الشعب شارحاً نهج حكومته السياسي، ثم زادت ثقته بنفسه فطوّر خطبه وتصريحاته وضمّنها هجوما عنيفا على معارضيه واصفاً إياهم بفئة متعالية يتجنبون الاختلاط الشعبي، ليس كمثله، رجل عصامي سياسي فزاني من عامة الشعب تسعى حكومته لتحقيق أماني ومصالح الشعب وإسعاده.

وعمل بنشاط لتقوية مركزه باستمالة كل من بيده سلطة أو لديه نفوذ، وأدخل في وزارته بعض المعارضين. وسوّى قضية طريق فزان، فدفع لعبد الله عابد الملايين الأربعة من الجنيهات بعد أن حصل على موافقة البرلمان على إدراجها في ميزانية 1961م.

وفي الشؤون الخارجية يشرح بن عثمان في مذكراته كيف تمكن من تجديد المعاهدة البريطانية الليبية التي كانت سنة 1962 م الموعد المحدد لإعادة النظر في بنودها وكيف تمكن من تجديدها بنفس شروطها السابقة وبدون أي تعديل أو إضافة

بالرغم من ادعائه محاولة ناظر الخاصة الملكية عرقلة جهوده لتجديد الاتفاقية وهو يعتبر أن تجديده لها أحد أهم إنجازاته!.

ثم زادت محاولاته في جمع تأييد ذوي النفوذ، فوزع الهدايا والهبات المالية على بعض من رجال الحاشية وكثير من المخضرمين من شيوخ القبائل المقربين من القصر وعلى الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة والرجل المقرب من الملك. وحققت له الهدايا والهبات تأييداً من المستفيدين منها لا سيما في الفترة الأخيرة من ولايته.

وفي الواقع أن أهم إنجاز لابن عثمان هو إتمام المرحلة الأولى من تعديل الدستور الاتحادي، ففي أواخر سنة 1962 م أمر الملك رئيس وزرائه بتعديل الدستور وإلغاء النظام الاتحادي وحكومات الولايات وإقامة نظام وحدوي، ونقل السلطات الولائية إلى الحكومة المركزية. كان الملك قد وعد النائب الوطني عبد العزيز الزقلعي سنة 1951 م بأن النظام الاتحادي مصيره إلى زوال قريب كما كرّر لي ذلك الوعد عند محاولتي تعديل الدستور سنة (1954 / 1955 م).

إلاّ أن ابن عثمان لم تكن لديه الشجاعة ولا الخبرة الكافية للتعديل الجذري للدستور فقام على استحياء بتعديل جزئي وافق عليه البرلمان سنة 1962 م وتقبلته الولايات دون مقاومة. ويبدو أن الملك شعر بأن تعديلا جذريا للدستور يتطلب رئيسا للحكومة أكثر قوة وعلما فأجل التعديل إلى المستقبل القريب.

غير أن الشائعات واتهامات الفساد التي تعالت ووجهت لابن عثمان وبعض من وزرائه فاحت رائحتها وبلغت تفاصيلها مسامع الملك، وكانت آخرها هي معالجة الوزارة لكارثة الزلزال (أوائل 1963 م) الذي دمّر مدينة المرج تدميرا كاملا وخلف أعداداً من الضحايا وآلاف المنكوبين الذين فقدوا مساكنهم وممتلكاتهم وبالرغم من المساعدات التي تبرّعت بها دول شقيقة وصديقة، فإن أعمال الإغاثة وتوزيع المؤن والأدوية والأغطية وإقامة الخيام وتنظيم أعمال الإغاثة وإيصال موادها إلى المنكوبين تأخرت كثيرا وغلب عليها طابع الفوضى، فاضطر رئيس الحكومة لإعلان الأحكام العرفية وتعيين عقيد من الجيش حاكما عسكريا لمنطقة المرج وتكليف الجيش بأعمال الإغاثة بعدما عجزت أجهزة الحكومة عن القيام بها.

ونصح خبراء الزلازل الحكومة بإعادة بناء مدينة المرج الجديدة بعيدا عن موقعها الذي دمره الزلزال، فقررت الحكومة إقامة ألفي مسكن من المساكن الجاهزة في مدينة

المرج الجديدة، ويبدو أن ابن عثمان تدخل شخصياً لإرساء عقد إقامة المساكن الجاهزة على شركة اختارها هو، وهذا ما أدى إلى استقالة وزير العمل «**النائب عبد المولى لنقي**» احتجاجاً على تدخل رئيسه.

ثم قابل الوزير الملك وشرح له أسباب استقالته وتدخل ابن عثمان تدخلا مشبوها في إرساء عقد المساكن الجاهزة لمنكوبي الزلزال. ويبدو أن افتضاح هذه الصفقة كانت هي الشعرة التي قصمت ظهر بعير وزارة بن عثمان.

ولقد وجدت في الوثائق السرية للدول الغربية عشرات التقارير عن الفساد والاستغلال في عهد وزارة بن عثمان وأكتفي هنا بإيراد واحدة معتدلة من تلك الوثائق بنصها الإنجليزي الكامل (ملحق رقم 2) وهذه ترجمة مختصرة لجزء منها.

ترجمــة الملحق رقم (2)

(سرّي)

إلى : وزارة الخارجية، واشنطن

مِن : السفارة، بنغازي

الموضوع : الوزارة الجديدة برئاسة الدكتور محي الدين فكيني

إن قدوم محي الدين فكيني إلى الوزارة يوم 19 مارس، بعد فترة من حالة الفوضى المتنامية من رئاسة بن عثمان، يبشّر على العموم، بزعامة أوضح وحكومة أكثر نزاهة لليبيا. وبالرغم مما يشاع عن ميوله ونزعاته العربية القومية علاوة على صداقته مع بوصيري الشلحي التي قد تؤدي إلى بعض الصعوبات نحو استمرار عمليات القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية في ليبيا. غير أنه، من المشكوك فيه أن يتخذ أية خطوات إيجابية للتخلص من تجهيزات هذه القوات في البلاد. وطالما هو ناجح في إعطاء ليبيا حكومة أكثر كفاءة وتقدماً، فإن تنصيبه رئيسا للحكومة يبدو على المدى البعيد في صالح الولايات المتحدة.

(ويستمر التقرير يقول)

الفساد في وزارة بن عثمان (ترجمة)

كلّف الملك يوم 19مارس 1963، الدكتور محي الدين فكيني، السفير السابق في

الولايات المتحدة، بتشكيل الوزارة الجديدة خلفاً لوزارة بن عثمان الذي ترأس الوزارة منذ أكتوبر 1960. (يتضمن الملحق 1 قائمة بأسماء الوزارة الجديدة).

لقد سبق التغيير في منصب رئيس الوزارة فترة طويلة من الفساد والانحلال في كفاءة محمد بن عثمان الإدارية وتزايد روايات المكاسب المالية الشخصية التي كان يحققها هو ووزراؤه نتيجة لمناصبهم الرسمية. ولذلك فإن التخلص منه كان متوقعا.

غير أن كارثة زلزال المرج 21 / 2 / 1963 م جعلت توقع بقائه في منصبه سيدوم لمدة شهور حتى تبدأ أعمال الإغاثة بجدية. وازداد هذا التوقع قوة عندما أجرى «بن عثمان» تعديلا وزاريا 6 مارس 1963 م نتج عنه إخراج (**عون صوف**) وزيرا للداخلية الذي كان بسبب صعوبات مع قائد قوات الأمن بوقويطين ونوري بن غرسة وزير الصحة الذي كان يظن أنه أكثر وزراء بن عثمان فساداً بشكل علني.

غير أن تأجيل إخراج «بن عثمان» كان لوقت قصير، فقد حاول «بن عثمان» منح عقد توريد ألفين من المساكن الجاهزة لتركيبها في المرج لمهجري الزلزال، حيث حاول منح العقد لشركة اختارها هو شخصياً، مما أدى إلى احتجاج النائب عبد المولى لنقي الذي أطلع الملك على تفاصيل الموضوع، فاتخذ الملك قراره «بالتخلص من بن عثمان» وهو قرار قوبل من الأغلبية الليبية على أنه قرار كان يجب أن يتخذ منذ زمن طويل! (نهاية الترجمة).

* * *

محاولات الانقلاب الأولى في الجيش الليبي 61 / 62 م

إن أخطر حدث وقع في عهد محمد بن عثمان هو محاولة الإنقلاب الأولى في الجيش الليبي، ثم عملية اغتيال العقيد إدريس العيساوي، وأخطر خطأ سياسي وقع فيه هو طريقة معالجته للحدثين باستخفاف وقصر نظر ولامبالاة لعواقبهما الخطيرة. ولقد بذلت جهداً كبيراً للوصول إلى حقائق ما حدث والتأكد من صحة ما وصلت إليه الأمور بمراجعة الوثائق السرية التي كانت السفارات الغربية ترسلها لحكوماتها، بل وعرضت ما استنتجته من تلك الوثائق على أحد كبار الضباط الليبيين الذي كان قريباً من تلك الأحداث والذي أعرف فيه الصدق والأمانة ثم قارنت ما توصلت إليه بما أورده محمد بن عثمان بمذكراته «محطاته» التي نشرها بجريدة الشرق الأوسط في أبريل عام 1994م، وتوصلت إلى ملخص دقيق أعرضه لاحقاً، ولكن قبل ذلك قد يكون من

المفيد إعطاء لمحة سريعة عن المناخ الذي كان سائداً في دوائر الجيش الليبي:

كان اللواء السنوسي لطيوش يشغل منصب رئيس أركان الجيش الليبي، وهو من أوائل الضباط الذين انضموا إلى الجيش السنوسي (القوة العربية الليبية) التي تم تشكيلها في المهجر سنة 1940م، واشتركت في حرب الصحراء وساهمت مع الجيش البريطاني الثامن في طرد الإيطاليين من الوطن.

وكان الرجل الثاني في الجيش الليبي الزعيم نوري الصديق بن اسماعيل، وهو أيضا من أوائل الضباط الذين انضموا إلى الجيش الليبي سنة 1940م وشاركوا في حرب تحرير ليبيا.

وكان في الجيش الليبي مجموعة من الضباط تحوم حول الرائد في ذلك الوقت - العقيد فيما بعد- عبد العزيز الشلحي وصهره العقيد عون رحومة (متزوج من شقيقة عبد العزيز الشلحي) والرائد عزيز شنيب ومجموعة أخرى من الضباط كانت تطمح لتولي القيادة الفعلية في الجيش الليبي. ويبدو أن تخطيط هذه المجموعة كان يهدف إلى أن يتخذوا من العقيد السنوسي شمس الدين (متزوج من شقيقة أخرى لعبد العزيز الشلحي) واجهة يسيطرون من خلالها على جميع أفرع الجيش الليبي، والعقيد شمس الدين كان رجلاً دمث الأخلاق، متواضعاً، وله خبرة واسعة وكفاءة جيدة ولكنه كان ليّن الطبع وينصاع لرغبات صهره عبد العزيز انصياعا تاما.

في أواخر سنة 1961 م تمت تنحية اللواء السنوسي لطيوش من منصب رئيس الأركان العامة للجيش الليبي وعُيّن في منصب مدني، وفيما بعد ولي عدة مناصب مدنية آخرها وزيراً للمواصلات ولكنه ظل وهو خارج الجيش على صلة وثيقة بكبار ضباطه. وبعد تنحية اللواء لطيوش انتشرت إشاعات بأن عزله جرى بعد اكتشاف مخطط أعده للقيام بانقلاب عسكري، كما انتشرت إشاعات مضادة مصدرها غربي بأن تنحيته تمت لإرضاء الرائد عبد العزيز الشلحي. وظل الموقف غامضاً دون شرح أو تبرير. وعين الزعيم نوري الصديق بن اسماعيل رئيساً للأركان.

وبعد عزل اللواء لطيوش بشهور قليلة جرت محاولة انقلابية فعلية كادت أن تنجح لولا مبادرة جريئة من بعض ضباط الجيش الليبي الذين أحبطوا المؤامرة وقبضوا على مدبّريها وأبلغوا رئاسة الأركان. وفيما يلي أسماء بعض المتآمرين:

- الرائد فرحات العماري - قبض عليه
- العقيد جبريل صالح - قائد منطقة طرابلس - أوقف عن العمل

- الرائد إدريس سعد - قائد معسكر البركة - أوقف عن العمل
- الرائد عبد السلام العاشق - مدير البوليس الحربي - أوقف عن العمل
- الرائد سالم الفرجاني - قبض عليه.

الرائد مفتاح الباح والرائد السنوسي شلوف، والرائد خليل عبار، والرائد علي لطيوش أوقفوا جميعاً عن العمل، وقُدّم الانقلابيون للمحاكمة.

وكانت كتيبة المشاة الثالثة وهي تحت القيادة الفعلية للرائد فرحات العماري «**أثناء غياب قائدها الأصيل العقيد إدريس العيساوي**» قد اختيرت لتكون محور التحرك للمتآمرين لأنها كانت أفضل كتائب الجيش الليبي تجهيزاً وتسليحاً (**تسليحها قدمته الولايات المتحدة في سباقها مع بريطانيا**).

وكان الرائد سالم الفرجاني هو الذي سيقوم بتحريك الكتيبة من المرج للسيطرة على بنغازي واحتلال الإذاعة كما كان المخطط يشتمل على عدة عمليات مساندة من وحدات في طرابلس «قيادة العقيد جبريل صالح»، ومن مدينة درنة.

وتم إحباط المحاولة بمبادرات ذاتية من ضباط الجيش، أغلبهم من الكتيبة الثالثة نفسها، وقدم الانقلابيون للمحاكمة أما الضباط الذين أفشلوا المحاولة فلم يكافأوا على ولائهم وبسالتهم إلاّ بعد ثلاث سنوات وبأوسمة قليلة الفائدة ماديا ومعنويا. ويقول بن عثمان في «**محطاته**» السابق الإشارة إليها أن الملك انزعج انزعاجا شديدا بعد اطلاعه على تلك الأحداث واقترح على رئيس وزرائه بن عثمان بحل الجيش والاكتفاء بحرس الحدود وتقوية فرق الشرطة المتحركة التي يناط بها الحفاظ على الأمن الداخلي، ولكنه «أي بن عثمان» اعترض على الاقتراح الملكي وتمنى الإبقاء على الجيش فوافق الملك على ذلك واقترح من جديد أن يكون ضباط الجيش وجنوده من أبناء البدو والقبائل لأنهم لا يخونون، خاصة حين يشاركون في أكل العيش والملح! فوافق بن عثمان على ذلك وأكد أنه قام باتّباع هذه السياسة بقدر الإمكان، ثم يذكر أنه دأب على تنظيم الولائم لكبار الضباط! ربما اعتقاداً منه أن إقامة الولائم كان هو العلاج الحاسم والفعال للتصدع الخطير الذي حدث في الجيش الليبي وأن ذلك سيحول دون تكرار تجربة المحاولات الانقلابية مستقبلاً!!. ولم يقم بن عثمان بأي خطوات جدية لإزالة التوتر والاحتقان المخيم على أعضاء الجيش الليبي، ولم يسع بإخلاص لتشخيص أسباب التذمر والتململ، ووضع الحلول الكفيلة بمعالجة ذلك وإعادة الهدوء والاستقرار إلى وحدات الجيش المختلفة.

اغتيال العقيد إدريس العيساوي:

مقدمة:

ينتمي العقيد العيساوي لعائلة عريقة كان لها دورها الكبير في الجهاد الوطني وعرفت بولائها وانتمائها للحركة السنوسية، وكان العقيد العيساوي من ألمع وأنشط الضباط الليبيين. بدأ حياته العسكرية في الجيش السنوسي سنة 1940 وشارك في حرب الصحراء وحرب التحرير سنة 1941 م / 1942 م، وكان يحظى بعطف خاص من الملك وعلى علاقات ممتازة مع جنوده، كما كان سويّ الخلق، شهماً، قوي الشخصية، جريء وحازم. وعندما اغتيل كان مرشحاً لمنصب نائب رئيس الأركان العامة، ولا شك كان مستقبله سيصل به إلى مركز القيادة العامة. ولم يكن العقيد العيساوي من المجموعة التي تدور في فلك عبد العزيز الشلحي وصهره عون رحومة بل أنه في الواقع كان يعتبر عقبة كؤود في طريق طموحات تلك المجموعة للسيطرة الكاملة على مقاليد الأمور في الجيش وبدون شك فإن غيابه عن مسرح الأحداث كان يصب في مصلحة تلك المجموعة.

مساء يوم 9 / 12 / 1962 م بينما كان العقيد عون رحومة عائداً في سيارته من المطار، وجد سيارة مصدومة في شجرة على طريق المطار، ووجد بها العقيد إدريس العيساوي ينزف دماً من طلقات رصاص أصابته في كتفه وظهره. وبادر عون رحومة بنقل إدريس إلى المستشفى العسكري البريطاني القريب من موقع الحادث. وأسرع رئيس الأركان نوري الصديق، عندما علم بالحادث، بالذهاب إلى المستشفى وتمكن من التحدث مع العقيد إدريس العيساوي دون أن يتمكن من معرفة إسم الجاني أو الجناة وقبل إدخال الجريح إلى غرفة العمليات فاضت روحه إلى بارئها. ولعله كان من الغريب والمريب أن يكون العقيد عون رحومة بالذات هو أول من يكتشف ذلك الحادث وهو الذي يقوم بنقل العقيد العيساوي إلى المستشفى!.

ويقول رئيس الوزراء في ذلك الوقت «محمد بن عثمان» في مذكراته «محطاته» أن التحقيق المتواصل لم يصل إلى أية نتيجة ولم يكن هناك أي دليل على تورط العقيد عون رحومة حتى بعد أن فتح التحقيق مرة أخرى بأمر الملك استجابة لذوي القتيل الذين اتهموا عون رحومة بجناية قتل العقيد العيساوي، ولذلك أقفل التحقيق وظل حادث الاغتيال غامضاً.

غير أن محمد بن عثمان يكذّب نفسه ويناقض يقينه، ويؤكد أن القاتل هو عون

رحومة، وهذا ما ورد في حديثه السري مع السفير الأمريكي «ديفيد نيوسم» يوم 29 / 1 / 1969 م، وهو ما نقله السفير إلى وزير خارجيته برسالته السرية التي نشرتها بحذافيرها في الملحق رقم (3) وأورد هنا ترجمة لهذا الملحق تفيد باعتراف بن عثمان باتهامه لعون رحومة، في الفقرة (2) من الرسالة السرية المشار إليها.

ترجمة الفقرة رقم (2) من الملحق رقم (3)

«لقد أغتيل نائب رئيس الأركان العيساوي عام 1962 م، ولقد تحدث بن عثمان نفسه أنه كان يعرف معرفة حقيقية بأن عون رحومة كان المسؤول عن اغتياله وربما اشترك الشلحي معه في الجريمة. ومع ذلك نفذت الجريمة بمهارة ذكية ولم تترك أية أدلة. وبن عثمان يشعر بأن العيساوي قد اغتيل لمعارضته نشاط الشلحي ورحومة في الجيش، ذلك النشاط الذي كان موجهاً ضد النظام.

وكان العيساوي ذا شخصية قوية جداً، وكان خصماً قوياً، وقبل ذلك هدد العيساوي بفضح الاثنين «الشلحي والرحومة» و بأن يستقيل من الجيش ولكن بن عثمان أقنعه بالعدول عن ذلك».

وأترك للقراء والمؤرخين فيما بعد أن يقيّموا ويفسّروا تناقض بن عثمان وتكذيبه لنفسه في هذه الجناية التي كان لها أثر ضار على الاستقرار في الجيش كما أصابت النظام بتصدّعات خطيرة في سنواته الأخيرة.

وإكمالاً لتخطيط العقيد عبد العزيز الشلحي لإزاحة كل من يشكل عقبة أو تهديداً لطموحاته هو وصهره عون رحومة ومجموعة الضباط الموالين لهما، فقد تمت في أكتوبر سنة 1968 م تنحية اللواء نوري الصديق بن إسماعيل رئيس الأركان من منصبه. وكذلك إزاحة العقيد مصطفى القويري رئيس كتيبة الجيش في طرابلس وخصم الشلحي اللدود من منصبه أوائل سنة 1968 م. وبذلك تيسر تعيين السنوسي شمس الدين رئيساً لأركان الجيش الليبي وأصبح العقيد عبد العزيز الشلحي وأعوانه هم الذين يسيرون أمور الجيش على أهوائهم مستترين وراء رئيس للأركان طيب الأصول، لين الطباع، مطيعاً لتوجيهات صهره وجماعته، غير عابئ بالانقسام والانشقاق والتسييس الذي بدأ ينخر في هيكل الجيش، وربما كان لكل هذه التداعيات أثرها المدمر الذي كانت قمة المأساة فيه هي حدوث انقلاب سبتمبر 1969م.

الفصل السابع

الوزارة السادسة
وزارة الدكتور محيي الدين فكيني

الأيام الأخيرة لوزارة محمد بن عثمان الصيد:

تكاثرت في الشهور الأخيرة لعهد محمد بن عثمان إشاعات فساد الوزراء ورئيسهم وبلغ بعضها مسامع الملك وهو الحريص على نزاهة الحكم والذي أصدر الكثير من خطابات التحذير والإنذار، ثم توالت أخبار المحاولات الانقلابية بالجيش واغتيال العقيد إدريس العيساوي موضع ثقة الملك وعطفه، وفشل محاولات التحقيق المتعددة في الكشف عن الجاني، وأخيراً كارثة زلزال المرج وما لازمها من تباطؤ في أعمال الإغاثة وفشلها في إغاثة المنكوبين والفوضى التي عمت المنطقة المنكوبة من نهب وسلب للمؤن ومواد الإغاثة ثم استقالة وزير العمل عبد المولى لنقي إحتجاجاً على التدخل السافر من رئيس الوزراء بإرساء عقد توريد وتركيب ألفين من المساكن الجاهزة على شركة له بها علاقة. . . وجراءة الوزير المستقيل عند مقابلته للملك وإطلاعه بصراحة مذهلة عن الفساد الذي سبب استقالته.

هذه التداعيات وما قابلها من علاج بطيء واهتمام قليل وسوء طالع جعلت الملك يحزم أمره ويستدعي الدكتور فكيني سفيره في واشنطن إلى طرابلس وتكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة في 19 مارس 1963م ووجهه بنوع خاص باتخاذ خطوات سريعة نشطة لإيقاف موكب الفساد وإعادة المصداقية والثقة والهيبة للحكومة، وكذلك للإسراع في اتخاذ الخطوات القانونية لتعديل الدستور وإقامة نظام وحدوي للمملكة بدلاً من النظام الاتحادي تعديلا جذريا كاملا وبدون مراحل ونقل صلاحيات حكومات الولايات إلى الحكومة المركزية.

ينتمي محيي الدين فكيني إلى عائلة ذات دور جهادي بارز في محاربة الطليان. لجأ والده المجاهد محمد فكيني إلى تونس «بعد توقف الجهاد» حيث تلقى محيي الدين تعليمه الأولي في تونس ثم أكمله في فرنسا إلى مرحلة الدكتوراة التي حصل عليها في القانون من جامعة السوربون.

ولما عاد مع عائلته إلى طرابلس قبيل الاستقلال عمل في حكومة ولاية طرابلس بالدائرة القانونية، وبعد الاستقلال تولى منصب ناظر العدل، وفي سنة 1954 م رافقني في زياراتي الرسمية إلى واشنطن وعمل في فريق المفاوضات الليبي مع الإدارة الأمريكية وأسندت إليه سنة 1956 منصب وزير العدل واستمر في منصبه إلى استقالتي أواسط 1957 م حيث عُيّن سفيراً في القاهرة ثم في واشنطن. وكان في عمله معي مثال الوزير الذكي النشط، حصيف الرأي لا يتزحزح عنه إلا بعد إقناع. ونجح في هيئة الأمم المتحدة هو وزوجته في تمثيل وطنه وإعطاء انطباع حسن عن بلاده، لذلك فقد قوبل تكليفه بسرور واستبشار من الشعب عموماً، وبدأ عهده بداية حسنة تجاوبت معه الأوساط السياسية والشعبية، وألقى خطاباً شعبياً حدد فيه توجهات وزارته ووعد باتباع سياسة مالية سليمة وتحقيق أماني الشعب في السير على سياسة قومية عربية وإطلاق الحريات والتعاون مع المعارضة، وأظهر اهتماما خاصا بشؤون الطلبة والعمال والشباب، ثم أخرج إلى حيز التنفيذ مشروع السنوات الخمس للإعمار قدرت تكاليفه بمائة وسبعون مليون جنيه.

على أن من أهم إنجازات فكيني هو تصفية النظام الاتحادي وتحويله إلى نظام وحدوي بتعديل الدستور في 25 / 4 / 1963 م. وقد زاد تعديله للدستور شعبية فكيني زيادة كبيرة، فقد قوبل إلغاء النظام الاتحادي بحماسة وتأييد عظيم وتقدير شعبي عارم للملك الذي أوفى بعهده وحقق لأغلبية الشعب النظام الذي كانوا يأملون به. كذلك ضمن فكيني بتعديل الدستور حق التصويت والانتخاب للمرأة الليبية وبذلك أصبحت ليبيا إحدى الدول العربية السباقة في تلك الخطوة التقدمية الجريئة.

ثم بدأ فكيني محاربة الفساد بإلغاء ترتيبات مالية مشبوهة كان سلفه يقوم بها بتوزيع الهبات والمرتبات الشهرية السرية من المال العام على بعض من ذوي النفوذ في الحاشية الملكية وذوي النفوذ والحظوة لدى الملك أمثال الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة، كذلك بعض من رؤساء القبائل البرقاويين.

وكان لإلغاء فكيني هبات ومنح بن عثمان لأصحاب النفوذ إلغاء فوريا دون مقدمة

أو تفسير واجتماعاته المتعددة مع المعارضين واستماعه لآرائهم ومقترحاتهم وخطاباته وبياناته التي بشر بها بمحاربة الفساد أينما كان، كان لهذه الخطوات التقدمية أثرها البعيد في إثارة حفيظة المنتفعين، فاتهموه بعدم التقدير للأوضاع الداخلية وتجاهل ركائز النظام من المجاهدين السابقين وأولئك «المخلصين» الذين يتولون المراكز الحساسة وبدأوا حملة مستترة ضد الرئيس الشاب لدى القصر الملكي ولدى أصحاب النفوذ.

ثم حاول سلفه بن عثمان أن يستعيد بعضاً من نفوذه السياسي المفقود فحاول الترشيح لمنصب رئيس مجلس النواب وبذل مالاً وجهداً كثيراً لشراء أصوات بعض النواب كما استعان ببعض المتذمرين من فكيني، ولكنه فشل بصوت واحد (**خصصت التقاليد البرلمانية رئاسة مجلس النواب لنائب من طرابلس ونائبيه أحدهما من برقة والآخر من فزان**).

غير أن **«كعب أشيل»** أو العثرة الكبرى التي اصطدم بها فكيني وأدت تداعياتها إلى سقوط وزارته جاءت كمتابعة لاجتماع قمة عربية عقدت في أوائل 13 يناير 1964 م بالقاهرة. ففي 23 ديسمبر 1963 م دعا الرئيس جمال عبد الناصر لقمة عاجلة تعقد في القاهرة وتصادف أن الملك إدريس كان قد وصل إلى طرابلس في تلك الأيام بعد رحلة طويلة من طبرق، وكان رحمه الله متعباً من وعثاء سفره الطويل، فأوفد ولي عهده نائباً عنه وصحبه فكيني ورئيسي الشيوخ والنواب. وقام فكيني بالدور الأساسي فبرز بنشاطه الدبلوماسي الطويل، وأثناء غيابه بالقاهرة قامت مظاهرات طلابية في بنغازي تأييداً لمؤتمر القمة ورؤساء الوفود وسُمعت في تلك المظاهرات هتافات قومية عربية اختلطت بأخرى منتقدة الملك إدريس لتقاعسه عن حضور القمة. ولما كان المتظاهرين لم يستحصلوا على رخصة رسمية حسب ما ينص عليه القانون فقد تصدى لهم رجال الشرطة بخشونة وقسوة ثم بإطلاق النار على الطلبة، فسقط عدد منهم قتلى وأصيب بجروح بالغة كثيرون آخرون. ثم تطورت المظاهرة إلى أعمال عنف وشغب وتدخلت فرقة قوة دفاع برقة المتحركة للسيطرة على الموقف بعدما انضم إلى المتظاهرين أفواج كثيرة من تلاميذ المدارس ومن أفراد الشعب.

وأثارت أعمال القمع وإطلاق النار على تظاهرة سلمية شعور الشعب في بنغازي ضد قسوة الشرطة وجريمة سفك دماء الطلبة والتلاميذ العزل واستعمال الأسلحة النارية لتفريق مظاهرة سلمية.

وكان رئيس الحكومة بالوكالة منصور قدارة بطرابلس، فأبدى أسفه للأحداث وأوفد لجنة وزارية إلى بنغازي للتحقيق. كما أبدى الديوان الملكي أسفه دون إبداء شجب أو لوم لرجال الشرطة، ولم يؤد ذلك الأسف والمعالجة الفاترة بتشكيل لجنة تحقيق، إلى تهدئة النفوس: نفوس الطلبة والشباب، كما قوبلت من الشعب على أنها ذر رماد في العيون ومحاولة ضعيفة لعلاج حادث خطير، وانتشرت وعمّت بين الطلبة في طرابلس وبنغازي إشاعات بأن الوزارة تحاول التستر وتخشى مواجهة رجال الشرطة وقائدهم العتيد بإجراء شديد، فانتشرت التظاهرات والإضرابات في المعاهد والمدارس ثم تكهرب جو الشباب بعد عودة رئيس الوزراء من القمة العربية وأذاع بياناً قوياً على الشعب أكد فيه إجراء تحقيق في أمر إطلاق النار ثم ألقى خطابا حماسيا عاطفيا في جموع الطلبة ووعدهم بإيقاع أشد العقاب بمن تثبت مسؤوليته بإطلاق النار على الشعب وقرر إيقاف بعض المتهمين من ضباط الشرطة ثم أسرع إلى القصر الملكي وقابل الملك وهو بحالة عصبية متوترة. غير أن الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة والرجل المقرب من الملك كان قد سبقه لدى الملك. وكان بين الرجلين فكيني وبوقويطين ود مفقود لا سيما بعد أن أوقف فكيني المنح والهدايا التي كان سلفه يقدمها لأبوقويطين، ويبدو أنه سبق فكيني لدى الملك وتصدى لرئيس الوزراء في محاولته محاكمة ضباطه وعقابهم بأشد العقوبات «كما ورد في خطاب فكيني» ولا شك كذلك أنه حذر الملك من اتجاهات رئيس الوزراء العربية القومية المتطرفة وخطر تلك السياسة على الاستقرار في البلاد وبعبارة موجزة سمّم آبار الثقة: ثقة الملك في رئيس وزرائه قبل أن يستقبل الملك رئيس الوزراء ويعرض عليه وصفا مفصلا أمينا للحوادث الدامية التي نتج عنها سقوط ضحايا من الشباب الليبي وجرح مئات منهم وعنف الشرطة وقمعها للطلبة وإطلاق الرصاص عليهم. ثم أنهى عرضه بطلب عزل قائد قوة دفاع برقة وتقديمه هو والمسؤولين من ضباطه إلى القضاء العادل.

ويبدو أن الملك فوجئ بطلبات رئيس الوزراء ورأى أن ليس من الحكمة والعدل عزل من يحمل أعلى رتبة عسكرية في قوات الأمن بعد خدمة ثلاثين سنة من التفاني والإخلاص في خدمة الملك والوطن، أن يعزله قبل إجراء تحقيق دقيق، لا سيما وأن بوقويطين كما أفهم الملك لم يكن في بنغازي عند قيام المظاهرات. ولكن فكيني أبى أن يقبل البقاء في منصبه دون إيقاف بوقويطين وتقديمه للمحاكمة وأن يكون رجال الشرطة جميعهم بما فيهم قائد هم مسؤولين أمامه كرئيس للوزراء وأصر وألح على

الملك أنه لا يمكنه حمل مسؤولية الحكم دون أن يكون له السلطة التامة على أجهزة الأمن. وأنهى الملك المقابلة بأن وعد رئيس الوزراء أنه سيفكر ويبلغه قراره بعد فترة قصيرة. وفي اليوم التالي أرسل إلى رئيس الوزراء طالباً استقالته. وقوبل نبأ استقالة فكيني بوجوم شعبي تام وأسف شديد في الأوساط التقدمية وخيبة أمل فيما كانت تتوقعه من إصلاحات شاملة وسياسة عربية قومية فتزايدت المظاهرات الصاخبة في أجزاء الوطن وتعالت الهتافات ضد الشرطة وتداخلت فيها هتافات ضد نظام الحكم وضد الملك، بل عمّت البلاد موجة عدائية ضد نظام الحكم والشرطة والسلطة والنظام الملكي نفسه وكادت تؤدي إلى ثورة شعبية عارمة.

* * *

الفصل الثامن

الوزارة السابعة
الوزارة الثانية للسيد محمود المنتصر

استدعى الملك السياسي المخضرم محمود المنتصر وكلفه تشكيل وزارة جديدة لتهدئة البلاد وإجراء التحقيق العادل في حوادث التظاهرات وتداعياتها. وبالرغم من أن السبب الرئيسي لتلك الاضطرابات التي كادت أن تؤدي إلى ثورة شعبية عارمة كان الاحتقان العميق المزمن الذي أصاب الشباب الوطني المثقف وما تغلغل في عقول وأفكار الطلاب والتلاميذ من معلومات عن تمادي الفساد وانتشاره وفشل محاولة الإصلاح ومقاومة العناصر الرجعية لرئيس الوزراء الشاب الذي حاول الإصلاح واتخاذ منحاً عربياً قومياً في سياسة ليبيا الخارجية، وفي التناغم مع طبقة الشعب وشبابه وطلابه والسعي إلى تحقيق المطالب الشعبية. وزاد احتقان الشباب ترجيح الملك لكفة بوقويطين وإزاحة فكيني ثم استدعاء المنتصر المخضرم الذي عالج حوادث سنة 1952م الدامية بالقمع والقسوة والنفي. كل هذا جلب للملك نقدا وتجريحا واتهامات ظالمة دون أي تقدير للمأزق الذي أحدثه فكيني بإلحاحه على عزل رجل الأمن القوي موضع ثقة الملك قبل التحقيق في ملابسات الأحداث الدامية.

محمود المنتصر السياسي المحافظ ورجل الدولة النزيه المخلص لوطنه ولملكه واجه تلك الظروف الصعبة وبدأ يعالجها بعزم وكياسة، فعيّن لجنة عليا برئاسة حسين مازق والي برقة السابق الذي اشتهر بخبرة إدارية وكفاءة ونزاهة، للتحقيق في أمر إطلاق النار على الطلبة والمتظاهرين، كما وجه رئيس الوزراء نداءات بالإذاعة والصحافة دعا فيها إلى الهدوء واعداً بأن حكومته ستقيم العدل وتقدم المسؤولين المتهمين بإساءة التصرف من ضباط الشرطة إلى القضاء العادل وستوقع بمن يدان منهم أشد العقاب.

وتمكن محمود المنتصر من تهدئة المشاعر والسيطرة على الأمن في البلاد، فخفت المظاهرات مؤقتاً وعلق إضراب الطلبة وعم البلاد شعور بالهدوء الحذر والترقب وانتظار نتيجة التحقيق وما تتخذه الحكومة من اجراءات لمعاقبة المسؤولين. ولكن القلاقل والمظاهرات عادت بعد أيام قليلة فعمت جميع المدن الليبية من صبراتة غرباً إلى درنة شرقاً وإلى سبها وغات جنوباً، ثم بدأت الأحداث تتخذ منحًى خطيراً في يناير 1964م وبدأت أعمال شغب وسلب قام بها بعض المشاغبين الذين اندسوا بين جموع الطلبة والشباب وحدث في مدينة الزاوية من الاضطرابات ما دفع رجال الشرطة إلى إطلاق النار على المتظاهرين. ومرة أخرى عاد رئيس الوزراء ووزرائه إلى جهودهم في التهدئة والتحقيق والاتصال بالمتظاهرين، وأوفد مجلس الوزراء وزير العدل ووزير المعارف والنائب العام إلى بنغازي للإشراف على التحقيق.

وألف المنتصر وزارته من سياسيين أقوياء أكفاء أمثال: حسين مازق، والعنيزي، والقلهود ومحمود البشتي وعبد الله سكتة، والباروني ولكنه ضم إليها بعض المخضرمين أمثال بن شعبان والميت وبونعامة وبدأ يواجه المهمة الصعبة، ويحاول إعادة المياه إلى مجاريها والهدوء إلى طبقات الشعب والأمل في إصلاح شامل.

وليسمح لي القراء التحدث لأول مرة عن تفاصيل مقابلة غريبة بين وزير داخلية مصر آنذاك زكريا محيي الدين وبيني لما لها من أهمية للدلالة على بداية عهد تدخّل المخابرات المصرية في الشأن الليبي غداة تشكيل المنتصر لوزارته، ذلك أنني كنت على وشك السفر إلى القاهرة لأسباب تتعلق بأعمالي الهندسية فتوقفت عند مكتب رئيس الوزراء، هنأته وتمنيت له التوفيق وكما هي عادتنا تبادلنا بعض الأفكار ونصحته أن يزيد عناصر الشباب في وزارته ويستبعد بعض المخضرمين وأن يلقي بياناً للشعب يشرح أهداف حكومته ويطمئن الشباب والطلبة وعموم الشعب بأنه لن يتوانى في إقامة سيادة القانون وإجراء التحقيق مع المسؤولين عن الاضطرابات وتداعياتها وسيعمل لإعادة ثقة الشعب في حكومته، ثم ودعته وأكملت سفري بالطائرة إلى القاهرة، وأذكر أننا كنا في شهر الصيام. وعند وصولي إلى فندق «شبرد» وجدت مسؤول المخابرات المصرية في السفارة المصرية ببنغازي «أمين صالح» عند مدخل الفندق وكأنه ينتظرني[1].

---

(1) بدأ أمين صالح عمله كرجل مخابرات في القنصلية المصرية ببنغازي إبان عهد الاستعمار الإيطالي، واستأنف عمله بعد التحرير، وكان يعرف أنني أعرف نشاطه ولا أثق به وكنت أعلم أن بعضاً من تقاريره ترفع للرئيس عبد الناصر مباشرة.

بادرني أمين صالح بترحيب حار ثم بسؤالي هل أحدد لك موعدا مع الرئيس؟

قلت: لقد جئت للقاهرة لأسباب تتعلق بأعمالي الخاصة وأنت تعرف أنني بعيد عن السياسة وليس لدي ما يفيد الرئيس من مقابلتي ولو أنها تشرفني. وبعد الإفطار رن الهاتف في غرفتي وقال المتكلم أنه من رئاسة الجمهورية ويود مكالمتي، فلما تحقق من أنني هو الشخص الذي يطلبه رحّب بي وأضاف أن الرئيس كان بوده أن يقابلني لولا مشاغله الكثيرة لذلك فهو يأمل أن أقابل السيد زكريا محي الدين. قاطعت المتكلم وقلت له أخشى من التباس في الأسماء، فأنا لم أطلب مقابلة الرئيس ولو أنها تشرفني. ذكرت له اسمي الثلاثي ومهنتي والغرض من زيارتي لمصر وطلبت منه أن يتأكد من أنني الشخص المعني. وبعد دقائق قليلة عاد وهاتفني مؤكداً أنني المعني وأن الرئيس يأمل أن أجتمع غداً بالسيد زكريا محي الدين إما في مكتبه أو في منزله. وكان ردي، وما زلت أذكره حرفياً، «**أما وقد ترك لي الخيار بين المكتب والمنزل فلربما كان لقاء المنزل أنسب**». ذهبت لمقابلة زكريا محي الدين في منزله وكنت أعرفه معرفة جيدة وأعرف فيه حصافة وذكاء وهدوء أعصاب وكان بالإضافة إلى منصب وزير الداخلية هو المسؤول الأول عن جميع أجهزة المخابرات. بعد المجاملات والحديث عن الأوضاع العربية المعاصرة بادرني بعرض طويل عن هواجس ومخاوف القيادة المصرية من تطورات الأحداث في ليبيا التي أدت إلى إقالة فكيني القومي العربي وإعادة محمود المنتصر إلى سدة الحكم ليعدل مسار السياسة الليبية ويوجهها اتجاها غربيا استعماريا، وأنه سيجدد المعاهدة البريطانية التي أقامها سنة 1952 مع بريطانيا وسيعمل على إخراج ليبيا من الجامعة العربية وباختصار «سيحول ليبيا إلى مستعمرة إنجليزية فعلاً مستقلة إسماً» وذكر الكثير من النعوت الظالمة لمحمود المنتصر ثم أتى إلى بيت القصيد وقال: إننا نهدف للتعاون مع الوطنيين الليبيين أمثالك لإقامة جبهة وطنية من السياسيين الليبيين ذوي التوجهات القومية العربية لتقف سداً أمام هرولة محمود المنتصر بليبيا نحو مصير غربي مجهول.

وكنت أستمع لحديث زكريا في هدوء وتعجب، وأزعجني وآلمني أن يفكر سياسي ذكي حصيف بهذه الأفكار التي لا شك جاءته من مخابراتهم السخيفة. شكرته على صراحته واهتمامه وقلت: أرجو أن يتقبل صراحتي لما خبرت فيه من روية وسعة صدر وواقعية، قلت: إن أغلب ما سمعته منه لا يستند لأي أساس من الصحة وما قيل له عن محمود المنتصر إما نابع عن سطحية أو جهل متعمد برغم صداقتي لمحمود

المنتصر واختلافي معه في بعض من توجهاته السياسية فإنني أتفق معه في صواب تعاوننا مع الغرب ولكن ضمن إطار أفضل، ولكنني أكدت له أن المنتصر ليبي وطني ولا يحمل لمصر أي عداء، وهو واقعي في سياسته ولن يجدد المعاهدة البريطانية لأن تجديدها وقع منذ سنتين وقام به محمد بن عثمان سنة 1962 م (**عشر سنوات بعد التوقيع على المعاهدة**). وكذلك فمحمود المنتصر هو الذي أدخل ليبيا إلى جامعة الدول العربية إبان وزارته الأولى سنة 1952 م وليس من المعقول أن يعود للحكم ليخرج ليبيا من الجامعة. أما تعاونكم مع الوطنيين الليبيين لإيقاف هرولة ليبيا نحو مصير غربي مجهول فإن ليبيا مستمرة في تعاونها مع الإخوة العرب وهي سائرة على درب قومي عربي وهي بأيدي أمينة من الملك إدريس ورئيس وزرائه وزملائه أمثال مازق والقلهود. **واسمح لي يا أخ زكريا أن أكرر لك قولاً قلته للرئيس جمال عبد الناصر منذ سنين "إن جاءكم ليبي يدّعي أنه أكثر عروبة ووطنية وصدقاً من إدريس السنوسي فلا تصدّقوه ولو كنت أنا ذلك المدعي، واسمح لي يا أخ زكريا أن أقدم لك نصيحة مخلصة " اطمئنوا لإخوانكم وجيرانكم في ليبيا ولا تحملوا أنفسكم مشقة التدخل في شؤونهم ودعوهم يدبروا أمورهم فيما بينهم"**.

وبدا على الوزير **محي الدين** علامات من يفكر فيما سمع ويتشكك فيما قرأ من تقارير وشعرت بأنه فوجئ بعكس ما كان يتوقع وودعني قائلا: أشكرك على صراحتك وسأفكر فيما سمعته منك.

وعند عودتي لطرابلس نقلت ما جرى لي في القاهرة إلى المنتصر وأنهيت عرضي قائلا إنني لا أريد على ما عرضته عليه شكراً ولا أهدف منه دساً ولكنني رغبت أن أحذره مما يشاع عنه لعله يعالج الأمر بالإكثار من البيانات الشعبية والحديث للشعب منه ومن زملائه الوزراء بشرح سياسته الوطنية فيكذّب ما تدعيه ألسنة السوء ويعيد ثقة الليبيين في حكومتهم وثقة الجيران لوطنية الليبيين ملكا وحكومة وشعبا.

لقد أشعرني لقائي مع السيد زكريا محي الدين بجلاء بأن عهد التدخل المصري في الشأن الليبي قد بدأ بالفعل وأن الرئيس جمال عبد الناصر أو أجهزة مخابراته سينتهزون أزمة زعزعة الثقة بين الشعب الليبي وحكومته والظروف الحرجة التي يواجهها محمود المنتصر لإحراجه ثم إخراجه أو إخضاعه.

ولم يكد المنتصر ينتهي من تهدئة الخواطر وإيقاف أعمال الشغب حتى بدأ

إصلاحاته الإدارية المنتظرة منه وهو السياسي المخضرم الشديد في محاربة الفساد الحريص على هيبة الحكم وحسن سمعته. فبدأ بإيقاف المرتبات التي كانت تصرف لموظفي الولايات وأعضاء المجالس التشريعية الولائية والتي استمر دفعها بدون سند قانوني بعد زوال النظام الاتحادي. وأجرى تعديلات في الوظائف الحكومية الهامة بإسناد بعضها لذوي الكفاءة والنزاهة واستبعد بعضاً ممن وصلوا إلى مناصبهم بمؤهلات المحسوبية، ثم أعاد تنظيم مجلس العطاءات العامة للدولة لضمان النزاهة والكفاءة، فقوبلت أعماله هذه قبولا حسنا من الشارع الليبي، ثم كلف وزير الخدمة المدنية عبد الله سكتة، وهو الخبير في شؤون التوظيف والموظفين والإدارة العامة عموما، كلفه باقتراح كافة الوسائل التي تحسّن الأداء الوظيفي، كما قام بإدخال لوائح وتنظيمات جديدة عليه، وعلى العموم ظهر جو من الثقة بكفاءة الحكم ونزاهته. غير أن بعض الإذاعات العربية، لا سيما صوت العرب، استمرت في بث بذور الشك وإشاعات الرجعية والتوجهات الغربية للمنتصر وحكومته مما جعل بعضاً من أنصار التوجه القومي العربي بين الشباب المثقف تساورهم الشكوك والهواجس نحو حكومة بلادهم.

وظلت هواجس الشباب والطلبة وشكوكهم في توجهات حكومة بلادهم كالجمر تحت الرماد، أشعلها ذلك الخطاب الناري الذي ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر يوم 22 فبراير سنة 1964م الذي هاجم فيه وجود القواعد الغربية على التراب الليبي ووصفها بالخطر على الأمة العربية وطالب بتصفيتها.

خلفية خطاب الرئيس جمال عبد الناصر (22 /2 /1964م) والأسباب الحقيقية لدوافعه

منذ أواخر الخمسينيات بدأ الرئيس عبد الناصر بإلقاء خطب نارية تعرض فيها لأنظمة وحكام عرب ابتداء من حكام العراق عندما أصبح حلف بغداد حقيقة واقعة فهاجم حكام الدول المشتركة فيه هجوماً لا هوادة فيه (بذلنا زملائي وأنا جهوداً كثيرة لرأب الصدع العميق بين عبد الناصر ونوري السعيد سنتي 1955/ 1956م دون جدوى) وأعقب ذلك قيام وحدة سورية مصرية سنة 1958 استمرت إلى سنة 1961 م، ربما أسقطها انسحاب حزب البعث السوري من حكومة الوحدة. وأحدث سقوط الوحدة مع سوريا جرحاً عميقاً في نفس الرئيس جمال عبد الناصر. وفتح بينه وبين الحكم البعثي الجديد في دمشق سلسلة من الحملات القاسية بلغت أوجها في قمة شتورة

(أغسطس1962 م) واستمرت حرب الخطابات النارية وإذاعات أحمد سعيد من صوت العرب تهاجم العراق وسوريا والمملكة السعودية بضراوة واتهامات وتجريح. وردت سوريا والعراق بالمثل بإذاعات نارية لا تقل ضراوة وتجريحاً ودخلت العلاقات العربية العربية في خضم مريع من التدهور. ثم فجأة حدث انقلاب في العراق سنة 1963م وتولى عبد السلام عارف الحكم منفرداً وأقصى بقايا شركائه البعثيين، ثم تودد لعبد الناصر فعاد الانفراج إلى العلاقات المصرية العراقية، بينما استمرت المعارك الكلامية بين مصر من جهة وسوريا والأردن والسعودية من جهة أخرى. ثم حدثت مفاجأة من جمال عبد الناصر أثناء خطابه في بور سعيد 23 / 12 / 1963 م أثناء هجوم عنيف على السعودية (بسبب حرب اليمن) وعلى حزب البعث السوري، وإذ به ينقلب إلى الحديث عن مشروع إسرائيل لتحويل مجرى مياه نهر الأردن ويدعو لعقد قمة عربية عاجلة لأنه «لا اجتماعات وزراء الدفاع العرب ولا مجالس الدفاع العربي تستطيع معالجة هذا الموضوع الخطير» وختم كلامه «بأنه سيجتمع معهم جميعاً على الرغم من كل شيء» وقبل رؤســاء وملوك العرب دعوة الرئيس عبد الناصر وبدأت سلسلة من القمم عقدت أولها في القاهرة يوم 13 / 1 / 1964 م «تلك القمة التي حضرها ولي العهد الليبي ورئيس الوزراء فكيني نيابة عن الملك».

المزايدات السورية على الرئيس عبد الناصر:

أثناء الصراع العربي والمواجهات والمزايدات ومحاولات رئيس سوريا أمين الحافظ إحراج الرئيس جمال عبد الناصر، إذ نادى الرئيس الحافظ الحكومات العربية إلى القيام بعملية عسكرية عربية لمنع إسرائيل من تنفيذ مشروعها بتحويل مجرى نهر الأردن. وسارعت وسائل الإعلام السوري دعمها لهذا التوجه الخطير وتأييد استعمال القوة لردع إسرائيل فأججت المشاعر العربية ودعمها لهذا التوجه الخطير، وأحرجت مصر التي كانت قلقة من أي عمل منفرد ضد إسرائيل خشية جر الجيش المصري إلى معركة لم يكن مستعداً لها. ويبدو أن الرئيس عبد الناصر واجه المزايدات السورية باعتماد سياسة عربية هي نوعاً من سياسة الاحتواء لمنع المضاعفات التي بدأت تحيط بنظامه وتجنباً لمغامرات وخيمة العواقب. وهذا ما جعله يدعو إلى قمة القاهرة يناير 1964م.

خطاب الرئيس عبد الناصر في ذكرى الوحدة:

على إثر أعمال الشغب والمظاهرات العارمة والهياج الشعبي الليبي واستقالة رئيس الوزراء فكيني، السياسي الشاب الواعد، وعودة المنتصر المخضرم إلى الحكم وهو السياسي الذي لم تكن القاهرة ترتاح لسياسته (مقابلتي مع زكريا محي الدين) فكر الرئيس عبد الناصر في مناورة ذكية توفر له ذريعة وجيهة يستند إليها تبريراً لتجنب مواجهة إسرائيل في معارك قبل أن يستعد جيشه لها فانتهز فرصة خطابه 22 / 1 / 1964 م **في ذكرى قيام الوحدة بين مصر وسوريا، تعرض للقواعد الأجنبية في ليبيا فقال: إن الشعب العربي ينتظر اليوم الذي تحتفل فيه الأمة العربية بالجلاء الكامل للقواعد الأجنبية لأن القواعد الموجودة في ليبيا هي نتيجة الاستعمار وأنها خطر على الأمة العربية كلها، وأضاف إن الحكومة البريطانية تحاول تجديد الاتفاقية مع ليبيا وتساءل في خطابه كيف يمكن للجيش المصري والجيوش العربية أن تواجه إسرائيل وهناك قواعد إنجليزية - أمريكية على الحدود المصرية الغربية؟**

كان خطاب الرئيس جمال عبد الناصر لا شك تدخلا سافرا في شؤون الدولة الليبية وحاول عرضه كنذير من خطر يهدد الأمة العربية نتيجة ارتباطات ليبية بريطانية أمريكية وقواعد للدولتين على التراب الليبي، وهو يخشى تمديد الاتفاقات وتفعيلها ضد الأمة العربية. وهو كذلك، في واقع الأمر، خطاب تحذير علني من خطر لا وجود ولا مبرر له (كما سأبين في الصفحات الآتية).

وبالرغم مما تقدم فقد بادر مجلس الوزراء الليبي وأصدر بيانا علنيا «**أكد فيه بأن ليبيا تتبع سياسات تستلهم الطموحات العربية والنهج الإسلامي. ولقد كانت فعاليات وجهود الوفد الليبي أثناء مؤتمر القمة العربية المنعقدة في القاهرة مؤثرة وخير دليل على نيتها في تحرير فلسطين المحتلة، وعزمها وإيمانها في تحقيق الأمن، والحرية والتكامل العربي. كما أن موقف ليبيا أثناء أزمة السويس دليلا قويا على إيمانها بأن أي اعتداء على أي من الدول العربية هو بمثابة اعتداء عليها.**

ولقد وافقت ليبيا الرئيس جمال عبد الناصر الرأي بأن أمن الأمة العربية يتصدر سلامة دولة بمفردها. كما أكدت ليبيا بأن القواعد الأجنبية لن تكون أبدا عائقا في طريق النضال العربي المشترك لتحقيق الوحدة ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية، كما أكد المجلس بأنه ليس هناك أية نية أو حتى مجرد التفكير بتجديد أو تمديد الاتفاقيات مع

الولايات المتحدة وإنجلترا وأن القواعد الموجودة على التراب الليبي لن تشكل أي تهديد ضد أية دولة عربية شـقيقة.»

وقد قوبل بيان الحكومة باستحسان شعبي عام وترحيب حار من الصحافة.

أود أن أتوقف قليلاً بتحليل مضمون الخطاب والدوافع الحقيقية التي دعت الرئيس جمال عبد الناصر لإلقائه في تلك الظروف الليبية القلقة.

أ) يعلم الرئيس جمال عبد الناصر علم اليقين أن القواعد البريطانية في ليبيا لم تستعمل ضد مصر إبّان الاعتداء الثلاثي سنة 1956 م، فهو قد شكر الملك إدريس على موقف ليبيا المشرف لمنع بريطانيا من استعمال قواعدها في ليبيا للهجوم على مصر إذ جاء هذا الشكر في خطاب الرئيس عبد الناصر الذي ألقاه على جموع الشعب المصري في بور سعيد يوم 24 / 12 / 1957 م، بل لقد استشهد الرئيس عبد الناصر بالتقرير السري الذي وضعه قائد الحملة البريطانية الفرنسية الجنرال السير «تشارلز كيتلي» وفيه أكد أن الحكومة الليبية جمّدت القواعد البريطانية في ليبيا ومنعتها من الاشتراك في الهجوم على مصر، وهو يعلم كذلك أن بنود المعاهدة تمنع استعمال القواعد البريطانية ضد أية دولة عربية.

ب) يعلم الرئيس جمال عبد الناصر تمام العلم أن الاتفاقية الليبية الأمريكية لتأجير قاعدة الملاحة تمنع منعا باتا استعمالها هي والقوات المرابطة فيها ضد أية دولة عربية، وتفصيل ذلك أنني أعلمته (يونيو 1954 م) بأننا سنفاوض الولايات المتحدة الأمريكية على تأجير قاعدة الملاحة لحاجتنا الملحة لتمويل إعادة بناء الوطن وتنمية موارده. ولقد شجعني على الاتفاق مع أمريكا ووعدته بإطلاعه على صورة من الاتفاقية قبل التوقيع عليها. وبعد انتهاء المفاوضات استضفت عضو مجلس الثورة المصري حسن إبراهيم في المقر الصيفي لرئيس الوزراء بالجبل الأخضر وأطلعته على صورة من الاتفاقية قبل التوقيع عليها فلم يجد بها أي بند أو إشارة تمس سلامة مصر والبلاد العربية ونقل رأيه هذا إلى الرئيس جمال عبد الناصر الذي شكرني وأمر وسائل الإعلام المصري بعدم التعرض للاتفاقيـة بأي نقد[1].

---

(1) أنظر كتاب صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي صفحة 170 / 171.

ج) لا شك أن الرئيس جمال عبد الناصر كان على علم بأن الوزارات الليبية التي عقدت معاهدة مع بريطانيا واتفاقية تأجير قاعدة الملاحة مع الولايات المتحدة اضطرت إلى ذلك لأسباب صعوباتها المالية القاهرة. وقبلها الشعب الليبي على مضض ولكن على أمل التخلص من قيودها في أول فرصة مؤاتية.

ويعلم الرئيس بلا شك أن الحكومة الليبية كانت قد بدأت محاولاتها لإنهاء القواعد قبل مدتها التي تنتهي في (ديسمبر 1971 م).

كما أنه، لا شك، قد علم من وزير داخليته والمسؤول الأول عن مخابراته زكريا محي الدين ما أكدته له أن محمود المنتصر لم يؤتَ به لتجديد أو تمديد المعاهدة أو الاتفاقية (لقائي مع زكريا محي الدين السابق الإشارة إليه).

د) كان الرئيس جمال عبد الناصر على علم تام ومعرفة تفصيلية دقيقة بأن لا الجيش المصري ولا الجيوش العربية على مقدرة للدخول في قتال مع إسرائيل، وقد صرح هو بذلك بمجلس الجامعة العربية عندما حاول اللواء أمين الحافظ (رئيس سوريا) إحراجه والمزايدة عليه باقتراحه القيام بعمل عسكري عربي مشترك لمنع إسرائيل من تحويل مجرى نهر الأردن، وأذهل الرئيس عبد الناصر الملوك والرؤساء الحاضرين عندما أعلن «بشجاعة وواقعية» أن الجيش المصري غير مستعد للقتال، وبعد اجتماعات مطولة وافق مجلس الجامعة على خطة تسليح الجيوش العربية لمدة عشر سنوات.

إذن ما هو هدف الرئيس جمال عبد الناصر من خطابه؟

أغلب ظني أن هـدف ما جاء في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر هو الحصول على ذريعة يستتر وراءها لتبرير موقفه أمام الجماهير العربية لـتأخير أية مواجهة عسكرية مع إسرائيل إلى أن يستعد جيشه ويستكمل تسليحه. فقد أقنع الملوك والرؤساء بمجلس الجامعة بضرورة تأجيل المواجهة مع إسرائيل لعشر سنوات، وهو الآن يتستر أمام الشعوب العربية بالمعاذير الواردة في خطابه.

ويهدف كذلك بذريعته هذه التنفيس عن احتقان وغضب الشعوب العربية من تباطؤ حكوماتها في ردع إسرائيل.

فإذا أحدث خطابه زعزعة في ثقة الشعب الليبي بقيادته وأذكى جمر القلاقل التي تمكنت الحكومة الليبية من إخمادها مؤقتا فتلك ثمرة إضافية قد تساعد الحركة القومية العربية داخل المجتمع الليبي...

وتزامنت مع خطاب الرئيس جمال عبد الناصر حملة إعلامية شرسة في الصحافة والإذاعات المصرية، وفاز صوت العرب ومروجه أحمد سعيد بقصب السبق في حملات التشهير والتجريح اتجاه رئيس الحكومة الليبية واستمرت حركات الدعاية الجارحة ضد ليبيا وخطر القواعد الأجنبية على الأمة العربية بضراوة وتركيز لم يسبق لهما مثيل، وسرعان ما ظهر تأثير خطاب الرئيس وما صحبه وتبعه من حملات ظالمة على طبقات الشعب ونوابه وعلى الصحافة الليبية التي توسعت وازدهرت وتنوعت مشاربها وتوجهاتها (بعد الخطوات التحررية التي قامت بها حكومة فكيني سنة 1963م).
وقد أيدت الصحافة خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بحماس وأعطت انطباعا بأن إثارة موضوع القواعد والعمل على التخلص منها إنما جاء نتيجة لتدخل الرئيس عبد الناصر ولم تنصف الصحافة الليبية السياسيين الليبيين الذين كانوا يتحينون فرص التخلص من الارتباطات الغربية وقيود القواعد العسكرية خصوصا عندما أتيحت لليبيا موارد جديدة من النفط كمورد وطني لموازنات الدولة والإعمار.

وكان لخطب عبد الناصر النارية ومناداته بالقومية العربية، وكذلك استغلال الدعاية المصرية، على الأخص أحمد سعيد وصوته العربي، أثر بالغ على تداعيات الأحداث الدامية التي حدثت على الساحة السياسية الليبية وتصويرهم لتلك الأحداث كأنها انتفاضة شعبية ضد ما زعموا من فساد الحكم الليبي وقيود القواعد الاستعمارية. كل هذه العناصر تضافرت على آفاق وميادين السياسة الليبية وكونت لدى بعض طبقات الشعب ولاء ذي لون غير ليبي ينافس الولاء الوطني الليبي.

ولم تمض إلاّ أيام قليلة بعد هذه التطورات إلاّ وشرع البرلمان الليبي في عقد اجتماعات للنظر في موضوع القواعد الأجنبية، فعادت كتلة من النواب المعارضين عن إضرابهم ومقاطعتهم لجلسات مجلس الأمة (محمود صبحي، بشير المغيربي، زميط، الرماش، السايح فلفل) وكانوا قد قاطعوا جلسات مجلس النواب على اعتبار أن اجتماع البرلمان خارج العاصمتين مخالف للدستور.

وتجاوب رئيس الحكومة مع نواب الأمة آملا أن تعاونه مع النواب ونهجه سياسة تصفية القواعد بالتفاوض مع الولايات المتحدة وإنجلترا هي فرصة ذهبية لتعديل ما لصق باسمه من أنه المسؤول عن إبرام المعاهدة البريطانية، وكذلك أملا في محاولة وطنية جادة لاستعادة ثقة الشباب المثقف في حكومته واستعادة ولائهم لوطنهم.

وفي سياق تعاون المنتصر مع نواب الأمة ومحاولة الاتفاق معهم على أهداف

سياسية وطنية في معالجة قضية القواعد الأجنبية أعلن محمود المنتصر في (9 مارس1964 م) أن حكومته طلبت الدخول في مفاوضات مع إنجلترا والولايات المتحدة لتقرير مصير القواعد واتفق مع النواب على الخطوات الآتية:

أ) يعلن رئيس الحكومة للبرلمان مبدأ إلغاء المعاهدات وتصفية القواعد.

ب) يعطي البرلمان الحكومة فترة للمفاوضات مع بريطانيا والولايات المتحدة. وتقدم الحكومة إلى البرلمان تقريراً عن مفاوضاتها قبل انتهاء الدورة البرلمانية بشهرين (أي قبل سبتمبر1964 م).

ج) إذا تبيّن في نهاية الفترة «فقرة ب» فشل المفاوضات، يقوم البرلمان باتخاذ قرار إلغاء معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا واتفاقية قاعدة الملاحة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ووافق البرلمان بمجلسيه على هذه الخطوات.

د) وبدأت الحكومة الليبية محادثات مكثفة مع السفارتين البريطانية والأمريكية ويظهر من الوثائق السرية للسفارتين أن بريطانيا تجاوبت بقبول مبدئي، فهي كانت تحاول منذ أمد تقليص وجودها العسكري في ليبيا، ولذلك سرها أن جاء توجه الحكومة الليبية متمشياً مع توجهاتها.

أما السفارة الأمريكية فقد اتخذت موقفا فاترا وعددت الصعوبات التي تسببها تصفية قاعدة الملاحة «ويلس» قبل نهاية المدة المتفق عليها في الاتفاقية كما لمّح السفير بأن تدخل مصر في شؤون ليبيا هو الذي أثار هذه المشكلة.

(علمت آنذاك من الأستاذ منصور رشيد الكيخيا وكيل وزارة الخارجية آنذاك أن الأمريكان لمحوا بأنهم سيتدخلون عند الرئيس عبد الناصر لتحذيره من التدخل في الشؤون الليبية الأمريكية).

كان الملك في مدينة البيضاء وكذلك كانت الحكومة تواصل اتصالاتها وحوارها مع نواب الأمة في جلسات علنية بنشاط وجدية، ولكن هذا لم يثن المتظاهرين، وأغلبهم من المتأثرين بحملات صوت العرب الضارية وعمت التظاهرات أغلب المدن الليبية، وفي مدينة البيضاء وعلى مسمع من الملك وكبار المسؤولين، تعالت هتافات المتظاهرين الصاخبة مشتملة على عبارات نابية ظالمة تمس الملك وزعماء البلاد، ولا شك أن بعض هذه الهتافات بلغت مسامع الملك فكان وقعها عليه أليماً أثار القلق والهواجس في نفسه وبدأ يتساءل: هل فقد تقدير شعبه وولائه بعد ما بذله من عناء

وجهد ومصارعة للأحداث والمؤامرات إلى أن وصل بوطنه إلى بر الأمان ونعمة الاستقلال؟

ثم كانت هرولة رئيس وزرائه، موضع ثقته وتقديره، لمجرد سماع خطاب الرئيس المصري محاولاً إرضاءه ببيان سياسي هام يعلن فيه عن تبديل محوري في سياسة البلاد الخارجية دون علمه هو (ملك البلاد). ويبدو أن هرولة رئيس الوزراء كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير وجعلت الملك الورع الزاهد يتخذ قرار التنحي.

في يوم 18 مارس عام 1964م استدعى الملك رئيس الوزراء ورئيسي مجلسي الشيوخ والنواب وأبلغهم عزمه على الاستقالة ورد البيعة إلى الشعب، ولم يقبل منهم أي رجاء بالعدول أو تأجيل قراره، ثم غادر مدينة البيضاء إلى مسكنه الخاص بضواحي طبرق وطلب من رجال خاصته إعداد العدة للانتقال برّا إلى المدينة المنورة (هذا ما سمعته منه لدى اجتماعي المطوّل به بعد رجوعه عن الاستقالة).

وأسرع كبار رجال الدولة والوزراء والشيوخ والنواب إلى طبرق وحاول رئيس الوزراء ورئيس الشيوخ والنواب إقناع الملك بالعدول عن استقالته والبقاء في وطنه وعلى رأس دولته، ولكن دون جدوى. وانتشر خبر الاستقالة بين جماهير الشعب بعدما أذيع عبر الإذاعة المصرية من القاهرة 20 مارس، فاستيقظت الجماهير من غفوتها وهبّت وانقلبت المظاهرات التي كانت تهتف وتحتج على الحكام إلى أمواج متلاطمة من الكتل البشرية زاحفة من جميع أرجاء البلاد على مسكن الملك، محيطة به مهددة بمنع الملك من مغادرة الوطن، معبّرة عن تمسّكها به. ثم اتجهت بعض المظاهرات في مدينة البيضاء إلى مباني الحكومة باحثة عن الوزراء الذين أغضبوا ملكهم وجعلوه يرد بيعتهم.

وأمام هذه المظاهرة الشعبية الجياشة وهدير الشعب وهتافاته واستماتته تمسكا به ملكا وأبا للشعب وقائدا لمسيرته، وأمام ما سمع من تهديد الجماهير للوزراء والمسؤولين عقابا لما عملوا من إغضابهم له، ظهر أمام الملك شبح ثورة عارمة وقلاقل وشغب لا يعلم، إلا الله، عاقبتها. فتغلبت حكمته وحرصه على شعبه ووطنه، فخرج للجماهير وألقى فيهم خطابا أبويا عاطفيا شكرهم على شعورهم الكريم وإخلاصهم العظيم، وأكد لهم أنه غير غاضب على وزرائه والمسؤولين، وإنما فكر في الاستقالة لكبر السن وعجز الشيخوخة وحرصه على أن تكون خدمته لشعبه كاملة غير منقوصة بعجز أو وهن، ثم وعدهم بأن لا يفارق شعبه ما دام حيا. وكان لوقع خطاب

الملك على جماهير الشعب وقع السحر، كما كان له صدى استحسان عام وسرعان ما عادت المياه إلى مجاريها، وتعزز مركز المنتصر بعدما أظهر الملك ثقته في حكومته.

وبانتهاء عاصفة استقالة الملك ثم رجوعه عنها تحت ضغط جماهير الشعب وعودة الهدوء إلى الساحة السياسية الليبية، انصرفت الحكومة إلى تصريف شؤون الإدارة: فأجرت عملية الإحصاء السكاني العام استعدادا لتوزيع الدوائر الانتخابية ثم أصدرت قانونا جديدا للانتخابات حددت فيه عدد الدوائر بـ 103 دوائر بدلا من 55 دائرة، لكنها جعلت فترة الترشيح يوما واحدا وحددته للانتخابات القادمة يوم 27 / 9 / 1964 م، ثم عاد رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى المفاوضات التي كانا قد بدآها مع بريطانيا والولايات المتحدة، واستمرت عدة أشهر بتقدم جد بطيء وسيطر عليها اتخاذ الولايات المتحدة سياسة المماطلة والتسويف بعدما تبين لها أن الملك لم يكن راضيا عن الانسياق للضغوط المصرية ورغبته أن تستمر الاتفاقية الليبية الأمريكية إلى نهاية المدة المتفق عليها دون تجديد أو تمديد خلافا لرغبة رئيس الوزراء ووزير الخارجية بأن تكون المفاوضات لإنهاء الاتفاقية في مستقبل قريب وإلحاحهم لكي توافق الولايات المتحدة على أن يكون موضوع التفاوض محصورا في إجراءات تصفية القواعد ضمن مدة قصيرة يتفق عليها.

ولقد وجدت في عشرات الوثائق السرية الأمريكية تفاصيل مناورات التسويف ومحاولة إقحام الملك في التفاوض من جهة والتفاوض مع رئيس الوزراء ووزير خارجيته من جهة أخرى محاولة الاستفادة من السير على دربين، كما وجدت في أكثر من وثيقة توجيه الملك للسفير الأمريكي إلى التفاوض مع الحكومة وظهر من المذكرات السرية أن الحكومة الأمريكية كان همها الأول هو الإبقاء على قاعدة ويلس إلى آخر يوم من مدتها كما ورد في الاتفاقية، غير عابئة بحرج الحكومة الليبية أمام مطالب الشعب في إنهاء القواعد الأجنبية فورا من على التراب الليبي، وما سيترتب عن تجاهلهم للمطالب الليبية الشعبية، وتعاليمهم وعنادهم من كراهية وعداوة للولايات المتحدة.

وفي أغسطس سنة 1964 م أدلى رئيس الوزراء قبيل سفره إلى الإسكندرية مرافقا الملك لحضور قمة مجلس الجامعة العربية(5 - 11 سبتمبر 1964 م) بحديث بالإذاعة إلى الشعب الليبي تحدث فيه بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قبلتا مبدأ الانسحاب وأن لجنة ليبية بريطانية قد شكلت لتحديد الانسحاب كما ذكر أن دراسات

تصفية قاعدة ويلس الأمريكية قد بدأت. وأنه سيتم في أوائل سنة 1965 م الاتفاق على الموعد النهائي للانسحاب من قاعدة ويلس.

سارعت السفارة الأمريكية وقدمت مذكرة لرئيس الوزراء صححت فيها ما قاله على أنه سيتم في أوائل سنة 1965 م الاتفاق على الموعد النهائي للانسحاب من قاعدة ويلس، واعترضت السفارة بأن هذه الجملة تعطي انطباعا أكثر تفاؤلا مما وافقت الولايات المتحدة عليه.

ويمكن للقارئ أن يرجع إلى النص الإنجليزي الذي نشر بالملحق رقم (4).
والذي أورد ترجمته هنا:

ترجمة نص الوثيقـة المرفقة تحت ملحق رقم (4)

سـري

برقية جوية أ - 65

من طرابلس

سياسـي

1. تصريح رئيس الوزراء المنتصر بتاريخ 22 أغسطس حول مفاوضات القواعد

ألقى رئيس الوزراء بتاريخ 22 أغسطس خطابا عبر الإذاعة شرح فيه وضع مفاوضات القواعد مع كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وأعلن أن كلا البلدين قبل بمبدأ الانسحاب. وقال إنه تم تشكيل لجنة فرعية مشتركة لوضع تفاصيل الانسحاب البريطاني، ثم أعلن عن مشروع دراسات تصفية (قاعدة ويلس). (غير محذور)

تعليق: كان تصريح المنتصر كما هو متوقع تقريبا، ومن شأنه أن يساهم في تخفيف الضغوط على الولايات المتحدة خلال الأشهر القادمة. إلاّ أن تصريحه حول: التوصل إلى اتفاق مع بداية العام المقبل يذهب إلى أبعد من الموقف الليبي الأمريكي المتفق عليه، وستكون النتيجة على الأغلب أن الشعب الليبي سيتوقع تقدما في المفاوضات أكثر مما يسمح به موقف الولايات المتحدة. ولكن يمكننا أن نتوقع مهلة من الوقت قد تمتد لأربعة أشهر قبل أن تستأنف ضغوط حقيقية داخلية وخارجية.

(سري)

تصفية قاعدة ويلس الأمريكية قد بدأت. وأنه سيتم في أوائل سنة 1965 م الاتفاق على الموعد النهائي للانسحاب من قاعدة ويلس.

سارعت السفارة الأمريكية وقدمت مذكرة لرئيس الوزراء صححت فيها ما قاله على أنه سيتم في أوائل سنة 1965 م الاتفاق على الموعد النهائي للانسحاب من قاعدة ويلس، واعترضت السفارة بأن هذه الجملة تعطي انطباعا أكثر تفاؤلا مما وافقت الولايات المتحدة عليه.

ويمكن للقارئ أن يرجع إلى النص الإنجليزي الذي نشر بالملحق رقم (4). والذي أورد ترجمته هنا:

ترجمة نص الوثيقــة المرفقة تحت ملحق رقم (4)

ســـري

برقية جوية أ - 65

من طرابلس

ســياســي

1. تصريح رئيس الوزراء المنتصر بتاريخ 22 أغسطس حول مفاوضات القواعد

ألقى رئيس الوزراء بتاريخ 22 أغسطس خطابا عبر الإذاعة شرح فيه وضع مفاوضات القواعد مع كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وأعلن أن كلا البلدين قبل بمبدأ الانسحاب. وقال إنه تم تشكيل لجنة فرعية مشتركة لوضع تفاصيل الانسحاب البريطاني، ثم أعلن عن مشروع دراسات تصفية (قاعدة ويلس). (غير محذور)

تعليق: كان تصريح المنتصر كما هو متوقع تقريبا، ومن شأنه أن يساهم في تخفيف الضغوط على الولايات المتحدة خلال الأشهر القادمة. إلاّ أن تصريحه حول: التوصل إلى اتفاق مع بداية العام المقبل يذهب إلى أبعد من الموقف الليبي الأمريكي المتفق عليه، وستكون النتيجة على الأغلب أن الشعب الليبي سيتوقع تقدما في المفاوضات أكثر مما يسمح به موقف الولايات المتحدة. ولكن يمكننا أن نتوقع مهلة من الوقت قد تمتد لأربعة أشهر قبل أن تستأنف ضغوط حقيقية داخلية وخارجية. (سري)

2. رسالة الحكومة الليبية بتاريخ 22 أغسطس

قبيل إلقاء رئيس الوزراء كلمته استدعت وزارة الخارجية السفير (لايتنر) لتسليمه رسالة تطالب باستئناف المفاوضات في القريب العاجل من أجل التوصل إلى تفاهم متبادل حول موعد استكمال الانسحاب من ويلس حتى يمكن التوصل إلى اتفاق نهائي مع بداية عام 1965 م. ورد السفير في وقتها بأن الاتفاق غير ممكن الآن وأن طلب الحكومة الليبية يعد خرقا لالتزام رئيس الوزراء بعدم الضغط من أجل استئناف المحادثات حتى عام 1965 م.

تعليق: يبدو أن رسالة الحكومة الليبية كانت محسوبة لإعطاء إشعار مبكر بالعبارة المثيرة للجدل الواردة في خطاب رئيس الوزراء (أنظر الفقرة 1 أعلاه) إلا أن الرسالة والتقديم الشفوي لها من قِبل وكيل الوزارة (الغناي) ذهبا إلى أبعد مما ذهب إليه خطاب رئيس الوزراء بالتقدم رسميا بطلب استئناف المفاوضات.

(سـري)

3. حديث السفير مع رئيس الحكومة بتاريخ 24 أغسطس

ترتب على خطاب رئيس الحكومة ورسالة وزارة الخارجية أن السفير سعى إلى مقابلة مع رئيس الحكومة (وتمت فعلا بتاريخ 25 أغسطس) لتوضيح أن تصرفات الحكومة الليبية والتصريحات كانت مخالفة لتطمينات المنتصر التي أعطاها للسفير بتاريخ 10 أغسطس (ويكا رقم 32). فقد أكد السفير أن الولايات المتحدة لم تحدد موعدا في عام 1965 م يمكن أن تبدأ فيه المناقشات، وأن تصرفات من هذا القبيل من قِبل الحكومة الليبية لا تساعد في التوصل إلى تسوية نهائية. ورد رئيس الحكومة بعدم وجود سوء فهم حيال الموقف الرسمي، وأشار إلى أنه **«غلف الحقائق بشيء من العمل»** في خطابه الموجه إلى الشعب. ولكنه رفض الإقرار بأن تقريره **«المعسول»** قد وضعنا تحت ضغوط إضافية. (نهاية ترجمة ملحق رقم 4).

ثم أردفت السفارة الأمريكية مذكرتها للوزير المنتصر بخطاب للملك، سلم له قُبيل اشتراكه في قمة الإسكندرية. وقد نشر النص الإنجليزي لهذه المذكرة تحت مسمى ملحق رقم (5).

وفيما يلي ترجمة لنص الملحق رقم (5)

سـري

برقية جوية أ - 67

من طرابلس

سيـاسـي

1. رسالة إلى الملك ورئيس الوزراء حول مفاوضات القاعدة

بناء على تعليمات من الخارجية، طلبت مقابلة مع الملك لتوضيح مخالفة طلب الحكومة الليبية باستئناف مبكر للمفاوضات وتصريح رئيس الحكومة في 22 أغسطس (راجع ويكا رقم 34) لالتزام رئيس الحكومة لنا، وأن ضغوطا من هذا القبيل ستزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاق نهائي حول ويلس.

ونظرا إلى أن الملك كان على وشك السفر إلى مؤتمر القمة فلم تتحقق المقابلة معه. ولكن رسالة بهذا المضمون أرسلت إلى الملك بتاريخ 30 أغسطس كما وجهت رسالة مماثلة إلى رئيس الحكومة وبرفقتها نسخة من الرسالة الموجهة إلى الملك. كما أرسلت إلى كل من الملك ورئيس الحكومة نسخاً من ردنا على الحكومة الليبية بتاريخ 22 أغسطس (سلم ردنا للخارجية في البيضاء بتاريخ 29 أغسطس). **(محظور)**

تعليق: سُلمت رسالة الملك في 30 أغسطس ولكن رسالة رئيس الحكومة لم تُسلم حيث إنه غادر إلى مؤتمر القمة. وعليه فإن وجهة نظرنا ستكون حية في ذهن الملك لدى وصوله الإسكندرية، وربما كان على كل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية تقديم توضيح لما يجري.

سلمت رسالة المنتصر إلى مكتبه في البيضاء في 31 أغسطس وقد وعدوا بتوصيلها إليه فوراً عبر الحقيبة في الإسكندرية. ونأمل أن تؤكد له الرسالة المماثلة الموجهة لرئيس الوزراء أننا لا نسعى إلى الوصول إلى الملك من ورائه. (سـري)

2. رد الولايات المتحدة على رسالة الحكومة الليبية بتاريخ 22 أغسطس

(راجع ويكا رقم 34)

في 29 أغسطس سلمت رسالة للخارجية الليبية تؤكد مرة أخرى أننا لسنا على استعداد لاستئناف المناقشات حول موعد الانسحاب من ويلس حتى الانتهاء من الدراسات الداخلية الأمريكية حول المسألة، أي في غضون عام 1965 م. وأشارت

الرسالة إلى أن هذه الدراسات قد بدأت وأن الولايات المتحدة تتابع الأمر بكل حسن نية. واقترحت الرسالة أن تبدأ في هذه الأثناء اللجنة الليبية الأمريكية الفرعية عملها حول التلييب. (ســري)

3. طلب من الحكومة الليبية باستعمال ويلس لرحلات الطيران المدني

في 31 أغسطس طلبت الخارجية الليبية رسميا من السفارة في البيضاء أن توافق الولايات المتحدة على استعمال قاعدة ويلس أثناء الليل للرحلات الجوية المدنية لمدة شهرين تقريبا ابتداء من سبتمبر (وذلك أثناء ترميم المدرجات في مطار إدريس). (سري) (نهاية الترجمة).

وبعد رجوع الملك ورئيس الوزراء وزملائه من قمة القاهرة استأنفت الحكومة الليبية اتصالاتها مع حكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية، وكما يظهر جليا في تقارير السفير الأمريكي لحكومته أن ورد في الفقرة الثامنة من تقريره رقم 284 المؤرخ في 22 / 10 / 1964 م ما يلي : «**تهدف استراتيجيتنا في التفاوض إلى الاتصال بالملك لإعلامه عن خططنا ومدى تقدمنا، وربما رغبت الإدارة (يعني الحكومة الأمريكية) النظر في اقتراحات بن حليم الثلاثة. صحيح أننا نتبع سياسة السير البطيء التي نصح بها الملك ولكن وفي نفس الوقت إذا رغبنا تفادي المواجهة فإن الإصلاحات الداخلية تصبح ضرورية لكي يسترد الملك التأييد الشعبي... وحتى الملوك يحتاجون لتأييد شـعبي ليظلوا، ونحن كذلك نحتاج لعلاقات ودية حميدة مع الشعب الليبي، ليس فقط أثناء بقائنا في قاعدة ويلس ولكن بعد ذلك ولمدى طويل**». (انتهت الترجمة).

وأود أن أورد هنا تفسيرا لطلاسم (تلك الفقرة من التقرير الهام) وشرحا لما ذكره من آراء تبادلتها معه. لذلك فإنني أستميح القراء عذرا لهذا العرض:

زارني السفير الأمريكي، وكنا على صلة صداقة واحترام متبادل يوم 3 / 10 / 1964 م في منزلي في طرابلس وذكرت له آرائي بصراحة حول موضوع الساعة... تصفية القواعد الأجنبية باتفاق ودي بين ليبيا والولايات المتحدة وبريطانيا، وعرضت له مشروعا من ثلاث نقاط تتلخص فيما يلي:

أ) الإعلان فورا عن اتفاق الحكومة الليبية مع حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة على تصفية القواعد وانسحاب القوات الأجنبية من التراب الليبي خلال فترة زمنية

تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات على الأكثر، وبالنسبة لقاعدة ويلس توضع تحت قيادة مشتركة ليبية - أمريكية من تاريخ الإعلان.

ب) تحت القيادة المشتركة لقاعدة ويلس وخلال مدة التصفية، يجري تقوية سلاح الطيران الليبي وتدريبه على الأسلحة الحديثة بحيث يتولى وحده ملء الفراغ عند انسحاب القوات الأمريكية.

ج) تنفيذ برنامج شامل للتنمية الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية والإعلان عنه فورا ثم البدء في تنفيذه.

وتطرقنا في اجتماعنا للحديث عن الانتخابات التي أجرتها الحكومة مؤخرا ووسائل التزوير العلني التي اتبعت وحبس المرشحين ومنعهم بالقوة من الإدلاء بأصواتهم، ومدى الغضب الشعبي العارم من استهزاء المسؤولين بالشعب وأمله في حياة نيابية صحيحة.

ثم يشرح السفير تفاصيل مقابلة ثانية معي في 22 / 10 / 1964م، وقد كنت في تلك المقابلة أشعر بتآكل دعائم النظام الملكي، كما كنت أخشى من كوارث عظيمة لن تكون عواقبها وخيمة على النظام الليبي وحده بل أن الولايات المتحدة ستكتسب عداوة الشعب الليبي، كما انتقدت بشدة تعاطي الملك مع هذه الأزمة الخانقة بوسائل رجعية اعتباطية، وكنت أهدف لتحذير الحكومة الأمريكية من مغبة تجاهل مطالب الشعب الليبي والسير وراء الملك وبعض من أنصاره الذين لا يمثلون أكثر من 2 % من الشعب الليبي.

وفيما يلي ترجمة لتقارير السفير الأمريكي لحكومته الواردة بالملحق رقم (6)

التاريخ: 3 أكتوبـر 1964 م

زرت رئيس الوزراء السابق مصطفى بن حليم يوم 1 أكتوبر وتحدثنا لمدة ساعة ونصف بصراحة فائقة حول الوضع الراهن. كان متشائما للغاية حيال الأحداث الأخيرة وأثرها في المستقبل. وهذا مختصر لآرائه التي تقدم بها بصورة سرية جدا:

1) السياسة الوحيدة المعقولة بالنسبة لليبيا، والتي لم تتبع بالكامل مع الأسف، تتطلب أكبر درجة من التنسيق الدقيق بين ثلاثة أهداف:

أ) انسحاب القواعد الأجنبية.

ب) بناء القوات المسلحة الليبية لملء الفراغ.

ج) التقدم نحو تنمية ليبيا اجتماعيا وسياسيا.

ورغم أن الحكومة الليبية لم تعلن بالتحديد عن نيتها في التنسيق بين (أ) و(ب)، فهذا ممكن طالما أنها تسعى في الوصول إلى (ج). ولكن مع الأسف ظهرت انتكاسة كبيرة في العنصر (ج). فاللجوء إلى وسائل اليد القوية لمنع مرشحي المعارضة من الترشيح في الانتخابات المقبلة كان تكتيكا خطيرا وقصير النظر. ولن يؤدي هذا إلاّ إلى الدفع بالمعارضة إلى العمل تحت الأرض مما يدفع بها إلى أحضان عبد الناصر وقوى مخربة خارجية.

2) لا شك أن الملك كان مسؤولا على القرار الذي أمر بتنفيذه رئيس الوزراء المنتصر ووزير الداخلية محمود البشتي.

3) شارك في المسؤولية على القرار وتنفيذه أيضا رئيس الوزراء بالوكالة إبراهيم بن شعبان. ويرى بن حليم أن من المستبعد أن يكون المرحوم الجنرال بوقويطين، رغم أنه لا يتورع عن استعمال قوة الشرطة، قد ألحّ على الملك باتباع هذه السياسة، مع أنه سيكون على استعداد لتنفيذها.

4) واعتبر بن حليم أن دور المنتصر مفجع كرئيس وزراء تمكّن إلى حد كبير حتى أسابيع قليلة ماضية من تحقيق هدفه في التخلص من وصمة كونه «رجل الاتفاقيات» مشيرا إلى إنجازات كثيرة حققتها حكومته. وقد ظهر متجاوبا بذكاء مع مطالب الشعب. ولكن بإخفاقه في معارضة لجوء الملك إلى وسائل الدولة البوليسية للتأثير على الانتخابات، فقد هدم المنتصر كل ما حققه وتعالى على الشعب بكل تهور.

5) الآن فقط بدأت تظهر مضاعفات الأسلوب البوليسي. كانت الفكرة منع البعثيين والشيوعيين والناصريين من أن ينتخبوا. ولكن مع الأسف الذين اعتقلوا لا تنطبق عليهم هذه التصنيفات، وإنما اعتقلوا فقط لأنهم خصوم شخصيين لأعضاء نافذين في الحكومة. فاعتقال شخصيات محترمة أمثال وزير الخارجية السابق عبد القادر العلام في بنغازي، وأحمد المختار، قريب البطل الوطني في طبرق، لن يزيد إلاّ من حنق الناس. وقال بن حليم إن الهتافات التي رفعت أمام القصر في طبرق في أعقاب اعتقال المختار لم تكن موالية للملك. (لم تتأكد لدينا هذه الاعتقالات ونشك في أن العلاّم اعتقل لأنه لم يكن ينوي دخول الانتخابات).

كانت الوسائل عموما فجّة للغاية وخالية من الذكاء. ففي إحدى المدن مثلا اعتقل أربعة من مرشحي إحدى المجموعات المعارضة للملك على التوالي، واحدا تلو الآخر، وذلك في يوم التسجيل وهو27 سبتمبر. ومن المثير أنه لم يذكر شيء عن الاعتقالات في الصحافة التي أكدت بكل تملق أن الهدوء التام يسود أجواء الانتخابات.

6) قال بن حليم إنه ذكّر وزير العدل القلهود في المطار يوم 30 سبتمبر بتلك الأيام التي دافعا فيها معاً (أثناء حكومة بن حليم) عن المسار الدستوري وسأله كيف يستطيع أن يتقبل التناقضات الحالية. وادّعى القلهود أنه لم يُستشر ولم يعلم بشيء ووافق على أن ينظر في اقتراح بن حليم وأن يفكر بالاستقالة كاحتجاج.

7) بن حليم مقتنع أن الاعتقالات لم تكن ضرورية وأنها ذات مردود عكسي حتى من منطلق الهدف المذكور لأنه كان بإمكان الحكومة أن تحصل على أغلبية مساندة من الأعضاء دون استعمال إجراءات قمعية. إن البرلمان الأمعي الذي سيبرز الآن لن ينال ثقة أحد لأنه مصنف «كأداة»، فهو أسوأ من عقيم.

أما البرلمان المنتخب بحرية وفيه معارضة حقيقية كان بإمكانه أن يخدم الحكومة الليبية بشكل أفضل. ومن المتوقع أن تتعاون هذه المعارضة بخصوص القضايا الوطنية الحقيقية، وبعد أن ينفسوا غضبهم يمكن تجاهل آرائهم بشرط تصويت الأغلبية ضدهم. والناس الذين يتفقون مع رأي المعارضة سوف يدركون أن مصالحهم كانت ممثلة في البرلمان بغير هذه الاحتمالات فسيلجأون إلى وسائل أخرى، سيئة بالنسبة لليبيا بجميع الاعتبارات. (نهاية الترجمة).

وكذلك ما نشر في التقرير بالملحق رقم (7) وفيما يلي ترجمة نص التقرير.

التاريخ: 22 أكتوبر 1964 م

زارني بعد ظهر يوم 19 أكتوبر رئيس الوزراء السابق بن حليم. كان حديثنا مشابها إلى حد ما لحديثي معه يوم 1 أكتوبر. فقد عبر عن قلقه الشديد حيال تطورات داخل ليبيا، وكان هذه المرة أكثر وضوحا منه في المرة السابقة فيما يخص التوجه الخطير الذي يسلكه الملك وحكومته، إذ يبدو أن الملك قرر استعمال صلاحياته واتباع سياسة مخالفة لإرادة الشعب. ويدعمه في ذلك حفنة من زعماء القبائل فقط. لن يؤدي هذا الوضع إلاّ إلى الإسراع بسقوط الملك حيث أنه لا يستطيع البقاء بدون دعم شعبي. والوضع خطير بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والشعب الليبي حيث أن أي اتفاقية

حول القواعد مهما كانت معقولة ستكون مرفوضة شعبيا إذا ما وافق عليها برلمان شكلي جديد. **ويشعر بن حليم أنه سيكون من قصر النظر إذا ما أخفقت حكومة الولايات المتحدة في إدراك أن إرادة الشعب والنخبة الواعية سوف تنتصر، وأن الاعتماد على الملك لن يسفر فقط عن اتفاقية قصيرة المدى بل ستكسب الولايات المتحدة عداوة القوى الليبرالية التي سوف تحكم البلد قريبا.**

ولا يعتقد بن حليم أن رئيس الوزراء المنتصر سيتخذ إجراءً عنيفاً بما فيه الكفاية لتصحيح الوضع بإقناع الملك بضرورة إعلان أن الانتخابات لاغية وإجراء انتخابات جديدة ونزيهة. والملك بلا شك لن يرى أي ضرورة لإجراء من هذا القبيل رغم أنه - مثل المنتصر - لم يوافق على الأغلب على خطة اعتقال مرشحي المعارضة في 27 سبتمبر. ولذا فيحتمل أن يوبّخ رئيس الوزراء بالوكالة المؤقت. ومن الأرجح أن الملك سيعتبر غياب الاحتجاج مؤشرا على نجاح الحكومة في استعمال وسائل اليد الحديدية. وباختصار، فبدلا من إدراك أن الثقة في الملك والحكومة الليبية قد تدنت إلى مستوى جديد، قد يتشجع الملك نتيجة الهدوء الظاهري على الاعتقاد أن بإمكانه مواصلة استعمال السلطة العرفية (الاعتباطية) خلافا لإرادة الشعب. وعبّر بن حليم عن أسفه لعدم وجود أي مقترحات بنّاءة لديه لما يمكن عمله لإنقاذ هذا الموقف المتدهور بسرعة. وبعد إلحاح أشار إلى أن الملك كان من عادته الإنصات للبريطانيين واقترح إمكانية قيام السفيرين البريطاني والأمريكي بمحاولة تنبيه الملك من مغبة تحدي الشعب... الخ.

فيما يلي تفاصيل أخرى من هذا الحديث: (الذي ورد في نفس الملحق رقم (7) سالف الذكر)

بن حليم يزور رئيس الوزراء المنتصر في لندن:

ذكر بن حليم أنه قام بزيارة خاطفة للندن لمقابلة رئيس الوزراء المنتصر في 11 أكتوبر أي يوم واحد بعد الانتخابات. وقال للمنتصر إن سمعته انهارت نتيجة ما حدث (اعتقال مرشحي المعارضة) وأن النتائج ستكون ضارة ليس فقط بسمعة المنتصر بل بسمعة الملك وليبيا بشكل عام. وأشار بن حليم أن الشعب أصيب بخيبة أمل وخاصة العناصر المتعلمة الذين لم يكونوا راضين أصلا عن التطورات التي شهدتها ليبيا. وما لم يتمكن رئيس الوزراء بعد عودته من القيام بشيء ما لاستعادة الثقة، فإن من الصعب التنبؤ بالنتائج.

ويقول بن حليم إن المنتصر أكد له أنه لم يكن على علم بالوسائل التي استعملت، ورداً على طلب بن حليم من المنتصر القيام بعمل بناء قال المنتصر: «ماذا في وسعي أن أعمله حيال ذلك؟»

وذكر بن حليم أنه لم يحدّث المنتصر عن المجموعة التي حاولت الحصول على مساندته في خطة للإطاحة بالحكومة، كما أنه لم يفصل في ما يمكن القيام به لاستعادة ثقة الشعب. وهو لا يعتقد أن رئيس الوزراء سيلح على الملك أو أن الملك سيكون ميالاً لحل البرلمان الجديد وهو، في نهاية المطاف، البرلمان الذي سعى الملك والحكومة للحصول عليه بادئ ذي بدء. (نهاية الترجمة).

عودة لمفاوضات القواعد:

واستطراداً في وصف تلك التداعيات والمناورات التي سيطرت على جو المفاوضات، ومع ازدياد التوتر في علاقات وزارة المنتصر مع الحكومة الأمريكية نتيجة لسياسة المماطلة والتسويف ومحاولات السفارة الأمريكية الاتصال المباشر مع الملك ومحاولة استغلال أي خلاف في وجهات النظر الليبية[1].

في هذه الظروف تدخل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في المعمعة وأرسل إلى الرئيس جمال عبد الناصر ما ينذره بأن استمرار إمدادات القمح والمواد الغذائية التي تقدمها أمريكا لمصر مرهون بإيقاف تدخله ضد المصالح الأمريكية في ليبيا. وكان وزير الخارجية السيد حسين مازق في القاهرة لحضور اجتماع للجامعة العربية، فاستدعاه الرئيس جمال عبد الناصر وحمله رسالة تحية أخوية لأخيه الملك إدريس مع رجائه أن لا يستعجل في إخراج القوات الأمريكية من ليبيا وينصحه بالتروي واستعمال اللين والحكمة مع الأمريكان واتباع سياسة الخطوة خطوة.

وعندما نقل مازق رسالة عبد الناصر إلى الملك إدريس استجاب لرغبة أخيه عبد الناصر وأشار على رئيس الوزراء المنتصر ترك الأمريكان وشأنهم.

«وهذا ما صرّح به السيد مازق بشجاعة أمام محكمة الشعب التي شكلها النظام الانقلابي سنة 1970 مما أغضب رئيس المحكمة الرائد بشير هوادي وحاول إسكاته،

---

(1) كان الملك يرى ترك الاتفاقية إلى أن تنتهي مدتها دون تعديل بتحديد أو تقصير بينما يرى المنتصر ومازق أن المطالب الشعبية بتصفية القواعد بأسرع ما يمكن لا يمكن تجاهلها، ولذلك فهما يلحان على اتفاق سريع بإلغاء القواعد.

ويقول بن حليم إن المنتصر أكد له أنه لم يكن على علم بالوسائل التي استعملت، ورداً على طلب بن حليم من المنتصر القيام بعمل بناء قال المنتصر: «ماذا في وسعي أن أعمله حيال ذلك؟»

وذكر بن حليم أنه لم يحدّث المنتصر عن المجموعة التي حاولت الحصول على مساندته في خطة للإطاحة بالحكومة، كما أنه لم يفصل في ما يمكن القيام به لاستعادة ثقة الشعب. وهو لا يعتقد أن رئيس الوزراء سيلح على الملك أو أن الملك سيكون ميالاً لحل البرلمان الجديد وهو، في نهاية المطاف، البرلمان الذي سعى الملك والحكومة للحصول عليه بادئ ذي بدء. (نهاية الترجمة).

عودة لمفاوضات القواعد:

واستطراداً في وصف تلك التداعيات والمناورات التي سيطرت على جو المفاوضات، ومع ازدياد التوتر في علاقات وزارة المنتصر مع الحكومة الأمريكية نتيجة لسياسة المماطلة والتسويف ومحاولات السفارة الأمريكية الاتصال المباشر مع الملك ومحاولة استغلال أي خلاف في وجهات النظر الليبية[1].

في هذه الظروف تدخل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في المعمعة وأرسل إلى الرئيس جمال عبد الناصر ما ينذره بأن استمرار إمدادات القمح والمواد الغذائية التي تقدمها أمريكا لمصر مرهون بإيقاف تدخله ضد المصالح الأمريكية في ليبيا. وكان وزير الخارجية السيد حسين مازق في القاهرة لحضور اجتماع للجامعة العربية، فاستدعاه الرئيس جمال عبد الناصر وحمله رسالة تحية أخوية لأخيه الملك إدريس مع رجائه أن لا يستعجل في إخراج القوات الأمريكية من ليبيا وينصحه بالتروي واستعمال اللين والحكمة مع الأمريكان واتباع سياسة الخطوة خطوة.

وعندما نقل مازق رسالة عبد الناصر إلى الملك إدريس استجاب لرغبة أخيه عبد الناصر وأشار على رئيس الوزراء المنتصر ترك الأمريكان وشأنهم.

«وهذا ما صرّح به السيد مازق بشجاعة أمام محكمة الشعب التي شكلها النظام الانقلابي سنة 1970 مما أغضب رئيس المحكمة الرائـــد بشير هوادي وحاول إسكاته،

---

(1) كان الملك يرى ترك الاتفاقية إلى أن تنتهي مدتها دون تعديل بتحديد أو تقصير بينما يرى المنتصر ومازق أن المطالب الشعبية بتصفية القواعد بأسرع ما يمكن لا يمكن تجاهلها، ولذلك فهم يلحّان على اتفاق سريع بإنهاء القواعد.

وكان يساعد الرائد الهوادي الرائد عمر المحيشي والذي قتل فيما بعد» على يد زملائه الانقلابيين.

ملابسات انتخابات سبتمبر 1964 م وما صاحبها من تزوير:

الانتخابات النيابية التي أجريت في سبتمبر 1964 م وما سبقها وتبعها من أعمال بوليسية رجعية من القبض على أغلب المرشحين قبل يوم الترشيح لمنعهم من ممارسة حقهم النيابي، ثم التلاعب الفاجع في عملية الانتخابات أثارت في نفسي غضبا وألما وهواجس ومخاوف من عواقبها على استقرار الوطن وعلى أسس الدولة الليبية، فقد تمخض الانتخاب المذكور وأنجب نوابا لا يمثلون إلا أنفسهم ولا همّ لهُم سوى تحقيق مطامعهم الشخصية ولا حماس لهم إلاّ الموافقة على كل ما تطلبه منهم السلطة التي أتت بهم.

ولقد قمت بمساع كثيرة وتدخل عند كبار المسؤولين محذرا إياهم من سوء عاقبة تلاعبهم بالنظام النيابي، والعواقب الخطيرة التي ستؤدي إليها فعلتهم واستهتارهم بحقوق الشعب، وفرضهم عليه نوابا لا يمثلونه ولا يثق بهم. وشمل تحذيري وإنذاري صديقي رئيس الحكومة (المنتصر) ووزير الداخلية «محمود البشتي» ووزير العدل الزميل السابق «عبد الرحمن القلهود» وغيرهم ممن كان لهم ضلع في عملية التزوير.

وأود هنا أن أترك للوثائق السرية الغربية تبيان ما سمع مني سفراؤهم من نقد وجهته لمسؤولي حكومتنا، ومن نقد لهم للتعاطي مع عملية التزوير. فالإطلاع على تلك الوثائق وما ورد فيها من حقائق هو خير دليل على مدى الإحباط الذي عانيته والمساعي التي بذلتها.

كما أود هنا أن أذكر ما توصّلت إليه من حقائق حول هذا الحدث، لا سيما ما سمعته من الملك ومن رئيس الوزراء ومن بعض الوزراء ومن عدد من المرشحين ممن قُبض عليهم ومنعوا من حقهم الدستوري.

أ) لقد سافر محمود المنتصر إلى لندن قبل موعد الانتخابات للعلاج من ضغط عال في الدم، وأوكل رئاسة الوزارة «لإبراهيم بن شعبان» وهذا في نظري أول خطأ ارتكبه المنتصر. فهو أول من يعرف أن الذي أنابه عنه رجعي التفكير عدو لأي اتجاه عربي قومي، ميال لاستعمال أشد الطرق البوليسية ووسائل القمع والقسوة ضد الجماهير (بن شعبان هو أحد زعماء الأقلية البربرية).

ب) بعد سفر المنتصر استدعى الملك بن شعبان ووجهه لمنع بعض المتطرفين خصوصا الناصريين والشيوعيين والبعثيين من الترشيح، وتراوحت مواقف رؤساء الوزارات في مدى الاستجابة لذلك التوجيه، وأذكر في انتخابات عام 1955م لم أستجب للتوجيه الملكي إلاّ في دائرة واحدة.

ولم يستجب كل رؤساء الوزارات لتوجيه الملك كما حدث هذه المرة، لا سيما بعد القلاقل والتداعيات التي سببها خطاب عبد الناصر، وانتهز بن شعبان توجيه الملك فأصدر أمره المشدد لوزير الداخلية «البشتي» بالقبض على عشرات المرشحين أغلبهم لا علاقة لهم بالفئات الثلاث التي وجه الأمر لمنعها من الترشيح. ولكنهم كانوا إما أعداء شخصيين له أو أعداء ومنافسين لأنصاره، والدليل على ذلك أن كشف المقبوض عليهم ورد فيه : **المعارض الوطني الأستاذ مصطفى بن عامر، الوزير السابق عبد القادر العلام، إبن أخ شيخ الشهداء عمر المختار السيد أحمد المختار، النواب محمد ياسين المبري، محمود صبحي، بشير المغيربي، سيف النصر عبد الجليل، المعارض الوطني مصطفى المصراتي.**

نفذ وزير الداخلية أوامر نائب رئيس الوزراء بنشاط وقسوة ظنا منه أنه ينفذ أوامر الملك. (عندما تلا سنت معه كاد يتهمني بالتآمر على الدولة).

بعد انتهاء «حفلة» القبض والحبس أثناء يوم الترشيح ثم الإفراج عن المعتقلين، بعد انتهاء عملية الانتخابات، أنجح بن شعبان من اختار واستبعد من استبعد. وعندما رجع رئيس الحكومة واجه غضبا شعبيا عاما، واحتقان مشاعر الشباب وحنق مكتوم لدى الصفوة وشعور باليأس لدى طبقات الشعب، وما منعهم من التظاهر إلاّ خشيتهم رصاص الشرطة وهراواتهم.

وتبين لي أن لا جدوى من اتصالاتي ومساعيّ لدى وزراء الداخلية والعدل وغيرهم من كبار المسؤولين، لذلك أسرعت إلى لندن علّني أوفق مع صديقي المنتصر فأحذره من مغبّة تلاعب نائبه ووزرائه وتزويرهم العلني الفاضح للانتخابات البرلمانية والعواقب الوخيمة على استقرار البلاد وعلى سمعته هو، لكنني وجدت صديقي طريح الفراش فأشفقت عليه وبرغم إلحاحه عليّ لأحدثه عما دعاني لمشقة السفر، قلت إن ما أحمله من أخبار لن تسرّه، بل قد تزيد من ضغط الدم الذي كان يعاني منه، ثم لقد سبق السيف العذل ولن تستطيع إلاّ معالجة آثار ما وقع، وستجدني في انتظارك بطرابلس عندما تعود إليها مُعافىً إن شاء الله.

وبعد أسبوع من مقابلتنا عاد رئيس الوزراء إلى طرابلس فاستدعاني غداة عودته، وعلى غير عادته، وجدته محرجا يود أن يقول لي شيئا ويمهد له بمجاملات واستعراض لصداقتنا، وأخيرا قال إنه يأمل أن أتقبل ما سيقول كنصيحة صادقة، وقاطعته قائلا: «يا عزيزي قل ما تريد بصراحة ودون استحياء» فذكر أن تقارير الشرطة تتهمني باجتماعات كثيرة مع النواب المعارضين، وأنني تماديت في حضهم وتشجيعهم على الاحتجاج لدى الملك ومحاولة تنظيم مظاهرات احتجاج على ما حدث أثناء الانتخابات، وأضاف قائلا إن بعض هذه التقارير تتهمك بالتآمر على الدولة، وقاطعته غاضبا بأنني لا أتآمر على دولة أنا أقرب لها منك! وقد كنت أتوقع أن تعامل تقارير الشرطة كما عالجتها أنا سنة 1954م عندما كانت تتهمك بالتآمر، وعندما حاول ابنُ عمك اللدود (الصديق المنتصر) هو وزميله إبراهيم الشلحي الإيقاع بك لدى الملك أهملت تلك التقارير ونهرت ابن عمك.. ثم تفوّهتُ بعبارات قاسية ما كانت لتصدر مني لولا شعور الغضب مما سمعت وشعور الإحباط وخيبة الأمل تجاه صديق ما كنت أتصور أن يقف مني هذا الموقف ويصف نصائحي له وإشفاقي على مأزقه وتهدئتي لمعارضيه بأنه تآمر على الدولة، وخرجت غاضبا.

وبعد قرابة الشهر حل عيد الأضحى، وكنا على عادة تبادل التهاني بالعيد وغالبا ما أزوره أنا صباح العيد، ولكنني كنت لا أزال أجتر ما حدث في اجتماعنا الأخير، قاطعته فلم أتصل به. وثاني أيام العيد كنت أودع الشيخ الطاهر الزاوي وابنه أحمد والأستاذ على الديب، وإذ بالسيد محمود المنتصر يتوقف بسيارته ويخرج منها لمعانقتي ومصافحة الشيخ الطاهر وابنه، أما الأستاذ الديب فقد أدار ظهره وابتعد.

بينما كنت ومحمود، نسير نحو درج حديقة المنزل إذ بمحمود يقول لي: "هل رأيت ما فعله الديب؟ قلت وماذا كنت تنتظر منه بعدما سجنته لمنعه من الترشيح يا صديقي؟ يا صديقي إن اسمه «الديب» وليس اسمه «القطّوس»! قال: "سبحان الله أنا الذي سجنته؟ قلت: حكومتك!.

وفي بهو المنزل وعلى مسمع من عائلتي وبصوت عال قال صديقي: "إنني لم آت لأعيّد عليكم فقط، بل جئت كذلك لأعتذر لمصطفى عما صدر مني في لقائنا الأخير، لقد تأكدت من أن نصائحه صادقة أراد بها خيرا لي.. وأكبرت في محمود شهامته وشجاعته الأدبية فعانقته وقلت لا عليك يا أخي بل أنا الذي أعتذر عما صدر مني، عفا الله عما سلف. المهم الآن هو أن تمحو آثار الجريمة التي ارتكبها من وثقت

بهم. عليك يا أخي بحل هذا المجلس المزوّر، صنيعة بن شعبان وإجراء انتخابات جديدة نزيهة وبذلك تنفي عن نفسك وصمة أنت بريء منها، وتعيد إلى الشعب حقوقه الدستورية وثقته بحكومته.

وبالفعل بدأ المنتصر اتخاذ إجراءات الإصلاحات السياسية والإدارية لعلاج التذمر الشعبي والاحتقان السياسي الذي أصاب الساحة السياسية الوطنية، فأجرى تعديلا جوهريا في وزارته فأخرج الوزراء المسؤولين مباشرة عن التزوير والتلاعب ووسائل القمع التي أجروا بها الانتخابات فكان من الذين أخرجهم: نائبه إبراهيم بن شعبان، ووزير داخليته محمود البشتي، واستعاض عنهم بوزراء أكفاء نزهاء ذوي خبرة طويلة في العمل السياسي والإداري أمثال: فاضل بن زكري، والمحامي النابه عبد الحميد البكوش، ومنصور كعبار. ثم أجرى تعديلات في قانون الخدمة المدنية تحسينا لأوضاع موظفي الدولة، ولكنه واجه معارضة شديدة خارج البرلمان من المرشحين الذين مُنعوا عنوة من ممارسة حقهم الدستوري للترشيح. فرأى من الحكمة والإنصاف وموجبات احترام الدستور نصّا وروحا تستدعي منه أن يحل مجلس النواب وليد التلاعب والتزوير وإجراء انتخابات نزيهة جديدة، وبذلك يعيد لحكومته مصداقيتها وهيبتها ويتخلص هو مما لحق بسمعته، ظلما، من مسؤوليته عن تزوير الانتخابات الأخيرة. فطلب من الملك الموافقة على حل البرلمان والتوقيع على مرسوم حله.

وافق الملك على حل البرلمان ولكنه رأى أن تقوم وزارة جديدة بإجراء الانتخابات الجديدة، لا سيما أن محمود المنتصر قد أنهكه العمل المتواصل والتعامل مع أزمات حساسة متعددة. فعيّنه رئيسا للديوان الملكي، وكلف وزير الخارجية حسين مازق بتشكيل الوزارة الجديدة.

وكان اختيار حسين مازق لرئاسة الحكومة الجديدة اختيارا موفقا من جميع الوجوه، فقد كان من أهم أعضاء حكومة المنتصر وأكثرهم نشاطا وكفاءة في تعاطيه مع سياسة البلاد الخارجية، وهو كذلك سليل عائلة عريقة ذات صلة متينة بالحركة السنوسية، نزيها، حصيفا وعلى قدر كبير من الاطلاع وقد قوبل تعيينه باستحسان شعبي عام.

* * *

الفصل التاسع

الوزارة الثامنة
وزارة السيد حسين مازق

على إثر استقالة المنتصر عهِد الملك بالوزارة إلى حسين مازق وزير الخارجية في الحكومة المستقيلة، وألف وزارته يوم 20 مارس 1965، عين وهبي البوري وزيرا للخارجية، وفاضل الأمير للداخلية، وعبد الحميد البكوش وزيرا للعدل وعبد القادر البدري للإسكان، وسالم القاضي للمالية، والمهندس علي الميلودي للأشغال، والبقية من أعضاء الوزارة السابقة.

وكان اختيار حسين مازق لرئاسة الحكومة اختيارا منتظرا، وموفقا قوبل باستحسان عام، وترحيب من صفوة الليبيين، فمازق كان سياسيا نزيها يتمتع بسمعة جيدة بين مواطنيه وخبرة طويلة في الشؤون الداخلية، ثم توسع أفقه السياسي واكتسب خبرة وديناميكية في الشؤون الخارجية، ومهارة في التفاوض مع الدول الغربية.

وفي إدارته لشؤون الدولة، يميل إلى اللين دون ضعف والإقناع دون عنف، بدأ بإذاعة بيانات أكد فيها تمسك حكومته باتباع سياسة عربية قومية مع الحفاظ على مصالح ليبيا الوطنية، فلا فائدة لليبيا من أي تعاون عربي ما لم تكن قوية مستقرة، لذلك قوبل في الأوساط السياسية العربية - خصوصا أوساط القاهرة - بترحيب واستحسان.

وكانت أمامه مشكلتان تنتظران المعالجة دون إبطاء:

إجراء انتخابات جديدة بطريقة تعيد ثقة الشعب في حكومته، ومشكلة القواعد الغربية والتفاوض مع بريطانيا والولايات المتحدة بخصوصها.

الانتخابات:

دعت وزارة مازق لانتخابات جديدة بعد أن حلت وزارة محمود المنتصر، ذلك المجلس المشبوه، وتولى مازق - يعاونه وزير داخليته - التحضير والإشراف على سير الانتخابات. ولقد أجمع المراقبون على أنها كانت انتخابات نزيهة لحد ما. فلم تتدخل الإدارة إلا في عدد محدود من الدوائر الانتخابية للحيلولة دون وصول بعض ممن ظنت أنهم من الفئات المشكوك في ولائها (البعثيين والشيوعيين) من دخول مجلس النواب الجديد. وعلى أي حال كان تدخل الإدارة المحدود بوسائل سلمية دون عنف أو حبس للمرشحين، وكانت الحصيلة مجلس متوازن بأغلبية حكومية، ومعارضة نشطة ذات ولاء وطني.

ومنذ اجتماع المجلس الجديد في مايو 1965 في مدينة البيضاء وعلى مدى أكثر من سنتين (عمر الوزارة) فإن مازق ووزراءه تعاملوا مع مجلس النواب الجديد تعاملا ممتازا مع الموالين والمعارضين من النواب، وأظهر مازق براعة قيادية وكياسة برلمانية وتعاونا مع نواب الشعب، فأبدى كثير من النواب - معارضين وموالين - تفهمهم لحاجة الحكومة للوقت والمؤازرة، في معالجتها لموضوع القواعد. كما أن الشفافية والحرية الصحافية التي تنامت في السنين الأخيرة أكسبت حكومة مازق تفهما وثقة شعبية، مكنته من الحصول على موافقة البرلمان على الموازنة العامة، وموازنات التنمية والإعمار بيسر وسرعة. فنشطت حكومته في تنفيذ مشروعات الإعمار والإسكان، فأقامت مشروعا للإسكان الشعبي موزع في جميع أجزاء الوطن يتكون من عشرة آلاف وحدة سكنية موزعة على قرى الوطن ومدنه سمي «مشروع إدريس للإسكان»، وحداته مختلفة الأنواع والأحجام، وبمواصفات حديثة. ثم قامت بتنفيذ الطريق السريع الذي يربط شرق البلاد بغربها. كذلك توسعت في بناء وتأسيس المدارس وتوسيع الجامعة الليبية في بنغازي، ونقلها إلى «قاريونس» وزودتها بالأساتذة والعلماء وجعلت رئاستها للدكتور عبد المولى دغمان.

وفي أواخر عهد وزارة مازق اكتشفت إحدى الشركات المنقبة عن البترول كميات ضخمة من المياه الجوفية في واحة الكفرة، فأسرعت الحكومة إلى إقامة مشاريع زراعية حديثة عليها. (هي نفس الموارد المائية التي نقلها النظام الإنقلابي بأنابيب ضخمة إلى مدن الساحل وادعى اكتشافها، وسمي المشروع بمشروع النهر الصناعي العظيم!

القواعد الأجنبية:

وفي السياسة الخارجية واجهت وزارة مازق ظروفا أهدأ ونوايا أكثر استرخاءً من التي واجهها سلفه محمود المنتصر وذلك لما يلي:

1) الهدوء المؤقت للدعاية المصرية التي كانت وراء إثارة مشاعر الشعب الليبي ضد القواعد الغربية.

2) بريطانيا كانت لا تعارض في سرعة تصفية قواعدها من ليبيا وقبلت أن تبقى حامية في «العدم» تجاوبا مع رغبة الملك الذي كان يود بقاءهم إلى نهاية مدة الاتفاقية حتى تتمكن ليبيا من إقامة جيش قوي يحافظ على أمنها.

3) أدركت الولايات المتحدة أن الملك كان متمسكاً ببقاء قاعدة «ويلس» إلى نهاية المدة المنصوص عليها في اتفاقية تأجير القاعدة (31 ديسمبر 1971) على أن تقوم ليبيا بإنشاء سلاح طيران قوي يستلم القيادة في مطار «ويلس».

4) واتضح من الوثائق الرسمية أن الولايات المتحدة حاولت إقناع بريطانيا من الإبقاء على جميع قواعدها في ليبيا إلى نهاية المدة المنصوص عليها (31 ديسمبر 1971) غير أن الظروف المالية للحكومة البريطانية، وموقف الحكومة الليبية أثناء الاعتداء الثلاثي على مصر وتجميدها للقواعد، كل ذلك جعل حكومة لندن تحاول الانسحاب التدريجي من قواعدها في ليبيا.

وتجدر الإشارة إلى أنه في تقرير سري عن اجتماع تم في واشنطن بين وكيل وزارة الخارجية الأمريكية «يوجين روستو» و«جوزيف بالمر» مساعد وزير الخارجية الأمريكية مع «سير باتريك دين» السفير البريطاني في واشنطن ومساعديه، ورد ذكر أن السفير الأمريكي في طرابلس سيعقد اجتماعا في نفس اليوم مع الحكومة الليبية يبلغها فيه رسميا أن الحكومة الأمريكية قبلت بوجود مراقبين ليبيين في قاعدة «ويلس».

وفي تقرير سري رقم (A 331 1/02/1067) في الصفحة السادسة منه أن وزير الخارجية الليبي «دكتور أحمد البشتي» أبلغ السفير في شهر أكتوبر 1966 برسالة باسم رئيس الوزراء، بأن الحكومة الليبية قررت رسميا التوقف عن مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من قاعدة «ويلس». (أنظر الملحق رقم 8).

واجه حسين مازق قضية سياسية اجتماعية، أظهرت في الساحة السياسية الليبية نوعا جديدا من الولاء المتستر تحت إدعاء الإنتماء لمنظومة القومية العربية ولكنه في

الواقع كان نوع جديد من الإنتماء حصيلة التداعيات والأزمات التي أصابت البنية السياسية الليبية بضعف جعل الشباب وطبقة المثقفين المتنامية عددا أن تتخذ من «زعيم القومية العربية جمال عبد الناصر» قبلة ورمزا لها.

وكانت الفترة بين أواخر عهد حكومة كعبار إلى عهد حكومة المنتصر الثانية هي الحقل الذي نمت فيه مشاعر شك بعض من طبقات الشعب في مصداقية حكومته الوطنية. وكمثال دون حصر انتشار الفساد في أعلى مقامات الدولة إلى درجة جعلت الملك يصدر بيانه المشهور «بلغ السيل الزبى»..، والتظاهرات التي ظهرت في عهد فكيني تأييدا لتوجهات الرئيس عبد الناصر واحتجاجا على جمود الحكومة الليبية، ثم الحوادث الدامية التي لازمت قمع الشرطة لتظاهرات الطلبة في بنغازي ثم التدخلات السافرة للمخابرات المصرية (شرحت في الصفحات السابقة) وخطاب جمال عبد الناصر في فبراير 1964، وهرولة المنتصر إلى مواقف تتجاوب مع تدخل عبد الناصر ثم استقالة الملك..الخ. هذه السنوات التي أكاد أسميها عصر تآكل دعائم النظام الملكي، أنبتت ولاءا مزدوجا بين طبقات الشعب خصوصا لدى بعض الشباب المثقف وأفقدت النظام الليبي عموما جزءا كبيرا من الثقة الشعبية.

هذه في نظري كانت أهم وأخطر قضية سياسية واجهها وحاول علاجها كل من السيد حسين مازق، كما سنرى، والسيد عبد الحميد البكوش في الوزارة العاشرة.

باشر مازق مواجهة هذه المعضلة بإجراء انتخابات نزيهة لحد ما (كما شرحت سابقا) فقابلها الشعب بقبول حسن ورضا، لا سيما وأنها خلت من مساخر سابقتها، ثم عمل هو وزملاؤه بالإدلاء بالبيانات الحكومية في البرلمان وخارجه شارحا توجهات حكومته الهادفة إلى التعاون والتعاضد مع توجهات القومية العربية والانضمام إلى اتفاقية الدفاع المشترك العربية، ثم نشطت حكومته في تنفيذ مشروعات الإعمار والإسكان والتنمية الإقتصادية. وبدأت فوائد الثروة البترولية تتسرب إلى طبقات الشعب وتعالج البطالة وتفتح المجال أمام مشروعات صناعية، وعمّ الرخاء أرجاء الوطن. وشعرت طبقات الشعب بجدوى انتمائهم إلى وطنهم وثقتهم بحكومتهم، فبدأت موجة الإنتماء غير الليبي تنحسر ونمت ثقة الشعب بحكومته.

* * *

في عهد وزارة حسين مازق اكتشفت شركة بترول أمريكية مخزونات هائلة من المياه الجوفية في واحة الكفرة، فأسرعت الحكومات الليبية بإقامة مشروعات زراعية حول تلك الاكتشافات المائية في واحة الكفرة، تمهيدا لدراسة «جدوى» حول أجدى الوسائل لاستعمال تلك الثروة المائية العظيمة[1].

وفي عالم النفط تمكنت حكومة مازق من إجراء تعديلات في عقود شركات البترول زادت من دخل الحكومة الليبية من ثروتها الوطنية.

وفي عهد مازق تمكنت شركة «أوكسدنتال» للبترول الأمريكية من الحصول على عقد امتياز بترولي اشتمل على مساحات غنية بالنفط، بعد أن كانت لجنة البترول في أول تشكيل لها قد اعتبرتها غير مؤهلة للحصول على عقود امتياز. وقد أثار هذا الوضع تساؤلات، أولا عن أهليتها أصلا للحصول على عقود، وثانيا عن عثورها بسرعة على النفط في منطقة تم التنازل عنها، وفقا لمقتضيات قانون البترول الليبي، من قِبل شركة من كبريات الشركات البترولية يفترض فيها أنها تأكدت، قبل التخلي عن هذه المنطقة، أن فرص العثور على النفط فيها قليلة جدا. أما بخصوص النقطة الأولى فقد تبين فيما بعد أن صفقة كانت قد عقدت بين الشركة وعمر الشلحي، الذي كان قد عُيّن مستشارا للملك، تقضي بإعطائه نسبة من قيمة ما تكتشفه مقابل إقناعه الملك بأن يأمر الحكومة بمنحها العقد، وحسّنت الشركة عرضها بأن تعهدت بإنفاق 5% من أرباحها من ذلك العقد على مشروعات زراعية في واحة الكفرة، موطن السنوسية وموضع اهتمام الملك، وهذا ما تم.

وأعتقد أن موقف مازق كان نزيها بعيدا عن أي فساد، ولا يؤخذ عليه إلا أنه لم يرفض تنفيذ أمر الملك أو يعترض عليه، على الأقل، استنادا إلى قرار لجنة البترول الأولى التي اعتبرت الشركة غير مؤهلة. أما بخصوص النقطة الثانية فقد تبين أيضا أن الشركة قد وظفت لديها منذ البداية بعض كبار الخبراء الذين كانوا يعملون لدى الشركة الأصلية صاحبة الامتياز وأنهم أقنعوا هذه الشركة - خلافا للحقيقة - بعدم إمكانية العثور على البترول في تلك المنطقة.

---

(1) حكومة الانقلاب استغلت تلك الموارد المائية العظيمة ونقلتها بأنابيب ضخمة إلى مدن الساحل وادّعى النظام الإنقلابي أنه اكتشفها، وصنع منها ما أسماه «النهر الصناعي العظيم» بتكلفة تزيد عن 25 مليار دولار دون أي دراسة «جدوى».
جرت العادة في الدول المتقدمة أن تسبق دراسة الجدوى أي تخطيط لمشروع هام!

المحاولة الثانية لإقامة نظام جمهوري في ليبيا:

وفي عهد وزارة حسين مازق جرت المحاولة الثانية لاستبدال النظام الملكي بنظام جمهوري رئاسي، وطُويت تلك المحاولة بعد اعتراض شديد من مازق، وتظاهرات واعتراضات قامت في مدينة البيضاء في فبراير1966.

وأحيطت تلك المحاولة في جميع مراحلها بتعتيم تام وسرية مطلقة فلم تتناولها الصحافة الليبية إطلاقا، ولم ينشر عنها في الصحافة الأجنبية إلا ندر يسير افتقر إلى الدقة واستند إلى لغط لم ينصف المحاولة ولا من ساهموا فيها، منظّرين ومخططين أو معارضين ورافضين. لذلك رأيت، وأنا أول من اقترحها في أوائل عهد الاستقلال ونظّرها، أن واجب الأمانة التاريخية يدعوني «لرفع الستار» عن تلك المحاولة الدستورية الجريئة التي أدينت قبل أن تحاكم.

ذكرت في كتابي «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي» الاقتراحات التي رفعتها للملك لعلاج مشكلة وراثة العرش عندما أصبح عرش ليبيا محصورا في شخص الملك إدريس دون نظام وراثي واضح المعالم محدد التوارث.

وكان الحل الجمهوري هو ثالث الحلول المقترحة:

أولها: أن يمن الله على الملك بمولود ذكر ثمرة زواج ثان.

ثانيها: أن يختار الملك من يرى فيه الكفاءة والصلاح من العائلة السنوسية فيعيّنه وليا للعهد ويختار له من العلماء والمعلمين من يؤدبه ويدربه على أمور دينه وفنون الحكم الصالح.

ثالثها: كان هو الحل الجمهوري على أن يتولى الملك الرئاسة مدى الحياة ويتولى هو ومستشاريه اتباع السياسات واتخاذ الإجراءات لجعل ذلك النظام مقبولا شعبيا ومؤسسا على دعائم دستورية متينة وقبول شعبي يضمن للنظام الجمهوري البقاء والتطور. .إلخ.

وقامت اعتراضات أغلبها من المخضرمين الذين لا يطمئنون إلا للنظام الملكي الذي جمع الشعب حوله منذ الإستقلال. وطُويت تلك المحاولة وانتهى المطاف بتعيين الأمير الحسن الرضا وليا للعهد في نوفمبر 1956.

ظننت أن موضوع الجمهورية قد انتهى بدون رجعة، ولكنني فوجئت في شهر مارس 1964 بمشروع الجمهورية يظهر للوجود حيا معافًى.

ذكرت في كتابي «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي» صفحة 140 أنني اجتمعت اجتماعا مطولا مع الملك إدريس بعد عدوله عن الاستقالة، ولا أذكر أنني حظيت باجتماع وحديث وحوار مع الملك إدريس يضاهي ذلك الاجتماع أهمية واتساعا وصراحة.

بدأ حديثه معي، وكنا على انفراد، فشرح لي الملك الظروف الحقيقية التي جعلته يحاول الإنسحاب من المسرح السياسي بصفة نهائية ثم عودته عن قراره تحت ضغط الشعور الشعبي العارم، وأكد لي أنه كان على وشك مغادرة البلاد والذهاب إلى الحمّام مريوط (بجوار الاسكندرية) هو وزوجته ثم مواصلة الرحلة إلى المدينة بالحجاز، وقاطعته قائلا: «يا مولاي، يجب أن تنزع من رأسك فكرة التنازل وترك البلاد بدون دفّة ولا ربّان، وتعرّضها لفوضى لا يعلم إلا الله مداها ونتائجها، وفي هذا إثم عظيم». وهنا قال الملك: «لهذا السبب رغبت في الاجتماع بك، إنني أخشى كثيرا من أنني أصبحت أحمل عبئا عظيما من المسؤوليات وأصبحت أخشى من أن يكون انتقال هذا العبء إلى غيري مصحوبا بالفوضى وعدم الإستقرار، ثم إنني أشعر بأني ظلمت نفسي أمام الله والوطن عندما اخترت الحسن الرضا ليتولى المُلك بعدي، ولا أود أن يلحقني إثم من جرّاء ما قد يحدث على يديه من فساد أو استغلال، ولذلك، وبعد أن فكرت ليال طويلة رجح عندي أن العلاج الوحيد لمشكلة رئاسة الدولة هو الحل الذي اقترحته أنت لتغيير النظام الملكي إلى نظام جمهوري بالطريقة التي اقترحتها وعرقلها مازق سنة 1955م».

وأعترف بأنني فوجئت بما سمعت، وكان رد فعلي الأول هو محاولة تبصير الملك بالمشاكل والصعوبات التي تعترض إعلان الجمهورية في ليبيا، لأن النظام الجمهوري - كما شرحت - يحتاج إلى مجهود كبير سواء من الناحية القانونية أو من ناحية إقناع المعارضين، ثم إن الجمهورية تحتاج إلى سنوات لتنمو جذورها وتترعرع فروعها ويفهمها الشعب ويتقبلها الجميع، وأنهيت حديثي بقولي، أن ما كتب سنة 1954 لا يمكن تطبيقه سنة 1964 دون إعادة النظر في تصميم الهيكل وقوة الأساس.

وتساءل الملك لماذا كان أمر الجمهورية في نظري سهلا عندما اقترحته سنة 1954 ولكنه صعب اليوم؟ قلت لو نفذنا التغيير سنة 1954 لنمت الجمهورية وترعرعت خلال تلك السنوات العشر، وبصراحة فإن النظام الجمهوري الذي اقترحته يحتاج لكي يكسب مصداقية وقبولا عامًا إلى سنوات كثيرة من التطبيق تحت رعايتكم وما لكم من

خبرة طويلة ونفوذ عظيم، أما الآن فإني أخشى أن الوقت أصبح متأخرا. وعندما سأل الملك: لماذا هو متأخر الآن؟ فقلت بأن سنوات عشر من عمركم المديد لم تستعمل في تثبيت ذلك النظام والأعمار بيد الله سبحانه وتعالى، ولكني أخشى بأن يحدث لكم مكروه والنظام الجديد في منتصف الطريق لم تثبت أركانه بعد، وتحدث الفوضى والانهيار السياسي.

ولكن الملك أصر على أن أبدأ في التفكير والإعداد، ولكي لا تتسرب أخبار ما اتفقنا عليه، فإنه سوف يؤجل أي خطوة في إنشاء النظام الجمهوري إلى حين وصوله إلى طرابلس بعد عدة أشهر لتكون اجتماعاته معي في سواني بن يادم (مسكن الملك الخاص) في طرابلس وبذلك نضمن السرية التامة.

ثم ذكرت للملك بأن اقتراح الإصلاحات الدستورية الذي قدمته له سنة 1954 (ورد بالجزء الذي يتعلق بالعرش) اقتراحات ثلاث: زواج ثان، اختيار أحد أفراد العائلة السنوسية وليا للعهد، أو نظام جمهوري.

ثم قلت إنك يا مولاي اتخذت ابن أخيك الأمير الحسن الرضا وعينته وليا للعهد وبذلك عالجت مشكلة وراثة العرش ولم يعد هناك ضرورة لحل آخر. ثم أين يكون وضع ولي العهد الأمير الحسن في النظام الجمهوري؟

قاطعني الملك قائلا: «نعيّن للحسن الرضا دخلا يكفيه هو وعائلته مدى الحياة وأي ترتيب آخر يضمن له حياة كريمة»، ثم كرر مرة أخرى أن أهم ما يقلقه هو شعوره بخطئه في اختيار الحسن وليا للعهد.

فقد يلحقه (الملك) إثم من جراء ما قد يحدث على يديه (الحسن) وأضاف أن سلوك الأمير الحسن في السنوات الأخيرة جعله يراجع نفسه ويسألها: هل أصاب بتعيينه أم هل ظلم نفسه أمام الله وحمّلها ما لم تكتسب؟

وشعرت بأن الملك مخلص في رغبته، مؤمن بصلاحها، جاد في عزمه، وشعرت برغبة شديدة تدعوني إلى مساعدة هذا الرجل الطاهر الورع لكي يستعيد ثقته بنفسه، وبأنه لم يعمل لوطنه وشعبه إلا كل ما يرضي الله. وأمام إصراره على أن أبدأ في التفكير والإعداد إلى أن يصل إلى طرابلس ونجتمع هناك في سرية تامة، وعدته بأنني سأفكر خصوصا فيما يتطلبه هذا التعديل الدستوري المحوري من أعمال قانونية وإجراءات دستورية خطيرة، وما يتوجب قبل أي إجراء من توعية شعبية وشرح وإعلام بفوائد التعديل لكي يقابل بارتياح شعبي، هو حجر الأساس لإقامة نظام [illegible]

النظام الملكي الذي رافق الوطن وقبله الشعب منذ الاستقلال.

في طريق عودتي توقفت في البيضاء وأمضيت ليلتي في ضيافة صديقي رئيس الوزراء محمود المنتصر، وأمضينا ساعات طويلة في نقاش حاد حول رغبة الملك ووجدت المنتصر يشاركني مخاوف تلك الخطوة الخطيرة، وما يترتب عنها من تداعيات، وهو كذلك شعر بتصميم الملك بعزم على إقامة نظام جمهوري قوي يخلصه، فيما يظن، من هواجسه ومخاوفه من أي إثم قد يلحقه نتيجة استغلال أو فساد يقترفه من اختاره خلفا له.

وطال بحثنا حول حلول بديلة لفكرة الجمهورية وتمادى بنا البحث والتفكير إلى ساعات متأخرة فقررنا أن نستعين بعامل الزمن آملين أن يهيّئ لنا الله من أمرنا رشداً.

وعلى مدى أيام وأسابيع كنت أعاني محنة ضمير من أفكار حائرة وهواجس متنوعة، حاولت مرارا أن أتغلب عليها وأنتقل إلى راحة نفسية وقناعة عقلية عما يجب عليّ أن أقوم به نحو ملك بلادي، الرجل الصالح الورع، هل أجاريه وأساعده في تنفيذ مشروعه الذي إذا نجح وتغلب على الصعوبات الهائلة التي تعترض سبيله ربما كان أهم إصلاح دستوري شهده الوطن، وإذا فشل في الإخراج أو في التغلب على الصعوبات أو الرفض الجماهيري ربما عرّض الوطن لتداعيات خطيرة وقلاقل عظيمة لا قبل لنا بها. ثم هل النظام الملكي هو في حد ذاته يشكل عقبة أمام الإصلاح وإقامة حكم سويّ خال من الفساد والاستغلال؟

أم أن المشكلة التي يطالب الشعب بمعالجتها تقع في القضاء على الفساد والرشوة التي انتشرت في أجهزة الحكم وتأتي في الغالب من تركيز سلطات واسعة في يد الملك (أي ملك)، خلافا لنص وروح الدستور؟ وهذا ما يوفر للحاشية الفاسدة فرصة استغلال طيبة الملك ووفائه إن كان صالحا ورِعا، أو حُمقه إن كان ظالما رعنا، وتستعمل سلطاته لأغراضها وأطماعها.

ومضت الأيام بل الشهور دون اتصال فظننت أن الملك قد استعاد راحته النفسية وأن موضوع الجمهورية قد طواه النسيان.

وبعد سنة تقريبا وصل الملك إلى طرابلس وأتى إليّ محمود المنتصر وكان قد استقال من رئاسة الوزراء وتولى منصب رئيس الديوان، وأبلغني أن الملك جاد في مشروع الجمهورية، وهو عاتب عليّ لترددي وتهربي، وأضاف محمود بأن الواجب

الوطني يدعوني أن أقف بجوار الملك في إصلاحاته الدستورية لأنه جاد ومُصرّ على إجرائها.

شرحت لمحمود المنتصر مخاوفي التي سبق وأن ذكرتها آنفا، قلت إن تبديل النظام الملكي إلى جمهوري لن يقابل من الشعب إلا بالفتور ما لم يكن مقرونا بإصلاحات جذرية تستأصل الفساد في الحكم وترجّع كثيرا من السلطات إلى مجلس الشعب ومجلس الوزراء وتقيم الرقابة الضرورية من السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وبعبارة مختصرة تحجّم من صلاحيات الملك وتوقف تدخل الحاشية في شؤون الحكم.

اتفق معي محمود المنتصر على كل ما ذكرت وما هي إلا أيام نظّم الملك بعدها عدة جلسات كنا نعقدها بمسكنه الخاص بسواني بن يادم، ويحضرها الملك والمنتصر وأنا، كنا نجلس في غرفة مغلقة لا يدخل علينا فيها إلا خادم الملك الخاص.

وأشهد أن الملك بدا لي صادق الرغبة في الإصلاح فقد تقبل كل ما قلته له، حتى ما كان منه صريحا جارحا بصدر رحب، ذكّرته ببيانه الذي أرسله علناً لكبار رجال الدولة في يوليو سنة 1960 والذي انتقد فيه علناً انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية، وذكر فيه قولته المعروفة «لقد بلغ السيل الزبى» وأضفت أن أحداً لم يكترث بذلك البيان الخطير، بل زاد الفساد مقدارا وانتشارا، وقلت: «إن الناس أصبحوا يقولون في مجالسهم أنه لا بد أن الملك يعلم بانتشار الفساد وهو لا يحرك ساكنا». فسألني الملك «هل يقولون أنني موافق على الفساد؟» قلت: «مع الأسف يا مولاي أن بعض الناس يظنون هذا، لقد قلت لك يا مولاي منذ سنوات عديدة إنني لا أخشى عليك من حكم الله، ولكنني أخشى عليك من حكم التاريخ».!

وشعرت بأن الملك تألم من كلامي، ولكنه تقبله بروح طيبة على أنه نقد من شخص مخلص وفيّ له، وقلت لا بد من أن يواكب إقامة النظام الجمهوري إصدار عدد من القوانين الصارمة التي تجتثّ الفساد من جذوره، ثم انتقلنا إلى ظاهرة انتقال الصلاحيات من أيدي الوزارة المسؤولة إلى يد الملك غير المسؤول والمتمتع بالحصانة، وانتقدت هذا الانحراف الذي ركز سلطات كبيرة في يد الملك، وشددت على ضرورة إعادة الصلاحيات إلى الجهات المسؤولة حسب الدستور، وذكرت للملك أنه كلما زادت الصلاحيات وتركزت في يد الملك فإن انتقال رئاسة الدولة من ملك إلى ملك أو من رئيس إلى رئيس سيكون محفوفا بالمخاطر والصعوبات.

واستمرت المناقشات بين ثلاثتنا لمدة شهر ونصف، كنا نعقد كل أسبوع جلسة تستمر إلى أكثر من ساعتين، وأشهد الله أن الملك أظهر سعة صدر وصبر، وشارك مشاركة جيدة في النقاش، وتوصلنا أخيرا إلى إطار عام للإصلاحات وتعديل نظام الحكم إلى نظام جمهوري مع ما يتبع هذا من تعديلات في القوانين الحالية وإصدار قوانين جديدة للتنظيم الجديد، لضمان متانته وديمومته وحمايته من التلاعب والتدخل الأجنبي، بالإضافة إلى سلسلة طويلة من القوانين تُحكِم الرقابة على أجهزة الحكومة المختلفة، وتوقف الفساد المستشري في البلاد، وأخيرا اتفقنا على أن يكون التخطيط للمرحلة الأولى من تلك الإصلاحات وهو المتعلق بالنظام الجمهوري في «جنيف»، ومن لجنة مكونة من «أدريان بيلت» والأستاذ الدكتور «إدوارد زيلفيغر» أستاذ القانون بجامعة زيورخ، وأستاذ آخر للقانون الدستوري بجامعة استوكهولم، والدكتور أنيس مصطفى القاسم المحامي الليبي الفلسطيني الأصل (والذي ساعدني في المرحلة الأولى من التخطيط للجمهورية عام 1954 عندما كان لا يزال يعمل في الحكومة رئيسا للجنة البترول) وأنا.

وقال الملك: «إن بيلت قد حضّر مشروعا من عنده ولم يعجبني، وأنا أميل كثيرا إلى ما اتفقنا عليه نحن الثلاثة، وعليك أن تذهب إلى جنيف وتصيغ مع الخبراء ما اتفقنا عليه ولا مانع أن تأخذ من مشروع بيلت ما تراه مناسبا ولا يتعارض مع تقاليد البلاد».

وفي نهاية الجلسة الأخيرة استبقاني الملك وانفرد بي وصارحني بأنه يود أن أتولّى أنا تنفيذ تلك الإصلاحات بعد أن ننتهي من صياغتها، فقلت: دعنا يا مولاي ننتهي من الصياغة أولاً ثم بعد ذلك لكل حادث حديث.

وبعد خروجي من عند الملك عاودتني الهواجس التي كنت أخشاها من أن أضطر إلى الرجوع إلى المناصب الحكومية بعد ما آليت على نفسي، عند خروجي منها، أن يكون خروجي بلا عودة لأسباب ذكرتها في كتابي «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي». ولما كنت أحرص دائما على رضا الملك، ورغبتي الشديدة في الوقوف بجانبه عند الحاجة، فقد ارتكبت خطأً لا زلت أشعر بأسفي لارتكابه فقد استعنت بزوجتي وصداقتها الحميمة مع الملكة فاطمة ووجهتها أن ترجو صديقتها كي تشفع عني لدى الملك ويقبل اعتذاري، ويبدو أن الملكة تمكنت أثناء غيابي في جنيف من إقناع الملك قبول عذري.

وفي جنيف عقدت المجموعة التي أشرت إليها سابقا عدة اجتماعات وتمكنت من صياغة مشروعنا الكبير للإصلاحات الدستورية وإقامة النظام الجمهوري، ثم تولى الدكتور أنيس القاسم ترجمة المشروع إلى العربية، كما حضرنا كثير من الوثائق والتعديلات للتشريعات السارية التي يتطلبها النظام الجمهوري.

ورجعت إلى طرابلس وفي حقيبتي مجموعة من الوثائق الجمهورية وكلي حماس وتطلع إلى أن أقدمها للملك. ولكن هالني بعد وصولي إلى طرابلس وبداية من المطار أن وجدت الناس يتحدثون علانية عن محاولات يقوم بها محمود المنتصر ومصطفى بن حليم لإعلان الجمهورية! بل سألني كثير من الأصدقاء عن صحة تلك الإشاعات، كما علمت أن مظاهرات قامت في مدينة البيضاء تهتف بسقوط المنتصر وبن حليم، وكانت البلاد تعج بإشاعات وأخبار، وفي حالة غليان لا يعرف مصدرها أحد.

وفي طرابلس لزمت بيتي لعدة أيام لم يتصل بي لا الملك ولا رئيس الديوان محمود المنتصر، وكنت أعتذر عن مقابلة الأصدقاء لأنني كنت في حيرة من أمري لا أعرف ما حدث أثناء غيابي، إلى أن اتصل بي الملك مساء ذات يوم وطلب مني أن أحضر بعد العشاء في سيارتي الخاصة وأن أقودها بنفسي. وذهبت بسيارتي مصطحبا زوجتي إلى سواني بن يادم، ووجدت مزرعة الملك محاطة بعدد كبير من الحرس الخاص (جنود من قبائل التبو) يحملون الرشاشات، وأوقفت عدة مرات إلى أن وصلت سكن الملك، ودخلت عليه (كما دخلت زوجتي على الملكة فاطمة)، وجدت الملك في حالة سيئة من الخوف والتحسب وبادرني بالقول: «عملها مازق مرة ثانية..» ولم أعلق ولكنني أخذت في تهدئته وبث الثقة في نفسه مرددا أن السواد الأعظم من الشعب يجلّه ويحترمه ولا ينسى خدماته وجهاده وأن لكل أزمة انفراجا، ثم بعد أن شعرت بالهدوء يعود إلى نفسه رجوته بأن يخبرني بما حدث أثناء غيابي لعلني أجد له سخرجا، قال الملك: «بعد أن عرفت من الملكة أنك لا ترغب أن تقوم بتنفيذ الإصلاحات الدستورية بنفسك لأنك لا تريد العودة إلى الوزارة استدعيت رئيس الوزراء مازق وأخبرته بما أنوي من تغيير في رئاسة الدولة، فبادرني بأنه «يفضل الاستقالة على أن يقترن اسمه بإلغاء الملكية في البلاد..»، واقترح أن أكلف بن حليم فهو «أقدر مني على هذه الأمور وهو يحلم بهذه التعديلات الجذرية منذ سنين...» وعندئذ طلبت من مازق أن يعتبر ما سمع مني سرا لا يذاع فوعدني بذلك وفكرت أن أترك الأمر إلى عودتك، ثم قال الملك: «واستدعيت سفيري بريطانيا وأمريكا على انفراد ووضعتهما

في الصورة وطلبت منهما إبلاغ حكومتيهما برغبتي في معرفة رأيهما، وجاءني الردان في اليوم التالي. أما الإنجليز فقد نصحوا بالعدول بشدة عن أي تعديل في النظام الملكي، وحذروني من قلاقل وعواقب سيئة قد تنتج عن إلغاء الملكية. أما الأمريكان فقد كان ردهم أكثر مرونة إذ نصحوا بالتريث وتعميق الدراسة وتحضير الشعب لقبول التغيير بالتدريج، ثم يبدو أن مازق قد أشعل النار في الهشيم فأذاع السر في البيضاء فقامت مظاهرات وقلاقل وحاولت وفود عديدة أن تقابلني فرفضت مقابلتها».

هذه ترجمة لتقرير بعث به السفير الأمريكي في ليبيا ديفيد نيوسوم إلى خارجيته يلخص ما جرى من حديث بينه وبين الملك إدريس أثناء مقابلته له يوم 31 يناير 1966م ويجد القارئ التقرير باللغة الإنجليزية بالملحق رقم (9) المؤرخ يوم 2 فبراير 1966م. وأورد هنا ترجمة له بالعربية.

ترجمة الملحق رقم (9):

من: السفارة - طرابلس

لقاء السفير مع الملك إدريس يوم 31 يناير 1966م

1) التقيت بالملك إدريس لمدة 40 دقيقة يوم 31 يناير حيث أثرت الإشاعات والتقارير الخاصة بكون الملك يفكر في إحداث تغييرات دستورية محتملة.

2) ومن خلال الحديث يبدو أن الملك يكاد أن يرفض تماما فكرة استخلاف أحد أبناء العائلة السنوسية، وأنه يفكر جديا في تأسيس جمهورية من نوع ما. وقال الملك إن الدافع وراء تفكيره في تغييرات دستورية هو جشع العائلة السنوسية الذي يدفعه إلى اليقين بأن يؤدي إلى انقسامات داخلية أو إلى احتمال تدخل خارجي في الشؤون الليبية وتهديد للاستقلال الوطني والإستقرار.

3) تفكير الملك هذا يضعنا أمام مشكلة خطيرة تتطلب منا قرارا لنحدد إلى أي مدى يمكننا أن نسعى حثيثا للتأثير على مسار التطور الدستوري في ليبيا، والذي ينطوي على خطر تورطنا في قضية متأثرة بالمؤامرات المحلية. وهذه بعض الأفكار المتعلقة بهذا الموضوع:

أ) ظللنا لفترة طويلة نقدر فائدة تشجيع الملك لمشاركة ترتيبات دستورية في

في الصورة وطلبت منهما إبلاغ حكومتيهما برغبتي في معرفة رأيهما، وجاءني الردان في اليوم التالي. أما الإنجليز فقد نصحوا بالعدول بشدة عن أي تعديل في النظام الملكي، وحذروني من قلاقل وعواقب سيئة قد تنتج عن إلغاء الملكية. أما الأمريكان فقد كان ردهم أكثر مرونة إذ نصحوا بالتريث وتعميق الدراسة وتحضير الشعب لقبول التغيير بالتدريج، ثم يبدو أن مازق قد أشعل النار في الهشيم فأذاع السر في البيضاء فقامت مظاهرات وقلاقل وحاولت وفود عديدة أن تقابلني فرفضت مقابلتها».

هذه ترجمة لتقرير بعث به السفير الأمريكي في ليبيا ديفيد نيوسوم إلى خارجيته يلخص ما جرى من حديث بينه وبين الملك إدريس أثناء مقابلته له يوم 31 يناير 1966م ويجد القارئ التقرير باللغة الإنجليزية بالملحق رقم (9) المؤرخ يوم 2 فبراير 1966م. وأورد هنا ترجمة له بالعربية.

ترجمة الملحق رقم (9):

من: السفارة - طرابلس

لقاء السفير مع الملك إدريس يوم 31 يناير 1966م

1) التقيت بالملك إدريس لمدة 40 دقيقة يوم 31 يناير حيث أثرت الإشاعات والتقارير الخاصة بكون الملك يفكر في إحداث تغييرات دستورية محتملة.

2) ومن خلال الحديث يبدو أن الملك يكاد أن يرفض تماما فكرة استخلاف أحد أبناء العائلة السنوسية، وأنه يفكر جديا في تأسيس جمهورية من نوع ما. وقال الملك إن الدافع وراء تفكيره في تغييرات دستورية هو جشع العائلة السنوسية الذي يدفعه إلى اليقين بأن يؤدي إلى انقسامات داخلية أو إلى احتمال تدخل خارجي في الشؤون الليبية وتهديد للاستقلال الوطني والإستقرار.

3) تفكير الملك هذا يضعنا أمام مشكلة خطيرة تتطلب منا قرارا لنحدد إلى أي مدى يمكننا أن نسعى حثيثا للتأثير على مسار التطور الدستوري في ليبيا، والذي ينطوي على خطر تورطنا في قضية متأثرة بالمؤامرات المحلية. وهذه بعض الأفكار المتعلقة بهذا الموضوع:

أ) ظللنا لفترة طويلة نقدر فائدة تشجيع الملك لمباركة ترتيبات دستورية في

المستقبل، وهو لم يقم بهذه الترتيبات بعد إلا في إطار شكلي فيما يتعلق بولي العهد.

ب) ورغم تحفظات الملك على ولي العهد، يظل انطباعنا هو أن خلافة هذا الأخير السلمية قد تحسنت بالتأكيد في حقبة حكومة مازق ومع مرور الزمن. وبلا شك فإن فرص ولي العهد ستتغير بسرعة في حالة انتشار العلم بأن الملك قد قرر فعلا تجاوز ولي العهد لصالح الجمهورية. وهذه المعلومة من شأنها أن يكون لها أيضا تأثير مزعج على الساحة السياسية، وربما أن يكون من الممكن نفي احتمال ظهور مغامرات سلمية.

ج) إن المدى الذي يمكن للملك أن يؤثر في التغيير الدستوري الذي يتصوره مثير للقلق، ولكننا نميل عموما إلى الاعتقاد بأن مكانته وسلطته قوية بدرجة كافية تمكنه من القيام بذلك.

4) نخلص مما سبق إلى أنه من الواضح أنه من صالح الولايات المتحدة أن نحافظ على استمرار الحوار مع الملك حول هذه القضية الهامة، وذلك من أجل:

(أ) لسبر أغوار وتوجهات تفكيره حول هذا الموضوع.

(ب) التأثير على سير الأمر بقدر المستطاع. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ليست لدينا أي توهمات إلى أي حد يمكن أن تؤثر ملاحظاتنا على الملك. ورغم ذلك تركت الباب مفتوحا للتعليق والمشورة التي يمكن أن نقدمها، وقد ذكر الملك أنه يرحب بمزيد من النقاش في هذا الصدد.

5) أقترح، وبعد موافقة الخارجية، أن أسعى لمقابلة الملك مرة أخرى في أواخر الشهر الحالي، وذلك لطرح النقاط التالية:

أ) في الوقت الذي نعتبر أن تقدير الملك للأمور هو أفضل بطبيعة الحال من تقديرنا، لم نلمس وجود تحدٍّ حقيقي من داخل العائلة السنوسية فيما يتعلق بخلافة ولي العهد. وانطباعنا في الحقيقة أن احتمالات تولي ولي العهد للمُلك تسير في تحسن، وأي محاولة لتغيير الترتيبات الدستورية ستترتب عليه بطبيعة الحال بعض المخاطر وسيتطلب دراسة متأنية للغاية كما يفعل الملك.

ب) في حالة اقتناع الملك بضرورة التغيير فنشعر من الضروري أن يعطي في المستقبل مباركته للترتيبات الدستورية الجديدة ويبقى في موقع السلطة لأطول فترة ممكنة.

ج) نستخلص من التطورات السياسية في بلدان أخرى تمر بنفس المرحلة من

الاستقلال السياسي أن وجود رجل دولة قوي أمر ضروري للاستقرار. وقد أدى الملك بمكانته الشخصية العظيمة وتجربته وحكمته هذا الدور في ليبيا، ولكننا نشك كثيرا في قدرة المجلس التنفيذي الذي أشار إليه الملك سابقا في حديثه على تأدية الدور نفسه في ظل الانقسامات والحزازات الشخصية التي تصاحب هذه الترتيبات. أشير في هذا الخصوص إلى التجربة السودانية.

د) من الحلول المحتملة إنشاء نظام ملكي ليبي يكون الملك فيه سلطة رمزية بدرجة أولى مع صلاحيات تنفيذية تتركز في رئيس الوزراء. من مزايا هذا الاقتراح أنه سيلقى قبولا لدى العناصر التقليدية في البلاد التي تعتبر أن الملكية السنوسية لا تزال مهمة بالنسبة إليها، ويقلل كثيرا من احتمالات نشوب صراع على السلطة داخل العائلة السنوسية.

هـ) يجب أن نقترح على الملك أن يفكر جديا في أن العنصر الأساسي لنجاح أي ترتيبات سيكون تأكيد الملك على تزكيته لولي العهد كخليفة له. وهذا من شأنه أن يقلل من فرص نجاح أي تحدٍّ من بقية أفراد العائلة. وإذا كان الملك يشعر حقيقة بأنه لا يستطيع أن يقوم بذلك فالبديل هو أن يبقى الملك رئيسا للدولة لفترة سنوات يطور أثناءها ترتيبات ثابتة ومقبولة لانتخاب خليفة له عندما يرغب في الانسحاب من الساحة. وعلينا أن نحذر الملك أن تطوير مؤسسات النظام الجمهوري تحتاج إلى وقت وتتطلب قيادة سياسية محنكة ومؤسسات برلمانية مسؤولة.

و) نرحب بالفرصة لتزويد الملك بقائمة محامين دستوريين أمريكيين إذا رغب في موازاة ما يتلقاه حاليا من استشارات من مصادر أخرى.

6) المنهج المذكور أعلاه سوف يعد أو يقترح، وما زلنا نشعر بجدوى خلافة ولي العهد، وسنعطي للملك أفكارا لمزيد من الدراسة. ونأمل أن نشجعه على المضي ببطء في تغيير التركيبة السياسية الضعيفة في ليبيا. وفي هذا الصدد، رغم أن الملك قد تحدث معي بكل جدية، فإنني لست مطمئنا أنه على علم تام بحقيقة التيارات السياسية الليبية المعاصرة. وأجد مفارقة عجيبة أن يفكر الملك على ما يبدو في هذا التغير الدستوري الرئيسي في الوقت الذي يبدو فيه موقف ولي العهد أكثر قبولا من أي وقت آخر، وأن يشير إلى الصراع داخل العائلة السنوسية على أنه عنصر حقيقي في أي صراع على السلطة في البلاد. فإذا كانت تلك الصراعات والإمكانيات السياسية موجودة فإنها لم تلفت نظر غالبية المراقبين هنا. وتثير ملاحظات الملك حيال العائلة الحاكمة أسئلة

على الطريق نحو نكبة 1967م:

في صفحات سابقة ذكرت باختصار ما جرى في القمّتين العربيتين الأوليين، ديسمبر 1963 و سبتمبر 1964 عندما كان الملوك والرؤساء يناقشون ما يجب عليهم من مقاومة لقيام إسرائيل ببناء مشروعات على نهر الأردن تضمن لها أكبر قدر من المياه على حساب العرب الذين تقع في أراضيهم منابع النهر.

وشرحت في تلك الصفحات المزايدات السورية على الرئيس عبد الناصر عندما طرح الرئيس السوري أمين الحافظ على الملوك والرؤساء منطقا يقول «إن كل الذي يفعله العرب ما هو إلا دوران حول المشكلة، والأجدى اختصار الطريق بشن الحرب فورا على إسرائيل، وتدمير المشروعات الاسرائيلية واستعادة فلسطين لأهلها...» هكذا بكل بساطة!.

ووجد بقية الملوك والرؤساء أن الطرح السوري غير قابل للتنفيذ لأسباب عديدة ليس أقلها ما صرح به الرئيس عبد الناصر من أن «لا الجيش المصري ولا الجيوش العربية الأخرى مستعدة لا سلاحا ولا تدريبا لمواجهة اسرائيل».

ولكن أمام الإلحاح والإصرار السوري فقد أحالت القمة الثانية الطرح السوري على القيادة العربية الموحدة لدراسة الإقتراح وعرض نتيجة دراستها على القمة الثالثة (سبتمبر 1965 في الدار البيضاء).

وقبل انعقاد القمة الثالثة كانت المشاكل بين الدول العربية قد تنامت، فبعض الدول لم تدفع أنصبتها في تكاليف المشروعات، ودول أخرى تصرفت في الأموال المخصصة للأهداف المقررة في القمة الثانية، ولكنها حولت تلك الأموال إلى مجالات أخرى لا علاقة لها بما تقرر.

كذلك فإن جميع الدول التي كان عليها أن تقبل دخول قوات من دول عربية أخرى تابعة للقيادة الموحدة لحمايتها من اعتداء اسرائيلي عليها عند قيامها بتنفيذ نصيبها في مشروعات المياه، رفضت دخول تلك القوات بحجة أو بأخرى.

أما الجمهورية المصرية فقد كان عليها أن تحشد قواتها على جبهتها لإرغام إسرائيل على الاحتفاظ بجزء كبير من قواتها في مواجهة الجبهة المصرية بدلا من أن تركز قواتها على الجبهة الشمالية حيث المشروعات مع الأردن.

وكانت مصر قد أعدت هذه القوات فعلا وكانت هذه الحقيقة معروفة لدى جميع الحكومات العربية ولكن في غمرة الإحساس العام بالتقصير ومحاولة كل طرف أن يلقي

باللوم على غيره، فإن بعضا من الحكومات العربية (الأردن وسوريا والسعودية) بدأت تشير إلى أن وجود قوات الطوارئ الدولية في سيناء على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل يشكل عازلا يجرد القوات المصرية من أي فاعلية، ثم عادت نغمة وجود القوات الدولية في سيناء تتكرر باستمرار في الإعلام العربي عموما.[1]

باختصار، فإن العالم العربي في السنوات السابقة لحرب 1967 كان ممزقا أكثر من أي وقت مضى: أزمة حادة بين مصر والسعودية (حرب اليمن) وبين الفلسطينيين (الشقيري) والأردن، وبين العراق وسوريا، فضلا عن الصراع العربي العربي والحكومات العربية التي تحاول كل منها توريط الأخرى، هذه هي الصورة المختصرة الأمينة لحالة عالمنا العربي وحكوماته عشية انعقاد القمة العربية الثالثة يوم 13 مارس 1965م.

ولم يختلف مؤتمر القمة الثالثة عن سابقيه، فالمزايدات بين الرئيس السوري أمين الحافظ (الملقب بأبي عبدو) والرئيس عبد الناصر حيث كان أبو عبدو يلح ويصر على إقرار مشروع قدمه القائد العام للقيادة العربية الموحدة يطالب لنجاح المعركة القادمة مع اسرائيل بعدد من مسؤوليات قسمها على الدول الأعضاء وإنشاء نظام مالي يقرر طريقة دفع الأموال وصرفها والأموال الكثيرة التي يتطلبها الإعداد للمعركة، كما طالب بإنشاء تشكيلات عسكرية جديدة بالقوات البرية والجوية وتوزيع مسؤولية إنشائها على الدول العربية، ثم توزيع مساهمة الدول العربية في النفقات الضخمة اللازمة لتلك التشكيلات، وبرر الرئيس أمين الحافظ إصراره على سرعة إقرار المشروع بأن الأجدر بأمجاد العرب وبطولاتهم «ضرب الأفعى على رأسها بدلا من الانشغال بذيلها!».

أما الرئيس عبد الناصر ومعه بقية الملوك والرؤساء كانوا يصرون على أن الأمر يحتاج إلى دراسة وبحث عميقين وهذا لا يتم بمجرد سماع رؤساء الوفود لهذا المشروع الذي قدمه القائد العام، والذي وصفه «بتجربة نظرية» وما قدمه إلا نزولا عند ضغط سوري شديد.

وأخيرا تمخضت القمة الثالثة فأنجبت ميثاقا اقترحه وفد السودان، يؤكد على

---

(1) وجود قوات دولية في سيناء وعلى الجبهة المصرية مقابل إسرائيل كانت بناء على تعهد الرئيس أيزنهاور لإسرائيل بمذكرة بتاريخ 15 مارس 1957م لضمان حرية الملاحة عبر مضيق تيران إلى ميناء إيلات الإسرائيلي.

بعض المسلمات مثل التضامن العربي واحترام أنظمة الحكم الأخرى وعدم التدخل في شؤون الغير . . إلخ .

وقبل القمة الثالثة وبعدها مباشرة دارت معارك جوية فوق مواقع تحويل نهر الأردن بين الطائرات السورية والاسرائيلية ، فقد فيها الطيران السوري عددا كبيرا من طائراته .

وأخيرا قامت إسرائيل بعدوان كبير على قرية السموع لواء الخليل بالضفة الغربية ، وفضلا عن الخسائر البشرية الفادحة التي حلت بالجيش الأردني وبالمدنيين فقد كان لتلك الغارة الغادرة آثار سياسية على شكل مناقشات عاصفة ومظاهرات غاضبة ضد حكومة الأردن التي لم تفعل شيئا للدفاع عن أرضها وشعبها ضد العدوان الإسرائيلي الغاشم .

ثم جرت اجتماعات عديدة بين الحكومتين السورية والمصرية ، وكان موقف الوفد السوري إبداء أفكار لا تنفّذ ، واقتراح أعمال هي أقرب إلى الخيال الرومانسي منها إلى الواقع العملي ، مثل اقتراحهم بتسليح الشعب وتدريبه على الحروب الشعبية مثلما حدث في فييتنام ، وبعد جهد كبير من عبد الناصر وتحذير السوريين من أن إسرائيل تحاول جرّهم وتوريطهم في عملية عسكرية لا قِبل لهم بها ، اتفق الطرفان على إحياء ميثاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ، وإنشاء جبهة مشتركة للدولتين يقودها رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري ، وظن عبد الناصر أنه احتوى (الهياج السوري) داخل حدود شراكة يسيطر على أهدافها التخطيط المتروّي والمنطق السليم .

غير أن حوادث الجبهة الأردنية السابقة الذكر والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وانتقادات الصحافة والإذاعات العربية والتبجّح بالشتائم واتهامات التقصير والتستر وراء أعذار واهية شاركت فيها أغلب الدول العربية ، اضطر جمال عبد الناصر أن يعيد النظر في الإبقاء على قوات الطوارئ الدولية .

وبعد أن تشاور مع خبرائه العسكريين والقانونيين قرر إنهاء انتشار قوات الطوارئ الدولية UNEF بخطاب مؤرخ 16 مايو 1967م . أرسله الفريق أول محمود فوزي رئيس أركان القوات المسلحة المصرية إلى الجنرال ج . أ . ريكي قائد قوات الطوارئ الدولية ، طالب فيه سحب قواته من حدود مصر الشرقية .

ثم أدركت القيادة المصرية أن سحب القوات الدولية من منطقة شرم الشيخ سيعرض المنطقة كلها إلى مخاطر عظيمة ، ذلك لأن رجوع القوات المصرية إلى شرم

الشيخ وسيطرتها على مضيق تيران سيجعلها أمام خيارين سيئين وفي موقف في غاية الدقة والحرج، فإما أن تسمح مصر بمرور السفن الإسرائيلية المتجهة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي أو أن تمنع الملاحة الإسرائيلية بالقوة، وهذا أمر يسير فإن مضيق تيران ضيّق لا يزيد عن ميلين أميال. وهي إن أغمضت عيونها فإن الدول العربية ستحرجها وتتهمها بالسماح لإسرائيل بالمرور في المياه الإقليمية المصرية.

وقد حاولت القيادة المصرية تعديل طلبها بسحب القوات الدولية وجعله يستثني منطقة شرم الشيخ، إلا أن السكرتير العام للأمم المتحدة «يوثانت» قرر أن قوات الطوارئ الدولية وحدة واحدة إما أن تنسحب كلها أو تبقى كلها. فقرر الرئيس عبد الناصر على الإصرار على طلب الإنسحاب الشامل للقوات الدولية.

وهذا القرار يعتبر في نظر المنصفين من المراقبين السياسيين خطأ كبير سبب انزلاق مصر إلى قرار مكين وأعطى إسرائيل ذريعة تتذرع بها أمام المجتمع الدولي عن هجومها الغادر الذي كانت تخطط له وتتحين الوقت المناسب للانقضاض على الجيوش العربية قبل أن يكتمل تسليحها واستعدادها حسب ما قررته القمم العربية المتتالية.

* * *

بعد قرار السكرتير العام للأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية جميعها من الجبهة المصرية استجابة لطلب الحكومة المصرية، أخذت الأزمة منحى خطيراً ينذر بحرب أكيدة.

فقد قامت إسرائيل باتصالات علنية سريعة في واشنطن طالبة النجدة من احتمال وشيك لهجوم عربي عام عليها، وطلبت عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات السريعة منعا لهجوم عربي كاسح يهدد وجودها!.

واتخذت في جميع اتصالاتها الدولية صفة الدولة المسالمة الضعيفة المهددة من جيران طغاة أقوياء!. وتحركت الحكومة الأمريكية لتأييد إسرائيل المهددة وهي واشنطن تعلم أن لإسرائيل من القوة العسكرية ما تواجه به الجيوش العربية مجتمعة.!

ثم جاء خطاب عبد الناصر يوم 22 مايو 1967 في قاعدة أبوصوير الجوية القريبة من خطوط الهدنة، وكان خطابا حماسيا أعلن فيه قفل مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، وقال في خطابه ذلك «إن اليهود يهددوننا بالحرب ونحن نقول لهم أهلا وسهلا، ونحن مستعدون»، ثم عدد في خطابه قوة مصر العسكرية رأنها «بالرغم من

الشيخ وسيطرتها على مضيق تيران سيجعلها أمام خيارين سيئين وفي موقف في غاية الدقة والحرج، فإما أن تسمح مصر بمرور السفن الإسرائيلية المتجهة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي أو أن تمنع الملاحة الإسرائيلية بالقوة، وهذا أمر يسير فإن مضيق تيران ضيّق لا يزيد عن ميلين أميال. وهي إن أغمضت عيونها فإن الدول العربية ستحرجها وتتهمها بالسماح لإسرائيل بالمرور في المياه الإقليمية المصرية.

وقد حاولت القيادة المصرية تعديل طلبها بسحب القوات الدولية وجعله يستثني منطقة شرم الشيخ، إلا أن السكرتير العام للأمم المتحدة «يوثانت» قرر أن قوات الطوارئ الدولية وحدة واحدة إما أن تنسحب كلها أو تبقى كلها. فقرر الرئيس عبد الناصر على الإصرار على طلب الإنسحاب الشامل للقوات الدولية.

وهذا القرار يعتبر في نظر المنصفين من المراقبين السياسيين خطأ كبير سبب انزلاق مصر إلى قرار مكين وأعطى إسرائيل ذريعة تتذرع بها أمام المجتمع الدولي عن هجومها الغادر الذي كانت تخطط له وتتحين الوقت المناسب للانقضاض على الجيوش العربية قبل أن يكتمل تسليحها واستعدادها حسب ما قررته القمم العربية المتتالية.

❊ ❊ ❊

بعد قرار السكرتير العام للأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية جميعها من الجبهة المصرية استجابة لطلب الحكومة المصرية، أخذت الأزمة منحى خطيراً ينذر بحرب أكيدة.

فقد قامت إسرائيل باتصالات علنية سريعة في واشنطن طالبة النجدة من احتمال وشيك لهجوم عربي عام عليها، وطلبت عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات السريعة منعا لهجوم عربي كاسح يهدد وجودها!.

واتخذت في جميع اتصالاتها الدولية صفة الدولة المسالمة الضعيفة المهددة من جيران طغاة أقوياء!. وتحركت الحكومة الأمريكية لتأييد إسرائيل المهددة وهي واشنطن تعلم أن لإسرائيل من القوة العسكرية ما تواجه به الجيوش العربية مجتمعة.!

ثم جاء خطاب عبد الناصر يوم 22 مايو 1967 في قاعدة أبوصوير الجوية القريبة من خطوط الهدنة، وكان خطابا حماسيا أعلن فيه قفل مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، وقال في خطابه ذلك «إن اليهود يهددوننا بالحرب ونحن نقول لهم أهلا وسهلا، ونحن مستعدون»، ثم عدد في خطابه قوة مصر العسكرية وأنها «بالرغم من

بقاء القوات المصرية في اليمن فإننا قادرون على القيام بواجبنا في اليمن ومصر» (أنظر خطاب جمال عبد الناصر في الأهرام بتاريخ 23 مايو 1967م.).

وقام سكرتير الأمم المتحدة، الذي أزعجه تطور المشكلة تطورا خطيرا، قام بنشاط كبير لتهدئة الأوضاع وتأجيل الأعمال العسكرية فترة أسبوعين ليقوم بالمشاورات والجهود الدولية بحثا عن مخرج من الموقف الراهن.

وفي يوم 27 مايو 1967 قبل الرئيس جمال عبد الناصر إلتماس الأمين العام للأمم المتحدة فوافق على أن تمتنع مصر لمدة أسبوعين عن أي تدخل في الملاحة عبر مضيق تيران. وفترة الأسبوعين تبدأ يوم 27 مايو 1967 وتنتهي 10 يونيو 1967 غير أن إسرائيل سارعت وفاجأت بعدوانها الغادر يوم الخامس من يونيو 1967 فألحقت بالأمة العربية هزيمة نكراء وأوقعتها في محنة لم تخرج منها حتى الآن.

وتصادف أنني كنت في القاهرة في النصف الأخير من شهر مايو 1967 وشاهدت الرئيس عبد الناصر يلقي خطابه الحماسي يوم 22 مايو، كما شاهدت جحافل الجيش المصري ودروعه مارة خلال شوارع القاهرة في طريقها إلى سيناء، كما قرأت المقالات النارية في الصحافة المصرية الحكومية، وفيها خطابات التأييد المنهالة من مختلف أنحاء العالم العربي معبرة عن التأييد الشديد والرغبة في المساعدة والاستعداد للتضحية بكل غال ورخيص تأييدا للمعركة. كما لاحظت، بأسى، تنامي حملة ظالمة على ليبيا التي لم تعبر عن أي تأييد لمصر أو إدانة لإسرائيل ولم تقدم أي تأييد للموقف العربي. وتوقفت في طريق عودتي في البيضاء للتوقيع على عقد بين شركتي ووزارة الإسكان، وبعد حفلة التوقيع جلست على انفراد مع وزير الإسكان عبد القادر البدري ذكرت له ما سمعت ورأيت في القاهرة خصوصا الحملة الظالمة ضد ليبيا، وعبّرت له عن قناعتي بأن الرئيس جمال عبد الناصر إما أنه يقوم بمناورة كبيرة لحمل إسرائيل على تقبل إغلاقه لمضيق تيران رضوخا لتهديد مصر، ورضوخا كذلك لمساع من الدول الكبرى لتهدئة الموقف عموما، أو أنه يقامر بحرب أخشى أنه لم يستعد لها، وقد تكون عاقبتها وخيمة، ولذلك رجوته (أي البدري) أن تبادر الحكومة الليبية بإبداء تأييدها لمصر علناً، والتصريح بما قامت به من مساع تأييدا لها لدى واشنطن ولندن.

وبالرغم من فداحة الهزيمة وعمق النكبة التي أصابت الأمة العربية فإن الحديث عنها بالشرح والتحليل لا يقع ضمن أهداف هذا الكتاب، وما يهمني في هذا المقام هو ستعرض تلك التداعيات الأليمة المؤلمة التي أصابت ليبيا حكومة وشعبا، وأثر تلك



المحنة على الساحة السياسية الليبية، وما سببته من زحام أزمات وقلاقل ومآزق عصفت بالنسيج السياسي الإجتماعي للشعب الليبي وجعلته يقترب من حافة سحيقة كاد ينزلق فيها إلى ثورة شعبية حقيقية لولا لطف الله، بل إن تراكمات آثارها الضارة أصابت الشعب الليبي في صميم ثقته بحكومته وزعزعت ثقة الطبقة المثقفة في ولائها الوطني وأعطت زخما للحركات الحزبية البعثية والشيوعية والناصرية وحركة القوميين العرب، بل أصبح كثير من المفكرين الليبيين يستوحون أفكارهم وآمالهم العريضة في مستقبل أفضل من آفاق سياسية خارج الوطن. وبعبارة موجزة عاد الولاء الأجنبي والإنتماء لكل ما هو غير ليبي في الظهور والتنامي كما تراجع الإنتماء الوطني إلى الوراء.

فقد تنامت الحملة الصحفية المصرية السورية على ليبيا كما سبق وأشرت، كما تولى أحمد سعيد من صوت العرب حملة ضارية ضد الدولة الليبية ناشرا إفكه وأكاذيبه عن قبول الحكومة الليبية وسكوتها عن قيام قوات أمريكية من مطار «ويلس» وأخرى بريطانية من مطار «العدم» بمساعدة إسرائيل ونقل المعدات والإمدادات إليها، بل تجرأ وكذب فأذاع نبأ حشد القوات البريطانية على حدود مصر، والغريب العجيب أن كثيرا من المواطنين المقيمين منهم شرق ليبيا، رغم أنهم لم يروا شيئا من تلك القوات، فإنهم صدقوا كذب «صوت العرب»، وبلغت جراءته على الحقيقة واستخفافه بذكاء سامعيه أن اتهم ليبيا بأنها سمحت لسلاح الطيران الأمريكي بالهجوم على مصر!.

ومع الأسف الشديد فإن بعض الجماهير العربية والليبية صدقت ذلك الإفك بعد سماع خطاب الرئيس عبد الناصر الذي قال فيه واصفا هجوم طيران إسرائيل المفاجئ «كنا ننتظرهم من الشرق جاءونا من الغرب»، وكان يعني أن سلاح الطيران الإسرائيلي زود طائراته بخزانات وقود إضافية، مكنتها من الطيران فوق المتوسط إلى غرب الإسكندرية ثم الاتجاه شرقا نحو سيناء، وبذلك تأتي إلى الجبهة المصرية من الغرب، وفاجأت الطيران المصري وقضت عليه وهو رابض في مطاراته[1].

---

(1) في أول زيارة قمت بها للقاهرة بعد نكسة يونيو 1967 زرت صديقي اللواء أحمد حسن الفقي وكان يتولى منصب الوكيل الأول لوزارة الخارجية المصرية وكما يعلم القراء، كان سفيرا ناجحا لمصر في ليبيا في السنوات 1954 - 1959م. وفي حديث عن تداعيات تلك النكبة سألته عما أشاعه صوت العرب من تدخل الطيران الأمريكي من قاعدة الملاحة في ليبيا مشتركا في الهجوم الإسرائيلي على مصر، استغرب سؤالي وأكد لي أن القيادة المصرية والرئيس عبد الناصر شخصيا على يقين وتقدير لموقف ليبيا النبيل في نصرة مصر، ونصحني بعدم الاكتراث بالإشاعات الضالة المضلة التي يذيعها أحمد سعيد.

وتجاوب الشارع الليبي بحماس شديد وعواطف جياشة فصدق الإذاعات المصرية دون تمحيص أو تدقيق، والجماهير العربية عندما تُثار وتُعبّأ لنصرة شقيق مظلوم أو لعمل وطني خطير فإنها تهب كالعاصفة وتهدر كالسيل الجارف ولا محل عندها لتمحيص العقل والتحقيق والتأكد، أو اختيار رد فعل بحكمة وتروّي. والشارع الليبي لا يختلف عن جماهير الأمة العربية في تفاعلها السريع وتلبيتها لنداء استغاثة شقيق، فهي في تلك الساعات تفكر بقلوبها وأذانها لا بعقولها.

فكما قال شوقي عن الشعب العاطفي المهيج وطنيا:

«يا له من ببغاء عقله في أذنيه»

قامت المظاهرات العاصفة الغاضبة في جميع المدن الليبية، ففي بنغازي حاول المتظاهرون حرق السفارتين الأمريكية والبريطانية، كما أحرقت سياراتهما وهوجمت مبانيهما ودمرت أبوابها ونوافذها، ولجأ موظفوها إلى مخابئ أرضية واستغاثوا بالحكومة وتدخل الجيش وتمكن من تفريق المظاهرات، فتحولت إلى شوارع بنغازي وألحقت بكل ما هو أجنبي الضرر والدمار، وأحرقت الأعلام الأمريكية والبريطانية وتعالت هتافاتها بحياة جمال عبد الناصر و«الموت لجونسون»، ومن المؤسف أن بعضا من أعضاء السفارة المصرية في بنغازي شوهدوا يلقنون المتظاهرين الهتافات بحياة جمال عبد الناصر، وشوهد بعض من إخواننا الفلسطينيين يشاركون وينظمون المظاهرات ويوزعون المنشورات التي تدعو لاجتماع عظيم تم بالفعل بجوار ضريح عمر المختار وحضره محافظ بنغازي عبد الحميد دلاف وقائد قوة دفاع برقة مفتاح بوشاح وحكمدار شرطة بنغازي وعدد كبير من المسؤولين إظهارا لتعاطف ليبيا مع مصر والفلسطينيين.

أما في طرابلس فقد تفاقمت الأمور إلى درك خطير فقامت مظاهرات من أمواج متدافعة من الليبيين زاحفة من الزاوية والقرى القريبة من مدينة طرابلس وتجمعت بالمدينة ثم زحفت نحو مطار ويلس محاولة اقتحامه وحرقه (5 يونيو 1967) وجرت في شوارع مدينة طرابلس حوادث بشعة قام بعض الغوغاء بذبح بعض اليهود الليبيين في شوارع طرابلس في وضح النهار، ثم زحفوا على سفارتي أمريكيا وبريطانيا ورجموها بالحجارة وأحرقوا سياراتها، ثم تدخلت الشرطة الطرابلسية وفرقت المظاهرات ثم جمعوا اليهود ونقلوهم إلى معسكرات خارج طرابلس في حماية من الشرطة.

ومع الأسف تبين للشرطة والمسؤولين الليبيين أن موظفي السفارة المصرية ساهموا في تنسيق المظاهرات.

ومن ناحية أخرى سارع الليبيون فأقاموا لجانا شعبية لجمع التبرعات لمنظمة تحرير فلسطين والجيش المصري، بعد الهجوم الإسرائيلي الغادر صباح يوم 5 يونيو 1967.

وعلى الفور أسرعت إلى السفارة المصرية آملا أن أقابل السفير وأعبر له عن مشاعر التأييد وأقدم له صكا بعشرة آلاف جنيه مساهمة مني في «المجهود الحربي المصري» فقابلني إثنان من صغار موظفي السفارة استلما الشيك، وعبر أحدهما عن «شكره» قائلا «سنقيم مظاهرة بعد الظهر للزحف على مطار الملاحة وحبذا لو شاركت فيها، ألم تكن أنت الذي وقعت المعاهدة الأمريكية».

كررت لهما مشاعر التأييد وأملي في نصر سريع للجيوش العربية وغادرت السفارة.

وبعد ظهر نفس اليوم (5 / 6/ 67) رافقت عائلتي إلى اللجنة الرئيسية المكلفة بجمع التبرعات لمنظمة التحرير الفلسطينية وتبرعنا بما تمكننا من تقديمه وسمعت خطيبا يلقي خطابا حماسيا يدعو الليبيين للتطوع في محاربة اليهود وينهي خطابه باتهامات وسباب لملك البلاد، فاقتربت منه وتعرفت عليه فإذا به المدرس المصري الذي يعطي أولادي دروسا خصوصية في اللغة العربية.

* * *

باختصار شديد، كانت انفعالات الشارع الليبي وتظاهراته قد بلغت من الشدة والعنف وعدد المشاركين فيها ما لم يحدث في تاريخ ليبيا، وذلك في جميع المدن والقرى الليبية.

وتطور رد فعل الجماهير إلى قلاقل وعنف واستغلها بعض من الغوغاء في أعمال غوغائية عنيفة، وأفلت زمام الأمن من يد الحكومة الليبية في بنغازي واستمرت هذه الحالة الخطيرة إلى أواخر يونيو 1967م.

حاول مازق احتواء المشاعر وسلوك سبيل لين للتفاهم، ونشر حقائق الموقف الليبي ومساعيه الحثيثة في نصرة مصر وفلسطين وساهمت وسائل الإعلام الليبية في نشر البيانات والمقالات المؤيدة لمصر وبذل وزير الإعلام الأديب خليفة التليسي جهودا عظيمة لجعل الإعلام الليبي متعاونا ومساندا للإعلام العربي إلى درجة أن

حماس الإذاعة الليبية والأناشيد الوطنية والبيانات المؤيدة لمصر وفلسطين لم تكن تقل حماسا وصراحة عن الإعلام المصري. غير أن أحمد سعيد تمادى في ضلاله وإذاعة أكاذيبه، وتوجه بندائه إلى العمال الليبيين، لا سيما عمال الموانى وشركات البترول بالإضراب، فتجاوب أغلبهم وتوقف ضخ البترول الليبي المورد الأساس للخزينة الليبية بالرغم من استئناف الدول العربية ضخ بترولها.

ومرة أخرى حاولت الحكومة الليبية إقناع العمال بإنهاء إضرابهم الضار للاقتصاد الوطني ولكنها اضطرت، بعدما قوبلت مساعيها الودية بالرفض، إلى التلويح باستعمال القوة ثم قامت النيابة العامة باعتقال بعض محرضي الإضراب وقدمتهم للمحكمة. استمرت هذه الفوضى وفقدان الدولة السيطرة على الأمن العام لأسابيع عديدة استغلتها حكومتا واشنطن ولندن فقام سفيرا الدولتين على انفراد بمقابلة الملك وشرحا له خطورة الوضع الداخلي وأن حكومته فقدت سيطرتها على الطلبة والعمال والإعلام. وأن الملك أخذ علما ووعد باتخاذ ما يتطلبه الموقف من إجراء.

وبالفعل طُلب من السيد حسين مازق تقديم استقالته (29 يونيو 67)[1].

بعد مقابلة السفير «ساريل» التي ثنّى فيها على مساعي زميله السفير الأمريكي بأيام قليلة قدم حسين مازق استقالته وأجرى الملك استشارات مع رئيسي الشيوخ والنواب ومفتي ليبيا وبعض كبار رجال الدولة، ويبدو أن عبد الحميد الكعبار رشح وزير الإسكان في الوزارة المستقيلة عبد القادر البدري، فكلفه الملك بتشكيل الوزارة الجديدة.

تنامي القوى الناصرية:

قبل الانتقال من الحديث عن الوزارة التاسعة (وزارة البدري) فإنني أود هنا أن أعرض لما سميته «بالعهد الناصري» في ليبيا وكيف عالجته الدولة الليبية وكيف كان هو أحد الأسباب الرئيسية التي قام عليها انقلاب 1969م.

منذ استقالة محي الدين فكيني بعد القمة العربية الأولى (ديسمبر 1963م.) والحوادث الدامية التي وقعت في بنغازي وطرابلس، وقمع الشرطة للمظاهرات الطلابية

---

(1) أنظر وثيقة رقم P240610Z المؤرخة 24 يونيو 1967م. المرفقة بالملحق رقم (10).

والتداعيات التي تبعتها عام 1964م مما اضطر الملك إلى تكليف السيد محمود المنتصر برئاسة الحكومة لتعيد الأمن والنظام، ثم رد فعل المخابرات المصرية وبداية تسربها في الشؤون الليبية الداخلية، لا سيما بعد خطاب جمال عبد الناصر، الذي كان تدخلا صريحا في شؤون ليبيا الداخلية والذي هاجم فيه دون مبرر وجود القواعد الأجنبية على التراب الليبي وادعى أن وجودها كان عائقا لأي تدخل عسكري ينوي أن يقوم به ضد إسرائيل، وكان لهذا الخطاب تداعيات خطيرة (شرحتها في صفحات سابقة) على الساحة السياسية الليبية بل إنه كان الطعنة الأولى التي أصابت النظام الليبي وزعزعت ثقة الشعب بحكومته.

وبالرغم من أن حسين مازق كوزير للخارجية ثم رئيس للوزراء قد عمل جاهدا للتفاهم مع مصر والتجاوب مع التيار القومي العربي، وبالرغم من جهوده الدؤوبة في بناء جسور مع طبقة المثقفين الليبيين وبياناته الوطنية التي عبر فيها عن تجاوبه مع مطالب الشعب ونجاحه في إعادة الثقة بين الحكومة والشعب الليبي فإن كل هذه الخطوات الإيجابية تحطمت أمام الأزمة السياسية التي أوجدها الرئيس جمال عبد الناصر بإغلاق مضايق تيران يوم 22 مايو 1967م ثم التداعيات التي تلتها والكارثة بل النكبة الكبرى التي أوقعتها إسرائيل بالجيوش العربية، ثم الضربات الشديدة التي أوقعتها معاول صوت العرب بسمعة الحكومة الليبية واتهامها ظلما بكل ما يشين سمعتها العربية ويلحق عظيم الضرر بثقة شعبها بها بالرغم من مواقف المساندة العظيمة التي قامت بها حكومة مازق دوليا ولدى حكومات بريطانيا وأمريكا ولدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فضلا عن العون المادي الذي قدمته ليبيا لمصر وللدول العربية فإن اتهامات العمالة البذيئة قد علقت بأذهان جزء كبير من الشعب الليبي، وذلك لأن الإعلام الليبي قصر تقصيرا خطيرا في نشر الحقائق الدامغة التي تؤكد عروبة ليبيا ووطنية ملكها وحكومتها.

كان رد فعل تدخل وسائل المخابرات المصرية بعناصرها المنتشرة في ليبيا من مدرسين وموظفين أغوتهم ببث الشكوك حول مؤسسات الدولة الليبية وأكاذيب صوت العرب وتجاوب بعض طبقات الشعب مع تلك الدعايات الكاذبة كان لكل هذه الضنون والتداعيات أثرها في تفكير المراجع العليا الليبية.

الملك إدريس وهو الحريص على استقلال بلاده صاحب المقولة الشهيرة «الحفاظ على الإستقلال أصعب من نيله» تزايدت عنده الهواجس وعاد للحديث عن مخاوفه من

خطر مصري على وطنه مع سفيري بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفي أكثر من خمس مناسبات.

وقد وجدت في الوثائق السرية لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية محاضر لحديث الملك مع سفيريهما وإلحاحه على إعطائه ردا صريحا على هذا السؤال: «ما هي الخطوات والإجراءات التي ستتخذها بريطانيا والولايات المتحدة إذا هوجمت ليبيا من مصر أو الجزائر؟» وكان رد كل من السفيرين ملخصا لما ورد في رد رئيس الولايات المتحدة ليندون جونسون على الملك إدريس في سبتمبر 1965م. ولقد نشرت محضرين من مقابلات الملك مع سفيري الولايات المتحدة وبريطانيا (R020630Z أنظر الملحق رقم (11) وكذلك نص رسالة الرئيس جونسون للملك إدريس المؤرخة (1 سبتمبر 1965) بالملحق رقم (12).

* * *

مقابلات الملك إدريس مع سفيري بريطانيا وأمريكا:

ترجمة للوثيقة R020630Z المؤرخة 26 سبتمبر 1967م وردت بالملحق رقم (11) وهي عبارة عن رسالة بعث بها سفير أمريكا في ليبيا «نيوسوم» للخارجية الأمريكية.

1) أثار الملك إدريس أيضا مع السفير البريطاني «ساريل» يوم 30 أغسطس مسألة ما يمكن أن تفعله بريطانيا في حالة ما إذا هجمت مصر أو الجزائر على ليبيا؟ إن الملك يبدو قلقا جدا بشأن التقارير الغامضة التي تقول إن هناك حشودا عسكرية جزائرية في الشرق.

2) أشار السفير «ساريل» إلى رسالة بعث بها الرئيس «ويلسون» إلى رئيس الوزراء (الليبي) مازق فيما يتعلق بانسحاب بريطانيا من بنغازي، وقد كرر ويلسون في رسالته التزام بريطانيا بشروط المعاهدة. وقد طرح الملك أسئلة محددة حول التخلص من القوات البريطانية واحتمال استعمال الطائرات البريطانية لقاعدة «ويلس» إيفاء بشروط المعاهدة. وأشار السفير «ساريل» إلى أن الولايات المتحدة لديها طائراتها في «ويلس» الأمر الذي رد عليه الملك قائلا إن «الأمريكان يبدون غير واضحين فيما يمكنهم عمله في حالة ونوع اعتداء على ليبيا».

3) (مقابلة السفير «ساريل» كانت بعد مقابلتي حسب التقرير رقم جي بي 3 نيوسوم)
التسهيلات تبين بجلاء اهتمام وقلق الولايات المتحدة.

4) عند هذه النقطة سأل الملك: "هل اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا على خطة مشتركة لاستعمالها في حالة ما تم اعتداء على ليبيا؟. أجبته بأن الولايات المتحدة وبريطانيا قامتا بالإستشارة حول المسائل السياسية والعسكرية وأن كلا منهما على دراية بقدرات الأخرى، ولكن الإجراء المحدد الذي ستتخذه كل منهما سيعتمد على الظروف التي يحصل فيها.

5) نلاحظ أن قليلون الذين يشعرون بأن الجيش المصري يشكل أي خطورة في الوقت الحالي، اقترحت على الملك أن المشكلة المهمة حاليا هي ربما تكون الأمن الداخلي. في هذا المجال نحن عبرنا عن رغبتنا في المساعدة، ولكن أشرنا أيضا إلى ما نعتبره عيوبا تنظيمية في جهاز الأمن الليبي، كما أشرنا إلى أن رئيس الوزراء مازق قام بحل مكتب أمن الدولة. لقد أشرت إلى أن ليبيا لا تمتلك في الوقت الحالي الآلية على المستوى المحلي، لجمع وتقييم ونشر المعلومات عن العناصر المخربة سواء كانت أفرادا أو منظمات. في رأينا، أن الاتصال المباشر بين رئيسي الخدمات الأمنية الإقليميين لا يكفي. أجاب الملك بأنه موافق، وقال إنه في ذلك الصباح كان يعمل على حل هذه المشاكل وقد تحدث مع رئيس الوزراء «البدري» وشعر بأنه لا بد من اتخاذ إجراء ما.

6) أعتزم إعلام سفير بريطانيا بما دار.

التوقيع نيوسوم

(نهاية الترجمة)

رسالة الرئيس جونسون للملك إدريس المؤرخة 1 سبتمبر 1965م.

ترجمة للملحق رقم (12) وهي عبارة عن ترجمة للرسالة التي بعث بها رئيس الولايات المتحدة «ليندون جونسون» للملك إدريس بتاريخ الأول من سبتمبر 1965م.

جلالة الملك..

إن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك الضغوطات التي يواجهها أولئك الذين يحاولون الحفاظ على علاقات تقليدية بين الدول العربية وأصدقائها في الغرب.

إنني على علم بثبات موقف جلالتكم وموقف ليبيا في هذا الظرف. نحن بدورنا حريصون على مساعدة دول المنطقة للحفاظ على سيادتها وكرامتها واستتباب الأمن والسلام الذي دام فيها على مدى سنوات حرجة عديدة.

إننا نثمّن بشكل خاص علاقاتنا طويلة المدى مع ليبيا ونثمن صداقتها وتعاونها على مر السنوات منذ استقلالها، وإننا نأمل وإياكم دوام الحرية والتقدم في ظل ثروة ليبيا الطائلة وتقاليدها ودستورها.

بالانتباه إلى هذه العلاقة الثمينة والأمل المشترك فإن الولايات المتحدة تعير أهمية كبيرة لاستقلال ليبيا السياسي وسيادة أراضيها تحت حكم جلالتكم.

بالطبع فإن خط الدفاع الأول بالنسبة لليبيا يتمثل في قواتها، ولقد أخبرنا حكومة جلالتكم عن رغبتكم في تعاوننا مع ليبيا وأصدقاء آخرين لليبيا، بالاستمرار في تقوية وتطوير قواتها. ستشكل موارد ليبيا المتنامية قاعدة لدعم وتطوير دفاعاتها.

بيد أن قوة الأمة تكمن أيضا في أصدقائها، وإنني أؤكد لكم بأن الولايات المتحدة لن تبقى مكتوفة الأيدي حيال أي اعتداء أو غزو غير مستفز ضد ليبيا.

في حالة حدوث مثل هذا الاعتداء سنتشاور في الحال مع الحكومة الليبية والحكومات المعنية الأخرى، حول الخطوات المناسبة اللازم اتخاذها حيال هذا الموقف في إطار ما تمليه القرارات الدولية والإجراءات الدستورية من كل الأطراف المعنية.

بالطبع فإن وجود التسهيلات العسكرية الصديقة في ليبيا سوف تشكل رادعا إضافيا لأي اعتداء من هذا النوع وستضيف عاملا مهما لإمكانياتنا في تقديم العون في مثل تلك الظروف.

إنني أتطلع، يا جلالة الملك، إلى استمرار علاقات قوية وحميمة بين الولايات المتحدة وليبيا على مدى السنين المقبلة.

التوقيع.. ليندون جونسون

(نهاية الترجمة).

* * *

نتيجة لهذه الأزمة وتداعياتها وموقف بريطانيا والولايات المتحدة و رغبتهما في مساعدة ليبيا ضد أي عدوان يقع عليها، اتخذ الملك الخطوات التالية ووجه حكومته للسير عليها:

1 - إبقاء قاعدة «ويلس» ومفرزة بريطانية في مطار العدم إلى انتهاء مدة الاتفاقيتين (آخر عام 1971م.)

2 - وجه الحكومة الليبية للعمل بنشاط وسرعة على تقوية ودعم القوات المسلحة الليبية، بالتعاون مع بريطانيا وأمريكا، خصوصا سلاح الطيران ليكون قادرا على الدفاع عن الوطن قبل انسحاب القوات الأجنبية وأن يبدأ سلاح الطيران الليبي من الآن وإلى آخر 1971 يحل تدريجيا محل سلاح الطيران الأمريكي.

3 - كما وجه الحكومة الليبية لشرح موقف ليبيا بالنسبة للقواعد الأجنبية، لا سيما أنها لا يمكنها، حسب نصوص الاتفاقيات، من الإشتراك في أي عدوان على أي دولة أخرى، وأن وجود القواعد الأجنبية سينتهي نهائيا في أواخر عام 1971م حسب شروط الإتفاقيات المبرمة.

* * *

1 - إبقاء قاعدة «ويلس» ومفرزة بريطانية في مطار العدم إلى انتهاء مدة الاتفاقيتين (آخر عام 1971م.)

2 - وجه الحكومة الليبية للعمل بنشاط وسرعة على تقوية ودعم القوات المسلحة الليبية، بالتعاون مع بريطانيا وأمريكا، خصوصا سلاح الطيران ليكون قادرا على الدفاع عن الوطن قبل انسحاب القوات الأجنبية وأن يبدأ سلاح الطيران الليبي من الآن وإلى آخر 1971 يحل تدريجيا محل سلاح الطيران الأمريكي.

3 - كما وجه الحكومة الليبية لشرح موقف ليبيا بالنسبة للقواعد الأجنبية، لا سيما أنها لا يمكنها، حسب نصوص الاتفاقيات، من الإشتراك في أي عدوان على أي دولة أخرى، وأن وجود القواعد الأجنبية سينتهي نهائيا في أواخر عام 1971م حسب شروط الإتفاقيات المبرمة.

* * *

الفصل العاشر

الوزارة التاسعة
وزارة السيد عبد القادر البدري

بعد هزيمة الجيوش العربية في أوائل يونيو 1967م والاجتياح الإسرائيلي، تفاقمت الفوضى التي سيطرت على المدن الليبية وقامت مظاهرات عارمة وأعمال شغب وقلاقل بلغت ذروتها في مدينة بنغازي، أما في مدينة طرابلس فقد سيطر بعض الغوغاء على الشارع وذبحوا عددا من اليهود في وضح النهار وتبين بجلاء أن سياسة اللين التي اتبعها مازق فشلت فشلا ذريعا في احتواء الفوضى وسيطرة العوام على الأمن العام في البلاد، فاستدعى الملك (أول يولية 1967) عبد القادر البدري وزير الإسكان في حكومة مازق وأوكل إليه تشكيل وزارة جديدة تسارع لإنقاذ البلاد من الانحدار إلى هوة الفتنة السحيقة التي كادت تقضي على كيان الدولة.

لقد أثبتت الأيام القليلة بعد استلام البدري لسلطاته أن اختيار الملك كان اختيارا موفقا فقد تمكن رئيس الوزراء الجديد من تأليف حكومة أغلبها من زملائه في حكومة مازق وباشر فورا بحكمة وحزم في معالجة الفتنة والمشاكل التي كانت تواجه الدولة، فقبض على المتطرفين والمشاغبين وأودعهم السجن، تمهيدا لمحاكمتهم وأوقف المظاهرات والإضرابات وأعاد السلطة إلى الدولة وألغى سلطة العوام، ثم أمر باستئناف ضخ البترول وبذلك أوقف النزيف المالي الذي كان ينضب موارد الخزانة العامة.

ثم استعان بوزير العدل في حكومته، المحامي عبد الحميد البكوش في استعمال قوة القانون وحكمة الحوار الوطني وسبيل التفاهم والصراحة وتمكن من إعادة الأمن والهدوء إلى الشعب الهائج وأعاد الثقة في حكومته.

ومن الإنصاف أن نعزي نجاح البدري بهذه السرعة وهذا المستوى إلى شخصيته القوية وميله إلى الحزم وشجاعته ومهارته التي اكتسبها من تعامله مع الناس بصراحة

وصدق. فلم يكن البدري على ثقافة عالية ولم تكن له خبرة سياسية ولا سابقة إدارية فهو ينتمي لفرع إبراهيم من قبيلة العواقير الشهيرة تخومها جنوب مدينة بنغازي وهو منذ شبابه قام بنشاطه مترددا بين البادية في مدينة الأبيار والحاضرة في بنغازي وانتخب عضوا في المجلس التشريعي البرقاوي عام 1949م واشترك نائبا في أغلب مجالس البرلمان الليبي منذ الاستقلال ولم يتول منصبا وزاريا إلا وزارة الاسكان في حكومة مازق من 1965 إلى 1967م ولكن عرف كيف يستعمل الشدة واللين أو العصا والجزرة بمهارة فطرية وذكاء وحصافة، لذلك كان نجاحه باهرا وقوبل باستحسان عام من الملك والشعب، وسرعان ما تغير موقف حكومات الغرب من ظهور البدري على المسرح السياسي الليبي (كما تبين من التقارير السرية المرفوعة من السفارات الغربية إلى رؤساء حكوماتها) وبينما قابلت الحكومات الغربية مجيء البدري ببرود وحذر ازدحمت تقارير سفاراتها بالثناء والتقدير للرجل الذي أعاد الأمن والاستقرار لوطنه وأمر باستئناف ضخ البترول إلى دول الغرب.

* * *

بيد أن سياسة الحزم ومواجهة التداعيات الخطرة بصلابة وحكمة التي مكنته من معالجة الفتنة الداخلية بسرعة ونجاح لم تسعفه في تعاطيه مع الحاشية الملكية.

بدأ نزاعه مع العقيد عبد العزيز الشلحي على أمر لا أهمية له، فقد رفض البدري أن يسمح لعبد العزيز باللحاق بالملك في زيارة خارج الوطن وأمر برفض طلب إجازة استثنائية للشلحي وفي وقت كان فيه الجيش في حالة طوارئ وكانت الإجازات موقوفة بالنسبة لجميع أفراد القوات المسلحة. ثم توالت المناوشات بين رئيس الوزراء وعائلة الشلحي حول تمتعهم بجوازات دبلوماسية رأى البدري أن اللائحة الدبلوماسية لوزارة الخارجية لا تعطيهم هذه الميزة، فرفض تجديد جوازاتهم الدبلوماسية مما جعلهم يشكون تصرفه لدى الملك ولم يتراجع البدري بل صارح الملك بضرورة إيقاف تدخل آل الشلحي في أمور الدولة وتحجيم نفوذهم الذي كان مصدر إشاعات عديدة ضارة بسمعة الملك. ثم جاء طلب السيدة لطفية بنت ابراهيم الشلحي زوجة محمد عبد السلام الغماري وإلحاحها لمنح عقد امتياز بترولي لشركة صورية لا تملك أي مؤهلات لا فنية ولا مالية، رفضها البدري سريعا دون إبداء أسباب، ولا شك أن قرار البدري كان قرارا سديدا لرفضه طلب امتياز بترولي لشركة مشبوهة، إلا أن عمر الشلحي (مستشار الملك) وأخته لطفية شددا من الدس لدى الملك ضد رئيس الحكومة وألحا

على ضرورة التخلص من عدو عنيد. ويبدو أن كثرة الشكاوى ومساعي آل الشلحي الحثيثة لدى الملك قد تزامنت مع تململ شعبي من حزم البدري تجاه الحركات الشعبية. شعر الملك أن البدري الذي أنهى مهمته الخطيرة بنجاح تام وأصبح بعد إعادته الأمن والاستقرار إلى البلد مدعاة لنزاع مع آل الشلحي ذوي الحظوة عند الملك ومصدر قلق وشكاوى متعبة، فقبل الملك استقالته وأوكل لوزير العدل عبد الحميد البكوش تشكيل حكومة جديدة يوم 26 أكتوبر عام 1967م.

* * *

الفصل الحادي عشر

الوزارة العاشرة
وزارة السيد عبد الحميد البكوش

في أعقاب «استقالة» عبد القادر البدري أوكل الملك إلى وزير العدل (في الحكومة المستقيلة) تأليف حكومة جديدة. وقد أثارت «استقالة» البدري بعد أقل من شهور أربعة على تكليفه وبعد أن نجح في إعادة الأمن والاستقرار إلى البلد، أثارت استقالته الكثير من التساؤلات والاستغراب غير أن تأليف محام شاب ثبتت مقدرته في مناصب وزارية واكتسب خبرة جديدة في معالجة الكثير من القضايا الداخلية السياسية والقانونية قوبل باستحسان عام لا سيما لدى طبقة الشباب المثقف، والتقدميين من السياسيين وفتح أبواب الترقب والأمل في الإصلاح السريع على يد الوزارة الجديدة، ولا أخفي أنني كنت من أشد المتحمسين لوزارة البكوش وعبرت عن رأيي هذا لدى الملك ولدى رئيس الديوان المنتصر.

بدأ البكوش عهده بالإعلان عن سياسة وتوجهات جديدة تركز على إيقاظ الإحساس بالوطن وبالشخصية الليبية وخلال اجتماعات ولقاءات عديدة مع مختلف طبقات الشعب من طلبة الجامعات ونقابات العمال، وضباط وجنود الجيش والأمن العام ومن طبقات الشعب الكادحة في القرى والنجوع، تقرب إلى الشعب وشرح توجهاته الساسية قائلا: «إن الليبيين كيان له جذور عبر التاريخ بالرغم من حداثة الاستقلال، لذلك يجب عليهم أن يتحدوا وأن يحترموا ويصونوا وطنهم وأن يهتموا بكل ما يحدث فيه. وشرح وأكد أن سياسة "الشخصية الليبية" لا تعني الانفصال عن العرب أو العالم بل على العكس فإن الحفاظ على الشخصية الليبية وإكسابها القوة يجعل من ليبيا بلدا قادرا على المساهمة مع العرب ومساعدتهم والتعاون مع العالم المتقدم لإدراك ركب الحضارة والرقي بالوطن إلى أعلى المراتب".

وسار البكوش في سياسة تحرر سريعة في الإعلام وشجع على تأسيس العديد من الجرائد وقد بلغ عدد الصحف الصادرة في عام 1968 م عشرين صحيفة وخمس عشرة مجلة، كما ألغى الرقابة الحكومية على الصحف وجعلها في أيدي رؤساء التحرير وعقد جلسات الحوار المفتوح مع طلبة الجامعات والأندية الثقافية، وتواصل وتفاهم مع النقابات وسمح بإنشاء اتحادات الطلبة ثم عالج أزمة الدولة مع معارضيها بحوارات صريحة، فأقنع الكثيرين منهم بالاشتراك في مناصب الدولة ووظائفها وقدم المشاغبين المتطرفين الذين كانوا وراء أعمال الشغب والإضرابات الخطيرة إلى القضاء.

وعملت وزارة الإعلام في حكومة البكوش على زيادة زمن البث الإذاعي وأكثر هو ووزير الإعلام من الحديث في الإذاعة وشجعا على إنشاء النوادي الثقافية.

وتعامل البكوش بحكمة مع معارضي الحكومة، لا سيما أولئك الذين كانوا وراء أحداث شهر يونيو 1967م وفتح معهم حواراً صريحاً الأمر الذي جعل أغلبهم يساهمون في مناصب ووظائف الدولة، وأوفد بعضا منهم في بعثات إلى الخارج للاشتراك في الاجتماعات والمؤتمرات الإسلامية التي ركزت أعمالها على قضية القدس الشريف، وبذلك عدل مسار كثير من المعارضين وامتص نشاطهم ووجهه للصالح العام. أما مشاغبي أحداث يونيو 67 خصوصا أولئك الذين دفعوا البلد إلى الفوضى والشغب وأعمال التخريب والعنف، والإضرابات البترولية الخطيرة على اقتصاد البلاد، فقد قدمهم إلى القضاء[1].

وتقرب البكوش مع طبقات الشعب وتجاوب مع أغلب مطالبهم واستمر في مشروعات التنمية الصناعية والزراعية، وسرّع خطاها مما وفر فرص عمل لعدد كبير من العاطلين وأجرى هو ووزير خارجيته ونيس القذافي العديد من المساعي القوية لدى حكومات واشنطن ولندن وباريس تأييدا لوجهة النظر العربية ووجوب الانسحاب الاسرائيلي الفوري من القدس الشريف والأراضي العربية المحتلة، وأعلنت تلك الجهود السياسية الهامة الداعمة للموقف العربي في الصحافة والإذاعة مما أكد للشعب الليبي أن ليبيا لم تكن في يوم من الأيام بعيدة أو مترددة عن التأييد الكامل والتعاطف التام مع أهم القضايا العربية.

---

(1) قرأت في تقرير سري للسفير البريطاني رقمه 415 / 8 بتاريخ 8/ 7/ 68 أن معارضي الحكومة صيف 67 هم الآن إما داخل دوائر الدولة أو في سجونها! (أنظر الملحق رقم 15).

تعامل حكومة البكوش مع الجيش الليبي:

بالرغم من مشاعر التوتر والهواجس التي أصابت مؤسسة الجيش الليبي إثر هزيمة الجيوش العربية في يونيو 1967 وبالرغم من هروب بعض الضباط إلى مصر بدروعهم وطياري سلاح الطيران إلى الجزائر بطائراتهم، فإن البكوش عالج تلك التداعيات بدون قسوة بل سهل سبيل العودة والتراجع أمام المعارضين من رجال الجيش بعكس تعامله مع المشاغبين المتطرفين المتهمين بأعمال الشغب والتخريب (يونيو 67).

تمت محاكمة المتهمين العسكريين في سرية وعوقبوا عقابا أقرب إلى اللين ولم يعاقب عقابا شديدا سوى الضابط الذي قتل رئيسه الذي حاول اعتراض هروبه إلى مصر وربما يرجع لين حكومة البكوش في تعاملها مع قضايا الجيش إلى رغبتها في تجنب اتهامها بأنها تعاقب أفرادا من الجيش دفعهم شعورهم العربي وحماسهم الوطني إلى ارتكاب مخالفات هي في الواقع لم تكن ضد ولائهم الوطني بل دفعتهم إليها ظنونهم بأنها أعمال بطولية لنجدة الجيوش العربية في مقاومتها للغزو الصهيوني.

وعلى العموم فقد اتخذ تعامل حكومة البكوش مع الجيش الليبي الخطوات التالية:

1) استرضاء الناشطين الطامحين من كبار ضباط الجيش على الخصوص العقيد عبد العزيز الشلحي والعقيد عون رحومة وأعوانهما من الضباط.

2) الاتصال المباشر مع الضباط الشباب بزيارات رئيس الوزراء والاجتماعات الدورية مع الضباط والاستماع لشكواهم وتحقيق مطالبهم.

3) تزويد الجيش الليبي بنظام دفاع جوي بصواريخ بريطانية حديثة ودبابات من أحدث طراز، كذلك تزويد سلاح الطيران بطائرات عسكرية نوع (إف 5) ثم تقوية الأسطول البحري الليبي بعدد من القطع البحرية الحديثة.

ولا شك أن هذا التسليح الحديث سيقوي كثيرا من إمكانية الدفاع عن الوطن وهو كذلك سيشغل عددا كبيرا من العسكريين الليبيين للتدريب على تلك الأسلحة الحديثة، وكذلك فإن برنامج تسليح الجيش الليبي هذا سيبدد كثيرا من الشكوك التي كانت عالقة بأذهان ضباط الجيش وأفراده بأن سياسة الحكومة كانت دائما تميل كثيرا للاعتماد على قوة دفاع برقة أكثر من اعتمادها على الجيش الليبي.

وفي المجال السياسي الداخلي عملت وزارة البكوش لتسريع التطور السياسي وتنميته بإنشاء وتشجيع المؤسسات المدنية ونقابات المهن المختلفة ونقابات العمال

واتحادات الطلبة والجمعيات والنوادي الثقافية، كما نشطت وزارة المعارف في توسيع الجامعات الليبية وتزويدها بنخبة ممتازة من الأساتذة.

وفي عهد حكومة البكوش تم توسيع جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية وتزويدها بنخبة مختارة من علماء الجامعة الأزهرية، وامتد نشاط الجامعة الإسلامية إلى خارج ليبيا لا سيما في إفريقيا حيث أوفدت البعثات والتحق بها عدد كبير من الطلبة الأفارقة المسلمين.

قام البكوش برحلتين عربيتين، الأولى لسبع دول عربية مشرقية (مايو 1968م) والثانية لدول شمال إفريقيا (يونيو 1968م).

في رحلاته العربية اصطحب البكوش عددا من زملائه ونجح في شرح وجهة نظر ليبيا، وبنى علاقات متينة مع الحكومات العربية التي تفهمت موقف ليبيا من الأحداث الأخيرة وأقام علاقات ثنائية جيدة مع الدول العربية، وتوقفت الإذاعات الصاخبة لبعض تلك الدول عن مواقفها الثائرة من ليبيا نتيجة لبقايا ورواسب دعاية «صوت العرب» المغرضة، فمثلا تبدل موقف الإذاعة الجزائرية التي كانت تهاجم وتتهم الأنظمة التقليدية إلى دعوة لتفهم وإنصاف تلك الدول.

وقبل زياراته العربية قام البكوش، مصحوبا بعدد من زملائه، بزيارة فرنسا (2-5 أبريل 1968م) واجتمع بالجنرال ديغول ورئيس الوزراء «كوف دي مورفيل» اجتماعات هامة عقد بموجبها مع الحكومة الفرنسية اتفاقات ممتازة في مجالات البترول، بين شركة البترول الوطنية وشركات فرنسية لأعمال مشتركة للتنقيب عن النفط.

كما عقد اتفاقا ثقافيا يشتمل على إنشاء مشترك لمدرستين فرنسيتين (ليسيه) ومعاهد لتعليم اللغة الفرنسية حتى المستوى الثانوي.

في المجال الصحي، اقترحت فرنسا تصميم وإنشاء وتجهيز بالبناء والمعدات، لمستشفيين رئيسيين، وفي الإذاعة المرئية عرضت فرنسا تقديم خدمات على نفقتها، وأربعين فنيا لإدارة وصيانة الإذاعة المرئية الليبية كما عرضت على الحكومة الليبية التفاوض لأجل بناء وتجهيز المرحلة الثانية لمحطة الإذاعة المرئية الليبية، كما عرضت الحكومة الفرنسية إمكانية بيعها ما تحتاج إليه ليبيا من أسلحة ودبابات ومدرعات وطائرات الميراج، وطبعا تلقت حكومة البكوش هذه العروض بوعد دراستها.

وأدت زيارة البكوش لفرنسا إلى نتائج سياسية وتجارية وثقافية عظيمة بدرجة أزعجت الحكومة الأمريكية خشية أن يكون تنامي نفوذ فرنسا في ليبيا على حساب

واتحادات الطلبة والجمعيات والنوادي الثقافية، كما نشطت وزارة المعارف في توسيع الجامعات الليبية وتزويدها بنخبة ممتازة من الأساتذة.

وفي عهد حكومة البكوش تم توسيع جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية وتزويدها بنخبة مختارة من علماء الجامعة الأزهرية، وامتد نشاط الجامعة الإسلامية إلى خارج ليبيا لا سيما في إفريقيا حيث أوفدت البعثات والتحق بها عدد كبير من الطلبة الأفارقة المسلمين.

قام البكوش برحلتين عربيتين، الأولى لسبع دول عربية مشرقية (مايو 1968م) والثانية لدول شمال إفريقيا (يونيو 1968م).

في رحلاته العربية اصطحب البكوش عددا من زملائه ونجح في شرح وجهة نظر ليبيا، وبنى علاقات متينة مع الحكومات العربية التي تفهمت موقف ليبيا من الأحداث الأخيرة وأقام علاقات ثنائية جيدة مع الدول العربية، وتوقفت الإذاعات الصاخبة لبعض تلك الدول عن مواقفها الثائرة من ليبيا نتيجة لبقايا ورواسب دعاية «صوت العرب» المغرضة، فمثلا تبدل موقف الإذاعة الجزائرية التي كانت تهاجم وتتهم الأنظمة التقليدية إلى دعوة لتفهم وإنصاف تلك الدول.

وقبل زياراته العربية قام البكوش، مصحوبا بعدد من زملائه، بزيارة فرنسا (2-5 أبريل 1968م) واجتمع بالجنرال ديغول ورئيس الوزراء «كوف دي مورفيل» اجتماعات هامة عقد بموجبها مع الحكومة الفرنسية اتفاقات ممتازة في مجالات البترول، بين شركة البترول الوطنية وشركات فرنسية لأعمال مشتركة للتنقيب عن النفط.

كما عقد اتفاقا ثقافيا يشتمل على إنشاء مشترك لمدرستين فرنسيتين (ليسيه) ومعاهد لتعليم اللغة الفرنسية حتى المستوى الثانوي.

في المجال الصحي، اقترحت فرنسا تصميم وإنشاء وتجهيز بالبناء والمعدات، لمستشفيين رئيسيين، وفي الإذاعة المرئية عرضت فرنسا تقديم خدمات على نفقتها، وأربعين فنيا لإدارة وصيانة الإذاعة المرئية الليبية كما عرضت على الحكومة الليبية التفاوض لأجل بناء وتجهيز المرحلة الثانية لمحطة الإذاعة المرئية الليبية، كما عرضت الحكومة الفرنسية إمكانية بيعها ما تحتاج إليه ليبيا من أسلحة ودبابات ومدرعات وطائرات الميراج، وطبعا تلقت حكومة البكوش هذه العروض بوعد دراستها.

وأدت زيارة البكوش لفرنسا إلى نتائج سياسية وتجارية وثقافية عظيمة بدرجة أزعجت الحكومة الأمريكية خشية أن يكون تنامي نفوذ فرنسا في ليبيا على حساب

علاقاتها مع الحكومة الليبية (أنظر تقرير رقم 523 المؤرخ 21/ 4/ 68 من الوثائق السرية الأمريكية الوارد تحت ملحق رقم (13)).

ولعل أهم حدث قوّى ونمّى الإنتماء الوطني وجعل الشعب يلتف حول مليكه وأعاد للملك شعبيته بين طبقات شعبه، بل وأزال تلك الشوائب الظالمة المتطرفة التي حاولت بعض الجهات الأجنبية إلحاقها بعلاقة الدولة مع الشعب، هو تلك الزيارات التي قام بها الملك إدريس لجميع طبقات الشعب في المدن والقرى والأرياف والنجوع مصطحبا كبار رجال الدولة وأهم المسؤولين عن تحقيق مطالب الشعب، تلك الزيارات الممتازة التي قوبل بها الملك بترحيب منقطع النظير وحماس وطني عظيم ومهرجانات شعبية وجموع بشرية غفيرة من الكبار والصغار والأطفال والشيوخ، وزغاريد النساء، كل ذلك بعفوية صادقة وولاء صادق وحب وإجلال وتقدير. وقد أُلقيت خطب الترحيب والقصائد الوطنية من شعراء البادية وشعراء الفصحى وذبحت المواشي وأقيمت المآدب للفقراء حمدا لله وشكرا على زيارة قائد الوطن وراعي نهضته وأقيمت مهرجانات الفروسية، وتعاضد الجميع في الترحيب والتبجيل بملك البلاد ورأيت على التلفاز منظرا لا أنساه، فقد حاولت جماهير الشعب حمل سيارة الملك على أكتافهم تعبيرا عن حبهم وولائهم وتبركا بزيارته.

وأذكر أن الصديق «أدريان بيلت» (مندوب الأمم المتحدة للإشراف على استقلال ليبيا) كان في زيارة لطرابلس في مايو 1968م واجتمعت به فكان حريصا على أن يكرر إعجابه وثناءه على البكوش الذي شجع الملك على تلك الزيارات الشعبية الممتازة.

كذلك فإن الملك إدريس في زياراته الشعبية واختلاطه مع أفراد شعبه واستماعه لشكاويهم وتفهمه لمطالبهم أشعرهم بأنه الساهر على تحقيق آمالهم والاستجابة لطلباتهم، وحث المسؤولين على إنجاز ذلك.

ولا شك عندي أن هذا السيل من الزيارات الملكية قد أعطى دفعة قوية ودعما متينا للانتماء الوطني الليبي ولولاء الشعب والتفافه حول مليكه، وساهم مساهمة فعالة، في تفهّم الشعب لمقولة البكوش «الشخصية الليبية» ولكنها للأسف كانت ومضة خيرة جاءت متأخرة وسرعان ما عصفت بها رياح تداعيات السياسات القديمة المتخلفة وأجهضتها تدخلات وتداعيات خارجية ظالمة.

وكان البكوش يعد العدة لزيارة واشنطن وإجراء محادثات مع الرئيس جونسون أملا في تخفيف ميله الشديد نحو إسرائيل عدوة العرب اللدودة، والتفاوض على قضايا

علاقاتها مع الحكومة الليبية (أنظر تقرير رقم 523 المؤرخ 21/4/68 من الوثائق السرية الأمريكية الوارد تحت ملحق رقم (13)).

ولعل أهم حدث قوّى ونمّى الإنتماء الوطني وجعل الشعب يلتف حول مليكه وأعاد للملك شعبيته بين طبقات شعبه، بل وأزال تلك الشوائب الظالمة المتطرفة التي حاولت بعض الجهات الأجنبية إلحاقها بعلاقة الدولة مع الشعب، هو تلك الزيارات التي قام بها الملك إدريس لجميع طبقات الشعب في المدن والقرى والأرياف والنجوع مصطحبا كبار رجال الدولة وأهم المسؤولين عن تحقيق مطالب الشعب، تلك الزيارات الممتازة التي قوبل بها الملك بترحيب منقطع النظير وحماس وطني عظيم ومهرجانات شعبية وجموع بشرية غفيرة من الكبار والصغار والأطفال والشيوخ، وزغاريد النساء، كل ذلك بعفوية صادقة وولاء صادق وحب وإجلال وتقدير. وقد أُلقيت خطب الترحيب والقصائد الوطنية من شعراء البادية وشعراء الفصحى وذبحت المواشي وأقيمت المآدب للفقراء حمدا لله وشكرا على زيارة قائد الوطن وراعي نهضته وأقيمت مهرجانات الفروسية، وتعاضد الجميع في الترحيب والتبجيل بملك البلاد ورأيت على التلفاز منظرا لا أنساه، فقد حاولت جماهير الشعب حمل سيارة الملك على أكتافهم تعبيرا عن حبهم وولائهم وتبركا بزيارته.

وأذكر أن الصديق «أدريان بيلت» (مندوب الأمم المتحدة للإشراف على استقلال ليبيا) كان في زيارة لطرابلس في مايو 1968م واجتمعت به فكان حريصا على أن يكرر إعجابه وثناءه على البكوش الذي شجع الملك على تلك الزيارات الشعبية الممتازة.

كذلك فإن الملك إدريس في زياراته الشعبية واختلاطه مع أفراد شعبه واستماعه لشكاويهم وتفهمه لمطالبهم أشعرهم بأنه الساهر على تحقيق آمالهم والاستجابة لطلباتهم، وحث المسؤولين على إنجاز ذلك.

ولا شك عندي أن هذا السيل من الزيارات الملكية قد أعطى دفعة قوية ودعما متينا للانتماء الوطني الليبي ولولاء الشعب والتفافه حول مليكه، وساهم مساهمة فعالة، في تفهّم الشعب لمقولة البكوش «الشخصية الليبية» ولكنها للأسف كانت ومضة خيرة جاءت متأخرة وسرعان ما عصفت بها رياح تداعيات السياسات القديمة المتخلفة وأجهضتها تدخلات وتداعيات خارجية ظالمة.

وكان البكوش يعد العدة لزيارة واشنطن وإجراء محادثات مع الرئيس جونسون أملا في تخفيف ميله الشديد نحو إسرائيل عدوة العرب اللدودة، والتفاوض على قضايا

ثنائية هامة، لفت نظري منها في الوثائق السرية الأمريكية تقرير عن مشروع هام لإجراء مسح شامل بالأقمار الصناعية لإمكانات ليبيا المائية الجوفية والسطحية ورسم خريطة مائية تمهيدا لبحوث التنقيب عن المياه والاختيار الأجدى لمواقع إقامة السدود الموسمية، كما شمل التقرير «بحث جدوى» شامل لمشروعات توفير المياه سواء من السدود أو من المياه الجوفية أو من تحلية مياه البحر باستعمال التقنية الحديثة وحتى الذرية منها.

وكانت الحكومة الليبية فيما بعد تسعى للوصول إلى إحدى السبل لاستغلال اكتشافات المياه الجوفية الهامة التي اكتشفتها إحدى شركات البترول في واحة الكفرة وتحاول أن تستكشف جميع الإمكانات المائية الأخرى الجوفية والسطحية منها ومن تحلية مياه البحر، ثم تضع برنامجا شاملا مفصلا عن أجدى سبل استغلال ثروة الوطن المائية في الزراعة ومياه الشرب. وغني عن البيان أن مثل هذا المشروع لو تحقق لأوجد حلا ناجعا لمشكلة المياه في ليبيا، تلك المشكلة الأزلية التي سببتها سنون عجاف وجفاف سبب نقصا في الإنتاج الزراعي والحيواني وندرة في مياه الشرب في كثير من المدن والقرى.

ويظهر من التقارير الغربية أن البكوش كان قد بدأ يتفاوض مع الحكومة الأمريكية للحصول على أحدث ما توصلت إليه التقنية الأمريكية ويبدو أن واشنطن كانت ميالة لتقديم ذلك العون. غير أن هذا المشروع الهام الرائد لم ير النور، فقد ألغيت زيارة البكوش لأمريكا ثم جاء طوفان الإنقلاب فقضى على مشروع المياه ضمن ما قضى عليه من مشروعات حيوية أخرى. ثم أقام الانقلابيون، تمشيا مع ما سارت عليه الإنقلابات العسكرية الأخرى، مشروعاً وهّاج السمعة باهظ التكاليف هو مشروع ما يعرف «بالنهر الصناعي العظيم» الذي أنفق عليه أكثر من خمسة وعشرين مليار دولار، وتحددت فائدته في توفير مياه الشرب لبعض المدن الساحلية فقط، ولم يكلف الانقلاب نفسه مشقة إجراء «دراسة جدوى» لأنجع الطرق لإنجاز ذلك المشروع وتوفير المياه وتصريفها في أحسن الأوجه وما إذا كانت تحلية مياه البحر للشرب في المدن الساحلية هو حل أطول مدى وأقل تكاليف.

بعد ذلك بدأت مصاعب البكوش تظهر على السطح، أولا مع المخضرمين المستوزرين الذين أصيبوا بالغيرة والهواجس لظهور رئيس وزراء جديد سريع الصعود في زمن قصير وهو شاب لم يتجاوز السادسة والثلاثين. كما أزعجهم نجاحه السريع

في سياساته التقدمية التي عادت إليه بشعبية بين أوساط المثقفين والعمال والمهنيين.

ثم توالت الاتهامات وإشاعات الفساد والرشوة، أغلبها من داخل البلد وبعضها عربية ظالمة، اتهمت البكوش بالرشوة في تناوله عقود التسليح للجيش الليبي واتفاقاته مع فرنسا، كما رأت بعض الأوساط العربية في سياسة «الشخصية الليبية» خطرا على تفاعل ليبيا مع اتجاهات القومية العربية. وبالرغم من أن البكوش لم يتعامل مع هذه الإشاعات إلا أنني لم أجد في الوثائق الرسمية ما يوحي باحتمال وقوعها بل أكثر من ذلك فقد التقيت مؤخرا بالدبلوماسي البريطاني الذي كان حلقة الاتصال بين حكومته ووزارة البكوش في مفاوضات تسليح الجيش الليبي وقد أكد لي تأكيدا قاطعا بأن اتفاق تسليح الجيش كان اتفاقا بين حكومتين ولم يكن فيه أي أثر رشوة أو إغراء من أي نوع، وقد التقيت بالرجل عندما كان سفيرا لبريطانيا لدى المملكة العربية السعودية.

ثم حدث خلاف حاد بين البكوش ورئيس الجامعة الإسلامية الشيخ منصور المحجوب عندما رفض الأخير أن يكون لديوان المراجع العام للدولة أي سلطة رقابية على ميزانية الجامعة الإسلامية، وكان المحجوب يرى نفسه مسؤولا أمام الملك شخصيا ولذلك بادر برفع شكواه إلى الملك - لا شك مقرونة ببعض التهم والإشاعات. غير أن الصخرة التي تحطمت عليها وزارة البكوش هي وقوفه أمام المآرب العتيدة لأغلب أعضاء أسرة الشلحي تماما كما حدث لسابقيه. فقد رجعت من جديد لطفية الشلحي إلى إلحاحها على الحكومة الليبية لمنح شركة «تشاباكوا» Chappaqua امتيازا للتنقيب عن البترول في ليبيا. قصة هذه الشركة هي أن لجنة البترول رفضت في أواخر الخمسينيات رفضا مسببا بأن الشركة غير مؤهلة وما هي إلا شركة وهمية تحاول الحصول على امتياز ثم بيعه لشركات البترول المؤهلة الأخرى. وتكرر نفس الطلب من لطفية الشلحي في وزارة البدري الذي رفضها رفضا عنيفا لنفس الأسباب، ثم تكرر طلب لطفية لنفس الشركة أثناء حكومة البكوش ويبدو أنها كانت تأمل في أن صداقة البكوش لأخيها عبد العزيز ستسهل حصولها على الامتياز لكن البكوش أحال طلب الشركة على وزير البترول بالوكالة الدكتور علي اعتيقة الذي رفض الطلب لأن الشركة غير مؤهلة وأن المنطقة التي طلب الامتياز عليها قد سبق وأعطيت لشركة أخرى، ولذلك فإن تحقيق طلب لطفية أصبح مزدوج الإستحالة.

وبعد رفض البكوش بأيام معدودة اتصل سكرتير الملك إدريس بوسيف برئيس الحكومة وأبلغه غضب الملك من رفض طلب لطفية الشلحي، فما كان من البكوش إلا

أن رفع تقريرا مفصلا للملك شرح فيه أسباب قرار وزارة البترول، وأنهى تقريره بأن عرض على الملك أن يقبل استقالته إذا لم يقتنع بسلامة موقفه، ولكن الملك رد على البكوش بأنه اقتنع بسلامة موقفه ويعتبر أن الموضوع انتهى عند هذا الحد. وبعد أسابيع قليلة ازداد نشاط لطفية وأخيها عمر مستشار الملك في زعزعة ثقة الملك برئيس حكومته ولم يتمكن أو لم يرغب عبد العزيز صديق البكوش من إيقاف تهجمات شقيقته وشقيقه على رئيس الوزراء. بانت على الملك إمارات الضجر والرغبة في تغيير رئيس الحكومة فعرض على البكوش سفارة لندن ولكنه رفضها وقبل منصب سفير ليبيا لدى فرنسا، وبذلك انتهت حياة وزارة واعدة كان يؤمل منها الخير الكثير.

* * *

الفصل الثاني عشر

الوزارة الحادية عشر
وزارة السيد ونيس القذافي

الوزارة الأخيرة في العهد الملكي:

يقول رئيس الوزراء البكوش عن لقائه الأخير مع الملك الذي أنهى رئاسته للحكومة وعينه سفيرا لدى فرنسا، إنه وجد الملك في تلك المقابلة كثير التردد والقلق وتبدو عليه مشاعر التعب وشيء من الرغبة في الخلود إلى الراحة والابتعاد عن مشاكل الحكم وصراعات الحاشية. ويقول البكوش إنه بمجرد أن عرض على الملك استعداده للاستقالة تجاوب الملك على الفور، كأنه كان ينتظر تلك المبادرة. (أنظر الوثيقة السرية رقم A533 من الوثائق السرية الأمريكية المبينة بالملحق رقم (14) والمؤرخة 11 أكتوبر 1968م والتي لخص فيها السفير الأمريكي مقابلته مع البكوش المستقيل) وذلك الوصف الدقيق لحالة الملك النفسية يتطابق تماما مع ما ذكره لي خطّاب بك محمد (صديق الملك الحميم وهو رجل فاضل عالم) عندما استدعاني لمقابلته في بنغازي في نفس تلك الحقبة وكان حاملا دعوة الملك لي بالعودة إلى العمل الحكومي. أكد لي خطّاب بك في اجتماعنا ذلك أن الملك بلغ درجة من اليأس والقنوط في إصلاح أمور الدولة جعلته يعود لهواجسه القديمة ويرغب في الاعتزال، وشدد خطّاب على أن واجبي الوطني يفرض عليّ الإسراع إلى مساعدة ملكي وشد أزره ومع الأسف لم أتجاوب مع تلك الدعوة المخلصة لأسباب كثيرة شرحتها في كتابي «صفحات مطوية..» صفحة 533-538.

وقبل الملك نصيحة البكوش وكلف ونيس القذافي بتأليف الوزارة الحادية عشرة.

وعند سماعي بتكليف ونيس انتابني شعور عارم من التشاؤم ممزوجا بالاشفاق والوجل بالرغم من أنني كنت ولا زلت أعتبر ونيس صديقا عرفته منذ سنة 1950 وقد عمل معي وزاملني في عدة مناصب فعرفت فيه نزاهة منقطعة النظير ووطنية صادقة واعتدالا وحصافة وخبرة إدارية جاءته من تقلده للعديد من المناصب، ولكنه كان لين العريكة طيب السجية، يحاول دائما أن يرضي ويتجنب المجابهة والمقارعة، ويميل إلى اللين، وتلك صفات حميدة ولكنها بالتأكيد ليست الصفات المطلوبة في رئيس لحكومة تواجه ظروفا استثنائية ومواجهة لصعوبات خطيرة ومشاكل سياسية معقدة، ومؤامرات الجيران وبلبلة الشعب والتحركات المريبة التي لاحت في أوساط القوات المسلحة.

لقد أشفقت على وطني وعلى ونيس القذافي فهو بالرغم من صفاته الخيرة الحميدة يفتقر إلى الحزم المطلوب والشجاعة والإصرار على مواجهة الصعوبات بالقوة والقسوة أحيانا، واللين والتروّي أحيانا أخرى[1].

وكان سابقه البكوش قد بدأ ينجح في لمّ شمل طبقات الشعب حول ولاء وانتماء وطني تحت مقولة «الشخصية الليبية» نجاحا محدودا أورث ونيس القذافي أرضية معقولة ليبني عليها وينميها إلا أن المعارضة القوية ودسائس الحاشية ومعارضة المخضرمين التي أنهت حكومة البكوش جعلت الرئيس الجديد ونيس القذافي يتجه نحو منحنى جديد سهل لا يغضب أحدا بل يرضي الجميع، غير أن ذلك الاتجاه السهل الذي سلكته وزارة ونيس أثار القلق والترقب في نفوس الغيورين على مستقبل الوطن الذين أفزعهم ما رأوا من تحلل في نظام الدولة وزعزعة أركانها وانزلاقها التدريجي نحو نهاية مجهولة. وفي واقع الأمر كان النهج الذي سار فيه ونيس القذافي هو ذلك النهج الذي استدعاه الملك لينهج عليه لأن الوهن كان قد أدرك الملك وازدادت عليه تدخلات الحاشية وصراعات السياسيين وضعف تحت أثقال السلطة التي حملها هو عن أصحابها الشرعيين وأصابه القلق وشعور باليأس من إصلاح أمور رعيته،

---

(1) عندما زرت ونيس لأهنئه برئاسة الوزارة طلب مني النصح فقلت له أتمنى له من كل قلبي التوفيق والسداد وأنصحه بأن يتعلم ويتقن النطق بكلمة «لا» بالقراءات السبع وأضفت أن منصبه هذا في ظروفنا الراهنة يتطلب ممن يتولاه أن يكون حازما بكياسة، شديدا بهدوء، صريحا بشجاعة، قد يضطر أن يقول «لا» للملك ولكن بصدق وإخلاص، وقلت: «ولكنني أخشى عليك يا صديقي أن ينطبق عليك قول الفرزدق: ما قال «لا» قط إلا في تشهده لولا الشهادة لكانت لاؤه نعم».

لذلك كلف ونيس برئاسة الحكومة آملا أن يجد فيه منفّذا أمينا لتوجهاته (أي توجهات الملك) بعيدا عن إثارة غبار النزاع مع الحاشية مسالما مع الجميع. وكان الأجدى في تلك الظروف الخطرة أن تواجَه حالة القلق الشديد والنذر القوية بقرب هبوب عاصفة هوجاء بحكومة قوية حازمة ذات رصيد من الوطنية والنزاهة ما يطمئن الشعب ويشجعه على التعاون والتفاعل معها أو أن يسند الأمور إلى مجموعة من خيار السياسيين الليبيين أو بالطريقة التي عرضتها على الملك خلال اجتماعي بخطّاب بك الذي أرسله لي في محاولة إقناعي بالعودة إلى الحكم، وقد شرحتها مفصلة في كتابي «صفحات مطوية..» وإني ألخصها فيما يلي:

إن علاج الانهيار في الدولة الليبية لم يعد يصلحه «الأسبرين» إنه يستدعي جراحة تستأصل سرطان الفساد. إن استدعائي لتولي رئاسة الوزارة لا يقدم ولا يؤخر في الأمر شيئا فقد اتسع الخرق على الراقع والإنهيار في الدولة الليبية يستدعي تظافر جهود عدد كبير من السياسيين الليبيين الأكفاء المخلصين النزهاء. وإنني على استعداد أن أتقدم بكشف يحتوي على عشرين إسما على الأقل ممن تتوفر فيهم تلك الميزات، أعني الكفاءة والنزاهة، على أن تكلف هذه المجموعة بتولي أمور الحكم وأنا على استعداد على المشاركة معهم بحيث تتقدم هذه المجموعة بخطة إصلاحية شاملة تعرضها وتناقشها مع الملك ثم تتولى وزارة مشكّلة من هذه المجموعة تنفيذ هذه الخطة بقوة وعزم دون الرجوع للملك بعد موافقته المبدئية على الخطة، على أن يتعهد الملك علنيا بألاّ يتدخل أو يتراجع عن تنفيذ هذه الخطة.

وقوبلت وزارة ونيس القذافي بفتور لدى أوساط الشباب المثقف والسياسيين الليبراليين، لأنهم رأوا أن رئيسا نشطا منفتحا على الجماهير قد حل محله سياسي إداري تقليدي ذا صلة قوية بالمخضرمين من السياسيين وزعماء القبائل، ويتبع سياسة إرضاء الجميع.

ولم تمهل القلاقل السياسية والدعايات العدائية حكومة ونيس القذافي كثيرا فسرعان ما ترددت أخبار تململ في صفوف ضباط الجيش، ثم توالت المنشورات السرية توزع داخل المدن وترسل بالبريد لكبار المسؤولين وزاد تململ صغار ضباط الجيش إقالة رئيس الأركان اللواء نوري الصديق وتعيين العميد السنوسي شمس الدين رئيس الأركان بالنيابة ورأوا أن ذلك جعل قيادة الجيش الحقيقية في يد العقيد عبد

العزيز الشلحي يزاولها من وراء ستار صهره رئيس الأركان الجديد. (ولو أن إقالة اللواء نوري الصديق تمت أواخر عهد وزارة البكوش). ثم وزعت في يوليو وأغسطس (1969م) منشورات جديدة جريئة في بذاءتها كلها طعن رخيص في الأعراض وسباب وشتائم للملك وكبار رجال الدولة، ثم جاءت استقالة الملك وحدوث فراغ سياسي سارع نفر من صغار ضباط الجيش لملئه لتنتهي بذلك حياة حكومة ونيس القذافي، بل لينتهي عهد بأكمله.

* * *

الفصل الثالث عشر

الصحوة الفكرية في ليبيا منذ العهد العثماني وتاسيس الجامعة الليبية الأولى سنة 1955م

مقدمة:

لقد استغرقنا الحديث عن الصحوة السياسية التي مرت بها البلاد قبل إعلان الاستقلال وبعده، وتحدثنا باستفاضة عن التطورات السياسية خلال تلك المرحلة، وسأضطر هنا لأن أقطع سياق الحديث وأرى قبل الانتقال إلى تحليل الأحداث السياسية التي سبقت الانقلاب وصاحبته ثم ترتبت بعده، ربما من المفيد أيضا التذكير بأن تلك الصحوة لم تقتصر فقط على الجانب السياسي، بل كانت شاملة لمختلف أوجه الحياة في ليبيا، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

بل إن الجانب الثقافي والتعليمي شهد تطورا بالغا وأسفر عن نهضة فكرية على جانب كبير من الأهمية، ولعله يهم القارئ الكريم أن يطلع - ولو في عجالة - على ما حدث في هذا المجال الحيوي الهام بما يخدم أهداف هذا الكتاب، وبالقدر الذي لا يخرجه عن سياقه الذي وضع من أجله.

بدأ العالم القديم ينفض غبار التخلف وينهض ويطلق عنانه نحو حرية الفكر والتحرر من الخرافات في القرنين الرابع والخامس عشر من التقويم الميلادي، وكانت البذور التي أنبتت ذلك النشاط الفكري الإنساني العظيم هي تلك الأفكار والمؤلفات الجريئة التي وضعها الأدباء والعلماء والفلاسفة العرب: ابن حزم وابن سيناء والفارابي وابن ماجة والفيلسوف العربي الشهير أبو الوليد ابن رشد (1126م-1198م). ومن أهم تلك المؤلفات: «كتب» ومؤلفات ابن رشد الذي ترجم وشرح وعلق على فكر وفلسفة الفيلسوف اليوناني «أرسطو» والتي سربت فيما بعد من قرطبة الأندلسية إلى توليدو

الفصل الثالث عشر

الصحوة الفكرية في ليبيا منذ العهد العثماني وتاسيس الجامعة الليبية الأولى سنة 1955م

مقدمة:

لقد استغرقنا الحديث عن الصحوة السياسية التي مرت بها البلاد قبل إعلان الاستقلال وبعده، وتحدثنا باستفاضة عن التطورات السياسية خلال تلك المرحلة، وسأضطر هنا لأن أقطع سياق الحديث وأرى قبل الانتقال إلى تحليل الأحداث السياسية التي سبقت الانقلاب وصاحبته ثم ترتبت بعده، ربما من المفيد أيضا التذكير بأن تلك الصحوة لم تقتصر فقط على الجانب السياسي، بل كانت شاملة لمختلف أوجه الحياة في ليبيا، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

بل إن الجانب الثقافي والتعليمي شهد تطورا بالغا وأسفر عن نهضة فكرية على جانب كبير من الأهمية، ولعله يهم القارئ الكريم أن يطلع - ولو في عجالة - على ما حدث في هذا المجال الحيوي الهام بما يخدم أهداف هذا الكتاب، وبالقدر الذي لا يخرجه عن سياقه الذي وضع من أجله.

بدأ العالم القديم ينفض غبار التخلف وينهض ويطلق عنانه نحو حرية الفكر والتحرر من الخرافات في القرنين الرابع والخامس عشر من التقويم الميلادي، وكانت البذور التي أنبتت ذلك النشاط الفكري الإنساني العظيم هي تلك الأفكار والمؤلفات الجريئة التي وضعها الأدباء والعلماء والفلاسفة العرب: ابن حزم وابن سيناء والفارابي وابن ماجة والفيلسوف العربي الشهير أبو الوليد ابن رشد (1126م-1198م). ومن أهم تلك المؤلفات: «كتب» ومؤلفات ابن رشد الذي ترجم وشرح وعلق على فكر وفلسفة الفيلسوف اليوناني «أرسطو» والتي سربت فيما بعد من قرطبة الأندلسية إلى توليدو

الإسبانية المسيحية حيث ترجمت (في مدرسة خاصة أنشأها الملك الإسباني آنذاك) إلى اللاتينية وتهافت عليها علماء وفلاسفة أوروبا الغربية وأدخلوها في قالبها اللاتيني الجديد إلى الجامعات الفرنسية والألمانية والإيطالية، وهذه الفلسفة وتلك الأفكار هي التي فجّرت ثورة فكرية عميقة الأثر في أوروبا وفتحت أمام المفكرين المسيحيين آفاقا رحبة وأطلقت العنان لحرية الفكر التي تمخضت في بوتقة الجامعات الأوروبية، وأظهرت للوجود عددا من المصلحين الدينيين المسيحيين مثل: مارتن لوثر الذي نبذ خرافات كنيسة روما ومن بعدها ظهور المذهب البروتستانتي المتحرر ثم بروز طبقة الفلاسفة الأوروبيين المتحررين مثل جان جاك روسو وفولتير.. وعلى مدى القرنين السابع والثامن عشر، تفاعلت تلك الأفكار السياسية المتحررة وقامت انتفاضات شعبية ضد الحكم المطلق أدت إلى ظهور مبادئ الديمقراطية وصولا إلى الثورة الصناعية الكبرى وعصر النهضة الأوروبية «Renaissance» وبعبارة موجزة بلغت أوروبا الغربية مرحلة القوة والتقدم ما جعلها تنافس الخلافة العثمانية وتبسط سيطرتها على بعض ولاياتها العربية. ومن المؤسف أن هذه النهضة التي بدأت في أرض عربية خصبة الثقافة والحضارة لم تعم الامبراطورية العثمانية «إهمالاً أو عمدا» فظل العالم العربي يشارك الخلافة العثمانية مرحلة جمود ثقافي وكسل علمي وتخلف حضاري، بل أكثر من ذلك إن المتشددين في دولة المرابطين في الأندلس والمغرب الأقصى قاموا بإحراق مؤلفات ابن رشد واتهموه بالكفر والزندقة. وفيما عدا ومضات من منارات العلم في الأزهر الشريف وجامعة القرويين في فاس وبعض المعاهد في تونس وطرابلس أنارت الحياة الثقافية لفترات قصيرة فإن عصر الخلافة العثمانية لمدى أكثر من قرون ثلاثة اتسم بركود ثقافي وتخلف وانحطاط علمي وممارسات ظالمة تفشت في ولايات الدولة العثمانية، ولم تنج منها ولايتا طرابلس الغرب وبرقة.

يحدثنا المؤرخ الليبي الشيخ الطاهر الزاوي عن تلك الحقبة المظلمة فيقول: «منذ ثلاثمائة سنة والليبيون في صراع مرير مع الترك للتخلص من ظلمهم واستبدادهم وفساد حكمهم. وقد ثار عليهم الليبيون أكثر من ثلاثين مرة في فترات متتابعة من الزمن قام بها رؤساء القبائل في كل من طرابلس وبرقة. وما كان السكوت عن الثورة في بعض الأحيان إلا انتظارا للفرص والظروف المؤاتية. واستمر الترك في حكمهم الفاسد: فوضى في الحكم وسلب للأموال بفرض الضرائب الفادحة، وعدم اهتمام بالإصلاح نفشي في الشعب الجهل لانعدام المدارس، وتمكن فيه الفقر لقلة التجارة والزراعة،

وانعدمت الصناعة، وتفشت فيه الأمراض لقلة الأطباء، وأصبح في حالة دونها كل ما يتصوره الإنسان من حالات البؤس..»[1].

الحركة السنوسية:

في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي بدأت في ليبيا الحركة الإسلامية الإصلاحية على يد مؤسسها السيد محمد بن علي السنوسي نشاطها ببناء عدد كبير من الزوايا نشرتها في أجزاء من ليبيا على شكل سلسلة منظومة اختارت مواقعها ووزعت أماكنها على مواطن القبائل المختلفة وجعلتها في مواقع استراتيجية، وقامت تلك الزوايا بوظائف تعليمية دينية وأخرى اجتماعية اقتصادية (ودفاعية فيما بعد ضد الغزو الإيطالي).

وكان المركز الرئيسي للحركة السنوسية المباركة في واحة جغبوب حيث أنشأت الحركة معهدا دينيا تعليميا متكاملا أشرف على التدريس فيه علماء كبار أغلبهم من خريجي جامعة القرويين بفاس، فقاموا بتدريس وتخريج شيوخ الزوايا وعلماء الطريقة السنوسية الذين تولوا رئاسة تلك الزوايا وبدأوا عملهم الجاد بإقامة صحوة دينية علمية في أرجاء البلاد. وكانت تلك الزوايا قلاع تحصن بها المجتمع الليبي عقائديا، واستمد منها غذاءه الروحي والفكري، ثم تحولت فيما بعد إلى قلاع وقواعد للمقاومة والجهاد ضد الغزاة الإيطاليين. غير أن جهود الحركة السنوسية لم تتمكن من اقتلاع جذور الجهل والأمية في جميع أرجاء الوطن الليبي ونشر التعليم والثقافة في كل أرجائه ذلك لأن الحركة وقعت تحت رصد ورقابة الدولة العثمانية وبعض من ولاتها كما كانت موضع ريبة وعداء من إيطاليا وفرنسا اللتان كانتا تتربصان بما تبقى من ولايات الخلافة في الشمال الإفريقي. وتميزت ثقافة الحركة السنوسية بمنطق عملي أثر تأثيرا كبيرا في أتباعها، وكانت لا تعتمد على مجرد التلاوة والذكر دون العمل. فهي تجمع بين العمل الشرعي بحذافيره، والتجرد الصوفي إلى أقصى درجاته، وتنظم بين الظاهر والباطن، نظما لم يوفق إليه غيرها، ويظهر أن مؤسسي هذه الطريقة وكبار أعوانهم كانوا على أخلاق عظيمة ومدارك سامية، تدل عليها أقوالهم وأفعالهم.. ومن أخلاقهم كما روى الأمير شكيب أرسلان قال: حدثني سيدي أحمد الشريف أن عمه الأستاذ المهدي كان

(1) أنظر «جهاد الأبطال في طرابلس الغرب» للشيخ الطاهر الزاوي.

يقول له: لا تحقرن أحدا، لا مسلما ولا نصرانيا ولا يهوديا ولا كافرا لعله يكون في نفسه عند الله أفضل منك. إذ أنك لا تدري ماذا تكون خاتمته. يقول أرسلان: وبمثل هذه الآداب كانوا يأخذون أولادهم ومريديهم، فكان من هؤلاء أقطاب وأبطال يتجمل التاريخ بذكرهم.[1]

وعند إشراقة القرن العشرين كان الواقع الثقافي والحالة السياسية الاجتماعية قد بلغت درجة من الجمود جعلت السياسي الليبي اللامع سليمان الباروني يصفها بأنها كانت «خاملة النفوس، ميتة الهمم لا حراك لها يجول في عامرها فارس الجهل ويخرج من خلالها جواد النهب والقلاقل، لا يرى أهلها للعلم فضلا ولا للمعارف شأنا ولا للوطن عزا ولا للأبناء حقا».[2]

وإنصافا لسليمان الباروني فإن وصفه هذا ربما كان وصفا صادقا لما كان يجري في غرب الوطن وفي أواخر العهد العثماني، إلاّ أن الوضع في بقية أرجاء الوطن استمرت فيه جهود التوعية الوطنية من علماء طرابلس (معهد أحمد باشا الديني) وبعض العلماء الوافدين من تونس ومن الأزهر، كما أن مركز الدعوة السنوسية في الجغبوب والزوايا السنوسية في برقة وجنوب طرابلس (بلغ عددها تسعين زاوية) استمرت في عملها التنويري الديني والثقافي ولم تتوقف إلاّ بعد أن نجح الفاشيست في القضاء على جهاد الليبيين سنة 1923م، فأغلقوا الزوايا السنوسية وشتتوا علماءها ونفوا البارزين من شيوخها إلى المعتقلات الإيطالية ولم تعد الحياة إلى الحركة السنوسية التنويرية إلاّ بعد اندحار الاستعمار الإيطالي واستعادة الليبيين لسيادتهم.

هذا وعودة إلى أواخر العهد التركي (1911م-1915م) منذ قيام الأتراك بجهود مشكورة ولو متأخرة لإصلاح إهمال بعض ولاتهم ومما يستحق الذكر أن المجاهد الليبي محمد بك الجباني اقترح على القائد التركي الكبير أنور باشا أثناء مقامه بمعسكر

---

(1) حاضر العالم الإسلامي ج 2 صفحة 164 تعليق شكيب أرسلان.
ولمزيد من المعلومات عن الحركة السنوسية يمكن مراجعة:
1) محمد فؤاد شكري «السنوسية دين ودولة».
2) محمد الطيب الأشهب «السنوسي الكبير».
5) نقولا زيادة «برقة الدولة العربية الثامنة».
6) أحمد صدقي الدجاني «الحركة السنوسية نشأتها ونموها».

(2) صفحة 14 من كتاب «ملامح الصراع السياسي والثقافي في ليبيا الحديثة» للأستاذ محمود الناكوع - الناشر الرافد - لندن.



المجاهدين (دور أنور) أن يوفد جماعة من أبناء العرب الليبيين إلى تركيا ليتلقوا العلوم العسكرية والمدنية في معاهدها، فوافق أنور باشا وتم اختيار ثلاثمائة وستين طالبا من أبناء درنة والمرج وطبرق، وسكان الأطراف، ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والثالثة عشرة، وسافروا عن طريق البر إلى السلوم ومنها سافروا على ظهر باخرة إلى مدينة الإسكندرية، واستقبلهم هناك المرحوم عمر طوسون باشا الذي استصوب أن يلتحقوا بمدينة الصنائع في الإسكندرية ولكنهم لم يمكثوا بها غير شهرين، إذ استقر الرأي على أن يذهبوا إلى اسطنبول فمنحهم عمر طوسون باشا «يخته» الخاص، فأقلهم إلى حيفا في فلسطين، ومنها ركبوا قطار السكة الحديدية إلى دمشق، ثم إلى اسطنبول، حيث تقرر إلحاقهم بالمدارس العسكرية والمدنية في مدارس الأناضول واسطنبول.

لذلك فإن أنور باشا أبدى اهتماما بتعليم الصبيان أثناء إقامته بمعسكرات الجهاد، فأنشأ عدة مدارس أو مكاتب في هذه المعسكرات، وفي بعض المناطق الأخرى والتحق بها مئات من أبناء المجاهدين، مما يعد من مآثره الطيبة، تضاف إلى دوره الكبير في إدارة معارك الجهاد. لقد أنشأ مدرستين، أو مكتبين في مخيمات معسكرات الجهاد بدرنة (دور أنور) وخصص قسما منها لتعليم البنات، وشكل لهما مجلس إدارة بإشراف المرحوم محمد بن فايد (وكيل مديرية المعارف) وأسند تعليم الطلبة إلى مدرسين من العرب والأتراك وتشمل مواد الدراسة تعليم القراءة والكتابة بالعربية والتركية، وتحفيظ القرآن الكريم، ومبادئ في علوم الدين والرياضيات والجغرافيا وعلوم الصحة، كما خصصت فترة يتدرب فيها الطلبة الكبار على حمل السلاح وإطلاق النار، بإشراف جماعة من «ضباط الصف» الأتراك. أما القسم أو المكتب الخاص بتعليم البنات فقد أسندت إدارة شؤونه والتعليم فيه إلى زوجات جماعة الضباط الأتراك، اللاتي كن يقمن مع أزواجهن بمدينة درنة قبل الغزو الإيطالي الغادر، ويعلمن الطالبات المنتسبات مبادئ القراءة والكتابة بالعربية والتركية مع تحفيظ سور من القرآن الكريم والتدريب على بعض الأشغال اليدوية النسوية.

ولعل من أهم الملاحم الثقافية الشعرية التي تستحق الإشادة والتنويه تلك الملاحم الشعرية التي دعمت المقاومة الوطنية وأشادت بمجاهديها ورثت شهداءها وتمازجت مع الملاحم الشعرية التي هبت في الوطن العربي تهيب به لنصرة جهاد الشعب الليبي وتأييده ماديا ومعنويا. وأذكر هنا بعضا من أمراء الشعر والبيان: فمن ليبيا سليمان

الباروني، وشاعر ليبيا أحمد رفيق المهدوي، وأحمد الشارف وأحمد الفقيه حسن، وإبراهيم الأسطى عمر وأحمد قنابة، وحسين الحلافي. . وغيرهم كثيرون، ومن العالم العربي أمير الشعراء أحمد بك شوقي، وشاعر النيل حافظ بك إبراهيم، والأخطل الصغير وخليل بك مطران ومصطفى صادق الرافعي، وعباس محمود العقاد ومعروف الرصافي ومحمود بورقيبة. .

ونسجل هنا نماذج من الشعر الوطني الذي كتبه كبار الشعراء في ليبيا وفي العالم العربي:

يقول سليمان باشا الباروني ردا على أطماع الإيطاليين:

دع الطمع المذموم لا تغتر ... تراه كأحلام على فرش المهد

محال محال أن تدنس روضة ... عليها لواء حف بالنصر والحمد

نصول إذا حان الدفاع ولا نرى ... جزاءً من المولى سوى جنة الخلد

نحب اللقاء لا نبغض الطعن إن يكن ... نضال عن الأوطان والدين والمجد

أما أحمد الشارف فله قصيدة مشهورة يقول فيها:

رضينا بحتفِ النفوس رضينا ... ولم نرض أن يُعرفَ الضيمُ فينا

ولم نرض بالعيش إلاّ عزيزاً ... ولا نتق الشر بل يتقينا

ومن ذلك الجيل الشاعر أحمد الفقيه حسن وله قصيدة بعنوان «وطني» ومن أبياتها:

وطني بحبك لا أزال متيما ... وأرى العقيدة فيك والتوحيد

. . .

لا غرو أن نمقت شعري باسمه ... وغدوت فيه البلبل الغريدا

أشدو لذكر محاسن الوطن الذي ... أشتاق يوم أن أراه سعيدا

ولشاعر الوطن أحمد رفيق المهدوي قصائد تجسد الحنين إلى الوطن وخاصة عندما كان منفيا في تركيا:

يا من على البعد نهواه ويهوانا ... لشد ما شفنا شوق فأضنانا

ذكرى عهود الهوى باتت تساورنا ... يا من يبلغ للأحباب شكوانا
إنا بحكم الهوى صرنا ولا عجب ... نزيد ذكرا لمن يزداد نسيانا

...

نحنّ شوقا إلى أوطاننا فإذا ... تبسم البارق الغربي أبكانا

ومن القصائد الوطنية المعبرة تعبيرا صادقا عن حب الوطن قصيدة للشاعر أحمد قنابة:

أفديك يا وطني ومثلك يفتدى ... بالروح من شر الجهالة والعدا
إن لم أصنك وأقتحم فيك الردى ... وطني فلست فتىً على نهج الهدى

وللشاعر إبراهيم الأسطى عمر قصائد وطنية عميقة المعاني والدلالات، ومنها قصيدة حول تقرير المصير:

نبأ هز فؤادي ... يا لقومي وشعوري
لم أفق من غشيتي ... إلا بتقبيل البشير
قلت يا هذا أغثني ... بقواف كالزهور

...

قال لا تعجب فبشرانا ... بتقرير المصير
إننا شعب يضحي ... بكبير وصغير
في سبيل المثل الأعلى ... على مر العصور

وله قصيدة تعبر عن إيمانه الشديد بحق التعبير مهما كانت النتائج:

قيل صمتا فقلت لست بميت ... إنما الصمت ميزة للجماد
إن معنى الحياة قول وفعل ... وهي رمز مقدس للجهاد
لا أطيق السكوت ما دام قلبي ... خافقا واللسان يروي مرادي

...

ما أظن الأقفاص مهما ادلهمت ... تمنع الطير لذة الإنشاد

إنما الرزق والمعيشة والموت جميعا بأمر رب العباد

ومن ذلك الجيل الذي جاهد بلسانه وقلمه، الشاعر حسين محمد الحلافي الذي قال شعرا شعبيا وشعرا فصيحا ومنه قصيدة «حنين إلى الوطن» وفيها يقول:

إن السعادة في الأوطان قد خُلقت والبؤس في غربة الإنسان والتعب

إن الغريب ولا غربت عن وطن يلقى الهوان وإن تعلو له الرتب

لم يخل من ألم في النفس يؤلمه وإن ينل طلبا يُرفض له طلب

كم من غريب بكى من قبلنا وشكى ضيما وكم مثلٌ جاءت به العرب

لا عز إلا لشاو في مواطنه لله در رفيق شعره نُخب

وللشاعر الحلافي ديوان بالفصحى يحمل عنوان «ديوان شاعر الجبل الأخضر» كما له ديوان آخر بالعامية[1].

ومن المؤسف أن عهد الاستعمار الإيطالي أوجد نوعا من الأدبيات الملونة بطابع وملاءة المستعر الإيطالي قام بها بعض من الليبيين تحت ظروف قاسية وسعيا لتخفيف بطش الطغاة أمثال الكاتب عمر المحيشي في مجلة ليبيا المصورة، وخطابات بعض العلماء الدينيين وقصائد الترحيب بالطاغية موسوليني التي ألقاها في حضرته بعض الشعراء الليبيين. ومن الإنصاف أن نتفهم ظروف أغلبهم فما قاموا بتلك التنازلات إلا مراعاة لظروف البطش والقمع، ومنهم من سعى للتفاهم مع المستعمر أملا في تخفيف وطأة قمعه وتليين بعض من غضبه، ولقد عاد أغلبهم إلى الطريق الصواب واشتركوا في بناء الدولة الليبية الحديثة.

ويحدثنا الكاتب مصطفى الطرابلسي في كتابه «درنة الزاهرة» عن قصة فرقة هواة التمثيل وهي أول فرقة تمثيل أسسها في مدينة درنة محمد عبد الهادي سنة 1927م وقامت سنة 1931م على مسرح «بيرينيتي» (Teatro Perinetti) بتمثيل رواية «هارون الرشيد وخليفة الصياد»، وكان نجاحها العظيم ملفتا لانتباه السلطات الإيطالية التي اعتبرتها بادرة وعي وطني، فأصدرت أمرا يقضي بإيقافها. ثم تمكن محمد عبد الهادي من الحصول على إذن من متصرف درنة الإيطالي وأعاد نشاط الفرقة من جديد ومثلت

---

(1) مجلة شؤون ليبية، العدد التاسع شتاء 1997م.

رواية «العباسة أخت الرشيد» وروايات أخرى كثيرة ثم انتقلت تلك الفرقة وعرضت تمثيلياتها على المسارح الإيطالية في طرابلس وبنغازي حيث لاقت نجاحا منقطع النظير.[1]

الصحافة:

كان للمقاومة الليبية المجيدة وجهاد أبطالها وتضحياتهم صدىً كبيراً في الصحافة العربية وفي بعض الصحف الأوروبية. وتولى عدد كبير من الأدباء والكتاب الكبار في مصر والشام والعراق وتونس حث العالمين الإسلامي والعربي ليهبا لنصرة أبطال ليبيا المجاهدين، وكان بعضهم من الليبيين أمثال: بشير بك السعداوي، والشيخ الطاهر الزاوي، وعمر فائق شنيب والأخضر العيساوي، وسليمان الباروني، وأمير البيان شكيب أرسلان، وصدرت مؤلفات كثيرة أرّخت للجهاد الليبي، كان من أهمها:

أ) مؤلفات الشيخ الطاهر الزاوي.

ب) مؤلفات محمد مصطفى بازاما.

ج) مؤلفات علي مصطفى المصراتي.

د) حاضر العالم الإسلامي لشكيب أرسلان.

هـ) صفحات خالدة من الجهاد لزعيمة الباروني.

و) مؤلفات أحمد صدقي الدجاني.

ز) برقة الدولة العربية الثامنة لنيقولا زيادة.

ح) السنوسي الكبير لمحمد الطيب الأشهب.

ط) أنظر مراجع تاريخ ليبيا لمصطفى بعيو.

ي) مؤلفات خليفة محمد التليسي.

الصحوة الثقافية الصحافية السياسية في ليبيا قبيل الاستقلال وبعده:

ما إن انقشع العهد الاستعماري الإيطالي عن ليبيا بانتصار الحلفاء وإقامتهم إدارات عسكرية بريطانية لإدارة إقليمي برقة وطرابلس حتى بدأت أفواج الليبيين تعود إلى

(1) صفحة 332-333 من كتاب «درنة الزاهرة» منشورات جامعة درنة تأليف مصطفى عبد العزيز الطرابلسي.

الوطن المحرر، وكان بينهم نخبة من الشباب الليبي المثقف الذي حمل معه أفكار التحرر السياسي وما تشرّب به من ثقافة عصرية وما تأثر به من رياح الحرية وآمال التحرر والاستقلال التي بدأت تهب على العالم العربي عندما لاح في الأفق السياسي فجر نصر الديمقراطيات على المد الفاشستي - النازي.

وبدأ النشاط السياسي على شكل أندية ثقافية **«إذ لم يكن من الإمكان الحصول على موافقة الإدارات العسكرية على السماح بأي تنظيم سياسي»**، ففي برقة في سنة 1943م تأسس في بنغازي نادي عمر المختار الرياضي الذي بدأ بنشاط رياضي ثقافي. وكان من أبرز شخصياته الأستاذ مصطفى بن عامر والشيخ خليل الكوافي وعلي زواوة ومحمود مخلوف ومحمد بشير المغيربي، وكان شاعر ليبيا أحمد رفيق المهدوي هو المعبّر عن توجهات وتطلعات نادي عمر المختار في قصائده الوطنية، وغني عن البيان أن نادي عمر المختار كان يقوم بنشاط ثقافي سياسي وطني ويلعب دورا محوريا لبث الآراء التقدمية آملا أن يعمل بها عند التحضير للاستقلال، وكانت أهم التطلعات السياسية لجمعية عمر المختار العمل على توحيد الوطن الليبي في نظام وحدوي مركزي ونبذ الدعوات المنطلقة من أفق ضيق إقليمي الهادفة إلى تجزئة الوطن. بعبارة موجزة كانت جمعية عمر المختار تدعو إلى ثقافة الوحدة ومقاومة ثقافة التجزئة القبلية. وكانت جريدة الوطن تقوم بنشر آراء جمعية عمر المختار التي يحررها الأستاذ مصطفى بن عامر، ونخبة من أعضاء الجمعية بأسلوب ثقافي متميز. كما كان لجمعية عمر المختار نشاط كبير في نشر الثقافة العربية ومكافحة الأمية ونشاطات اجتماعية كثيرة. وفيما بعد وبعد قيام الأحزاب السياسية في طرابلس، التقت توجهات جمعية عمر المختار مع توجهات حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي. وبعبارة موجزة انتشرت أفكار جمعية عمر المختار وآراء حزب المؤتمر الوطني بين طبقة المثقفين الليبيين وشكلتا لهم معالم الطريق في مسيرتهم السياسية.

الإدارة العسكرية البريطانية في برقة ونشاطها الصحفي السياسي:

قامت الإدارة العسكرية البريطانية في برقة بنشاط صحفي سياسي منذ أن استلمت إدارة البلاد، وكانت تهدف من نشاطها نشر الدعاية البريطانية لجهودها الحربية ضد دول المحور، وكذلك نشر إعلام صحفي أقامت له مكاتب في أهم المدن البرقاوية وأوكلت إدارة نشاطها الدعائي الإعلامي لخبير في الدعاية من رجال المستعمرات

البريطانية ذوي الخبرة الطويلة في حكومة السودان يدعى «جون ريد» الذي كانت له خبرة بعادات السودان - مدنه وقبائله- وتكلم العربية بلكنة سودانية ظاهرة.

كان يساعده ويحاول لجم شطحاته سليمان الجربي، واستعان في عمله بنخبة من الشباب الليبي عيّنهم رؤساء لمكاتب الدعاية أمثال: المهدي المطردي، وصالح بويصير ومحمود مخلوف واستعان كذلك ببعض المخضرمين أمثال محمود بوهدمة ومحمد سرقيوة، وعبد الجواد الفريطيس وأصدر جريدة «بنغازي» وأوكل تحريرها لعبد الجواد الفريطيس يعاونه بعض من الشباب الليبي المثقف.

وقامت تلك المكاتب بنشاط دعاية ملموس وترويج للسياسة البريطانية وشجع «جون ريد» معاونيه الكثيرين على العناية بأنواع النشاط الثقافي والتعليمي، وكانت مناقشات «جون ريد» مع بعض من رؤساء القبائل لا تخلو من الطرافة والمواقف الهزلية الصريحة زادتها لكنته السودانية فكاهة وطرافة.

وقبل عهد الاستقلال نشرت ولاية برقة جريدة «برقة الجديدة» لتعبر عن سياسة حكومة برقة وتوجهاتها، ثم تأسست جريدة «الوطن» لتعبر عن أفكار جمعية عمر المختار الوطنية وتولى تحريرها الأستاذ مصطفى بن عامر. كما نشر عمر الأشهب جريدة «المنار» ثم ورثتها جريدة «الزمان» بدعم من عبد الله عابد وبعض رجال الحاشية ثم توالت الجرائد بعد الاستقلال فأسس محمد بوهدمة جريدة العمل، ومحمد الطشاني جريدة «الحرية» وفاضل المسعودي جريدة «الميدان» ومحمد الهوني جريدة «الحقيقة».

أما في طرابلس، فكانت بذور العمل السياسي الصحافي قد تأصلت في عهد الإحتلال الإيطالي، وفي خارج الوطن أسس المهاجرون في المنافي الجمعيات الثقافية الساسية، وما أن أزيح الحكم الإيطالي عن صدر الوطن حتى عاد عدد كبير من المثقفين المتشبعين بالثقافة العصرية والمتأثرين برياح الحرية وآمال التقدم والاستقلال التي كانت تهب على العالم العربي فامتزج شباب المثقفين الوافد مع جيل الشباب الطرابلسي المقيم، وقام بينهم تزاوج في الآراء ونشاط وتعاون في الأهداف. وبدأ النشاط السياسي التحرري في طرابلس فور استلام السلطة العسكرية البريطانية مقاليد الحكم في طرابلس، وعقد أعيان البلاد اجتماعا (في يناير 1943م) في طرابلس وقرروا استئذان السلطة العسكرية بتنظيم أحزاب سياسية. ولما كانت السلطة العسكرية غير مؤهلة وغير مخولة، بل وغير راغبة في إقامة أحزاب سياسية قبل تقرير مصير البلاد بعد

توقيع معاهدة صلح مع إيطاليا، لذلك وافقت السلطة العسكرية على السماح لأعيان طرابلس بفتح ناد أدبي (يوليو 1943م)، وكان أبرز أعضاء النادي الأدبي الشيخ عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج وعبد العزيز الزقلعي، ومحمد المحروق، وانتخب أحمد الفقيه حسن رئيسا للنادي.

وكان افتتاح هذا النادي هو اللبنة الأولى في صرح تطور ثقافي سياسي بعيد المدى أنتج عددا كبيرا من الأحزاب السياسية سبق تناولها في فصول سابقة.

وما يهمنا في هذا المقام هو التطور الثقافي الذي واكب هذا النشاط السياسي الهام. ولما كانت الصحافة هي لسان حال الشعب وإحدى أدوات التعبير والتنوير فإن الأحزاب السياسية من جهة والسلطة العسكرية ثم الحكومة الوطنية فيما بعد من جهة أخرى كان كلاهما يروج توجهاته وأفكاره عن طريق الصحافة وفي الأندية الثقافية وتنظيم منتديات السياسة، لذلك كان من الطبيعي ظهور عدد كبير من الصحف.

في أول الأمر كانت جريدة طرابلس الغرب الحكومية تفسح المجال على صفحاتها لأهل الأدب والثقافة فتدرب وتخرج منها عدد من الكتاب، ثم جريدة «حزب المؤتمر الطرابلسي» وكان يحرر فيها عدد ممتاز من الكتاب على رأسهم بشير بك السعداوي رئيس الحزب، ثم ظهرت جريدة «الليبي» لأول مرة مدعومة من الحكومة لنشر آرائهم المعارضة لحزب المؤتمر الطرابلسي وكان رئيس تحريرها علي الديب المحامي.

وفي سنوات الاستقلال الأولى انتشرت جرائد كثيرة أذكر منها جريدة «الشعب» لعلي مصطفى المصراتي، وجريدة «الأيام» لعبد الله شرف الدين المحامي، وجريدة «الرائد» لعبد القادر أبوهروس[1]، وجريدة «الأخبار» للماعزي (مدعومة من السفارة البريطانية)، وجريدة «البلاغ» لعلي وريث (معارضة وطنية ناصرية)، ومجلة «النفط» للعرادي وجريدة «صنداي قبلي» Sunday Gibbly لجونسون.

وفي ظل العهد الملكي شهدت البلاد ازدهارا ثقافيا واضحا تجده في النوادي الثقافية والرياضية وفي الإنتاج الأدبي من نشر وشعر وقصص، وفي الصحف

---

(1) ساعدت في تأسيسها ودعمتها وكنت أكتب المقال الافتتاحي تحت اسم «ابن العاص» المستعار وكثيرا ما كنت أهاجم سياسة الحكومة التي كنت «أرأسها» على قبولها المساعدات الغربية التافهة وأحثها على البحث عن مساعدات مجدية لليبيا عند دول أخرى.

(2) أنظر مؤلفات علي مصطفى المصراتي، وخليفة التليسي والصحافة الأدبية في ليبيا للدكتور الطيب علي سالم الشريف ومؤلفات تاريخية لمحمد مصطفى بازاما.

توقيع معاهدة صلح مع إيطاليا، لذلك وافقت السلطة العسكرية على السماح لأعيان طرابلس بفتح ناد أدبي (يوليو 1943م)، وكان أبرز أعضاء النادي الأدبي الشيخ عبد الرحمن القلهود ومصطفى السراج وعبد العزيز الزقلعي، ومحمد المحروق، وانتخب أحمد الفقيه حسن رئيسا للنادي.

وكان افتتاح هذا النادي هو اللبنة الأولى في صرح تطور ثقافي سياسي بعيد المدى أنتج عددا كبيرا من الأحزاب السياسية سبق تناولها في فصول سابقة.

وما يهمنا في هذا المقام هو التطور الثقافي الذي واكب هذا النشاط السياسي الهام. ولما كانت الصحافة هي لسان حال الشعب وإحدى أدوات التعبير والتنوير فإن الأحزاب السياسية من جهة والسلطة العسكرية ثم الحكومة الوطنية فيما بعد من جهة أخرى كان كلاهما يروج توجهاته وأفكاره عن طريق الصحافة وفي الأندية الثقافية وتنظيم منتديات السياسة، لذلك كان من الطبيعي ظهور عدد كبير من الصحف.

في أول الأمر كانت جريدة طرابلس الغرب الحكومية تفسح المجال على صفحاتها لأهل الأدب والثقافة فتدرب وتخرج منها عدد من الكتاب، ثم جريدة «حزب المؤتمر الطرابلسي» وكان يحرر فيها عدد ممتاز من الكتاب على رأسهم بشير بك السعداوي رئيس الحزب، ثم ظهرت جريدة «الليبي» لأول مرة مدعومة من الحكومة لنشر آرائهم المعارضة لحزب المؤتمر الطرابلسي وكان رئيس تحريرها علي الديب المحامي.

وفي سنوات الاستقلال الأولى انتشرت جرائد كثيرة أذكر منها جريدة «الشعب» لعلي مصطفى المصراتي، وجريدة «الأيام» لعبد الله شرف الدين المحامي، وجريدة «الرائد» لعبد القادر أبوهروس[1]، وجريدة «الأخبار» للماعزي (مدعومة من السفارة البريطانية)، وجريدة «البلاغ» لعلي وريث (معارضة وطنية ناصرية)، ومجلة «النفط» للعرادي وجريدة «صنداي قبلي» Sunday Gibbly لجونسون.

وفي ظل العهد الملكي شهدت البلاد ازدهارا ثقافيا واضحا تجده في النوادي الثقافية والرياضية وفي الإنتاج الأدبي من نثر وشعر وقصص، وفي الصحف

---

(1) ساعدت في تأسيسها ودعمتها وكنت أكتب المقال الافتتاحي تحت اسم «ابن العاص» المستعار وكثيرا ما كنت أهاجم سياسة الحكومة التي كنت «أرأسها» على قبولها المساعدات الغربية التافهة وأحثها على البحث عن مساعدات مجدية لليبيا عند دول أخرى.

(2) أنظر مؤلفات علي مصطفى المصراتي، وخليفة التليسي والصحافة الأدبية في ليبيا للدكتور الطيب علي سالم الشريف ومؤلفات تاريخية لمحمد مصطفى بازاما.

والمجلات، كما تجده في المساجد وما فيها من خطب ودروس وما تمتعت به من حريات، وعرفت البلاد نشاطا مسرحيا طيبا خاصة في المدن. . . ومن خلال البرامج الإذاعية، وكانت البلاد مفتوحة أمام الكتب والمجلات والصحف العربية والأجنبية الأمر الذي سهل على المثقف والقارئ الليبي أن يكون على صلة ومتابعة لكل التطورات والاتجاهات في الفكر والأدب والاقتصاد والاجتماع والسياسة. وبفضل كل ذلك كانت ليبيا في العهد الملكي بلدا مفتوحا أمام التيارات الفكرية والسياسية والأدبية. وعملت حكومات العهد الملكي على تشجيع خطط البعثات الدراسية في الخارج وخاصة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة، وفتحت أبواب تلك البعثات أمام الطلاب المتفوقين دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى. وكان حصاد تلك البعثات أعداد من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات، إضافة إلى الذين درسوا في الجامعات المصرية أو في الكليات العسكرية في كل من مصر والعراق. وخلال العهد الملكي الذي استمر نحو ثمانية عشر عاما فقط، كانت ليبيا وخاصة المدن تعيش حركة ثقافية متعددة المنابر العلمية والأدبية والدينية والإعلامية. وبرزت أسماء كثيرة من الأدباء والشعراء والباحثين في شتى المجالات.[1].

ومن الأهمية أن نذكر أن انتعاش الحركة التعليمية والثقافية تزامن مع اكتشاف النفط في أوائل العقد السادس من القرن العشرين، وكان للثروة النفطية الفضل الأكبر في زيادة حجم الإنفاق في قطاع التعليم على جميع مستوياته[2]، وحيثما اتسعت دائرة التعليم، إتسعت مساحات النشاط الثقافي في كثير من زوايا المجتمع. ولكن حركة التعليم وحركة الثقافة سجلتا نقصا واضحا في عدد الطالبات وفي عدد المثقفات من النساء لأسباب اجتماعية كثيرة.

النشاط العلمي:

منذ أوائل عهد الاستقلال شهدت البلاد الحركة الثقافية الصحافية التي سبق الإشارة إليها، وتضاعف اهتمام الحكومة الوطنية وإدارات الولايات الثلاث بالتعليم في مراحله المتعددة، واستقدمت المئات من المدرسين المصريين، انتدبتهم الحكومة المصرية للعمل في المدارس الليبية متحملة رواتبهم الأساسية فخفف عبء انتدابهم على الحكومة الليبية، ثم انتدبت أحد كبار رجال التربية في مصر (فريد أبو حديد) مشرفا

---

(1) اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا د. عمر إبراهيم الفتحلي ص 62.

على البعثة التعليمية المصرية وساد جو من حرية الفكر والانفتاح التعليمي والثقافي وترعرعت الصحافة والثقافة وتمتعت بقدر كبير من الحرية، وفي جو هذه الصحوة التعليمية الثقافية والتفاؤل بالحرية السياسية، وبداية عهد الحياة النيابية نسي الشعب تلك النكسة المؤسفة التي أدت إلى إلغاء الأحزاب (فبراير 1952م) ونسي الحوادث الدامية التي وقعت في أعقاب الانتخابات الأولى. عندما توليت رئاسة الوزارة الليبية (أبريل 1954م) كانت مسيرة النهضة العلمية الثقافية في الوطن قد بدأت تتفاعل مع مثيلتها في الوطن العربي وتنتشر وتنشط في أنحاء الوطن الشاسعة.

وكان حلم إنشاء مؤسسة تعليمية تكون بمثابة مهد وموطن للصحوة الثقافية الليبية يمدها بغذائها الروحي والفكري ويجمع ويحفظ وثائق تاريخها ومجلدات تراثها وكتبها التاريخية وكل ما يتعلق بتراثها الحضاري في مكتبات يؤمها الشباب وينهل منها ما يشفي ظمأه من فكر وثقافة وعلوم.

كنت أحلم بإنشاء الجامعة الليبية الأولى، وكنت أشعر بوجل وهواجس وريبة عند كل يقظة من ذلك الحلم، ذلك لأننا لم نكن نمتلك في أوائل عهد الاستقلال أي شيء يذكر من مستلزمات تأسيس تلك المنارة العلمية، فلم يكن لدينا إلا ثقتنا بالله وبالوطن وعناد وتصميم على امتطاء أشد العقبات والتغلب على كل الصعاب وصولا لغايتنا النبيلة. وأسعدنا حسن الطالع أن كان الأستاذ فريد أبو حديد موجودا بالقرب منا، فكان أول من استشرت وكان أكثر من حثني وعاونني بحماس وإخلاص فاتفقت معه على مخطط متكامل لكل ما يتعلق بإنشاء الجامعة، ثم ناقشناه مع الزميل وزير التربية عبد السلام بسيكري الذي بدا مترددا متسائلا، سرعان ما انجذب إلى تيار حماسنا الجارف واشترك بحماس على تحقيق ذلك الحلم الجميل، ثم كونا لجنة برئاسة وزير التربية وعضوية أبو حديد وعدد من الخبراء الذين انكبوا على التخطيط والإعداد لبرامج الدراسة واللوائح الجامعية ولوائح الكليات وقانون إنشاء الجامعة... إلخ. وتوجهت إلى الملك إدريس وما إن سمع بمشروع إنشاء الجامعة إلا وأبدى ترحيبا وتشجيعا وبادرني، قبل أن ألتمس منه، بالتنازل عن قصر المنار ليكون مقر الجامعة الأولى[1].

---

(1) وجدت تشجيعا وتأييدا عظيمين من الملك الذي تنازل بسرعة عن قصر المنار وهو قصر بناه الطليان وسط مدينة بنغازي، مقرا للحاكم الإيطالي العام المارشال غراتسياني وخصص في عهد الاستقلال ليكون قصرا ملكيا، ولم يستعمله الملك كمقر رسمي بل فضل السكن في منزل متواضع بضواحي بنغازي.

ثم ذهبت لزيارة الرئيس جمال عبد الناصر وأنا أنقل هنا ما سبق أن كتبته عن تلك الزيارة في كتابي «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي»: **وأذكر للرئيس جمال مأثرة طيبة فقد جئته أوائل سنة 1955م وكنت أحاول تأسيس أول جامعة ليبية وقدمت له كشفا يحتوي على أسماء ستة من خيرة أساتذة كلية الآداب في جامعة القاهرة (وكان مستشاري للشؤون التعليمية فريد أبو حديد هو الذي اختار الأسماء).**

وقلت للرئيس جمال أود أن ينتدب هؤلاء الأساتذة الستة للعمل في أول كلية آداب وتربية في ليبيا، فوعد أن يتحدث مع رئيس الجامعة المصرية ويبلغني في الغد، وعندما قابلته في الغد، قال لي ضاحكا: هل تريد انهيار الجامعة المصرية؟ إن هؤلاء الأساتذة الستة هم الأعمدة الرئيسية التي تقوم عليها كلية الآداب المصرية!. أستطيع أن أعطيك واحدا أو اثنين منهما ولكن. . . فقاطعته قائلا: إنني لا أريد انهيار الجامعة المصرية التي تخرجت منها منذ عشر سنوات، ولكني أريد أن أبني الجامعة الليبية ولديك في مصر عدد كبير ممن يحل محل هؤلاء الستة، وليس لدي أحد يقوم بعملهم. فأطرق مليا وقال: وليكن ما يكون، سأنتدبهم للعمل لمدة سنتين في الجامعة الليبية وكان أولئك الستة خير أساتذة أسسوا كلية الآداب الليبية على أحسن أسس وكانت مرتباتهم على نفقة الحكومة المصرية[1]. ورشحت الحكومة الأمريكية الأستاذ الدكتور مجيد خدوري عميد مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة جونز هوبكنز للدراسات العليا، ليكون عميدا لكلية الآداب والتربية، وكان انتداب ذلك العالم الجليل على نفقة الحكومة الأمريكية.

وتم بعون الله في يوم 15 ديسمبر 1955م تأسيس الجامعة الليبية الأولى وافتتاح أولى كلياتها- كلية الآداب والتربية- باحتفال أكاديمي مهيب.

وما إن فرغنا من افتتاح الكلية الأولى حتى نشطنا بالتحضير لتأسيس الكلية الثانية - كلية العلوم، ولجأت مرة أخرى للرئيس عبد الناصر واستعرت منه الأستاذ أحمد خليل الريس، أستاذ العلوم في الكلية الحربية المصرية (وكان أستاذا للرئيس عبد الناصر عندما كان طالبا في الكلية العسكرية) ولم يوافق الرئيس جمال عبد الناصر على استرجاع الأستاذ الريس إلا بعد أن أقنعته بالتدليل والبرهان أن أستاذه أحمد الريس ليبي الأصل والمولد وليس مصريا كما كان يظن!. وحصلنا من بريطانيا على مجموعة

---

(1) كتاب «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي» ص 176.

ممتازة من أساتذة العلوم والكيمياء والفيزياء على نفقة حكومة لندن، كما حصلنا على المعامل الحديثة تبرعا من الحكومة الأمريكية وجرى افتتاح كلية العلوم في طرابلس في أوائل عام 1956م.

ثم توالى تأسيس الكليات: أسسنا كلية الإقتصاد في بنغازي أوائل عام 1957م ثم استمر اهتمام الوزارات الليبية المتعاقبة لإكمال تأسيس الكليات المختلفة واستقدام خيرة الأساتذة، ثم أنشئت كلية الحقوق عام 1962م وكلية الزراعة في طرابلس عام 1966م ثم كلية الهندسة بطرابلس عام 1967م، ثم أعيد تنسيق الكليات وتوزيعها على جامعتي بنغازي وطرابلس.

تأسيس الجامعة الإسلامية عام 1961م:

بعد ست سنوات من تأسيس الجامعة الليبية، تأسست الجامعة الإسلامية تحت اسم «جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية» وتم ذلك في عام 1961م بمرسوم ملكي نظم الجامعة والتي ضمت في بداية تأسيسها عددا من المعاهد الإسلامية الموجودة آنذاك في مدن ليبية عدة منها: معهد أحمد باشا بطرابلس، ومعهد عبد السلام الأسمر بزليطن، ومعهد سبها، والزاوية البيضاء بمدينة البيضاء التي كانت نواة تلك الجامعة التي تخرج منها جيل جديد من العلماء والدعاة والخطباء، وقد تخصصوا في مختلف ميادين العلوم الإسلامية... وكان أول شيخ ترأس الجامعة هو الشيخ منصور المحجوب، تلاه الشيخ عبد الحميد الديباني. وأصدرت الجامعة مجلة شهرية سميت «الهدي الإسلامي» وأشرف عليها الشيخ مصطفى التريكي..[1]، وأنشأت الجامعة قسما لإيواء الطلبة، وكانت تقدم لهم كل ما يساعدهم على التفرغ للدراسة - فالأقسام الداخلية تقدم السكن والطعام مجانا، وكل ما يتعلق بالكتب والدراسة والمدرسين مجانا، كل ذلك من أجل تشجيع الطلاب على التعلم وعلى الاستعداد لدخول ميدان الحياة بزاد علمي يساهم في نهضة الشعب الليبي..

وفتحت تلك الجامعة أبوابها أمام طلاب العلم من مختلف البلدان الإسلامية، ومن مختلف قارات العالم ما أعطى سمعة حسنة وكبيرة لليبيا ملكا وشعبا..

وعندما سقط النظام الملكي، وتسلم قيادة البلاد ضباط صغار بقيادة الملازم معمر

---

(1) قصة الأدب في ليبيا الحديثة لمحمود عبد المنعم خفاجي ص 83

القذافي ألغيت الجامعة الإسلامية، وحاول النظام الجديد إلغاء وطمس كل منارة وكل معلم له صلة بالسنوسية ودورها الثقافي، وهي محاولات ساذجة، لأن تاريخ الحركات الإصلاحية الكبيرة لا يلغى بالخطب الغوغائية.. فتاريخ السنوسية وأعمالها أعمق وأوسع وأطول عمرا من محاولات التشويه والتحريف. وذلك هو ما يميز بين العمل الثقافي الحقيقي وبين غيره من أعمال التزييف والتحريف، والكلمة الطيبة أصلها ثابت وفروعها ممتدة في الزمان والمكان... أما الثقافة الخبيثة، والكلمة الخبيثة فلا مقر لها، لا في القلوب، ولا في التاريخ مهما صُرف عليها من الأموال ومهما نظم لها من دعايات، إنها مثل الهباء في يوم عاصف..

وفي هذه الأيام من شتاء عمري فإني أشعر بسعادة وفخر يثلج صدري عندما ألتقي بعشرات الخريجين الليبيين من جامعات الوطن وينتابني شعور بالرضا والفخر وحمدا لله إذ سخر لوطني تلك الانتفاضة العلمية لا سيما عندما أستعيد بذاكرتي تلك الأيام التي كنا، زملائي وأنا، نعمل بجد وتفان وإخلاص ونناضل لتخليص الوطن المفدى من ربقة الجهل ونرقى به إلى درجات العلم والثقافة والمعرفة العليا، ولا ينغص شعور الرضا هذا إلا إشفاقي إذ أراني أجتمع بتلك النخب من الخريجين الذين تركوا وطنهم كارهين في سبيل العيش بحرية وسيادة القانون وهو ما افتقدوه في وطننا الجريح بعد أن قامت تلك الطغمة الضالة المضلة بقمع الشعب ووأد الحريات وتأميم وتكميم الصحافة، وإهمال الثقافة والتعليم وإعادة التصحر إلى مروج الثقافة الوطنية التي بدأت تنمو وتزين المجتمع الليبي.

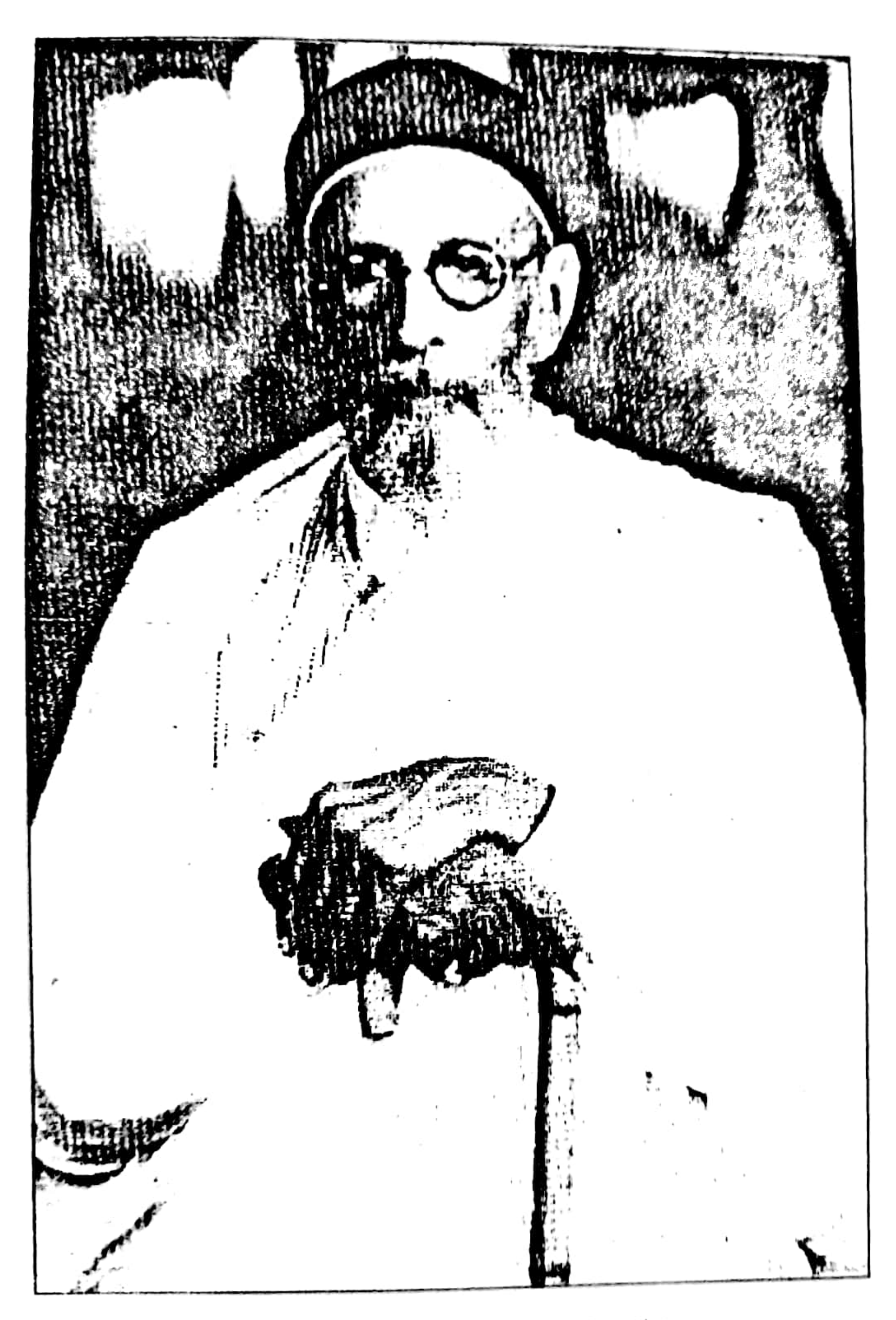
لقد انتكست الحركة الثقافية في ليبيا ما بعد 1969م انتكاسة خطيرة، ويمكن قراءة ذلك في مستوى أداء المدارس والمعاهد والجامعات، كما يمكن قراءة ذلك في مستوى أداء الإعلام المطبوع والمسموع والمرئي، ومن المؤلم أن بعض العرب يقولون، عندما نريد أن نتسلى نحول المؤشر إلى الفضائية الليبية لأنها تأتي بأشياء غريبة ومضحكة! وشر البلية ما يضحك.

* * *





السيد أحمد الشريف



جلالة الملك محمد إدريس المهدي السنوسي



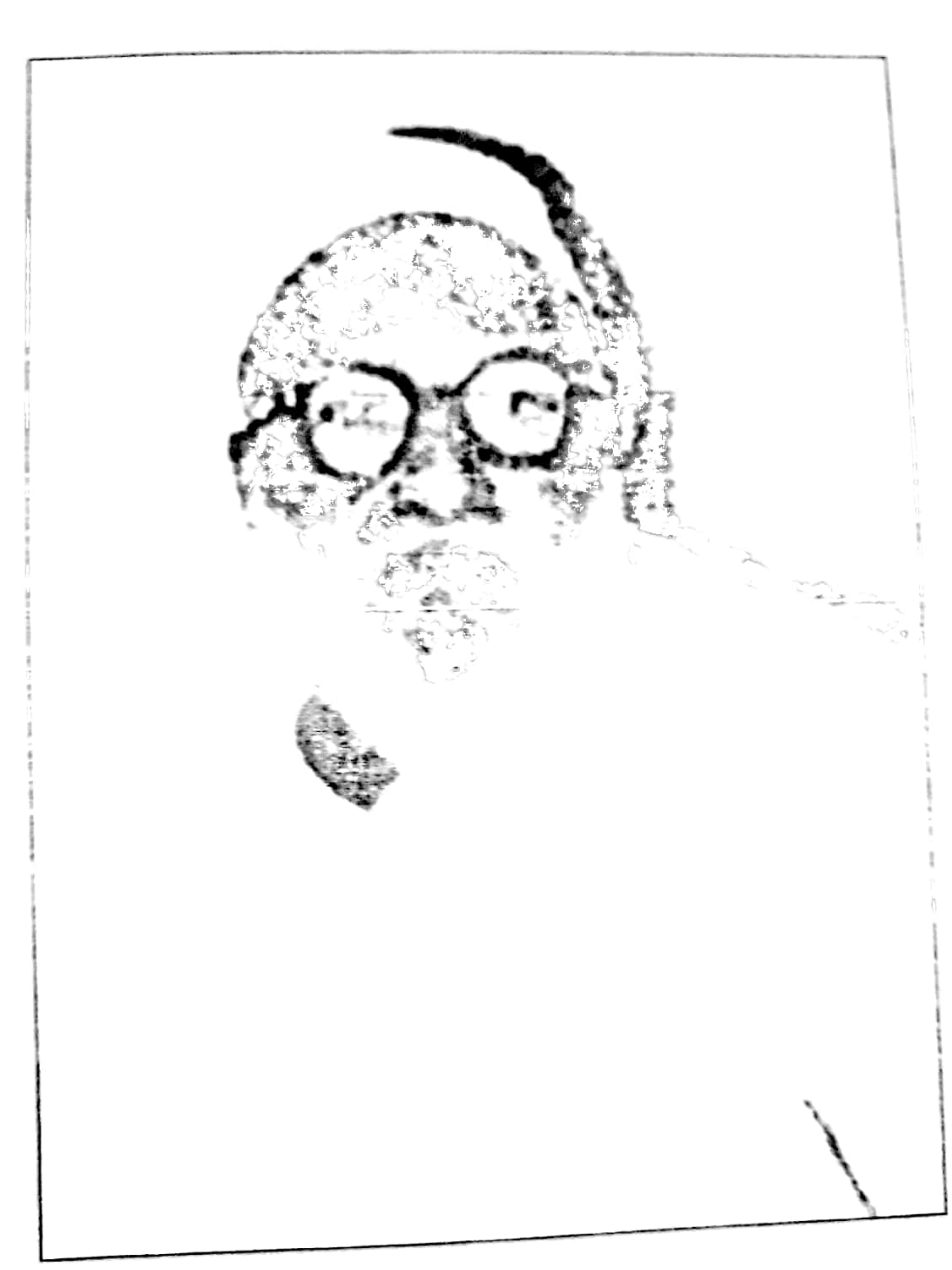
شيخ الشهداء السيد عمر المختار



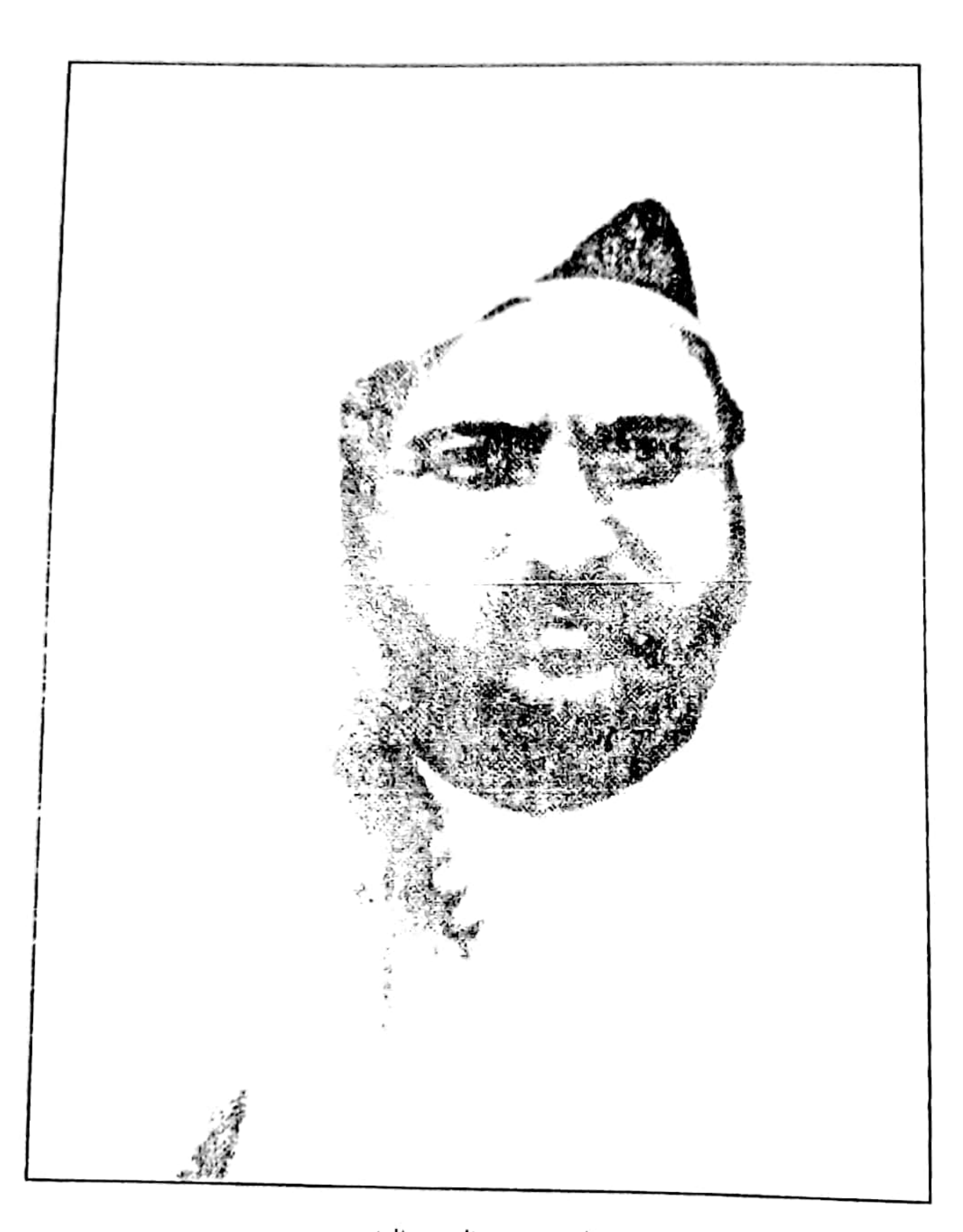
السيد بشير السعداوي



السيد رمضان السويحلي



السيد أحمد سيف النصر



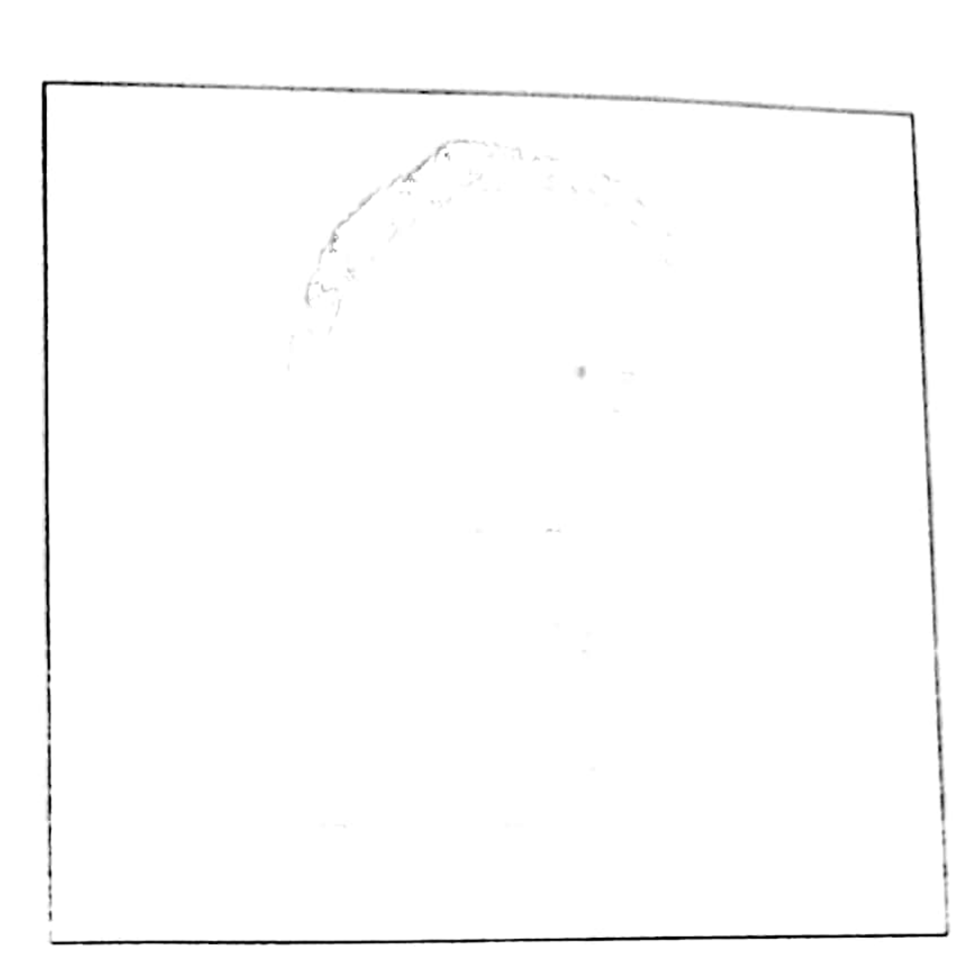
السيد عبد النبي بالخير



سليمان باشا البارودي



عمر باشا منصور الكخيا



السيد صالح الأطيوش



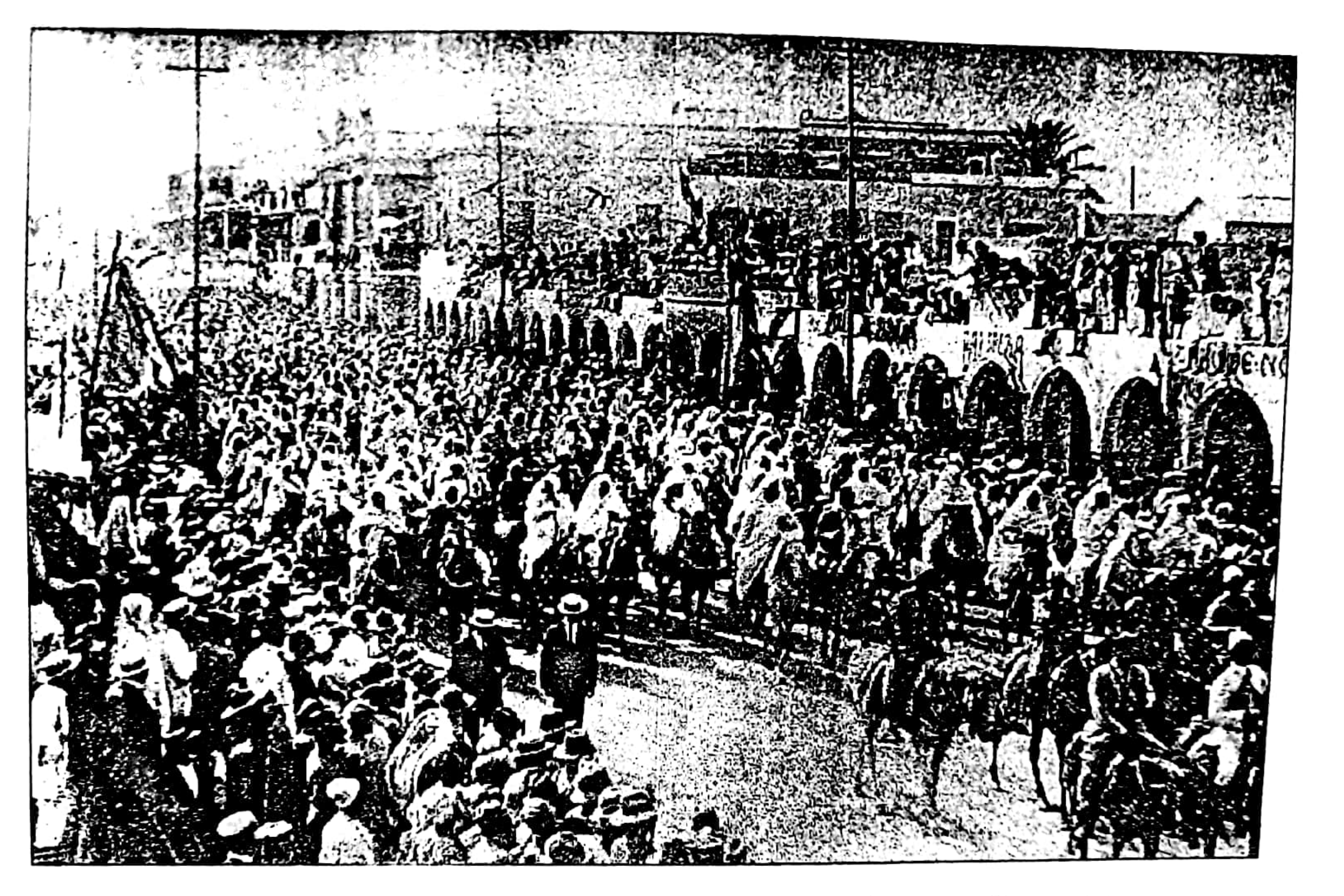
السيد عبد الحميد العبار



السيد حسين مازق



السيد محمود المنتصر



دخول الفرسان العرب مدينة طرابلس بعد إعلان الجمهورية الطرابلسية ويتقدمهم السيد رمضان السويحلي.
نقلاً عن كتاب عبد الرحمن عزام: صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية، القاهرة 1977.



استعراض للفرسان كان في استقبال الملك إدريس أثناء زيارته لطرابلس سنة 1951

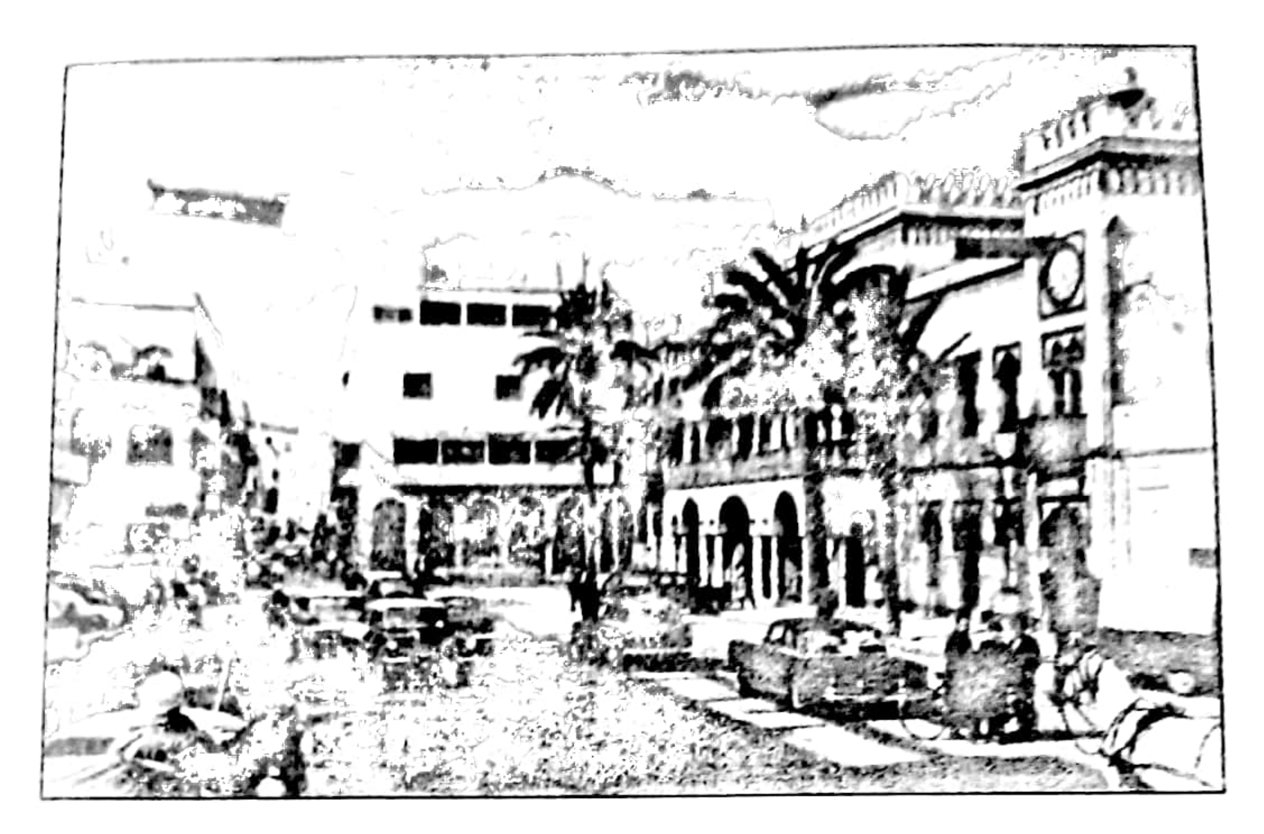


أحد فرسان المجاهدين الليبيين على صهوة جواده

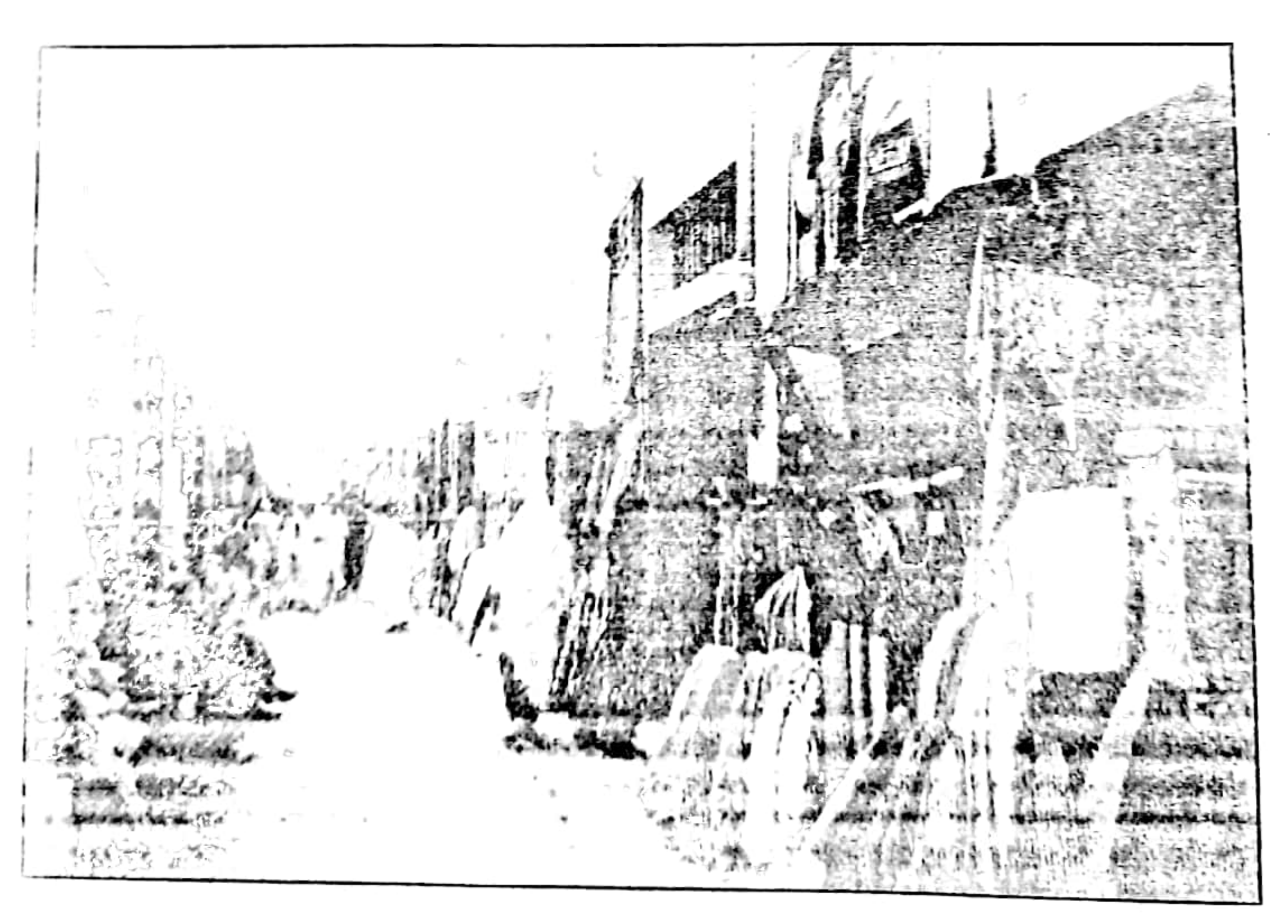
صورة التقطت في لندن سنة 1956 تضم أعضاء الوفد الليبي الذي كان يتفاوض مع الحكومة البريطانية على تعديل الاتفاقية الليبية البريطانية، ويظهر في الصورة أيضاً السفير وعدد من أعضاء السفارة في لندن.



[illegible] الذي [illegible] أقدم الانقلاب على هدمه



ميدان البلدية بمدينة بنغازي



سوق الظلام بمدينة بنغازي الذي هدمه نظام الانقلاب

الباب الثالث

البيئة السياسية في ليبيا قبيل الانقلاب

بعد أن وصلت إلى قناعة بأن النظام الملكي كان على علم شبه كامل بمحاولة الانقلاب، بل أن النظام كان علم حتى بأسماء قادة تلك المجموعة الانقلابية، فقد تملكني العجب كيف نجح ذلك الانقلاب المكشوف؟

وازداد عجبي حينما توصلت إلى أن أولئك الانقلابيين لم يحصلوا ولم يحظوا بأي دعم مسبق من أي قوى أجنبية - كما سأوضح فيما بعد - فإذا كان الأمر كما أرى، فكيف إذاً تمكن أولئك النفر قليلي العدد، عديمي الخبرة، محدودي التعليم والثقافة من إسقاط نظام بدستوره وقوانينه وحكومته وبرلمانه ومؤسساته وقواته الأمنية والعسكرية؟

هل هم عباقرة في التخطيط والتنفيذ؟ هل كانوا يتمتعون بقدرات خارقة وإمكانيات هائلة مكنتهم من النجاح؟ أم أنها مجرد ضربة حظ وساعة شؤم؟

ودعاني هذا إلى مراجعة الأوضاع السياسية في ليبيا عشية الانقلاب، فزال الغموض وانتفى العجب، وظهرت الحقيقة المؤلمة أمام ناظري جلية واضحة، وهي أن النظام الملكي حفر قبره بيده، وسلم البلاد والعباد لقمة سائغة التهمتها مجموعة من المغامرين المغمورين لم يكن لديهم ما يفقدوه إذا فشلت محاولتهم خاصة مع معرفتهم بسوابق النظام في التعامل مع محاولات الانقلاب بقبضة واهنة هشة ليس فيها صرامة ولا حزم، لا تخيف أحدا ولا ترهب متآمرا.

لقد كان سقوط النظام الملكي نتيجة حتمية للوضع المتردي الذي كانت عليه البلاد عشية الانقلاب، لقد تظافرت عوامل عديدة أدت إلى انهيار النظام الملكي.

الفصل الأول

عوامل انهيار النظام الملكي

أولا: شيخوخة الملك وفساد الحاشية:

لا شك أننا حين نتحدث عن أسباب انهيار النظام الملكي يأتي الفساد السياسي للحاشية الملكية في مقدمة تلك الأسباب، وحين نتحدث عن أسباب فساد الحاشية الملكية تأتي شيخوخة الملك واعتلال صحته في مقدمة تلك الأسباب، إن فساد الحاشية وشيخوخة الملك وجهان لعملة واحدة، فشيخوخة الملك وضعف صحته ووهن عزيمته هي التي شجعت الحاشية وجعلتها تستمرئ الفساد، وهي نفسها - في ذات الوقت- التي حالت بين الملك وبين مقاومة ذلك الفساد وإيقافه عند حده.

لقد كان الملك إدريس رحمه الله زاهدا في الحكم، كان يشعر بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقه، وكان يتطلع إلى التخلي عن الحكم وتسليم الأمانة إلى الشعب الليبي. كان التخفف من أعباء الحكم أمنيته، فلقد كان الحكم بالنسبة له مغرما وليس مغنما، وكان كاهله ينوء بعبء الأمانة ويخشى حساب الله والشعب والتاريخ، وفي المقابل لم يكن يسمح لنفسه بالتمتع بمزايا الحكم والسلطان، فكان متقشفا في معيشته، خشنا في حياته، معدما لا يملك من حطام الدنيا شيئا. وحينما انتقل إلى الإقامة في مصر بعد قيام الانقلاب، اضطر الرئيس عبد الناصر إلى دفع بعض المال للملك وأسرته يقيم أودهم ويكفيهم ذل الحاجة والسؤال، إضافة إلى مساعدات أخرى قدمها بعض أهل الخير والوفاء من الليبيين، رحم الله الملك إدريس عاش معدما ومات معدما لم يبن جاها أو يلم ثراء.

لقد كافح الملك إدريس كفاحا مريرا من أجل حصول ليبيا على استقلالها، وحينما تحقق له ذلك رأى ومنذ السنوات الأولى للاستقلال وجوب تسليم الأمانة إلى

الشعب فكانت فكرة تطبيق النظام الجمهوري في ليبيا سنة 1954م، ثم تكررت المحاولة سنة 1964م، بالإضافة إلى الاستقالات العديدة والمتكررة التي قدمها بإخلاص وجدية ورغبة صادقة في أن يتيح للشعب الفرصة ليختار لحكمه من يشاء ويرضى، ولعله كان - فيما أعلم- الزعيم العربي الوحيد الزاهد في الحكم والذي كانت استقالاته تعبر بأمانة عن ذلك، ولم تكن من قبيل المناورات السياسية التي يفاجئنا بها بعض الحكام من حين إلى آخر.

ولكن كل تلك المحاولات تحطمت على صخرة الرفض الشعبي، وبفضل أنانية بعض أصحاب النفوذ والأطماع الإقليمية الضيقة.

وظل الملك إدريس في السلطة يعاني من مأزق يثقل ضميره وينغص عليه صفوه، فمحاولاته للإصلاح ونقل السلطة سلميا إلى الشعب أُفشلت، ومحاولاته للاستقالة رُفضت، وتخليه عن الحكم سوف يحدث فراغا سياسيا يدخل البلاد في دوامة فوضى وصراعات قد تكون دامية، وقد تؤدي إلى انقسام ليبيا وانفراط وحدتها، بل قد يطيح باستقلالها وسلامة أراضيها، وفي الوقت نفسه كان الملك يدرك أنه دخل مرحلة الشيخوخة ووهنت عزيمته ووهن العظم منه وأنشبت الأمراض أظافرها وأنيابها في جسده العليل، وأصبح غير قادر على النهوض بأعباء الحكم الجسام، ولكن ما العمل وما الحل؟ وكان الملك قد استبعد تماماً تسليم الحكم إلى ولي العهد لأنه كان يدرك أنه غير مؤهل لذلك، وأن الوضع في عهده سوف يزداد سوءاً، ولم يكن ضميره ليسمح له بأن يسلم الحكم لمن لم يكن قادراً عليه.

وفي هذا الوقت الحرج الذي كان فيه الملك أحوج ما يكون إلى رجال أكفاء، أوفياء، مخلصين يكملون النقص ويسدّون العجز، ويتقون الله في الملك الصالح وفي الشعب الطيب، ابتليت ليبيا بمجموعة فاسدة أحاطت بالملك فاستغلت شيبته وضعفه وزهده في الحكم وارتخاء قبضته على النظام ووهن عزيمته فأفسدت وأضلّت وكانت بطانة سوء وحاشية فساد أساءت إلى الملك وتاريخه ومسابقته في الجهاد، وأساءت إلى الشعب وتطلعاته وطموحاته إلى التقدم والرقي. لقد خذلت تلك الحاشية الملك، وخانت ثقته، وتفرّغت لحصد المغانم بعد أن غاب الرقيب وانعدم الضمير، وفرضت تلك الحاشية حصاراً على الملك وعزلته عن أبناء الشعب، وأصبحت هي سمعه وبصره، وعم الفساد في الدولة الليبية وصار الحكم كالثمرة التي نضجت وحان قطافها، تسقط في قبضة أول يد مغامرة امتدت إليه.

ليس معنى ذلك أن الملك استسلم للفساد أو قبل به، فقد حاول مرات عديدة وقف سيل ذلك الفساد لعل أشهرها تلك المحاولة أو لنقل ذلك الإنذار الشهير الذي وجهه في 13 يوليو 1960م إلى جميع مسؤولي الدولة تحت عنوان: «**بلغ السيل الزبى**» والذي قال فيه الملك:

بسم الله الرحمن الرحيم

منشور دوري

هذا بلاغ للناس ولينذروا به

إلى رئيس الحكومة الاتحادية والوزراء والوكلاء وكل مسؤول بها وإلى والي طرابلس ووالي برقة ووالي فزان ونظارهن ومديريهن ومتصرفيهن وكل مسؤول فيهن.

إنه قد بلغ السيل الزبى وما يصم الآذان من سوء سيرة المسؤولين في الدولة من أخذ الرشوة، سرا وعلانية، والمحسوبية القاضيتان على كيان الدولة وحسن سمعتها في الداخل والخارج مع تبذير أموالها سرا وعلانية، وقد قال تبارك وتعالى في كتابه الكريم «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون..» بالنهي عنها لحرمتها، وقد قال تبارك وتعالى في كتابه الكريم «كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه..» وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف «لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم» وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» وإنني بنعمة الله وقدرته سوف أغيره بيدي إن شاء الله ما استطعت ولن تأخذني في الله ولا في طهارة سمعة بلادي لومة لائم والسلام.

محمد إدريس المهدي السنوسي

صدر بالديوان الملكي بالبيضاء في 19 محرم 1380هـ الموافق 13 يوليو 1960م.

لقد ختم الملك ذلك المنشور بإنذار في منتهى الشدة والحزم تعهد فيه بتغيير المنكر والقضاء على الفساد وأنه لن تأخذه في الله ولا في طهارة سمعة البلاد لومة لائم..

لقد حاول الملك إدريس القيام بثورة تصحيحية عارمة تقتلع الفساد من جذوره وكان مخلصا وصادقا في ذلك، ولكن أنّى له هذا والفساد كان قد استشرى وعمّ ولم يعد في إمكان رجل واحد مهما علا قدره أن يقف في وجه ذلك التيار الجارف من الفساد، وفي وجه تلك الطغمة من المسؤولين التي أحاطت به من كل جانب واستمرأت الفساد واتخذته شعارا لها.

لقد غُلب الرجل الطيب على أمره، ولم يأخذ أحد من المسؤولين صرخته تلك مأخذ الجد، ولم يجد العون اللازم لاستئصال ذلك الفساد من جذوره.

رحم الله الملك إدريس، لقد قلت له في أوائل عهدي بالحكم سنة 1955م إنني لا أخشى عليه من حكم الله، فالله سبحانه وتعالى يعلم سريرة الملك إدريس ويعرف مدى إخلاصه وورعه وزهده، والله يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ولكنني قلت له «إني أخشى عليك حكم التاريخ..» ويؤلمني اليوم أن أقول إن حكم التاريخ على الملك لم يكن منصفا بالقدر الكافي، فمن سوء الحظ أن الشخصيات الليبية التي عاصرت الملك وشاركته الكفاح من أجل الاستقلال، ثم ساهمت معه في بناء الدولة، والذين كان بمقدورهم إنصاف الملك لم يكتبوا مذكراتهم، والذين كتبوا عن تلك الحقبة وأرّخوا لها لم يشاركوا فيها فجاءت كتاباتهم قاصرة، فلم يوفوا الملك إدريس حقه، ولم ينصفوه الإنصاف الذي يستحقه، ولعل الخطأ الذي وقعوا فيه أنهم لم يضعوا تصرفات الملك إدريس وأفكاره في إطارها التاريخي وخرجوا بها من زمانها ومكانها إلى زماننا ومكاننا، وإنني لا زلت أتعشم في أن يخرج علينا من يقول كلمة حق ينصف بها الملك الصالح، إحقاقا للحقيقة وإنصافا للتاريخ.

ثانيا: حالة من الغفلة واللامبالاة:

لقد كنت كمراقب سياسي قريب من دوائر الحكم في ليبيا أدرك حالة الترهل والغفلة التي وصل إليها النظام الملكي، غير أن الصورة الحقيقية لما كان يدور في الأوساط السياسية العليا وما كان يجري في الجيش الليبي وحقيقة الإهمال واللامبالاة وغفلة كبار رجال الدولة، كل ذلك لم يتضح لي إلاّ بعد الانقلاب المشؤوم بسنوات وأنا أورد هنا بعض ما سمعته من أصدق المصادر وأخلص الرواة:

1) **عبد الحميد البكوش** بعد أن علم من دوائر الحكومة الفرنسية عن تحركات مشبوهة داخل القوات المسلحة الليبية اتصل من باريس حيث كان سفيرا لليبيا لدى

فرنسا برئيس الوزراء ونيس القذافي ونقل له ما سمع وألحّ عليه سرعة التحقيق ومعالجة الأمر، ولكن رئيس الوزراء طمأن البكوش بأنه اتصل بالعقيد عبد العزيز الشلحي الذي طمأنه بدوره أن كل شيء على ما يرام في الجيش.

2) **كما علمت** أن رئيس الوزراء (ونيس القذافي) أرسل توجيها سريعا إلى رئيس الأركان بالنيابة بأن مجموعة من صغار الضباط يشكلون تنظيما وخلايا ويخططون للقيام بانقلاب فاستدعى رئيس الأركان أحد هؤلاء الضباط وهو عبد السلام جلود وأنذره وأنّبه وحذّره من خطورة ما يحاولون عمله هو وزملاؤه واختتم إنذاره لجلود قائلا: «والله لو حاولت يا عبد السلام عمل انقلاب وفشلت فيه فلن تجد من يوظفك عنده!».

3) **غير أن كبيرة الكبائر** وقمة الغفلة والاستهتار بمصير الوطن هي غفلة العقيد عبد العزيز الشلحي عندما جاءه من ينذره بقرب قيام الانقلاب فوجده غارقا في أحضان أم الكبائر غائبا عن وعيه، ذلك بأن الضابط المكلف سراً بمراقبة الضباط الانقلابيين علم بقرب تنفيذهم لخطتهم الشنعاء وقبيل «ساعة الصفر» بساعات قليلة أسرع إلى الهاتف وطلب العقيد عبد العزيز الشلحي (الذي كان قد كلفه بمراقبة مدبري الانقلاب) فرد عليه من مسكن الشلحي السفرجي النوبي الذي أشار إليه عبد العزيز بالرد على الضابط المتصل من بنغازي بأن عبد العزيز بك خارج المنزل !.

وسمعت تعليقا مؤلما من بعض الظرفاء بأن ليبيا ضاعت في سكرة!!.

4) أكد لي صديق مخلص من بلدتي أنه وبعض أصدقائه تعودوا زيارة قائد معسكر قاريونس المقدم رمضان غريبيل، لقضاء بعض الوقت بعد ظهر الجمعة للتسلية ولعب الشطرنج والورق وأحيانا رغبة في تسليتهم يأمر المقدم رمضان باستدعاء «الفقيه» فيأتي الملازم معمر قذاف الدم ويؤدي التحية العسكرية، فيسأله قائد المعسكر «هل كل شيء جاهز للحركة؟» فيرد عليه معمّر «نعم أفندم كل شيء جاهز!. ومتى ساعة الصفر؟» فيرد معمر قائلا «قريبا سيدي. وهنا يطلب منه قائد المعسكر أن يضعه هو والأصدقاء الموجودين» في باله وموضع عنايته بعد أن تنجح حركته، ثم يأمر قائد المعسكر «الفقيه» بالإنصراف فيؤدي التحية العسكرية وينصرف بينما يغرق الحاضرون في الضحك والاستهزاء!!.

لقد كان حجم الغفلة والاستهتار مذهلا لا يكاد يصدقه عقل، ولكن الذهول يزول

إذا استعرضنا مؤهلات وإمكانيات الأشخاص الذين كانوا يدبرون الدولة ويسيطرون على مفاصل الحكم وعناصر القوة فيه.

أ) رئيس الوزراء ونيس القذافي:

في الصفحات السابقة أوردت تقييما، أرجو أن يكون عادلا، عن أنه ظلمه طالعه بأن جعله يواجه أشد أزمة وأخبث انقلاب وهو السياسي المسالم، ليّن العريكة وسهل الطباع. فكان الرجل الطيب موجودا في المكان الخطأ في الوقت الخطأ.

ب) زملاء ونيس القذافي في وزارته:

كان من بينهم عدد من الوزراء النشطين وأغلبهم من ذوي الثقافة العالية، وبعضهم ممن لهم خبرة إدارية جيدة. واصلوا أعمالهم في نطاق مسؤولياتهم الإدارية، أما في إطار السياسة العامة للدولة ومعالجتها للأزمة الخانقة والاحتقان السياسي الذي سيطر على الساحة السياسية فلم يكن -أغلبهم- لديهم رؤية سياسية شاملة، لقد كانوا وزراء إداريين أكثر منهم وزراء سياسيين، وزراء تسيير أعمال لا وزراء أصحاب أبعاد سياسية، ومع ذلك فإن الدكتور علي عتيقة ومعه اثنان آخران من الوزراء ذهبوا إلى رئيس الحكومة وتحدثوا معه عن خطورة الأوضاع وطلبوا منه إبلاغ الملك واتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة بوقف التدهور وإبعاد الأخطار المحدقة بالدولة..

ج) وزارة الدفاع :

المسؤولة عن أمن الوطن وسلامة أراضيه كان يتولاها حامد علي العبيدي وهو من الرعيل الأول من ضباط الجيش السنوسي وينتمي إلى فرع العواكلة من قبيلة العبيدات، طيب الأعراق وطني مخلص لمليكه وله خبرة إدارية جيدة أدركته الشيخوخة قبل الأوان بمرض وإدمان فقل نشاطه وضعفت إرادته فغفل عن إصلاح أمور القوات المسلحة ومراقبة وتتبع نشاط المتآمرين الانقلابيين من صغار الضباط.

د) وزير الداخلية معتوق آدم:

شاب نشط ينتمي لقبيلة المغاربة، تعليمه وخبرته متوسطة تولى منصباً يحتاج إلى عزم وحزم وقوة شخصية ولا أدري إذا كان يمتلكها بالقدر المطلوب.

هـ) قائد قوة دفاع برقة :

اللواء مفتاح سليمان بوشاح، كانت قوة دفاع برقة وفرقتها «القوة المتحركة» مجهزة بأحدث الأسلحة والدروع وكان جنودها وضباطها يتم اختيارهم من أبناء القبائل البرقاوية خصوصا قبائل «الحرابي» موضع ثقة النظام الملكي.

وتطورت قوة دفاع برقة وتنامت وبلغت أرقى مستويات التدريب والكفاءة تحت قيادة الفريق محمود بوقويطين الذي استمرت قيادته لها من 1950م إلى 1963م.

عرفت بوقويطين منذ أيام الهجرة حيث كان يعمل لدى الأمير إدريس وتزوج من كريمة ابراهيم الشلحي، وتطوع كضابط في الجيش السنوسي سنة 1940م وبعد عودة الأمير إدريس إلى برقة سنة 1949م عمل بوقويطين في قوة الشرطة العسكرية التي أنشأتها الإدارة البريطانية، ثم تولى قيادة تلك الفرقة سنة 1950م وطوّرها وزوّدها بأحسن العناصر والأسلحة وجعلها «قوة دفاع برقة» وهو ينتمي لقبيلة البراعصة وكان حازماً شديد المراس، حريصاً على نظام الضبط والربط، وبالرغم من بعض المثالب كأفكاره الإقليمية الضيقة وميوله إلى استعمال القوة والشدة فقد كان قائداً حازماً. وبعد وفاته عين الملك اللواء مفتاح سليمان بوشاح ليحل مكانه وكان كبير ياورا الملك (قال الملك إنه اختاره لإخلاصه وشجاعته ووطنيته ولانتمائه لنفس قبيلة سلفه) ولا شك أن اللواء مفتاح كان وطنياً نزيهاً وأميناً ولكنه كان بسيطاً متواضعاً ليّن العريكة، تعامله مع مرؤوسيه كتعامل شيخ القبيلة بأعضائها بالشرح والحوار اللطيف، لذلك فإن مستوى الالتزام بالنظام والكفاءة العسكرية وسيطرة القيادة على فروع قوة دفاع برقة وكتائبها قد تراخى في جو من التسيّب والإهمال مما أفقد قوة دفاع برقة بريقها وكفاءتها في التربص لمؤامرات المتآمرين والدفاع عن النظام.

وكان لقائد قوة دفاع برقة نائب هو في الوقت نفسه قائد القوة المتحركة، وهو ضابط له كفاءة وحضور شخصي قوي وحزم وتمسك بالنظام كما كان شجاعاً جريئاً اكتسب خبرة طويلة في معالجة الاضطرابات، أعني به العقيد السنوسي الفزاني، وسرعان ما دب الخلاف بين قائد قوة دفاع برقة ونائبه حول موضوع كان له أثره البالغ في نجاح انقلاب سبتمبر المشؤوم ذلك بأن تنظيم الضباط الصغار (الذي أطلق على نفسه فيما بعد تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار!) تمكن من اللعب على بساطة اللواء بوشاح بوسائل قبلية هي مزيج من النفاق والثناء والمدح بإغداق، تمكن صغار الضباط من إدخال «حصان طروادة» إلى وسط قوة دفاع برقة بأن رشحوا للواء بوشاح ضابطين من أنصارهم من المتخصصين في سلاح الإشارة بالجيش الليبي للعمل تحت إمرة اللواء بوشاح فما كان منه إلاّ أن سلمهما إدارة الاتصالات في قاعدة «قرنادة» المركز الرئيس لقوة دفاع برقة، فبالرغم من التحذيرات الشديدة من نائبه السنوسي الفزاني، فإن اللواء مفتاح بوشاح أصر على موقفه، وسبّب هذا الخلاف في تنحية السنوسي الفزاني

عن قيادة القوة المتحركة وتعيينه قائدا لقوة المطافي. وهذان الضابطان هما اللذان نجحا في عزل قاعدة قرنادة عن أي اتصال خارجي مما مكن ثلة من طغمة الانقلابيين الاستيلاء عليها دون أي مقاومة[1].

ز) الإعلام:

منذ تولي الدكتور محي الدين فكيني رئاسة الوزراة وخلال وزارات المنتصر ومازق والبكوش نشط الإعلام الليبي وتحرر من رقابة الدولة، وبلغ عدد الجرائد عشرين جريدة عرض فيها أهل الفكر والسياسة آراءهم بحرية وأحيانا انتقدوا أعمال الحكومة بشجاعة وإيجابية وأحيانا أخرى كان يكتب فيها بعض الوزراء وآخرون من أنصار الحكومة لشرح سياسة الدولة وأهدافها. وكانت فترة تولي الأديب خليفة التليسي وزارة الإعلام عصر ازدهارها ورقيها إلى مستوى عال مكنه من التعامل مع الإعلام العربي بكفاءة واحتراف. وفي فترة رئاسة البكوش أثرت خطاباته وبياناته الإعلام الليبي، ثم جاءت زيارات الملك وطلعاته في مدن وقرى الوطن والترحيب الشديد الذي قوبل به أعطى الإعلام الليبي، صحافة وإذاعة، صوتية ومرئية، مادة دسمة وبضاعة رائجة ليبياً وعربياً استعملها الإعلام الليبي بذكاء وكفاءة.

إلا أنه رغم هذه الومضات الطيبة فإن السياسة العامة لأجهزة الإعلام الليبية، في أواخر العهد الملكي تحت رئاسة أحمد الصالحين الهوني، اتّبعت مدرسة إعلامية مختلفة بالغت كثيراً في تضخيم إنجازات الدولة واتّبعت سياسة تعتمد على النفاق والتملق للنظام ودفن الرأس في الرمال، وحجب أهم الأحداث الداخلية والخارجية عن أبناء الشعب، ولمس الشعب مدى التناقض الصارخ بين الخطاب الإعلامي الذي يرى أنه ليس في الإمكان أحسن مما كان، وبين حالات الفساد السياسي التي يراها ويسمع عنها صباح مساء.

وفي أواخر أيام العهد الملكي فقد المواطن الليبي ثقته في أجهزة الإعلام الليبية بعد أن حاولت هذه الأخيرة تغييبه عن معرفة حقائق الأمور، فاتجه إلى أجهزة الإعلام الأجنبية يبحث من خلالها عن الحقائق عما يحدث داخل ليبيا، واستغلت وسائل الإعلام الأجنبية تلك الفرصة فقدمت للمواطن الليبي المعلومات التي يبحث عنها بعد

---

(1) ذكر لي المرحوم محمد السيفاط أنه كان حاضرا في سجن بن غشير حيث اعتقل جميع مسؤولي النظام الملكي (سبتمبر 1969م) عندما اعترف اللواء مفتاح بوشاح لنائبه العقيد السنوسي الفزاني بأنه غُرّر به فارتكب أكبر خطأ في حياته بإدخاله الضابطين المذكورين في قوة دفاع برقة.

أن خلطت الحقائق بالأكاذيب والدعايات المضللة في حملة مركزة وشرسة عجز الإعلام الليبي تماماً عن التصدي لها والتعامل معها بكفاءة واقتدار. ورغم مرور عشرات السنين فإنني لا زلت أذكر الحضيض الذي انحدر إليه الخطاب الإعلامي الليبي واستعماله لعبارات تستفز في نغماتها مشاعر الليبيين، وعلى سبيل المثال سمعت المذيع يصف إحدى زيارات الملك بقوله: «. . . وكان مولانا الملك المفدى يحيّي الجماهير ويلوّح بعصاته الكريمة! . .» حيث بلغ الرياء والنفاق درجة إطلاق صفة الكرم على عصاة الملك.

ثالثا: عدم الاستقرار السياسي:

شهدت البلاد حالة حادة من عدم الاستقرار السياسي خاصة بعد حرب 5 يونيو 1967م والهزيمة البشعة التي مني بها عدد من الجيوش العربية على رأسها الجيش المصري، لقد كانت لتلك الهزيمة تداعياتها على الوضع السياسي داخل ليبيا، ففداحة الهزيمة أصابت الجماهير الليبية بحالة رهيبة من الإحباط وخيبة الأمل، فقد كانت الدعاية المصرية وآلتها الإعلامية الجبارة قد هيأت جماهير الأمة لنصر سريع وحاسم ضد ما كانوا يطلقون عليه «إسرائيل المزعومة» وصورت لهم الأمر بأنه مجرد أيام قليلة ويحتفل الجميع بدخول «تل أبيب» والقضاء نهائيا على «دويلة العصابات اليهودية» واستعادة فلسطين من يد تلك العصابات.

وانتشرت في ليبيا حالة من الاحتقان السياسي والغضب العارم، وأبدى المواطنون رغبة شديدة في أن تقوم الحكومة الليبية بمد يد المساعدة للأشقاء ونصرة الجيوش العربية. وسارعت الحكومة الليبية متجاوبة مع مشاعر الشعب الغاضب فشددت تعاطفها مع الدول العربية وقدمت الدعم المادي والمعنوي للأشقاء في دول المواجهة وقدمت المال والعتاد للمجهود الحربي بسخاء وتجرد بدون منّ أو تفاخر، وجندت علاقاتها ونفوذها لدى الدول الكبرى لتأييد الأشقاء وجعلت الخطاب الإعلامي الليبي ينسق إيقاعه وتوجهاته بل وأناشيده الحماسية ونداءاته السياسية ومناشداته للجماهير، أشد حماسا من الخطاب العربي في الإعلام لدى دول الجوار. غير أن هذا الدعم الليبي السريع الصادق للأشقاء والمناخ السياسي المتجاوب بقوة مع التيار القومي العربي لم يكن كافيا لإرضاء الجماهير الليبية الثائرة، لا سيما وأن دعاية المخابرات المصرية الصادرة عبر «صوت العرب» وأجهزة الإعلام الأخرى قابلت مسارعة النظام الليبي

لنصرة الأشقاء باستعلاء وسيل من الاتهامات الرخيصة والادعاءات الكاذبة، ثم جاء خطاب الرئيس عبد الناصر أعقاب النكسة محاولاً تفسيرها فقال جملته الشهيرة «كنا نتوقع الضربة من الشرق فجاءتنا من الغرب..» وفسرتها أجهزة الدعاية المصرية على غير قصد قائلها على أنها اتهام صريح لضلوع قاعدة «ويلس» في هزيمة الأنظمة العربية، وقد سبق وأن تحدثت في هذا الأمر بتوسع.

لقد كان الشعب الليبي يعاني من ملل وفقدان ثقة بنظام دولته، وتبخرت آماله تجاه محاولات الإصلاح التي حاولتها بعض وزارات العهد الملكي، وشعر أن تلك الومضات الإصلاحية ذهبت أدراج الرياح وتكسرت على صخرة مؤامرات حاشية فاسدة ثم اشتد نشاط الجمهورية المصرية وتعالت أصوات إذاعة «صوت العرب» بأكاذيبها واتهاماتها الظالمة وتكاثرت وتجرأت المخابرات المصرية وتدخلت مباشرة وفي وضح النهار ونشط آلاف المدرسين والموظفين المصريين في نشر الاتهامات والإشاعات ضد النظام الملكي لا سيما بعد نكبة هزيمة حرب يونيو 67 وما تبعها من اتهامات ظالمة جعلت الشعب الليبي الطيب يثور ويغضب ضد تقاعس حكومته لنصرة العرب، ففقدت الدولة الليبية هيبتها ومصداقيتها وقوبلت جهودها العربية الصادقة ومساعداتها السخية العظيمة لدول الجوار بجحود وريب، وفشل الإعلام الليبي في نشر الحقيقة ودحر دعايات الكذب والنفاق.

كل هذا تسبب في إرباك الشعب وفقدان ثقته في حكومته فضعف ولاؤه وانتماؤه لدولته وتنامى ولاؤه بل وتقديسه لمصر ولجمال عبد الناصر، وازداد عطفه على قائد أكبر الدول العربية بعد فشله أمام العدو الإسرائيلي في نكسة حرب الأيام الستة[1].

وسادت البلاد حالة من الارتباك السياسي والتخبط وعدم الاستقرار فكثر استبدال الوزارات حتى أن إحداها لم تعمّر سوى ثلاثة أشهر وبضعة أيام (وزارة البدري)، وأدى ذلك إلى إصابة الحياة السياسية بشلل خطير، فما إن تتشكل وزارة وتضع سياساتها العامة وتشرع في تنفيذها حتى تأتي رياح التغيير عاتية فتطيح بها قبل أن تتاح لها فرصة

---

(1) وفي مساء 3 يوليو 2003م شاهدت مقابلة مرئية أجراها المذيع مفيد فوزي مع أحمد سعيد مدير إذاعة «صوت العرب» الشهير على القناة الفضائية «أوربت 3» اعترف فيها بأنه كان يخضع في عمله للإشراف المباشر من رجل المخابرات السيد فتحي الديب وأنه كان يتلقى منه التعليمات والإرشادات، وأن من ضمن السياسات التي كان يعمل على تنفيذها في برامجه الإذاعية زعزعة أنظمة الحكم في الدول العربية خاصة الملكية منها، ومحاولة إحداث ثورات داخلية وتمرد للإطاحة بأنظمة الحكم فيها والتمهيد لقيام أنظمة حكم موالية لنظام الحكم المصري.

تنفيذ تلك السياسات، وتأتي بغيرها ليتكرر المشهد مرة أخرى، ولم يكن لهذا الوضع أن يستمر طويلا.

رابعا: صراعات طاحنة تعصف بالقوات المسلحة:

تحرص الدول دائماً على تجنيب قواتها المسلحة الخوض في متاهات الصراعات والألاعيب السياسية حتى تحافظ على تلك المؤسسة قوية متماسكة متفرّغة بالكامل لواجبها الرئيسي وهو حماية الوطن والحفاظ على سلامة ووحدة أراضيه والدفاع عنه ضد أي مطامع أو عدوان خارجي، وتحرص الدول على أن تسود في الجيش قواعد الضبط والربط والحزم العسكري، ووضع معايير صارمة تحترم الأقدميات وتعوّد الأفراد إطاعة أوامر رؤسائهم.

وكانت هذه التقاليد العسكرية العريقة سمة ظاهرة تتمتع بها القوات المسلحة الليبية، ولكن في السنوات الأخيرة التي سبقت انقلاب سبتمبر 1969م اختلت تلك الموازين وقويت شوكة مراكز قوة في الجيش الليبي تدور حول العقيد عبد العزيز الشلحي خاصة بعد إقالة أو استقالة رئيس الأركان القوي اللواء السنوسي لطيوش، ثم - أيضا- اللواء نوري الصديق، واغتيال العقيد إدريس العيساوي، وتولّي اللواء السنوسي شمس الدين رئاسة أركان الجيش الليبي، وقد سبق وأن تحدثنا عن هذه الشخصيات العسكرية ودورها في القوات المسلحة، ولا ننسى في هذه العجالة الإشارة إلى الخلخلة التي أحدثتها محاولة الإنقلاب عام 1961م في بنية وتركيبة القوات المسلحة الليبية.

وكان ضباط الجيش يراقبون صراع القوة داخل القوات المسلحة، ولا يبدون ارتياحا لسيطرة رجل الجيش القوي عبد العزيز الشلحي والمجموعة المحيطة به على مقاليد الأمور العسكرية على نحو لا يتلاءم مع التقاليد وقواعد الانضباط العسكرية.

وكثرت المؤامرات والتجمعات والتنظيمات داخل الجيش وأصبحت تتسابق فيما بينها على من ستكون له اليد الطويلة في قلب النظام والقفز على كرسي الحكم، وسمعنا عن تنظيم الملازمين، وتنظيم الروّاد، وتنظيم العقداء، بل وتنظيم ضباط الصف والجنود! . فوضى عارمة وسباق محموم أذكى ناره سقوط هيبة القيادة في الجيش وفي باقي أجهزة الحكم، وكان تنظيم الملازمين أسرع من التنظيمات الأخرى فاستولى على السلطة وزجّ بالجميع في المعتقلات.

خامسا: تخلي الملك عن السلطة:

لقد تضافرت كل العوامل السابقة في تهيئة الساحة السياسية لتغيرات جذرية قادمة، ولكن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت هي تخلّي الملك عن الحكم. لقد قدم الملك استقالته عدة مرات وكان يضطر في كل مرة للعدول عنها، ولكن ما حدث في أغسطس عام 1969م لم يكن مجرد استقالة أخرى ضمن سلسلة الاستقالات، ولكنها كانت تنحّي كامل وفوري ونهائي عن الحكم.

لقد عمّت البلاد في الأسابيع القليلة قبيل وقوع الإنقلاب موجة من المنشورات السياسية البذيئة في عباراتها وتضمنت سباباً وشتائم للملك وكبار رجال الدولة، وبعضها كان يحتوي على هجوم شديد على البذخ والفسق الذي ادّعت أنه حدث في عرس عمر الشلحي في مدينة البيضاء في أوائل أغسطس 1969م، وعلمت من مصادر موثوق منها أن ذلك المنشور البذيء اشتمل على طعن رخيص في قيم الملك وعرضه، واتهامات كاذبة ظالمة عن سمعته وذمته المالية وتشكيك في وطنيته، وأن المنشور وصل - بطريقة أو أخرى - إلى الملك شخصيا وهو في منتجعه الصحي في اليونان وثارت ثائرته فقد كان محتوى ذلك المنشور البذيء أكثر مما كان يمكن للملك أن يحتمله فقد تجاوز الأمر حده، ولو كان الملك متكالباً على السلطة أو حريصاً عليها، لأمر بإعلان حالة الطوارئ وفتح أبواب المعتقلات والسجون وزجّ فيها بالمذنب والبريء وكل من تحوم حوله الشبهات، ولكن الملك لم يكن من تلك النوعية من الحكام، فاستدعى على الفور رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب وسلمهما قرار استقالته.

وانتشر الخبر في ليبيا انتشار النار في الهشيم وأصبح الكل خائفاً يترقب، وأمام الفراغ الرهيب على الساحة السياسية وأمام اللامبالاة وامتناع النظام عن خوض معركة البقاء أصبح السبيل لملء الفراغ سهلاً ميسراً أمام المغامرين والانقلابيين، فاستلموا السلطة ولم يستولوا عليها!.

كان الحكم الملكي قد أدركه الضعف والهوان وأصبح كالفاكهة اليانعة التي يسهل قطفها، فهوت في أيدي أول القادمين، ولمالك الملك الأمرُ من قبل ومن بعد.

وأعود بذاكرتي إلى تلك الأيام الكئيبة التي سبقت انقلاب سبتمبر 1969م وكيف أنني أصبت بهلع شديد حينما علمت بتخلي الملك عن السلطة بتلك الطريقة وبدون أي ترتيب سياسي لنقل السلطة بطريقة سلسة تحول دون وقوع فوضى تفتح المجال أمام جميع الاحتمالات.

لقد رأيت أن ذلك التخلي المفاجئ عن الحكم نذير شؤم وعلامة شر قادم.

اتصلت بصديقي رئيس الديوان الملكي محمود المنتصر علّي أبثه شكواي ومخاوفي فوجدته في حالة من اليأس والقنوط أشد مما كنت أعانيه وفهمت منه أنه حاول ولم يتمكن من الإتصال بالملك.

وأجريت مقابلة طويلة وصريحة مع العقيد عبد العزيز الشلحي وجاء لقائي به عن طريق الصدفة في الطائرة بين طرابلس وبنغازي يوم 22 أغسطس 1969م فأفرغت ما في صدري من شكوى تردّي الأحوال، وتزايد المخاطر واللامبالاة الغريبة التي تسيطر على جميع المسؤولين ووجهت له انتقاداً شديداً لاذعاً لأعمال أخيه عمر الذي كان قد عُيّن منذ أشهر مستشاراً خاصاً للملك، ورجوت عبد العزيز أن يتصل بالملك فوراً وينبهه إلى تلك المخاطر.

وأشهد الله أن عبد العزيز تحمل نقدي اللاذع بسعة صدر ونقاش هادئ، واختتمنا حديثنا بأن وعدني بأنه سيتصل بالملك ويناشده تدارك الأمور قبل فوات الأوان، ولما كنت أثق بعبد العزيز وأرى فيه رجولة ورجاحة عقل وإخلاص للملك فقد عاودني بعض الأمل والاطمئنان وعزمت أن أتصل بالملك بمجرد وصولي إلى سويسرا بعد ثلاثة أيام حيث كانت عائلتي في انتظاري هناك.

فكرت أن أقحم نفسي وأن أحاول زيارة الملك في منتجعه في تركيا لأبصره بما قد يحدث للبلاد نتيجة ذلك التخلي من فوضى وأنه قد يؤدي إلى أن يقفز إلى السلطة من ليس مؤهلا لها، ولكن شاءت الأقدار ألاّ يعود الملك إلى وطنه وأن تكون عودتي لعائلتي في سويسرا بداية لغربة لا زلت أكتوي بنارها إلى يومنا هذا.

* * *

الفصل الثاني

اول سبتمبر المشؤوم

علمت بخبر نكبة انقلاب سبتمبر صباح يوم الإثنين الأول من سبتمبر 1969م عندما كنت قد رجعت من طرابلس إلى زيورخ قبل ذلك اليوم المشؤوم بثلاثة أيام. وأنقل هنا من كتابي «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي» صفحة 540 . . . من حزن وأسى فقد شعرت كأن الأرض تنهار تحت قدميّ وبالدنيا تدور حولي. وأنا إذ أنقل للقراء هذه المشاعر فإنني على يقين أنها المشاعر نفسها التي انتابت عدداً كبيراً من أبناء جيلي أولئك الذين كانوا يأملون إصلاح أمور النظام الملكي ويناشدون ويحذرون من بيدهم زمام الأمور في تلك الأيام من انهيار محتوم ومصير مجهول لنظام تفاقمت مشاكله وكثر معارضوه وفترت عزيمة مُصلحيه. . . في ذلك اليوم وبعد أن أفقت من تلك الصدمة واستعدت بقايا جأشي، بدأت أفكر فيما يجب عليّ عمله لمحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

حاولت في ذلك اليوم الاتصال بالملك في تركيا أو اليونان، أملا في إقناعه بسرعة العودة إلى الوطن، فقد كنت على أمل قوي بأن عودته السريعة قد توقف مؤامرات الانقلابيين وتوقظ ضمائر المسؤولين وتدفعهم إلى محاولة إصلاح حقيقي يغني الوطن عن أسطورة الإصلاح الإنقلابي. وبعد محاولات كثيرة سمعت الملكة فاطمة تقول «إن الملك مرتاح والأمور على ما يرام».

تبين لي بعد فشل محاولاتي للإتصال بالملك مباشرة أن لا شيء يمكن عمله لإنقاذ الوطن من نكبة الإنقلاب وأن الأمر قد قضي فيه ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم ترسبت آثار الصدمة في نفسي وتوقف كابوس التشاؤم واستعدت رباطة جأشي وتفكيري الإيجابي وحلّقت إلى آفاق فسيحة من أحلام اليقظة، والآمال الخيالية

وتساءلت: **لماذا أستبعد أن يأتي شيء من الإصلاح وبعض من الخير من هذا النظام الجديد؟ ولماذا أكذّب دعوى الإنقلابيين من أن هدفهم اقتلاع الفساد وإصلاح أمور الوطن؟**

لماذا لا نعطي النظام الجديد الفرصة وندعو له بالنجاح؟

وحزمت أمري وقررت العودة إلى أرض الوطن وأبرقت لقائد الإنقلاب متمنياً له التوفيق والسداد!

ولكن رسائل عاجلة من أقاربي وأصدقائي سارعت إليّ محذرة من التفاؤل، شارحة صورا حية من أعمال القمع والعنف ومصادرة الحريات واعتقالات شملت كل من ساهم في النظام الملكي السابق. عند ذلك أفقت من أحلام اليقظة، وصدمتني الحقائق المؤلمة وتبين لي أن عليّ أن أواجه واقعا مراً كئيبا، وتجربة مؤلمة في أوضاع غريبة بلا وطن ولا عمل ولا مال. وبدأت أواجه المصير المؤلم المحتوم، ثم توالت أخبار الإنقلاب وتعاطيه مع سيل الوفود المنقضّة من بعثيين وشيوعيين وقوميين وناصريين، جاؤوا متنافسين بعروض لتقديم النصح المسموم والخبرة الثورية لوسائل حماية الانقلاب وأنجع المسالك في حماية المغانم.

مزاد علني بين عطاءات وعروض لوسائل حماية الإنقلاب «الرضيع» وتطعيمه بأحدث أنظمة الضلال وإرضاعه بأفكار الضياع والتخبط وحمايته وتحصينه وتعويذه بأدعية ماركسية وترانيم ثورية!

ومال الإنقلابيون الصغار إلى العطاء الذي عرضته المخابرات المصرية لأسباب عضوية، فقد كان الرئيس عبد الناصر لدى قائد الإنقلاب وأغلب زملائه مثلهم الأعلى وأملهم الأسمى ودليلهم ومرشدهم لدعم ثورتهم وإقامة مثيل ليبي يحاكي ثورته ويستلهم مسيرته. وسوف أتحدث عن الدور المصري بعد قليل، ولكنني قبل ذلك أود أن أسلط الضوء على أن الانقلاب لم يواجه بأي مقاومة على الإطلاق، لقد كان استسلام رجال الحكم الملكي وكبار الضباط وصغارهم ومسؤولي الاجهزة الأمنية وجميع منتسبيها مذهلا! لقد لزم أغلبهم بيوتهم، وانتظروا من يأتي للقبض عليهم من عناصر الانقلاب وذهبوا معهم إلى المعتقلات بدون أي بادرة احتجاج أو مقاومة لدرجة أن أحد كبار المسؤولين قال للواء مفتاح بوشاح قائد قوات الأمن وهما في المعتقل «لو أن الملك إدريس ربّى كلابا لكانت نبحت على الأقل!».

مأثرة أخرى من مآثر الملك إدريس:

لقد كان عمر الشلحي خارج ليبيا عندما وقع الانقلاب فسعى لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل عسكرياً لإفشال الانقلاب لصالح النظام الملكي، ولكن موقف الملك إدريس كان حاسماً وقاطعاً بأن عمر الشلحي لا يتكلم باسمه، وأنه يعارض أي تدخل أجنبي في شؤون ليبيا الداخلية، فقد جاء في الوثيقة السرية رقم 533 (سري أثينا 3890) والمؤرخة في 4 سبتمبر 1969م ملحق رقم (16)، التي تتضمن تقريراً رفعه القائم بالأعمال الأمريكي في اليونان إلى وزارة الخارجية الأمريكية ما يلي:

ترجمة الملحق رقم (16):

سري 533

سري أثينا 3890

1) استلمت مكالمة تليفونية حوالى السادسة والنصف صباحاً من «كامينا فورلا» حيث يقيم الملك إدريس بفندق «غاليني» من رجل قال إنه يتحدث نيابة عن إدريس الذي أمره أن يطلب مني، بصفتي القائم بالأعمال الأمريكي، أن أنقل الرسالة التالية للحكومة الأمريكية: إن المستشار السياسي للملك، عمر الشلحي، الذي سُمع في الإذاعات أنه في طريقه إلى واشنطن هو:

أ) غير مخوّل، أعيد غير مخوّل، أن يتحدث نيابة عن الملك إدريس.

ب) الملك لا يطلب، أعيد لا يطلب أي تدخل في الوضع الليبي.

2) ألححت على المتحدث أن يعرف بنفسه ولكنه رفض ذلك، وكرر تأكيده لي بأن الرسالة حقيقية وأنه قد استلمها قبل قليل من الملك إدريس شخصيا. وأضاف أن الملك طلب «إذن» الخارجية اليونانية للإتصال مباشرة مع السفارة الأمريكية، وتحصّل عليه.

3) اتصلت على الفور بالخارجية اليونانية (كوزمودوبولوس- مدير قسم الشؤون الدينية) الذي أكد لي أنه كان في «كامينا فورلا» شخصياً صباح اليوم، ووصف حالة الملك إدريس بأنها «مثيرة للشفقة». فقد تكوّن لديه انطباع بأنه رجل يعاني الشيخوخة والمرض والكآبة، وأن الجميع قد تخلوا عنه فيما عدا عدد من مستشاريه. وقال إنه غير قادر بدنياً، في تقديره، على القيام بأي عمل حاسم، ووعد الملكُ

الحكومة اليونانية بأنه لن «يحرجهم» بالقيام بأي نشاط سياسي طالما ظل على التراب اليوناني.

4) أعطاني «كوزمودوبولوس» الأسماء التالية لمن تبقى من أعضاء الحاشية الملكية: تمالا سكرتير دبلوماسي تابع للخارجية الليبية ويتحدث اليونانية جيدا، أبو فاس مستشار دبلوماسي، محمود التومي مدير تشريفات، وجنرال شرطة يدعى عوض ابن قطانش يبدو أنه رجل أمن. ويعتقد «كوزمودوبولوس» أن تمالا هو الذي اتصل بي على الأغلب.

5) قال «كوزمودوبولوس» إن الملك قال له إن عمر الشلحي الذي عاد لتوه من لندن قد وصل «فولوس» يوم 3 سبتمبر عندما غادر الملك اليخت، وأثار «إحراجا» كبيرا لجلالته بتصريحاته السياسية وتحريضه. ويفترض أن الشلحي حاليا في طريقه إلى الولايات المتحدة.

6) أفادنا صحفيون غربيون موثوقون في العادة أن الإستيلاء على السفارة الليبية في أثينا من قبل ضباط في البحرية الليبية (إنكا-1028) انتهى بالتسوية عندما أعلن السفير القرمانلي لدى عودتهم من اجتماع مع الملك تأييده للثورة وسمح له ضباط البحرية استئناف وظيفته. كما أخبر المصدر نفسه من قبل «كارايانيس» مدير قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في الخارجية اليونانية، بأن الحكومة اليونانية أخبرت الملك إدريس قبل وصوله من تركيا أنها ترحب به «كشخص عادي». وقال «كارايانيس» إن الحكومة اليونانية ستعترف بالحكومة الليبية الجديدة بمجرد تأكدها من أن تلك الحكومة قد أحكمت سيطرتها على البلاد. (نهاية الترجمة).

وربما لو سعى الملك لدى أمريكا وبريطانيا لما استتب الأمر للإنقلابيين بتلك البساطة المتناهية.

وربما لو حاول الملك العودة إلى البلاد لالتف الشعبُ حوله ولأعاد العزيمة لقلوب رجال القبائل وقوات الأمن وقطاعات عريضة من القوات المسلحة فقاوموا الانقلاب وأسقطوه.

ولكن مرة أخرى يظهر معدن الملك إدريس النفيس فيأبى أن تتدخل القوى الأجنبية في شؤون بلاده الداخلية، ويأبى أن يحدث بسببه اقتتال داخلي بين أبناء الشعب الواحد، وكان هذا هو التصرف الخليق بأخلاق الملك إدريس العالية وما كان

لمن كان في مثل خُلقه وقيمه بأن يتصرف بغير ذلك. وليضم الملك مأثرة أخرى - وبكل أسف أخيرة - من مآثره العديدة التي غمر بها الشعب الليبي.

هل كان الانقلابيون على صلة او تنسيق مع دول عربية او أجنبية؟:

أما وقد نجح الانقلاب وسيطر أولئك النفر على مقاليد الحكم في ليبيا، وقضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن أعيش وأسرتي في المنفى شأننا شأن الآلاف من الليبيين، فإن الطريقة الساذجة والسهولة المذهلة التي تمكن بها أولئك الضباط الصغار من بسط سيطرتهم على البلاد والوصول إلى سدة الحكم كانت مثارا لتعجبي وحيرتي، وأثارت في نفسي الشكوك والتساؤلات: **هل كانت حركة التنظيمات الإنقلابية معلومة لدى السلطات الليبية؟ وهل كانت الدول الأجنبية على علم بتحركات تلك التنظيمات؟ وبنوع خاص هل كانت مجموعة الانقلابيين التي اتخذت لنفسها لقب «الضباط الوحدويين الأحرار» والتي كان منسقها معمر أبو منيار القذافي على صلة أو تنسيق مع دول أجنبية؟ وهل كان للقواعد الأجنبية الأمريكية والبريطانية دور في إنجاح الانقلاب؟**

تلك أسئلة كثيرة خطيرة تتخذ أهمية كبرى في سجل التاريخ الليبي وتستدعي بحثاً دقيقاً عميقاً أميناً، لأن الكشف عن حقيقة انقلاب سبتمبر 1969م المشؤوم يتخذ أهمية خاصة في تقييم ادّعاءات الإنقلابيين عن بطولاتهم الخيالية وفتوحاتهم «الدونكيشوطية» التي تتزايد وتتراكم عند كل احتفال بذكرى نكبة الانقلاب كل أول سبتمبر منذ عام 69 وآليت على نفسي ألا أفوّت أي فرصة تسنح لي لكي أجلي هذا الغموض وأعمل على سبر غور الحقيقة تهدئة لحيرتي وحيرة الآلاف من أمثالي، ولأخذ الدروس والعبر، فالأمر لم يكن مجرد فضول أحاول أن أرضيه بل كان رغبة في معرفة حدود المؤامرة وما إذا كان لها أبعاد أجنبية دولية أو أنها مجرد مؤامرة داخلية ليبية.

أما عن الشطر الأول وهو مدى علم السلطات الليبية: فقد أوردت في الصفحات السابقة الكثير من القرائن والأدلة التي تبين علم السلطات الليبية بتلك التحركات واستخفافها بها.

كذلك كانت مخابرات دول غربية كثيرة تشعر بوجود تحركات انقلابية متعددة داخل الجيش الليبي ولكنها معلومات محاطة بسحب كثيفة من الغموض، ولقد قامت بعض تلك المخابرات بتحذير الحكومة الليبية التي شكرت وأكدت سابق علمها واستخفافها بتلك التحركات.

وفي بحث متأن على مدى أسابيع عديدة من الوثائق السرية للدول الغربية لم أعثر على دليل يؤكد علم المخابرات الأجنبية بحركة طغمة القذافي، ويبقى السؤال ذو الأهمية التاريخية العظمى: هل كانت دول أجنبية على صلة بتنظيم مجموعة الضباط الأحرار؟

لقد قرأت العديد من الأبحاث بعضها نشره إخوة ليبيون عرفت فيهم الصدق والموضوعية وجدية البحث وعمقه، إلا أن ما توصلت إليه من قرائن قوية تقارب علم اليقين لا تتفق مع ما توصلوا إليه هم باستقراء الوثائق وتأويل التقارير. وقد رأيت أن احترامي لجهودهم وثقتي بموضوعيتهم وصدقهم لا يمنعني من نشر ما توصلت إليه بعد أبحاث طويلة عميقة واستفسارات عديدة مع كبار المسؤولين الغربيين ومقارنة بين ما توصلت إليه من ردود صريحة على استفساراتي الملحة التي كان بعضها أقرب إلى الاستجواب منها إلى السؤال العابر البريء.

أولا: هل من علاقة أو تنسيق بين جمهورية مصر العربية وضباط حركة الإنقلاب قبل قيامهم بانقلابهم المشؤوم؟:

القرائن القوية تؤكد أن المخابرات المصرية فوجئت بانقلاب أول سبتمبر ولم يكن لديها أي علم بمجموعة القذافي، ولو أنهم كانوا على علم وانتظار بانقلاب آخر يعد للقيام به العقيد عبد العزيز الشلحي. والبرهان على ذلك هو أن الصحافي المقرب من الرئيس جمال عبد الناصر محمد حسنين هيكل والذي أوفدته القاهرة في أول اتصال تقوم به لتتبين ماهية الإنقلاب ومن هم الإنقلابيون، فكان أول سؤال وجهه هيكل عند نزوله من الطائرة هو: «أين الأخ عبد العزيز بك؟» وكان رد الإنقلابيين المستقبلين أن عبد العزيز نزيل السجن!

عند ذلك فقط علمت القاهرة أن الإنقلاب ليس هو ما كانت تتوقع بل هو نمط جديد من الإنقلابات لصغار الضباط بل وبعض من ضباط الصف.

غير أن هيكل تأكد من أن الإنقلابيين الجدد وخصوصاً رئيسهم معمر القذافي على علاقة روحية قوية بالرئيس جمال عبد الناصر ويتخذونه مثلا يقدسونه ويحاولون السير على نهجه وهذا ما نقله هيكل لرئيسه، فأسرعت القاهرة بل وهرولت بنصائحها وخبرائها وتبنّت الإنقلاب الليبي وأوفدت أشد زبانيتها خبرة في تنظيم الإنقلابات وهو مساعد الرئيس جمال عبد الناصر أو كما وصفه بعض من يعرفونه بأنه [illegible]

المخبرين وأنه أجرم كثيرا في حق ليبيا وشعبها ليس فقط من خلال جهوده البالغة في تثبيت أقدام الإنقلاب المهزوزة بل من خلال نصائحه واقتراحاته الكثيرة التي نقل من خلالها إلى ليبيا كل ما وصلت إليه مخالبه في التجربة الناصرية. .»[1].

فكان دليل الإنقلابيين ومرشدهم إلى وسائل القمع ومصادرة الحريات وإقامة مرجعية ثورية، تحل محل المرجعية الدستورية وقوانين الظلم والإرهاب ومصادرة الاموال وإقامة ما عرف بمحاكم الشعب الهزلية. .إلخ.

غير أنه كانت هناك علاقة روحية قوية بين الملازم معمر أبو منيار القذافي قائد الإنقلابيين والرئيس جمال عبد الناصر. فظاهرة معمّر هي ثمرة خبيثة من ثمار الدعاية المصرية الهدامة على مدى حقبة من الزمن عبر أكاذيب «صوت العرب» ومؤامرات المخابرات المصرية والنشاط الهدام لبعض المدرسين المصريين وغير ذلك من الوسائل والنشاطات الخبيثة. وكان للأحداث الطلابية الدامية في يناير1964م أثر في نفس القذافي ما زاده تأثرا بخطابات عبد الناصر. وقد بلغ تقديس الملازم معمر لمثله الأعلى عبد الناصر ما جعله يحفظ خطبه عن ظهر قلب ثم يرددها أمام المرآة مقلدا حركات عبد الناصر ونبرات صوته!

ثانيا: هل من علاقة أو تنسيق بين بريطانيا وأمريكا من جهة وحركة الضباط الأحرار من جهة أخرى؟:

لقد أجريت العديد من المقابلات مع كبار المسؤولين الغربيين بصفة عامة قبل الإنقلاب، وبتركيز وإلحاح بعد الإنقلاب، وأنا أقدم هنا عرضاً أميناً لما توصلت إليه:

في الأشهر القليلة السابقة للإنقلاب عندما كنت أعاني من احتقان نفسي وهواجس شديدة، لما كان يدور على الساحة الليبية، بذلت مساعي لدى كل من السفير الأمريكي «ديفيد نيوسوم» والبريطاني «سير رودريك ساريل» وأقنعت كلا منهما على انفراد أن مصلحة وطني ووطنيهما تستدعي منهما بذل النصائح الصادقة للملك بتنبيهه إلى المخاطر الداخلية المحدقة وما أضحى نقدا علنيا واتهامات خطيرة يتحدث بها الشعب ضد النظام بل ضد الملك نفسه، ونصحه بأن يوقف الفساد ويحقق ما وعد به شعبه في رسالاته العديدة، وفهمت من كليهما أن الملك تجاوب مع نصائحهما إلى أن جاء ذكر

---

(1) عن مجلة التضامن 21 يناير 1982م.

السفارة البريطانية ومشرفا على الشؤون العسكرية بين لندن وطرابلس. وفي أحاديث عدة ومناسبات كثيرة مختلفة منذ عام 1990م إلى يومنا هذا أكد وكرر بأنهم فوجئوا كغيرهم بانقلاب الأول من سبتمبر 1969م.

4) في عام 1992م في لندن اجتمعت بالسير «رودريك ساريل» الذي أكد لي نفس الموقف، والسير «ساريل» كان سفيرا لبريطانيا لدى ليبيا في الفترة من 1966م إلى 1969م ثم سفيرا لبريطانيا في تركيا عام 1993م.

وبالرغم من أهمية الشخصيات التي حاورتها وسألتها وما أكدوه لي من نفي قاطع عن أي علم بانقلاب القذافي، فإنني لم أقتنع اقتناعا كاملا إلا بعد المقابلتين اللتين سأذكرهما فيما يلي:

ب) مقابلتي مع «ريتشارد هولمز»:

تعرفت سنة 1979م على ريتشارد هولمز الذي كان رئيساً عاماً لجهاز «سي آي أي» عام 1969م والذي أبعده الرئيس نيكسون إلى منصب سفير لأمريكا لدى إيران عام 1973م بعد فضيحة «ووترغيت»، ثم استقال عام 1977م وأسس مكتبا للاستشارات الاقتصادية في واشنطن. كان يتردد على دول الخليج في زيارات تتعلق بنشاطه الجديد.

تعرفت عليه في الرياض في إحدى تلك الزيارات وساعدته وقدمته لبعض المسؤولين الكبار وتكونت بيننا علاقة احترام متبادل وصداقة. انتهزت الفرصة مساء أحد الاجتماعات وصارحته بهواجسي وطلبت منه رداً صريحاً أميناً عن انقلاب القذافي ومدى علم المخابرات الأمريكية به، وهل تعاونوا معه؟ وكيف كانت علاقتهم به بعد نجاح الانقلاب؟

وكان رد «هولمز» قاطعاً صريحاً بأن الـ «سي آي أي» بل وجميع أجهزة المخابرات الغربية فوجئوا بجماعة معمر القذافي وانقلابهم، وأنهم كانوا يتوقعون حركات أخرى من ضباط أكبر رتباً. وبإلحاح من الـ «سي آي أي» حذرت السفارة الأمريكية في طرابلس الحكومة الليبية مرارا من حركات مشبوهة داخل الجيش الليبي، وكان رد الحكومة الليبية دائما بأنها على علم بما يدور داخل الجيش الليبي وطمأنتنا «بأنها حركات صبيانية نراقبها ونتربص بها..». ثم صارحني بأنه بعد انقلاب القذافي بأسابيع تبين لـ «سي آي أي» أن الانقلاب الليبي اتخذ منحنى خطيرا على مصالح

أمريكا وعلى المنطقة عموما لذلك طلب موعدا مع رئيس الجمهورية «نيكسون» موضحا كالعادة الموضوع الذي سيطرحه للعرض على الرئيس ليأخذ توجيهاته. ويقول «هيلمز» إنه عند وُلوجه المكتب البيضاوي وجد أن «ديفيد نيوسوم» (وكيل الخارجية المساعد، وسفير أمريكا السابق لدى ليبيا) و«جوزيف بالمر» (السفير الأمريكي لدى ليبيا في ذلك الحين) قد استدعاهما الرئيس لحضور الاجتماع. ويقول «هيلمز» بمجرد أن ذكرت للرئيس أن الانقلاب الليبي يبدو أنه يتخذ اتجاهات خطرة على المصالح الأمريكية قاطعني «نيوسوم وبالمر» في نفَس واحد قائلين: «يا سيادة الرئيس، ليبيا وقع فيها انقلاب وأمامنا 30 سنة من التعاون والتفاهم مع النظام الليبي الجديد. .» وانتهى الاجتماع.

ج) مقابلتي مع الرئيس «ريتشارد نيكسون»:

قابلت الرئيس السابق «ريتشارد نيكسون» بمكتبه بمبنى الحكومة الفيدرالية في نيويورك 2يونيو 1983م، كانت لي مع الرئيس نيكسون علاقة صداقة قديمة واحترام متبادل منذ لقائنا الأول في واشنطن في زيارتي الرسمية لواشنطن في يوليو 1954م.

وكان «نيكسون» نائبا للرئيس «أيزنهاور»، ثم جاء في زيارة رسمية إلى ليبيا أوائل عام 1957م وأمضى يومين أغلبهما في ضيافتي ثم استمرت علاقتنا بالرسائل إلى أن فاز بالرئاسة سنة 1968م. وفي مقابلتي الأخيرة التي دامت أكثر من ساعة ونصف الساعة تحدثنا عن ظروف تلك الحقبة وناقشت معه موقفه مع إسرائيل.

ثم نقلت الحديث إلى الشأن الليبي، وبعد أن استعاد نيكسون ذكرياته الطيبة عن زيارته لليبيا وجهت له ذلك السؤال الذي كنت أتلهف لسماع رده عليه. توقف نيكسون للحظات ثم قال «أذكر جيدا اجتماعا عقدته بناءً على التماس «هيلمز» رئيس الـ «سي آي أي»، وأذكر أن «نيوسوم» (وقرن اسم نيوسوم بلقب غير لائق. .) نصحني بإلحاح تجنب أي إجراء ضد الإنقلاب، وهذا ما فعلت. . » وشرح أن علاقة أمريكا مع ليبيا استمرت عادية أثناء ولايته ثم تحسنت في عهد «كارتر» ولمح لعلاقة شقيق «كارتر» بالقذافي وأخيرا قال «غير أن صديقي ريغان لا يطمئن ولا يحترم الكولونيل (أي القذافي) ».

وبعد ذلك الاجتماع اكتفيت في مقابلاتي مع كبار المسؤولين الأمريكيين بمحاولة استطلاع آرائهم في أي تطور جديد في علاقاتهم مع الإنقلاب الليبي. ولم أعد أتطرق

معهم إلى موضوع علاقاتهم مع الانقلاب قبل وقوعه وشعرت أن ظمأي إلى معرفة الحقيقة قد ارتوى، وأنا لا أقول ذلك لكي أدفع عن النظام تهمة العمالة للقوى الأجنبية، فلست مغرماً ولا معجباً بذلك النظام حتى أشغل نفسي بنفي تلك التهمة عنه. ولكني أقولها من باب إحقاق الحق، ومن باب إحساسي بأن من حق أبناء الشعب الليبي أن يعرفوا هم أيضاً ما مكنتني الظروف من معرفته. وليعلم الجميع أنني لا أتجنى على ذلك النظام، فإنني حين أنتقده وأشتد في نقده فإنني أقوم بذلك بكل موضوعية وأذكر ما له وما عليه، فإذا كانت له حسنة ذكرتها دون حرج، وإذا كانت له سيئات - وما أكثرها - ذكرتها دون وجل. ولا يمنعني هذا أيضاً من احترام كل من لديه رأي أو معلومات أو وثائق تقول بغير الذي قلت به، ولا يمنعني هذا - أيضا- من القول بأن أولئك النفر إذا كانوا لم ينسقوا أو يتعاونوا مع قوى أجنبية قبل الانقلاب إلاّ أنهم أصبحوا مطيّة لهم بعد نجاح الانقلاب، وأنه سواء تعامل الانقلابيون أو لم يتعاملوا مع قوى أجنبية قبل قيامهم بالانقلاب فإن النتيجة في الحالتين كانت واحدة، مسيرة خراب ودمار وبؤس وشقاء، ودموع ودماء استمرت لأكثر من ثلاثة عقود من الزمان.

ثالثا: دور النظام المصري في تحديد مسار الانقلاب:

لقد رأينا كيف ساهمت الضغوط والتدخلات الأجنبية والحملات الإعلامية خاصة من الشقيقة الكبرى مصر في سقوط النظام الملكي، وسنرى كيف أن هذه التدخلات الأجنبية - خاصة من الشقيقة مصر - ساهمت في انحراف النظام الانقلابي وإغراقه في دوامة العنف وسفك الدماء وتقييد الحريات وتكميم الأفواه.

فما إن قام أولئك النفر من صغار الضباط بانقلابهم وأمسكوا بزمام الأمور في ليبيا حتى انهالت عليهم الوفود من الدول العربية تسعى إلى تطويعهم وضمهم تحت أجنحتها، فهذه وفود من مصر، وتلك من العراق، ووفود أخرى من السودان وسوريا وبعض المنظمات الفلسطينية القومية والشيوعية، كلها تعرض الخبرة والتجربة، وتقدم النصح الذي كان في مجمله يدعو إلى إقامة دكتاتورية، والتعامل بعنف مع أي معارضة للنظام الجديد. ولكن الحظوة كانت للوفد المصري بقيادة رجل المخابرات المعروف السيد فتحي الديب، ففي خلال فترة وجيزة من قيام الانقلاب - وبمجرد أن فتح المجال الجوي الليبي - هبطت طائرة عسكرية مصرية في مطار «بنينة» في مدينة بنغازي [illegible] فتحي الديب ليجد أمامه مجموعة من

صغار الضباط حديثي السن، قليلي الثقافة، عديمي الخبرة، كل بضاعتهم السياسية لا تتجاوز انبهارهم بشخصية الرئيس جمال عبد الناصر وحفظهم لخطبه السياسية وتأثرهم بالدعاية الإعلامية التي كانت تنطلق من إذاعة «صوت العرب»، وإذاعة القاهرة، وسقط هؤلاء الشباب في براثن رجل المخابرات الداهية المتمرس الذي سبق أن كان له دور خطير مع ثوار الجزائر الشقيقة حيث اتهمه الرئيس هواري بومدين بأنه لعب دورا خطيرا في الإيقاع بين القادة الجزائريين وتأجيج الصراع بينهم، وحذر الرئيس بومدين ضباط انقلاب سبتمبر من تواجد الديب في ليبيا وضرورة أخذ ما يقدمه من مشورة أو رأي بالحذر الشديد.

لقد لعب السيد الديب دورا رئيسيا في بلورة شكل نظام الحكم في ليبيا وتشكيل سياساته وتحديد المسار الذي اختطه النظام والذي أوصله في نهاية الأمر إلى مصادرة كل الحقوق والحريات.

لقد كان فتحي الديب من أكثر الشخصيات التي كان لها تأثير كبير وفاعل على مسار الأحداث في ليبيا، لقد كان هو الشخص الذي زين لأولئك الشباب سلوك طريق الدكتاتورية والقمع والتفرد بالسلطة وتصفية الرأي الآخر، فقد وضع لهم اللبنة الأولى التي قام على أكتافها ذلك النظام الشيطاني الذي يحكم البلاد لأكثر من ثلاثة عقود.

ولا نقول هذا تجنيا وافتراء، ولكننا نقوله استقراء، فتلك حقيقة يعرفها كل مشتغل بالسياسة في منطقتنا العربية، بل أن السيد الديب شهد بهذه الحقيقة وسجلها في كتابه **«عبد الناصر وثورة ليبيا»** وإن كان قد حاول أن يضفي عليها مسحة من الإخلاص والإشفاق والرغبة في «حماية الثورة الليبية».

يقول السيد الديب في صفحة 30 من كتابه «إن مجلس قيادة الثورة كان يستشيره في كل خطوة قبل الإقدام على تنفيذها» ويقول في صفحة 37 "إنه كان يقدم لهم المشورة مشفوعة بمقترحات محددة وإجراءاتها التنفيذية وذلك ليضمن سرعة التجاوب والتنفيذ، وإنه هو الذي وضع لهم التشريعات سيئة السمعة المعروفة بتشريعات «تأمين الثورة» وقانون «الأحكام العرفية» وقانون «الحراسة». ويعترف الديب بأنه هو الذي زين لهم إقامة التنظيم الشعبي الواحد والسيطرة من خلاله على مقاليد الأمور ومنع العناصر الحزبية من الانخراط في هذا التنظيم (صفحة 83 من الكتاب)، ولمن يرغب في معرفة المزيد حول هذه التدخلات أن يرجع إلى الكتاب المشار إليه «عبد الناصر وثورة ليبيا».

ولا يعني ما قلته أنني أحمّل النظام المصري والسيد فتحي الديب مسؤولية قيام

نظام حكم دكتاتوري استبدادي في ليبيا، فتلك المسؤولية يتحملها أولئك الذين تلقوا المشورة والنصيحة وعملوا على تنفيذها، ولو لم تجد تلك النصائح نفوساً مهيئة وتربة خصبة لما نمت وترعرعت وكان قطافها أرواح وحريات وثروات أبناء الشعب الليبي.

لقد وضع السيد الديب لأولئك الانقلابيين اللبنة الأولى التي قام على أكتافها ذلك النظام الشيطاني الذي عصف بكل شيء طيب على ثرى ليبيا، وعطل مسيرة الإصلاح والتقدم والنهضة التي كانت قائمة على قدم وساق، وانتهى بنا الحال إلى أنّ وضعنا قبل أكثر من ثلاثين عاما كان أفضل من وضعنا اليوم! . ونجد أن العالم من حولنا يتقدم ويتطلع إلى مشارف المستقبل، ونحن نتأخر ونرنو بأنظارنا إلى وضع كنا فيه منذ أكثر من ثلاثة عقود خلت ونتمنى عودته.

ولا يمنعني هذا من التساؤل، والحسرة تملأ قلبي، **ماذا كان يمكن أن يكون عليه الحال لو أتيح لأولئك الانقلابيين ناصح أمين يدلهم على طريق الخير والحرية والعدل وحقوق الإنسان؟ ماذا لو كان من بين أولئك الانقلابيين رجل رشيد يوقف مسيرة الظلم والقمع والخراب؟** .

كثير من الأسئلة تتزاحم في قلبي وعقلي وأحاول طردها، لأن رسولنا الكريم قال إن «لو» تفتح عمل الشيطان.

ونبتهل إلى الله أن يكون القادم من الأيام أفضل من الذي انقضى منها.

* * *

الفصل الثالث

إستعراض لمسيرة الانقلاب على مدى ثلاثة عقود

لقد حدث انقلاب سبتمبر 1969م وأنا خارج البلاد ولا زلت أعيش في ديار الغربة منذ ذلك الوقت، فأنا لم أكتوِ بنار العيش المباشر تحت سلطة ذلك النظام الغاشم، تلك النار التي اكتوى بها الملايين من أبناء الشعب الليبي، ولكن ذلك لم يمنعني من الإحساس بمشاعر الليبيين ومعاناتهم، فأنا فرد منهم وأتابع أخبارهم متابعة دقيقة وكأنني أعيش بينهم ولي هناك في ليبيا أهل وعشيرة، وأحباء وأصدقاء وذوي أرحام يفرحني ما يفرحهم ويؤلمني ما يؤلمهم، وكنت أحرص على أن ألتقي بمن يتمكن منهم من السفر إلى الخارج لأطمئن على الأهل والخلاّن وأستقصي أخبار أبناء بلدي وأحوالهم، وأعرف منهم تفاصيل ممارسات النظام وما يجره عليهم من مآسي ومظالم، إضافة إلى أحاديثي التي لا تنقطع مع إخواني الليبيين في الخارج ومع كل مهتم بالشؤون الليبية من عرب وأجانب، فقضية ليبيا جزء من وجداني وعقلي وقلبي أعيشها بكل ما أملك ليلا ونهارا، ولذلك أستطيع أن أدّعي أن ما أرويه عن أوضاع النظام الليبي ليس نتيجة مراقبة عن بعد، وإنما هو نتيجة متابعة دقيقة ومعايشة يومية، إضافة إلى أن ما أقوله في شأن ذلك النظام أصبح من المعلوم بالضرورة لكل متابع للشؤون الليبية، بل إن النظام وصل إلى درجة من الفجور ومن انعدام الحياء السياسي وانعدام المسؤولية ما جعله يعترف علناً بممارساته الإجرامية والإرهابية في حق الليبيين مثل الإعدامات العلنية في الشوارع والميادين وفي ساحات الجامعات، والاغتيالات في الداخل والخارج وخطف المعارضين، وهدم البيوت والاعتقالات والتعذيب والقمع المادي والمعنوي.

وقبل أن نتحدث عن «إنجازات النظام الانقلابي» ونعقد مقارنات سريعة بينه وبين النظام الملكي، أرى أن يسبق ذلك بحث في مدى شرعية نظام الانقلاب.

مدى شرعية انقلاب سبتمبر 1969م:

لقد سيطر انقلابيو سبتمبر على الأمور في ليبيا على مدى أربعة وثلاثين عاما حتى الآن، بعد أن جاءوا إلى السلطة على ظهر دباباتهم وسيطروا على الحكم بقوة السلاح. فإذا كانت هذه البداية غير شرعية فهل اكتسب ذلك الانقلاب أي شرعية في حكم ليبيا بعد ذلك؟

لقد كانت شرعية النظام الملكي في ليبيا مستمدة من البيعة التي منحت للملك إدريس أكثر من مرة قبل الاستقلال وبعده، واستندت تلك الشرعية إلى دستور عصري حديث ينظم شكل الحكم وسلطات الدولة ويكفل الحقوق والواجبات وضعته لجان من خيرة أبناء ليبيا يمثلون أقاليمها الثلاثة في ذلك الوقت، وإلى ترسانة من القوانين ومجالس نيابية منتخبة - مع هنات وقعت هنا أو هناك - وقضاء عادل ونزيه وغير مسيّس، وباختصار شديد كان نظام الحكم الملكي يستند إلى شرعية دستورية حقيقية لا لبس فيها ولا غموض، فإلى أي شرعية يستند نظام الانقلاب في وجوده؟

لا شك أن انقلاب سبتمبر جاء نقضاً للشرعية الدستورية التي كانت قائمة في ليبيا، والذي ينقض الشرعية لا يمكن أن يكتسب الشرعية، هذه هي القاعدة العامة ولكن حينما كثرت الانقلابات في المنطقة ابتدع فقهاء القانون الدستوري نظرية «الشرعية الثورية» لتكون بديلاً للشرعية الدستورية، وهي حيلة قانونية قصد بها إضفاء صفة الشرعية على وضع غير شرعي اعترافاً منهم بالأمر الواقع الذي تسيطر فيه مجموعة انقلابية على الحكم وتصدر من القرارات والأوامر وتتخذ من الإجراءات ما يتعلق به مصالح المواطنين، وكان لا بد من إيجاد مخرج قانوني حتى لا تضيع مصالح الناس وحقوقهم فكانت نظرية «الشرعية الثورية»، وهي حالة مؤقتة وليست حالة دائمة يكتسب فيها النظام الانقلابي الشرعية بشرط العودة إلى الشرعية الدستورية في أسرع وقت ممكن وإلا فقد الانقلاب حتى تلك الشرعية الثورية المؤقتة، ولا يخالجنا أدنى شك في أن نظام الانقلاب في ليبيا فاقد لكل شرعية بعد أن حكم ليبيا على مدى ثلاثة عقود بدون وجود أي مرجعية دستورية، إن الحكم في ليبيا الآن هو أقرب إلى حكم العصابة الخارجة على القانون منه إلى حكم شرعي يستند إلى القانون.

مقارنة بين عهدين:

أولا: المجال السياسي والحريات العامة:

لقد كان النظام الملكي نظاماً دستورياً بكل ما تحويه الكلمة من معنى، فكما سبق وأن قلنا كان هناك دستور وترسانة من القوانين ومجلس نيابي وقضاء عادل نزيه لم يكن عليه سلطان إلاّ سلطان القانون والضمير، ولم تعرف ليبيا نظام المحاكم الاستثنائية والمحاكم الخاصة ومحاكم أمن الدولة، كانت السجون منظمة بموجب القانون، لم تعرف ليبيا الملكية نظام المعتقلات وما يتم فيها من تعذيب للمعتقلين وانتهاك لجميع حقوقهم، وكان كل متهم يتمتع بحق الاتصال بمحاميه وبحق الزيارة، لقد كانت آدمية الإنسان محترمة، مع بعض التجاوزات هنا أو هناك ولكنها تظل حالات فردية لا تشكل توجهاً أو سياسة عامة للنظام.

وطوال ثمانية عشر عاماً هي عمر النظام الملكي لم تعرف ليبيا أحكام الإعدام في القضايا السياسية بالرغم من وجود تنظيمات حزبية معارضة، ومحاولات انقلاب داخل القوات المسلحة وصلت إلى رفع السلاح وتحريك الدبابات والمدرعات ضد النظام، وكان حكم الإعدام الوحيد الذي جرى تنفيذه في جريمة قتل دوافعها سياسية، ولم يكن القاتل مواطناً من عامة الشعب بل كان أحد أعضاء الأسرة السنوسية.

لو قارنا النظام الملكي بغيره من أنظمة الحكم المعاصرة له في المنطقة العربية لوجدناه أكثر ديمقراطية وأكثر تقدماً وتسامحاً واحتراماً للقانون وحقوق الإنسان من كثير من تلك الأنظمة المحيطة به، لقد كان نقطة مضيئة في وسط غابة من الدكتاتوريات.

أما إذا قارنا النظام الملكي بنظام انقلاب سبتمبر فإن المقارنة ستكون مفجعة. فكما يقال كان أول القصيدة كفر، فقد بدأ الانقلاب عهده بإلغاء الدستور كليّة، وكان يكفيه أن يلغي المواد التي تنظم شكل الحكم ومؤسساته، ويبقي على باقي مواد الدستور التي تنظم الحقوق والواجبات وتحمي حريات المواطنين العامة والخاصة ولكنه لم يفعل.

وبعد فترة فراغ دستوري قام الانقلاب بناء على نصائح مستشاري السوء بإصدار ما أسماه «الإعلان الدستوري» ليكون مرحلة انتقالية إلى حين صدور دستور دائم للبلاد، وهو ما لم يحدث على الإطلاق.

وفي ذلك الإعلان الدستوري جمع ما سمي «بمجلس قيادة الثورة» بين يديه

السلطة التنفيذية والتشريعية بل وحتى السلطة القضائية، فذلك المجلس يصدر القرارات والقوانين، وهو الذي يعمل على تنفيذها، وهو الذي يشكل المحاكم ويعيّن قضاتها - خاصة محكمة الشعب ومحاكم أمن الدولة- وهو الذي يصدق على أحكامها مع احتفاظه بحق إعادة المحاكمة أو تشديد الأحكام إلى درجة الإعدام.

وحتى هذا الإعلان الدستوري الهزيل لم يطق الإنقلاب صبرا عليه، فقام رأس ذلك الانقلاب بإلغائه وإلغاء كافة القوانين بموجب ما سمي بالثورة الثقافية التي أعلن عنها في خطاب زوارة المشؤوم سنة 1973م، ولأول مرة نسمع حاكم يتجرأ بأن يقول إنه منذ ذلك اليوم أصبح الدستور والقوانين في مزبلة التاريخ! ولعله لا يدري أنه هو الذي منذ ذلك اليوم دخل مزبلة التاريخ بإلغاء القوانين والدعوة إلى تطبيق شريعة الغاب التي الغلبة فيها للأقوياء وليس لأصحاب الحقوق، ولا أود أن أسترسل في بيان عوار هذا النظام لأن ذلك يخرج عن إطار هذا الكتاب.

أما عن حقوق الإنسان في ليبيا فحدّث ولا حرج، ويمكن القول في عبارة موجزة أنه «ليس للإنسان أي حقوق في ليبيا» ويمكن لأي مهتم أن يطلع على تقارير منظمة العفو الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان على مستوى العالم. فلا يخلو أي تقرير من تقاريرها السنوية من إشارة إلى الوضع المأساوي لحقوق الإنسان في ليبيا، ولعل أخطر ما يواجه المواطن الليبي أنه عرضة للاعتقال والاختفاء القسري في أي لحظة من لحظات حياته، أما إذا تم اعتقاله فإن التعذيب الوحشي في انتظاره بكل تأكيد، والكثيرين يفقدون حياتهم تحت ذلك التعذيب أو يصابون بعاهات بدنية ونفسية لا شفاء منها. إن طريق المعتقلات في ليبيا ذات اتجاه واحد، دخول إلى المعتقل ثم لا خروج منه إلا في حالات استثنائية خاصة، ومن يدخل المعتقل في ليبيا تنقطع أخباره تماماً حتى عن أسرته، وتمر السنون تتبعها السنون، والأسرة لا تدري هل ابنها حيا فتنتظر خروجه، أو ميتا فتقيم عزاءه.

ولعل آخر ما تسرب من أخبار من داخل تلك المعتقلات الرهيبة ما حدث في سجن أبي سليم في طرابلس والمذبحة البشعة التي ذهب ضحيتها ما يتراوح بين ألف وألف وثلاثمائة معتقل، وما تسرب من أخبار - حتى الآن - أن المعتقلين في سجن أبي سليم احتجّوا على تردي أحوالهم المعيشية داخل ذلك السجن وطالبوا فقط ببعض المطالب البسيطة التي يحصل عليها كل معتقل حتى في سجون العدو الإسرائيلي، من تحسين نوعية الأكل وزيادة المدة المسموح لهم فيها بالخروج من الزنزانات، ونوع من

العناية الصحية للمرضى منهم، ومعاملتهم معاملة آدمية، فأولئك المعتقلون لم يحاولوا الهرب، ولم يدعوا إلى ثورة مسلحة داخل السجن، ولم يشتبكوا مع الحراس، كل ما حدث اجتماع سلمي ومطالب هي الحد الأدنى من حقوق المعتقلين، وبدلا من أن تبحث مطالبهم ثم تلبى أو لا تلبى، أصدر أعوان الشيطان من قادة الانقلاب الأوامر بإطلاق النار عليهم فكانت تلك المذبحة التي سقط فيها ذلك العدد الهائل من الضحايا، ويقال إنه تم دفنهم في قبور جماعية في الساحة الخلفية للسجن بعد أن صبوا فوقهم كميات ضخمة من الإسمنت والحجارة اعتقادا منهم أن ذلك سوف يسدل ستائر النسيان على تلك الجريمة البشعة التي تقشعر لها الأبدان.

حدثت هذه المذبحة في عام 1996م ولم يشعر الإنقلاب بأن من حق أهالي الضحايا معرفة مصير أبنائهم إلا في عام 2003 م حيث بدأ يبلغ أهالي الضحايا بأن أبناءهم قد ماتوا في المعتقل دون تقديم أي إيضاحات، ودون أن يسلموهم أي جثث، وسمحوا بإقامة مآتم العزاء بشرط أن تتم في هدوء وبدون إحداث ضجة حول الموضوع وإلا تعرضوا هم أيضا إلى ما لا تحمد عقباه.

أما الإعدامات في ليبيا فقد أصبحت ممارسات معتادة لذلك النظام الشرير ووصل به الفجور أن يأمر بتنفيذها في الصالات الرياضية والميادين العامة، ومعسكرات الجيش أمام الجنود، ثم يتم عرض تلك المشاهد الرهيبة على شاشات التلفزيون الليبي حتى يراها من لم يشاهدها على الطبيعة، وحتى تصل تلك المناظر إلى النساء والأطفال في بيوتهم ليعم الحزن والرعب جميع الأسر وجميع البيوت. **ولم يكف المجرمون ذلك فكانوا يأمرون بهدم منازل أولئك الضحايا، وهي وسيلة عقاب جماعي للأسرة وانتقام في سابقة لا يوجد لها مثيل إلا في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تطبق سلطات الاحتلال الإسرائيلي هذا العقاب على أسر الشهداء والمقاومين، ولا شك أن هذا التطابق بين نظام الانقلاب في ليبيا والكيان الصهيوني المحتل يثير الكثير من علامات الاستفهام والتعجب!.**

أما الاغتيالات في الخارج، في شوارع أوروبا وأمريكا والدول العربية لمعارضي النظام ومحاولات اختطافهم إلى ليبيا، فالعالم كله كان شاهداً عليها، وحفلت بها ملفات الشرطة في تلك الدول ومحاكمها.

فقد استعان نظام الإنقلاب بالإرهابيين الدوليين الأكثر إجراما وجراءة أمثال «كارلوس» والألوية الحمراء الإيطالية والجيش الأحمر الياباني والجيش الجمهوري

الإيرلندي كما استضاف واستعان بأكبر إرهابي عربي وأكثرهم خيانة وإجراماً وجبنا «أبو نضال»، وبعض المنشقين الفاشلين من الفصائل الفلسطينية واستعملهم في أعمال الاغتيال والقتل، وقام ضيوفه الإرهابيون بتدريب عصاباته على وسائل القتل وفنون الإغتيال التي زودها وجهزها وأطلقها في مهمات اغتيال معارضيه في عواصم العالم الحر التي لجأ إليها كثير من صفوة الليبيين من أهل الفكر والضمير الحي الرافض لنظامه القمعي، أولئك الذين اختاروا الغربة المرة اجتنابا لإرهاب الفكر واغتيال الحريات وشريعة الانقلاب، فسالت دماء ليبية زكية كثيرة على أبواب المساجد ومداخل المساكن وفي ميادين العواصم، ثم تمادت الاغتيالات وزاملتها التفجيرات ضد مؤسسات الغرب ونواديه وطائراته فكان انتقام الغرب سريعاً غاشماً، ثم تفاعل إلى ثمن باهظ طويل المدى عميق الأثر على شكل حصار جائر ألحق الشلل باقتصاد البلاد والضرر والحرمان على المواطنين، حصيلة بائسة لتلك الحقبة من النظام الانقلابي التي أورثت الشعب الليبي ألوان الفقر والذل والهوان.

أما وضع المؤسسة القضائية فكان يمثل قمة المأساة فمن البديهيات أن انعدام وجود القضاء المستقل الذي يخضع في قضائه لحكم القانون والضمير، يعني انعدام العدل في المجتمع، فالقضاء هو الحارس الأمين على حقوق المواطنين وحرياتهم وهو الذي يدفع عنهم الظلم ويحميهم من تغوّل السلطة على حقوقهم، وكانت ليبيا خلال العهد الملكي تفخر بقضائها وقضاتها، فقد كانوا مثالا يحتذى في الكفاءة والعدالة والنزاهة، وكانوا سدا منيعا يحول دون الافتئات على القوانين والمواطنين، وحينما جاء الانقلاب وفشل في تطويع مرفق القضاء وجعله أداة في يد السلطة لجأ إلى تشكيل محاكم خاصة، ومحاكم أمن الدولة، ومحاكم شعبية إلى غير ذلك من التسميات والاختراعات، وقصر الاختصاص بنظر القضايا السياسية والقضايا ذات الحساسية الخاصة للانقلاب على تلك المحاكم وحرّم على القضاء العادي نظرها، فقضى بذلك على ضمان حق المتهم في أن يمثُل أمام قاضيه الطبيعي، وكانت تلك المحاكم المبتدعة تنطق بالأحكام التي تأتيها جاهزة من قيادة الانقلاب.

أما في مجال الحريات الأخرى فقد عصف بها الانقلاب جميعها، فلم تعرف ليبيا خلال ذلك العهد أي قدر من الديمقراطية أو حرية الرأي، فالصحف التي تصدر هي صحف الانقلاب فقط وهي أشبه بالنشرات الإخبارية والتعليمات والدعاية الحكومية منها إلى الصحافة الحقيقية. أما الحزبية والرأي الآخر فهي «خيانة» يعاقب عليها

بالإعدام، أما التمثيل النيابي فهو «تدجيل»، إلى غير ذلك من الشعارات التي تهدف إلى اغتيال كل الحريات وإخماد كل الأصوات.

والأمانة التاريخية تقتضينا الإعتراف بأن الانقلاب سمح للمواطنين بحرية واحدة يستطيعون أن يمارسوها طول الوقت، وهي حرية التسبيح بحمد قائد الانقلاب، والإشادة بحكمته وعبقريته وعلمه وأفضاله التي لا تعد ولا تحصى على البلاد والعباد.

ثانيا: المجال الاقتصادي:

لقد سبق وأن تحدثنا عن المشكلة الاقتصادية الطاحنة التي واجهت ليبيا في بداية عهدها بالاستقلال، فحرب الإستقلال الشرسة التي جرت على أرض ليبيا دمرت كامل بنيتها التحتية وتركتها خراباً يحتاج إعماره لأموال طائلة لم تكن الدولة الوليدة تملك منها شيئاً، بل أنها لم تكن تملك منه حتى القليل الذي تستطيع به أن تكفل إعاشة مواطنيها، ونتيجة صبر وكفاح ومثابرة استطاعت الدولة الوليدة أن تخرج من عنق الزجاجة، وبفضل السياسة البترولية التي اتبعتها تم استخراج البترول في فترات قياسية ليبدأ التصدير الفعلي في سنة 1961م. أي أن النظام الملكي لم ينعم بدخل البترول إلاّ حوالى ثمان سنوات فقط، لم يزد دخل البلاد فيها عن مليارين ومائتين وواحد وتسعين مليون وتسعمائة وستين ألف دولار (2ر291ر960ر000 دولار) وبهذا الدخل المحدود استطاع النظام الملكي أن يعيد بناء البنية التحتية من كهرباء ومياه ومجاري وهواتف وطرق ومدارس ومستشفيات، ونشأت نهضة عمرانية وشيدت الآلاف من المباني السكنية، وقامت العديد من الصناعات الخفيفة، وانتعش القطاع الخاص، خاصة في المجال التجاري وانفتحت ليبيا على دول العالم أجمع، ونما قطاع الخدمات، وبدأ أبناء الشعب يعيشون حالة من الإزدهار والانتعاش الاقتصادي، وتحسنت الأجور وتوافرت الأعمال فاستوعبت الطبقة العاملة في ليبيا واتسعت لمئات الآلاف من أبناء الدول العربية الشقيقة، وعمت الشعب حالة من التفاؤل في مستقبل مشرق يسود فيه الخير والرفاه.

وبالرغم من الفساد المالي الذي شاب بعض أوساط الحكم، وأدى إلى اختلاس بعض أموال الدولة، فإن تلك الطبقة الفاسدة المختلسة لم تهرّب أموالها إلى الخارج، وإنما شجعتها حالة الازدهار الاقتصادي الداخلي أن تستثمر تلك الأموال في مشاريع داخل ليبيا فعادت بالخير على أبناء الشعب الليبي، وأنا لا أقول ذلك إقراراً لذلك الفساد، فالفساد بجميع أنواعه جريمة يستحق مرتكبها العقاب، ولكن على كل حال.

بالإعدام، أما التمثيل النيابي فهو «تدجيل»، إلى غير ذلك من الشعارات التي تهدف إلى اغتيال كل الحريات وإخماد كل الأصوات.

والأمانة التاريخية تقتضينا الإعتراف بأن الانقلاب سمح للمواطنين بحرية واحدة يستطيعون أن يمارسوها طول الوقت، وهي حرية التسبيح بحمد قائد الانقلاب، والإشادة بحكمته وعبقريته وعلمه وأفضاله التي لا تعد ولا تحصى على البلاد والعباد.

ثانيا: المجال الاقتصادي:

لقد سبق وأن تحدثنا عن المشكلة الاقتصادية الطاحنة التي واجهت ليبيا في بداية عهدها بالاستقلال، فحرب الإستقلال الشرسة التي جرت على أرض ليبيا دمرت كامل بنيتها التحتية وتركتها خراباً يحتاج إعماره لأموال طائلة لم تكن الدولة الوليدة تملك منها شيئاً، بل أنها لم تكن تملك منه حتى القليل الذي تستطيع به أن تكفل إعاشة مواطنيها، ونتيجة صبر وكفاح ومثابرة استطاعت الدولة الوليدة أن تخرج من عنق الزجاجة، وبفضل السياسة البترولية التي اتبعتها تم استخراج البترول في فترات قياسية ليبدأ التصدير الفعلي في سنة 1961م. أي أن النظام الملكي لم ينعم بدخل البترول إلاّ حوالى ثمان سنوات فقط، لم يزد دخل البلاد فيها عن مليارين ومائتين وواحد وتسعين مليون وتسعمائة وستين ألف دولار (000ر960ر291ر2 دولار) وبهذا الدخل المحدود استطاع النظام الملكي أن يعيد بناء البنية التحتية من كهرباء ومياه ومجاري وهواتف وطرق ومدارس ومستشفيات، ونشأت نهضة عمرانية وشيدت الآلاف من المباني السكنية، وقامت العديد من الصناعات الخفيفة، وانتعش القطاع الخاص، خاصة في المجال التجاري وانفتحت ليبيا على دول العالم أجمع، ونما قطاع الخدمات، وبدأ أبناء الشعب يعيشون حالة من الإزدهار والانتعاش الاقتصادي، وتحسنت الأجور وتوافرت الأعمال فاستوعبت الطبقة العاملة في ليبيا واتسعت لمئات الآلاف من أبناء الدول العربية الشقيقة، وعمت الشعب حالة من التفاؤل في مستقبل مشرق يسود فيه الخير والرفاه.

وبالرغم من الفساد المالي الذي شاب بعض أوساط الحكم، وأدى إلى اختلاس بعض أموال الدولة، فإن تلك الطبقة الفاسدة المختلسة لم تهرّب أموالها إلى الخارج، وإنما شجعتها حالة الازدهار الاقتصادي الداخلي أن تستثمر تلك الأموال في مشاريع داخل ليبيا فعادت بالخير على أبناء الشعب الليبي، وأنا لا أقول ذلك إقراراً لذلك الفساد، فالفساد بجميع أنواعه جريمة يستحق مرتكبها العقاب. ولكن على كل حال،

هناك فساد دون فساد، والذي يستثمر تلك الأموال المنهوبة داخل البلاد هو أفضل من الذي يهرّبها إلى الخارج ويكدّسها في بنوك سويسرا أو غيرها من الدول الأوروبية ويحرم البلاد من خيراتها.

أيضاً هناك حقيقة أن الفساد المالي والإداري كان موجوداً في دوائر الدولة، ولكن الإشاعات المغرضة والحملات الإعلامية الخبيثة بالغت كثيرا في حجم ذلك الفساد وأوحت إلى المواطنين بأن الفساد كالطوفان الذي غمر كل شيء وشمل كل مرافق الدولة ولم يكن ذلك صحيحا على إطلاقه، فقد حفلت الحياة السياسية في ليبيا بنماذج مشرفة وشخصيات تصدت للفساد وحاربته وحذّت من تأثيره المدمر.

لقد استلم الإنقلاب ليبيا وهي في مرحلة نمو مطّرد فماذا فعل بها؟

لقد بلغت مداخيل ليبيا من النفط فقط منذ استلام الانقلاب للحكم وحتى نهاية سنة 2002م مبلغاً قدره (325ر200ر000ر000) ثلاثمائة وخمسة وعشرون مليارا ومائتا مليون دولار[1]. وهذه ثروة طائلة بكل المقاييس خاصة بالنسبة لشعب لا يتجاوز عدد أفراده الخمسة ملايين نسمة، فهل عادت تلك الثروة بالخير المأمول منها على الشعب الليبي؟ هل حققت له الرخاء وسعة العيش والحياة الكريمة؟

إن كل متابع للشأن الليبي يعرف أن أياً من ذلك لم يحدث، بل أن الجميع يعرف أن معاناة الشعب الليبي قد زادت وتجاوزت كل الحدود، فالشعب يعاني من نقص حاد في الخدمات، ونقص في المواد التموينية والطبية، وشح في الأموال لدرجة أن الموظفين لا يستلمون مرتباتهم إلا مرة كل ستة أشهر تقريبا رغم ضآلة تلك المرتبات وعدم تناسبها مع ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد، ورغم كل هذه المليارات، ورغم السيطرة على الحكم لمدة أربعة وثلاثين عاماً، فإن الانقلاب لم يسع إلى تنويع مصادر الدخل القومي، وظل النفط هو المصدر الوحيد للدخل، فالنظام لم يستطع أن يقيم قاعدة صناعية، ولا قاعدة زراعية، وبالرغم من رفعه لشعار «الشعب الذي يأكل من وراء البحر هو شعب مستعبد» فإنه لم يستطع أن يسد حاجة البلاد من أي سلعة من السلع، وظل الشعب يأكل ويلبس ويشرب ويستورد كل احتياجاته قليلها وعظيمها من وراء الحدود.

أما ثروة ليبيا، تلك المئات من المليارات فقد بددها الانقلاب في مغامرات

---

(1) هذا الرقم لا يشمل مداخيل الدولة الأخرى، كالضرائب والرسوم الجمركية وغيرها.

عسكرية في مجاهل إفريقيا، وفي حروب ومؤامرات ضد دول عربية وإسلامية، وعلى شذاذ الآفاق من محترفي الإرهاب في مختلف أرجاء المعمورة، وفي تكديس الأسلحة التي لم تستعمل إلا في طعن الأماني القومية للأمة العربية، وفي دعاوى الرشاوي ومحاولة شراء النفوذ والزعامة في إفريقيا السوداء وفي محاولة للتملق وشراء رضا أمريكا والدول الغربية عنه، وما تبقى بعد ذلك كان كلأً مباحاً لأصحاب الحظوة من أعضاء الانقلاب وأسرهم، وأعوانهم والمسبحين بحمدهم، أما زوجة قائد الإنقلاب وأبنائه وابنته الوحيدة، فبذخهم وإسرافهم محل حديث وتعجب وسائل الإعلام العالمية، فهم ينفقون الملايين دون حسيب أو رقيب، ودون ضمير ولا ذمة، فرحلات زوجة قائد الإنقلاب وابنته وغزواتهما التسوّقية في أغلى أسواق أوروبا لم تعد خافية على أحد وحينما كثر اللغط في ليبيا حول هذا الأمر لم يستطع القذافي أن يتجاهله واضطر أن يوجد له عذرا، فكان العذر الذي هو أقبح من الذنب حينما قال «إن ابنته قامت بترجمة الكتاب الأخضر وتحصلت على مليارى دولار تنفق منها»!!، والملايين التي ينفقها الساعدي (أحد أبناء القذافي) على النوادي الرياضية في أوروبا لكي تعتمده كلاعب كرة قدم محترف، بالرغم من افتقاده لكل فنون اللعبة، أصبحت محل تندّر الأوساط الرياضية، وكفى به سفهاً أن يدفع الساعدي من أموال الشعب الليبي حوالى ثلاثة ملايين دولار للاعب الشهير «مارادونا» الذي استبعد من الملاعب نهائيا نتيجة إدمانه للمخدرات لكي يتولى تدريبه وتعليمه فنون الكرة! أما باقي الأولاد فالإنفاق السفيه للأموال الطائلة صفة مشتركة بينهم، إنهم يتصرفون وكأنهم عائلة مالكة، تملك كل ما في ليبيا من ثروات ومن بشر، ويبعثرون «ما يملكونه» بسفه لا يستطيع أن يجاريهم فيه أسفه سفيه في العالم.

أين كل ذلك من نظام عجز فيه الملك إدريس أن يقنع حكومته بأن تخصص بضعة آلاف فقط من الجنيهات لترميم المسكن المتواضع الذي كان يقيم فيه، وقال له رئيس الحكومة في ذلك الوقت إنه لا يوجد بند في الميزانية يسمح بذلك، واضطر الملك أن ينتظر عاماً كاملاً إلى الميزانية التالية لكي يخصص بند فيها يسمح بصرف ذلك المبلغ الزهيد لترميم مسكن ملك البلاد وقائد مسيرتها.

ولا أود أن أثقل على القارئ الكريم بإحصائيات وأرقام ووثائق توضح الوضع المتردي للحالة الاقتصادية فذلك يخرج عن نطاق هذا الكتاب، كما أن إخوة أعزاء متخصصون كفوني مؤونة ذلك، ووثقوا تلك المأساة وتحدثوا فيها باستفاضة.

ولكني سأكتفي بمثال واحد صارخ كان له انعكاس مدمّر على النمو الاقتصادي في ليبيا، نموذج تعاملت فيه الدولة مع المواطن بمنطق وأسلوب العصابة، الأمر الذي زعزع ثقة المواطن في حكومته وجعلته يحجم عن المشاركة في أي نشاط اقتصادي قد تدعو إليه الحكومة لأنه لم يعد يأمن بأن تغدر به الدولة وتنصب عليه وتسلبه أمواله.

في أوائل السبعينيات أصدر الانقلابيون قانونا أسموه «قانون التطوير العمراني» وبموجب القانون منحت الدولة قروضا بشروط ميسرة لكل مواطن ينوي بناء وحدات سكنية بشرط أن لا يقل عدد وحدات المبنى عن أربع وحدات سكنية، ووجد هذا القانون رواجاً بين المواطنين وتسابقوا في تشييد المباني وبأعداد كبيرة، فالقانون اشترط أربع وحدات سكنية أو أكثر، وإلا فلا يمكن الحصول على القرض الميسر الشروط، وباع الكثير منهم أراض وعقارات ورثوها عن آبائهم وباع غيرهم حليّ زوجاتهم وبناتهم لتكملة المباني، لأن القرض لا يغطي نسبة 100% من قيمة المباني.

وبعد أن اطمأن الانقلابيون إلى أن المواطنين قد انتهوا من تشييد عشرات الآلاف من المباني، رُفع شعار «البيت لساكنه» وأنه لا يجوز للمواطن أن يتملك أكثر من وحدة سكنية واحدة لسكناه هو وأسرته، وصدرت الأوامر بتسليم تلك المباني ووثائق الملكية إلى وزارة الإسكان حيث تم تأميمها، ثم تم تشجيع المواطنين على الزحف على تلك المباني واحتلالها بالقوة.

ودفع المواطنون الطيبون ثمنا غاليا نتيجة ثقتهم في وعود رجال الانقلاب، ورغبتهم في المساهمة في بناء بلدهم.

ثالثا: الصحة والتعليم والثقافة:

1) بدأت مآسي قطاع الصحة منذ وقت مبكر في عهد الانقلاب حينما تم اختيار «تصعيد» - حسب التعبير الانقلابي - ممرض (تمرجي) ليكون وزيرا للصحة - أمينا للجنة الشعبية للصحة - وشارك ذلك الممرض على رأس وفد في اجتماعات وزراء الصحة العرب وفي مؤتمرات طبية متخصصة تبحث أحدث ما وصل إليه العلم في مجال الصحة العامة، وتشارك فيها كل دولة بأفضل ما لديها من علماء وأطباء وخبراء، والوفد الليبي ورئيسه يجلس بين ذلك الجمع العلمي صامتا لا يدري ماذا يدور حوله!.

ثم توالت نكبات قطاع الصحة في ظل غياب كامل لسياسة طبية رشيدة، وتدهورت أوضاع المستشفيات حتى سمعنا عن أشياء تشبه الأساطير والخرافات التي لا

يمكن أن يصدقها العقل، ولولا تأكدنا القاطع من حدوثها لما أوردناها في هذا الكتاب، فمن يضطره سوء الحظ إلى الدخول إلى أحد مستشفيات الانقلاب، كان يطلب منه إحضار ملاءات للسرير الذي سينام عليه، ومخدة وأغطية، وكان يطلب من أسرته إحضار الطعام له، وإحضار المحاليل الطبية والإبر والأدوية، وتوفير مُرافق يخدمه لأن المستشفى لا تتوفر فيه أطقم تمريض مؤهلة!، أما إذا كان المريض يحتاج إلى عملية جراحية فعليه إحضار مواد التخدير (البنج) وخيوط الجراحة والشاش والقطن وما إلى ذلك من مواد وأدوات، وإذا لم يستطع المريض وأسرته توفير كل ذلك كان يعاد من المستشفى إلى بيته ويطلب منه العودة إلى المستشفى متى تمكن من توفير تلك التجهيزات الطبية، وكثير منهم يعجز عن ذلك، وكثير منهم يموت قبل أن يتمكن من توفيرها، أما من كانت ظروفه المالية تسمح أو تتوافر له «الواسطة» فكان يسافر يلتمس العلاج خارج ليبيا، وشهدت نقاط الحدود والمطارات الليبية الآلاف من أبناء ليبيا الباحثين عن العلاج، وكان يؤلم الليبيين أنهم يذهبون إلى دول الجوار وخاصة تونس والأردن ومصر فيجدون العناية الطبية اللازمة والمستشفيات النظيفة المزودة بأحدث الأجهزة وأفضل الأطباء، وكان مبعث الألم أن تلك الدول ذات موارد اقتصادية محدودة، وهي ليست دولا نفطية، ودخلها لا يقارن بما يتوافر للخزينة الليبية من أموال طائلة، ومع ذلك فإن احترامها لمواطنيها وحرصها على صحتهم وراحتهم جعلها توفر لهم أفضل ما وصل إليه العلم في مجال الخدمات الصحية.

2) أما التعليم والثقافة والإعلام فإنه يسري عليها ما يسري على باقي القطاعات من انحدار، فقد أُلغي تعليم اللغات الأجنبية في المدارس، وأُلغيت العديد من المواد العلمية الجادة لتحل محلها دراسة نظريات القائد وأفكاره ومقولاته وكتيباته بل وتاريخ حياته ومسيرته «الثورية»، وأصبحت الدراسات والأطروحات ورسائل الماجيستير والدكتوراه تقدم حول «الكتيب الأخضر» و«النظرية العالمية الثالثة» وحول «سلطة الشعب» وما إلى ذلك من سخافات وتفاهات على حساب الأبحاث العلمية الجادة التي تعود بالخير والنفع على المجتمع وعلى الإنسانية.

أما الحياة الثقافية فقد غلبت عليها ثقافة النفاق السياسي وتأليه الحاكم فهو القائد الملهم والمفكر والمنظر والمبدع وصاحب النظرية ومحرر البشرية إلى غير ذلك من الألقاب والصفات، وانتشرت ثقافة الرقص والخلاعة وقصائد وأغاني المديح والنفاق في وسائل الإعلام، واقتصرت الصحف على صحافة الحاكم التي تصدر وكأنها

منشورات سياسية حكومية ليس فيها فكر ولا ثقافة ولا علم، ومُنع تماما إصدار أي صحف خاصة أو مستقلة، ومنعت الصحافة الأجنبية والعربية من التداول في ليبيا، أما الإصدارات في عهد الإنقلاب فلم تتجاوز كتيبات ما سمي بالفقه الثوري والنظرية العالمية الثالثة وسجل خطب القائد، وتراجم الكتيب الأخضر إلى مختلف لغات العالم الحية منها والميتة، وعموما لم ينشر خلال ذلك العهد أي إصدار له قيمة علمية أو تاريخية، كما عمل الانقلاب على نشر قيم وعادات غريبة على المجتمع الليبي المحافظ والمتدين ساهمت في تفكك الأسرة الليبية وفي تمرد الأبناء على آبائهم، وفي تشجيع المرأة على الخروج عن قيمها ومعتقداتها الدينية بحجة تحريرها من سيطرة الرجال.

محاولات لطمس التاريخ وتزويره:

ولم تقتصر محاولات الانقلاب على إفساد الحاضر والمستقبل، وإنما امتدت يد العبث إلى ماضي الأمة وتاريخها، فعمد إلى تشويه التاريخ وشن حملة ضارية لتزوير تاريخ ليبيا الحديث وإعادة كتابته بطريقة حاقدة لا تحترم الحقيقة ولا تخجل من تشويهها.

1) حاول الانقلاب اغتيال الملك إدريس رحمه الله معنويا وكذلك اغتيال تاريخ الأسرة السنوسية وترويج حكايات وقصص زائفة وملفقة، وهدم مقراتها وزواياها وحتى ضريح مؤسسها في الجغبوب ومكتبتها العامة التي كانت تزخر بأمهات الكتب وكانت مفخرة لليبيين، ولكن أبناء الشعب الليبي وأبناء الأمة العربية والإسلامية يعرفون الحركة السنوسية وأفضالها على المنطقة كلها، وقد حفلت عشرات الكتب، كتبها ليبيون وعرب وأجانب، من المسلمين وغير المسلمين، بأخبار الحركة السنوسية المباركة ودورها في نشر الدين الإسلامي في إفريقيا، وفي تصحيح الكثير من المفاهيم الإسلامية في المنطقة، وفي دورها الجهادي في مقاومة الاستعمار الفرنسي والبريطاني، ثم الإيطالي في ليبيا إلى أن تحررت وحصلت على استقلالها.

إن الحركة السنوسية ورجالاتها الأبطال العظام دخلت التاريخ من أوسع وأشرف وأنصع أبوابه، وكل من يحاول التعامي عن هذه الحقيقة أو تزويرها فإن مكانه الوحيد هو مزبلة التاريخ مع المزورين والمدّعين.

2) لقد وصل الفجور بالإنقلاب أنه حتى سيدي عمر المختار شيخ الشهداء وشيخ

المجاهدين، لم يسلم من محاولات الطمس والتزوير، لقد حرص النظام الملكي أن يشيد ضريحا يضم رفات البطل الشهيد في أحد الميادين الهامة في بنغازي ليكون رمزا ودليلا شاهدا على حب الشهيد وحب الشعب الليبي للعقيدة والوطن والتضحية بالنفس والنفيس لرفعة الدين وسلامة الوطن، وكان ذلك الضريح مزارا لليبيين والزوار من المسلمين والعرب يستلهمون منه الدروس والعبر، ويستمدون منه روح التضحية والفداء من أجل القيم السامية والمبادئ العليا التي جاد الشهيد بنفسه من أجلها وينهض دليلا على وفاء الأمة التي لا تنسى أبطالها ومن استشهدوا في سبيل عزتها ورفعتها، وضحوا بحياتهم من أجل أن تكتب الحياة لأمتهم.

ولم تكن صدفة أن قائد الانقلاب معمر القذافي الذي يعرف مكانة البطل عمر المختار لدى الشعب الليبي اختار ساحة الضريح ليلقي من أمامه أول خطاب له إلى الشعب الليبي بعد نجاح الانقلاب في أول ظهور علني له ربما ليعطي الانطباع بأنه وحركته الانقلابية امتداد لجهاد البطل عمر المختار!.

ولم تمض سنوات معدودة إلا وأسفر قائد الانقلاب عن هويته الحقيقية، وعن حقده على كل ما يمثل قيمة عُليا في تاريخ الشعب الليبي، فأمر بهدم الضريح ونقل رفات الشهيد البطل من المكان اللائق به والذي وضعه فيه النظام الملكي، إلى قرية سلوق والحُجّة الظاهرة كانت الرغبة في إعادة الرفات إلى القرية التي أعدم فيها، أما السبب الحقيقي فكان حاجة في نفس قائد الانقلاب، فقد كان يظن أن هدم الضريح ونقل الرفات إلى تلك القرية الصغيرة الوادعة النائية عن العمران ستدفع بذكرى البطل إلى عالم النسيان، وتخلي الساحة لبطل جديد يتم صنعه.

أخذت وسائل إعلام الانقلاب تروّج للبطل الجديد الذي تم فجأة اكتشاف دوره في الجهاد الليبي بالرغم من أن جميع الكتب التي أرّخت لفترة الجهاد وتحدثت عن قادة الجهاد خلت تماماً من أي ذكر للبطل الجديد «محمد أبو منيار قذاف الدم» والد قائد الانقلاب!.

وحينما توفي السيد أبو منيار، بدأ إعلام الانقلاب يضفي عليه صفة الشهادة قائلا إنه «استشهد متأثرا بجراحه التي أصيب بها في معركة القرضابية». وكانت معركة القرضابية الشهيرة قد دارت رحاها قبل وفاة السيد أبو منيار بحوالى ستين عاما!!، ثم أمر قائد الانقلاب بأن يبني لوالده ضريح في مقبرة الهاني باعتباره زعيم الجهاد الليبي

وجعل ذلك الضريح مزارا يتعين على ضيوف ليبيا من الزعماء الأجانب زيارته ووضع أكاليل الزهور فوق قبره!!.

وأنا لا أريد أن أتعرض لذكرى السيد أبو منيار فهو لم يدّع لنفسه أثناء حياته أي دور جهادي بطولي، وإنما هي أسطورة حاول ابنه أن يصنعها له، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على خسة نفس وضحالة فكر، فالبطولة لا تصنع للأبطال، وإنما يصنعها الأبطال لأنفسهم.

وستبقى ذكرى شيخ المجاهدين البطل عمر المختار حية شامخة في التاريخ وفي ذاكرة أبناء الشعب الليبي شاهدة على عظمة الإنسان وعلى تضحياته وبطولاته.

* * *

تخبط واعتراف:

في النظام الملكي منذ الاستقلال إلى الأول من سبتمبر 1969م ساد النظام الاقتصادي الحر، فقد أقام الدستور الليبي نظاما ماليا محدد المسؤوليات مكرساً الرقابة البرلمانية على التصرفات المالية للحكومة، فكانت ميزانيات وزارات الدولة المختلفة ومؤسساتها تُعد وتُرتب في وزارة المالية ثم تقدم لمجلس الوزراء حيث تناقش وتدرس ويدخل المجلس عليها ما يراه من تعديلات ثم تقدم لمجلس الأمة حيث تناقش وتدرس من جديد في جلسات علنية تستمر أحياناً لعدة أيام. وبعد أن يوافق عليها البرلمان كما هي أو بتعديل تصدر بمرسوم بقانون يوقع عليه الملك وجميع الوزراء، ثم يتم صرف الأموال العامة من الميزانية حسب قنوات وإجراءات حددتها لوائح مالية مفصلة، كل ذلك تحت رقابة دائرة المراجع العام فهو الذي يرفع تقاريره السنوية إلى مجلس الأمة مبينا فيها ما قد يجده من مخالفات مالية وما يقترحه من علاج وعادة ما يكون تقرير المراجع العام موضوع أسئلة واستجوابات للحكومة من نواب الأمة.

أما مداخيل النفط والغاز فقد حدد القانون بتخصيص 70% منها إلى مجلس الإعمار و30% الباقية لميزانية الدولة التسييرية، كذلك فإن التصرفات المالية لمجلس الإعمار تكون خاضعة لرقابة المراجع العام مثلها مثل الميزانية العامة.

ومجلس الإعمار أنشئ سنة 1958م بقانون حدد أعضاؤه من عدد من أكبر الخبراء الاقتصاديين الليبيين وبرئاسة ليبية، بالإضافة إلى خبراء إعمار دوليين، وأنيط بمجلس الإعمار مهمة التنمية الاقتصادية والتخطيط والتنفيذ لجميع مشاريع البنية التحتية (الطرق

والجسور والموانى والمطارات ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وتوليد وتوزيع الكهرباء.. إلخ) كذلك مشروعات التنمية الاجتماعية والمشروعات التعليمية والمدارس والمستشفيات... إلخ وتنمية الزراعة والصناعة.

وبالرغم من أن الموارد المالية للدولة الليبية كانت في بداية تناميها فإن مجلس الإعمار كان قد بدأ يؤدي رسالته بكفاءة ونزاهة، كما بدأت ثمار التخطيط الحكيم والتنفيذ الكفء النزيه تؤتي ثمارها، وتصل فوائدها إلى طبقات الشعب المختلفة.

وجاء انقلاب سبتمبر 1969م فألغى الدستور وعطل القوانين وأقام «شرعية ثورية» أسسها على إعلان دستوري ركز السلطة التنفيذية والتشريعية في قبضة «مجلس قيادة الثورة» الذي بادر وصادر أموال واستثمارات من ظنهم أنهم معارضيه ثم أمّم المصارف وكمم الصحافة وجعل «البيت لساكنه» وأطلق مقولات ساذجة المظهر خطيرة الأثر مثل «شركاء لا أجراء» و«اللجان في كل مكان» و«من تحزب خان» ثم سلم ما غنم من مصادراته وتأميماته إلى القطاع العام فأوكل إليه إدارة تلك الشركات والأموال والمؤسسات. وسوف نتحدث عن القطاع العام في الفصول التالية.

ووزع النظام الانقلابي جميع مصروفات الدولة على موازنتين:

الميزانية التسييرية:

وتحتوي على مصروفات الوزارات المختلفة، ونفقات دعم سلع التموين وخدمة الدين العام إن وجد.

ميزانية تحوّل:

وتحتوي نفقات الإعمار عموما بما في ذلك مئات الملايين من الدولارات لبناء وتطوير مدينة «سرت» مسقط رأس رئيس النظام، واختار رئيس النظام أستاذ الاقتصاد النابه الدكتور محمد يوسف المقريف فعينه مراجعا عاما (1972-1977) وفي السنوات الأولى لم تكن التقارير السنوية التي رفعها ديوان المراجع العام تخلو من نقد شديد لاذع لتصرفات العهد الانقلابي وكشف لأسرار تصرفات مشبوهة في موازنات بعض الدوائر. غير أن تقارير المراجع العام في النظام الانقلابي أصبحت توجه لمجلس قيادة الثورة صاحب السلطة التنفيذية والتشريعية، فما كان من رئيس المجلس إلا أن أحال المراجع العام المزعج وأبعده إلى منصب سفير البلاد لدى جمهورية الهند.

ثم بدأ النظام يخضع لعملية تغيير ويمر بأطوار نمو جوهري متواصل وهو ما يسمى باللغات الغربية Metamorphosis وبدأت مرحلة التخبط واتخذت أشكالاً وأوصافاً تتماشى مع أشكال النظام وتناقل السلطة التنفيذية والتشريعية من مجلس قيادة الثورة إلى قبضة القائد الذي زاولها علناً لسنوات ثم ادّعى تسليمها للشعب واستمر يزاولها متستراً وراء نظام اللجان الشعبية والمؤتمرات العامة التي كان يحركها من وراء الستار.

وفي أوائل عقد التسعينيات تدهور الاقتصاد الليبي إلى أدنى المستويات متأثرا بانخفاض أسعار النفط والتداعيات السلبية لنظام الحصار المفروض على ليبيا بسبب قضية «لوكربي» مما أدى إلى عزل ليبيا عن الأسواق العالمية وانتشار البطالة (أكثر من 30%) وعجز النظام عن توفير الأمل والعمل لطوابير خريجي الجامعات، بالرغم من مئات المليارات من الدولارات التي وفرتها مداخيل النفط والغاز للدولة الليبية.

وكان رأس النظام يوالي جهودا مضنية ومساع حثيثة لإرضاء دول الغرب التي تحاول ابتزاز مليارات الدولارات تعويضا لضحايا «لوكربي» و«يوتا» فضلا عن بقية فاتورة الابتزاز لتعويضات عن خسائر أخرى هنا وهناك.

والمضحك المبكي أننا نقرأ في صحافة النظام ونسمع من أعضائه وبنيه أن الذي سيقوم بتعويض الضحايا «شركة خيرية» لا علاقة لها بالنظام ولو أن اسمها «مؤسسة القذافي الخيرية» يعاونها ويساهم فيها نخبة من رجال الأعمال الخيرين مجهولي الهوية مساهمتهم تتعدى المليار دولار!

لكن «أم الكبائر» هي لوثة أصابت النظام وانتشرت بين مريديه وفقهائه وفلاسفته وهي «لوثة الفضاء الإفريقي».

ذلك أن العقيد القذافي حاول أن يتخذ لنفسه مقاماً مميزاً وحضوراً بارزاً، لا يتناسب مع محتواه، فلما فشل أصيب بإحباط وقرر أن يطوي خيمته وينقلها إلى مجاهل القارة السوداء، وانتهز بعض من رؤساء إفريقيا ممن يمثلون دويلات خفيفة الوزن في المجتمع الدولي قليلة الاكتراث بالقرارات الدولية، انتهزوا الحصار الدولي على ليبيا وهرولوا بطائرات «اقتحموا بها الحصار» وجاءوا إلى القائد «الملهم» مرددين خطابات التأييد وقصائد المدح والإعجاب عائدين لعواصمهم بحقائب مشحونة بالدولارات، كان لهذا الموقف الإفريقي أثر عميق سريع على نفسية وغرور القائد «الملهم»، أفقده صواب الرؤيا والتقدير السليم، وفشلت أحلام العظمة عندما لم

يستجيب الواقع للخيال واضطر القذافي في آخر المطاف لقبول وساطة سعودية إفريقية ورضخ لأغلب مطالب الأمم المتحدة، وعلى إثرها انتابته نوبة من الحرد والغضب على الدول العربية لأنها لم تقف معه كما فعلت الدول الإفريقية، فبدأ التبرؤ من العروبة وأسرع في خطى الارتماء في أحضان القارة السوداء، تحت مظلة ما أسماه «الفضاء الإفريقي» ونسي أو تناسى أنه بفعلته هذه يحاول أن يقتلع جذور الشعب الليبي العربية تاريخا وتراثا ولغة وانتماء عقائدي وصلات روحية ومادية ووشائج كثيرة كلها عربية أصيلة، ويحاول غرسها في قارة إفريقية بها من الحروب الأهلية والحدودية عشرة حروب وبها كذلك أفقر عشر دول في العالم قاطبة وبها أكثر من عشرين مليون مصاب بداء «الأيدز» الخطير وعدد كبير من جمهورياتها لا تزال تسبح في الفلك الفرنسي وبعض من رؤسائها من موظفي الجمهورية الفرنسية ولو أن مرتباتهم مرتفعة بعض الشيء!.

صحيح أن الجامعة العربية تعاني في الظروف الراهنة من صعوبات وتداعيات وتراكمات لخلافات قديمة بين بعض أعضائها ولكنها ظروف تستدعي من الأنظمة العربية التعاون الصادق، والحوار الصريح لتوحيد الصفوف ومعالجة القضايا الحساسة بحكمة وتجرد ولكنها وفي أحلك الظروف لا تواجه بالتبرؤ والهروب إلى فضاء مجهول، وبقرار من قائد النظام دون علم الشعب صاحب الحق والسيادة والسلطة.

وعودة إلى تطورات الاقتصاد الليبي وما يبدو كأنه محاولات تصحيحية تظهر على استحياء على شكل بلونات اختبار ثم يتبعها عادة بيان مبطن يدلي به قائد النظام يوجهه لمؤتمر الشعب العام يحثه ليحرر اقتصاد البلاد من قيود «البيروقراطية» ويوجهه لتعديل مسار الاقتصاد والعودة به تدريجيا إلى مسار الاقتصاد الحر.

وشهد شاهد من أهلها:

لقد أغنانا قائد الانقلاب مؤونة تقييم تلك العقود الثلاثة العجاف لحكمه، فبعد سنوات طويلة من التخبط والفوضى والارتجال والقرارات الاعتباطية الحمقاء التي أوصلت البلاد إلى هاوية سحيقة من التخلف والإنحدار، خرج علينا قائد انقلاب سبتمبر بخطاب 12 يونيو 2003م أقر فيه بجلاء بأن «ثورته» أوصلت البلاد إلى الحالة المزرية التي تحدثنا عنها، وأنها لم تجلب إلى الشعب إلا الخراب والدمار، فماذا قال ذلك الشخص الذي كان على مدى أربعة وثلاثين عاما الحاكم المطلق والوحيد في

ليبيا؟ لقد قال من ضمن خطاب طويل ممل ومكرر: «أنا لا أريد أن أعبر عن نفسي، فأنا لست راضيا عن أي شيء يجري في ليبيا، وهذا كله أنا لست مسؤولا عنه، والنظام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والتربوي وما إليه، ليس لي علاقة بهذا كله، أرجوكم ألا تنسبوا هذه الأشياء لي وتقولون هذه توجيهات الأخ القائد، أبدا أنا لم أوجه بهذا الشكل..».

وقال أيضا: «إن القطاع العام فشل فشلا ذريعا لأنه يحتاج إلى أناس مستواهم عال جدا، عندهم وطنية قوية جدا، وأخلاق وعلم وحرص على الناس الآخرين الضعفاء..».

وفي النهاية دعا إلى الخلاص من القطاع العام وخصخصة قطاعات النفط والمصارف والمطارات، أي أنه باختصار يعلن فشل تجربة أربعة وثلاثين عاما من الاشتراكية والقطاع العام والكتاب الأخضر و«النظرية العالمية الثالثة» التي كان يبشر بها العالم كله وأنها «دليل الإنعتاق النهائي» والحل الوحيد والجذري لمشاكل البشرية جمعاء وليس فقط الشعب الليبي ويعلن فشل النظام في إيجاد موظفين ومسؤولين تتوافر فيهم كما قال «مستوى عال من الخبرة..وعندهم وطنية وأخلاق وعلم وحرص على الضعفاء» وهذه في رأيي نتيجة طبيعية لنظام العصابة، فإذا كان الانقلاب وقيادته تفتقد كل هذه المؤهلات والصفات الحميدة، فكيف يتصور أن تتوفر في من يدور في دائرة ذلك النظام؟

إن نظام العصابة ذلك لم ينتج إلا شلة من اللصوص الجشعين الذين استباحوا أموال الشعب الليبي بل ودماءهم أيضا، لا أجد ما أصفهم به أكثر مما وصفتهم به صحيفة «الزحف الأخضر» الناطقة باسم قائد الانقلاب ولجانه الثورية، ففي عددها الصادر في الأول من يوليو 2003م قالت تلك الصحيفة تحت عنوان « الثوريون الخونة الذين استولوا على أموال الشعب الليبي وعاثوا في الأرض فساداً».

يبدو أنها حملة جديدة من مراحل الصراع على النفوذ في أوساط الطبقة الحاكمة قالت تلك الصحيفة: «يجب على الثوريين المخلصين الذين عانقوا الثورة وقائدها بإخلاص وحب أن يضعوا حداً لهؤلاء الجشعين الخائنين العابثين بأموال الشعب وحقوقه ومحاسبتهم حسابا عسيرا، وتنقية الثورة والمجتمع وحركة اللجان الثورية من أمثال هؤلاء» وأشارت إلى أن هؤلاء تحولوا إلى تجار وسماسرة ومهربين، واستولوا على المال العام وقسموه بينهم وكأنه غنيمة لهم، ويستولون على الغابات والمشاريع

الزراعية العامة والمعسكرات وقسموها فيما بينهم إلى استراحات ومزارع للفسح ولقضاء الليالي الحمر، وباعوا الأملاك العامة لبعضهم البعض، وتستروا بالثورية وبالضجيج والنفاق والصراخ، وحالوا بين الثورة وبين الشعب، وتفننوا في اغتصاب حقوق الناس، والاستيلاء عليها دون خوف أو رادع حيث بدأت مظاهر النعمة الطارئة عليهم والثراء الفاحش وزادت الصحيفة «لقد كانوا فقراء ولكنهم أصبحوا اليوم مترفين يأكلون من الطعام أطيبه ويلبسون الديباج والحرير والذهب، وملكوا الدارات الفارهة والقصور والعمارات والشركات والأسواق ووكالات الأعمال، والحسابات المصرفية بالعملتين الوطنية والأجنبية داخل البلاد وخارجها، والسيارات الفارهة والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة، والخيل المسومة والأنعام والمزارع، وكانوا بالأمس القريب رجالا لا ركاب لهم حفاة عراة. . إنهم خائنون يغتصبون الأموال والممتلكات العامة».

ولا أجد ما أقوله تعقيبا على ذلك سوى التوجه إلى الله سبحانه وتعالى والدعاء «اللهم سلط الظالمين على الظالمين وأخرج الشعب الليبي من بينهم سالمين».

وبعد هذا الفشل الذريع يقترح رأس الانقلاب وقائد الفشل، العودة إلى النظرية الرأسمالية- وإن كان قد أطلق عليها اسم الشعبية - وخصخصة كل شيء في ليبيا، أي ربما 34 سنة أخرى من التجارب، والنتيجة معلومة سلفاً، الفشل الذريع، لأن النظام الحالي لا يملك لا العلم ولا المعرفة ولا الصدق المطلوب لحل مشاكل ليبيا المتفاقمة.

أما فترة الأربع وثلاثين سنة من الضياع والتجارب العقيمة والسياسات المدمرة، فهو يريد أن يلقي بها في زوايا النسيان! هل يقبل هذا الكلام وهذه الدعوى الجديدة عاقل؟ لقد اعترف القذافي بالفشل التام حتى أنه لم يجد إنجازا واحدا يستطيع أن يباهي به أو يمن به على الشعب، ولكنه لم يجد في نفسه الشجاعة والرجولة لكي يتحمل مسؤولية ذلك، فيترك الحكم لمن يستطيع إصلاح ما أفسده نظامه، ثم يقدم نفسه وأركان حكمه للمحاسبة أمام الشعب الذي دفع ثمنا باهظا نتيجة تلك السياسات البائسة.

ولا يعفي قائد الانقلاب ما يدّعيه بأنه ليس رئيساً ولا زعيماً وأنه غير مسؤول عما يحدث في ليبيا لأنه ليس حاكما ولا يملك أي منصب سياسي، فتلك نكتة سمجة وأكذوبة لا تنطلي على أحد، فالكل - داخل ليبيا وخارجها- يعلم أن قائد الإنقلاب ابتدع نظاماً غريباً عجيباً مستنداً على شرعية ثورية أعلنها وقال عنها: «إنها أحدث

الأنظمة الديمقراطية في تاريخ البشرية. .» فاقت ديمقراطية أثينا وقوانين روما وعقد «جان جاك روسو» الاجتماعي. وادعى أنه سلم السلطة للشعب الممثل في شبكة معقدة من الكميونات واللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية الخاصة والعامة وأمانات عامة يرأسها أمناء يرأس الأمناء أمين الأمناء! ولقب الوطن الليبي بـ «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى»!! واتخذ لنفسه لقب قائد الثورة ومنظرها، ثم أضاف إلى ألقابه العديدة وأوسمته البراقة الكثيرة لقب منظر الثورة العالمية. .ولكن «أم المهازل» جاءت عند ادعائه دون خجل أو احترام لسامعيه أنه تنازل تنازلا تاما لا رجعة فيه عن السلطة التنفيذية والتشريعية للشعب الذي يمثلها بلجانه ومؤتمراته. ولم يحتفظ إلا بلقب قائد الثورة ومنظرها. وأمر الشعب أن ينتخب أعضاء اللجان والمؤتمرات العامة من بين الذين اختارهم هو وحاشيته من الأقرباء والمقربين، الذين قاموا بتوجيه اللجان والمؤتمرات العامة وتزويدها بتعليمات القائد لكي توافق عليها كأنها جاءت ثمرة من اختيارهم بعد تمحيص وتدقيق، غير أن الحقيقة المرة والواقع المؤلم هو أن قائد الإنقلاب هو الحاكم المطلق والفعلي الوحيد للجماهيرية العظمى، لا يتخذ قرار كبر أم صغر دون علمه وموافقته بل إن أغلب القرارات لا تصدر إلا من عنده.

أما اللجان الشعبية والمؤتمرات العامة والخاصة وجميع أطراف منظومة «أم المهازل» ما هي إلا لعبة يحركها الأخ القائد من وراء ستار كثيف يسّر له مزاولة السلطة والتحكم في تاريخ الوطن ماضيه وحاضره، ومصيره وثروته وماله دون رقابة أو مساءلة.

* * *

الفصل الرابع

إنجازات ثورية

أولا: الجلاء إنجاز وهمي:

لقد رأينا كيف أن مسيرة الانقلاب كانت فشلا ذريعا يتلوه فشل ذريع آخر، وقد يحاجج البعض بأن الإنقلاب بالرغم من فشله في إقامة دولة عصرية حديثة متطورة، إلا أنه على الأقل قام بطرد القواعد الأجنبية وحرر التراب الوطني، والإرادة الوطنية من قيود واتفاقيات كانت تنتقص من السيادة الوطنية وأنه لو لم يكن للانقلاب إنجاز إلا هذا فهو حسبه، وهذه محاجة مبنية على نظرة سطحية غير متعمقة للأمور، بينما حقيقة الأمر تختلف عن الصورة البطولية التي يحاول الإنقلاب أن يروج لها في داخل ليبيا وخارجها.

إن انقلاب سبتمبر - شأنه في ذلك شأن كل الانقلابات - يبحث عن مسوّغات للانقلاب أو ما يسمى بالفرنسية «Raison D'être» وهي مجموعة من الأسباب والمبررات التي دفعت الانقلابيين إلى القيام بفعلتهم والإجهاض على النظام الملكي وإقامة نظام جديد يستند على الشرعية الثورية ثم نشر هذه المسوغات وتعميمها على جميع وسائل الإعلام والدعاية وفي هذا المجال نصح فتحي الديب رجل المخابرات المصري مجلس قيادة الثورة بمسوغ رئيسي للانقلاب يكسب الثورة احتراما كبيرا ويوقع بالنظام الملكي طعنة نجلاء: **وهي أن الإنقلاب قام من أجل إجلاء القوات الأجنبية عن التراب الليبي.**

ومن الإنصاف للديب وللمصريين عامة أن أذكر أن مفهوم الجلاء في الثقافة السياسية المصرية يختلف عن مفهوم تصفية القواعد الأمريكية البريطانية عن التراب الليبي، ذلك أن بريطانيا احتلت مصر عام 1882م فقد هاجم الأسطول البريطاني

الاسكندرية واحتل الجيش البريطاني الاسماعيلية وبعد قتال مرير طويل انتصر على الجيش المصري بقيادة عرابي باشا وأعاد الانجليز الخديوي توفيق إلى عرش مصر كحاكم صوري بينما قامت بريطانيا بحكم مصر حكماً استعمارياً كاملاً ورقابة مالية من قبل الدول الدائنة (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا. .) كما كانت حكومة لندن تدير الشأن المصري عن طريق مستشارين في جميع الوزارات المصرية. وتولى لورد كرومر حكم مصر منذ سنة 1883-1907م ثم أعقبه لورد كيتشنر الشهير سنة 1914م (قيام الحرب العالمية الأولى) عندما انتهزت بريطانيا دخول تركيا في جانب ألمانيا فأنهت السيادة الإسمية للسلطان ووضعت مصر تحت الحماية الإنجليزية، ثم حدث تطور في سنة 1923م حيث أعطيت مصر استقلالا صوريا استمر بدون قبول شعبي إلى أن نجح مصطفى النحاس في مفاوضة بريطانيا وعقد معاهدة عام 1936م التي حققت استقلال مصر بشرط إبقاء القوات البريطانية في قواعدها المنتشرة في مصر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ولم ينته الوجود العسكري البريطاني في مصر إلا في أوائل سنة 1956م تنفيذا لمعاهدة الجلاء التي وقعها جمال عبد الناصر فجلا بموجبها الجيش البريطاني عن مصر تاركا قواعده في منطقة قناة السويس تحت إدارة فنيين مدنيين بريطانيين واحتفظت بريطانيا بحق العودة عسكريا إلى قواعدها في مصر في حالة وقوع اعتداء على أي بلد من بلاد الشرق الأوسط بما في ذلك تركيا.

ولقد أفاض أدباء مصر مثل أمير الشعراء أحمد شوقي وشاعر النيل إبراهيم حافظ وجميع كتاب ومفكري مصر في قصائد ومقالات تفيض بالنقد اللاذع الشديد ضد الإحتلال البريطاني والسخرية والشكوى من رجال الاحتلال البريطانيين خصوصا لورد كرومر. .

الخلاصة أن الوجود البريطاني في مصر كان احتلالا عسكريا صريحا حكم مصر حكما مباشرا ولم تخف وطأته إلاّ في سنواته الأخيرة ولم ينته إلا بعد مقاومة شعبية بطولية وثورة عارمة من بينها ثورة 1919م، ومفاوضات عسيرة وضغط شديد من الولايات المتحدة التي كانت تطمع في وراثة النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط.

أما القواعد البريطانية والأمريكية على التراب الليبي فأمرها مختلف تماما، فقد كانت تنفيذا لمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا مدتها عشرون عاما تنتهي في سبتمبر 1971م واتفاقية تأجير قاعدة الملاحة (ويلس) للولايات المتحدة لمدة سبعة عشر عاما تنتهي في سبتمبر 1971م، وكان قد ورد ذكر تفصيلي لهاتين الاتفاقيتين في أبواب كثيرة

من هذا الكتاب شرحت مسوغات الإتفاقيتين وحاجة ليبيا الماسة للمساعدات المالية التي تلقتها مقابل التسهيلات التي أعطتها للدولتين. وقد سبقني عدد كبير من الكتاب لشرح موضوع القواعد ومسوغاته.

وفي سنة 63/ 1964 عندما تنامت الموارد الوطنية الليبية (من النفط) إلى درجة تكفي لسد الحاجات المالية للدولة وتمويل مشروعات التنمية بدأت الحكومة الليبية محادثاتها مع بريطانيا والولايات المتحدة لاستطلاع إمكانية إنهاء الإتفاقيتين قبل نهاية مدتيهما. ثم جاء تدخل الرئيس عبد الناصر في الشؤون الليبية في ظروف دقيقة في الساحة الليبية فكان خطابه الشهير (فبراير 1964م) الذي أشعل الساحة الليبية وجعل رئيس الوزراء الليبي يعلن في البرلمان الليبي عن محادثاته مع لندن وواشنطن لإنهاء المعاهدة والاتفاقية، ثم وبعد أن تلقى الرئيس عبد الناصر تحذيرا من الرئيس الأمريكي جونسون غيّر عبد الناصر اتجاه تدخله ونصح الملك إدريس (عن طريق وزير الخارجية مازق) بالتريث مع الأمريكان.

وأخيرا وبعد بحث وتبادل في وجهات النظر بين الملك ووزرائه، ورغبة في تخفيف هواجس الملك من اعتداء خارجي على ليبيا، قررت الحكومة الليبية الإبقاء على قاعدتي العدم والملاحة (ويلس) إلى نهاية المدة المحددة في الإتفاقيتين وهي سبتمبر 1971م على أن تقوم الحكومة الليبية (بمساعدة بريطانيا وأمريكا) بتقوية وتدريب القوات المسلحة الليبية وتسليحها بأحدث المعدات والطائرات بما يمكّنها من الدفاع عن الوطن وسيادته، بل إن خطاب العرش الذي ألقاه آخر رئيس وزراء في العهد الملكي،ونيس القذافي، قد ذكر صراحة قرار الحكومة الليبية تصفية القواعد الأجنبية عند نهاية مدتها التعاقدية كما أكد رغبة حكومته وعزمها بسرعة تقوية القوات المسلحة الليبية.

لذلك فإن نجاح الانقلاب في تصفية القواعد لا يعدو أنه اختزل ثمانية عشر شهرا على الأكثر من بقائها على التراب الليبي فقد رحلت القوات الأجنبية عن ليبيا في مارس ويونيو 1970م وتاريخ نهاية العقدين القانونيين هي سبتمبر 1971م.

ولكن فتحي الديب، وهو الخبير المخضرم في فن تسويغ الانقلابات وتلميع صورها قد نصح وشجع الحكام الجدد ليملأوا الجو السياسي بمظاهر الفرح والسرور ويهللوا ويطبلوا تقديرا لمواقفهم «الدنكشوطية» وجهادهم العظيم! في إجلاء القوات الأجنبية عن أرض الوطن وإنهاء عهد الاستعمار، بل وجعلوا من تاريخ تصفية القواعد

أعيادا وطنية يحتفل بها بتعطيل دوائر الدولة ومعاهد التعليم وإقامة مهرجانات الفرح والخطابات النارية، والمسيرات الشعبية.

فهل بعد ذلك انتصارا أو إنجازا يحق للانقلاب أن يباهي به ويفخر؟ لا أظن ذلك فتلك القواعد كانت قد شرعت في حزم أمتعتها قبل أن يقوم ذلك الانقلاب استعدادا للرحيل، خاصة بعد أن فشلت في إجبار الحكومة الليبية (الملكية) على السماح لها باستعمال تلك القواعد في حرب عام 1956م ثم في حرب عام 1967م وعلمت بأنها لن تتمكن من استعمال تلك القواعد مستقبلا في أي نزاع مسلح خاصة إذا كان ضد إحدى الدول العربية أو الإسلامية. **أختتم هذا الباب بسؤال أطلب من كل ليبي أن يوجهه إلى نفسه ويجيب عليه، هل أصبحت ليبيا في وضع أفضل وأصبح الليبيون في حال أسعد بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود على قيام انقلاب سبتمبر 1969م؟**

ثانيا: «النهر الصناعي» العظيم

قبل الحديث عن هذا «الإنجاز الثوري» أود أن أعطي القارئ الكريم لمحة سريعة عن تاريخ اكتشاف خزان المياه الجوفية والخلفيات التي قام عليها ذلك المشروع.

أول اكتشاف عظيم لكميات ضخمة من المياه الجوفية عثرت عليه شركة أكسدنتال البترولية أثناء تنقيبها في واحة الكفرة سنة 1966م وقدرت مساحة حوض المياه الجوفية المكتشفة بثلاثمائة وخمسين ألف (350 ألف) كيلومتر مربع يحتوي على 20 ألف كم مكعب من المياه العذبة ثم توالت اكتشافات المياه الجوفية في واحة تازربو ومنطقة السرير وأحواض جوفية أخرى جنوب جبل فزان ومنطقة مرزق.

ومنذ الاكتشافات الأولى باشرت الحكومة الليبية استشارات جادة من خبراء دوليين حول أنجع الوسائل لاستغلال هذه الثروة المائية الضخمة وأرشد السبل للقيام بنهضة زراعية عظمى باستعمال الثروة المائية المكتشفة لتحويل آلاف الهكتارات من الأراضي القاحلة إلى مزارع خضراء فضلا عن إمداد الصناعات الجديدة وتوفير مياه الشرب للمدن والقرى. وكحل جزئي مؤقت قامت وزارة الزراعة بمساعدة أهالي تلك المناطق بزراعة مكثفة لمساحات كبيرة من البرسيم، أعشاب الـ Alfalfa وتربية المواشي عليها كحل مؤقت إلى أن تقوم بدراسة شاملة لاستعمال أكثر إرشادا وأجدى نفعا للوطن..

وأدركت حكومة البكوش (1967-1968) الأهمية العظمى لاستعمال تلك الثروة المائية الهائلة وضرورة الحصول على أحدث وسائل تحديد الثروة المائية باستعمال

الأقمار الصناعية فاتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وافقت على تقديم المشورة واستعمال أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة لتحديد الأحواض الجوفية ومجاري الوديان السطحية وأحسن المواقع لإقامة السدود لتخزين جزء كبير من فيضان الوديان، وبعبارة مختصرة إجراء مسح شامل للإمكانات المائية ووضع خريطة مفصلة لها تكون أساسا لمشروع ثورة زراعية صناعية لاستعمال تلك النعمة التي أنعم الله بها على الوطن وبذلك يمكن تحويل الصحراء إلى مزارع خضراء لإنتاج طعام الشعب وتزويد الصناعات الجديدة (البتروكيماوية) بالمياه الصالحة وإرواء المدن والقرى الليبية بالماء العذب (وقد أشرت إلى هذه المساعي في السابق).

غير أن تلك الدراسات العلمية المتخصصة والمفاوضات والجهود التي بذلت لتحقيقها ضاعت أدراج الرياح يوم نكبة انقلاب سبتمبر 1969م.

ولمدة سنوات توقف التفكير والنشاط في مشروع استغلال كميات تلك المياه الجوفية الهائلة، فقد كان الإنقلابيون في شغل شاغل في البحث والتنقيب عن ثغرات ومثالب أو فضائح قد يعثروا عليها في بقايا ووثائق النظام الملكي لكي يستعملوها كمسوغ ومبرر لفعلتهم يوم الأول من سبتمبر وانشغلوا بصغائر الأمور عن عظائمها.

ثم استيقظ النظام الانقلابي وأفاق فوجد أمامه بقايا مشروع وطني عظيم وفرت له فرصة ذهبية لإطلاق ثورة زراعية عظيمة فبدأ يعلن شعارات الثورة الخضراء وتحويل الصحراء القاحلة إلى جنات عدن ومقولات أن «اللون الأخضر سيعم الصحراء»، و«الاكتفاء الذاتي من الطعام إلى السلاح» و«لا استقلال لشعب يأكل من وراء البحر»... إلخ.

ثم ظهرت في الصحف المؤممة المكممة تقارير ومقالات عن مشروع وصف بأنه «أعجوبة العالم الثامنة» وأخيرا وفجأة اتخذ مؤتمر الشعب العام قرارا في أكتوبر 1983م بإنشاء «جهاز النهر العظيم» ووافقت المؤتمرات الأساسية بالإجماع على مشروع النهر العظيم واختيرت هيئة للجهاز التنفيذي (خليط من المهندسين الشباب يتوافر لديهم الإخلاص ولكن لا تتوفر لديهم الخبرة الكافية، وأنصار النظام وزبانيته) ثم فتحت أبواب الخزانة العامة للمشروع وفرضت ضريبة خاصة على رواتب الموظفين وعلى تذاكر السفر وعلى المواد الأساسية والبنزين واسطوانات الغاز... إلخ

وصاحبت الموافقة على المشروع العظيم حملات إعلامية لم تر ليبيا لها مثيل

ونشرات ومقالات الحمد والثناء والتمجيد على قائد الانقلاب الذي تولى منصب «مهندس مشروع النهر الصناعي العظيم».

ثم فجأة كذلك اختيرت شركة أمريكية كمهندس استشاري للمشروع وشركة كورية كمنفذ لخط الأنابيب وأخرى برازيلية لحفر الآبار وتزويدها بأنابيب معدنية و... والغريب في الأمر أن اختيار المقاولين تم بسرعة وفي سرية وفي ظروف مشبوهة قبل القيام بأهم دراسة لا بد منها قبل تنفيذ أي مشروع كبير في ظروف جديدة غير مسبوقة وهي «دراسة الجدوى» أو ما يسمى في الغرب Feasibility Study التي على ضوء نتائجها يمكن اتخاذ أصلح القرارات وأرشدها لانتقاء أحسن الخيارات لتنفيذ أهداف المشروع بل إن دراسة الجدوى تنير الطريق أمام الدولة لتحدد المواصفات العامة والطبقة والخبرة لنوع الاستشاريين والمقاولين.

* * *

ومنذ عام 1984م إلى أواخر التسعينيات لم يخل احتفال سنوي من الخطب الرنانة تمجد رئيس الانقلاب «مهندس مشروع النهر العظيم» إحدى عجائب الدنيا!

وبدون مقدمات أو شرح لأسباب، بدأت صحافة النظام تنشر على استحياء أخبارا مقتضبة عن مشاكل ظهرت في أجزاء من النهر «العظيم» وعثرات وصعوبات تنتاب مراحل التنفيذ وتبلورت التسريبات الإعلامية عن أخبار محددة تتحدث عن تآكل في أجزاء من الأنابيب الخرسانية وأخبار أخرى عن تفاعل كيماوي بين المياه الجوفية والأنابيب المعدنية في الآبار.

وصدرت تصريحات من مسؤولي الجهاز الإداري للنهر «العظيم» عن أن مئتين من الكيلومترات من الخط الرئيسي للنهر قد يضطر المقاول الكوري لاستبدالها بعد أن ظهرت فيها عوامل التعرية والتآكل...

ويتكرر السيناريو مرة أخرى، ويبدأ بالإعلان عن مشروع تصاحبه ضجة إعلامية صاخبة، ينتهي بفشل ذريع يضطر معه رأس الانقلاب إلى الإعتراف علناً بذلك الفشل، ثم يحمل المسؤولية للشعب المغلوب على أمره، فقد سمعت في عام 2002م خطابا لرئيس الإنقلاب يشجب فيه مؤتمر الشعب العام ويقول لهم إنهم هم المسؤولين عما حدث في تنفيذ النهر «العظيم» وإنه بريء من مسؤولية المشروع ومشاكله ويرفض لقب «مهندس النهر العظيم»!، ويؤكد أن كل ما حدث، بالنسبة له، أنه لبى طلباتهم

وأعطاهم طلباتهم المالية ووافق على الاعتمادات الضخمة التي طلبوها، وهم دون غيرهم مسؤولون عن صرف تلك الأموال وعن تنفيذ المشروع بأمانة وكفاءة.

وأخيرا انتقلت مشاكل النهر «العظيم» إلى الساحة الدولية على شكل قضايا وملاحقات بين «جهاز النهر العظيم» والشركات المنفذة للمشروع ذلك بأن الجهاز استيقظ من غفلته عندما صدمته الحقائق المرة ووجد نفسه يقاضي شركات تلاعبت في التنفيذ وأخرى تساهلت في الاستشارة والمواصفات اعتمادا على علاقات مشبوهة مع بعض كبار المسؤولين...

ثم ظهرت مشاكل الحماية والصيانة لأنابيب النهر ومحطات الرفع وعلاج تسرب المياه وتآكل الأنابيب الخرسانية والمعدنية، وتواترت أنباء عن عقد صيانة قيمته 700 مليون دولار، وربما كانت هذه من الحالات النادرة التي تبدأ فيها أعمال صيانة المشروع قبل حتى أن يتكامل تنفيذه، والبقية تأتي والعاقبة السيئة على المفسدين.

ثم صدرت شهادة تنذر بأن النهر الصناعي «العظيم» يعاني من أمراض مستعصية توشك أن تقضي عليه وذلك بصدور **توصية مؤتمر الشعب العام سنة 2002م بضرورة الاتجاه لإنشاء محطات تحلية ماء البحر لحل مشكلة مياه الشرب للمدن الساحلية!**

وتأكيدا لصحة الخبر وجدت في تقرير «الإيكونوميست» الإقتصادي عن عام 2002/ 2003م أن النظام الجماهيري يتجه لإنشاء:

محطة تحلية مياه البحر بجوار مدينة طرابلس لتحلية 250,000 لتر مكعب يوميا

محطة تحلية مياه البحر في «بوترابة» بجوار مدينة بنغازي لتحلية 150,000 لتر مكعب يوميا

محطة تحلية مياه البحر في زوارة لتحلية 40,000 لتر مكعب يوميا

وتختم «الإيكونوميست» تقريرها بأن إنشاء محطات تحلية مياه البحر يقصد منه معالجة الفشل المؤقت لمشروع النهر الصناعي «العظيم»!

خاتمة:

حاولت تقارير «الإيكونوميست» (الإقتصادية) تلطيف حكمها على المشروع، والتخفيف من وقع الفشل فأشارت في عبارة دبلوماسية إلى أن إنشاء محطات التحلية قصد منه معالجة «الفشل المؤقت» لمشروع النهر الصناعي «العظيم»، وسواء كان ذلك الفشل مؤقتاً أو دائماً فإن لجوء النظام إلى تنفيذ بدائل أخرى لذلك المشروع بإقامة

محطات التحلية، ربما أعطى الإنطباع بأن المشروع يعاني من أوجاع مستعصية على الإصلاح، أو أن إصلاحها يحتاج إلى مبالغ طائلة لا يريد النظام أو يعجز عن توفيرها.

إن مشكلة «النهر الصناعي العظيم» لا تقتصر على أسلوب التنفيذ وما شابه من فساد وارتجال وانعدام الخبرة وانعدام الضمير، بل إن المشكلة تمتد إلى بدايات المشروع وعدم توفر دراسة جدوى تحدد مدى التناسب بين المبالغ الضخمة التي يتكلفها المشروع والعائد الاقتصادي المتوقع من ورائه، خاصة في ضوء ما قيل من أن المياه المتوافرة في ذلك الخزان غير قابلة للتجدد، كما أن طول المسافة التي تقطعها الأنابيب الحاملة للمياه يعرضها للتبخر وعوامل التعرية.

ربما كان الأولى والأفضل أن تقوم نهضة زراعية بالقرب من ذلك الخزان الجوفي توفيرا للوقت والجهد والمال، وإقامة محطات تحلية بالقرب من المدن لإمدادها بالمياه اللازمة للشرب، وهذا ما لجأ إليه نظام الإنقلاب أخيرا ولكن بعد ضياع سنين طويلة من عمر التنمية الزراعية والاقتصادية، وبعد ضياع 30 مليار من الدولارات، وإهدار سفيه لكميات هائلة من مياه ذلك الخزان الجوفي.

* * *

ثالثا: القطاع العام:

من أهم نصائح السيد فتحي الديب التي قدمها لمجلس قيادة الثورة في أيامه الأولى كانت أن يتبع نفس الخطوات التي اتبعتها «الثورة الأم» أي انقلاب يوليو 1952م، وذلك لحماية الإنقلاب من رجال الحكم الملكي وأنصاره ومصادرة ممتلكاتهم وزاد في نصحه لكي يبعد عن الانقلاب أي خطر من الإقطاعيين (ولم يكن في ليبيا إقطاعيون) نصح مجلس قيادة الثورة بتأميم أنشطة القطاع الخاص درءا لأي تعاون محتمل بين الطبقة المتوسطة مالكة القطاع الخاص وأعداء الإنقلاب.

وكان القطاع الخاص الليبي في العهد الملكي قد نجح نجاحا باهرا في تأسيس المصارف والمؤسسات الاقتصادية والصناعات والمؤسسات والتوكيلات التجارية.

وأسرع مجلس قيادة الثورة بتنفيذ نصائح الديب بدقة وتشفي، فصادر وأمم وجمع وأوعى وأحصى ما جمع وغنم من مصادرات وتأميم ثم وزعها على شركات أنشأها وجعلها في منظومة أسماها «مؤسسة القطاع العام» تعود ملكيتها للنظام الإنقلابي، ثم

أوكل إدارة شركات القطاع العام إلى زمرة من أعوانه اختارهم من المخلصين للنظام الانقلابي دون مراعاة المتطلبات الإدارية من خبرة وعلم وأمانة وحرص على المال العام.

عصابة لها صلاحيات مالية عظيمة دون خبرة في الإدارة ودون علم بضوابط التعامل، ولا رقيب من ضمير تسيطر عليهم رغبة ملحّة للنهب والسلب والتمتع بما نهبوا في مظاهر سفه علني، ودون حياء أو اكتراث.

وساعد في تفاقم فساد القطاع العام غياب جميع أنواع الرقابة والمحاسبة، فلا برلمان يراقب ولا فعالية لديوان المراجع العام حتى يراجع ويسائل، وصحافة مؤممة ومكممة لا تنتقد الفضائح الصارخة والفساد العلني.

وما هي إلا أشهر قليلة حتى انكشفت الرؤيا للشارع الليبي عن صفقات مشبوهة وسلوك غدر وسلب للمال العام، وساعد في انتشار حقيقة العصابة سفههم في بذخ علني يتحدى شعور الشعب الليبي المسكين.

وبدأت قصص تصرفاتهم السفيهة لما سلبوا تنتشر بين طبقات الشعب وفاحت رائحة الصفقات المشبوهة وما صاحبها من تلاعب ورشاوى ونهب وسلب.

ولم تكن العصابة التي ولاّها النظام الانقلابي تخشى مساءلة أو رقابة، فلا رقيب ولا ضمير بل ثقة مطلقة بين النظام وقادته، فازدادت ثقتهم بفسادهم وخلا لهم الجو فعاثوا في الأرض مفسدين.

ولكن الطمع والجشع والتكالب على المال الحرام سلبا ونهبا أوقع العصابات في صراع مرير، تطور وانتشر حتى بين أعضاء العصابات أنفسهم، وتسربت أخبارهم وفضائحهم إلى جرائد النظام الانقلابي وانتشرت أخبار عبثهم وإهدارهم للمال العام وساعد سفههم تأكيد ثروتهم الفجائية وخبث مصدرها مما اضطر جرائد النظام إلى نقدهم على استحياء أولا ثم إلى مهاجمتهم علنا ووصفهم «بالجشعين الخائنين العابثين بأموال الشعب وحقوقه» ودعت لمحاسبتهم «حسابا عسيرا» ذلك لأن رائحة الفساد وثروات النهب وسفه التصرف بها كانت أخطر مما يسكت عنه أو يتجاهل ذكره.

وأخيراً استمعت مساء يوم 12 يونيو 2003م إلى خطاب رئيس الانقلاب يقول بصراحة مذهلة بأن ثورته أوصلت البلاد إلى حالة مزرية وخاطب مؤتمر الشعب العام قائلا إن القطاع العام فشل فشلا ذريعا في ليبيا لأنه يحتاج «إلى أناس مستواهم عال جدا، عندهم وطنية قوية جدا، وإخلاص وعلم وحرص على الناس الآخرين الضعفاء»

ثم دعا لإنهاء القطاع العام لأنه وجد ليبيا خالية من أناس تتوفر فيهم ما حدد من شروط!.

وبدون أي رغبة في تشف أو إحراج أقول أليس هذا اعترافاً جريئاً صريحاً بفشل النظام الانقلابي في تكوين الإنسان «الذي مستواه عال جداً وعنده وطنية قوية جداً وإخلاص وعلم وحرص على الآخرين الضعفاء»؟

كل هذا بعد ثلث قرن من سيل جارف من الدعاية عن إنجازات النظام الانقلابي وادعاءات «ثورة الفاتح العظيم» و نجاحها في تكوين الإنسان الليبي السويّ الصالح ذي الكفاءة و«القيم الثورية النبيلة» والمقدرة والخبرة في التعامل مع ثروات الشعب والمال العام والحرص والتفاني باتباع مبادئ «الفاتح العظيم».

الواقع الأليم والحقيقة المرّة هي أن ليس هناك لا فاتح ولا ثورة ولا عظيم!، بل هناك حكم عصابة تفننت في التخبط والضياع والنهب والسلب وانفضح أمرها بعد صراع اللصوص وتنافسهم على النهب السريع لأموال الشعب المسكين.

حديث قائد النظام الانقلابي الصريح عن الفساد المستشري والتغيير الضروري والتطور والانفتاح يأخذ أهمية من أنه اعتراف ضمني بوجود فساد يتطلب إصلاحا وأموراً غير صالحة تحتاج لتغيير سليم وانغلاق يدعو إلى انفتاح واعوجاج لا بد له من تقويم.

غير أن سوابق النظام في إطلاق بالونات الاختبار وبادرات الإصلاح التي كان يحاول بها ذر الرماد في العيون لاسترضاء الغرب الغاضب لعله يقلل من ابتزازه وعساه يرضى بعودة «نظام الفاتح العظيم» إلى الحظيرة الدولية، كلها سوابق كان مصيرها الإهمال والنسيان.

وما ذلك إلا لأن النظام الانقلابي كان يرفض الاعتراف بالخلل ويتهرب من تبعاته ويتستر وراء مقولة «إن السلطة في يد الشعب» ورئيس الانقلاب لا حول ولا سلطة له فهو منظّر الثورة وقائدها وليس رئيس دولة ولا قائدها.. والسلطة في يد اللجان، واللجان في كل مكان!!

* * *

الباب الرابع

خواطر ووصايا وآمال

لقد استحسنت أن أختتم هذا الكتاب بهذا الباب الذي خصصته لعرض بعض الآراء والخواطر والآمال، حول قضايانا السياسية والاجتماعية واستعراض بعض المبادئ السياسية والاقتصادية، كل ذلك مقرونا بنصائحي حول أجدى الطرق وأنفع السبل للتعامل مع تلك القضايا الهامة. ونصائحي هذه بعض منها حصيلة تجاربي أثناء مزاولتي السياسة، وبعضها الآخر حصيلة تتبعي واطلاعي (أثناء اغترابي في أوروبا) على الأفكار وعلى الوسائل التي يعالج بها الغربيون مشاكلهم الأساسية في السياسة والاقتصاد والاجتماع، وكيف يتعاملون مع قضايا توحيد قارتهم سعيا وراء إقامة وحدة سياسية اقتصادية تضاهي وتنافس قوة أمريكا الشمالية، والبعض الآخر يعبّر عن آمال أتطلع إليها وأتمنى فيها أن تعود الأمة الإسلامية قوية أبية عزيزة كما كانت في العهود الراشدة.

وقديما نصح كبار العرب أبناءهم قائلين «إرجعوا في تدبير أموركم إلى آراء الحزَمة المجرّبين، فإنهم قرايا لكم، يرون ما لا ترون، وقد صحبوا الدهر وكفوكم التجارب وإن من جرعَك المر لتبرأ أشفق عليك ممن سقاك الحلو لتسقم، ومن خوّفك لتأمن أبرّ ممن أمّنك حتى تخاف».

إنني أقدم هذه الخواطر والنصائح والأماني بكل تواضع وإخلاص لأبناء الأمة أملا أن يستفيد منها رجالها البررة الذين لا أشك في أنهم سيتولون أمور الأمة يوما ما وتناط بهم تلك المهمة الشاقة المتشعبة، أعني بها مهمة إعادة بناء الأمة الإسلامية بعد أن تتحرر من كابوس التخلف والحكم المطلق وتبزغ شمس الحرية والعدل والشورى في أفق أرض الإسلام، وتبدأ مسيرة التقدم في حرية، والرقي في أخاء ورفاهية الشعب في ظل وحدة إسلامية مكينة وحكم عادل راسخ مبين.

وبالرغم من أن تفكيري وآمالي وأحلامي كانت تنصب بالدرجة الأولى على وطني ليبيا بحكم ليبيّتي وانتمائي إلى هذا الجزء العزيز من الأرض بكل ما يحويه من بشر وقيم وعادات وتقاليد وذكريات وأهل وخلاّن وأقارب، إلاّ أن ذلك ما كان له أن ينسيني. إنني -أيضاً- عربي، ومسلم، وإنسان، ولذلك فإنني كنت كلما جلست مع نفسي في سنوات الغُربة المريرة الطويلة، خاصة في فصول شتاء أوروبا المظلمة والباردة والكئيبة، أغوص في أحلام اليقظة ويستغرقني التفكير في ماضي الأمة وحاضرها فينتابني الأسى، ثم أتطلع إلى المستقبل فيملأني الرجاء، وبين الأسى والرجاء تمر السنون تسحبها السنون، وإذا بالأسى يزداد وتتراكم طبقاته ظلمات بعضها فوق بعض، وإذا بالرجاء يلوح في الأفق بعيداً موغلاً في البعد. ومع ذلك تأبى النفس أن تستسلم للأسى، أو أن تقطع الأمل في الرجاء، وكان يقوي من عزيمتي تذكر قوله تعالى: «إن مع العسر يسرا، إن مع العسر يسرا» وكنت أردد مع الشاعر قوله:

ضاقت فلما استحكمت حلقاتها فرجت وكنت أظنها لا تفرج

ولقد تراءى لي أن أشرك القارئ الكريم في هذه الأحلام التي أفضل أن أسميها تطلعات وآمال في مستقبل مشرق باسم زاهر، وسوف أقسّم هذا الباب إلى خمسة فصول أخصص الفصل الأول منها لجملة من المبادئ الأساسية والوصايا العامة، أما الفصل الثاني فيتعلق بليبيا، والثالث بالأمة العربية، والرابع بالأمة الإسلامية، والخامس يتعلق بالإنسانية جمعاء.

الفصل الأول

مبادئ أساسية ووصايا عامة

أولا: ليست السياسة عملية اختيار بين الخير والشر:

وإلا لهان الأمر وتيسرت الأمور على رجال الدول، ولكن السياسة في أغلب الأحيان، هي فن اختيار أحسن ما يمكن اختياره، أو كما قال عمرو بن العاص رضي الله عنه: «ليس العاقل الذي يعرف الخير من الشر، ولكنه الذي يعرف خير الشرين! وليس الواصل الذي يصل من وصله، ولكنه الذي يصل من قطعه، وليس العاقل الذي يحتال للأمر إذا وقع، ولكنه الذي يحتال للأمر ألاّ يقع».

وإن رجل الدولة الماهر هو الذي يستقرئ الظروف والفرص المحيطة به واللائحة أمامه في الأفق البعيد ويتوقع القضايا والأزمات ثم يستعد لها ويرتب وسائل معالجتها ويدرس الخيارات المتوفرة له، ثم يقابل تلك القضايا والأزمات حيثما وحينما يناسبه هو وبذلك لا يترك القضايا والأزمات تفرض نفسها عليه زمنا وموقعا، بهذه الطريقة يتمكن من معالجتها بأقل جهد وأدنى ثمن قبل أن تتفاقم ويصعب علاجها.

ثانيا: في السياسة عموما، وعلى الأخص في السياسة الدولية، حيث التعامل مع دول ذات ماض استعماري عتيد، ليس من الحكمة وبُعد النظر أن يبني السياسي الفطن مصير مصالح بلاده وعلاقاتها الدولية على صداقات شخصية لأن الصداقات الشخصية تذوب وتتلاشى ذوبان الثلج تحت تأثير شمس «تبدّل المصالح المادية» وتقلبات الأحداث الإقليمية والدولية.

وبعبارة أكثر وضوحا ففي العلاقات الدولية ليس هناك شيء يسمى صداقات أو عداوات دائمة بل هناك مصالح وطنية دائمة تسعى الدول لتحقيقها بشتى الوسائل، وعلى جانبي طريق التاريخ السياسي المعاصر أشلاء كثيرة لسياسيين أحسنوا الظن بصداقاتهم الدولية ودفعوا ثمناً غاليا لحسن ظنهم ذلك.

كذلك ففي التعامل مع الدول الأجنبية، خصوصا الدول الغربية الكبرى، فإن السياسي الماهر هو الذي يوجد لنفسه «نقاط ارتكاز» أو «نقاط ضغط» بحيث لا يواجه الدول الكبرى إلا وهو في مركز قوة نسبي، وعليه كذلك اتباع المناورات النشطة والتهديد المبطن والكر والفر بين الدول ذات المصالح المتنافسة، وبذلك فإنه يكون قد أوجد تنافسا دوليا سيمكنه من الحصول على أفضل العروض وأحسن النتائج، وقديما قال داهية العرب معاوية بن أبي سفيان: «من لم يكن ذا رغبة أو رهبة استخف به الناس».

صحيح أن مجال خلق التنافس بين الدول الكبرى قد ضاق كثيرا بعد زوال إحدى الدولتين العظميين، أعني الاتحاد السوفييتي الذي لعب دور المنافس الأول للدول الغربية طوال الأربعين عاما من أواخر القرن الماضي، إلا أن السياسي المحنك لا يعدم الوسائل التي تؤدي به إلى إيجاد تنافس بين مصالح الدول المختلفة، بحيث يحصل لدولته ولشعبه على أفضل ما يمكن الحصول عليه، وحتى لا يقع فريسة لابتزاز أو استغلال أو هيمنة أية قوة أجنبية.

ثالثا: بالرغم من أن الدول الغربية الثلاث، بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، ناصبتني الكثير من العداء أثناء ولايتي الحكم، لا سيما عندما تشددت معها واتبعت كافة الطرق بما في ذلك التهديد المبطن والابتزاز، لكي أحصل على مطالبي الوطنية، كذلك بعد أن أقمت لدول الغرب منافسا خطيرا لمصالحها في ليبيا في شكل الاتحاد السوفييتي، أقول بالرغم من أن عداءها لي قد بلغ درجة الهستيريا فحاولت التخلص مني بشتى الطرق (كما أوضحت في كتاب صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي) فإنني أنصح بدون تردد بأن مصالح الوطن الحقيقية على المدى الطويل إنما هي، في تعاون مثمر مع الديمقراطيات الغربية، أعني تعاونا مثمرا مؤسسا على مصالح متبادلة مثبتا على أرضية صلبة من احترام السيادة المتبادل وتعاون بين أحرار أنداد لا ارتباط وتبعية بين عبيد وأسياد.

وما أقول هذا إلا لأن الديمقراطيات الغربية قد بلغت درجة من الرقي الحضاري والتقدم التكنولوجي وازدهار الصناعة وتطور البحث العلمي وبلوغه آفاقا واسعة جديدة وتفوق عظيم في شؤون المال والاقتصاد. ولذلك فإن التعاون المثمر مع الدول الغربية يساعدنا على طي سنين التخلف وإدراك الركب الحضاري ورفع مستوى شعبنا.

إنني لا أدعو هنا إلى الارتماء في أحضان الدول المتقدمة علميا واقتصاديا وإهمال

علاقاتنا مع الدول الأخرى، بل أدعو إلى تعاون مثمر مع تلك الدول مع احتفاظنا بحرية العمل وسيادتنا الكاملة.

ويزيد من قناعتي هذه أن المنافس الأكبر للدول الغربية، أي الاتحاد السوفييتي، قد تلاشى من الوجود، ويزيد من قناعتي أيضا أن بعض السياسيين المتطرفين في العالم الغربي بدأوا نعيقا خطيرا ينادي بأن العدو الجديد للديمقراطيات الغربية هو العالم الإسلامي. ولقد هوّلوا وبالغوا في خطر النهضة الإسلامية على الحضارة الغربية، ولقد صدر هذا النعيق من الرئيس رونالد ريغان أثناء ولايته الحكم في أمريكا، بل إن زعيم الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية الكاردينال «أوكونور» لفت نظر حكومته لهذا الخطر الإسلامي ونصح بالحفاظ على الحلف الاستراتيجي مع إسرائيل تحسبا لأخطار إسلامية محتملة.

ثم توالى ذلك النعيق وتعمقت نبراته وازدادت عنفا وشدة في السنوات الأخيرة، ومنذ سنوات طويلة كنت أرى أنه من الحكمة وبُعد النظر أن يحاول القادة العرب تكثيف جهودهم مع العناصر الليبيرالية في الدول الغربية والسعي الحثيث لإقامة تفاهم عربي - غربي على أسس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وكنت دائما أدعو إلى المبادرة إلى العمل قبل أن يسمم أعداء العرب من المتطرفين الغربيين أفكار قادتهم ويشبعوا الرأي العام الغربي بأفكار صليبية جديدة.

ويؤسفني اليوم أن أقول أننا تراخينا وتعامينا حتى حدث المحذور وسيطر المتطرفون من أعداء الإسلام ممن يسمّون اليمين المتطرف الجديد، أو اليمين المتصهين، على دوائر الحكم في بعض الدول الغربية، وسيطروا على آلة الإعلام الغربية الجبارة وسلطوها لتشويه الإسلام والمسلمين ولتكوين رأي عام غربي معاد للأمة الإسلامية ويتبنى المفاهيم المتطرفة في وجوب مناصبة المسلمين العداء والعمل على استئصالهم.

على أن الصورة على أية حال، لست كالحة السواد، فما زالت في الغرب قوى حية خيرة تنبذ صيحات التطرف تلك وترفضها، وتنادي بالحوار والتفاهم وعلينا أن نتجاوب مع تلك القوى وأن ننسق معها من أجل خير البشرية جمعاء، وسأعود إلى هذا الأمر في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

رابعا: أقولها بصراحة أن ضعف الإنتماء الوطني في المجتمع الليبي مع تعاظم الانتماء القبلي والإقليمي هو من أهم العقبات التي تعترض طريق تطور المجتمع الليبي

وجعله يسرع الخطى ليدرك الركب الحضاري ويطوي سنين التخلف التي ورثناها من عهود الانحطاط التركي والقرامانلي وعهود الاستعمار الأوروبي الغاشم.

يجب على المصلحين الليبيين أن ينتبهوا لهذا الخطر ويعملوا بقوة على إرساء مبادئ الانتماء الوطني على قواعد شعبية متينة، وإقناع طبقات الشعب بأن الانتماء الإقليمي والقبلي يفتت الأمة الليبية ويكرس فيها أمراض التخلف.

إنني لا أدعو إلى إلغاء العلاقة العرقية بل إنني أدعو لجعل الانتماء الوطني في الدرجة الأولى قبل أي انتماء آخر.

الفصل الثاني

تصورات وافكار تتعلق بواقع ليبيا ومستقبلها السياسي

عندما بدأت حياتي السياسية منذ أكثر من نصف قرن، كانت جل الأقطار العربية تحكمها نظم سياسية ملكية أو جمهورية «دستورية نيابية أو نظم ملكية تقليدية». أما الآن وقد تقدم بي العمر وأصبحت الخريطة السياسية العربية غير خريطة الأمس حيث تسيطر النظم الجمهورية في أكثر البلدان العربية، بما في ذلك ليبيا، بل إن أغلب هذه النظم الجمهورية ما هي إلا نظما لحكم الفرد القمعي، حصيلة انقلاب عسكري اتخذ لنفسه صبغة الثورة وتستر وراء تسمية كثر فيها ترديد كلمات «الديمقراطية» و«الشعبية» و«الاشتراكية»، وإذا رجعنا إلى مرحلة العهد الملكي في ليبيا وأمعنا النظر في تجربة الحكم من زاوية الممارسة الديمقراطية بالمفهوم الغربي لوجدنا أن الممارسة لم تكن ناجحة تماما ولم يكتب لها التطور المناسب. ومن أهم الصعوبات التي واجهتها ارتفاع نسبة الأميّة بين المواطنين ونقص الوعي السياسي وتزايد الولاء لأفكار واردة من خارج الحدود ولأنظمة سياسية ليست على وئام مع النظام الليبي، وتقلص الانتماء الوطني وتزايد الإنتماء القبلي أو الجهوي.

وقد لمست من خلال تجربة المجالس النيابية والتشريعية التي كانت في ليبيا أن تلك المجالس لم تكن مؤهلة بقدر كاف لتحمل مسؤولياتها السياسية والتشريعية، وكان عدد من رجال تلك المجالس لا يعرفون دور وأبعاد وقيم تلك المجالس، لذلك يمكن تشبيه تلك المجالس بمجالس الأعيان والوجهاء لمجتمع بدوي أكثر منها مجالس للتشريع ومراقبة الحكومة ومحاسبتها، هذا إذا استثنينا عدداً معقولا من أعضاء المجالس النيابية والتشريعية.

ونظرا للواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي السائد في ذلك الوقت فيمكن القول أن نقل الديمقراطية الغربية أو جوانب منها إلى ليبيا لم يكن ناجحاً تماماً، لأن ما

يمكن تطبيقه في الغرب لا يمكن تطبيقه في بيئة أخرى تختلف تاريخا وتراثا وحضارة خصوصا في العالم العربي الذي له خصوصياته الدينية والاجتماعية.

ورغم كل التطورات والتغيرات التي حدثت في العالم العربي (ومنه ليبيا)، فإن مشكلة النظام السياسي المناسب لهذه البلدان ما زالت تشغل بال كل مفكر وكل سياسي، وما زالت المنطقة تتعرض لهزات اجتماعية وسياسية واقتصادية بالغة الخطورة. وعندما أحاول التفكير في هذه القضية المهمة، قضية النظام السياسي وما يمكن أن أساهم به من آراء، بعضها حصيلة لتجربتي السياسية، لا أتردد بأن أقول إن مساهمتي هذه ستكون موجزة وستدور حول بضع نقاط رئيسية ومبادئ هامة.

أولا: مبادئ وآراء رئيسية عامة:

1) مهما كان من ورع الحاكم الفرد وعدله وزهده وحكمته وعلو كعبه في صناعة السياسة، فإن حكمه لا يمكن أن يكون - في نظر الناس - بديلا عن حكم الشورى (أي الحكم الديمقراطي) الذي يستشير فيه الحاكم أهل الرأي والعقد والحل ثم يلتزم بما يشيرون به، لأن الرأي الذي تتخذه الأغلبية مهما كان ناقصا فهو في نظر السواد الأعظم من الناس أكثر قبولا لديهم وأكثر ثباتا على مدى الأيام بعكس رأي الفرد الذي مهما بلغت حكمته فإنه يظل في نظر الناس رأيا مفروضا من أعلى، وكما قال الشاعر:

رأي الجماعة لا تشقى البلادُ به ورأي الفرد يشقيها

2) خير ضمان للحاكم هو جو الحرية وحكم الشورى الذي يتمتع به شعبه، فبينما نرى أنظمة حكم الفرد تتهاوى وتسقط فريسة للانقلابات بالرغم من الحراسات المشددة وأجهزة المخابرات المتطورة التي تحيط بها حكامها، فإننا لم نسمع بأي انقلاب وقع في الأنظمة التي يسودها حكم الشورى الدستوري ويتمتع شعبها بحريته وحقوقه.

3) الحاكم الوطني الحكيم هو الذي يستغل سلطته (خصوصا إذا كانت سلطة فردية) ويسعى بكل قوته وإخلاصه لتحضير شعبه وتدريبه على تسلّم أموره أي يجهزه للحكم الديمقراطي ويسلمه حقوقه وحرياته كاملة ولو على مراحل بحيث يعمل متعاونا مع النخبة المختارة من أهل الحل والعقد في الوطن، على نشر الوعي السياسي وتقوية شعور الإنتماء القومي وتعميم التعليم الإلزامي وإنشاء وتقوية المؤسسات الدستورية والسياسية والحزبية التي لا بد أن تلعب دورها في الممارسة الديمقراطية.

وحبذا أن يكون التدرج في تسليم السلطة متسقا مع التقدم في انتشار الوعي

السياسي والانتماء الوطني بين طبقات الشعب المختلفة حتى يتم التسليم التدريجي بحكمة ورتابة داخل جيل أو جيلين على أكثر تقدير.

أما القول بأن بعض الشعوب لم تبلغ من النضج درجة تمكنها من مزاولة حقوقها، فهو قول خاطئ وخطير وما هو إلا ذريعة لتكريس حكم الفرد المطلق.

ثانيا:نظرات إلى المستقبل السياسي في ليبيـــا:

1) إن النظام السياسي الذي أرى أنه قد يكون أنسب وأكثر ملاءمة للواقع الجغرافي والتاريخي في ليبيا هو النظام الجمهوري، بشرط أن يبنى على أسس دستورية وأن يشارك الشعب في ذلك البناء طبقا لإرادته الحرة.

2) الدستور تضعه جمعية عمومية وطنية مُنتخبة من الشعب بالاقتراع السرّي، ويشترط في أعضائها الكفاءة والوطنية والسيرة الحميدة.

3) رئيس الدولة ينتخبه الشعب بالاقتراع السرّي العام.

4) مجلس الأمة وهو أعلى سلطة تشريعية يتم انتخابه على الشكل الآتي:

أ- تقسم البلاد إلى عدة محافظات أو بلديات.

ب- في كل بلدية أو محافظة ينتخب المواطنون مجلسا محليا لمدة معينة، وتكون سلطته رقابية.

ج- يقوم المجلس البلدي أو مجلس المحافظة بانتخاب عدد معين لتمثيل سكان المنطقة في مجلس الأمة. بحيث يختار صفوة أعضائه علما وخبرة ومكانة... إلخ.

5) «مجلس دستوري أعلى»: من المصلحة الوطنية والسياسية والتشريعية أن يكون أحد هياكل النظام السياسي «مجلس دستوري» وتكون مهمته النظر في المسائل الدستورية والقانونية، وتكون أحكامه نهائية.

6) يقترح رئيس الدولة أعضاء المجلس الدستوري، وترفع القائمة إلى مجلس الأمة للموافقة عليها أو تعديلها.

7) يحدد الدستور كيفية تمثيل النقابات المهنية، وتنظّم النقابات بقانون.

8) يمنح الدستور رئيس الجمهورية حق تعيين الوزارة، وقبول استقالتها. وتعرض على مجلس الأمة في كلتا الحالتين.

9) ينص الدستور ما يكفل الحريات السياسية العامة، بما في ذلك حرية الأحزاب وحرية الصحافة، وأن تعمل الأمة على استنباط قواعد وأسس نظام الحكم من التراث الإسلامي، ومن آراء الفقهاء المشهورين في تاريخ الفكر الإسلامي قديما وحديثا، وأن يستفيد أهل الفكر والرأي، وأهل السياسة من الثقافات الأخرى وبما ينسجم مع الدين الإسلامي، والتقاليد العربية الأصيلة.

إن التاريخ العربي المعاصر القريب كشف لنا من خلال الواقع أن كل محاولات النقل والمحاكاة في نظم الحكم العربية قد فشلت في تحقيق الإستقرار والتقدم. فلا النظم النيابية الديمقراطية ولا النظم الثورية الاشتراكية نجحت. وفي كلتا الحالتين كانت الممارسة غير صحيحة، فلم تتحقق الديمقراطية كما هو الحال في أوروبا الغربية والولايات المتحدة مثلا، ولم تتحقق الإشتراكية كما يدّعي أصحابها. إذاً لا يمكن أن يكون الحل في لبس جبّة هذا أو قبعة ذاك. والإتجاه الصحيح أن تبذل جهود أبناء الوطن وخاصة أهل الفكر والعلم وأهل التجارب السياسية في البحث عن علاج ذاتي، من داخل ليبيا، من قيمها الدينية ومن خصائصها الثقافية، وتقاليدها الاجتماعية وظروفها التاريخية، وأن يكون نشر التعليم على أسس علمية هي المفتاح لتحقيق النهضة المنشودة.

على أنني أعترف هنا أنني حاولت تطبيق بعض هذه المبادئ أثناء ولايتي الحكم، وبعدها من خلال محاولات تطبيق النظام الجمهوري في ليبيا، ولكنني لم أوفّق إلا توفيقا محدودا لأسباب كثيرة شرحتها في كتابي «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي»، وأن سردي لهذه المبادئ والخواطر في هذه العجالة إنما قصدت منه أن أعرضها على رجال ليبيا المستقبل، علّهم يجدون فيها بعض العبر ويوفّقون توفيقا عظيما حيث كان توفيقي قليلا، ويتجنبون الأخطاء التي وقعت فيها، ولعلّهم كذلك ينجحون نجاحا باهرا في إعادة الحرية والعدل وحقوق الإنسان لشعبنا المتعطش للحرية، والذي أرهقه ظلم حكم ينطبق عليه وصف الحديث الشريف «إن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى»!، ولعلهم يسارعون بخطى التقدم حتى يدرك الوطن ركب الحضارة ويعوّض ما فاته في سنين الجدب الفكري والكبت السياسي والعقم الإداري.

ولا يخالجني الشك في أنه حين تأتي الساعة المناسبة لقيام حكم دستوري يمثل رغبة الشعب وإرادته الحقيقية فإن المخلصين من أبناء ليبيا سوف يضعون التصور الذي يتلاءم مع إرادة الشعب ومعطيات العصر وعقيدة الأمة.

واقع ليبيا السياسي:

إن هذا التصور لمستقبل ليبيا السياسي حينما تستقر الأمور وتعاود ليبيا مواصلة الحياة الدستورية لا يمكن له أن يكتمل إلا بإلقاء نظرة متفحصة على واقع ليبيا السياسي الحالي، وإذا أردنا أن نجمل الحديث عن الواقع السياسي في ليبيا بعبارة مختصرة، فإنني لا أملك إلا أن أقول - محاولا التلطف في عباراتي- أنه «واقع بائس مزري» قد لا يتمناه المرء إلا لألد أعدائه، ولقد تحدثنا في الأبواب السابقة بتوسع عن مسيرة الدمار والخراب والفساد التي خلفها نظام الإنقلاب بما يغنينا عن التكرار في هذا المجال.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية لم يترك الشعب الليبي وسيلة من وسائل المقاومة للتخلص من هذا النظام إلاّ وحاولها، مظاهرات، اعتصامات، تمرد مسلح، محاولات اغتيال، محاولات انقلاب... ولكنها جميعا لم تؤد إلى النتيجة المرجوّة، وربما كان آخر ما في جعبة هذا الشعب المغلوب على أمره هو الوقوف مواقف سلبية من سياسات النظام الانقلابي وعدم التفاعل أو التجاوب معها وذلك أضعف الإيمان.

والآن وبعد أربعة وثلاثين عاما من عمر الإنقلاب وصلنا إلى نقطة ربما يكون فيها قدر ولو بسيط من الإيجابية، وأود أن أغتنمها، وقد نستطيع جميعا أن نبني عليها ثم ننطلق منها إلى مستقبل أفضل للشعب الليبي.

إن الشعب الليبي بجميع طوائفه وقواه الحية داخل ليبيا وخارجها، والمهتمين بالشأن الليبي والمراقبين من عرب وأجانب ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الدولية المختلفة السياسية والاقتصادية، كل هؤلاء وصلوا إلى قناعة أن نظام الانقلاب قد أفلس تماماً وأنه طوال عهده لم يحقق لبلده ولا للمجتمع الدولي أي خير، ولم يخلّف أي ذكرى طيبة.

النقطة الإيجابية التي أقصدها هنا هي أن قائد الإنقلاب أصبح يشارك الجميع هذه النظرة السلبية تجاه نظام الإنقلاب، وقد أشرنا فيما سبق إلى خطاب 12 يونيو 2003م وكيف أن ذلك «القائد» يرى أن محصلة الأربع والثلاثين سنة من انقلابه كانت عبارة عن صفر كبير، وأن «**الثوريين الخونة الذين استولوا على أموال الشعب وعاثوا في الارض فسادا، لا بد من محاسبتهم حسابا عسيرا، لقد تحولوا إلى تجار وسماسرة ومهربين واستولوا على المال العام وقسموه بينهم وكأنه غنيمة، واستولوا على الغابات**

والمشاريع الزراعية وحولوها إلى استراحات ومزارع، وتفننوا في اغتصاب حقوق الناس دون خوف أو رادع..».

ويمكن إجمال رأي «القائد» بأنه: ليس راضيا عن أي شيء يحدث في «الجماهيرية» وأنه ليس مسؤولا عن أي شيء حدث خلال العقود الماضية من حكمه، لا عن المؤتمرات الشعبية، ولا عن اللجان الشعبية والثورية، ولا عن النظام الجماهيري. . .وأنه لا علاقة له بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والتربوي، وأن كل شيء مزوّر من أول يوم، وأعضاء ما يعرف «بمجلس قيادة الثورة» خونة وأعضاء «اللجان الثورية» مخادعون ولصوص!.

الخلاصة من كل ذلك أن هناك اتفاق بإجماع على تشخيص الحالة، وأن الضحية أو المريض (ليبيا) في حاجة ملحّة إلى عملية إنقاذ شاملة وعاجلة.

وبالرغم من الإتفاق على التشخيص إلاّ أن هناك اختلافاً جوهرياً على طرق العلاج.

قائد الإنقلاب يرى أن العلاج يتمثل في إلغاء القطاع العام كله بما فيه النفط والمطارات والموانى والبريد والمياه وخصخصة كل شيء وتحويله إلى القطاع الخاص، أو ما أسماه «الرأسمالية الشعبية»!

ولكنني أرى طريقاً مختلفاً تمام الإختلاف لعلاج الحالة الليبية الكارثية، فهناك علاج أصيل، ثم هناك علاج بديل.

اعتدل أو اعتزل

أولا: العلاج الأصيل:

أما وإن قائد النظام قد اعترف بهذا الفشل الصارخ فإنه لا يعفيه من المسؤولية ولا يخفف منها محاولة إلقاء تبعاتها على الآخرين. فهو رأس النظام، وهو الحاكم الأوحد في ليبيا رغم كل الإدعاءات، ويجب عليه أن يتحلى بالشجاعة والرجولة ويعتزل الحكم ويسلم الأمانة لمن يختاره الشعب الليبي لكي يخرج بالبلاد من الكارثة التي أوصله إليها الحكم الحالي، علّ ذلك يشفع له لدى الشعب الليبي ويكفّر بعض سيئاته، ولا أظن أن قائد الانقلاب يُقدِم على ذلك.

ثانيا: العلاج البديل:

وحيث أنني لا أتوقع أن يتنحى قائد الإنقلاب أو يتخلى عن هذا الحكم

العضوض، فإنني أتمنى أن يثوب إلى رشده، وأن يؤنبه ضميره، وأن يعقد العزم ويخلص النية على أن يسير في طريق الإصلاح الحقيقي، وأن يبتعد عن المناورات السياسية والتستّر وراء إصلاحات شكلية دعائية غير قادرة على إخراج البلاد من أزماتها المستحكمة والمتفاقمة.

وبالرغم من الصورة الكئيبة المظلمة لماضي النظام الإنقلابي في تعاطيه مع مبادرات «الإصلاح» التي يطرحها بين حين وآخر، فإن حبي لوطني وأملي في إصلاح حقيقي لأحوال كئيبة لوطن تكاثرت عليه الذئاب والأزمات وأنهكته أجيال من الخراب والدمار والضياع تدفعني إلى الإمساك بتلابيب قائد الإنقلاب وأن أطالبه بأن يصدق الأمة هذه المرة، وأقول له إن العبرة في الأمور بخواتيمها، فلتكن خواتيم هذا النظام خير من بداياته.

وإنني أعتقد أن أول خطوة للإصلاح الحقيقي أن يحاول قائد النظام التصالح مع الشعب الليبي، فيعلن على الملأ مسؤوليته الشخصية المباشرة عن كل ما حدث خلال العقود الثلاثة الماضية، ويؤكد عزمه على بدء مسيرة الإصلاح، ويستطيع قائد النظام أن يُطمئن أفراد الشعب الليبي وأن يقنعهم ويحصل على تجاوبهم باتباع عدد من الخطوات العملية الحاسمة قد يكون من بينها:

أولا : أن يبادر النظام إلى الإعلان عن رغبته الجادة والمخلصة لإدخال إصلاحات جذرية على النظام السياسي والاقتصادي في البلاد تصل به إلى تحقيق الحرية والعدل وسيادة القانون، وتحقيق مجتمع الكفاية والنماء والكفالة الاجتماعية.

ثانيا: أن يبادر النظام إلى الإعلان عن إلغاء «النظرية العالمية الثالثة» والكتاب الأخضر وحل جميع التنظيمات السياسية والأمنية والثورية المترتبة عليها، ابتداء من مؤتمر الشعب العام، والأمانات، واللجان الشعبية والثورية، وما شاكلها من هيئات وتنظيمات ولجان.

ثالثا: أن يبادر النظام إلى الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين، وإعادتهم إلى أعمالهم وتعويضهم التعويض العادل المناسب.

رابعا: الإعلان عن حرية إنشاء التنظيمات السياسية والنقابية، والصحف، وكفالة الحريات المدنية، وعلى الأخص حرية التعبير، وبصفة عامة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني التي سوف تسهم في تكوين رأي عام مستنير، هذه المؤسسات التي تتكون من جمعيات القضاة والمحامين والمهندسين والأطباء والإعلاميين والمعلمين والاقتصاديين

وعلماء الدين والفقهاء ونقابات العمال واتحادات الطلبة والجمعيات النسائية.

خامسا: رد المظالم التي يمكن ردّها بصورة عاجلة. وأقترح في هذا المجال تشكيل محكمة مصالحة على غرار المحكمة التي تشكلت في جنوب إفريقيا برئاسة كبير القساوسة ديزموند توتو على إثر انتقال الحكم من الأقلية البيضاء إلى الأغلبية السوداء وقامت تلك المحكمة باتخاذ إجراءات ساعدت على تضميد الجراح وتعويض الضحايا وأسرهم وتحقيق مصالحة وطنية.

سادسا: العمل فوراً على إيجاد آلية يتم من خلالها اختيار أو انتخاب لجان من عقلاء البلاد وأهل الحل والعقد منها، يراعى فيها الكفاءة والخبرة والتخصص والتمثيل الحقيقي لكافة فئات الشعب الليبي، وتعطى لها كافة الصلاحيات والإمكانيات التي تعينها على التقدم بمقترحات عملية لإخراج البلاد من الوضع المتردي الذي وصلت إليه، ويكون ذلك خطوة جادة نحو إعادة البلاد إلى الحياة الدستورية التي يتمتع فيها كل مواطن بكافة الحقوق الإنسانية والسياسية ويأمن فيها على نفسه وماله ودينه وعرضه.

إنني أتمنى أن يدرك النظام أنه لم يعد لديه مجال للاختيار، فساحة المناورة والمراوغة أصبحت تضيق من حوله، ومن حول الكثير من الأنظمة في المنطقة العربية، فزلزال احتلال أمريكا وبريطانيا للعراق سوف يكون له تداعياته الخطيرة، وتصاعد حدة التهديدات لدول أخرى في المنطقة من بينها ليبيا، لا يترك لنظام الإنقلاب في ليبيا إلاّ طريقا وحيدا وهو العودة إلى الشعب والتصالح معه والاحتماء به، فالشعب يلتف دائما حول قياداته الشرعية العادلة ويدافع عنها بكل ما يملك، ولكنه لا يدافع مطلقا عن جلاديه. وبذلك ينقذ النظام نفسه وينقذ ليبيا أيضا من مصير مظلم، ولنأخذ العبرة والدرس مما حدث للعراق الشقيق.

وأختتم هذا الفصل بعبارة هي قمة في البلاغة لأحد الخلفاء الراشدين، وكأنه يتحدث بلسان حال الشعب الليبي اليوم، حين أرسل رسالة لأحد عماله على الأمصار يقول له فيها:

«كثر شاكوك وقل شاكروك فإما أن تعتدل، وإما أن تعتزل، والسلام».

* * *

الفصل الثالث

الوحدة العربية وتطور الفكر العربي الوحدوي
وما هو التصور الجديد لإقامة كيان للتكامل العربي؟

مقدمة:

إنني فخور بأنني عملت كثيراً على تعميق جذور انتماء ليبيا العربي الإسلامي ولكنني أشعر كذلك بضرورة ملحّة لشرح وجهة نظري حول محاولات توحيد الدول العربية واستعراض ما لاقته تلك المحاولات من تعثر لكي نستخلص من أخطاء الماضي عبرا تنير أمامنا الطريق المؤدي إلى سياسات حكيمة بخطوات متزنة لتحقيق تلك الغاية النبيلة (الوحدة العربية) سيرا على درب محدد واضح بعيدا عن الشطحات المبتذلة. ولذلك رأيت أن أستعرض أولا تاريخ الفكر العربي الوحدوي ثم أستعرض أحسن الوسائل لإقامة صرح تكامل عربي آخذاً بعين الاعتبار ما جد على الأمة العربية أخيرا من محن ومشاكل.

التطورات التاريخية للفكر العربي الوحدوي:

عندما بدأ عصر الانهيار يفكك الخلافة العثمانية اشتدت حركات التحرر العربي في الولايات العربية العثمانية واتخذت شكل جمعيات سرية تدعو وتعمل لاستقلال المشرق العربي، ثم تطورت ونمت حركات التحرر هذه، لا سيما بعد تشدد الضباط الأتراك وقمعهم للمحاولات العربية الاستقلالية.

وبعد الحرب الكونية الأولى ومحاولات الدول الغربية المنتصرة تقسيم الأجزاء العربية من الخلافة العثمانية فيما بينها، فإن حركات التحرر العربي قوي ساعدها وظهرت علنا على شكل أحزاب ودعوات سياسية قدمت الأساس الفكري لاستقلال

العرب، واتخذت هذه الدعوات السياسية كأساس لها روابط اللغة والثقافة والإدراك بوحدة التاريخ والمصير المشترك، وتطابق التطلعات والآمال بين شعوب الأمة العربية.

وفي الأربعينيات قامت أحزاب وتنظيمات سياسية تنادي بشعارات متشابهة مثل «حركة القوميين العرب» شعارها «وحدة وحرية وثأر»، وحزب «البعث العربي الاشتراكي» وشعاره «وحدة، حرية، اشتراكية» وكذلك في الأربعينيات تأسست جامعة الدول العربية (1945م) بميثاق انضمت إليه الدول العربية المستقلة آنذاك، وبذلك أصبح للعروبة مؤسسة دولية وميثاق وتجمع حكومات له وزن في المحافل الدولية.

هذا بالنسبة للمشرق العربي، أما المغرب العربي فإنه كان في شبه معزل عن شعارات التحرر العربي وعن الأفكار العروبية لأنه كان تحت تأثير تيار الفكر الإسلامي الذي كان الموجه الحقيقي للحركات الاستقلالية، ففي الجزائر مثلا فإن هيئة علماء الدين المسلمين هي التي أشعلت وأذكت أفكار التحرر والاستقلال ومقاومة الاستعمار الفرنسي، وكذلك في المغرب فإن الإسلام وليس العروبة، كان هو العصب الذي جمع حوله مؤسسات الكفاح ضد الحماية الفرنسية.

وفي ليبيا بلغت سيطرة تيار الفكر الإسلامي على الجهاد الليبي المقاوم للاستعمار الإيطالي القمة فقد كان الجهاد الليبي يتعاون تعاوناً وثيقاً مع حكومة الخليفة العثماني وصل إلى درجة أن قائد الجهاد الليبي الشهيد السيد أحمد الشريف أذعن لرغبات وتوجيهات الخليفة العثماني باعتباره خليفة المسلمين، فوجه الجيش الليبي لمهاجمة الجيش البريطاني في صحراء مصر الغربية (راجع الأبواب السابقة)، هذا بالرغم من انشغال الجيش الليبي التام في مقاومة الغزو الإيطالي.

حادثة أخرى تؤكد رأيي هذا، وهي: في لقاء «المارشال بادوليو» مع شيخ المجاهدين عمر المختار في العشرينيات عندما كان الإيطاليون يحاولون إغراء المجاهدين الليبيين لعقد صلح مع الدولة الإيطالية سأل المارشال بادوليو السيد عمر المختار: «. . ولكن لماذا تحاربوننا ولا تلجأون لدواعي العقل وتعقدون صلحاً معنا؟»

فكان رد شيخ المجاهدين عمر المختار «إننا نحاربكم دفاعا عن ديننا. . .» ولم يقل السيد عمر المختار إننا ندافع عن عروبتنا. . وما ذلك إلا لأن مفهوم كلمة «إسلام» وكلمة «مسلم» كان يعني ضمنا «عرب إسلام» و«عربي مسلم» وذلك ليس في ليبيا فقط بل في المغرب العربي كافة.

ثم بدأت التطلعات القومية وأفكار الوحدة العربية تدخل ليبيا وتنتشر فيها إثر

هزيمة إيطاليا سنة 1943م وعودة عدد كبير من المهاجرين الليبيين من أقطار المشرق العربي حاملين معهم الأفكار والتطلعات الاستقلالية.

ولقد كانت أفكار الوحدة العربية تحظى بشعبية عظيمة لا سيما بين طبقات الشباب المثقف، فكان لجيلنا مواقف حماسية وتطلعات «رومانسية» من تلك الغاية النبيلة، أعني بها الوحدة العربية المقدسة، وأعترف أنني كنت من أشد المتحمسين «رومانسياً» لتلك الأفكار. لقد كنا نتحدث عن الوحدة العربية كما لو كانت حقيقة قائمة لا تحتاج إلا لاعترافنا بها، وكنا نحث الكبار منا ونحرّضهم على الانضمام لفكرة «الوحدة العربية» ظناً منا أن في الوحدة العربية من الخليج إلى المحيط العلاج السحري لمشاكل الأمة العربية.

ولنعود إلى المشرق العربي، المرجل الذي كانت تتفاعل فيه أفكار الوحدة العربية. في يوليو 1952م قام انقلاب عسكري في مصر بقيادة جمال عبد الناصر، وسرعان ما اتخذ الانقلاب صبغة «الثورة» واستحدث لتلك «الثورة» عدداً من المبادئ والأهداف كان من أهمها أن الدعوة لإقامة وحدة عربية شاملة، اكتسبت ديناميكية قوية، ونشاطاً شعبياً بارزاً فأسست الثورة المصرية تنظيما سياسيا كان شعاره «حرية، اشتراكية، وحدة».

وفي جميع هذه التطورات العربية فإن جوهر الفكر القومي هو أن العرب يمثلون أمة واحدة من حقهم أن يندمجوا في دولة واحدة من الخليج إلى المحيط. أما الحدود بين الدول العربية فما هي إلا بقايا من آثار الاستعمار يجب إلغاؤها أو تجاهلها على أقل الفروض هكذا بكل بساطة! لذلك فلا عجب أن قامت خلافات كثيرة داخل الفكر العربي حول شكل الدولة العربية الموحدة. نادى البعض بوحدة اندماجية، ونادى آخرون بدولة عربية اتحادية (فيدرالية) وقال البعض إن توحيد الأمة العربية يجب أن يتم بالتطور الديمقراطي التدريجي أي بالحوار والإقناع في جو من الأخوّة والتفاهم. بينما بشر آخرون بأن الوحدة العربية لا تتم إلا بعمل ثوري قوي ولو كان دمويا على غرار ما حدث في توحيد الدولة الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر على يد السياسي البروسي الداهية الشهير «بسمارك» حيث قامت الدولة البروسية بدور الموحد الفعال «للأمة الألمانية»، أو على غرار الدور الفعال الذي قام به الثائر «غاريبالدي» في توحيد الدولة الإيطالية في القرن التاسع عشر بل بشر معظمهم بأن على مصر الثورة بقيادة عبد الناصر يقع عبء إقامة الدولة «الموحدة» أو «دور بروسيا العرب».

حصيلة العمل القومي خلال الثلاثين سنة الماضية:

إذا انتقلنا في استعراضنا هذا إلى واقع الحياة العربية وراجعنا بصراحة وأمانة حصيلة العمل القومي خلال الثلاثين سنة الماضية فلا بد لنا أن نسجل أن الدعوة إلى الوحدة لم تؤت ثمارها ولم يتحقق عمل وحدوي واحد بين الدول العربية، بل لا بد لنا أن نسجل أن الوسائل التي اتبعتها الحكومات العربية في معالجة أمل إقامة الوحدة العربية كانت وسائل خالية من الإعداد الرزين بعيدة عن أي مساهمة شعبية ولا تستند على أي أسس واقعية كالسوق العربية المشتركة أو التنسيق الإقتصادي بل تمت أغلب تلك المحاولات بسرعة فائقة تلبية لرغبة أو نزوة، فجاءت النتائج بعيدة عن الجدية قليلة المصداقية مما أفقد الوحدة العربية تلك الهالة القدسية وذلك الرنين القومي المحبب للنفوس.

بل إن كثيرا من القادة العرب تعاملوا مع فكرة الوحدة العربية كما لو كانت حقيقة واقعة وأن هناك أمة عربية واحدة بين الخليج والمحيط، وأن الحدود ما هي إلا حدود اصطناعية تزول بمجرد أن يعلنوا أمام الجماهير المتحمسة عن قيام الوحدة العربية. وبناء على هذا التفكير السطحي المستهتر بالحقائق فقد رأينا بعضا من هؤلاء القادة يعطي لنفسه سلطات تتعدى حدود أوطانهم، ويقوم بتدمير بوابات الحدود أمام أجهزة الإعلام في حركات استعراضية غير جادة.

لنستعرض هنا بعضا من هذه المحاولات الوحدوية التي أغلبها من ذلك النوع الذي أبرمه القادة في اجتماعات سريعة مغلقة على مستوى القادة دون إعداد أو تروي أو مشاركة شعبية صحيحة.

1) الوحدة المصرية - السورية:

استمرت من فبراير 1958م إلى سبتمبر 1961م دامت طالما دام الوفاق بين عسكر البلدين فلما دب سوء التفاهم بينهم انهارت الوحدة العربية بانقلاب عسكري سوري.

2) الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن (مارس 1958م):

الذي أقيم بسرعة فائقة كرد فعل للوحدة المصرية - السورية، ولكن الاتحاد الهاشمي كان قصير العمر فقد قضى نحبه بعد ثلاثة أشهر على يد انقلاب عبد الكريم قاسم في يوليو 1958م.

3) مفاوضات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق سنة 1963م.

4) إتحاد الجمهوريات العربية (مصر وسوريا وليبيا) سنة 1971م الذي انهار بسبب الخلاف المصري الليبي.

5) اتفاقية الوحدة بين تونس وليبيا الموقعة بين الرئيس بورقيبة والقذافي في جزيرة جربة في فبراير 1974م.

وهذه الاتفاقية جديرة ببعض التفاصيل ذلك أن الرئيسان اجتمعا في جربة ويبدو أنهما أصيبا بحمى الوحدة وزادت درجة حماسهما فأسرعا إلى كتابة اتفاقية وحدة اندماجية بين بلديهما على ورق من مطبوعات الفندق، غير أن حمّى الوحدة بردت عند الرئيس بورقيبة بعد يوم واحد من التوقيع فانسحب من الاتفاقية وشب خلاف حاد بين الزعيمين كان مدعاة لكثير من التعليقات الساخرة في المحافل الدولية.

6) اتفاقية وحدة ثنائية بين الجزائر وليبيا سنة 1975م مجهولة المصير!.

7) اتفاقية وحدة ثنائية بين المغرب وليبيا تم توقيعها في «وجدة» سنة 1984م وتبخرت بعد زيارة رئيس وزراء إسرائيل للمغرب.

8) اتفاقية وحدة بين ليبيا والسودان سنة 1990م مجهولة المصير.

9) الوحدة المغاربية بين دول المغرب العربي الخمس سنة 1989م ولا تزال قائمة ولو أنها تعاني وهناً وإهمالا.

10) الاتحاد العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن سنة 1989م وقد انفجر هذا الاتحاد وتناثرت أشلاؤه على إثر اجتياح العراق لجارته العربية المسلمة دولة الكويت وما نتج عن ذلك من حرب وهوّة سحيقة بين الدول العربية.

11) مجلس تعاون دول الخليج الموقع سنة 1981م بين دول الخليج الست، وهو يعد التشكيل التكاملي العربي الوحيد الذي أقيم على قواعد واقعية ودعائم عملية وبناء على معطيات فضفاضة تترك لكل دولة حرية كبيرة وتنسق تنسيقا متئدا بين الدول الست بداية من الأمور الاقتصادية وتدرجا إلى شؤون الأمن والمواصلات.. الخ، وكان يعتبر مثالا معقولا لتجمع عربي متجانس. ولكن تداعيات احتلال العراق للكويت وما أعقب ذلك من تطورات خطيرة أدت إلى احتلال أمريكا وبريطانيا للعراق، وما أدى إليه ذلك من شروخ وتصدعات على الصعيد العربي، كل ذلك ألقى بضلال كئيبة على ذلك المجلس وعلى العلاقات بين الدول العربية عموماً.

لا أود أن أتحدث هنا عن الإنقسامات التي مزقت العرب خلال ربع القرن

الماضي فهي من الكثرة والحساسية بحيث يسبب استعراضها نوعا من تثبيط الهمم وتقليص الآمال في تنقية الأجواء العربية من الشوائب والحساسيات.

ولا شك أن تنقية الأجواء العربية يعتبر شرطا أساسيا قبل أي خطوة في أي عمل عربي مشترك... إن معضلتنا الكبرى نحن العرب هي أننا نتفكك ونتشرذم في عالم يتجه بسرعة فائقة نحو الوحدات الكبرى والتكتلات العملاقة.

أليس من سخريات التاريخ أن نفشل - نحن العرب - في إقامة مؤسسات تعاوننا بالرغم من الوشائج والروابط القوية التي تربطنا، بينما تنجح أوروبا ذات الأديان والقوميات المختلفة واللغات المتعددة في ذلك وبالرغم من تاريخ صراع رهيب بين دول أوروبا هذه على مدى قرون عديدة!.

المبادئ الواجب مراعاتها عند التفكير في إقامة نظام تكامل عربي:

لا بد لنا من عملية صريحة لإعادة تقويم الفكر القومي التقليدي على ضوء الحقائق المستجدة والمعاصرة، ولا بد لنا من محاولات جادّة مخلصة لإيجاد مفهوم متطور للقومية العربية يتناسب مع الحقائق الجديدة. وفي هذا الاتجاه فإني أورد التحليل الآتي أعرض فيه المبادئ والحقائق الصريحة، ثم أختمه بعرض أفكار جديدة قديمة عملية لإقامة صرح جديد لتكامل عربي راعيت في تصميمه مراعاة الحقائق المعاصرة تماما كما يراعي المهندس في تصميمه الظروف والبيئة التي يقيم فيها بناءه.

الحقائق التي يجدر بنا مراعاتها في تفكيرنا القومي الجديد:

1) الواقع المر هو أن الحدود السياسية بين الدول العربية قد تكرست ونمت حولها جيوش ومؤسسات بيروقراطية ومصالح وأحزاب وتبلورت مشاعر وولاءات وتصدّت للقوى الجاذبة نحو الوحدة قوى أخرى منفرة أو بالتعبير العلمي الهندسي «طاردة» من الوحدة وبعبارة موجزة انتصر منطق الدولة على منطق الأمة. ولذلك فإن الحديث عن وحدة عربية اندماجية حديث يسبح على سخاء وافر من التفاؤل ويخالطه مقدار كبير من أحلام اليقظة!!.

2) أن نقبل - نحن العرب - أن مفهوم «الأمة العربية» هو مفهوم لم يتحقق بعد وسنبدأ من الآن بالسير في الطريق المؤدي إلى تحقيقه.

3) أن نقبل - نحن العرب - أن أسطورة «القائد الملهم» الذي يفرض الوحدة أو

الماضي فهي من الكثرة والحساسية بحيث يسبب استعراضها نوعا من تثبيط الهمم وتقليص الآمال في تنقية الأجواء العربية من الشوائب والحساسيات.

ولا شك أن تنقية الأجواء العربية يعتبر شرطا أساسيا قبل أي خطوة في أي عمل عربي مشترك... إن معضلتنا الكبرى نحن العرب هي أننا نتفكك ونتشرذم في عالم يتجه بسرعة فائقة نحو الوحدات الكبرى والتكتلات العملاقة.

أليس من سخريات التاريخ أن نفشل - نحن العرب - في إقامة مؤسسات تعاوننا بالرغم من الوشائج والروابط القوية التي تربطنا، بينما تنجح أوروبا ذات الأديان والقوميات المختلفة واللغات المتعددة في ذلك وبالرغم من تاريخ صراع رهيب بين دول أوروبا هذه على مدى قرون عديدة!.

المبادئ الواجب مراعاتها عند التفكير في إقامة نظام تكامل عربي:

لا بد لنا من عملية صريحة لإعادة تقويم الفكر القومي التقليدي على ضوء الحقائق المستجدة والمعاصرة، ولا بد لنا من محاولات جادة مخلصة لإيجاد مفهوم متطور للقومية العربية يتناسب مع الحقائق الجديدة. وفي هذا الاتجاه فإنني أورد التحليل الآتي أعرض فيه المبادئ والحقائق الصريحة، ثم أختمه بعرض أفكار جديدة قديمة عملية لإقامة صرح جديد لتكامل عربي راعيت في تصميمه مراعاة الحقائق المعاصرة تماما كما يراعي المهندس في تصميمه الظروف والبيئة التي يقيم فيها بناءه.

الحقائق التي يجدر بنا مراعاتها في تفكيرنا القومي الجديد:

1) الواقع المر هو أن الحدود السياسية بين الدول العربية قد تكرست ونمت حولها جيوش ومؤسسات بيروقراطية ومصالح وأحزاب وتبلورت مشاعر وولاءات وتصدّت للقوى الجاذبة نحو الوحدة قوى أخرى منفرة أو بالتعبير العلمي الهندسي «طاردة» من الوحدة وبعبارة موجزة انتصر منطق الدولة على منطق الأمة. ولذلك فإن الحديث عن وحدة عربية اندماجية حديث يسبح على سخاء وافر من التفاؤل ويخالطه مقدار كبير من أحلام اليقظة!!.

2) أن نقبل - نحن العرب - أن مفهوم «الأمة العربية» هو مفهوم لم يتحقق بعد وسنبدأ من الآن بالسير في الطريق المؤدي إلى تحقيقه.

3) أن نقبل - نحن العرب - أن أسطورة «القائد الملهم» الذي يفرض الوحدة أو

التضامن العربي فرضا هي أسطورة دفنت مع ما دُفن من ضحايا الاجتياح العراقي لدولة الكويت، الذي تبعه مؤخرا الإجتياح الأمريكي للعراق واحتلاله لمدة لا يعلم إلا الله مداها، وأن نقبل حصانة الحدود الحالية للدول العربية واحترام السيادة لكل دولة عربية على أراضيها.

4) أن علاقة التكامل أو التضامن بين الدول العربية هي تلك العلاقة التي تقررها الدول العربية فيما بينها بالتوافق والتدرج المتزن في الظروف الزمنية التي تلائم كل من الدول العربية.

وفي هذا المجال فإن ممارسة الشعوب العربية حقوقها في الحرية ومشاركتها مشاركة فعلية في التخطيط السياسي العربي هو ضرورة أساسية.

يجب أن ننتقل بقضية التكامل العربي أو الوحدة العربية «بشكلها الجديد» من الرومانسية إلى الواقعية بحيث يصبح ما نتفق عليه تعبيرا عن حاجات الشعوب وليس عن أمزجة الحكام.

5) ضرورة إيجاد ثقافة سياسية مشتركة ومعايير موحدة نحتكم إليها للتمييز بين الخطأ والصواب.

6) ضرورة أن نعطي أهمية قصوى للنواحي المادية في أي تشكيل لنظام عربي وأعني بالنواحي المادية: الإقتصاد، التجارة، المواصلات، قضايا المياه، شبكات الهاتف، شبكات الكهرباء. . . .الخ

وربط كل هذه الشبكات لتسهيل التنقل والاتصال والتنفيذ الجدي لاتفاقية السوق العربية المشتركة.

ومن المفارقات المؤلمة أن الدول العربية وقّعت على اتفاقية سوقها المشتركة قبل أن توقع أوروبا الغربية على اتفاقية روما الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة بعدة سنوات، ومع ذلك فإن الاتفاقية العربية بقيت حبرا على ورق بينما توحدت أوروبا في كتلة اقتصادية هي إحدى الكتل الاقتصادية الثلاث في العالم!.

7) هناك شرطان أساسيان قبل البدء من جديد في أي عمل لجمع شتات الأمة العربية في تنظيم سياسي:

1- أن نصفي التركة الثقيلة ونمحو آثار المحنة الكريهة التي حلت بالأمة العربية نتيجة الفتنة الكبرى التي أشعلها أحد القادة «الملهمين» صدام حسين باجتياحه الآثم لجيرانه العرب المسلمين وتداعيات الفتنة بكارثة

أخرى هي اجتياح الأمريكان للعراق واحتلاله وتدمير منشآته وآثاره وبنيته التحتية.

2- أن نكبح جماح مشاعر الغضب والكراهية ورغبات التشفي والانتقام التي لا تزال تسيطر على كثير من العرب شعوبا وحكاما، خصوصا أولئك الذين أصابهم خنجر الغدر وطعنوا معنويا في أحلامهم القومية وتبخرت من نفوسهم آمالهم في الأخوة العربية التضامن الإسلامي، ونزلت بهم من الخسائر المادية ما لا يحصى ولا يعد دمارا وتخريبا متعمدا.

***

على أن عرضي الصريح لنقاط ضعفنا هذه لا يجعلني أتردد في عرض أفكاري لإقامة تنظيم جديد للتكامل العربي وذلك في ضوء المعطيات التي استجدت في منطقتنا العربية خلال العقد الأخير، لأن العمل لإقامة كتلة عربية تضم أمة العرب بطريقة يرتضونها في حرية وتفاهم لهو الأمل العزيز على قلب كل عربي قومي ولذلك فإن إيماني كبير بأن العرب سيتغلبون على ضعفهم وينهضون من كبوتهم، ويعاودون السعي الحثيث لاستعادة أمجادهم، إن هذا هو إيماني بل هو إيمان كل عربي، ولا شك عندي أننا - بعون الله - لمنتصرون.

تصوري لإقامة تنظيم جديد للتكامل العربي:

قبل الحديث عن هذا التصور لا بد من إجراء مسح سريع للوضع العربي الحالي وما يعاني منه من أزمات طاحنة.

لقد مرت الأمة العربية في السنين الأخيرة بزلزالين مدمرين كانت لهما نتائج كارثية ستظل الأمة العربية تعاني من تداعياتهما لسنوات طويلة قادمة.

الزلزال الأول:

كان احتلال العراق لدولة الكويت عام 1991م ذلك الاحتلال الذي شق الصف العربي فانقسمت الدول العربية بين أقلية مؤيدة للاحتلال وأغلبية معارضة، وقامت حرب تحرير الكويت ووقف فيها الجندي العربي يقاتل الجندي العربي، وسقطت الكثير من الثوابت، وانتهكت جميع الخطوط الحمراء التي لم تكن تتصور أن تتقاتل الجيوش العربية فيما بينها، وهي التي ما أعدت إلا لتكون حامي حمى الأمة والمدافع عن معتقداتها ومقدساتها وحقوقها المغتصبة.

الزلزال الثاني:

احتلال أمريكا للعراق سنة 2003م وبصرف النظر عن المبررات التي قدمتها الولايات المتحدة لتبرير هذا الاحتلال الذي حدث خروجا عن الشرعية الدولية، فقد تضاربت مواقف الدول العربية تجاه الحرب التي شنتها أمريكا ضد العراق، بين مشارك ومؤيد وصامت ومعارض على استحياء وفي وجل، بينما وقفت الشعوب العربية بأغلبية ساحقة ضد ذلك العدوان، الأمر الذي أحدث شرخا هائلا بين الحكومات العربية وشعوبها، وحدثت ردود أفعال كثيرة، وصب البعض جام غضبهم على النظام العربي وعلى جامعة الدول العربية، وتطرف البعض إلى حد المطالبة بإلغاء الجامعة العربية لأنها «فشلت في احتواء الأزمات العربية» وهاجمها البعض لأنها فشلت في الحيلولة دون وقوع الحرب، وهاجمها البعض لأنها حاولت منع الحرب، وانصبت اللعنات على الأمين العام للجامعة فوصفه البعض بأنه «مجرد موظف إداري، وأنه تجاوز حدود وظيفته» حينما حاول بذل مساع لمنع الحرب بينما لامه البعض بأنه لم يبذل الجهد الكافي لمنع الحرب، وطالب البعض بإقامة نظام جديد للأمن العربي، وقامت قيامة الشعوب ضد الأنظمة العربية، واختلط الحابل بالنابل، ولا زالت الأمور في المنطقة لم تهدأ بعد، ولا ينتظر لها أن تهدأ قريبا.

والحقيقة أن المشلكة ليست في فكرة وجود الجامعة العربية وإنما المشكلة في ميثاق الجامعة العربية، فالجامعة العربية نشأت في ظروف تاريخية معينة تحدثنا عنها بتوسع في كتابنا «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي»، ووضع لها ميثاق فضفاض يسلبها من أي قدرة أو قوة لوضع القرارات التي تتخذ موضع التنفيذ والالتزام، وإذا كنا نعيب على ميثاق مجلس الأمن الدولي لأنه أعطى حق النقض لخمس من الدول الكبرى، فإن ميثاق جامعة الدول العربية احتوى على عيب أكبر حينما أعطى حق النقض لجميع الدول العربية عندما نص على أن القرارات تتخذ بإجماع الدول الأعضاء بحيث أصبحت أية دولة عضو تستطيع شل جميع قرارات الجامعة إذا لم تصادف هوى لدى حكامها.

إن فشل جامعة الدول العربية في التعامل مع قضايا الأمة العربية المزمنة والحديثة، هو في الواقع يمثل فشل الأنظمة العربية على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان في تعديل وتفعيل ميثاق الجامعة العربية الذي كان يعاني أصلا من الوهن والهزال الشديد منذ صدوره.

وأقدم فيما يلي - بكل تواضع- بعض الأفكار علها تساهم في عمليات ترميم الوضع العربي الذي لا يخالجني شك في أن العديد من أبناء الأمة الغيارى عاكفين على وضع تصورات عملية بشأنها:

1) إنني أعتقد أن الدعوة لإلغاء الجامعة العربية دون إيجاد البديل المناسب هي دعوة تعبر عن حالة من الغضب والإحباط ولكنها لا تستند إلى مصلحة أو منطق سليم، فمن صالح العرب أن يكون لهم كيان أو هيئة أو مؤسسة تجمعهم وتعبر عنهم وتدافع عن حقوقهم.

2) كما أن إبقاء جامعة الدول العربية بوضعها الكسيح الحالي هو أيضا أمر لا يقره منطق ولا عقل. ولذلك فإنه لا بد من إيجاد كيان أو تنظيم بديل تتوافر له الفعالية والقدرة على التعامل بإيجابية مع قضايا الأمة المصيرية.

إن جامعة الدول العربية بوضعها الحالي هي أقرب إلى النادي الاقتصادي الثقافي الاجتماعي منها إلى التنظيم السياسي الفاعل، حيث يجتمع القادة العرب ويتبادلون الحديث في قضايا الأمة وهمومها بحرص شديد على عدم الصراحة والمواجهة التي قد تغضب البعض، ثم ينفضون بعد أن يصدروا بيانات فضفاضة مكررة لا لون لها ولا طعم تأخذ بخواطر الدول وتراعي حساسياتها وتجد لها قبولا من الجميع بالرغم من اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، ولكنها لا تحسم قضية ولا تعالج مشكلة، ولا ترضي طموح الأمة العربية، وأصبحت محل تندر الشارع العربي وضحكه، ولكنه ضحك كالبكاء، وشر البلية ما يضحك.

إنني أرى أن هناك عدداً من الآفات تعصف بكيان جامعة الدول العربية وتكاد تقضي عليه قضاءً مبرماً:

1) ميثاق هزيل ضعيف غاية في الضعف.

2) مجموعة من الدول تغلّبت مصالحها الإقليمية الآنية على المصلحة العامة للأمة العربية.

3) دول تعلي من شأن سيادتها الذاتية ولا ترغب في أن تتنازل عن جزء منها لصالح الأمة العربية (بمعنى أدق لصالح الكيان الجديد المطلوب للجامعة العربية).

4) طريقة اختيار الأمين العام للجامعة العربية.

5) وضع ميزانية عامة تكفل للجامعة استقلالا وقدرة على تنفيذ مهامها. وإنني أعتقد أن العلاج الناجح والفعال لإنقاذ النظام العربي لا بد أن يبدأ بالتعامل مع هذه

الآفات والقضاء عليها أو على الأقل إصلاح ما يمكن إصلاحه منها، وأقترح الخطوات التالية:

تشكيل لجنة أو لجان متخصصة تكون مهمتها وضع ميثاق جديد ينظم العمل العربي المشترك، وأشدد على ضرورة وضع ميثاق جديد وليس مجرد تعديل أو إدخال بعض التحسينات على الميثاق الحالي، فهذا الميثاق وضع في ظل ظروف واعتبارات تختلف كليا عن الظروف والاعتبارات والمعطيات الحالية، وقد أدى ذلك الميثاق دوره وانتهى مفعوله منذ زمن، ويجب أن تصدر في شأنه شهادة وفاة ويوارى التراب:

أولا: ومن أوائل ما يجب أن ينص عليه الميثاق الجديد أن القرارات تؤخذ بقاعدة الأغلبية نسبية كانت و بسيطة وليس بقاعدة الإجماع.

ثانيا: أن ينص الميثاق على قاعدة الإلزام بحيث لا يتوقف تنفيذ القرارات على رغبة الدول وأهوائها ومصالحها الذاتية وإنما يكون في الميثاق من النصوص والإجراءات وحتى العقوبات ما يكفل التزام جميع الدول بالقرارات والتوصيات التي تتخذها الأغلبية، وليكن لنا عبرة في ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص الفصل السابع منه على استخدام جميع الوسائل لإرغام الدول على تنفيذ القرارات الدولية خاصة ذات الأهمية والخطورة البالغة، إن ترك تنفيذ قرارات الجامعة - العربية خاصة المصيرية منها - لأهواء الدول ونزوات الحكام هو بداية التفسخ والانهيار للنظام العربي المأمول.

ثالثا: أن يُنَص في الميثاق الجديد أن اعتبارات الأمن القومي العربي لها الأولوية والأفضلية على أي اعتبارات أخرى محلية أو إقليمية، وأن سيادة الدول الأعضاء على أراضيها وأجوائها ومياهها هي محل رعاية واحترام بشرط ألا يعيق ذلك أو يلحق ضررا بالأمن القومي للأمة العربية وأنه إذا حدث - لأي سبب من الأسباب - تعارض بين المصلحتين العربية والإقليمية، فإن المصلحة العربية القومية هي الأولى بالإعتبار.

رابعا: آلية اختيار الأمين العام للجامعة وصلاحياته يجب أن يدخل عليها تغيير جذري.

إن منصب الأمين العام حسب النظام المعمول به حاليا محجوز لدولة المقر، ويتم ترشيحه من قبل رئاسة دولة المقر.

إن هذا المنصب الحساس والخطير يجب أن يكون مفتوحا للكفاءات من جميع الدول العربية بصرف النظر عن جنسية دولة المقر، وأن يكون الترشيح لشغل هذا المنصب حق لجميع الدول على قدم المساواة وبدون استثناء، وأن توضع معايير دقيقة

وصارمة تضمن الا يصل إلى هذا المنصب إلا من هو أهل له من أصحاب الخبرة والكفاءة والمؤهل والتاريخ السياسي والمواقف القومية، والنزاهة والأمانة والصدق والإخلاص والحزم. . . إلى غير ذلك من الصفات التي تجعله قادرا على القيام بأعباء المنصب والتعامل مع جميع الدول العربية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها.

خامسا: أن تعطي للأمين العام من الصلاحيات ما يمكنه فعلا من تطوير العمل العربي الجماعي، ووضع قرارات وتوصيات الجامعة موضع التنفيذ، وأن يعامل بالاحترام اللائق بمن يشغل مثل هذا المنصب السياسي الخطير.

سادسا: وضع نظام مالي جيد يكفل للجامعة استقلالية عن الدول الأعضاء، وتوفير ميزانية كافية تكفل للجامعة القدرة على تنفيذ برامج طموحة لتفعيل العمل العربي الجماعي، وتمثيل الجامعة تمثيلا مشرفا في المؤتمرات والملتقيات الدولية، وإيجاد الآلية التي تلزم الدول الأعضاء بتسديد حصصها في الميزانية في المواعيد المحددة حتى لا يرتبك عمل الجامعة.

إن هذه بعض الأفكار العامة لتحسين أداء الجامعة العربية، ولا شك أن تشكيل لجان متخصصة سوف يسلط الضوء على الكثير من السلبيات التي يجب تلافيها لكي نطور العمل العربي الجماعي ونخرج بتنظيم قوي وفعال يفرض احترامه على الجميع، سواء في المنطقة العربية أو على مستوى العالم أجمع.

خاتمة:

إنني بهذا الطرح الذي أدعو فيه إلى تقوية جامعة الدول العربية وتفعيل دورها على ساحة العمل العربي المشترك، يراودني الأمل في أن يكون وجود جامعة عربية قوية وفعالة خطوة رائدة على طريق إقامة اتحاد عربي يضم جميع الدول العربية، يكون تجمعا قوميا قويا يدافع عن حقوق الأمة العربية في مواجهة تكتلات دولية قوية.

إن إيماني بأهمية الوحدة العربية لا زال قويا كما كان في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، بل إن إيماني بوجود تنظيم عربي قوي قد ازداد في هذه الفترة من بدايات القرن الحالي، فالزمن زمن التكتلات الكبيرة، ولم يعد هناك مكان للكيانات الصغيرة في عصر العمالقة.

ومع ذلك فإنني أرى أنه لا يجب استعجال الشعوب العربية ودفعها نحو الوحدة

العربية، فهذه الشعوب تعاني من مرارة وخيبات أمل نتيجة التجارب الوحدوية الفاشلة التي خاضها الحكام العرب بمعزل كامل عن شعوبهم ولم يكن دافعهم إليها الإخلاص لفكرة الوحدة أو الإيمان الحقيقي بها، وإنما استغلالها لتحقيق أطماع شخصية والمتاجرة بالشعارات الوحدوية بدون إجراء الدراسات اللازمة والخطوات التمهيدية التي تمكن للوحدة وتضمن نجاحها واستمرارها وقوتها.

إن الارتجالية والرعونة والسطحية التي تعامل بها بعض الحكام العرب ساهم في مسخ فكرة الوحدة في أذهان الشعوب العربية حيث لم يدرك أولئك الحكام أن الوحدة لا تقوم بقرارات فوقية، ولكنها يجب، حتى تكتب لها الحياة، أن تنبثق عن إرادة شعبية حرة، والإرادة الشعبية الحرة تقوم حينما تحصل الشعوب على حقوقها السياسية وتتحقق طموحاتها في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والعيش بكرامة وعزة في الأوطان.

إن الوحدة الفكرية والعقائدية بين أبناء الأمة العربية تكاد تكون متطابقة بدليل الموقف الموحد الذي وقفته الأمة العربية من قضية فلسطين وضد الاجتياح والاحتلال الغربي للعراق الشقيق. إن ما يجمع الشعوب العربية ويوحّد بينها أكبر وأعظم بكثير من بعض العوامل الإقليمية التي تفرق بينها، ومع ذلك فإنني بحكمة الشيوخ وبخبرة السنين الطوال أرى أن قيام الوحدة العربية لم يعد بالسهولة التي ربما كان عليها خلال منتصف القرن الماضي، فقد قامت دول إقليمية وحدود ومصالح محلية عبر السنين لا يمكن القفز فوقها أو تجاهلها، وربما يكون الحل الأمثل هو العمل على تكوين اتحاد عربي قوي يوحّد العرب ويجمع بينهم ويحقق مصالحهم القومية وفي الوقت نفسه لا يصطدم مع المصالح والحقوق الإقليمية لكل دولة على حدة.

* * *

الفصل الرابع

تجديد الدين ووحدة الأمة الإسلامية

يقول الإمام مالك رضي الله عنه «لا يصلح آخر هذه الأمة إلاّ بما صلح به أولها».

أنظر إلى حال الأمة الإسلامية - وليبيا جزء لا يتجزأ منها - فيملأني الأسى والألم على ما وصل إليه حالها من انحدار واضمحلال وهوان على الناس. فقد تحولت الأمة العزيزة الكريمة الأبية القوية التي كانت تتسيّد العالم ويدين لها الجميع بالسمع والطاعة إلى أمة لا يعبأ بها أحد في العالمين واحتلت ذيل القائمة في كل شيء حتى أصبح يضرب بتخلفها المثل ولا يقام لها وزن ولا اعتبار.

وبالرغم من الأسى والألم فإن اليأس لم يتسرب أبداً إلى قلبي، وأعلم علم اليقين - ومهما طال الزمن - أن هذه الأمة ستعود قوية كما كانت، وأبية كما كانت وعزيزة منيعة كما كانت، فذلك ما أخبرنا به القرآن الكريم، وتلك بشارة محمد صلى الله عليه وسلم حين قال: «مثل أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أو آخره».

وقال أيضا «ليبلغن هذا الأمر (أي الدين) ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر، إلا أدخله هذا الدين بعز عزيز أو بذل ذليل، عزا يعز الله به الإسلام، وذلا يذل به الكفر».

فعزة الإسلام ونصر المسلمين آتية لا ريب فيها، وذلك وعد غير مكذوب ولكن الله سبحانه وتعالى جعل لكل شيء سببا، فعلى الأمة أن تأخذ بأسباب النصر والتمكين والله لن يخلفها وعده.

يقول سيدنا عمر بن الخطاب «إن هذه الأمة عزيزة بالإسلام، وكلما نشدت العزة في غير الإسلام أذلها الله» ولذلك فإنني أعود إلى الكلمات البليغة الحكيمة التي قالها الإمام مالك: «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها» وما صلح به أول الأمة

هو الإسلام في نبعه الصافي القائم على القرآن الكريم والسنة الشريفة، ولذلك فإنني أعتقد أن بداية العلاج لوضع الأمة الإسلامية على الطريق السليم هو تنقية الدين الإسلامي من الغبش والشوائب التي أُلحقت به ونسبت إلى الدين والدين منها براء.

إن فضل الله على الناس أنه جعل الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، وأنها صالحة للتطبيق الآن كما كانت صالحة للتطبيق منذ أكثر من أربعة عشر قرنا من الزمان، وستظل صالحة للتطبيق إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

لقد حصرت الشريعة الإسلامية المسائل التي لا يجوز عليها التغيير أو التبديل على مر الزمان في عدد من القضايا الكلية المنصوص عليها في آيات محكمات اعتبرها القرآن أم الكتاب، ثم تركت ما عداها من قضايا جزئية غير محدودة خاضعة للاجتهاد القابل للمرونة والتكيف مع الواقع بحسب المكان والزمان بشرط عدم الخروج على أصول العقيدة الثابتة بنصوص قطعية.

لقد جمع الله سبحانه وتعالى الأمة الإسلامية على كلمة التوحيد وعلى الكتاب والسنة، ثم فرقتهم الأهواء والأطماع والتعصب الأعمى للمذاهب والطوائف، وقد آن الأوان أن تعود الأمة إلى نبعها الصافي وإلى التوحّد والتكاتف لتكون كالجسد الواحد الذي إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

إن وحدة الأمة الإسلامية ظل حلما يراودني على مدى عشرات السنين، وأنا لا أقصد هنا وحدة الأنظمة السياسية، فهذا ربما يكون حلما بعيد المنال على الأقل في المدى المنظور، ولكنني أقصد هنا وحدة المرجعية الدينية التي تعتمد على الوحي متمثلا في الكتاب والسنة وفهمهما فهما ميسرا موحدا تلتزم به الأمة في مشارق المعمورة ومغاربها.

وتحضرني هنا واقعة وردت في كتب الفقه الإسلامي أن الخليفة أبو جعفر المنصور - وهو من هو علما وفقها - بعد أن لاحظ اختلاف المسلمين وتنازعهم حول أحكام الشريعة وتطبيقاتها طلب من الإمام مالك رضي الله عنه أن يكتب للناس كتابا يتجنب فيه رخص ابن عباس، وشدائد ابن عمر، فكتب الإمام مالك كتابه «الموطأ»، وأراد أبو جعفر المنصور أن يجعل منه القانون الرسمي للدولة الإسلامية ويحمل المسلمين كافة على الإلتزام بما ورد فيه توحيدا للأمة وللقضاء على الخلافات المذهبية بينها. ولكن الإمام مالك قال له «لا تفعل يا أمير المؤمنين، فإن أصحاب رسول الله

تفرقوا في الأمصار، وعند كل قوم علم، فإن حملتهم على رأي واحد تكون فتنة» فعدل الخليفة عن رأيه اقتناعا برأي الإمام مالك.

إن الحجة البليغة والحكيمة التي أقنع بها الإمام مالك الخليفة المنصور لم تعد قائمة الآن، وربما يكون من الحكمة في هذا الزمان العودة إلى الأخذ برأي الخليفة الفقيه أبو جعفر المنصور ومحاولة جمع الأمة على رأي فقهي موحد يراعي ظروف الأمة ومقتضيات العصر وضرورات الواقع واختلاف الزمان والمكان.

إنني أتطلع إلى اليوم الذي تتشكل فيه لجان من علماء الأمة الإسلامية في شتى التخصصات الدينية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية تكون مهمتها مراجعة موروثاتنا الفقهية وتنقيتها مما علق بها من بدع وشوائب وخرافات وعادات وتقاليد، وتمحيص الآراء الفقهية والمذاهب واختيار الأصلح منها والأنفع للأمة في حاضرها ومستقبلها.

أيضا أن تفتح هذه اللجان المتخصصة باب الاجتهاد من جديد بشروطه وضوابطه الشرعية لمعالجة ما استجد من أمور وقضايا وتوضيح رأي الشرع فيها بما يزيل اللبس والاختلاف وبما يرفع الحرج عن المسلمين ويقدم لهم الحلول التي تيسر عليهم أمورهم الحياتية في حدود الكتاب والسنة.

وأتمنى على هذه اللجان - إذا قدر لها أن تقوم - أن تضع للمسلمين موسوعة فقهية ميسرة، سهلة الفهم، سهلة التطبيق، يلتزم بها المسلمون على مختلف مشاربهم ومذاهبهم، وتكون قابلة للمراجعة والتدقيق والإضافة بصفة مستمرة، وتكون هذه الموسوعة الفقهية خطوة البداية على طريق توحيد الأمة الإسلامية تحت فهم موحد للشريعة الإسلامية، وأتمنى على هذه اللجان أن تجعل رائدها في الاجتهاد التيسير وليس التعسير، والتبشير وليس التنفير، وأن تكثر من رخص ابن عباس، وأن تقلل من شدائد ابن عمر، وأن يكون قدوتها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ما خيّر بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما، والذي قال «هلك المتنطعون»، والذي قال «إياكم والغلو في الدين فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين»، وما ذلك كله إلا تطبيقا لقوله تعالى: «وما جعل عليكم في الدين من حرج..» وقوله تعالى: «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر».

إن ما يدعوني إلى القول بهذا أن المسلمين يعيشون في حرج ومشقة حتى أصبح القابض منهم على دينه كالقابض على الجمر - كما قال الرسول الكريم - ومما يزيد المسلمين حرجا على حرج، ارتفاع أصوات على الساحة الإسلامية لتنظيمات تدعو إلى

التشدد والتطرف ولا تكتفي بالتمسك بشدائد ابن عمر رضي الله عنه بل وتضيف إليها شدائد من صنعها ما أنزل الله بها من سلطان منتهكة بذلك أوامر الله سبحانه وتعالى، مخالفة بذلك هدي الرسول الكريم في التيسير والتبشير ورفع الحرج وذم التنطع والمتنطعين، والحث على استعمال الرخص الشرعية حيث قال صلى الله عليه وسلم: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزائمه».

لقد آن الأوان أن نعيد تقديم الدين الإسلامي إلى المسلمين وغير المسلمين في صورته النقية الصافية السمحة التي أنزله الله بها، والتي جسدها الرسول الكريم وصحابته وخلفاؤه على أرض الواقع قولا وعملا والتي أدت إلى دخول الناس في دين الله أفواجا.

لقد آن الأوان أن نعيد تقديم الدين الإسلامي للجميع بالطريقة التي تثبت أنه لا يُسأل عن تخلف الأمة الإسلامية العلمي والاقتصادي والحضاري فتلك خطيئة المسلمين وليست خطيئة الإسلام ذلك الدين العظيم الذي يأمر بالأخذ بأسباب التقدم والعلم والمعرفة والتطور النافع الذي يفيد الناس ويقيم حضارة ويبني أمة، ذلك الدين الذي قال رسوله: «إن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أولى بها».

لقد آن الأوان أن نقدم للجميع الدين الإسلامي باعتباره الدين الوسط الذي لا يقبل الإفراط ولا التفريط، وأن نذود عن الدين الإسلامي تلك الصور الكريهة التي يحاول أعداء الإسلام إلصاقها به وتصويره على أنه دين العنف والإرهاب والقتل المعادي للحريات المدنية القائم على الدكتاتورية وقمع الآراء المخالفة له، ولا أريد أن أسترسل طويلا، فالمجال لا يتسع لأكثر من طرح أفكار عامة وأترك لأصحاب التخصص إثراء هذه الأمور والتبحر فيها واستخراج الحلول التي تعيد الأمور إلى نصابها، وتعيد للأمة هيبتها واعتبارها.

ولقد أثلج صدري وأسعدني كثيراً ما سمعته من أن الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي قد أشار في برنامجه القيّم «الشريعة والحياة» إلى أنه يسعى لتكوين لجنة من علماء المسلمين من شتى الأقطار تنظر في حال المسلمين وتجتهد لإخراج الأمة من حالة الفرقة والتشرذم الذي تعاني منه، وأسفت كثيرا حينما علمت أن ما يحول دون خروج هذه الفكرة الرائعة إلى حيز التنفيذ أنه لم يجد بعد أي دولة إسلامية تقبل استضافة هذا التجمع الكريم، وأنه قد يضطر إلى دعوة هؤلاء العلماء الأفاضل للاجتماع في إحدى الدول الأوروبية، وأرجو من أعماق قلبي وأبتهل إلى الله سبحانه

وتعالى أن يرى هذا التجمع المبارك النور في أقرب وقت ممكن، فالوقت الآن كالسيف إن لم نقطعه قطعنا.

كلمة أخيرة قبل أن أترك هذا الموضوع إلى غيره أود أن أشير فيها إلى دعوات المراجعة والتجديد للدين الإسلامي التي تنهال علينا من كل حدب وصوب، وتهب علينا كالريح العقيم وتجد لها صدى لدى بعض مثقفينا وكتابنا إما بحسن نية أو بسوء قصد، وأنا أدعو أبناء الأمة الإسلامية إلى توخي الحذر من هذه الدعوات المسمومة، فهي بحجة تجديد الدين الإسلامي تهدف إلى هدم الدين الإسلامي، وإقامة دين آخر يخدم مصالحها ولا علاقة له بديننا الحنيف.

إن ما أدعو إليه من التجديد وفتح باب الاجتهاد بشروطه وضوابطه الشرعية يهدف إلى العودة بالدين إلى الأسس والقواعد التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم، إن ما أفهمه من الدعوة إلى التجديد هو إعادة الشيء إلى أصله، كما لو أردت أن تجدد بناء أثريا عتيقا له قيمة تاريخية فإنك تحاول أن تعيده إلى صورته الأصلية التي بني عليها، أما إذا هدمته وأعدت بناءه من جديد، أو أدخلت عليه تعديلات جوهرية تخرجه عن الهيئة التي بني عليها، فإنك لم تجدد ولكنك أقمت شيئا جديدا منبت الصلة بأصله.

ولذلك فإنني أحذر من دعوات التجديد المستوردة التي يتعالى صراخها من حولنا، وأدعو المخلصين من أبناء أمة الإسلام إلى أخذ الأمر بأيديهم وعدم تركه للمتغربين من أبناء الأمة، ولا لكهنة السلاطين وأتباعهم.

ولعله مما يبشر بالخير أن كل مراقب للساحة الإسلامية يمكنه أن يلمس دلائل انطلاق الصحوة الإسلامية، وكل ما أرجوه أن يهيء الله لقيادة هذه الصحوة رجالا أوفياء يرشدون هذه الصحوة ويبعدون بها عن مواطن الزلل والتشرذم، رجال يدركون أن العصر الذي نعيشه هو عصر التكتلات الدولية العملاقة، وأنه إذا لم تتجمع القوى الإسلامية وتتوحد وتنبذ عوامل الفرقة والتفرد، وتخرج على العالم ككتلة إسلامية عملاقة في زمن العمالقة، فإنها ستظل - كما هي الآن - في ذيل القائمة لا يؤخذ لها رأي، ولا يطاع لها أمر، وستظل ضعيفة مهانة ذليلة، مطمعا لكل من هبّ ودبّ، ومطية للقوى الدولية الكبرى.

نعم توجد منظمة المؤتمر الإسلامي،ولكنها ولدت ضعيفة واستمرت على حالها لم يحدث لها أي تطوير واقتصر دورها على الاجتماعات الدورية التي تعقد سنويا

تصدر بيانات الشجب والتنديد، أو بيانات التأييد ثم تنفض دون أن يعبأ أحد في العالم باستنكارها، ولا بانفضاضها، لأنه لا توجد لديها أي آلية لتفعيل قراراتها وجعلها ملزمة أو على الأقل مؤثرة ولو حتى في حدها الأدنى.

إنني أرنو ببصري إلى تجربة الاتحاد الأوروبي، وهي تجربة ناجحة وفعالة خاصة في المجال الاقتصادي، وأتطلع إلى اليوم الذي يقوم فيه اتحاد إسلامي قوي يساهم في النهوض بالأمة الإسلامية اقتصاديا وسياسيا.

إن قيام تكتل إسلامي قوي لم يعد أمر اختيار، ولكنه أصبح ضرورة بقاء.

***

الفصل الخامس

البشر جميعا إخوة في الإنسانية

نحن المسلمين حملة الدعوة للرسالة الخاتمة ويقع على عاتقنا شرعاً مهمة توصيل هذه الرسالة لجميع البشر ودعوتهم بالحكمة والموعظة الحسنة إلى دين الإسلام، والله سبحانه وتعالى حملنا هذه الأمانة ونحن لن نستطيع القيام بهذه المهمة المقدسة إلا إذا تواصلنا مع الآخرين وأقمنا معهم علاقات إنسانية طيبة قوامها الاحترام وحسن المعاملة وحسن المجادلة والبر والقسط.

الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا..﴾ ويقول عز من قائل: ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم﴾.

إن الواجب الشرعي، والأخوّة الإنسانية تفرض علينا أن ننفتح على الآخرين وألا ننعزل عنهم. يقول سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: «البشر نوعان، إما أخ لك في الإسلام، أو أخ لك في الإنسانية».

إن التواصل مع العالم غير الإسلامي لم يعد ضرورة شرعية فقط، ولكنه أصبح أيضا ضرورة من ضرورات العصر، ففي عصر ثورة المعلومات والاتصالات التي أصبح فيها العالم كالقرية الصغيرة التي يتواصل سكانها ويؤثرون في الآخرين ويتأثرون بهم. وفي عصر يعيش فيه الملايين من غير المسلمين في ديار الإسلام ويعيش فيه ما يقرب من خمسين مليون مسلم في ديار غير المسلمين، وفي عصر أصبح فيه الآخر غير المسلم يحتكم على سبل العلم والتطور الاقتصادي والتقني يكون من الغفلة الشديدة أن ننغلق على أنفسنا ونحرم مجتمعاتنا من الحصول على الوسائل والأدوات التي تخرجها من حالة التأخر والتخلف والجهل وتدفع بها إلى تبوّؤ المكانة اللائقة بها في مصاف المجتمعات المتقدمة.

إن الحكمة ضالة المؤمن، والحكمة الآن المتمثلة في أسباب النهضة والتطور العلمي والتقني والاقتصادي توجد بين يدي غير المسلمين ويجب علينا أن نبذل كل الجهد للحصول عليها، ولا يمكن لنا ذلك إلا بالعلاقات الإنسانية الطيبة مع تلك المجتمعات.

إنني أتطلع إلى اليوم الذي تسقط فيه نظرية صراع الحضارات ويسقط منظروها، وتسود ثقافة حوار الحضارات وتواصلها وينتصر الداعون إليها، أدرك أن ذلك ليس بالأمر اليسير، ولكنني أدرك أيضا أنه ليس بالأمر المستحيل.

أدرك أن الكثيرين سوف يكون لديهم تحفظات على هذه الدعوة أو رفض لها، ولديهم الحجج القوية في ذلك، فهم يقولون إن الآخرين هم الذين بدأوا في الترويج لنظرية صراع الحضارات، وهم الذين اختاروا الإسلام ليجعلوه عدوا لهم خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وأنهم على مدى قرون من الزمن لم يحملوا للأمة الإسلامية سوى الحروب والدمار والدماء، فهم الذين شنوا علينا الحروب الصليبية، وهم الذين جيشوا الجيوش واجتاحوا بها بلاد المسلمين وأخضعوها لاحتلال بغيض سقط في سبيل الخلاص منه مئات الآلاف من الشهداء، وأنهم يعاملوننا باستعلاء وعدم احترام، وأنهم - خاصة في العقود الخمسة الأخيرة - انحازوا بالكامل إلى أعدائنا ولم يتعاملوا مع قضايانا المصيرية - كقضية فلسطين - بعدل وإنصاف وحياد.

وأنا أدرك وجاهة هذه الحجج، وأدرك المرارة التي يعاني منها عالمنا الإسلامي، ولكن ذلك يجب ألا يعمي أبصارنا عن رؤية عيوبنا وأخطائنا، فنحن أيضا ناصبنا الآخرين العداء، وبادلناهم الكراهية والبغض، وخرجت من بيننا جماعات ودعوات تدعو إلى ممارسة العنف ضد الآخرين، وإلى عدم التفاهم معهم، أو إقامة أية حوارات حتى مع العناصر والقوى المتحررة التي لا تكن عداء مستحكما للمسلمين والتي تسعى إلى إيجاد نقاط لقاء وتعاون مثمر لصالح الجميع.

ولا شك أن العلاقة بيننا وبين الآخرين وصلت إلى مأزق وإلى طريق يكاد يكون مسدودا، ولعل طريق الخروج من هذا المأزق أن يدرك الآخرون أنهم لن يستطيعوا تركيعنا أو القضاء على إرادتنا وأنه لا مندوحة لهم عن التعامل معنا على قدم المساواة وبمقتضيات العدل والإنصاف، وعلينا نحن أن ندرك أنه لا مصلحة لنا في عداء الآخرين، فذلك ينهك قوانا ويستنزف خيراتنا ويحول بيننا وبين الأخذ بأسباب التنمية والتقدم والرخاء.

إن الحكمة ضالة المؤمن، والحكمة الآن المتمثلة في أسباب النهضة والتطور العلمي والتقني والاقتصادي توجد بين يدي غير المسلمين ويجب علينا أن نبذل كل الجهد للحصول عليها، ولا يمكن لنا ذلك إلا بالعلاقات الإنسانية الطيبة مع تلك المجتمعات.

إنني أتطلع إلى اليوم الذي تسقط فيه نظرية صراع الحضارات ويسقط منظروها، وتسود ثقافة حوار الحضارات وتواصلها وينتصر الداعون إليها، أدرك أن ذلك ليس بالأمر اليسير، ولكنني أدرك أيضا أنه ليس بالأمر المستحيل.

أدرك أن الكثيرين سوف يكون لديهم تحفظات على هذه الدعوة أو رفض لها، ولديهم الحجج القوية في ذلك، فهم يقولون إن الآخرين هم الذين بدأوا في الترويج لنظرية صراع الحضارات، وهم الذين اختاروا الإسلام ليجعلوه عدوا لهم خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وأنهم على مدى قرون من الزمن لم يحملوا للأمة الإسلامية سوى الحروب والدمار والدماء، فهم الذين شنوا علينا الحروب الصليبية، وهم الذين جيشوا الجيوش واجتاحوا بها بلاد المسلمين وأخضعوها لاحتلال بغيض سقط في سبيل الخلاص منه مئات الآلاف من الشهداء، وأنهم يعاملوننا باستعلاء وعدم احترام، وأنهم - خاصة في العقود الخمسة الأخيرة - انحازوا بالكامل إلى أعدائنا ولم يتعاملوا مع قضايانا المصيرية - كقضية فلسطين - بعدل وإنصاف وحياد.

وأنا أدرك وجاهة هذه الحجج، وأدرك المرارة التي يعاني منها عالمنا الإسلامي، ولكن ذلك يجب ألا يعمي أبصارنا عن رؤية عيوبنا وأخطائنا، فنحن أيضا ناصبنا الآخرين العداء، وبادلناهم الكراهية والبغض، وخرجت من بيننا جماعات ودعوات تدعو إلى ممارسة العنف ضد الآخرين، وإلى عدم التفاهم معهم، أو إقامة أية حوارات حتى مع العناصر والقوى المتحررة التي لا تكن عداء مستحكما للمسلمين والتي تسعى إلى إيجاد نقاط لقاء وتعاون مثمر لصالح الجميع.

ولا شك أن العلاقة بيننا وبين الآخرين وصلت إلى مأزق وإلى طريق يكاد يكون مسدودا، ولعل طريق الخروج من هذا المأزق أن يدرك الآخرون أنهم لن يستطيعوا تركيعنا أو القضاء على إرادتنا وأنه لا مندوحة لهم عن التعامل معنا على قدم المساواة وبمقتضيات العدل والإنصاف، وعلينا نحن أن ندرك أنه لا مصلحة لنا في عداء الآخرين، فذلك ينهك قوانا ويستنزف خيراتنا ويحول بيننا وبين الأخذ بأسباب التنمية والتقدم والرخاء.

إنني أتمنى وأتطلع إلى اليوم الذي يخرج فيه من بيننا ومن بين الآخرين رجال بلغوا درجة من الرشد، ومن صفاء البصر والبصيرة ما يركزون به على نقاط الالتقاء بين الحضارات المختلفة، ويسعون إلى تضييق فجوة الخلافات، ويعملون بجد وإخلاص على أن تخيّم على كرتنا الأرضية حالة من السلام والوئام بين جميع الأجناس والأعراق والأديان.

انتهى بحمد الله

لندن

جمادى الأولى 1424هـ

يوليـــو 2003م

ملحق رقم 1

EGYPT AND SOUDAN.

4/3

Cairo,
27 November 1913.

287

Sir,

I have the honour to report that the delegates sent by the Khedive to the Senussi returned to Alexandria on the 21st. Instant. It appears that they had great difficulty in obtaining an interview with the Senussi, who at first refused to see them. He would not enter into negotiations, unless the Italians accepted his own conditions. According to the Khedive's own messenger, El Senussi Abdul Muta'al, the following are among these conditions:

(1) That Barka should be left under the rule of the Senussi,

(2) That the Arabs should remain in possession of their arms,

(3) That the Italians should guarantee the upkeep of the Zawias within their zones, and rebuild the Zawia of Sidi Raffé, which was bombarded by them.

According to Italian Press Reports, the Senussi, after a series of refusals and counterorders, at length condescended to receive the Khedivial Mission. Several chiefs of Zawias and tribes were present at the meeting, and there is room for little illusion as to the

meagre

Right Honourable
Sir Edward Grey, Bart., K.G., M.P.
etc. etc. etc.

meagre results obtained. Meanwhile it is certain that the Senussi is busily engaged in arming his men and that he is in possession of three guns, with which he is proceeding in the direction of Msus, the central point of the Arab resistance. It is regarded as probable that he will unite his scattered forces for one last effort at Gedabia, before returning finally to Koufra and Jaghbub.

283

I have the honour to be, with the highest respect

Sir,

Your most obedient,

humble servant,

Kitchener

I learn, on the authority of the Prime Minister, that the Khedive has ~~actually~~ he believes received from the Italian Government the sum of £100,000 in recognition of his services in endeavouring to persuade the Senussi to abandon further resistance.

ملحق رقم 2

AF-5

DEPARTMENT OF STATE

19 **AIRGRAM**

Pol 15-1 Libya

FOR RM USE ONLY

A-256

CONFIDENTIAL
(with UNCLASSIFIED enclosure)

TO: Department of State

INFO: Tripoli

FROM: Amembassy, BENGHAZI

DATE: April 8, 1963

SUBJECT: New Libyan Cabinet Under Dr. Muhi-al-Din FIKINI

REF: Embtels 192, 194

SUMMARY

Coming to office on March 19 following a period of increasingly chaotic conditions under Bin 'Uthmaan, Muhi-al-Din Fikini promises on balance to provide clearer leadership and more honest government for Libya, although his reported Arab nationalist proclivities plus his personal friendship for Busairi Shalhi may lead to certain difficulties in the continued operations of American and British military forces in Libya. It is doubtful, however, that he will take any positive steps to eliminate these forces' installations in the country. Insofar as he is successful in giving Libya a more efficient and progressive government, his appointment as Prime Minister would appear to be in the long-range interests of the United States.

- -

Decay of Bin 'Uthmaan Government

On March 19, 1963 the King charged Dr. Muhi-al-Din Fikini, former Ambassador to the United States, with forming a new cabinet to replace that of Muhammad Bin 'Uthmaan, who had been Prime Minister since October, 1960. (Enclosure 1 lists the new Ministers.) The change in the Prime Ministers had been preceded by a long period of decay in the executive ability of Muhammad Bin 'Uthmaan and an increase in the stories of the personal financial profit being made by him and his Ministers as a result of their official positions. Thus his removal

Enclosure:
(List of new Libyan Cabinet)

GROUP 3
Downgraded at 12-year intervals; not automatically declassified.

CONFIDENTIAL

FORM DS-323

Drafted by: POL:GGMoore:mvw 4/3/63

Contents and Classification Approved by: CHARGE JDorman

Clearances:

ملحق رقم 3

SECRET/LIMDIS COPY NO. 1 OF 3

MEMORANDUM OF CONVERSATION

January 31, 1969

DATE & PLACE: Bin Uthman's Residence in Tripoli, January 29, 1969

PARTICIPANTS: Muhammad Bin Uthman al Sayd, former Libyan Prime Minister
The Honorable David D. Newsom, American Ambassador
Roscoe S. Suddarth (Interpreter), Political Officer

SUBJECT : The Crown Prince's Succession and His Opponents' Plot

COPIES TO : AMB/DCM
AFN - Mr. Root
S/A - Mr. Close

Bin Uthman requested that the Ambassador call on him at his home, bringing only an American interpreter. Bin Uthman moved directly into the reason for his requested meeting: Events in the past few months tend to confirm his belief that there may be a long-range plot directed against the Libyan Monarchy.

He wished to try out his impressions to the Ambassador in hopes that the Ambassador would weigh them in his mind and, if he agreed with Bin Uthman, think of some means of strengthening the Monarchy against danger. Bin Uthman stressed that the following was for the Ambassador only and that he did not want any attribution to himself on this subject.

Bin Uthman then laid out at some length the following four-point theory concerning an anti-regime plot:

1. It was "well known" to Bin Uthman in 1962 that Colonel Abdul Aziz Shalhi and Colonel Awn Rahuma attempted to have the King remove Minister of Defense Senussi Lataywish and Chief and Deputy Chief of Staff Nuuri Saddiq and Idris Isaawi, on grounds that they were not "sound" officers. Bin Uthman as Prime Minister succeeded in prevailing on the King not to take such a step.

2. In 1962 Deputy Chief of Staff Isaawi was killed. Bin Uthman said he knew "for a fact" that Awn Rahuma was responsible for his assassination, and probably Shalhi was also involved. Nevertheless, the crime was very cleverly executed and left no proof. Bin Uthman felt Isaawi was killed because he opposed the Shalhi-Rahuma activities in the army which were directed against the regime. Isaawi was a very strong personality and was a formidable opponent. (Previously Isaawi had threatened to provoke a public airing of his differences with these two by resigning from the Army, but Bin Uthman persuaded him not to do so.)

SECRET/LIMDIS

3. In October 1968 Nuuri Saddiq was removed as Chief of Staff, thus culminating a desire long expressed by the Shalhis and also shared in by former Prime Minister Hussain Maaziq. Shalhi's opponent Mustapha Gwayri (Head of Tripolitania Army Brigade) was also removed a few months ago. Now Senussi Shamsaddin is Acting Chief of Staff and he is totally controlled by Shalhi and Rahuma.

4. In recent months, developments suggest that former Prime Minister Hussain Maaziq, and Barasa tribal leader Muhammad Busayfat are conspiring with Omar and Abdul Aziz Shalhi and the King's Private Secretary Idris Busayf in a long-range plot directed against the Crown Prince. As Prime Minister, Maaziq played a double game, attempting to propitiate the Nasserists (including Abdul Aziz Shalhi) while at the same time professing to support the Crown Prince. He also implied that Maaziq was playing to the Arab nationalists in June 1967 when his government did nothing to calm the civil unrest.

Most recently Maaziq is supposed to have accepted the offer to marry his daughter to Omar Shalhi. Bin Uthman then spun the following complicated explanation of this development.

Maaziq had Busayfat convince Idris Busayf to suggest the marriage to King Idris, so that the initiative would appear to come from the King himself, thus covering up the real motive behind it. Other elements also possibly fitted in. Perhaps President Nasser was involved. After all, it seems strange to Bin Uthman that Busayf travelled to Cairo a few weeks prior to the announcement, touched base in Tripoli and then went on to Rome. Furthermore, former UAR Vice President Hassan Ibrahim had just visited Libya, ostensibly on a private visit, and had been brought to see the King on the Shalhis' initiative. Bin Uthman claimed the Shalhis must have some sinister purpose behind this visit, particularly since Nasser's (sic) permission would have to be sought before Hassan would be allowed to visit Libya.

Bin Uthman repeated his conviction that there is a plot involving the foregoing which is "deep, long-range and carefully planned". He felt nothing would happen until the King dies however. The Ambassador asked what the purpose of this plot could be; substituting another member of the Senussi family or a coup d'etat? Bin Uthman said it could not involve another Senussi since the Shalhis "hate" the Senussis. He thought it was aimed at upsetting the Monarchy. Possibly Hussain Maaziq, backed by the Army, would come in under some sort of "people's government". Maaziq might also rely on sentiments in Cyrenaica against the Crown Prince, based on the fact that the Crown Prince has married a Tripolitanian, and fearful that Cyrenaica might lose influence under his reign.

In summing up, Bin Uthman cautioned that the Ambassador should not take Bin Uthman's explanation as 100% sound; but he hoped it would stimulate the Ambassador's thoughts and perhaps spur him to action. If Bin Uthman's analysis was acceptable perhaps the Ambassador could alert the King to

ملحق رقم 3

SECRET/LIMDIS COPY NO. 1 OF 3

MEMORANDUM OF CONVERSATION

January 31, 1969

DATE & PLACE: Bin Uthman's Residence in Tripoli, January 29, 1969

PARTICIPANTS: Muhammad Bin Uthman al Sayd, former Libyan Prime Minister
The Honorable David D. Newsom, American Ambassador
Roscoe S. Suddarth (Interpreter), Political Officer

SUBJECT : The Crown Prince's Succession and His Opponents' Plot

COPIES TO : AMB/DCM
AFN - Mr. Root
S/A - Mr. Close

Bin Uthman requested that the Ambassador call on him at his home, bringing only an American interpreter. Bin Uthman moved directly into the reason for his requested meeting: Events in the past few months tend to confirm his belief that there may be a long-range plot directed against the Libyan Monarchy.

He wished to try out his impressions to the Ambassador in hopes that the Ambassador would weigh them in his mind and, if he agreed with Bin Uthman, think of some means of strengthening the Monarchy against danger. Bin Uthman stressed that the following was for the Ambassador only and that he did not want any attribution to himself on this subject.

Bin Uthman then laid out at some length the following four-point theory concerning an anti-regime plot:

1. It was "well known" to Bin Uthman in 1962 that Colonel Abdul Aziz Shalhi and Colonel Awn Rahuma attempted to have the King remove Minister of Defense Senussi Lataywish and Chief and Deputy Chief of Staff Nuuri Saddiq and Idris Isaawi, on grounds that they were not "sound" officers. Bin Uthman as Prime Minister succeeded in prevailing on the King not to take such a step.

2. In 1962 Deputy Chief of Staff Isaawi was killed. Bin Uthman said he knew "for a fact" that Awn Rahuma was responsible for his assassination, and probably Shalhi was also involved. Nevertheless, the crime was very cleverly executed and left no proof. Bin Uthman felt Isaawi was killed because he opposed the Shalhi-Rahuma activities in the army which were directed against the regime. Isaawi was a very strong personality and was a formidable opponent. (Previously Isaawi had threatened to provoke a public airing of his differences with these two by resigning from the Army, but Bin Uthman persuaded him not to do so.)

SECRET/LIMDIS

3. In October 1968 Nuuri Saddiq was removed as Chief of Staff, thus culminating a desire long expressed by the Shalhis and also shared in by former Prime Minister Hussain Maaziq. Shalhi's opponent Mustapha Gwayri (Head of Tripolitania Army Brigade) was also removed a few months ago. Now Senussi Shamsaddin is Acting Chief of Staff and he is totally controlled by Shalhi and Rahuma.

4. In recent months, developments suggest that former Prime Minister Hussain Maaziq, and Barasa tribal leader Muhammad Busayfat are conspiring with Omar and Abdul Aziz Shalhi and the King's Private Secretary Idris Busayf in a long-range plot directed against the Crown Prince. As Prime Minister, Maaziq played a double game, attempting to propitiate the Nasserists (including Abdul Aziz Shalhi) while at the same time professing to support the Crown Prince. He also implied that Maaziq was playing to the Arab nationalists in June 1967 when his government did nothing to calm the civil unrest.

Most recently Maaziq is supposed to have accepted the offer to marry his daughter to Omar Shalhi. Bin Uthman then spun the following complicated explanation of this development.

Maaziq had Busayfat convince Idris Busayf to suggest the marriage to King Idris, so that the initiative would appear to come from the King himself, thus covering up the real motive behind it. Other elements also possibly fitted in. Perhaps President Nasser was involved. After all, it seems strange to Bin Uthman that Busayf travelled to Cairo a few weeks prior to the announcement, touched base in Tripoli and then went on to Rome. Furthermore, former UAR Vice President Hassan Ibrahim had just visited Libya, ostensibly on a private visit, and had been brought to see the King on the Shalhis' initiative. Bin Uthman claimed the Shalhis must have some sinister purpose behind this visit, particularly since Nasser's (sic) permission would have to be sought before Hassan would be allowed to visit Libya.

Bin Uthman repeated his conviction that there is a plot involving the foregoing which is "deep, long-range and carefully planned". He felt nothing would happen until the King dies however. The Ambassador asked what the purpose of this plot could be; substituting another member of the Senussi family or a coup d'etat? Bin Uthman said it could not involve another Senussi since the Shalhis "hate" the Senussis. He thought it was aimed at upsetting the Monarchy. Possibly Hussain Maaziq, backed by the Army, would come in under some sort of "people's government". Maaziq might also rely on sentiments in Cyrenaica against the Crown Prince, based on the fact that the Crown Prince has married a Tripolitanian, and fearful that Cyrenaica might lose influence under his reign.

In summing up, Bin Uthman cautioned that the Ambassador should not take Bin Uthman's explanation as 100% sound; but he hoped it would stimulate the Ambassador's thoughts and perhaps spur him to action. If Bin Uthman's analysis was acceptable perhaps the Ambassador could alert the King to

this conspiracy in his midst. Bin Uthman felt that the Shalhis are taking advantage of the King's love for them to dupe the King. Bin Uthman asked if the Ambassador had any ideas on this subject.

In reply the Ambassador said that Bin Uthman realizes he has as much trouble in approaching the King on these delicate subjects as anyone. He appreciated Bin Uthman's frankness however and would give some thought to his ideas. At the outset, however, the Ambassador wished to clarify one thing. It has filtered back to him that various persons close to the Crown Prince have expressed their misgivings that since the United States is a republic, it opposes other forms of government. This amazed the Ambassador since he has made it clear to many Libyans, from the King and the Crown Prince on down, that the United States has in the past and continues to support the Monarchy in Libya and the legitimate constitutionally-designated successor. The United States views this system as the best guarantee for the continuation of Libyan stability. The form of government in the United States has nothing to do with this question. Bin Uthman hastened to state that he was fully assured of the United States on this point, from previous Ambassadors as well as from the Ambassador; otherwise he would not have broached this delicate subject.

Secondly, the Ambassador wanted to point out that, whatever may be the position of the US and the UK at the time of the succession, the ability of the Crown Prince to succeed will depend fundamentally on him and his Libyan supporters. If he must depend on external assistance to seat him, this would create serious problems for himself and the Monarchy. The Ambassador therefore could not stress too greatly the need for the Crown Prince and his followers to begin <u>now</u> to work to prepare for that day, since the Crown Prince's future is primarily in their hands.

Bin Uthman asked if the Ambassador had any concrete suggestions in that regard; the Ambassador replied that he would give the matter some thought, but for the immediate he could offer two suggestions:

1. The Crown Prince should re-assess his supporters and detractors. Perhaps there are those who profess to support but who really oppose. But the Ambassador believed that the Crown Prince wrongly suspects some Libyans of opposing him who really support him.

2. The Crown Prince should make a serious attempt to engage in purposeful travel and activity in Libya. While realizing the King's restraints in this regard, many stories come back from Cyrenaica that the Crown Prince does not seem interested in their problems. In one case, he was reported as falling asleep in the middle of a meeting in Cyrenaica. The Crown Prince should make sure that he is thoroughly briefed by knowledgeable persons in the area he plans to visit before going there. Basically, the Ambassador feels that this modern age requires that leaders make an energetic effort to acquaint themselves with their people's problems. The

Crown Prince should not forget this, nor should he forget that King Idris was an "elected" King and that popular acceptability is an important requisite for the kingship.

Regarding the existence of plots, the Ambassador was convinced that these would all be dispelled if only the Crown Prince would make an active effort to prepare for the kingship. There is a great feeling for the Monarchy, even among the Crown Prince's detractors and the Ambassador was convinced they would rally round if only the Crown Prince would make some effort to gather their loyalty. But now is the time to take advantage of the very great residue of good will towards the Monarchy.

Bin Uthman replied that the Ambassador had touched the very essence of the problem and Bin Uthman agreed with him completely on this matter of the need for greater activity on the Crown Prince's part. The Crown Prince, as all who know him realize, is not perfect and is in great need of advice and support. And in frankness, the majority of Libyans who support the Crown Prince base their support not on him as a person but on the fact that a legitimate succession is necessary to preserve Libyan stability. Bin Uthman observed that Libyans have profited from the past experiences of other Arab countries and do not want to throw out the Monarchy only to see it succeeded by a series of weak and coup-prone governments. Bin Uthman concluded that he agreed most heartily with the Ambassador's analysis and would pass his remarks on discreetly to the Crown Prince.

POL:RSSuddarth:jmr:1/31/69

ملحق رقم 4

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 2-1 LIBYA

CONFIDENTIAL

AIR POUCH

TO: Department of State

Embassy pouching copies Beida, Benghazi and Wheelus. Department please pass all addressees listed page 5.

Pass (33) to posts listed page 5

FROM: Amembassy TRIPOLI

DATE: SEPTEMBER 10, 1964

SUBJECT: JOINT WEEKA NO. 34 (August 21 - 28, 1964)

REF

TABLE OF CONTENTS

GROUP 4
Downgraded at 3-year intervals
Declassified 12 years after date of origin

CONFIDENTIAL

FORM DS-323

FOR DEPT. USE ONLY

Drafted by: POL:JWMacDonald, Jr./USIS:CKWaters:TD

Contents and Classification Approved by: JWMacDonald, Jr.

Clearances:

ملحق رقم 4

ACTION INR-10

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 2-1 LIBYA

FOR RM USE ONLY

A-65 CONFIDENTIAL AIR POUCH

TO : Department of State 1964 SEP 17

Embassy pouching copies Baida, Benghazi and Wheelus. Department please pass all addressees listed page 5.

Pass (33) to posts listed page 5

FROM : Amembassy TRIPOLI DATE: SEPTEMBER 10, 1964

SUBJECT : JOINT WEEKA NO. 34 (August 21 - 28, 1964)

REF :

TABLE OF CONTENTS

POLITICAL Page

GROUP 4
Downgraded at 3-year intervals
Declassified 12 years after date of origin

Noted 11/24/64 INR RAF R.H. Adams FILE

CONFIDENTIAL

FORM DS-323 FOR DEPT USE ONLY

Drafted by: POL:JWMacDonald,Jr./USIS:CKWaters:TD

Contents and Classification Approved by: JWMacDonald,Jr.

Clearances:

POLITICAL

1. Prime Minister Muntasir's August 22 Statement on Base Negotiations

On August 22 the Prime Minister delivered a radio speech outlining the status of base negotiations with the US and UK. He announced that both accepted the principle of withdrawal. He stated that a joint UK-Libyan subcommittee had been formed to draw up details of the British withdrawal, and announced further that studies had begun on the liquidation of Wheelus. He stated that "at the beginning of next year, agreement will be reached on the final time for withdrawal from Wheelus Base." (UNCLASSIFIED)

COMMENT: Muntasir's statement was about as expected, and should go a long way toward easing pressures in the coming months on the U.S. However, his statement about "reaching agreement at the beginning of next year" goes somewhat further than the US-Libyan agreed position, and the result will probably be that the Libyan public will come to expect more "progress" in the negotiations than is warranted by the US position. However, we may expect a breathing-spell of perhaps four months before any serious internal and external pressures will be resumed. (CONFIDENTIAL)

2. GOL Note of August 22

Just before the Prime Minister delivered his speech, the Foreign Ministry summoned Ambassador Lightner to deliver a Note asking that negotiations be resumed "very shortly" in order to reach a mutual understanding on when withdrawal from Wheelus will be completed, so that final agreement could be reached in the beginning of 1965. The Ambassador replied at that time that such an agreement was not possible now, and that the GOL request was a violation of the Prime Minister's commitment not to press for resumption of discussions until 1965. (CONFIDENTIAL)

COMMENT: The GOL Note was apparently calculated to give advance notice of the controversial sentence in the Prime Minister's speech (see Item #1). However, the Note and the oral presentation by Undersecretary Ghannai went further than the Prime Minister's speech in formally requesting the resumption of negotiations. (CONFIDENTIAL)

3. Ambassador's Talk with Prime Minister August 24

As a result of the Prime Minister's speech and the Foreign

Ministry Note, the Ambassador sought a meeting with the Prime Minister (which was granted on August 25) to point out that the GOL actions and statements were contrary to Muntasir's assurances given the Ambassador on August 10 (Weeka #32). The Ambassador stated that the US has not indicated when in 1965 discussions can be resumed, and that such actions by the GOL are not helpful in reaching a final settlement. The Prime Minister replied that there was no misunderstanding as to where we stood officially, and indicated that in reporting to the people he had "sugared the facts a little bit." The Prime Minister refused to admit that his "sugared" report put us under additional pressure. (CONFIDENTIAL)

4. Dissolution of Parliament and Call for New Elections

By Royal Decree the present Chamber of Deputies was dissolved effective August 22. New elections were called for October 10, and the first meeting of new Parliament set for November 10. (UNCLASSIFIED)

COMMENT: The election date is somewhat earlier than expected and the Ministry of Interior is working overtime to make the necessary election preparations. (UNCLASSIFIED)

5. King to Attend Arab Summit -- GOL Delegation Named

Following a series of contradictory reports, it was finally announced officially that King Idris would attend the Arab Summit Conference in person. The GOL delegation for the Summit Conference is as follows: The King, Prime Minister Muntasir, Foreign Minister Maaziq, Minister of Defense Busaikri, Minister of Petroleum Ka'baazi, Minister of Education Ba'baa, Minister of Information Talliisi, Army Chief of Staff Nuuri Saadiq, as well as a number of high ranking advisors. (UNCLASSIFIED)

COMMENT: No doubt considerable pressure was put upon the King from outside to attend in person, especially since he did not attend the previous summit. The King's decision to attend is in itself important; it marks a new departure in Libyan participation in Arab affairs. Foreign Minister Maaziq heads the same delegation to the preparatory Foreign Ministers Conference. (LIMITED OFFICIAL USE)

6. Formal Request to GOL for Meeting US-Libyan Subcommittee

In a letter to the Foreign Ministry, the Embassy requested that the "Libyanization" subcommittee hold its first meeting on or about September 21. No reply has yet been received. (CONFIDENTIAL)

7. Second Meeting of the GOL-UK Subcommittee

The second meeting of the GOL-UK subcommittee was held on August 26, with the same participants as previously (see Weeka #33). The British spoke in general terms of their plans for withdrawal of their Tripoli garrison, and presented the Libyans with the list of all Libyan employes who would be released as a result. They also raised the problem for the GOL of withdrawal of British technical personnel from Idris Airfield. (CONFIDENTIAL)

8. GOL May Request Diversion of Night-time Civil Air Flights to Wheelus

A US contract advisor to the Libyan Department of Civil Aviation approached the Embassy to sound out the US attitude towards possible diversion of night-time flights to Wheelus during a period of repairs on the single runway at Idris Airport. He indicated that the GOL might make a formal request to the USG for such diversions. The principal airlines involved would be BOAC and Lufthansa. (CONFIDENTIAL)

COMMENT: We attempted to discourage thoughts of using Wheelus for civil air traffic. The Embassy had previously been sounded out by BOAC on this subject and it refused the request. (CONFIDENTIAL)

PSYCHOLOGICAL

1. Census

The press and radio have been commenting extensively on the census. Many Tripolitanians are expressing discontent with the census results. They argue that the 100,000 difference between the Tripoli population and the Benghazi population has been falsified in favor of Benghazi .(UNCLASSIFIED)

COMMENT: With elections in the offing, the Tripoli residents fear that they will lose representation in the Parliament. (UNCLASSIFIED)

2. Base Negotiations

In Tripoli and Benghazi all papers applauded the Muntasir radio report to the nation announcing US and UK acceptance of the principle of withdrawal. Tripoli newsmen began pressing questions about the timing of withdrawal, taking their cue from the pressure expressed in the Prime Minister's statement. (UNCLASSIFIED)

COMMENT: On the surface, at least, the statement on withdrawal cooled the acrid August climate on the base issue. Nothing has been published on the Foreign Minister's request to specify a time for withdrawal. But the atmosphere can easily be heated up again at or after the Cairo Second Arab Summit. (LIMITED OFFICIAL USE)

3. Arab Summit

All papers welcomed the King's attendance at the second Cairo conclave. On departure, the Foreign Minister, who raised the Wheelus issue when last in Cairo, took the occasion to point out Libya's consistent support of Arab causes, noting that the GOL had obtained the withdrawal concession from Britain and America. (UNCLASSIFIED)

COMMENT: The King's travel to Cairo engendered some comment that he would induce moderation and other comment - privately - by newsmen that he was due for some eye-opening about modern Arabism. (LIMITED OFFICIAL USE)

4. Trouble Spots -- Cyprus, Vietnam and the Congo

Cyprus, Vietnam and the Congo were covered more or less factually in news columns, but Al Ra'aid and Al Maidaan both condemned US interference in all three spots. (UNCLASSIFIED)

COMMENT: The official Tarabulus-al-Gharb strongly stated the GOL position against outside meddling in the Congo, but was quiet editorially on Cyprus and Vietnam. (UNCLASSIFIED)

FOR THE AMBASSADOR:

Philip E. Haring
First Secretary of Embassy

CC:Amembassies: Algiers, Amman, Ankara, Athens, Baghdad, Beirut, Belgrade, Bonn, Cairo, Damascus, Jidda, Khartoum, Kuwait, London, Madrid, Paris, Rabat, Rome, Tel Aviv, Tunis; ComSixFlt; Eng/MedDiv Leghorn; AmConGen Frankfurt for USAREUR (4) and CINCUSAFE (2); London for CINCUSNAVEUR; Paris for USCINCEUR; Rome for CINCSOUTH (Naples Liaison Officer); Naples for USDOCOSOUTH and COMMEDSEC/ US Coast Guard.

ملحق رقم 5

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 2-1 LIBYA

A-67 CONFIDENTIAL AIR POUCH

ACTION		
INR-10		
RM/R 1	REP	AF 5
ARA	EUR	FE
NEA 4	CU 5	INR
E	P	IO 2
L 3	S/IL	AID 20
RMAC 1	PC 2	U/LEB 1
AGR 2	COM 2	FRB
INT	LAB 2	TAR
TR 2	XMB	AIR 10
ARMY 10	CIA 20	NAVY 10
OSD 22	USIA 11	NSA 8
	HEW 1	NSC 6

TO: Department of State 1964 SEP 17 PM 3 12

Embassy pouching copies Baida, Benghazi and Wheelus. Department please pass all addressees listed Page 6.

send copies as indicated on page #6 (32)

FROM: Am Embassy TRIPOLI DATE: SEPTEMBER 11, 1964

SUBJECT: JOINT WEEKA NO. 35 (August 29-September 4, 1964)

REF:

TABLE OF CONTENTS

GROUP 4
Downgraded at 3-year intervals
Declassified 12 years after
date of origin

NOTED 11/20/64 INR/RAF
FILE

1964 SEP 17 PM 4 56 COPYFLO-PBR

CONFIDENTIAL

FORM DS-323

Drafted by: POL:JWMacDonald, Jr/USIS:CKWaters:td

Contents and Classification Approved by: JWMacDonald, Jr.

Clearances:

POLITICAL

1. Letter to King and Prime Minister on Base Negotiations

Upon instructions from the Dept. of State, an audience was requested with the King to point out that the GOL request for early resumption of negotiations, and the Prime Minister's statement on August 22 (see Weeka #34) were contrary to the Prime Minister's commitment to us, and that such pressures would make it more difficult to reach a final agreement on Wheelus. Since the King was about to depart for the Summit Conference, an audience was not possible. However, a letter was sent to the King to this effect on August 30. A parallel letter was addressed to the Prime Minister, enclosing a copy of the letter to the King. Both the King and the Prime Minister were also sent copies of our reply to the GOL August 22 Note (our reply was delivered to the Foreign Ministry in Baida on August 29). (CONFIDENTIAL)

COMMENT: The letter to the King was delivered on August 30, but the Prime Minister's letter could not be delivered since he had already left for the Summit Conference. As a result, the King will have our views fresh in his mind when he arrives in Alexandria, and both the Prime Minister and Foreign Minister may have some explaining to do. The letter to Muntasir was delivered to his office in Baida on August 31, which promised that it would be pouched immediately to Alexandria. The parallel letter to the Prime Minister should, we hope, reassure him that we are not seeking to go behind his back to the King. (CONFIDENTIAL)

2. US Reply to GOL August 22 Note (See Weeka #34)

On August 29 a Note was delivered to the GOL Foreign Ministry emphasizing once more that we are not prepared to resume discussions on the date of withdrawal from Wheelus until US internal studies are completed on the subject -- that is, sometime in 1965. The Note indicated that these studies had been started, and that the US was proceeding in good faith. The Note suggested that in the meantime the US-Libyan subcommittee on Libyanization begin its work. (CONFIDENTIAL)

3. Request from GOL for Use of Wheelus for Civil Air Flights

On August 31 the GOL Foreign Ministry formally requested Embassy Baida that the US agree to the night-time use of Wheelus for civil air flights for approximately two months beginning in September (while runways at Idris Airport are being repaired). (CONFIDENTIAL)

ملحق رقم ٩

64 / Pol 2 Libya

INCOMING TELEGRAM *Department of State*

SECRET

Action [illegible]
[illegible]
Info [illegible]

002647

1964 OCT 2 [illegible]

[illegible] 021215Z ZEA
FM AMEMBASSY TRIPOLI
TO RUEHCR/SECSTATE WASHDC
RUDTC/AMEMBASSY LONDON
INFO [illegible]
RUFPBW/CINCUSAFE
RUFLC/USCINCEUR
STATE GRNC
BT
S E C R E T SECTION ONE OF TWO ACTION DEPT 259, LONDON 74 INFO [illegible] CINCUSAFE [illegible] BENGHAZI USCINCEUR UNN OCT 2, 2 PM

I CALLED ON FORMER PRIME MINISTER MUSTAPHA BEN HALIM OCTOBER 1 AND FOR HOUR AND HALF HE EXPOUNDED WITH EXTRAORDINARY FRANKNESS ON PRESENT SITUATION. HE WAS MOST PESSIMISTIC REGARDING RECENT HAPPENINGS AND IMPLICATIONS FOR FUTURE. FOLLOWING SUMMARIZES HIS VIEWS, WHICH WERE GIVEN IN GREAT CONFIDENCE:

1. ONLY SENSIBLE POLICY FOR LIBYA, WHICH UNFORTUNATELY NEVER FULLY ADOPTED, IS ONE REQUIRING CLOSEST COORDINATION OF THREE PARALLEL OBJECTIVES:
CFN 259 74 2 2 1

PAGE TWO RUQTPG 02 S E C R E T
A) WITHDRAWAL OF FOREIGN BASES; B) BUILD-UP OF LIBYAN ARMED FORCES TO FILL VACUUM; (C) CONTINUED PROGRESS TOWARD SOCIAL AND POLITICAL DEVELOPMENT OF LIBYA. TO BE MEANINGFUL, ALL THREE OBJECTIVES MUST BE UNDERTAKEN IN CONCERT. ALTHOUGH GOL HAD NOT SPECIFICALLY ANNOUNCED INTENTION TO COORDINATE A AND B, THIS QUITE POSSIBLE AS LONG AS STILL PURSUING C. UNFORTUNATELY, GREAT SETBACK HAD NOW HAPPENED TO OBJECTIVE C. RESORT TO STRONG-ARM METHODS TO PREVENT OPPOSITION CANDIDATES RUN FOR OFFICE IN FORTHCOMING ELECTION WAS DANGEROUS AND SHORT-SIGHTED TACTIC WHICH WOULD ONLY FORCE OPPOSITION UNDERGROUND AND WOULD PLAY INTO HANDS OF NASSER AND OTHER OUTSIDE SUBVERSIVE FORCES.

2. KING UNDOUBTEDLY WAS RESPONSIBLE FOR DECISION WHICH PRIME MINISTER AND INTERIOR MIN [illegible] WERE ORDERED TO CARRY OUT.

SECRET

-2- 239, OCTOBER 2, 2, P.M., FROM TRIPOLI

3. ACTING PRIMIN IBRAHIM BIN SHABAAN WAS ALSO IMPLICATED IN RESPONSIBILITY FOR DECISION AND ITS EXECUTION. BIN HALIM BELIEVED THE LATE GEN BU QWAITIIN, ALTHOUGH FAR FROM SQUEAMISH REGARDING USE OF POLICE POWER, UNLIKELY TO HAVE URGED KING ADOPT THIS POLICY ALTHOUGH HE WOULD, OF COURSE HAVE FAITHFULLY CARRIED IT OUT.

4. BIN HALIM CONSIDERED MUNTASIR'S ROLE TRAGIC ONE AS PRIMIN HAD, UNTIL FEW WEEKS AGO, LARGELY ACHIEVED HIS PURPOSE REMOVING
CFN 2 3 4

PAGE THREE RUDTPO 02 S E C R E T
STIGMA OF BEING "MAN OF THE TREATIES" AND COULD POINT TO MANY SUCCESSES HIS GOVERNMENT. HE HAD APPEARED BE INTELLIGENTLY RESPONSIVE TO PEOPLE'S WISHES. NOW, BY FAILING OPPOSE KING ON RESORT TO POLICE-STATE METHODS TO INFLUENCE ELECTION, MUNTASIR HAD RUINED ALL HE HAD ACCOMPLISHED. HE HAD RECKLESSLY FLAUNTED PEOPLE.

5. REPERCUSSIONS OF POLICE ACTION HAVE ONLY BEGUN TO BE FELT. IDEA WAS TO PREVENT BAATHISTS, COMMUNISTS, AND NASSERITES FROM BEING ELECTED. UNFORTUNATELY, HALF THOSE ARRESTED DID NOT FIT INTO SUCH CATEGORIES AND HAD BEEN ARRESTED SOLELY BECAUSE PERSONAL ENEMIES OF INFLUENTIAL MEMBERS OF GOVERNMENT. ARREST OF RESPECTABLE PEOPLE LIKE FORMER FONMIN ABD-AL-QADIR AL-ALLAM IN BENGHAZI AND AHMAD AL-MUKTAR, RELATIVE OF NATIONAL HERO, IN TOBRUQ, ONLY AROUSE CONSTERNATION AMONG PEOPLE. BIN HALIM SAID SHOUTS IN FRONT OF PALACE IN TOBRUQ FOLLOWING AL-MUKTAR'S ARREST WERE NOT FRIENDLY TO KING. (WE HAVE HAD NO CONFIRMATION OF THESE ARRESTS AND DOUBT AL-ALLAM ARRESTED BECAUSE HE DID NOT INTEND TO RUN.) METHODS GENERALLY WERE OF CRUDEST KIND WITHOUT SUBTLETY. IN ONE TOWN FOR EXAMPLE, FOUR SUCCESSIVE CANDIDATES PUT UP BY GROUP OPPOSED TO GOVT CANDIDATE WERE
CFN 5 27

PAGE FOUR RUDTPO 02 S E C R E T
ARRESTED, ONE AFTER THE OTHER, ON REGISTRATION DAY, SEPT 27. IT WAS REVEALING THAT NO MENTION OF ARRESTS YET APPEARED IN PRESS, WHICH BLANDLY ASSERTED ALL QUIET IN LIBYA ON ELECTION FRONT.

6. BIN HALIM SAID HE REMINDED JUSTICE MIN AL QALHUD AT AIRPORT SEPT 30 OF TIMES THEY TOGETHER (IN BIN HALIM GOVT) DEFENDED CONSTITUTIONAL PROCESSES; HE ASKED MIN "HOW CAN YOU" PUT UP WITH PRESENT TRAVESTY. AL-QALHUD CLAIMED HE NEITHER CONSULTED NOR INFORMED AND AGREED THINK OVER BIN HALIM'S SUGGESTION TO CONSIDER RESIGNING IN PROTEST.

7. BIN HALIM WAS CONVINCED ARRESTS UNNECESSARY AND SELF-DEFEATING EVEN FOR NARROW PURPOSE ENVISAGED BECAUSE GOVT COULD HAVE HAD MAJORITY OF SUPPORTING DEPUTIES WITHOUT USING REPRESSIVE MEASURES. RUBBER STAMP CHAMBER THAT WILL NOW EMERGE WILL HAVE CONFIDENCE OF NOBODY BECAUSE LABELED "STOOGE". IT WORSE THAN USELESS, WHEREAS CHAMBER ELECTED FREELY WITH GENUINE OPPOSITION COULD SERVE GOL WELL. SUCH OPPOSITION MIGHT BE EXPECTED COOPERATE ON TRULY NATIONAL ISSUES AND AFTER BLOWING OFF STEAM THEIR VIEWS COULD BE IGNORED, ASSUMING OUTVOTED BY MAJORITY. PEOPLE WHO AGREED WITH OPPOSITION WOULD KNOW THEIR INTERESTS
CFN 27 6 30 7

PAGE FIVE RUDTPO 02 S E C R E T
REPRESENTED IN PARLIAMENT. WITHOUT SUCH POSSIBILITY THEY WILL TURN TO OTHER MEANS, BAD FOR LIBYA IN EVERY RESPECT.

GP-3. LIGHTNER
GT

ملحق رقم 7

INCOMING TELEGRAM *Department of State*

SECRET

43 Action

SS Info

Control 18636
Rec'd OCTOBER 22, 1964
10:13 AM

FROM: TRIPOLI

ACTION: SECSTATE 294,

INFO: LONDON 91,
USCINCEUR UNNUMBERED
USAFE UNNUMBERED
DOD UNNUMBERED
BAIDA UNNUMBERED
BENGHAZI UNNUMBERED

DATE: OCTOBER 22, NOON (SECTION 1 OF 11),

LIMDIS

CONVERSATION WITH BEN HALIM

FORMER PRIMIN BEN HALIM CAME TO CALL ON ME AT HIS REQUEST ON THE AFTERNOON OF OCT 19. OUR CONVERSATION WAS SOMEWHAT SIMILAR TO MY RECENT TALK WITH HIM ON OCT 1. HE EXPRESSED GREAT CONCERN OVER INTERNAL DEVELOPMENTS IN LIBYA, AND WAS EVEN MORE EXPLICIT THAN LAST TIME REGARDING DANGEROUS PATH KING AND GOVT WERE TAKING. KING APPARENTLY DECIDED EXERCISE HIS POWER AND CARRY ON POLICY AGAINST WILL OF PEOPLE, SUPPORTED BY ONLY VERY SMALL CLIQUE OF TRIBAL LEADERS. THIS SITUATION COULD ONLY LEAD TO HASTENING KING'S DOWNFALL SINCE WITHOUT POPULAR SUPPORT KING COULD NOT SURVIVE. SITUATION WAS DANGEROUS FOR US AS WELL AS FOR LIBYAN PEOPLE AS ANY AGREEMENT ON BASES: NO MATTER HOW REASONABLE, WOULD BE OBJECTIONABLE TO PEOPLE, IF APPROVED BY NEW RUBBER STAMP PARLIAMENT. BEN HALIM FELT IT WOULD BE TRAGICALLY SHORT-SIGHTED IF USG FAILED TO REALIZE THAT WILL OF POPULACE AND OF ENLIGHTENED ELITE BOUND PREVAIL; THAT RELIANCE ON KING, WOULD NOT ONLY PRODUCE AGREEMENT OF SHORT DURATION BUT ALSO WOULD WIN US LONG CONTINUING ANIMOSITY OF LIBERAL FORCES WHO WOULD BE RULING THE COUNTRY BEFORE VERY LONG.

BEN HALIM THOUGHT IT UNLIKELY PRIMIN MUNTASIR WOULD TAKE

SECRET

SECRET

INCOMING
TELEGRAM

CONTROL: 18636
CORRECTION ISSUED: 10/23/64 - 1:55 a.m.

-2-294, OCTOBER 22, NOON (SECTION I OF II), FROM TRIPOLI -
CORRECTED PAGE 2

SUFFICIENTLY DRASTIC ACTION TO PUT THE SITUATION RIGHT BY CONVINCING KING OF NECESSITY TO DECLARE ELECTION NULL AND VOID AND TO HOLD NEW AND FAIR ELECTIONS. KING UNDOUBTEDLY WOULD SEE NO NEED FOR SUCH ACTION EVEN THOUGH HE LIKE MUNTASIR PROBABLY DID NOT APPROVE DETAILS OF PLAN TO ARREST OPPOSITION CANDIDATES ON SEPT 27 AND COULD THEREFORE REPUDIATE INTMIN AND ACTING PM. KING MORE LIKELY POINT TO ABSENCE OF UNREST AS INDICATION GOVT'S SUCCESS IN USE OF STRONG-ARM METHODS. IN SHORT, FAR FROM UNDERSTANDING THAT CONFIDENCE IN KING AND GOL SINKING TO NEW LOW, KING MAY BE ENCOURAGED BY OUTWARD CALM TO BELIEVE HE CAN CONTINUE GET AWAY WITH EXERTING ARBITRARY AUTHORITY CONTRARY TO WILL OF PEOPLE. BEN HALIM REGRETTED HE HAD NO CONSTRUCTIVE SUGGESTIONS AS TO WHAT COULD BE DONE TO SAVE THIS RAPIDLY DETERIORATING SITUATION. WHEN PRESSED HE MENTIONED KING ONCE USED TO LISTEN TO BRITISH; SUGGESTED POSSIBILITY BRIT-US AMBASSADORS MAKING TRY TO WARN KING OF DANGERS DEFYING PEOPLE, ETC.

FOLLOWING ARE FURTHER DETAILS THIS CONVERSATION:

1) BEN HALIM VISIT PM IN LONDON.

BEN HALIM SAID THAT HE MADE A QUICK TRIP TO LONDON TO SEE PM MUNTASIR OCT 11 DAY AFTER THE ELECTIONS. HE TOLD MUNTASIR THAT THE LATTER'S REPUTATION HAD BEEN RUINED BY WHAT HAD HAPPENED (ARRESTS OF THE OPPOSITION CANDIDATES) AND THAT THE RESULTS WOULD BE DAMAGING NOT ONLY TO MUNTASIR'S REPUTATION BUT TO THE KING AND TO LIBYA IN GENERAL. BEN HALIM POINTED OUT THAT PEOPLE WERE UTTERLY DISILLUSIONED PARTICULARLY THE INTELLIGENT ELEMENTS WHO WERE ALREADY DISSATISFIED WITH DEVELOPMENTS IN LIBYA. UNLESS PM ON HIS RETURN COULD DO SOMETHING TO RESTORE CONFIDENCE, THERE WAS NO TELLING WHAT MIGHT RESULT. ACCORDING TO BEN HALIM, MUNTASIR ASSURED HIM HE HAD NOT KNOWN OF METHODS USED BUT IN REPLY TO BEN HALIM'S DEMAND FOR CONSTRUCTIVE ACTION MUNTASIR SAID "BUT WHAT CAN I DO ABOUT IT?" BEN HALIM SAID HE DID NOT TELL MUNTASIR ABOUT GROUP WHO TRIED ENLIST HIS SUPPORT IN PLOT TO OVERTHROW GOVT NOR DID HE SPELL OUT ACTION REQUIRED TO RESTORE PEOPLE'S CONFIDENCE. HE DOES NOT BELIEVE PRIMIN WILL ARGUE VERY HARD WITH KING OF THAT KING WILL BE LIKELY TO FAVOR ACTION TO DISSOLVE NEW PARLIAMENT WHICH, AFTER ALL, IS KIND OF PARLIAMENT KING AND GOVT SET OUT TO OBTAIN.

SECRET

-3-294, OCTOBER 22, NOON (SECTION I OF II), FROM TRIPOLI

2. THE CONSPIRATORS CALL AGAIN.

UPON BEN HALIM'S RETURN FROM LONDON SAME GROUP THAT HAD APPROACHED HIM BEFORE REPEATED REQUEST HE JOIN THEIR CON- SPIRACY TO PLAN GOVT OVERTHROW. THEY ALLEGEDLY REPRESENT GROUP YOUNG ARMY OFFICERS WHO, HOWEVER, STAND COMPLETELY ALOOF FROM SAIF-AL-NASR - SHALHI - RAHUUMAH GROUP THAT HAVE NOW BEEN DISCREDITED. NEW GROUP ALSO CONSISTS OF CIVILIANS, INCLUDING YOUNGISH CIVIL SERVANTS. THEY CONVINCED KING NOW A MENACE; THAT HE ALONE IN LIBYA FAVORS RETAINING THE FOREIGN BASES, AND NOW HE HAS RESORTED TO POLICE METHODS TO SECURE DOCILE PARLIAMENT. WHEN BEN HALIM ARGUED THAT DESPITE ALL THIS IT WAS NOT IN LIBYA'S INTERESTS TO THROW COUNTRY INTO CHAOS BY RESORTING TO FORCE TO CHANGE REGIME, HIS CALLERS INSISTED THEY COULD NO LONGER BE PATIENT AND THAT IF HE DID NOT HELP THEM, THEY WOULD GO TO SOMEBODY WHO WOULD. THESE SAME PEOPLE, ACCORDING TO BEN HALIM, BELIEVED KING'S POLICIES AND ACTIONS WERE HEAVILY INFLUENCED BY BRITISH WHO FREQUENTLY TOLD HIM WHAT TO DO; BRITISH ALLEGEDLY INTENDED TO KEEP THEIR FOOTHOLD IN LIBYA AND EGGED KING ON TO STAND PAT ON BASES ISSUE (SIC); BRITISH ALSO BEHIND DECISION TO RESORT TO POLICE METHODS IN THE ELECTION. BEN HALIM SAID HE HAD FRUIT- LESSLY TRIED TO REFUTE THESE ALLEGATIONS; HIS CALLERS WERE NOT PERSUADED. AS FOR AMERICANS, THIS GROUP BELIEVED WE WERE NAIVE; DID NOT REALIZE WHAT BRITISH WERE UP TO; ALTHOUGH WE NOW SUPPORTED KING, WE WOULD ALSO PROBABLY SUPPORT CHANGE TO MORE LIBERAL SYSTEM, SINCE THAT HAD BEEN AMERICAN RECORD ELSEWHERE.

GP-3.

LIGHTNER

MCA

(#) OMISSION. CORRECTION TO FOLLOW.

ملحق رقم 8

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

A-331 SECRET AIR POUCH

TO : Department of State

INFO : Embassy pouching copies to Baida, Benghazi, CO/WAB

DEPARTMENT PLEASE PASS ADDRESSEES LISTED ON PAGE 12

FROM : Amembassy TRIPOLI DATE: February 1, 1967

SUBJECT : U.S. Policy Assessment - 1966

REF : 2 FAM 212.3-5

This U.S. Policy Assessment - 1966 is an analysis and an evaluation of the progress made during the past calendar year toward the achievement of U.S. national objectives in Libya as defined in the 1965 interdepartmental contingency study. In the view of the Embassy, the objectives enumerated are a realistic and adequate statement of our national goals in Libya and serve therefore both as a benchmark against which an evaluation can be made of our mission in Libya for 1966 and as a guideline for the definition of our task in 1967.

SUMMARY

Assistance in Preservation of Libyan Independence: During 1966 the messages from the President and the Secretary, the visit to Libya of Assistant Secretary Palmer, the five successful naval visits, and the continuing MAP were effective reminders of U.S. official interest in the continued independence and integrity of Libya. Further progress was made in establishing an effective relationship with the King. In 1967, the Embassy will encourage the British Embassy to make clear Britain's continuing commitment to Libya and will continue discussions on proposals to assist the GOL in the expansion of the Royal Libyan Air Force. Preventing the Dominance of Influences Unfriendly to the United States. Aided by the increased GOL awareness of the threat certain foreign powers pose to its external and internal security, the

GROUP 3
Downgraded at 12-year intervals,
not automatically declassified.

SECRET

FORM DS-323

Drafted by: JJBlake/HGHandyside:mfw 2/1/67

Contents and Classification Approved by: DCM:JJBlake

Clearances (in draft):
ECON:FGerend S/a:GAFielder POL:HGHandyside MAAG:Col.Moore WAB:Col.Evans USIS:WGresham
PC:WWhitman AMEMBOFF/BENG:JKormann AMEMBOFF/BAIDA:SKeith USARLO:LtCol.Brown ADMIN:PDahl

1967 FEB 4 PM 1 12

COPYFLO-PBR

U.S. has been able during the past year to expand and to secure wider acceptance for its presence in Libya. Threats to local stability continue to exist, manifested most recently in student unrest. During 1967, the Embassy will attempt to learn more of UAR activities and intentions and become acquainted with a still larger number of younger Libyans. Promotion of the Internal Stability and Economic and Social Progress of Libya: In the past year, the first steps toward more fruitful liaison with the Libyan security forces were taken. In recognition of the key contribution development can make to political stability, the Embassy in 1967 will continue to look for opportunities to increase the value of the Peace Corps to Libya and for ways by which expert American advisors can be made available to the GOL. Preservation of U.S. Base Rights: The GOL has made a formal decision not to press the U.S. to withdraw from Wheelus Air Base, but the issue remains sensitive and the GOL is not likely to announce its decision. The accident at al-Watia in March demonstrated the GOL's official sensitivity to incidents which are likely to arouse parliamentary and public criticism. Libya also remains sensitive to foreign criticism of the Base. During 1967, the Embassy and Wheelus will continue present policies designed to minimize political attention to the Base while continuing effective links and services to the Libyan community. Together with the MAAG and Wheelus, the Embassy will utilize the F-5 program to strengthen the effective relationship between Wheelus and the RLAF. Protection of U.S. Business Interests: Early in 1966, the Embassy urged the GOL not to implement the"compulsion" law passed by the Parliament to force compliance by the oil companies with the amendments to the oil law. In 1967, the Embassy will be concerned about the impact on American oil firms of the continuing split in the leadership of the Petroleum Ministry and the disagreement between the companies and the GOL over the prices which have been posted for Libyan crude. Expansion of U.S. Trade: In March the Embassy mounted a successful exhibition at the Tripoli International Fair; in November a Trade and Investment Mission made a profitable visit to Libya. The Embassy published regularly a trade letter and serviced an estimated 1,800 business visitors. Other nations have stepped up their trade promotion activities in Libya, and the competition for a share of the Libyan market has stiffened considerably. Preliminary statistics for 1966 indicate that the U.S. has fallen to third place as a supplier to Libya behind Italy and Britain. The decline in the number of American advisors working for the GOL has restricted American influence on the Libyan development program and opportunities to promote U.S. goods and services. The Embassy will focus its efforts during 1967 on the planned expanded participation in the Tripoli Fair, on increasing the awareness of the U.S. business community of the attractive Libyan market, and stepping up substantially its commercial effort in Benghazi. Utilization of Oil Revenues for Others: During the coming year, the Embassy will intensify its efforts to persuade Libya to hold more of its international assets in the U.S. and to urge the GOL to increase again its contributions to UNRWA and to various international development funds.

Promotion of Libyan Understanding of U.S. Global Objectives: During 1966 the Embassy has been modestly successful in developing an understanding of U.S. objectives among GOL officials and the politically aware segments of the Libyan community. During 1967 the Embassy will continue to cultivate its association with the Prime Minister and to provide background briefings for the Foreign Minister. Overall, U.S. interests in Libya during 1966 were protected successfully and in certain instances significantly advanced.

U.S. Policy Assessment - 1966

I. Assistance in the Preservation of the Independence of Libya

During 1966 further progress was made in establishing an effective relationship with the King who, despite his age and physical remoteness from Tripoli and Baida, continues to make the ultimate decisions on all major policy matters, whether domestic or foreign. As a result of several formal audiences and a number of informal visits, it is believed that the Ambassador was able to strengthen the King's awareness of the continuing U.S. interest in Libya's political independence and territorial integrity. Further evidence of that interest was provided to the Court by the assignment of a U.S. Air Force officer at Tobruk as a liaison officer both with the Royal Air Force at El Adem and the Royal Court at Tobruk. The several messages of greetings and congratulations from the President and the Secretary of State to the King and to other senior Libyan officials, together with the visit in June of Assistant Secretary Joseph Palmer 2nd, also underscored our friendship for Libya and its people. Five successful visits during 1966 by units of the Sixth Fleet to Tripoli, Benghazi and Tobruk also indicated official U.S. interest in Libya. Finally, through the delivery of items to the Libyan Armed Forces under the Military Assistance Program and through contacts with the military which the Program made possible the U.S. continued to show in concrete terms its interest in Libya's security against aggression.

The task of working effectively to preserve Libyan independence nevertheless remains complicated by several factors. One is that the King keeps his own counsel; even those closest to him, including members of his own government, cannot be certain of the decisions he will make until he announces them. Thus, the impact of an Ambassadorial démarche on the King in a matter affecting Libyan security or international relations cannot be overestimated. Such démarches must be reserved for matters of major importance to the U.S.

Another complicating factor is the weakness of the Libyan defense establishment. This is compensated for to some extent by the UK treaty and

the presence of the U.S. at Wheelus, although neither is fully acceptable to Libyan political leaders other than the King as a substitute for indigenous forces. Further the U.S. commitment to Libyan security is limited by constitutional factors and world-wide commitments. Finally, the persistence of provincial and of sharp personal rivalries provides a fertile ground for trouble-makers bent on dividing the country against itself and represents a basic weakness in times of political stress.

During 1967 the Embassy will therefore concentrate its efforts on three major areas relating to the achievement of this particular U.S. objective: first, it will endeavor to broaden its contacts with the Libyan scene so that such influence as the United States may possess may be exerted wherever it will do the most good. In so doing, it will stress the U.S. view of Libya as a viable, integrated, nation which will survive after the King's demise. Secondly, it will encourage the British Embassy to make clear the continuing U.K. commitment to Libya to the King and other important political figures, despite the planned reduction of U.K. forces now stationed in Benghazi. Finally, through the MAP the Embassy and the MAAG will continue to assist the GOL in the expansion and development of the Libyan Armed Forces and particularly of the Royal Libyan Air Force as symbols of national unity and deterrents to potential aggressors.

II. Preventing the Dominance of Influences Unfriendly to the United States

Aided by the increased GOL awareness of the threat which two or three foreign powers and their friends inside Libya pose to its external and internal security, the U.S. has been able during the past year to expand and to secure wider acceptance for its presence in Libya. The officers of the Embassy, USIS, and MAAG continued to expand their wide contacts among businessmen, political figures, military personnel, and the young people who are the potential leaders of Libya tomorrow. The Ambassador and many of the other officers in the Mission traveled widely throughout Libya and visited communities that are far from the usually traveled routes. The increase in the number of contacts provided the Mission access to additional information about and insights into developments in Libya plus opportunities to influence individuals and to a degree events. The introduction of the Peace Corps to Libya after many months of discussion with the Government and the arrival of an impressive group of Volunteers in September has created the base from which the U.S. may be able during the coming year to extend its influence into a new field, secondary and intermediate education, and to expand its presence into a significantly larger geographic area.

The efforts of the Mission to prevent the domination of forces which are unfriendly to the U.S. run immediately into the efforts of the UAR and the Soviet Union. The Soviets stepped up their activities in the Benghazi area

substantially during 1966. The Egyptians have been especially active and have enjoyed somewhat more success than the Soviets in their attempts to gain acceptance of their point of view although it is clear that Egyptian influence in Libya has passed its peak and is on the decline. The continued existence of the Palestine problem, the widely held belief that the U.S. was largely responsible for the creation of Israel and continues to support it, colors the relationships to one degree or another between Americans, both private and official, and the Libyan community. Wheelus Air Base remains a convenient target for nationalist and foreign-inspired anti-American words and deeds, in the event of any change in the currently favored climate.

During 1967, the Embassy will attempt to learn more of UAR activities and intentions. The affable, do-nothing UAR Ambassador who has been in Libya since 1959 has just been transferred back to Cairo. He is being replaced by a man who is expected, on the basis of his background, to be considerably more active and effective. This new assignment alone may presage an increase in Egyptian overt and covert activities in Libya. The Embassy also intends to become acquainted with a still larger number of the members of the Libyan younger generation. As an increasing number of those now under 24, who already constitute an absolute majority of the population, mature into adults, the younger generation by sheer force of numbers will become an increasingly more important factor in all phases of Libyan life.

III. Promotion of Internal Stability and Economic and Social Progress

During 1966, the first steps toward more fruitful liaison with the Libyan security forces were taken. Invitations were extended to the Commanding General of the Tripolitanian police and Deputy Commander of the Cyrenaican police to visit the United States to observe modern police methods, police training programs and facilities. Two security force officers were also sent to the U.S. for courses in internal security techniques and one civilian official for study in the field of agriculture. Thirty students were sent to the American University of Beirut under a regional AID program.

During the past year, the continued presence of several American experts in key GOL ministries concerned with sound economic development and social progress was assured. The problems of identifying means whereby the Libyan Government through the USG might tap more widely American technical assistance for which the GOL is prepared to pay in whole or in part also received intensive consideration by the Country Team and is now under review in Washington.

Throughout the year, unrest among the student population threatened Libyan political stability. Beginning in the spring, the students in the University of Libya together with a number of secondary school students

sought permission to establish a national student association. Although the government did not approve the request, neither did it forcefully suppress the students as in the Spring of 1964. The students represent a potentially disruptive political force in the absence of official high-level skill, tact, and suppleness in dealing with their demands. In this regard, the GOL does seem to have learned some lessons from its 1964 experience, although most of its techniques appear designed to deflect student demands rather than solve the underlying causes of the unrest.

During 1966 and particularly following his return to Libya, disenchantment was expressed over the country's lack-lustre course under Prime Minister Maaziq. Although there was a widespread feeling that the Maaziq Government had grown tired and corrupt, there was also a recognition that serious regional as well as personal rivalries underlay much of the criticism of him and of his associates. This was probably coupled with a recognition that an acceptable alternative to him might be difficult to find. The King himself seems to have been aware of this problem for as the year closed, the Prime Minister was still in power and his Cabinet was still intact. How long this uneasy situation would last was problematical. While it does, a special effort will be made to maintain during 1967 access to and close relations with Maaziq whose executive experience, political skill, and long-term political future are substantial.

Because of their importance in the overall internal picture, the Embassy will also work to expand and strengthen its contacts with the Libyan security forces. In recognition of the key contribution development can make to political stability, the Embassy similarly will continue to look for opportunities to increase the value of the Peace Corps to Libya and for ways in which expert American advisors requested by the GOL can be made available, particularly in the areas of administration and management. The decline in the number of American advisors serving in the GOL has restricted our ability to influence the development program in Libya.

Finally, through its contacts with the American oil industry operating in Libya, attempts will be made to foster a broad interest in the country's social progress as well as its industrial development among the American executives of that industry.

IV. Preservation of U.S. Base Rights

In October, the Foreign Minister on behalf of the Prime Minister, informed the Ambassador that the GOL, in view of recent developments in the area and the general world situation, had made a formal decision not to press the USG to withdraw from Wheelus. This decision probably will not be announced publicly. The fact that the GOL made it known to the Embassy is perhaps a significant indication of the government's desire quietly to put aside the last traces of the 1964 problem of withdrawal.

As a part of the continuing effort to down-play the presence of Wheelus, the Embassy and the Wheelus staff worked throughout 1966 to reduce the visability of the Base, to minimize the number of situations that might cause friction between the Base and the local community, and to resolve expeditiously and quietly the relatively small number of problems that did arise. Several small Agreed Areas no longer essential to the operation of the Base were relinquished. Major maintenance of existing facilities and construction of essential new facilities were carried out as quietly as possible, in each instance after informing the GOL in advance so that it would be able to cope with any public reaction.

Wheelus also provided substantial assistance to the Libyan community during the year. In May the Aerospace Rescue and Recovery Squadron located five Libyan policemen who had been lost for several days in the sand sea south of Murzuuk thereby earning the personal thanks of the Minister of the Interior. The personnel of the Wheelus Television station planned and carried out two training programs in TV programming and production for personnel of the Ministry of Information. Early in the fall, arrangements were made to permit the Ministry to assume complete responsibility for the planning and producing of seven hours of Arabic programming per week to be broadcast over Wheelus TV (thereby reducing Wheelus' own Arabic program from ten to five and a half hours per week). The Wheelus medical staff continued to make a major contribution to community relations by providing care and hospitalization to members of the Royal Family, selected senior officials of the GOL, and other key Libyan personalities. Its role in this regard was eloquently praised by the Speaker of the House of Representatives in talking to the Ambassador. Finally, the offer of a White House aircraft to transport the critically ill sister of the King to the U.S. for treatment were deeply appreciated by the King and Queen and senior members of the GOL and undoubtedly strengthened the humanitarian image of the American military.

Despite the currently quiescent relations between the U.S and the GOL regarding Wheelus, caution is necessary. The accident at al-Watia in March and the GOL's reaction to it demonstrated official sensitivity to personal injury and property damage likely to arouse parliamentary and public criticism over the presence of the Base. Libya undoubtedly also remains sensitive to any foreign, and particularly UAR, views on the Base. Finally, the cargo handling problems of the Port of Tripoli have tended to highlight the existence of small Agreed Areas in the Port which the GOL clearly would prefer to see removed.

In these circumstances, the Embassy's course with respect to the Base during 1967 is clear: minimize its visability; settle expeditiously any claims that may arise in connection with Base operations; find a mutually agreeable formula to meet the Port problem; and strengthen the effective relationship between Wheelus and the RLAF around the F-5 program.

ملحق رقم 9

Pol 15-1 Libya

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

FOR RM USE ONLY

SECRET - LIMDIS

A-355
NO.

HANDLING INDICATOR

COPY NO. ____ SERIES B

TO : DEPARTMENT OF STATE

INFO : LONDON

RM/R
ANALYSIS & DISTRIBUTION
BRANCH

DATE: February 2, 1966

FROM : AMEMBASSY TRIPOLI

SUBJECT : Ambassador's Audience with King Idriis, January 31, 1966.

REF : Embtel 655 to Department.

1. I had 40 minute audience with King January 31 at which I raised rumors and press accounts re King's consideration possible constitutional changes. Full memcon is attached.

2. From conversation it appears King has virtually rejected idea of succession by member of Senussi family and is giving most serious consideration to establishment some form republic. King stated his consideration of constitutional change motivated by greed of Senussi family which he convinced would result in internal factionalism, possible external intervention in Libyan affairs and resultant threat to national independence and stability.

3. King's thinking presents us with potentially serious problem involving decision on degree to which we seek actively influence course constitutional development Libya with risk involving ourselves in issue colored by local intrigue. Following considerations are pertinent this regard:

A. We have long considered there is merit in encouraging King to give blessing to future constitutional arrangements. This he has not yet done in other than pro forma fashion as far as Crown Prince is concerned.

B. Notwithstanding King's reservations re Crown Prince, it is our impression that chances of latter's peaceful succession have definitely improved under Maaziq government and with passage of time. Obviously, Prince's chances would quickly be altered if knowledge became widespread that King definitely planned bypass Crown Prince in favor

FORM DS-323 4-62

SECRET - LIMDIS

FOR DEPT. USE ONLY
☑ In ☐ Out

Drafted by: AMBASSADOR/nm

Contents and Classification Approved by:

Clearances: DCM:Mr. Blake POL:Mr. Handyside S/A: Mr. Fielden

'66 FEB 6 AM 11 48
COPY FLO-PBR

of republic. Such knowledge could also have generally disquieting effect on political scene and possibility political adventures should not be excluded.

C. Extent to which King could effect major constitutional change he envisages is problematical. On balance, however, we inclined believe his prestige and authority still sufficiently strong permit him to do so.

4. Our conclusion from foregoing is that it clearly in US interest for us to maintain dialogue with King on this important question in order (a) to probe extent and direction his thinking on subject and (b) to influence its course insofar as possible. Re last point, we have no illusions re extent to which our observations to King would be decisive. Nevertheless, I have left door open for comments or advice we may wish to give and King has said he would welcome further discussion.

5. Subject to Department's concurrence, I would propose seek new audience with King later this month and make following points:

A. While King's judgment, of course, far better than ours we have not had impression of serious challenge within Senussi/family to Crown Prince's succession. Our impression in fact has been that possibility smooth succession by Crown Prince improving. Any effort change constitutional arrangements naturally entails some risk and requires most careful study of kind King is giving.

B. In event King convinced change is necessary, we feel imperative for future that he give blessing to resulting constitutional arrangements and remain in position of authority as long as possible.

C. Our conclusion from political developments other countries at similar stage political independence is that strong head of state is essential to stability. King, through his great personal prestige, experience and wisdom, has filled this role for Libya. We seriously doubt executive council, to which King had alluded in earlier conversation, could perform same role view risks of factionalism and personal rivalries inherent any such arrangement. In this connection, I would refer to Sudanese experience.

D. Possible solution might be creation Libyan monarchy in which King would be primarily symbolic with executive powers vested substantially in Prime Minister. Advantage such arrangement is that it would attract support from traditional elements of country, to whom Senussi monarchy remains important, while substantially lessening possibility of Senussi family struggle for power.

E. We would suggest for King's serious consideration that major factor in success any such arrangement would be reaffirmation King's endorsement of Crown Prince as his successor which would, in turn, lessen chances of successful challenge from other members of family. If King clearly feels he cannot do this, then alternative arrangement would be for King to remain as head of state for period of years and to develop during that time assured and

accepted arrangements for election of successor whenever he desired withdraw from scene. We would caution King, however, that republican institutions need time to develop and require experienced political leadership and responsible Parliamentary institutions.

F. We would welcome opportunity provide King with names US constitutional lawyers if he wished balance advice he now receiving from other sources.

6. Foregoing approach would be designed suggest we still feel there is merit in succession Crown Prince, give King ideas for further reflection, and hopefully encourage him go slow in altering fragile Libyan political fabric. In this connection, although King spoke to me in full seriousness, I am not satisfied he fully acquainted with contemporary Libyan political currents. I find it paradoxical that he apparently considering this major constitutional change at time when Crown Prince's position would appear to be more widely accepted than ever and that he should refer to Senussi family rivalries as real factor in any struggle for power within country. If such rivalries and political potential exist, they have escaped attention most observers here. King's observations re family also raise intriguing question Queen's attitude toward Crown Prince and her influence and Muntasir's on King's thinking.

7. King appeared in excellent health and spoke clearly and without hesitation in generally matter of fact tone. His cataloging of possible alternatives suggested he had been giving serious consideration to matter for some time. Strongest reaction was to my suggestion that present Government growing stronger and thus position Crown Prince enhanced, to which he repeated with greater firmness his feeling that Senussis would fight among themselves for power. When he spoke of further consultations with people in Cyrenaica, his smile suggested he looked forward to possibility and perhaps to his favorite game of keeping population guessing re his intentions.

8. I have briefed my British colleague on details conversation in accordance our commitments with respect our contingency plans. He recalled that King had previously spoken to Sir Duncan Cummings, an old friend, about his concern over greed of Senussis. Ambassador could not recall, however, any previous indication that King had so definitely rejected idea of Senussi succession.

9. Please instruct.

David D. Newsom
David D. Newsom

ملحق رقم 10

INCOMING TELEGRAM *Department of State*

8
Action

SS

Info

SECRET

020580

PP RUDTCR RUEHC
DE RUQMTI 312 1750616
ZNY SSSSS
—P 240610Z JUN 67
FM AMEMBASSY TRIPOLI
TO RUEHC/SECSTATE WASHDC PRIORITY
INFO ZEN/AMEMBASSY BAIDA PRIORITY
RUDTCR/AMEMBASSY LONDON
STATE GRNC
BT
S E C R E T TRIPOLI 312

1967 JUN 24 AM 5 15

LIMDIS

1. BRITISH AMBASSADOR SARRELL SAW KING IDRIS JUNE 22. FOLLOWING HIGHLIGHTS TALK:

2. INTERNAL SITUATION: SARRELL TOLD KING INTERNAL SITUATION NOT GOOD; GOVERNMENT HAD LOST CONTROL OF STUDENTS, LABORERS, AND INFORMATION MEDIA. KING (FOR FIRST TIME KNOWN TO EITHER AMBASSADOR SARRELL OR ME) PULLED OUT SMALL NOTEBOOK AND MADE NOTES. HE SAID HE REALIZED MAAZIQ WEAK AND AFRAID OF CAIRO. HE WOULD HAVE TO MAKE CHANGE, BUT HE HAD NOT YET DECIDED WHOM TO APPOINT NEXT.

3. INTERNAL SECURITY: KING ASKED SARRELL RE INTERNAL

PAGE 2 RUQMTI 312 S E C R E T
SECURITY SITUATION. AMBASSADOR REPORTED SECURITY FORCES TRIPOLI HAD GAINED CONTROL AFTER INITIAL RIOTING AND APPEARED BE IN GOOD CONTROL. SECURITY FORCES BENGHAZI LACKED TRAINING AND EQUIPMENT. KING MADE NOTES, BUT DID NOT COMMENT. AMBASSADOR SARRELL DECIDED NOT MENTION DIRECTLY SHORTCOMINGS CYDEF CHIEF BU SHAH WHO IS CLOSE FRIEND OF KING.

4. BRITISH BASES: AMBASSADOR SAID BRITISH WOULD PROBABLY BE LEAVING BENGHAZI. (SARRELL ACTED UNDER INSTRUCTIONS, ALTHOUGH HE SAID DECISION NOT ACTUALLY MADE YET.) SARRELL ADDED, HOWEVER, HMG WANTED TO BE ABLE CONTINUE USE TRAINING AREA IN CYRENAICA. KING AGREED

SECRET

THIS DESIRABLE. KING ASKED ABOUT EL ADEM: AMBASSADOR SAID UK HOPED RETAIN IT. (SARRELL DID NOT GIVE IMPRESSION HIS PRESENTATION AS FULL OR PRECISE AS SUGGESTED BY LONDON'S 10562.)

5. OIL: KING APPARENTLY SINCERE IN NOT WISHING LET OIL FLOW UNTIL IT COULD FLOW ALSO TO US AND UK. AMBASSADOR EXPLAINED THAT, FROM UK STANDPOINT, THIS WAS NOT IMPORTANT: IT WAS MORE IMPORTANT GET OIL FLOWING. SARRELL POINTED

OUT LIBYAN OIL SAME COLOR AS OTHER OILS AND NOT EASY TRACE ONCE IT LEAVES SOURCE. KING APPARENTLY GOT POINT.

6. JEWS: SARRELL EXPRESSED CONCERN OVER REPORTS JEWS WERE BEING PERMITTED DEPART LIBYA WITHOUT ASSETS AND WITH "PHONY" RE-ENTRY PERMITS. KING ASSURED HIM THIS WOULD NOT BE CASE AND THAT LIBYA WANTED TO RETAIN JEWS SINCE COMMUNITY WAS VERY IMPORTANT TO LIBYA. "MOST OF SUQ IS CLOSED ON SATURDAY," KING SAID.

7. UK POSITION IN UNGA: AMBASSADOR SARRELL PRESENTED POINTS BROWN PRESENTATION TO UNGA; KING TOOK NOTES.

8. COMMENT: KING'S RESOLVE SEEMS TO HAVE STIFFENED IN 24 HOURS BETWEEN MY AUDIENCE AND SARRELL'S. WHILE SARRELL MAY HAVE EXAGGERATED GOVERNMENT'S WEAKNESS, IT MAY HAVE BEEN NECESSARY IN ORDER TO GOAD KING INTO SOME ACTION. AS AMBASSADOR SARRELL TOLD ME, THERE IS ALWAYS DOUBT WHETHER KING'S DELIBERATE PACE OF ACTION WILL KEEP AHEAD OF FAST MOVING EVENTS.

NEWSOM

BT

ملحق رقم 11



57 Department of State TELEGRAM

Pol Libya

XR Pol Arab-Libya

SECRET

(A)

PAGE 01 TRIPOL 00926 041154Z

46
ACTION SS 70

INFO /070 W

R 020630Z SEP 67
FM AMEMBASSY TRIPOLI
TO SECSTATE WASHDC .721
INFO AMEMBASSY LONDON 394

S E C R E T TRIPOLI 926

LIMDIS

REF: TRIPOLI'S 903

1. KING IDRIS ALSO RAISED WITH BRITISH AMBASSADOR SARELL AUGUST 30 QUESTION OF WHAT BRITAIN WOULD DO IN EVENT UAR OR ALGERIAN ATTACK ON LIBYA. KING SEEMED PARTICULARLY CONCERNED OVER VAGUE REPORTS OF ALGERIAN MILITARY BUILDUP IN EAST.

2. AMBASSADOR SARELL REFERRED TO LETTER WHICH PRIME MINISTER WILSON SENT TO PRIME MINISTER MAAZIQ CONCERNING U.K. WITH-

PAGE 2 RUQMTI 926 S E C R E T
DRAWAL FROM BENGHAZI IN WHICH WILSON REITERATED THAT U.K. STOOD BY ITS TREATY COMMITMENT. KING ASKED SPECIFIC QUESTIONS ABOUT BRITISH TROOP DISPOSITION AND WHETHER BRITISH AIRCRAFT COULD USE WHEELUS TO CARRY OUT TREATY COMMITMENT. AMBASSADOR SARELL NOTED THAT U.S. HAD ITS OWN AIRCRAFT AT WHEELUS TO WHICH KING REPLIED THAT "AMERICANS SEAMED VAGUE" ON PRECISELY WHAT THEY WOULD DO IN EVENT ATTACK ON LIBYA. (AMBASSADOR SARELL'S INTERVIEW WAS AFTER MINE, REPORTED IN REFTEL.). GP-3.NEWSON

(2)

SECRET



Department of State



SECRET

FACILITIES WERE CLEAR MANIFESTATIONS
OF U.S. INTEREST AND CONCERN.

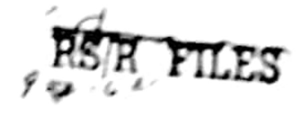
4. AT THIS POINT KING ASKED WHETHER U.S. AND U.K. HAD
MADE JOINT MILITARY PLANS TO BE USED IN EVENT LIBYA
INVADED. I REPLIED THAT U.S. AND U.K. CONSULTED CLOSELY
ON POLITICAL AND MILITARY MATTERS AND WERE AWARE OF
EACH OTHER'S CAPABILI
TIES BUT THAT PRECISE ACTION EACH
WOULD TAKE WOULD DEPEND ON CIRCUMSTANCES AT TIME.

5. NOTING THAT FEW SEEMED FEEL EGYPTIAN ARMY REPRESENTED
THREAT AT PRESENT TIME, I SUGGESTED TO KING THAT PERHAPS
MORE IMMEDIATE AND GRAVER PROBLEM WAS INTERNAL SECURITY.
IN THIS AREA WE HAD EXPRESSED OUR INTEREST IN HELPING
BUT WE ALSO NOTED WHAT WE CONSIDERED GRAVE ORGANIZATIONAL
SHORTCOMINGS WITHIN LIBYA'S OWN SECURITY APPARATUS;
NOTING THAT PRIME MINISTER MAAZIQ HAD DISMANTLED OFFICE
OF STATE SECURITY. I POINTED OUT THAT LIBYA WOULD NOT AT
PRESENT TIME HAVE MACHINERY AT NATIONAL LEVEL FOR

COLLECTION, EVALUATION, AND DISSEMINATION OF INFORMATION
ON SUBVERSIVE INDIVIDUALS AND ORGANIZATIONS. IN OUR
VIEW, PERSONAL CONTACT BETWEEN HEADS OF TWO PROVINCIAL
SECURITY SERVICES WAS NOT ENOUGH. KING REPLIED HE
AGREED AND SAID THAT ONLY THAT MORNING HE HAD BEEN
WORKING ON PROBLEM. HE HAD PREVIOUSLY SPOKEN WITH
PRIME MINISTER BAKRI AND HE FELT SOME ACTION WOULD
BE TAKEN.

6. I INTEND INFORM U.K. AMBASSADOR SARELL OF FOREGOING.
GP-3 NEWSOM

ملحق رقم 12



THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

SECRET

September 1, 1965

Your Majesty:

The United States is deeply conscious of the pressures on those who seek to maintain significant traditional relationships between Arab nations and their friends in the West. I am well aware of the steadfastness of the position of Your Majesty and of Libya in this situation. We in turn are determined to assist in the preservation of the sovereignty and dignity of the nations of the area and of the peace which, through so many critical years, has been generally maintained.

We particularly value our long relationship with Libya and its friendship and cooperation during the years since independence. We hope with you for sustained freedom and progress in accordance with Libya's rich endowment, its traditions, and its constitution.

Mindful of this valued association and common hope, the United States regards as highly important the political independence and territorial integrity of Libya under Your Majesty.

Libya's first line of defense is, of course, its own forces, and we have informed Your Majesty's Government of our willingness to cooperate with Libya and other friends of Libya in the continued strengthening and modernization of these forces. Libya's own expanding resources will provide a base for the strengthening of these defenses.

But a nation's strength lies also in its friends. I can assure you that the United States could not remain indifferent to an unprovoked and aggressive attack on Libya. We would in such an event consult immediately with the Government of Libya and other interested governments on the necessary

Signed IDRIS, King of Libya

SECRET

387

336

and appropriate steps to meet the situation within the framework of the international obligations and constitutional procedures of all concerned.

Of course, the presence of friendly military facilities within Libya provides a further deterrent to such aggression and would be a significant factor in our ability to lend assistance in such circumstances.

I look forward, Your Majesty, to continued close and friendly relations between the United States and Libya over the years to come.

Sincerely,

His Majesty
Idris I,
King of Libya.

(22)



Department of State TELEGRAM

POL 7 LIBYA
XR DEF 12-5 LIBYA
XR PET 4 FR-LIBYA
~~XR CUL 4 FR-LIBYA~~

CONFIDENTIAL 523

PAGE 01 TRIPOL 03434 221104Z

14
ACTION AF 15

INFO EUR 15,CIAE 00,DODE 00,GPM 03,H 02,INR 07,L 03,NSAE 00,NSC 10,
P 04,RSC 01,SP 02,SS 20,USIA 12,SAH 03,AID 28,CU 04,E 15,ACDA 16,
MC 01,GDP 01,COM 08,NEA 13,INT 06,IGA 02,RSR 01,/192 W

R 211230Z APR 68
FM AMEMBASSY TRIPOLI
TO SECSTATE WASHDC 2594
INFO AMEMBASSY ALGIERS
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY PARIS
AMEMBASSY RABAT
AMEMBASSY TUNIS
AMEMBASSY BAIDA UNN
AMEMBASSY BENGHAZI UNN

TRIPOLI 3434
4/21/68

C O N F I D E N T I A L TRIPOLI 3434

REF : TRIPOLI 3274 AND 3342; TRIPOLI 739 -DY 12-5 LIBYA

SUBJ: EVALUATION OF LIBYAN PRIME MINISTER'S VISIT TO FRANCE

1. SUMMARY: RECENTLY-CONCLUDED FRANCO-LIBYAN AGREEMENTS CALLING FO COOPERATION IN KEY AREAS LIBYAN ACTIVITY REPRESENT MAJOR FRENCH PENETRATION AND INTRODUCTION OF FRENCH PRESENCE

PAGE 2 RUQMTI 3434 C O N F I D E N T I A L
AND INFLUENCE INTO LIBYAN AFFAIRS WHICH COULD PRESAGE DIFFICULTIES FOR U.S. INTERESTS LIBYA. SKILL AND SPEED WITH WHICH BASIC AGREEMENTS NEGOTIATED AS WELL AS DISCRETION OBSERVED BOTH SIDES IN THEIR DEVELOPMENT RAISE POSSIBILITY OTHERS MAY BE IN PROSPECT. RESULT OF FRENCH ACHIEVEMENT WILL BE TO FOCUS INCREASED LIBYAN ATTENPON ON AMERICAN PROGRAMS AND THEIR EXECUTION AND ON RECEIPTION ACCORDED PRIME MINISTER DURING PLANNED U.S. VISIT LATER THIS YEAR.

(4)

CONFIDENTIAL



Department of State **TELEGRAM**

CONFIDENTIAL

2. THREE-DAY OFFICIAL VIST OF LIBYAN PRIME MINISTER AL-BAKKUUSH, ACCOMPANIED BY MINISTERS FOREIGN AFFAIRS AND PETROLEUM, TO FRANCE APRIL 2 TO 5 BROUGHT OUT INTO OPEN VIGOROUS EFFORT FRANCE HAS BEEN MAKING OVER PAST YEAR TO INCREASE ITS PRESENCE AND EXPAND ITS INFLUENCE IN LIBYA. JOINT COMMUNIQUE AND SUBSEQUENT PRESS REPORTS REVEAL FRANCE HAS EMBARKED ON MASSIVE EFFORT STRETCHING ACROSS SEVERAL FIELDS TO INCREASE SIGNIFICANTLY ITS POSITION AND ROLE IN LIBYA. BROAD SCALE APPROACH APPARENTLY CLOSELY COORDINATING FRENCH GOVERMENTAL AND PRIVATE AGENCIES ADVANCED SUBSTANTIAL PROPOSALS IN FIVE MAJOR FIELDS: (A) PETROLEUM: SIGNATURE OF PRELIMINARY AGREEMENT BETWEEN NEWLY OREATED LIBYAN NATIONAL OIL COMPANY AND FRENCH GOVERNMENT OWNED OR CONTROLLED FIRMS

FOR JOINT EXPLOITATION LIBYAN ACREAGE; (B) CULTURAL: AGREEMENT TO CONCLUDE GENERAL CULTURAL AGREEMENT, PROVIDING IN PARTICULAR FOR ESTABLISHMENT TWO JOINTLY SPONOSRED FRENCH LYCEES AND FOR FRENCH LANGUAGE INSTRUCTION IN INTERMEDIATE AND SECONDARY SCHOOLS; (C) MEDICAL: FRENCH REPORTEDLY OFFERED TO DESIGN, BUILD, EQUIP, AND PERHAPS STAFF TWO MAJOR HOSPITALS; (D) TELEVISION: FRENCH REPORTEDLY OFFERED TO PROVIDE FORTY TELEVISION TECHNICIANS AT FRENCH EXPENSE TO OPERATE AND MAINTAIN INTERIM TM BROADCASTING STATIONS INCLUDED IN FIRST STAGE GOL TV PROJECT PROVIDED GOL AGREED TO NEGOTIATE CONTRACT COVERING SECOND STAGE (CONSTRUCTION AND EQUIPING PERMANENT TV FACILITIES) WITH FRENCH FIRMS. (ATTRACTIVENESS FRENCH OFFER HAS ALREADY KNOCKED TV TRAINING OFFER BY AMERICNAN FIRM OUT OF RACE.); (E) MILITARY: FRENCH OFFERED TO SUPPLY TIBYA WITH WHATEVER FRENCH BUILT WEAPONS IT WANTED. MIRAGE FIGHTERS, AMX ARMORED CARS, AND OTHER ARMS WERE REPORTEDLY DEMONSTRATED FOR LIBYAN VISITORS. (PM LATER TOLD AMBASSADOR THAT HE HAD NOT SAID "NO," BUT HAD MADE NO COMMITMENT.)

3. FRENCH HAVE PRESSED AHEAD ON FOLLOW-UP: CINEMA GROUP

ARRIVED IN LIBYA APRIL 6 TO PRODUCE FILM ON LIBYAN DEVELOPMENT. VISIT OF FRENCH PARLIAMENTARY DELEGATION

CONFIDENTIAL



Department of State **TELEGRAM**

PAGE 4 RUQMTI 3434 C O N F I D E N T I A L
HAS BEEN ANNOUNCED FOR MEY. PRESS REPORTED CHIEF CULTURAL SECTION FRENCH FOREIGN MINISTRY AWOULD BE ARRIVING IN NEXT TWO MONTHS TO FINAL ZE AND SIGN CULTURAL AGREEMENT.

4. WHILE PREVIOUS FRENCH ROLE WAS MINIMAT AND FRENCH STILL HAVE TO NEGOT ATE DETAILS OF AGREEMENTS, THESE ACCORDS REPRESENT SIGNIFICAN PENETRATION FRENCH INFLUENCE INTO KEY LIBYAN AREAS IN WHICH AMERICAN AND TO SOME EXTENT BRITISH INFLUENCE HAS HITHERTO BEEN PREDOMINANT. FACT THAT FRENCH OFFERED MEET LIBYAN MILITARY REQUIREMENTS STRENGTHENS OUR IMPRESSION THAT FRENCH DECISION HAS BEEN MADE TO ESTABLISH FRANCE AS CLEAR ALTERNATIVE TO "ANOLO-SAXON" INFLUENCE HERE. IN THIS THRUST, THEY HAVE UNDOUBTEDLY BENEFITED FROM DE GAULLE STANCE ON ARAB-ISRAEL PROBTEM. HOWEVER, WE ALSO BELIEVE THEY HAVE RECOGNIZED IMPROTANCE KEY POLICY BAKKUUSH GOVERNEMT, NAMELY, TO ESTABLISH AND WIDEN LIBYAN CONTACTS ABROAD AS MEANS OF STRENGTHENING SENSE OF LIBYAN IDENTITY WITHIN AND OUTSIDE ARAB WORLD.

5. ON LIBYAN SIDE THERE IS QUIET SENSE OF SATISFACTION AT HOW MUCH PM BROUGHT BACK FROM PARIS VISIT. ALTHOUGH THIS TEMPERED BY SOME WARINESS RE ULTIMATE FRENCH MOTIVATIONS AND CONCERN RE CONSTANCY FRENCH INTEREST IN LIBYE END ARABS

PAGE 5 RUQMTI 3434 C O N F I D E N T I A L
AFTER DE GAULLE, PRESENT MOOD IS CLEARLY TO EXPLOIT OPPORTUNITIES FRENCH HAVE OFFERED AND TO FILL IN DETAILS OF ACCORDS AS QUICKLY AS POSSIBTE./
6. IMPLICATIONS FO U.S. POLICY AND FOR OUR INTERESTS HERE ARE CLEAR. FIRST, WE NOW HAVE MAJOR COMPETITOR FOR INFLUENCE WITHIN GOL AND LIBYA WITH WHOM MUTUALLY ADVANTAGEOUS CONSULTATIONS AND EXNHANGE XOF INFO, SUCH AS WE HAVE TRADITIONALLY HAD WITH BRITISH, WILL NOT BE POSSIBLE. WE MUST ASSUME THAT FRENCH WILL PLAY ROUGH AND WILL SEEK EXPLOIT ANY OPPORTUNITIES UNDERCUT US IN LIBYA. SECONDLY, FRENCH PENETRATION IS NOT RPT NOT LIMITED TO TECHNICAL AND COMMERCIAL FIELDS: ESTABLISHMENT SIGNIFICANT

ملحق رقم 14

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

SECRET

A-533 NO.

TO : Department of State, RECEIVED DEPARTMENT OF STATE

INFO: BAIDA, BENGHAZI, LONDON, PARIS, CINCEUR, CINCSAFE

OCT 1968

RS/AN ANALYSIS BRANCH

FROM : Amembassy TRIPOLI DATE: October 11, 1968

SUBJECT : Bakkuush Account of His Last Days as Prime Minister

REF : Tripoli 4283, July 19, 1968; Tripoli 4342, July 25, 1968; Tripoli A-475, August 12, 1968

SUMMARY

Abdul Hamid Bakkuush, who was dismissed as Libya's Prime Minister on September 3, 1968, in a talk with me October 1, attributed his downfall largely to the King's distaste for new departures which create problems and pressures from the small group which normally surrounds him. Bakkuush precipitated his dismissal by pressing the King on a number of outstanding matters, but he feels the King was waiting for an opportunity. In the same conversation, former Prime Minister Bakkuush spoke of the need to bring the Crown Prince quickly into a position of responsibility in order to preserve the monarchy. Bakkuush, personally, intends to go as Ambassador to France and to stay active in the political scene, although he does not see himself returning to the post of Prime Minister in the foreseeable future.

Abdul Hamid Bakkuush, in a meeting with me October 1, told of his final days as Libya's Prime Minister and of his "resignation." His resignation was announced by Radio Libya on September 4. Following is a paraphrase of Bakkuush's own story.

His troubles began in June, as he had mentioned to me earlier (Tripoli 4283), when the King began to delay signing

SECRET

FORM DS-323

AMB:DDNewsom/jek
DCM:JJBlake
POL:HGHandyside

Royal Decrees on bills which had been approved by the Council of Ministers. When, in July, he saw the King (Tripoli 4342) and the King approved the Royal Decree establishing the Social Welfare Organization (Tripoli's A-475 of August 12), he felt the King had decided to support him and that other pending matters would be approved. This was not the case.

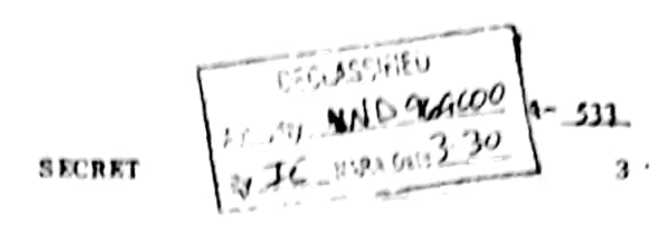
Early Troubles

He had come very close to resignation in mid-August in a matter involving the effort of an American group, the Chappaqua Oil Company, to get an oil concession. The company had sought to gain the King's interest by offering to build a road to the Kufra oasis. Representatives of this group had asked to see Bakkuush, but he referred them instead to the Acting Minister of Petroleum, Ali Atiga. When it was plain they were bidding on acreage already allocated to the LIPETCO-French agreement, he told them that their application would be considered when next Libya decided to open acreage for bidding. A day or so later he received a telephone call from the King's Private Secretary, Idris bu Saif, who said the King was very angry at Bakkuush's action on this matter. Bakkuush then wrote a memorandum to the King explaining that the acreage they wanted had already been allocated, at least two months before their application. In the same memorandum, Bakkuush hinted that, if the King did not have confidence in his government on these matters, he was prepared to "put himself in the King's hands" (i.e. resign). The King called him and accepted his position, sent back the files, said he wanted nothing more to do with it and the matter was closed.

Shalhi Sisters

The influence behind the Chappaqua case was Mrs. Abdul Salaam al-Ghamari, one of three daughters* of the late Ibrahim Shalhi. She frequently sees the King directly and alone and urges his intervention in various business enterprises. Bakkuush heard that in the case of the Chappaqua Oil Company, she was very agitated over the Government's action and "screamed at the King." The sisters (another is married to Brigadier Shamseddin, Deputy Army Chief of Staff, and a third was married to General Bu Qwetin) represent a strong influence on the King, deeply resented by the Queen. Their brother Colonel Abdul Aziz is not involved, but is too weak to curb his sisters. A second brother, Omar, is a "shadowy figure involved in many deals." The sisters have already started in "against Wanis Bey."

*There are actually five daughters, two of whom are unmarried.



Shortly after his government awarded a contract to a British firm for the construction of Misurata harbor, Mrs. al-Ghamari called him and threatened intercession with the King, if he did not cancel the contract and award it to another firm she was representing.

Pending Matters

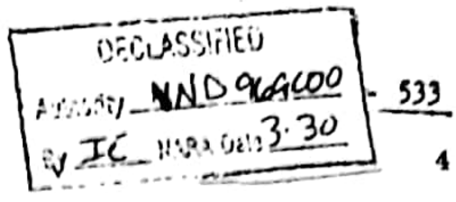
Matters continued to pile up, however, without the King's approval. Prime Minister Bakkuush had sought a major reorganization in the Ministry of Interior and the appointment of a number of new young men, "graduates" to important positions in the country's internal administration, which he described as very weak at present. Bakkuush gave as an example of the problem the appointment of a mudir or local administrator in the oasis of Kufra who was also the principal contractor in the oasis.

He sought a cabinet reshuffle, moving the Minister of Interior to the Ministry of Tourism and moving Ma'tuuq Adam to Interior. Awn Souf, the present Minister, is a good man, but has virtually no influence in Cyrenaica. Bakkuush also sought the dismissal of the Minister of Health, Omar Jaudah, whom he felt had been both ineffective as a Minister and working against him. (Presumably there were others, but Bakkuush did not mention them.)

He was also seeking to curb the authority of the Islamic University. The latter institution filled an important role in the country as a center of instruction in the Arabic language and religion and as an extension of Islam into other parts of Africa. It had operated too long without controls and Bakkuush had put it under stringent budget regulations, but little attention had been paid to the controls. Further, the University had a plan for the creation of a completely separate Islamic elementary and secondary school system in the country which Bakkuush opposed.

Confrontation

Bakkuush decided that, if he was going to remain as Prime Minister, he needed the King's support in these and other measures and reforms. If he did not get such support, word would spread, and Bakkuush's authority would be undermined. He felt that the moment just prior to the scheduled visits to the U.K. and the U.S. was a propitious one. He saw the King on Monday, September 2. He mentioned the list of pending matters. The King said he wanted

to read them over. (Bakkuush commented to me that it would have taken the King a year to read them all.) He offered to summarize them for the King. The King said no. Bakkuush then asked the King when he could expect approval. The King said he could not say. The Prime Minister then said he did not see how he could carry on without the King's confidence in him and perhaps it would be better if he resigned. The King, as if waiting for this moment, immediately said he would like to send him to the United Nations.

Bakkuush said he did not wish to go so far away. The King offered him the post of Ambassador to Britain, but Bakkuush declined this. (He told me it would give too much support to rumors that he was close to the British.) He then said he would like to go to France and the King agreed.

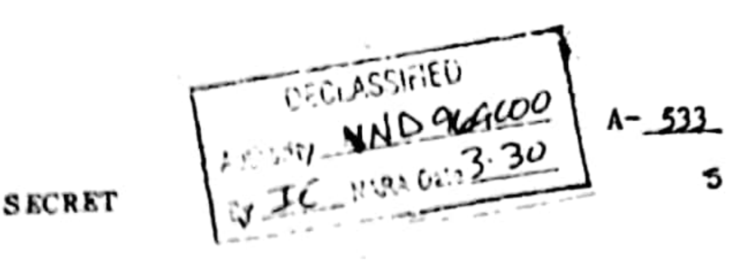
Bakkuush said the conversation then turned to his possible successor. Bakkuush wanted to be sure that the "old crowd" did not come back since he did not want his enemies in the Palace and the country to be able to say they had scored a victory. Knowing that he might be dismissed some day, he had at one time asked Ali Atiga if he wanted the job, but Atiga had replied that he would be "scared to death to take it." Bakkuush, therefore, suggested Qadhaafi, as a man able to carry on the policies and yet one having the King's confidence.

The King at first said that he was tired and sick and he thought he would "go away" and leave the choice to the Crown Prince. Bakkuush argued with him that this was not possible. The King commented that he did not want to leave the country, but he could step aside within the country. Bakkuush pointed out this would create constitutional problems. The King then decided to appoint Qadhaafi.

Bakkuush said he had not expected what had happened. He had thought the King would do nothing until after the visits to the U.K. and the U.S. Probably he had pressed the King too hard. He had the feeling, however, that the King had made up his mind and was just waiting for an opportunity.

The King's Circle

He did not believe he could just remain as an "administrator," which is what the Prime Minister of Libya really is. The King holds the power and the Prime Minister is so bound up with minor details, he has no time to take a look at the major long-range problems which the country faces. The King, further, is surrounded by a group, including Mahmoud Muntassir, the Shalhi



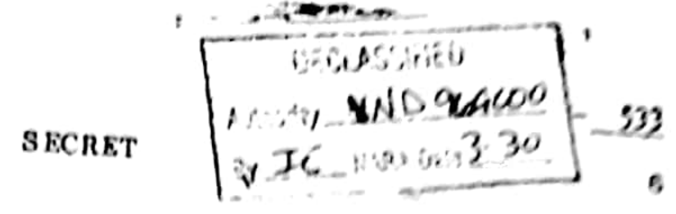
sisters, Idris bu Saif, and his old Cyrenaican friends such as Abdul Hamid al-Abbar, President of the Senate, which has ready access to him and carries constantly to him complaints, rumors and criticisms of Prime Ministers. They were particularly active against Bakkuush. The Prime Minister, himself, has difficulty getting day-to-day access to the King. The King is either too old or too tired and does not really want to be bothered by the troubles caused by new departures in policies. The criticisms of what Bakkuush was trying to do probably mounted to a point where the King felt he could no longer tolerate them. This happened, despite what Bakkuush felt was his own constant effort to bring the King along with what he was doing.

Typical of the problems he faced was the suspicion against him of al-Abbar, President of the Senate. The latter felt Bakkuush was conniving to dismiss him and appoint Abdul Qadir al-Bedri to the post. The matter was aggravated when tribal elements placed a bomb in Al-Abbar's house on August 9. Al-Abbar was certain and probably still is that Bakkuush was behind this. Further, Mahmoud Muntassir, who has great influence on the King, was in Baida for a whole month prior to Bakkuush's dismissal and undoubtedly worked against him.

The King and Neutrality

In response to my question about the possible effect on the King of Bakkuush's policy of drawing closer to Tunis, Bakkuush said the King wanted to preserve Libya's position as an inert neutral in Arab affairs. Bakkuush did not agree with this and he did not believe this was what Libyans wanted today. He said he had hoped to follow Tunisia's lead in the Arab League and he had ordered Ambassador Sahbani's speech broadcast over Radio Libya. He said he believed Libyans were now prepared to speak up to Cairo and wanted to do so. "All that would transpire would be a brief war of words and Libyans would find that they can now stand up to Cairo." The King did not really want to do this, however, for, although he disliked the present Egyptian regime heartily, he was at the same time afraid of it.

As an example of the King's desire for neutrality, Bakkuush asked through Idris bu Saif for the King's opinion on what Libya should do in the Czechoslovak crisis. The first answer which came back was that "this was none of Libya's business." Only two days later was Bakkuush able to get directly through to the King and explain Libya's interest in supporting Czechoslovakia.



In response to other questions, Bakkuush said he was inclined to agree with those who believed the King basically did not like a Prime Minister who began to acquire personal popularity of his own. The King wants to be the central figure. Bakkuush also believed that the interest in his government shown by the British and American Ambassadors had probably not basically helped him with the King.

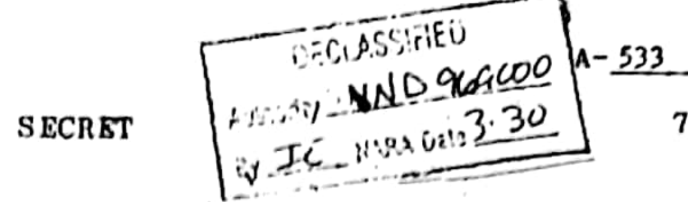
The Queen, alone among those around the King, supported Bakkuush. After his dismissal, she sent her brother Bilqassim, to see him and to offer any assistance he might need. She has called Mrs. Bakkuush almost daily. The Queen is influential in all matters but those affecting her own family. She is also very intelligent and keenly interested and informed on affairs in the country.

Two men, Bakkuush said, whom he feared initially might create problems for him were, on the contrary, absolutely loyal. These were Colonel Abdul Aziz Shalhi of the Army and General Bu Shah of the Cyrenaican Defense Force. The latter, he said, was particularly loyal and helpful and discussed even the most routine actions with Bakkuush before carrying them out. In commenting on Shalhi, Bakkuush said the country must have a strong army because "we cannot, in the last analysis, depend on even our closest friends for our defense." The army, however, was badly fragmented by a policy of divide and rule which had been instituted by Senussi Lataiwish when he was Chief of Staff and which has been continued by Nuri Sadiq.

Bakkuush says he leaves office with a feeling that the King does not really care what happens to the country after he dies. He may, in fact, really wish to show, through the chaos which might follow, his own indispensability. At the same time, given his present mood, he may be open to efforts to encourage him to step aside and begin to give the Crown Prince some genuine authority.

The Future

Bakkuush said he also leaves office with an even greater feeling that the monarchy must survive if Libya is to remain stable and united. Libyans will just not work together with each other. If the present Crown Prince does not rise to the occasion and begin to show interest and ability soon, another should be found. Here, however, the alternatives are poor. The Muntassirs



are pushing the Queen's nephew, Omar, and Omar Muntassir even introduces him in Londonto people as "the next Crown Prince." He is unknown, however, and the Queen, herself, does not want him to go into politics. She does not want to create problems with the Muntassirs, however, so she lets the matter ride. There really are, then, no alternatives to the Crown Prince.

Those interested in the future of the country should concentrate now on getting the King to agree to appoint the Crown Prince as a "Vice King" and to give him actual authority in the country. Only a minor change in the constitution would be required. If he comes in as "Vice King," he must then be "brainwashed." His father-in-law, Tahir Bakir, among others, has imbued him with the idea of the distant and inactive Prince which is a concept not compatible with modern rule. He has virtually no idea of the forces at work in the world outside Libya. He thinks it possible, for example, for Libya to "get along without the United States and Britain." He just does not know. He is also shy and lazy. He did not want to go to the Algiers OAU conference. Bakkuush got the King to order him to go, but when the government changed, he did not go. He refused, until the very last minute, to see Prime Minister Mahjoub of the Sudan, despite the King's urging. He should also change his clothes and look like a modern man.

Bakkuush said he intends to weigh in with the King on this when he goes to be sworn in as Ambassador to France. He feels the British and American Ambassadors should do so, too. (I pointed out past experience had not shown this to be a very productive area for our efforts.)

As far as his own future is concerned, Bakkuush said he thought, immediately after his dismissal, that he would quit politics, but, after a week, he finds that he "has the disease." He does not really want to go as Ambassador to France, and may not stay long, but he wants to stay within the King's good graces. He does not want to become a "real opposition" at this point, but instead wants to work as he can to help continue the trends he started. His own relations with the Crown Prince are not good, but he hopes he can work to improve them. He hopes to continue to see the King from time to time. He does not expect, however, in the foreseeable future, to be reappointed as Prime Minister. He would not wish to do so until the King or the Crown Prince were prepared to give the Prime Minister real authority. Otherwise, "your back is always exposed."

NEWSOM

are pushing the Queen's nephew, Omar, and Omar Muntassir even introduces him in London to people as "the next Crown Prince." He is unknown, however, and the Queen, herself, does not want him to go into politics. She does not want to create problems with the Muntassirs, however, so she lets the matter ride. There really are, then, no alternatives to the Crown Prince.

Those interested in the future of the country should concentrate now on getting the King to agree to appoint the Crown Prince as a "Vice King" and to give him actual authority in the country. Only a minor change in the constitution would be required. If he comes in as "Vice King," he must then be "brainwashed." His father-in-law, Tahir Bakir, among others, has imbued him with the idea of the distant and inactive Prince which is a concept not compatible with modern rule. He has virtually no idea of the forces at work in the world outside Libya. He thinks it possible, for example, for Libya to "get along without the United States and Britain." He just does not know. He is also shy and lazy. He did not want to go to the Algiers OAU conference. Bakkuush got the King to order him to go, but when the government changed, he did not go. He refused, until the very last minute, to see Prime Minister Mahjoub of the Sudan, despite the King's urging. He should also change his clothes and look like a modern man.

Bakkuush said he intends to weigh in with the King on this when he goes to be sworn in as Ambassador to France. He feels the British and American Ambassadors should do so, too. (I pointed out past experience had not shown this to be a very productive area for our efforts.)

As far as his own future is concerned, Bakkuush said he thought, immediately after his dismissal, that he would quit politics, but, after a week, he finds that he "has the disease." He does not really want to go as Ambassador to France, and may not stay long, but he wants to stay within the King's good graces. He does not want to become a "real opposition" at this point, but instead wants to work as he can to help continue the trends he started. His own relations with the Crown Prince are not good, but he hopes he can work to improve them. He hopes to continue to see the King from time to time. He does not expect, however, in the foreseeable future, to be reappointed as Prime Minister. He would not wish to do so until the King or the Crown Prince were prepared to give the Prime Minister real authority. Otherwise, "your back is always exposed."

NEWSOM

ملحق رقم 15

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 15-1 Libya

FOR RM USE ONLY

A-415

SECRET/NOFORN

TO : Department of State

INFO : ALGIERS, Amembassy BAIDA, Amembassy BENGHAZI, LONDON, RABAT, TUNIS, USAFE for POLAD

FROM : Ambassy TRIPOLI DATE: July 8, 1968

SUBJECT : June 5 Revisited: Prime Minister Bakkush and the Radical Opposition

REF :

SUMMARY:

One year after the summer 1967 crisis in Libya, the dissident voices and potentially disruptive forces which emerged at that time have been quieted. A large part of the return to normalcy is attributable to the passage of time, the absence of a renewed hot Arab-Israel war, the weakness of the radical Arab states, and to the continuing rise in general Libyan prosperity. Nevertheless, much credit must be awarded to the eight-month old Bakkush government, which, backed by the King and following the strong-arm interim Badri government, is making a conscious attempt to redirect potential sources of dissidence toward constructive activities and, as part of a comprehensive government program, to strengthen general support for the GOL. This paper attempts to describe the pattern of political reconciliation and neutralization that the GOL has embarked upon vis-a-vis the radicals and potential dissidents.

* * * * * * * *

In the summer of 1967 a radical opposition arose to challenge the policies, if not the existence, of the GOL. This period of insecurity gave way before a crackdown by the GOL on certain offenders, wholesale transfer of military units, the removal of certain ministers, and the holding of the Arab Nationalist Movement trials in February which publicly aired the subversive aspect of the summer disorders.

<u>Come to Terms with the Dissidents:</u>

Building on the lessons learned from the summer crisis, the

Enclosures:
As stated

SECRET/NOFORN

FOR DEPT. USE ONLY

FORM DS-323

Drafted by: POL:RGStoddarth:jmr 7/5/68

Contents and Classification Approved by: A/DCM - Mr. Cunningham

Clearances: (all in draft) The Ambassador; DCM: Mr. Blake; ECON: Mr. Cunningham; ADM: Mr. Dahl; USIS: Mr. Horan; S/A: Mr. Close; POL: Mr. Handyside; Col. Ried, MAAG; Col. Groom, WAB/CO; Lt. Col. Brown, USAIRO; Mr. Forman, OIC Benghazi and Mr. Keiter, OIC Baida

Tripoli A-415

Bakkuush government, backed and encouraged by King Idris, has been concerned with creating a stable and viable political atmosphere in Libya by attempting to come to terms with the dissidents of the summer 1967 crisis -- by jailing the subversives and worst offenders and by attempting to reconcile the others.

The British Ambassador recently remarked, that, judging from Bakkuush's current actions, all the radical opponents of the GOL during June 1967 will either be in jail or in the government. Of the 12 principal members of the Popular Resistance Committee of the Popular Conference, which was the major activist organ of the dissidence in June and July 1967, six are serving four to six-year jail sentences (five as Arab Nationalist Movement members), three are politically inactive, two have recently joined the government, and one reportedly has been offered a high position by the GOL.

The GOL has sentenced those members of the summer crisis who were suspected of outright subversive actions and foreign subversive contacts. These include the group around Mahmud Maghribi sentenced in August and the 106 ANM members sentenced in February. Yet the GOL has shown leniency by releasing on parole over 30 nominal ANM members sentenced to one year terms in February.

The GOL has mixed a policy of firmness towards proved political subversives with a series of conscious conciliatory gestures towards radical critics, including appointing some of the radicals as ambassadors, senators, and members of numerous committees of the government. Bakkuush has been quoted as saying that responsible criticism must be based on a desire to solve government's and society's problems, not to create them. Even though none of the radicals has been given a position in the mainstream of major policy formation, Bakkuush appears to be attempting to channel the radicals' energies and ideas into constructive paths within the governmental framework and to convince the radicals to eschew their opposition to the GOL. Meanwhile, the GOL has diverted some of the non-radical dissident elements into other paths. This is particularly true of the dissidents from the religious establishment who have been utilized to undertake various goodwill missions abroad and to establish contact with various Islamic delegations. In general terms, the religious establishment has also been utilized to deflect emotionally powerful issues (such as the status of Jerusalem) from the government and to absorb political activists among the religious establishment who might otherwise create problems for the government.

The GOL has also recently offered the dissidents opportunities for public, if innocuous, self-expression in the hope no doubt of relieving some of their frustrations resulting from the lack of formalized and effective organs of political discussion in Libya. Four of the dissidents have recently accepted GOL offers and delivered public lectures on the subject of the Libyan personality -- a favorite topic recently of the

Tripoli A-415

Prime Minister. Even during the Arab Nationalist Movement trials in February, prominent radical oppositionists Ibrahim al Ghwayl and Kamal Maqhur were allowed to defend accused fellow radicals and their pleadings were published in the press.

A similar policy has been applied to prominent figures of the radical press. Far from being stifled, the leading radical journalists are being allowed and even assisted in opening new newspapers and enlarging their current coverage. In one case, Libyan radical editor of Al Raa'id Abu Harrous' has been appointed a member of the Board of the National Petroleum Company.

Virtually anyone in Libya these days who can write or talk is given an opportunity to be published in government-sponsored cultural, sports, literary, or labor magazines or to deliver a public lecture in the sports clubs or intellectual society.

Weekly lectures by the Ministry of Information are now organized, featuring distinguished outside scholars such as Nicola Ziyada from the AUB and educated Libyans alike. Committees such as the Higher Arts Committee, the Higher Broadcasting Committee, and the Enlightenment Committee, which now include radicals on their boards, for the first time are meeting regularly and implementing programs. Clearly the GOL appears to be attempting to influence the intellectuals, who it hopes in turn may influence the students and the press. Due to the current weakness of the radicals, the GOL believes the risk of their presence to Libyan stability in the public forum is minimal and that the benefit to Libya's political atmosphere resulting from a reconciliation with the radicals could be enormous.

Strengthen Security:

At the same time that it is endeavoring to conciliate the radicals, the GOL is strengthening its internal security mechanism. Total personnel totals are lower now than they were during the height of the State of Emergency, but the National Security Force has 1,000 more regulars than it had in May 1967 and has plans to obtain more security equipment. Policemen are in greater evidence in the cities and the NSF has taken particular precautions to protect foreign installations. The Office of State Security, created in September, is receiving generous support from the GOL in its attempt to establish an effectiveness in the field of counterespionage.

Subsidize and Control Mass Organizations:

Also illustrative is the carrot and stick approach in the GOL policy toward the sports clubs and labor unions, both of which groups are potential centers of radical political activity. The popularly based sports clubs and the labor unions are being given very healthy subsidies. In effect the GOL pays their bills and furnishes their facilities. Sports

Tripoli A-415

clubs are soon to receive free movie projectors and libraries stocked with "sound" literature; a youth and sports and a labor magazine have just been founded. The National Federation of Trade Unions and the Fikr Society are being given more commodious surroundings and a similar policy has been announced for the numerous sports and cultural clubs in Libya. Special "awards" are given to winning sports teams; in one case a club was awarded 700 pounds (about $2,000) for holding an art exhibit. The GOL is also holding ten voluntary youth camps this summer designed to "encourage youth to contribute towards country development, benefit their leisure, and strengthen their love of country". Plans are also afoot for starting a new Institute of Music and Drama.

On the other hand, the GOL has taken measures to exercise effective control over these mass groups. Traditionally each sports club must receive Ministry of Interior approval before establishment and each time it holds a public meeting; approval is withheld as often as not. The GOL has recently obliged all club officers to submit to re-election and revoked the licenses for all currently operating sports clubs which are now obliged to re-apply for permission to operate under the terms of the new sports club law which is clearly aimed, not only at rationalizing sports club activities, but also at exercising greater control over them. Among the labor unions, the GOL continues to suppress the Petroleum Workers Union and to maintain pressure on the Professional Workers Federation as a result of their involvement in the summer dissidence.

Yet the GOL has shown flexibility and tact in dealing with these groups. For instance, even though the PWF is discredited, the GOL has included its reliable leader in the Libyan delegation to the ILO conference. In another example, the GOL abandoned its scheme to reorganize the 20-odd Tripoli sports clubs into four clubs recently when the scheme threatened to arouse conspicuous opposition from sports club members.

Invigorate the Information Program:

If there is any single area in which the Bakkush government can be contrasted with predecessors, it is in the attention devoted to strengthening the government information program. Profiting from the lessons learned from the paralysis in GOL guidance during the June war, the current government is energetically explaining the government's policies and attitudes and engaging in advance preparation of public opinion for projected or possible changes in policy. Unlike previous governments, it has tried to tell what the government is doing and to convey a sense of forward movement. It has also removed most of the egregious offenders of last June from office and dismissed a few foreign Arab information editors for suspected radical leftist tendencies. Without unduly intimidating the Information staff, the Minister has left no doubt that the GOL will not brook any departures from the very clear guidance which the Ministry is now purveying.

Tripoli A-415

In numbers alone the increase in public information output is striking. Libya is literally being flooded with domestic publications of all types. Libya now boasts over 20 newspapers and 15 magazines. In the past six months five new English language dailies and two Arabic dailies (Al Yoom and Al Huriyya) have appeared in the Tripoli area alone. Radio broadcast time has been increased and new transmitters have come into operation. The Ministry of Information has doubled its own budget during the past year. One of the principal bulwarks of the GOL information program will be the installation of television in Tripoli and Benghazi projected for December 1968. If it captures the Libyan audience as expected, the new TV should considerably strengthen GOL attempts to compete with the radical Arab information media.

The GOL had adopted an extremely conscious and skillful manner of presenting government views and guidance. In effect, the Prime Minister himself has become the voice of the GOL, occasionally backed up by the Minister of Information. The Prime Minister has developed a highly effective style of direct communication in his major public speeches. The PM's frequent interviews with the foreign and domestic press are recorded and selectively played back on the press and radio in order to provide a steady and calculated flow of guidance and comment. For example, Bakkush himself has defined the Libyan position through public statements in recent weeks on such various subjects as the OAU, the status of Jerusalem, the non-proliferation treaty, Libyan defense, foreign bases in Libya, the GOL financial support of the Arabs, and the Jarring mission. Finally, Bakkush's visits to known domestic "problem" areas such as the military academy and the Libyan university and discussions there have received an ample and selective replay in the press.

The new government has maintained and even strengthened the GOL formula for effectively handling the press. The Bakkush government has increased GOL financial support of the press and at the same time has made a notable effort to persuade the newsmen that the GOL is trying to carry through a program of public education and guidance which merits the press's voluntary support. Long used to the traditional GOL refusal to permit unlicensed freedom of the press, the newsmen know the permissible limits of their craft and practice self-censorship. Due largely to heavy government financial support (through indirect subsidies such as purchase at inflated prices of hundreds of copies of publications and generous fees for advertisements of government tenders) newspaper publishing has now become a profitable business. In return the editors are expected to toe the government line; they are given specific guidance regularly and are disciplined for even inadvertent slip-ups.

GOL censorship mainly extends to domestic news; the local press is left relatively free to report on international issues as it likes. Many contend that local coverage of Vietnam and Palestine is particularly virulent because of the restraints on self-expression vis-a-vis Libyan internal problems.

The Ministry however keeps a weather eye on foreign publications and wire service stories arriving in Libya, and is alert to suppress stories, particularly in Arabic publications, which might adversely affect government policies or provoke civil unrest. On one occasion, for instance, the Ministry confiscated all copies of an issue from Al Ahram reporting (falsely) that Wheelus based aircraft were engaged in a search for a lost Israeli submarine. Minister of Information Salhiin suppressed stories in local newspapers this year of plans for June 5 demonstrations in other Arab countries and personally edited inflammatory remarks out of some Libyan newspapers in order to avert the chance of demonstrations in Libya.

Finally, in what has been described as a subtle GOL effort to undercut the radical -- and particularly the foreign subsidized -- press, the Minister of Information has recently lent his weight to promoting and indirectly subsidizing the establishment of a new radical newspaper (Al Yoom) under an editor considered politically reliable by the GOL.

Placate and Occupy the Military:

In spite of post-June dissidence and a few cases of defection and misconduct in the armed forces (mentioned in the enclosure), the GOL has not dealt severely with the military. In contrast to GOL prosecution of civilian dissidents, justice for military miscreants has been handled cautiously and quietly: the trial of two RLAF defectors to Algeria was conducted in great secrecy and after a lengthy delay; no publicity has been given to somewhat perfunctory GOL efforts to obtain extradition of Army defectors to the UAR last summer, and one case of a crime committed by a Libyan officer during the June disorder has not been prosecuted at all. Secondly, the Army has not been given the "purge" talked about in September. The GOL has probably been reluctant to make such moves for fear of provoking the military and also probably out of an unwillingness to risk offending public opinion by prosecuting offenses attributable in most cases not to any basic disloyalty to Libya but to an excess of patriotic zeal for the Arab cause during the Arab-Israel crisis. Perhaps the GOL realized after tempers cooled that the military had not been subversive and that a cleansing could do more harm than good.

Instead, the GOL has chosen to defuse possible military discontent by: 1) propitiating the traditional army "enfants terribles", Shalhi and Rahuma, 2) making direct contact with the younger officers through such devices as personal visits to the military academy by Prime Minister Bakkuush, and 3) equipping the army with a $420 million dollar British missile system, the Air Force with Northrup F-5 jet aircraft, and the Navy with new equipment. Aside from the obvious contribution that these defense projects will make to Libya's defense posture, they -- particularly the complicated missile system for the Army -- can also be expected to keep large portions of the Libyan military occupied for years to come. One

new aspect and constructive by-product of the missile program is Prime Minister Bakkuush's declared intention to use it as a means to provide modern scientific training for large numbers of Libyan military and civilians. The Prime Minister has also recently indicated his interest in turning the Army into an effective arm of civic action. One effect of these defense purchases could be to assuage Army resentment over traditional GOL partiality toward the National Security Force (particularly CYDEF) and to reduce the Army's idleness and temptation to involve itself in politics. It is too early to tell however if these purchases will in effect serve these ends. Although the infantry is due to receive some new equipment, it is expected that any purchases for the Army would not materially boost the Army's potential for a coup d'état. And as one wag put it, "No one ever staged a coup d'état with surface-to-air missiles or aircraft".

Stand Up for Palestine:

Bakkuush realizes the overpowering emotional connection which most Libyans have with the Arab cause in Palestine and the near revolt which GOL paralysis on this issue caused during the June war. Accordingly, where previous governments tended to avoid public discussion of this issue, Bakkuush has gone into the eye of the storm and taken a vocal and positive stand in support of the Arab position vis-a-vis Palestine. Bakkuush's recent visits to seven Arab countries have been carefully planned to demonstrate Libyan solidarity with the Arab cause and Bakkuush's visits to Jordanian battlefields and the joint communiques and carefully orchestrated press interviews connected with those visits have highlighted that objective. Particularly, Libya's support for the Palestine commando activities, first announced by Bakkuush during his May trip to the eastern Arab countries, should prove immensely popular with the Libyan public. This policy is a departure from Bakkuush's earlier attitude. As reported by CAS, Bakkuush in February indicated to Fatah representatives that Libya was prevented from officially supporting the commando activities because of its close relations with America and Britain. This new departure illustrates the GOL desire for closer emotional identification with the Arab cause, desired in large measure as a means of rallying public approval. As long as the GOL can demonstrate that its close relationship with Britain and the United States does not detract from its "Arabism" on the Arab-Israel issue, the GOL can feel more secure in maintaining public acceptance of the large Western presence in Libya.

Political Development: Let Us Begin

Although no major steps have been taken, the Bakkuush government is perhaps the first one to show evidence that some keen minds have explicitly attacked the problem of Libya's long-term political development. Previous governments have been wont to ignore the problem posed by the lack of extra-government political institutions and to hope that it

will take care of itself. Bakkuush has conveyed to the Ambassador on a number of occasions his interest in building longer term and viable institutions of political management and self-expression in Libya. King Idris has not proved particularly receptive to such ideas of political experimentation although he has shown some evidence of greater flexibility in recent months. Bakkuush has toyed with the idea of using the Islamic University as a nucleus for political groups, but apparently rejected the University as being too inflexibly conservative for his purposes. He has also discussed privately the possibility of creating a single-party system on the lines of the Tunisian Neo-Destour party. Meanwhile, the Bakkuush government has begun to take significant, if small, concrete steps to establish public representative forums on a local level. These include the formation of citizens Municipal Councils in the recently passed Municipalities Law which are to meet regularly to advise mayors on local problems and projects. The second innovation consists of plans to establish non-governmental local welfare committees throughout Libya, which will have an advisory voice in local administration of government welfare and other projects. These two institutions, politically primitive as they may be, are nevertheless the quite consciously conceived beginnings of grass-roots representative institutions which could help to lay the groundwork for more promising eventual political institutions.

Is the GOL Formula Working?

What are Bakkuush's chances of neutralizing the radical opposition? Much depends upon his continuation in office long enough to realize his aims. Striking as Bakkuush's overtures to the radicals are, these gestures constitute nothing more than the tentative beginnings of a program of reconciliation. Many traditional areas of policy disagreement between the radicals and the GOL remain unchanged. Bakkuush's government supports the continuance of the British and American military presences which are traditionally anathema to the radicals. Secondly, although it is probably too early to tell, the radicals also appear increasingly suspicious of the recent GOL missile and aircraft purchases. Another element of discord in this highly personal society appears to spring from a high degree of jealousy over Bakkuush's meteoric rise to political prominence. Radicals and conservatives alike are watching Bakkuush and his confederates closely for evidence of corruption, of their being under British or American "influence", or of "selling out to the Establishment"..

One striking paradox is that the young radicals for some reason have not been conspicuously critical of the Bakkuush government for its prosecution of radical elements and this program does not appear to have fundamentally alienated the radicals from the government. One reason may be that the radicals realize that the King rather than Bakkuush was the prime mover in the trials. Secondly, the fact that the ANM has foreign connections probably made its suppression acceptable. Thirdly, the radicals probably appreciated the fact that

Bakkuush allowed the trials to be conducted in the public eye, that the radicals were allowed their day in court, and that the sentences pronounced were not unduly heavy.

One basic factor in Bakkuush's favor is the fact that he is of the same generation and educational background as the young radicals and shares most of their basic aspirations for Libya's future. He talks their language and is a long time colleague of many of them. This has permitted a degree of dialogue with the radicals that was conspicuously absent in the traditionalist governments. Bakkuush's basic argument is that the radicals should recognize that the current government offers the best prospect at this stage of Libyan history for achieving the changes and social progress the Libyans desire. To the extent that Bakkuush's modernist aspirations come into conflict with the traditionalists, he and his government can probably rely on a certain degree of tacit support from the radicals.

Another factor in Bakkuush's favor is that the Libyan dissident movement -- traditionally badly divided -- is currently at its weakest. Traditionally, the Libyan radicals consist of; 1) radicals in a purely Libyan context; 2) those working for the UAR; 3) radical extremists of an Algerian or Baathist stamp; and, 4) Muslim Brotherhood members. Even at its strongest point in June the dissident movement failed to produce charismatic leadership, a united front of the radical factions, or an alliance with significant military or power elements. It failed and has lost respect and confidence as a result. Furthermore, the radicals were forced to declare themselves in June and the GOL was consequently able to break up their leadership; subversives have been jailed and the other radicals have been subjected individually to blandishments and persuasive arguments by Bakkuush, Minister of Planning Attiqah, and other prominent young members of the Government.

Bakkuush has opened a national dialogue on the aims of Libyan society and is forcing the radicals to address themselves in private or in public lectures to the problem of Libya's destiny. Coupled with the fact that pan-Arab nationalism is suffering somewhat from the disarray in the Arab world as a result of the Arab defeat in the June war, this problem is forcing the radicals to look inwardly for solutions to Libya's problems rather than to pat ideological solutions brought in from abroad. Like most Libyans, the radicals sense that Libya under the current GOL is very much on the move, whereas the Arab world as a whole is not. No doubt the degree of forward progress made by the government in the development, social welfare, and political sectors will in the final analysis determine the degree of its acceptance by the radicals. Finally, any substantial strengthening of the currently quiescent threat to the GOL by the UAR or Algeria or drastic weakening of Western influence in the Arab world could open subversive opportunities for the radicals which

Bakkuush allowed the trials to be conducted in the public eye, that the radicals were allowed their day in court, and that the sentences pronounced were not unduly heavy.

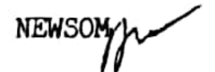
One basic factor in Bakkuush's favor is the fact that he is of the same generation and educational background as the young radicals and shares most of their basic aspirations for Libya's future. He talks their language and is a long time colleague of many of them. This has permitted a degree of dialogue with the radicals that was conspicuously absent in the traditionalist governments. Bakkuush's basic argument is that the radicals should recognize that the current government offers the best prospect at this stage of Libyan history for achieving the changes and social progress the Libyans desire. To the extent that Bakkuush's modernist aspirations come into conflict with the traditionalists, he and his government can probably rely on a certain degree of tacit support from the radicals.

Another factor in Bakkuush's favor is that the Libyan dissident movement -- traditionally badly divided -- is currently at its weakest. Traditionally, the Libyan radicals consist of; 1) radicals in a purely Libyan context; 2) those working for the UAR; 3) radical extremists of an Algerian or Baathist stamp; and, 4) Muslim Brotherhood members. Even at its strongest point in June the dissident movement failed to produce charismatic leadership, a united front of the radical factions, or an alliance with significant military or power elements. It failed and has lost respect and confidence as a result. Furthermore, the radicals were forced to declare themselves in June and the GOL was consequently able to break up their leadership; subversives have been jailed and the other radicals have been subjected individually to blandishments and persuasive arguments by Bakkuush, Minister of Planning Attiqah, and other prominent young members of the Government.

Bakkuush has opened a national dialogue on the aims of Libyan society and is forcing the radicals to address themselves in private or in public lectures to the problem of Libya's destiny. Coupled with the fact that pan-Arab nationalism is suffering somewhat from the disarray in the Arab world as a result of the Arab defeat in the June war, this problem is forcing the radicals to look inwardly for solutions to Libya's problems rather than to pat ideological solutions brought in from abroad. Like most Libyans, the radicals sense that Libya under the current GOL is very much on the move, whereas the Arab world as a whole is not. No doubt the degree of forward progress made by the government in the development, social welfare, and political sectors will in the final analysis determine the degree of its acceptance by the radicals. Finally, any substantial strengthening of the currently quiescent threat to the GOL by the UAR or Algeria or drastic weakening of Western influence in the Arab world could open subversive opportunities for the radicals which

are not currently present in Libya..

The death of King Idris would present a new and somewhat imponderable situation in Libyan politics. In the present context, one complicating factor is the politically retrogressive attitude of the King's designated successor, Crown Prince Hassan. Although the King has gone along with Bakkuush's program of reconciliation, the Crown Prince shows evidence of a more conservative attitude, heavily influenced by his alliance with older Establishment elements who oppose the current government's program. Nevertheless, the GOL's current efforts directed towards reconciling the dissidents, appealing to the young, narrowing the gap between the government and the governed, and otherwise profiting from the lessons of the June crisis offer a good prescription for fostering stability in Libya in both the short and long term. Their success is ultimately important to United States national interests in Libya.

NEWSOM 

are not currently present in Libya..

The death of King Idris would present a new and somewhat imponderable situation in Libyan politics. In the present context, one complicating factor is the politically retrogressive attitude of the King's designated successor, Crown Prince Hassan. Although the King has gone along with Bakkuush's program of reconciliation, the Crown Prince shows evidence of a more conservative attitude, heavily influenced by his alliance with older Establishment elements who oppose the current government's program. Nevertheless, the GOL's current efforts directed towards reconciling the dissidents, appealing to the young, narrowing the gap between the government and the governed, and otherwise profiting from the lessons of the June crisis offer a good prescription for fostering stability in Libya in both the short and long term. Their success is ultimately important to United States national interests in Libya.

NEWSOM

ملحق رقم 16

POL 23-9 LIBYA



Department of State **TELEGRAM**

SECRET 533

PAGE 01 ATHENS 03890 041643Z

47
ACTION AF 18

INFO OCT 01,EUR 17,NEA 13,IO 13,UCF 05,AID 28,E 15,SSO 00,NSCE 00,

USIE 00,CCO 00,CIAE 00,DODE 00,JPM 04,H 02,INR 07,L 03,NSAE 00,

NSC 10,P 03,RSC 01,PRS 01,SS 20,RSR 01,/162 W

082481

Athens 3890
9/4/69

O R 041610Z SEP 69
FM AMEMBASSY ATHENS
TO SECSTATE WASHDC IMMEDIATE 8110
INFO AMEMBASSY BAIDA
AMEMBASSY TRIPOLI
AMEMBASSY LONDON

S E C R E T ATHENS 3890

REF: STATE 148341

1. AT ABOUT 1630 HOURS I RECEIVED TELEPHONE CALL FROM KAMENA VOURLA WHERE KING IDRIS IS STAYING AT THE HOTEL GALINI FROM MAN WHO SAID HE WAS SPEAKING FOR IDRIS WHO HAD INSTRUCTED HIM TO ASK ME AS US CHARGE TO CONVEY FOLLOWING MESSAGE TO USG. KING'S POLITICAL ADVISER OMAR SHALHI, WHOM THEY HAVE HEARD ON RADIO IS EN ROUTE TO WASHINGTON: 1) IS NOT REPEAT NOT AUTHORIZED TO SPEAK FOR KING IDRIS AND 2) KING IS NOT REPEAT NOT REQUESTING ANY US INTERCESSION IN LIBYAN SITUATION.

2. I PRESSED SPOKESMAN TO IDENTIFY HIMSELF BUT HE DECLINED TO DO SO REPEATING HOWEVER I COULD BE ASSURED HIS MESSAGE WAS AUTHENTIC AND THAT HE HAD JUST RECEIVED PERSONALLY FROM KING IDRIS. HE ADDED KING HAD REQUESTED AND RECEIVED "PERMISSION" OF GREEK FONMIN TO CONTACT ME DIRECTLY AT US EMBASSY.

3. I IMMEDIATELY CALLED FONMIN (COSMODOPOULOS, DIRECTOR OF RELIGIOUS AFFAIRS DIVISION) WHO TOLD ME THAT HE HAD BEEN AT KAMENA VOURLA HIMSELF THIS MORNING. HE DESCRIBED KING IDRIS'S CONDITION AS "PATHETIC". HE RECEIVED IMPRESSION, HE SAID, OF AGING, ILL AND DEJECTED MAN, ABANDONED BY ALL BUT A FEW ADVISERS, AND PHYSICALLY, IN HIS ESTIMATE, INCAPABLE OF DECISIVE ACTION. KING ASSURED GOG HE WOULD NOT "EMBASSASS" THEM BY ANY POLITICAL

SECRET



Department of State **TELEGRAM**

SECRET

ACTIVITY AS LONG AS HE REMAINED ON GREEK SOIL.

4. COSMODOPOULOS GAVE ME NAMES OF FOLLOWING REMAINING MEMBERS OF KING'S ENTOURAGE: THALA, DIPLOMATIC SECRETARY FROM LIBYAN FONMIN AND SPEAKING GOOD GREEK; ABDU FEIS, DIPLOMATIC ADVISER; MAHMOUT EL TEMI, PROTOCOL OFFICER; AND A POLICE GENERAL NAMED UDIC BEN GTANCH, APPARENTLY A SECURITY MAN. COSMODOPOULOS THINKS IT WAS PROBABLY THALA WHO CALLED ME.

5. COSMODOPOULOS SAID KING TOLD HIM OMAR SHALHI, JUST BACK FROM LONDON, HAD TURNED UP AT VOLOS ON SEP 3 WHEN KING

DISEMBARKED FROM YACHT AND HAD CREATED GREAT "EMBARRASSMENT" FOR HM BY HIS POLITICAL UTTERANCES AND AGITATION. SHALHI HAS NOW PRESUMABLY DEPARTED FOR US.

6. WE UNDERSTAND FROM USUALLY RELIABLE WESTERN JOURNALIST THAT SEIZURE OF LIBYAN EMBASSY ATHENS BY LIBYAN NAVAL CADETS (NKA-1028) WAS RESOLVED WHEN LIBYAN AMBASSADOR KARAMANLI, UPON RETURN FROM MEETING KING, DECLARED HIS ALLEGIANCE TO REVOLUTION AND WAS ALLOWED BY CADETS TO RESUME HIS FUNCTIONS. SAME SOURCE WAS TOLD BY KARAYANNIS, DIRECTOR OF MIDEAST-AFRICA SECTION OF FONMIN THAT GOG HAD INFORMED KING IDRIS BEFORE HE ARRIVED FROM TURKEY THAT IT WELCOMED HIM "AS A PRIVATE PERSON". KARAYANNIS SAID GOG WOULD RECOGNIZE NEW LIBYAN GOVERNMENT AS SOON AS IT HAS DETERMINED THAT GOVERNMENT IS IN CONTROL OF COUNTRY.
MCCLELLAND

SECRET 22

فساد آل الشلحي فتبدل موقف الملك وقال للسفير «نيوسوم»: «لا تصدق ما يقال عن أبناء إبراهيم الشلحي فكل ما يتهمونهم به كذب سببه الحسد».

كذلك فإن مطالعة الوثائق السرية للسفارتين البريطانية والأمريكية تتضمن سيلاً من التحذير والنذير عن الخطر الداخلي ونشاط المخابرات المصرية في زعزعة أركان النظام الليبي.

وعندما تكرر تساؤل الملك لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا عمّا هو موقف الدولتين من أي اعتداء محتمل على ليبيا؟ كان رد الرئيس جونسون على الملك برسالته المحررة في 1 سبتمبر 1965م (الملحق رقم 12) والتي ذكرت ترجمتها فيما سلف، وكانت تشتمل على نصائح، بعضها من نوع كلمة حق أريد بها باطل...

أ) جوهر رسالة الرئيس جونسون يلخص في نقطتين:

1) إن خط الدفاع الليبي الأول هو قواتها الوطنية، وفي هذا المجال فإن الولايات المتحدة على استعداد للتعاون مع ليبيا وأصدقائها الآخرين (بريطانيا) في تقوية وتحديث القوات الليبية، وموارد ليبيا المتزايدة ستقدم الأساس لتقوية تلك الدفاعات (يعني استعداد أمريكا لبيع ليبيا الأسلحة وتمويل ذلك من موارد ليبيا المتزايدة).

2) كذلك يقول جونسون «إن قوة أي دولة تعتمد على أصدقائها ويؤكد أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي في حالة أي هجوم إعتدائي غير مستفز، ففي تلك الحالة ستتشاور أمريكا مع الحكومة الليبية وحكومات أخرى يهمها الأمر (بريطانيا) بالخطوات التي يجب اتخاذها لمعالجة الحالة داخل إطار الإلتزامات الدولية والوسائل الدستورية لجميع الأطراف». ثم قال، وهذا هو الأهم..«ولا شك فإن بقاء قواعد عسكرية صديقة على التراب الليبي يشكل في حد ذاته رادعا لمثل ذلك الاعتداء كما سيكون عاملا مساعدا للولايات المتحدة لتقديم المساعدة في تلك الظروف». يعني دعونا نبقى في قواعدنا ما دمتم في خوف من أي اعتداء خارجي.

ولم تختلف نصائح الدولتين الغربيتين على مدى السنوات الخمس السابقة للإنقلاب عن جوهر تلك الرسالة الرئاسية، وبعض من تلك النصائح قلل من مخاطر الاعتداء الخارجي وحذر من المخاطر الداخلية، وفي الاتجاه نفسه تزايدت نصائح الدولتين للملك لجعله يبتعد عن أي حل لإقامة نظام جمهوري بل نصحت بتقوية مركز ولي العهد ليخلف عمه عند وفاته أو تنحيه.

وبعد انقلاب سبتمبر لم أترك فرصة للإجتماع بأي من كبار المسؤولين البريطانيين أو الأمريكيين إلا واستجوبت وسألت وقارنت الأقوال ووصلت إلى قناعة أعرضها هنا بكل صراحة وأمانة:

1) في شهر أبريل 1970م جئت إلى واشنطن بحثا عن عمل في البنك الدولي واجتمعت عدة مرات بالسفير «نيوسوم» الذي كان يتولى منصب وكيل مساعد وزير الخارجية الأمريكية وعلى أسئلتي المتكررة كان رده قاطعا «لقد فوجئنا بالإنقلاب ولم يكن لدينا أي علم بمعمر القذافي وجماعته، بل كانت هواجسنا أن الانقلاب سيقوم به عبد العزيز الشلحي..» ومبالغة في إقناعي جمعني بـ «آرثر كلوز» الذي كنت أعرفه في طرابلس كسكرتير أول في السفارة الأمريكية، وكثيراً ما رافق السفير «نيوسوم» في زياراته لي في طرابلس، وعلمت أنه بالفعل كان رئيسا لمكتب الـ «سي آي أي» في ليبيا وأنه أصيب بانهيار عصبي يوم الإنقلاب إذ شعر بإحباط عظيم لفشله في التنبؤ بالانقلاب، وقال لي «لم نكن على علم بجماعة معمر القذافي، ولو أننا كنا نشعر بأن شيئاً ما كان يتحرك داخل الجيش الليبي..». وتكررت اجتماعاتي بالسفير «نيوسوم» سنة 1979م عندما كان يتولى منصب الوكيل الأول لوزارة الخارجية، وذلك عندما أوفدت من قبل شخصية عربية مرموقة في محادثات غير رسمية مع بعض المسؤولين، وفي هذه المناسبة، أعدت أسئلتي على السفير «نيوسوم» ووجهت نفس السؤال إلى الدكتور «بريجنسكي» مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي الذي راجع دوائر الخارجية ودوائر الـ «سي آي أي» قبل أن يرد على تساؤلاتي بأنه لم يكن لدى الولايات المتحدة أي علم بالقذافي وجماعته وأن علاقتهم الآن بالنظام الليبي هي علاقة تفاهم.

2) في 3 ديسمبر 1973م كنت أقابل وزير الخارجية الأمريكي «د. كيسنجر» في مهمة كلفت بها لشخصية عربية مرموقة، جوهر مهمتي كان هو حث حكومة واشنطن للضغط على اسرائيل بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية قبل إنهاء المقاطعة البترولية. وانتهزت هذه الفرصة وسألت «كسنجر» السؤال المعروف وكان رده قاطعا مؤكدا أنهم فوجئوا باسم معمر القذافي وظهوره على المسرح السياسي الليبي، بل وعبر لي عن أسفه لأنه نصح الرئيس «نيكسون» بالتعاون مع النظام الليبي الجديد والاعتراف به.

3) في عام 1990م قابلت السير «ألن مونرو» سفير بريطانيا لدى السعودية وكنت أعرف «ألن مونرو» في طرابلس سنتي 1968 و1969م عندما كان سكرتيرا أولا في

مثيرة حول موقف الملكة تجاه ولي العهد ومدى تأثيرها وتأثير المنتصر على تفكير الملك.

7) وظهر الملك في حالة صحية ممتازة وكان يتحدث بوضوح وبدون تلعثم وبطلاقة. ويوحي تعديده للخيارات المحتملة بأنه أولى المسألة اهتماما حقيقيا ولمدة من الزمن. كان أقوى رد فعل له على اقتراحي بأن الحكومة الحالية تزداد قوة مما يعزز موقف ولي العهد، إذ أعاد وبكل قوة التعبير عن شعوره بأن أبناء العائلة السنوسية سيتصارعون فيما بينهم على السلطة، وعندما تحدث عن مزيد من التشاور مع أهالي برقة أوحت ابتسامته بأنه يتوق إلى ذلك، وإلى لعبته المفضلة أن يجعل الناس يخمنون موقفه ونواياه.

8) أخبرت زميلي البريطاني بملخص اللقاء حسب التزامنا الخاص بخططنا الاحتياطية، وذكر أن الملك سبق وأن تحدث مع صديق قديم هو السير دانكان كامينغز حول قلقه حيال جشع أبناء العائلة السنوسية. ولكن السفير لم يذكر وجود أي مؤشرات سابقة أن الملك قد رفض فعلا فكرة الوراثة السنوسية.

9) تعليماتكم لطفا.

ديفيد نيوسوم

(نهاية ترجمة ملحق رقم 9)

واستطرد الملك قائلا «إنه يخشى من إشعال فتنة خطيرة في برقة، وبرقة تهمه بنوع خاص لأن قبائلها إذا ما حُركت وأثيرت تكون كالجمل الهائج يصعب السيطرة عليه وتهدئته». وأعترف بأنني كنت أستمع لحديث الملك باستغراب وأتساءل في نفسي: كيف انقلبت الموازين وأصبح الملك إدريس يخشى مكر مازق؟. فجمعت شجاعتي وقلت للملك: «يا مولاي إن شعب ليبيا بايعكم أنتم ملكا على ليبيا ولم يبايع حسين يوسف مازق! وقد أقلت أغلب رؤساء الوزارات فيما سبق، ومازق ليس بأكبر من سابقيه، ثم أود أن أسأل مولاي سؤالا يترتب على الإجابة عليه موقف مهم مني، وهو: هل ما حاولنا القيام به هو إصلاح ضروري لاستقرار الوطن وازدهاره؟» قال الملك: «بلى بالتأكيد..» قلت: «دعني أقول لك إذاً إنني لم أقرأ فيما قرأت من كتب التاريخ أن إصلاحا واحدا تم بسهولة ويسر، بل إن إجراء أي إصلاح يسبب الكثير من المشقة والعناء للمصلح بل ويعرضه للمخاطر والعذاب والموت أحيانا، وليكن لنا مثال

وأسوة في الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم الذي تحمل الإهانة والتعذيب وخاطر بحياته واضطر إلى الهجرة ثم إلى القتال حتى نشر الدين الإسلامي وأصلح حال العرب وكان أهم إصلاح في تاريخ البشرية. إن الإصلاح يا مولاي يستوجب التضحية والتحمل والصبر من المصلحين، فإذا كنت أنت مستعدا للوقوف وراء هذه الإصلاحات بعزيمة وإصرار ودون تراجع أو تردد، فإنني على استعداد أن أنفذ تلك الإصلاحات بقوة وعزم مهما كلفني من تضحية أو تعرضت لمخاطر» (كانت تلك المرة الوحيدة التي عبرت فيها للملك عن قبولي دخول المعمعة وتولي رئاسة الحكومة).

وأطرق الملك مليا وكنت أرى جسمه النحيف تنتابه رعشة خفيفة ثم قال: «لا أظن أنه من الحكمة أن نواجه التيار المعارض بعناد وإصرار الآن، لنترك الأمور إلى أن تهدأ الخواطر وتسكن النفوس ثم نسرّح مازق ونتقابل أنت وأنا في مدينة درنة ونبدأ تنفيذ الإصلاح من هناك». فقلت كلمة كأنها تنبؤ بما سيقع ولا أدري كيف صدرت مني، قلت: «يا مولاي قبل أن أودعك دعني أقول إنني أضرع إلى الله مالك الملك أن يتم الإصلاح في عهدك وبرضاك ورعايتك وألاّ يتم بعدك أو بالرغم منك!» وخرجت من عند الملك وقد آليت على نفسي ألاّ أتناول معه بعد ذلك اليوم أي حديث سياسي، وهذا ما فعلت.

* * *

وعلى إثر عدول الملك عن مشروع الجمهورية وعودته إلى طبرق وما تبع ذلك من هدوء واسترخاء نسبي في الساحة السياسية الداخلية، استمرت حكومة مازق في تنفيذ سياستها الهادفة إلى إعادة ثقة الشعب بحكومته، والتفاهم مع أهل الفكر والشباب المثقف فنجح مازق في استقطاب الكثير من الشباب الليبي المثقف وعقد معهم الكثير من الندوات والاجتماعات المثمرة، غير أن ذلك العمل المثمر وما تبعه من هدوء خيم على جو السياسة الداخلية سرعان ما بدأ يتأثر بالزوابع الشديدة التي بدأت تعصف بالعالم العربي، وتلقي بظلالها وتداعياتها على الساحة الليبية. فقد انتاب العالم العربي شرقي ليبيا في سنتي 1966 و1967 سلسلة من الأعاصير تزايدت قوتها وتعمّق أثرها وولّدت مزايدات واتهامات بين الحكومات العربية أسرعت بها إلى حافة هاوية سحيقة.

وليسمح لي القراء أن أصحبهم في زيارة سريعة للتاريخ العربي في السنوات السابقة لحرب عام 1967، تلك النكبة الكبرى التي وصفها أحد كبار الكتّاب دون استحياء «بالنكسة»!